

أَفْجَزُ الْمَسْأَلَةِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

تَجَرِبَةُ كَلْبِ دَسْ

سَبِيح

إِلَامَاتُ مَرْحُومَاتِ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا . الْكَاتِبُ حَسْبُكَ الْمَدِينِ

مَوْطَأُ مَالِكٍ

إِسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي عَزَّازٍ

إِلَامَاتُ كَلْبِ تَقْوَى الَّذِي سَمِعْتَنِي

دُرِّ الْقَامِ



أخبرني بذلك

مروفاً بالأسف

الطبعة الأولى
مكتبة ومنتحة
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م
خبر في الفقه المحمدي المسمى

SHUKEB ABULHASAN NAJIB CENTER
For Research & Islamic Studies
MOZAFARUZZAMANIGARHUPUNDI
Tel: 0901 54622 70004
0901 54622 70005
Fax: 0901 54622 70785

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي
لبحوث والدراسات الإسلامية
مظفر نواز اعظم جراهوي (الهند)

(١٢) باب ما جاء في صدقة البقر

(١٢) ما جاء في صدقة البقر

وفي نسخة: زكاة البقر، اسم جنس فلمذكر والمؤنث، اشتقت من بقر الشيء، إذا شققته؛ لأنها تبقر الأرض بالحرث، وآخر زكاة البقر؛ لأنها ثقل النعم وجوداً ونقصاً، قاله الرين بن العنبر، وفي مرة قديمة هذا التيوب ليس من الرواية، وهو في حاشية كتاب أبي عمر وعند الباقي في أهل الكتاب، قاله الزرقاني^(١).

قلت: والأوجه عدم التيوب؛ لأنه يؤب قبل ذلك صدقة العاشية، وهي تناول البقر أبقاً، والأوجه في التأخير أن زكاة النعم كانت في حديث عمر المذكور، فلم يفرق المصنف الحديث في الترجمتين لأجل الترتيب.

قال المعوفي^(٢): صدقة البقر ثلثة بالسة والإجماع، أما البسة فما روى أبو ذر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: ثلثا من مراحب إبل ولا مقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة، الحديث منفق عليه، وروى لسانى والترمذي عن مسروق: أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو نبيعة، الحديث. أما الإجماع فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر، وقال أبو عبيد: لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم، انتهى.

قال ابن رشد^(٣): جمهور العلماء على أن في ثلاثين من البقر تبيعاً، وفي

(١) (١١٤/٣).

(٢) المعنى (٣٠/٢).

(٣) بداية المجتهد (١/١٦١ - ١٦٢).

أخذ من ثلاثين مئة، بينهما، ومن أربعين مئة، فستة

(أخذ من ثلاثين مئة، قال القاري: المصاد الحسن، وقال ابن القيم^(١):
المر الحسن، والشاء في بقرة موحدة، فيقع على ذكر والآتي، لا لتأنيث،
انتهى (سبعاً) هو ما دخل في الباب على المصهور، ويؤيد غير ذلك، كما هي
العارضة وغيره.

وبالآول منه أصحاب الأربع من الأتسة الثلاثة، وقال النوردي^(٢) في
«الشرح الكبير»^(٣): ذو ستين أي دخل في الثالثة، انتهى. فسوي به عدد
المصهور لأنه قسمه من أنه فهو بينهما، وفي «الشرح الكبير»: لأن فريته يشهد
أدبه، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»: سبع ذكر والآتي تفصيل، قال النوردي^(٤) قوله:
أصل فحشد بجر الساعي على قوله، ولا بغير المالك هي ذهب.

وفي «شرح الإتياع»^(٥) وهما ستة. يجب فيه سبع ذكر، ويكني عنه أس أو
ما لا يرى.

وفي «مجل أنساب»^(٦) وهي الثلاثين سبع أو ثمانية، وفي «المصنوع»^(٧):
ذكرها وثلاثي، أي المداقة سواء، وكذلك في الأخذ لا فرق بينهما في رتبة
الشرح. حلال الإبل، فإنه لا يأخذ منها إلا الإناث. وذلك لتقارب ما بين
الذكر والإناث في العلم والعمر، وتبين ما بينهما في الإبل، انتهى.

(ومن أربعين مئة) وانحصت به قول الأحدث. واختلفوا في منها: ففي
«الشرح الكبير»^(٨) للنوردي: ذات ثلاث سنين أي أربع ودخلت في الرابعة.

(١) «الشرح الكبير» (١٩٩: ١٦)

(٢) (١٣٠: ١٢٦)

(٣) (١٣٠: ١٢٦)

(٤) (١٣٠: ١٢٦)

الثالثة

وعندها أصحاب المروع من بقية الأئمة الثلاثة ما تمتعها ستان وطالب في

ثم اختلفوا فيها في مسألة ، هي : هل يجزئ فيها المس - أي الذكر -
 شيئاً أم لا ؟ قال الباقي^(١) : لا يؤخذ إلا بشيء سراء ، ثلاث بكرة ذكراً أو إرثاً
 خلفها ، وقال بعض أصحاب الشافعي : إذا كانت البقرة ثلثها ذكراً أخذ منها مس
 ذكره انتهى . وهكذا في دروع الأئمة الثلاثة : لا يكفي المس ، خلافاً للحنفية ،
 كما نطه عن «المسوط» : أنه لا فرق بين أنثى والذكر في غير الإبل عندهم .

قال المسوط^(٢) : لا يشرح الذكر في إرثاء أصلاً إلا في البقرة ، من
 من المليون ليس بأصل ، إما هو بلد ابنه حاضر ، ولذا لا يجزئ مع وجوده ،
 وإما يجزئ الذكر في البقرة عن الثلاثين ، وما ذكره منها ، كالشتر . وما تركب
 من الثلاثين وغيرها كالتبغير ، ففيه شتر ومسيه ، يؤخذ منه ، أخرج مكان المذكور
 الإثبات ، لأن النص ورد بهما ، وأما الأربعون وما تكرر منها ، كالثمانين ، فلا
 يجزئ في إرثاء إلا إثبات إلا أن يخرج عن خمسة مبيعين فيحور ، وإذا سمع
 مائة وعشرين الغن الحرة صان حسيماً ، فطهر وب السار من إخراج ثلاث مئآت
 أو أربع أتبعه ، ونواحب إحداهما أيهما شاء ، والخبرة في إخراج زنى رب
 الصار ، كما ذكرنا في زكاة الإبل .

وعذا لتفسير فيه إذا كان فيه إناث ، فإن كان كله ذكراً جاز الذكر
 ذكر حال ، ويحتسب أن لا يجزئ إلا إثبات في الأربعين ، لأن النبي ﷺ نص
 على أنه فيجب بفتح ميمه ، فهو كلف شرعاً ، ولأول أولي ، لأننا اخترنا
 الذكر في الغن مع أنه لا ما على أنه في زكاتها ، فأنظر النبي للذكر فيها مدخل
 أولي ، انتهى .

(١) «المطهر» (١/٣١٦)

(٢) «النسفي» (١/٣٤١)

قلت : ووضح في شرح المنع الأول

ثم اختلفوا في ما بين أربعين إلى ستين ، فقال أكثر أهل العلم ، منهم الشافعي ، والمالكي ، والحنبي ، ومالك والليث ، والشافعي ، وابن السكيت ، والشافعي ، ومحقق ، وأبو عبد الله ، وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو توبى لا شيء من ذلك ، حتى بلغ سبعين ، قال الإمام أبو حنيفة في بعض الروايات : عدد يصار على الأربعين بحسابه ، في كل بقرة أربع عشرة سنة ، فزاروا من جعل الواحد عشرة عشر ، وغير مخالف لجميع أوقاصها ، فإن حسم وأفاضنا عشرة عشرة

قال المصنف ^(١) : ولنا ما روي الإمام أحمد بإسناده عن يحيى بن زعيم ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ﷺ أضلقت أضر البعوض ، وأمرني أن أخدم من ألقوا من كل ثلاثين نبيحاً ، ومن كل أربعين سنة ، فخرجوا عني أن أخدم من الأربعين ، وأمرني ، وما بين اثنين وأربعين ، فأدركت ذلك ، وميت لي من كل أربعين سنة ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فأخبرت النبي ﷺ ، فأمرني أن أخدم من كل ثلاثين نبيحاً ، ومن كل أربعين سنة ، ومن الاثنين سبعين ، الحديث وفيه : وأمرني أن لا أخدم من كل شيء إلا أن يبلغ سنة أو جذاً يعني نبيحاً ، ويحكم أن الأوقاص لا ترضى فيها النحر .

قال في التهذيب ^(٢) : إذا ردت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى سبعين عند أبي حنيفة ، وفي الإمامية أربع عشرة سنة ، وهكذا ، وهو رواية الأصل : لأن العتق ثبت نكاحاً بخلاف التمسك ، ولا يصح له ، وروي الحسن عن أبي حنيفة : أنه لا يجب في الزيادة شيء ، حتى يبلغ خمسين ، ثم فيها سنة

(١) التهذيب (٢٥٠/٢١٠)

(٢) التهذيب (٢٥٠/٢١٠)

وَأَنبَى بِنَا دُونَ ذَلِكَ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا.....

ودع مسألة أو تلك تبين؛ لأن معنى هذا النص على أن يكون بين عقدين ونفس، وفي كل عند واجب.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ سنين، وهو رواية عن أبي حنيفة، قال الشعبي: وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وفي «المحيط» هو أوفق الروايات عن أبي حنيفة، وفي الجوامع الفقه (هو المختار، انتهى) وقال ابن رشد^(١): وسبب اختلافهم في الوقف أنه جاء في حديث معاذ هذا أنه توقف في الأول مرة، وقال: حتى أسأل النبي ﷺ، فلما قدم عليه وجهه قد توفي ﷺ، فلما لم يرد له ذلك نشر طبع حكمه من طريق قياس، فمس قاسها على الإبل والغنم ثم ير في الأوقاص شيئاً، ومن قال: إن الأصل في الأوقاص الزكاة، إلا ما استأثر الدليل من ذلك، وجب أن لا يكون عنده في البئر رقص، إذ لا دليل عليه من إجماع ولا غيره، انتهى. وأول صاحب «تهذهنا» انتهى في الأوقاف بالهنا.

(وأنبي) بينه المعجول (بما دون ذلك) أي بما دون الثلاثين وأقول: الحديث... يرجح أن تكون الإشارة إلى ما دون المائة، وهو الأربعون، فيكون المعنى أنني بما بين الثلاثين إلى الأربعين، وإليه يشير كلام ابن رشد المتقدم، إذ حمل الوقف على الأوقاص، لكن يشكل عليه ما روي عن معاذ منوعاً: (لا تأخذ في الأوقاص شيئاً، اللهم إلا أد ينال: إذ الحديث المعروف يحمل على السماع من بعد ذلك.

(وأنبي أن يأخذ منه شيئاً، وقال) في وجه عدم الأخذ (لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئاً). فيه دليل على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والأربعين مع أن مثله لا يكون رأياً، وإنما هو توقيف.

(١) نهاية المعجزة (١/٣٦٢).

حسن العطاء والسائلة، فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل.

قال البخاري: أمر معاذ أن يأخذ بيتاً انحداراً من معاذ - وسمي الله عنه - وإعانة النبي ﷺ ووقوفاً عند حمله، انتهى (حتى) غاية اعتدائه، أي لا انحط إلى أن (أثناء فأسأله) ثم لم يتفق معاذ أن يفتقر النبي ﷺ على المشهور.

(فمومي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم) بفتح المشاء المتحدثة (معاذ بن جبل) من اليمن، قال عمرو بن شعيب: ثم برك معاذ بالجهد منذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، حتى موى النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر - رضي الله عنه - فرده على ما كان عليه، قاله الترمذي.

وهي «المبرقة»^(١) أخرج في «المستدرک»^(٢) عن ابن مسعود، قال: كان معاذ من حسن شياً حبيلاً، الحديث، هي كثرة ديوان حتى أعرف ماله كله، وفيه: فارس في طلع، فداء ومعه عزماء، ناس الحديث إلى أن قال: سمعته ابن أبي عمير، قال: لعن الله أن يحريك ويؤدي حديثك، يخرج معاذ إلى اليمن فلم يلبث به حتى توفي رسول الله ﷺ ثم رجع معاذ، الحديث بطريقه، قال البخاري: صحيح ما رواه الشافعي، «عن هذه كاه أنه أنه يترك النبي ﷺ حياً»

ويشكر عليه ما في «المبرقة» من أنه روى «المدة»^(٣) و«البراز» من حديث بشير عن ابن مسعود عن أنس عن عمر بن الخطاب، قال: بعث رسول الله ﷺ معاذ إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من أظرف نبيلاً أو صبيلاً، ومن كل أربعين مسنة، فلو فادوا فاص^(٤) قال: ما أمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء، وأنه إذا فادعت عليه، علمنا قدم على رسول الله ﷺ سائلاً، فقال:

(١) مبرقة المعانيخ (١/١٥٢).

(٢) المستدرک (٣/٣٢١).

اليس فيها شيء؟ وفي الحسد ضعف، وفي الحشر، أنه يرجع فوجد حياً، وهو
مراش في معجم الطبراني^(١) وفي ... مجهول

وفيه أي في معجم الطبراني حديث أقوم إلى معناه قال: العباس
رسول الله ﷺ قصده أهل اليمن، الحميد، وفيه هو أماني أن لا أحد فيهما
منك شيئاً، إلا أن زعم سنة أو حائلاً، وهو يرسل.

وفي معجم أبي علي^(٢) قوله، فاستجاب لي في ... قال: ...
أما معناه هذا، قال: وحديث الجور والفساد باليمن يستجرون لبعضهم،
وقال: هذه تحية الأبياء، فقال عليه الصلاة والسلام، أكثرهم عسى أنسائهم،
لو تمت أمراً أو سجد لغير الله، لأسرت المبرة أن تسجد لأحدهم، وفي
هذا كله، شاعراً أمري بغير حياء.

وسبق هذه الروايات الزبيري في نصب الزوائد^(٣)، وفيه عسى لتعارض
في حرك معناه في حياته ﷺ أو بعد وفاته، ولم يخلص فيها بشيء، فوجه
الحافظ في التلميح^(٤)، وأشار إلى ترجيح رجوعه بعد معاته ﷺ، فخرج
الروايات المؤيدة لذلك، ونضيف من حائله.

قال القاري^(٥) وأهل الجمع المحدث، وقال الحافظ في التلخيص، انقلوا
على قوله، على اليس أي أن قدم في عهد أبي بكر، ثم توجه إلى السلام،
نسابه، وفي الإحصاء: قدم من اليمن في خلافة أبي بكر، ركب وفاء
بالفخرون غير السلام سنة سبع عشرة أو التي عددها وهو نحو الأثر، انتهى.

ثم قال الساجي^(٦)، أراد معناه أن يوضح ذلك حتى يسمع منه بركة ذلك،

(١) (٢٥٣ - ٢٥٦/٢)

(٢) مرغاه لغيره (١/٢٥٦)

(٣) في نسخة (١٢٤/١٢٥)

فأجاب يحيى: قال مالك: أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم على بعلين، أو على إغناء أو ريس، في بلدان شتى، أو في بلدان شتى، أو على صاحب، فيؤتى به عند الحاجة.....

ويحوز أن يستثنى له حكم في هذا مع الاجتهاد. ويحتمل أن يكون آخر الاجتهاد؛ لما كان يرحوه من التمكيز من النص بعد وقت، فلما غوي السلي فلك ثبت انصاف في البقر، إما لعدم مروي من غير طريق معاذ أصبحت الأمانة عليه، وإنما واجتهاد منها؛ لما عصب النص. فثبت انصاف بذلك الاجتهاد ووضح الإجماع عليه. انتهى.

فأجاب يحيى: قال مالك: أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم مثلاً، أو على راعيين منفرقين، بتقديم الناء من التفرق في السح المهيبة، وفي السح المعصية بتقديم الناء. من الافتراق. (أو على رعاة، بكسر الراء، معدود مع راع منفرقين) بصيغة الجمع، من التفرق في الهندية، ومن الافتراق في المصرية، كما تقدم. (في بلدان شتى أن ذلك) أي التفرق (بجمع) بيناء المجهول، كما على صاحب، فيؤدى منه) بعد الجمع (صدقة)، فإن لورقاني. وكذلك المشايخ والعمدة، ونحوه: أحسن ما سمعت، يدل على الخلاف، والأصل مراعاة ملك الرجل انصاف، ولا يردعى الافتراق المواضع إلا من جهة السعاة. فلهذا هو غير

قلت: وبه قال الجمهور، خلافاً لأحمد، كما حذره الحافظ في الفتح؛ عند أن من كان له مائة بلد لا تبلغ انصاف، كعشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة؛ أنه لا تُضم باعتبار كونها ملك رجل واحد، وخالف الجمهور فقالوا: يصح على صاحب المال أمواله، ولو كانت في بلدان شتى، ويخرج منها الزكاة، انتهى.

وعى قيل المأزب^١ إن كانت الماشية لمنخص من أهل الزكاة ...
مجانين يهودا ...^٢ فذلك محل حكمه منه . انتهى .

والله الموفق^٣ إلى قول الجمهور إذ قال: إن كانت سدنة الرجل في
بندان غني . وبنيهما سدنة لا تقصر فيها المصلحة . أو كانت مجتمعة . ثم
بعضها في بعض . وكانت زكاته . زكاة المتعلقة . غير خلاف لعمه . وإن كان
يرى البندان سدنة العصر . وهي أحقة فيه . وإن كان . إحداهما أن لكل من حكم
نفسه . يعتبر على حديثه . إذ كان نفساً ففقه الزكاة . ولا فلا . ولا يصح إلى
نفسه أي في البند لأحد . نفس عليه .

قال ابن المنذر : لا أعلم هذا القول عن غير أحمد . وخرج بظاهر قول
عليه الصلاة والسلام : لا يجمع بين معرق ولا يرق بين محتج . وعدا لمروق
ولا يجمع . ولأنه لما تم احتياج مانع لرحلتي . في كونهما كالبند الواحد .
يجب أن يؤخر اقتراح مان الرجل الواحد . حتى يجعله تسليماً .

والرواية الثانية : قال ممن أنه مائة شاة في بندان نسى : لا يأخذ المصدق
منها شيئاً لأنه لا يجمع بين منفرد . وحدايقها إذا سيطر ذات وعرفه أخرج هو
نفسه . يصعب في لفظة . روي هذا عن المحمدي وحليل .

وهذا يدل على أن ركابها يجب مع اختلاف البندان . إلا أن السامعي لا
بأخذها لأنه لا يجد نصيباً قائماً . ولا يعلم حقيقة الحال فيها . بل المالك
المالك يملك نصيباً قائماً . وفيه آراء الزكاة . وهذا اختيار أبي الخطاب
ومذهب سائر الفقهاء . وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى . وفي أربعين
شاة شاة . ولأن ذلك واحد الله ما لم يكن في بندان مستقر . أو غير
السادس . وأما كراهة أحمد في الرواية الأولى . على أن المصدق لا يأخذها .
وأما رب المال فمخرج . انتهى .

«وَأَمَّا ذَلِكَ، الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الذَّهَبُ أَوْ الْوَرِقُ مُتَفَرِّقَةً، فِي يَدَيْ نَاسٍ شَيْءٍ، أَنَّهُ يَسْبِي لَهٗ أَنْ يَجْمَعَهَا، فَيَخْرِجُ مِنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ زَكَاةِهَا.

وَقَالَ بَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّيَّانُ وَالْمَعْرُ: إِنَّمَا تُعْمَلُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يُجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، صَدَقَتْ. وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ غَسْمُ كُنَّهَا.

(ومثل ذلك) أي مثل العنم (الرجل) بالرفع (يكون له الذهب أو الورق) اللذان وجب فيهما الزكاة بشرطها، (متفرقة في أيدي أناس شيء) بكسر الهمزة وفتحها، (بشيء له) أي يجب عليه أن يجمعها، فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها، بيان في ما وجب، وذلك لما تقدم أنه لا يراعى اختراقه في أيدي ناس، وإنما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان الحول على أسباب

(قال بَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّيَّانُ وَالْمَعْرُ بِسُكُونِ الْهِمزة والعين وفتحهما، جمع ضائن، كذا في «القاموس» و«الكنشاف»، وهو مذهب الأعمش، والصحيح مذهب سيويه؛ أنه كلاً منهما اسم جنس يقع على لقبيل وأنكسر والذكر والأنثى، والضَّيَّانُ، كان من ذوات الضروف، والمعز من ذوات الشعر. فلهما في كذا في «المشامي»، وفي «الحر» عن «البحراني»: الضَّيَّانُ جمع ضائن. كركب جمع راكب. من ذوات الضروف اسم للذكور، والنسبة للأنثى، والمعز ذات الشعر اسم للأنثى، واسم الذكر النيس، انتهى.

(إنها) أي الضَّيَّانُ والمعز كُنَّها (تجمع) بياء المجهول (عليه في الصدقة، فإن كان فيهما) بضمير التثنية أي الهندية أي في النوعين، وبضمير فراد التأنيث في المصرية أي في المجموعة. (ما يجب به الصدقة) يعني: بلغت المجموعة حد التصاب (صدقت) بضم الصاد ولشد الدال، أخرج صدقتها، (وقال: إنما هي غَسْمُ كُنَّها). بيان لوجه الجمع، يعني أن النص ورد باسم الشاة أو العنم وهو شامل لهما، فكانا جنساً واحداً، ثم بين عليه فقال

وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ، إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَأَةً، شَأَةً».

(وفي كتاب عمر بن الخطاب) الذي ورد في الصدقة وقع فيه: (وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) بالنصب على التمييز (شاة) بالرفع، مبتدأ مؤخر، قال ابن رشد في «البدية»^(١): انفقوا على أن المعز يضم مع الضأن، وقال في «مقدمته»^(٢): لا اختلاف في هذا أحفظه، إلا ما ذهب إليه ابن نابة من أن الضأن والمعز صنفان لا يجتمعان في الزكاة لقوله تعالى: ﴿وَتَكْنِيَةُ الزَّادِ مِنَ الْكَنَانِ أَتَنِي وَيَتَنِي أَتَنِي﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ الْأَيْلِ أَتَنِي وَتَكْنِيَةُ الْفَرِّ أَتَنِي﴾^(٣). قال: فلو كان المعز من الضأن لكان البقر من الإبل، وهذا معنى قوله دون نصه، انتهى.

وقال الموفق^(٤): لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض، في إيجاب الزكاة، وقال ابن المعتز: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم، على ضم الضأن إلى المعز، إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب، سواء دعت الحاجة إلى ذلك، بأن يكون الواجب واحداً، أو لا يكون أحد المتنوعين مرجباً لواحد، أو لم يَدْخُ، بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة، وقال عكرمة، ومالك، وإسحاق: يُخْرِجُ مِنَ أَكْثَرِ الْعَدِيدِ فَإِنْ اسْتَوَى أُخْرِجَ مِنْ أَيْهَمَا شَاءَ، وقال الشافعي: انقياس أن يأخذ من كل نوع ما يخصه، اختاره ابن المعتز لأنها أنواع تجب فيها الزكاة فتجب زكاة كل نوع منه.

ولنا: أنهما نوعا جنس من الماشية، فجاز الإخراج من أيهما شاء، كما

(١) بداية المجتهد (١/ ٢٢٢).

(٢) (١/ ٦٨٠ - ٦٨٣).

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٤٤.

(٤) المصنف (٤/ ٥٠).

والفائز. فإن كانت الفوائد هي أكثر من المعز، فإنه يجب على رزقه إلا شاء وأخذته. أخذ المصدق تلك الشاة التي وجدت على رأس المالك من الضأن. وإن كانت الضأن أكثر من الضأن، أخذ بها. فإن استوى الضأن والمعز، أخذ به من أتفق شاء.

ثم استوى المعز، وكالضأن والمهازيل. فإذا ثبت هذا فإنه يخرج من أحد الطرفين. فقيسه كقيمة المخرج من الدواجن، فإذا كان ثلثه من الدواجن، فقيمة المخرج من أحدهما ثلث عشرة، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر، فأخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف.

ومكدا لو كان في يده عشر نحاس، وعشر مديفة، وعشر عذائية، وقيمة اية المعاض النخيلية ثلاثون، ورشيرة أربعة وعشرون، وأعرابية اثنا عشر، فأخرج اية معاض قيمتها ثلث وعشرون، وبقية الحكم هي أنواع المعز، وكذا الحكم في الضأن مع المهازيل، والكروم مع النعام، فأما التصحيح مع الصالح، والذكور مع الإناث، والذكور مع الصغار، وتعتبر عليه زيادة كبيرة أكثر من قيمة المالكين، إلا أن ينظر في الحال بالفضل، انتهى.

ثم بين المصنف طريق لأخذ منها، فقال: فقال مالك: فإن دعت الضأن هي أكثر من المعز، في العدد، فإنه نحى على رزقه إلا شاء وأخذته، فخرجها ثم شفع إلى نفسه الاثنين، فإن رجب ضأن فإن تساوى الضأن أحد واحد من كل جنس، وإن كان أحدهما أكثر فبقي يحصل عند الدائكة، سطر الدائكة لا يسعه المقدم، فأخذ المصدق، أي نساعي تلك الشاة التي وجبت على رزق المالك في الزكاة (من الضأن) نعتاً فذكر (وإن كانت المعز أكثر من الضأن أخذ منها) أي من المعز نسباً لها.

أما استوى الضأن والمعز، فذكرنا وعشرين معزاً (أخذ المصدق) زاد في بعض نسخ الحشرية: الشاة (من أبيهما شاء) لعدم العرجح لأحد الجانبين.

قال ابن رشد^(١): احتلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق، فقال مالك: يأخذ من الأكثر عدداً، فإن استوت غنًى الساعى، وقال أبو حنيفة: بل الساعى بغير إذا احتلفت الأصناف. وقال الشافعى: يأخذ اوسط من الأصناف. انتهى.

قلت: إنه صحيح مطلق كنافذة كذا في شرح الألقام^(٢) أو قال: حروفاً في إخراج الزكاة. أي زكاة العاشية، نوع عن نوع آخر كضمان عن مهر، وعكسه من القسم، وإرحية^(٣) عن سهرية وعكسه من الإبل، وعراب - وهي العساة الآن بالسر - عن حواميس، وعكسه من النقرة، بلغاية القبة، فهي ثلاثين عنراً، وعشر حبات عنراً، أو نعمة بقيمة ثلاثة أرباع عشر، وربع نعمة، انتهى بزيادة، وهو ظاهر مخرج الحاشية.

عن ابن الرواس^(٤) وإن كان الصواب مؤمنين كسحاني وعراسى، ومهر وحواسر، وأنان ومعز، أخذت القرضة من أخذهم على قدر قيمة ثماثيل. انتهى.

وقال ابن حبان^(٥): الحاموس نوع من النقر يكمل به ضمان البقر. وتؤخذ الزكاة من أغلبها، وعند الامتواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى، وعلى هذا الحكم النخث والعراب والضمان والمعز، انتهى.

(١) مدينة الصحابة (١/ ١١٢)

(٢) ٢٤ - ٣٢٨

(٣) إرحية: سلة التي أُرعبت غنبة من حيطان. (والاسترية) يسكون البناء مع فتح التاء منه. أي سحران من حيطان أو ثيابه، ومنه (المصيدة) سلة لمن جعل لإي. يقال له: مجرد. وهي قوت السهولة، وهذه هي السهولة بالإن العراب تكونه بل العرب.

(٤) الرواس: الترمذ (١/ ٣٧٠)

(٥) الإلهام (٣/ ١١١)

فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْتُ أَكْثَرَ، فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَوَتْ، فَلْيَأْخُذْ مِنْ
أَيِّهِنَّ شَاءَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ، تُجْمَعُ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى
رَبِّهَا.

وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ مِنْ أَكْثَرٍ مِنَ
الْجَوَامِيسِ، وَلَا تُجِبُ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا بِقَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ
صَدَقَتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ

(فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْتُ أَكْثَرَ مِنْهَا، فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا) الصَّدَقَةُ تَغْلِيظاً لَهَا (فَإِنْ اسْتَوَتْ) الْعَرَابُ
وَالْبَيْتُ (فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيِّهِنَّ شَاءَ)، وَتَقَدَّمَ الْمَسْأَلُ فِي الْغَنَمِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ) أَيِّ مِثْلِ الْغَنَمِ وَالْإِبِلِ (الْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ) جَمْعُ
جَامُوسٍ، نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ، كَأَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنْ جَسَدِ الْوَدَكِ إِذَا جَمَدَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُ
مَوْتُ الْبَقَرِ فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الْخَرْثِ وَالزَّرْعِ وَالْمَدْيَاةِ، (يُجِبُ أَنْ تَجْمَعَ) بِهَمِ
التَّاءِ (عَلَى رَبِّهَا فِي الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا) فِي الْفَقْهِ، فَعَسَوْهُ الْعَرَبُ
يَسْأَلُونَهَا كُلُّهَا، قَالَ الْخُرَفِيُّ: الْجَوَامِيسُ كَفِيرُهُامِنْ الْبَقَرِ.

قَالَ الْمُؤَوِّقُ^(١): لَا خِلَافَ فِي هَذَا تَعْلِيْقِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنَازِلِ: أَجْمَعَ كُلُّ
مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا، وَلِأَنَّ الْجَوَامِيسَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَقَرِ، كَمَا
أَنَّ الْبَيْتَانَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِبِلِ، فَإِذَا اتَّفَقَ فِي الْعَالِ جَوَامِيسُ وَصَنَفَ آخَرُ مِنَ
الْبَقَرِ، أَوْ يَخْتَلِي وَجَرَابٌ، أَوْ سَمٌّ وَضَانٌ، كَمَلِ نَصَابِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، وَأَخَذَ
الْقَرْضَ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ الْعَالِيَيْنِ، انْتَهَى.

(فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ أَكْثَرَ مِنَ الْجَوَامِيسِ، وَلَا تُجِبُ عَلَى رَبِّهَا إِلَّا بِقَرَّةٍ
وَاحِدَةٍ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا)، بِمُضْمِرِ إِفْرَادِ التَّائِيَةِ فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، أَيِّ
صَدَقَةِ الْمَجْمُوعَةِ، وَيُضْمِرُ التَّنْيِةَ فِي الْمِصْرِيَّةِ، أَيِّ صَدَقَةِ النُّوعَيْنِ، (وَإِنْ كَانَتْ

أَنَّهُمْ أَيْسَرُ كَثْرًا، فَلْيَأْخُذْ بِهَا، فَإِنْ امْتَنَعَتْ، فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُيُتَيْهَا شَاءَ، فَإِذَا وَجِبَتْ فِي ذَلِكَ الصَّدَقَةُ، فَدَقِّقِ الصَّفَتَيْنِ جَمِيعًا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: فَإِنْ مَالَكَ: مَنْ أَفَادَ.....

الجوابيس أكثر فليأخذ منها) أي الجوابيس الصدقة كلها (فإن امتنعت فليأخذ من أيتهما شاء) إذا كانت في كل واحد منهما تسن الواجب، ولا تعين الموجد، ولا يجبر على شراء النوع الآخر (فإذا وجبت في ذلك الصدقة) بالضم (صُقِّق) بتشديد الدال يثاء، أو مجهول (الصفتان جميعاً).

قال أنبأني: "محتمل أن يريد بذلك أنه إذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره، وكان ذلك صدقة عن الصفتين، ويحتمل أن يريد به أن وجب في كل صنف من ذلك الصدقة صُقِّق، انتهى.

قلت: وعاصي: أن كلام المصنف يحتمل التأكيد لما سبق، ويحتمل التبيان لسألة مسأفة، أما على الاحتمال الأول فيكون تقدير العبارة: أنه إذا وجبت في ذلك - أي المذكور من الأنواع الخمسة - الصدقة بانضم، ثم أدى الصدقة على التفصيل المذكور، صدق الصفتان - أي أدبت الصدقة عن الصفتين المذكورين - جميعاً، وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض بذكر هذا الكلام دفع ما يتوهم أنه (إذا أدى من أحد النوعين بغير نوع الآخر غير مصدق).

وأما على الاحتمال الثاني، فيكون المعنى إذا وجبت في ذلك - أي كل من النوعين المختلفين - الصدقة مستقلة بأن تكون انماضية بمقدار تحب فيها الثنتين ويكون الصفتان متساويتين صدقاً الصفتان جميعاً، أي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلاً، وبهذا الاحتمال شرح اللفظاني كلام المصنف، ولم يذكر الاحتمال الأول، فقال بعد كلام المصنف: كذاين من النقر ومثلها حاموس - فليأخذ من كل تسماً، انتهى.

(قال يحيى: قال مالك: من أفاد أي استفاد، قال المحدث: أفادت المال

سفيه من إبل أو بقرة أو غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول
عنها الحول من يوم أفادها، إلا أن يكون به قبلها نصاب مائته
والنصاب ما يجب فيه الصدقة، إما خمس ذؤاد من الإبل وإما
ثلاثون بقر، وإما أربعون شاة فإذا كان ذلك قبل خمس ذؤاد من
الإبل، أو ثلاثون بقر، أو أربعون شاة، ثم أفاد إبلًا أو بقرة أو
غنمًا بأشراء أو هبة أو ميراث، فبدر صدقتها مع ما شئت حتى
تصلح، وإن لم يحل على الصدقة الحول،

استدنه وأعطيه صدق (مسيبة) بالنصب (من إبل أو بقرة أو غنم) هذا للعاشية
(فلا صدقة عليه فيها، حتى يحول عنها الحول من يوم أفادها، لأن وجوب
الزكاة بعد حولان الحول، (إلا أن يكون له قبلها نصاب مائته)، ثم فسر
الحال، فقال: (والنصاب ما يجب فيه الصدقة) أي نصاب كل شيء مفدان ما
تجب في ذلك المفسر الصدقة ومعرفة الأصل - واستعمل في المرفوع في أقل
ما يجب فيه الزكاة.

ثم بين تفصيل أقل النصاب في الماشية، فقال: (إما خمس ذؤاد من
الإبل، وإما ثلاثون بقر، وإما أربعون شاة، فإذا كان لرحل) ملاً (خمس ذؤاد من
الإبل، أو ثلاثون بقر، أو أربعون شاة، ثم أفاد إبلًا أو بقرة أو غنمًا) قليلًا أو
كثير، (أشراء أو هبة أو ميراث) أي أعم من أي سبب استفادها، فإنه يصدقها
أي يؤدي صدقة حقه المستفادة (مع مائته) التي كانت عليه قبل الاستفادة
(حين يصدقها) أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى (وإن لم يحل على الثالثة
الحول).

قال المرحوم^(١) فحاصل مذهبه في فائدة العاشية إن لم يكن عليه
نصاب قبل ذلك، استأنف بالجميع حولًا، وإن كان له نصاب من نوع ما أفاد،

(١) نفع شرح المرحوم^(١) ١١٧/١.

وَأِنْ كَانَ مَا أَقْلَهُ مِنَ الْمَالِيَةِ إِلَى مَالِيَةٍ، قَدْ صَدَّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْرِبَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَبَهَا يَوْمَ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّقُهَا مَعَ مَالِيَتِهِ حِينَ يُصَلِّقُ مَالِيَتَهُ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ،

زكى العائدة على حول النصاب، ولو استفادها قبل الحول يوم، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأبو ثور: لا تضم الفوائد، يزكى كل على حوله إلا نتائج الماشية، فتزكى مع أمهاتها إن كانت نصاباً، انتهى بخير.

قلت: ولا ينبغي عليك أن المذكور مهتا حكم فائدة العاشية، والمذكور سابقاً قبل الزكاة في المعدن فائدة العين، فرق المالكية في الفائدتين، ففي «الشرح الكبير»^(١): وضعت الفائدة من النعم للنصاب من جنسه، وإن حصلت قبل تمام حول النصاب بلحظة، لا لأقل من نصاب، بل تضم الأولى للثانية، وهذا بخلاف فائدة العين، فإنها لا تضم نصاب قبلها بل يستقبل بها، ويبقى كل مال على حوله، والفرق أن زكاة العاشية موكولة للساعي، فلو لم تضم الثانية للأول لآدى إلى خروجه مرتين، وفيه مضرة واضحة، بخلاف العين فونها موكولة لأربابها، انتهى.

(وإن كان ما أقله) أي استفاده (من الماشية) بيان له ما، (إلى ماشيته) قد صدقت، بتشديد الدال بينا المجهول، أي صدقها مالكها البائع أو الواهب أو المورث، (قبل أن يشربها) المستفيد، أو قبل أن يقبل الهدية (يوم واحد، أو قبل أن يرتبها بيوم واحد، فإنه) أي المستفيد (بصدقها مع ماشيته)، ولو زكاه المالك الأول أيضاً، فهذا مال زكى مرتين، (حين يصلق ماشيته) التي كانت عنده من قبل الاستفادة.

(قال يحيى: قال مالك: وإنما مثل ذلك) بفتح النميم والمثلثة، قال

مثل الورق، يؤخذها الرجل أو يشتري بها من رجل آخر عرضاء وقد وجبت عليه من عرضة ذلك، إذا باعها، الصدقة، فتخرج الرجل الآخر منها هذا اليوم، ويكون الآخر من صدقة من الغد.

قال مالك، في رجل كانت له حبة لا تجب فيها الصدقة، فاشترى بثمنها عرضاء فوجبت عليه من عرضة الصدقة، أو ورثها، فإنه لا تجب عليه

الزرقاني: أي قيامه، (مثل الورق يركبها الرجل ثم يشتري بها) أي بذلك الورق من رجل آخر عرضاء، وقد وجبت عليه، أي على الشئ (في عرضة ذلك إذا باعها، الصدقة) بأنفسه فاعل وجبت، وذلك لما تقدم في محله من منحه مالك أن (المشكر يركب ما له من البيع).

(فيخرج الرجل الآخر) أي الشئ (صدقتها هذا اليوم) لما قد وجبت الصدقة على عرضة ما اشترى به (فيكون الأول) أي المشتري (قد صدقها) بتسديد ذلك أي أدى الصدقة. (هذا اليوم) لما قد وجبت الصدقة على الورق عنه، (ويكون الآخر) أي الشئ (قد صدق من الغد، المنص) هذه ما تنجزه من الغد، لا يمسر في ذلك، فإن العبد قد تحرر فيه تركا في عام واحد موافق لاختلاف المالك.

وستنرى الحنفية بعض الصور كما سيأتي من «تمر المختار»، وقد وقع في بعض النسخ المصرية غلط في هذا السياق، كما في نسخة الزرقاني «والشور» وصوابه: «فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم، ويكون الآخر من صدقتها من الغد، انتهى» وفيه نسخ المصرية والهندية ظلم متطرفة على السابق الذي اختاره.

(قال مالك في رجل كانت له غنم مثلا سقار (لا تجب فيها الصدقة) لخصها عن النصاب كعشرين مثلا (اشترى إليها غنما كثيرة) ألأ مثلا (تجب في دولها) أي في أقل منها، (الصدقة، أو ورثها) أو وعت له، فإنه لا تجب عليه

فِي الْقَتَمِ كُلِّهَا الصَّدَقَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَقَادَهَا، بِاشْتِرَائِهِ أَوْ بِيْرَاتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنْ مَاشِيَةٍ لَا تُحِبُّ فِيهَا الصَّدَقَةُ، مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، فَلَيْسَ يُعَدُّ ذَلِكَ نَصَابَ مَالٍ، حَتَّى يَكُونَ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا مَا تُحِبُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَذَلِكَ النُّصَابُ الَّذِي يُصَدَّقُ مَعَهُ مَا أَقَادَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ، مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ.

في القتم كلها أي الألف والعشرين كلها (صدقة) بالتكثير في النسخ الهندية والتخريف في المصرية (حتى يحول عليها الحول من يوم أقادها) أي حتى يحول الحول من يوم استفاد الألف (بإشترائه أو ميرات) أو حبة.

(وقذلك) أي ووجهه (أن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تحب فيها للصدقة) لقلتها عن النصاب، والمجسلة صفة لماشية (من إبل أو بقر أو غنم) بيان لماشية (فليس يعد) بيناء المضارع المجهول، من الأعداد، كما هي جميع النسخ المصرية والشروح، وفي النسخ الهندية بلفظ: (بعد) بموسلة في أوله رسكون العين، (ذلك) الموجود عنده (نصاب مال) لقلته عن النصاب، بل هو معمر عنه، فلا تحب الزكاة في كل نوع منها (حتى يكون في كل صنف منها) أي من الأنواع الثلاثة (ما تحب فيه الصدقة) اسمٌ ليكون، فإذا صار عنده مقدار تحب فيه الزكاة.

(فذلك) مبتدأ (النصاب الذي يصدق) أي يزكي، والموصول مع صلته صفة للنصاب، وهو خبر، (معه) أي مع النصاب (ما أقاد) أي استفاد (إليه) صاحبه، ولفظة «صاحبه» فاعل «يصدق» وما أقاد إليه مفعوله (من قليل أو كثير) بيان لما (من الماشية) بيان لقليل أو كثير، والحاصل: أن المستفاد إذا استفاد إلى غير النصاب لا يجب فيه الزكاة، حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب، وبه قالت الحنفية.

قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ إِبِلٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ غَنَمٌ ، نَحَبٌ فِي كُلِّ صَنْبٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ شاةً ، صَدَقَهَا مَعَ مَانِسِيَتِهِ حَتَّى يَصْدُقَهَا .

قَالَ يَحْيَى : قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِنَّمَا فِي هَذَا .

(قال مالك : ولو كانت لرجل إبل أو بقرة أو غنم) بمقدار (نحِب في كل صَنْب منها الصدقة)، يُبلِغ النصاب (ثم أفاد إليها بعيراً أو بقرة أو شاة، صدقتها أي زكاتها مع مانسيتها) التي كانت عنده قبل الاستفاد، (حين يصدقها)، وذلك لأن الاستفاد إلى النصاب يزكي مع الأصل كما تقدم، وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفروع، والحفية موافقة لها في ذلك.

ففي اللند المحتار^(١) : والمستفاد ولو بهيمة أو إرث وسط التحول يُقَسَّم إلى نصاب من حنبله، يزيده تحول الأصل، ولو أدى زكاً فقد تم استنبره به سائمة لا تُنصَب، قال ابن عبادي: قوله: يقسم إلى نصاب، قيد به لأنه لو كان النصاب ناقصاً وكمل بالمستفاد، فإن التحول يعقد عليه عند الكمال.

(قال يحيى : قال مالك . وهذا أحب ما سمعته إلي في هذا) قال الباقي^(٢) . هذا يحصل منحيب . أحدهما : أنه يحب هذا القول نود غيره من الأقوال، وعنى هذا يقال : زيد أحق بماله وإن كان لا حق للغير فيه، وعنى هذا المعنى بيت حسان : رضي الله عنه :

أَتَسْهَوُوهُ وَلَيْسَ لَهُ بِكُمْزُ فَسَرَكُمَا تُحْبِرُكُمَا الْفَسَادُ

فقال لمركم، ولا سر في البهي ^{بضم}، ويحتمل أن يريد أن سائر الأقوال لها عده وجه، ودليل صحة بقضي محب لها لأجل ذلك الدليل، إلا أن دليل هذا القول أبين وأرجح، مذكور أفل على بابها في المشاركة. انتهى.

(١) (٢/٢٥٥).

(٢) المستطى (٢/١٣٥).

قَالَ ذَالِكَ، فِي التَّزْيِيفِ نَجِبٌ عَلَى الرَّحْلِ، فَلَا تُؤْخَذُ عَنْهُ؛
إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ ابْنَةً مَخَاضٍ، فَلَمْ تُؤْخَذْ، أُجِدَّ مَكَانَهَا ابْنٌ لِبْنِ ذَكَرٍ،

(قال مالك في الفريضة) أي السن المحبس الذي يجب فيه الزكاة (تجب على الرجل فلا توجد عنه) أي الفريضة (إن كان، بنت مخاض فلم توجد، أخذ) بناء المعلوم في النسخ الهندية أي المصدق، وبناء المجهول في المصرية، (مكانها) أي بنت بنت المخاض (ابن لبون ذكرًا) بكلف النصب في النسخ الهندية، فهو مع موصوفه مفعول لأخذه، وبدون الألف في النسخ المصرية فهو نائب فاعل

قال المباحي: هذا كما قال: من وجب عليه بنت مخاض ولم يؤخذ عنه، ووجد ابن لبون فإنه يؤخذ منه وتجزئ، ولا خلاف في ذلك، انتهى.
قال الزرقاني^(١): وإن كان أقل قسمة منها، وهذا الحكم متفق عليه، كذا حكى الإجماع على إجزاء ابن اللبون ابن رشد في «البيان»، والموفق في «المغنى».

وما قال الزرقاني: وإن كان أقل قيمة - بها، وحكم عليها الإجماع، مشكل، فإن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه يحمل الحديث، قال الإمام المرحسي في «المبسوط»: إذا وجب عليه في إبله بنت مخاض ووجد ابن اللبون، فعتقنا لا يتعين أخذه، وعند الشافعي يتعين، وهو رواب عن أبي يوسف في «الأمالى»، واستدلوا في ذلك بهذا القول.

ولكننا نقول: إنما اخبر رسول الله ﷺ بهذا المعادلة في العائلة معنى، فإن الإنث من الإبل أفضل قيمة من الذكور، والمسننة أفضل قيمة من غير المسنة، فأقام رسول الله ﷺ زياده السن في المنقول إليه مقام زيادة الأنث في المنقول عنه، وبغضاض الذكورة في المنقول إليه مقام نقصان السن في المنقول عنه، ولكن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأمكنة، فلو عينا أخذ ابن اللبون من

(١) «شرح الزرقاني» (١/١١٨).

وإن كانت بنت لبون، أو حقة، أو جذعة، ولم يكن جده، كان
على رب الإبل أن يتاعها له حتى يأتيه بها،
.....

غير أن مصدر القصة أدى إلى الإصرار بالضرورة، أو الإحسان بأدب الأموال،
اشتهر، كلما في «البدل»^(١)

ثم لو لم يجد واحداً منهما لا بنت مخض ولا ابن لبون، فقال مالك
وأحمد وغيرهما: ينبغي عليه شراء بنت المخاض، والأصح عند الشافعية: أنه
أن يشتري أهما شاء، قاله الزرقاني، ونقدم كلام الموفق في ذلك مفصلاً،
قلت، وعلى أصول الحنفية لا يحتاج إلى شراء شيء منها، بل يعطي قيمة
الأوحد كقيمتها شاء، كما سألني قريباً في كلام الرحسي.

(وإن كانت) الغريضة الواحية عليه (بنت لبون أو حقة أو جذعة، ولم تكن)
أي التي وجبت غايه (هتة كان على رب المال أن يتاعها) أي الناقة الواحية من
الأنواع المذكورة (له حتى يأتيه بها) أي يعطيها المصدق ولا يكفر منها الحق
محل بنت لبون، ولا نخدع محل الحقة، وبه قال الجمهور من الحابلة.

قال الموفق^(٢) بعدما ثبت جواز ابن لبون محل بنت المخاض، ولا
يخير بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع، ولا يجوز أن يخرج عن
بنت لبون حقة، ولا عن حقة جذعاً لعدمها ولا وجودها.

وقال القاضي، وابن عقيل: يجوز ذلك مع عدمهما، لأنهما أعلى
وأفضل، ثبت الحكم فيهما بطريق التبيين، ولذا أنه لا نص فيهما، ولا يصح
قياسهما على ابن لبون مكان بنت مخاض؛ لأن زيادة سن ابن لبون على بنت
مخاض ينتج بها من صغار السباع، ويرعى الشجر بنفسه، ويرد الماء، ولا
يوجد هذا في الحق مع بنت لبون، لأنهما يشتركان في هذا، فلم يبق إلا مجرد
السن، فلم يقابل إلا بتوجيه، انتهى.

(١) انظر: (الذم المجهور) (٤/٣٦).

(٢) السمعاني (٤/١٨).

وَلَا حِبَّ لِمَنْ يَعْطُهُ فَمَنْهَا

«وَلَا أَحَبُّ لَهُ» زَادَ فِي نَسَخِ الْمُهَذَّبَةِ فِي ذَلِكَ «وَلَمْ يَأْتِ» وَلَيْسَ هَذَا فِي الْمَصْرِفَةِ، وَالْأَوَّلَى حُدُودُهُ، لِأَنَّهُ مِنْ تَمَتُّعِ الْكُلِّ الْمُسَابِقِ، (أَنْ يَعْطِيَهُ) أَيْ الْمُعْطَى (فِيهَا)، قَالَ السَّاجِدِيُّ: كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَلَمْ يَزِدْ مِنْ فِيمَنْهَا مِنَ الْإِنِّ، وَلَا مِنْ عَوْدِهِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ هَاشِمٍ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يَخْرُجُ بِمَذْهَبِ أَنْ إِخْرَاجُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ جَائِزٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَحَكَاهُ بَيْنَ الْمَوَازِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ، انْتَهَى.

وَقَالَ السَّرْحِيُّ فِي «الْعَبْرَاتِ»: إِذَا وَجَدَ الْفَرِيدَةُ فِي الْإِنِّ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ النَّسَبَ، وَوَجَدَ أَفْضَلَ مِنْهُ، أَوْ دُونَهُ أُخِذَ السَّعْدِيُّ قِيمَةُ الْوَاجِدِ. إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أُخِذَ مَا يَجِدُ، وَرَدَّ فَصَلَ الْقِيمَةُ إِنْ كَانَ أَفْضَلَ. وَإِنْ كَانَ دُونَهُ أُخِذَ فَصَلَ الْقِيمَةُ دَامِمٌ.

وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي فصول: أَحَدُهُما: أَنْ يَجُوزَ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ غَيْرَ مُقَدَّرٍ عَمْدًا، ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعِلَالِ وَالرَّغَصِ، عَنِ الْقَاضِي بِنَقْلِ سَائِلِينَ، أَوْ مَشْرُوعٍ دَامِمٍ. وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ: أَنَّ السَّبْعِينَ يَنْتَهِجُ عَنْهُ، (مَنْ) حِبَّ فِي بَيْتِهِ بِلَيْتِهِ، فَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا حِفْهَ أَحَدِهِمَا، وَفِي سَائِلِينَ، أَوْ مَشْرُوعٍ دَامِمٍ لِحَدَّثِ.

وَأَكْبَرُ الْقَوْلِ: إِذَا قِيلَ أَنَّ السَّبْعِينَ لَمْ يَكُنْ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ فِي بَيْتِهِ كَانَ ذَلِكَ الْفَرْدَ، لَا أَنَّهُ يُعْدَبُ مُشْرَعِي بَعْضٍ مَا رَوَى عَنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ قَدْ خُفِّرَ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ شَاءَ أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَهُوَ كَانَ مُسْتَدَلٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا كَانَ يَحْتَمِي عَلَيْهِ هَذَا النِّصْفَ، وَقَدْ بَصُرَ بِهِ مُحَدِّثُهُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَئِنْ لَوْ قَدَّرْنَا شَأْنًا مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ شَيْءًا، لَقَدْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْفَرْدُ، أَوْ الْإِجْتِهَادُ بِأَيِّهَا الْأَمْرُ، انْتَهَى.

وفي النعيس^(١) قال من السمر احتلف من السمل اندي لا سرح فيه
نسر الذي يصب، ويوجد فيها فكان السمر يقول بظاهر الحديث، وهو
صديقت أسير في كتاب أبي بكر - رضي الله عنه - عند البخاري لمصر من
لعن عدد حذفة احدهم وابواب عدله حذفة وعدله حذفة، وإنما تقبل منه
حذفة ويجعل معها سائر بن اسيرك له أو عشرين ذواته، المتنايب

وهو قول السامري وأبي خرو - وزيد بن عيسى - حتى انه عدده، يريد
عشرة ذراعيه أو سائين - وهو هو، الثوري، وقال ابن حزم - هو قول عمر بن
الحطاب، وقال الثوري هو قول عبيدة، وهو أحمد بن حنبل، وإسناده
أبو شاذان، وقيل: تؤخذ فيها قيمة الحسن الذي يجب عليه، وهو قول
الحاكم والذراعي، وقيل: تؤخذ قيمة الحسن الذي وجد عليه، وإن شاء أحد
تفصل بها، وقد علمه فيه ذراعيه، وإن شاء أخذ ذواها، وأخذ تفصل ذراعيه،
وإن عشرين ذراعيه ولا غيرها، وهو قول أبي حنيفة

وقال مالك - يعني من السمل أن يتناع للمصدق الحسن الذي يصب عليه،
ولا غيره - أنه يعطى من ماله من ماله، ويرى له ما، أو يراه من ماله
من ماله من ماله ويأخذ له ما انتهى.

قلت. وقول حماد بن أبي بكر - رضي الله عنه - إلا أنه قال: ويجوز سائة وحذ
وعشرة ذراعيه أيضا، قال ابن عمر: من وجبت عليه حذ وليس عدده وعده
به ليون أحدث منه ومعها سائر أو عشرين.

قال المحقق^(٢) المذهب في هذا ما وجدته عليه من أبي حنيفة
صحة، أنه أن يخرج ما أعلى بها، ويأخذ سائين أو سائر ذراعيه أو سائر

(١) نسخة (١٥٩) في (١١٩)

(٢) نسخة (١٥٩) في (١١٩)

تُرَى منها ومعهما شئان أو عشرين درهما، إذا أمد مخرج نبيس له أن يخرج شئ منها، لأنها تأتي من نحب نبي الزكاة، أو حذقة، ولا يخرج نبيس منها، لأن مخرجي رب المال يأخذونها لا حراً، معها، ولا اختيار من التصعود والصعود، والشماء والدرهم، إلى رب المال، ويخذ، قال الشعبي، والثالثي، وابن المسيب، وأحسب من إسحاق، وإفان أنسوري، يخرج شاتين أو عشرة دراهم، لأن الشاء في الشرع منقولة، خمسة دراهم، يذليل أن يصاحب أربعين، ويصاحب الدراهم مائة، وقال أصحاب الرأي: يدفع قيمة ما وجب عليه، أو دون ثلث الإضافة، ويصل ما بينهما من دراهم، انتهى.

وفي الترويض المربع^(١١) من وجبت عليه ست نمود مثلاً، وحدها، أو كانت معينة، وله أن يعدل إلى بنت محاضرة، ويدفع جيرانه، أو إلى عقد وبأحده، وهو شاتان، أو عشرون درهما، ويحذف شاة وعشرة دراهم، ولا يحرر الحر في غير الزكاة انتهى.

ولا يذهب عليث أن من وجب عليه ست نمود مثلاً، ولا توجد عنده، ففيه أربعة احداث خلافة من الأئمة أحدها من يجوز معناه التحل للذكر، كذا جز من نمود معز بنت الشخص أم لا يجوز^(١٢) والثاني هل يجوز معناه الحق، وبأخذ الثالث من المعصدين^(١٣) الفصل، أو لا يجوز^(١٤) والثالث هل يجوز معناه الحق، ولا يأخذ بالفضل شيئاً؟

والرابع هل دفعي معناه القيمة أم لا^(١٥) ولا يجوز عنه استاذك منها، إلا شاتان مخرج، يجوز، التاديب، وحكم الموطأ لإحصاء على حوار، وقد غير الثالث من أشهر الأربع، فلا يجوز على مائة، بل يدفع على المائتين أو الثلاثين الواجب، وقال أنسور حاتم عندهما الحققة في تاديب قيمة ما يؤذي بدواجب عنه، وتقدم استاذك في حوار القيمة ثلث زكاة الترويض.

واستدل الرزقني بعد ذلك بما في إخراج القيمة في المكاف بقله عليه السلام بعد ذلك، وهو: العيب من الحب، والثناء من الغنى، والتعير من الإيل، والتعير من العير، وأنت خير بأن الحديث مما أنكر من، فإن عطف لم يذرت معاد، مخصوص منه البعض إحداهما، لأخذ العلم من التعير عما أدى خدس وعبرين يعبر، حتى أن مفهوم المخالفة لا يحسن عند الحديث.

وأما الأصح عند المالكية إخراج العير من الثناء فإن قلت فيستفاد صرح به في الشرح الكبير، وكذا عند الشافعية كما أنتم، وهو اعتناء بالقيمة، وهو أصح النسخة البخاري في هذه المسألة، ويؤيد في أصحها بأن العرض من الزكاة، وقد فيه أثر معاد، رضي الله عنه - أنه قد لا أهلي " من اتوبى عرض نيات خصيصه، أو ليس في التصدق، مكان، لطيف، والله أعلم بخلقكم، وحاز لأحد، الذي يوفق بالنية.

فإن اتسمي "، صحيح به أصحابنا في جواز دفع القيمة في المكاف، ولما قال ابن رشد: "أما البخاري في هذه المسألة الحديث مع قوله مخالفة له، نكر هذه إلى ذلك، ما أول السابعة أثر، ما أجاب عن المعنى معناه.

وأما استدلال البخاري بقوله "أما بخاري فقد أحسن، وأما في سبل الله" بغيره، فيصدق ولو من مالك، فلم يستدل صدقة الفرض من غيرها، ولم يخص الذهب والفضة من العير، بل هو أصح أي نكر - رضي الله عنه - في الصدقة بغيره، أي يثبت صدقة صدقة من محاسن وأنت عنه، أعده من أدب، فإنها قبل منه، ويعطيه، تصديق عشرين درهما أو ثمانين، الحديث.

قال ابن أبي "، لأصل أن دفع القيمة بغيره، وكذا في الكفاية،

(١) نسخة البخاري (٦٦٠/١٢)

(٢) نسخة البخاري (٦٦٠/١٢)

وصلة العسر، والعسر، والخراج، والنفقة، وقد قول عسر وانه عسر انه
 من سعة راعه من اس ودها ويطاوي، وقيل الطريق، يجوز إخراج
 نعوض في الزكاة إذا كانه بغيره، وهو ما عسر الزحاري، وحسن الرواسي
 عن أحمد، وهو أعطى عرسا عن دهن وفضة، قال أبو يوسف، رحمه الله، وقال
 عرطلي، هذا قول من في حوا إخراج الفهم في الزكاة، قال، وأجمع
 أصحاب علي أنه لو أعطى فضة، عر عسر أعلاه، ولهذا إذا أعطى فريضا عر
 فضاء عر ماله، وإن، يجوز أن لا يحرقه، وهو وجه شاذة، واحد
 من عسر، دفع الفضة إذا راق أحسن للسالكين، انتهى

وقال البرقي في المسوط: وما قوله تعالى: **فَمَا بَرَّ أَهْلُكُمُ**
مِنْهُنَّ الآية، لتبين على أن، سألوا من، ربيته بقية للتبني على أرباب
 لهم، لا لتبين، الواجب به، فإن أربابهم موسي، تعرفهم بغيره والأداء
 ما عساه، لا يرى، فإن، عر عسر من الإبل، فضاء، وكله، في
 حبسه، فضاء، وعسر الشاة لا يوجد في الإبل، فعر فضاء أن الشاة قد عر
 اتصال، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في إبل العبدية فضاء فضاء، عر
 المقصد، وفاء: **أَلَمْ يَهْدِكُمْ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ** الآية، فقال الساعدي
 أخذوا بعذر من إبل الصدقة، وفي رواية: إن جعلها، مسكت رسول الله صلى
 وأخذ العبر بعينين، يكون ما عر الزكاة، إلى آخره، فضاء

قال لا يبري^(١) وفي رواية أخرى: يجعل معه شاة أو عشرة
 درهم، قيل على أن دفع شاة في الزكاة حشر، وأيضاً من شاة أو
 من كوفهم فضاء، جعل محال الألف ما يبري، والآ، أو شاة، شاة أو
 عر فضاء، فلا يجوز، خير الواحد، قال السعدي: في دليل

(١) قوله: **فَمَا بَرَّ أَهْلُكُمُ مِنْهُنَّ**(٢) قوله: **فَمَا بَرَّ أَهْلُكُمُ مِنْهُنَّ**

من ذلك في الإبل المروميج، والبشر السويدي، وغير العرب،
أثر أبي أن لا يخرج من ذلك شيء، إذا وجبت من الصدقة.

على أن كل واحد من إنشاء والعشرين درجةً تصل في نفسه ست بدنة وذلك
أنه خفيه بحرف أوله، قال العسلي لا دليل عليه، من تشجير بدل عس أن
الأحسن فترها من العرب انتهى.

قال مالك في الإبل المروميج، جمع فاصحة، وهي التي يحسن بناء من
نهر أو بحر لبني الفرج، سميت بذلك لأنها تنضج انعطش أي ينبت نباتها،
والبشر السويدي جمع سانية، وهو المجدد السببه العرب وأدانته، والسنة
تُسَمَّى عسها أو غير العرب: إني أرى أن يؤخذ الواحد (من ذلك كله، إذا
وجت فيه الصدقة)، لأن لأحاديث المصححة وروى المصنف، وأما يخص
المروميج وغيره.

قال البيهقي^(١)، ونحجم هذه كلها للعوامل، فإن زكاة وحدة فيه،
فلمنعها، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي لا زكاة في شيء من
ذلك انتهى.

قال البيهقي^(٢)، روى عن أكثر أهل العلم، المظالم والمخسر، والنفوس،
وأبو حميد، والثوري، والمالكية، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبد،
وأبو العباس، وروى عن عبد بن عبد العزيز، وغيره، ومعاذ، وقال قتادة،
ومكحول، وبالك لا زكاة في النعمية، المروميج، المصنوعات، وهو منسوب
معاذ، وهو من عبد الله، وسعيد بن عبد العزيز، وأبو حنيفة، وروى عن علي
ومعاذ، أنه لا زكاة فيها.

(١) انظر المصنف المجلد ١٠٠ من ١٠٠

(٢) انظر (١٢١) (١٢٢)

(٣) انظر المصنف (١٢١) (١٢٢)

وبعد الإخلاف في أن الحلقطة إنما هي الحركة أم لا؟ فقلت فائدة الثلاثة لها تأثير في الحركة، ثم غطتها فقلت الشاعبة، يؤثر في كل شيء، وعانت معاكسة، والحادثة لا تأثير لها في غير العاشبة، وقالت العسفة: لا تأثير بها مطلقاً.

والله يظهر من البخاري إذ يؤيد في صحيحه^(١) باب ما كان من حليطير (أجود) وراجعان منسوبة^(٢)، وذكر فيه الأرض من طابوس حطاة، إنما علم الحليطير أنواجهذا ولا يجمع، وهذا بعد عيشها في أي حليطة أنجور أنس شيء، ثم دثر، فخال سفيكاً لا يحب حتى يشق لهذا أو سموا سنة، وبعداً أريجور شاة، قال العيني: ورواه عبد البراق عنه وقال البيهقي: كان سفيكاً لا يرى الحلقطة تأثيراً كما لا يراه أبو حنيفة، انتهى.

قلت: وعلو هذا الاختلاف بين احتلاصهم في قوله (أجود) إما كان من حليطير بينهما وراجعان بالسنون، قال العيني^(٣): أصح في العراء بالحدقة وهو أبو حنيفة إلى أنه السريش، لأن الحليطير هي اللغة التي بها حليطير راجعان يلقب بها الشريك في اللذان احتلط منهما ولم يتغير، كالحليطير من الشب، قاله من الأبر، وما لم يخلط مع غيره تلب حليطير، هذا ما لا شك فيه، ورواه سفيكاً من كل واحد منهما من مال الأسم فلا حلقطة، فعلى قول أبي حنيفة: لا يحب غير أحد الشريكين أو القترتاء، إلا من الذي كان يحب حلقته لم يكن مطلقاً، انتهى.

قاله البيهقي^(٤): يحب أبو حنيفة إلى أن يخلط لشريكه، وذكر مالك أن

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري (٣١٦: ٣١٧)

(٢) عمدة القاري (١١١: ١١٢)

(٣) البيهقي (١٣٦: ١٣٧)

الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف مانسته، وأن الذي لا يعرف مانسته هو الشريك. وحكم الخليطين عند مالك أن تصدق منسبتهما، كأنهما على رجل واحد.

قال ابن رشد^(١): أكثر الفقهاء على أن تخلطه أثراً في الزكاة، واختلصوا هل لها تأثير في قدر النصاب؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا لتخلطه تأثيراً لا في قدر الواجب ولا في قدر النصاب، وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء اتفقوا على أن تخلطه يزكو زكاة المالك الواحد، واختلصوا من ذلك في موضعين، أحدهما: في نصاب الخلطة، هل بعد نصاب مالك واحد، سواء كان لكل واحد منهم نصاب، أو لم يكن. ثم إنما يزكو زكاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب.

والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير، أما اختلافهم في: هل لتخلطه تأثير في النصاب أم لا؟ فبسبب اختلافهم، اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب العدة من قوله ﷺ: «لا بجمع بين متفرق ولا بفرق بين مجتمع خشية الصدقة». وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بالسرية، فإن كل واحد من الفريقين أنزل مفهوم هذه الحديث على اعتقاده، وذلك أن الذين رأوا لتخلطه تأثيراً قالوا: إذ في قوله ﷺ المذكورين دلالة واضحة أن ملك الخليطين كملك رجل واحد، فهذا الأمر مخصص لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة».

وأما الذين لم يقولوا بالخلطة، ففانوا: إن اشريكين قد بقا بينهما خيطان. فاحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «لا بجمع بين متفرق ولا بفرق بين مجتمع»، إما هو مهي للشماع أن يقسم ملك الرجل الواحد فسمه توجب

(١) مبدية السجدة (١٠١٣٢)

إذا كان الواو حاية فمقطعة. لأن يفتح الهمزة، وظاهر كلامه أن الحليط والشريك متشاكلان. وهو ظاهر كلام العروطاء، وهو نص كلام الباسي، إذ قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن الحليط الشريك، وذكر مالك - رحمه الله - أن تخليط غير الشريك، وأن الحليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، انتهى.

نكتن لم أحد فيد لمعرفة في فروع المالكية من فيود لحقيقة، وانطاهر عدي أنه ليس بنيد، بل الخليط أهم من الشريك وغيره، وعلى هذا فتأويل كلام الموصفين أن الواو فيه وصلية، ونقطة: إنه يكسر الهمزة، والله عني أن الخليط من واحد في مذهب الشرائع المذكورة، ولو عرفنا مالهها، وأنا الذي لا يعرف ماله ليس بحليط فقط، بل هو شريك أيضاً، فتبطل الخليط والشريك في كلام السومعة فتبطل العام والخاص.

ورود ذلك أن الشريكين يجب في ماشيتهما الزكاة، وإن لم يسميز ماشيتهما. ففي المذونة^(١) في الورقة التي ورثوا الماشية - رحاها عليها الحبل: إذا مر بها لساعي، وهي عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة عنهم، وكانوا بمنزلة الخلفاء يترادون فيها إذا كان الورقة غير راحة، ومن كان ساذجاً نجب فيها الصدقة، فهو حليط لمن نجب عليه الصدقة، ومن هو أكثر غنى منه، ومن لم يكن ساذجاً نجب فيها الصدقة فلاس خليط ولا فرغ عليه، انتهى.

وقال المسيحي: وأما الماشية فتزكى كل عام من يوم موث العودة، ولو لم يقيصها التوارث إلا بعد أعوام، سواء علم بها التوارث أم لا، انتهى. وبزعمه ما قاله الزرقاني في آخر البحث، ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون

وفي فروع التناحية: الخلطتان يزكيان زكاة واحدة بحسب شروطها وتسمى خلطة الأوباد واخلطة الحواري.

الأول: أن يكون الجراح واحداً وهو يضم السهم، اسم موضع ميت الثمانية، والثاني: أن يكون السرح واحداً وهو يفتح السهم، اسم لموضع الذي نجمع فيه ثم تنافى مع السهم، والثالث: أن يكون السرح واحداً، والرابع: اتحاد الخلط، ولو تعدد بحيث لا تحتص ماشية أحدهما بفرد، والخامس: اتحاد العشب، والسادس: اتحاد المراعي، ولا يضم تعدد الرعاة، والسابع: اتحاد موضع العلب.

والثامن: اشتراكهما في نصاب، أو في أقل من نصاب ولا أحدهما نصاب، فاشتركة في ما دون النصاب يؤثر إذا ملك أحدهما مبدئاً كبدلاً، كان اشتراكا في عشرين شاة متصفة وأعداد أحدهما بتلاتين، فيعزى أربعة أحماس شاة، وبالأخر خمس شاة، لأن مجموع العاليين خمسون.

والتاسع: مضي الحول من وقت الخلطة، والعاشرون: أن يكون أحدهما من أهل الزكاة، والأصح أنه لا يشترط اتحاد الحذاب، ولا نية الخلطة في الأصح، ومثل خلطة الحواري خلطة اشتركة، وتسمى خلطة أعبد، لأن كل عين مشتركة، وتسمى خلطة شيوخ، كما في الأتوار الساطعة، وتزوج الإناث^(١) وغيرهما.

فإن الموفق^(٢): خلطة الأوصاف بعشر فيها اشتراكهم في خمسة أوصاف: السرح، والنسب، والنحلب، والمشرب، والمحل، وقد ذكر أحد في كلامه شرعاً سادساً، وهو المراعي، ولأصل في هذا ما روى تدارقطي بإساده إلى

(١) انظر ٣٢٩/٢١، ٣٣٠.

(٢) المدونة ٣٣/١١.

سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «الخليطان ما اجتمعا في الحوض والفحل
والمرعى، وروى: الثوري، وسحر مر هذا قال الخافعي، وقال دمشق
أصحاب ما لا يخر في الخلطة لا شرطاً: الراعي - والثوري، لقوله يخر.
ولا يجمع بين منخر - الخلط، ولا اجتماع يحصل شئ، وبسبب خلطة
فذكرني به.

وأما قوله يخر: الخليطان ما اجتمعا في الحوض والراعي والفحل،
فإن قيل: فلم يصر زيادة على هذا قلنا: هذا تبسبب بين بقية الخلط،
وبعداً لها فخره، ولا شك واحد من هذه الأوصاف تأثيراً، ما عتد
كالبديعي، ويحتمل أن يكون الخليطان من أهل الزكاة، من كان أحدهما
أو مثانياً لم يعتد بخلطه، ولا ينسب إليه الخلطة، وحديث عن القاضي: أنه
اشتراطها، ولما قوة عليه نصاً والسلام: «الخليطان ما اجتمعا في الحوض
والراعي والمرعى، ولأن الشبهة لا تبرز في الخلطة، ولا تبرز في حكمها،
انتهى.

وفي دليل على أن الخلطة مزرعة قبل الزكاة ولي لم يبلغ مال كـ خلطة
بمزرعة، قلنا: أصح القول فائت من أهل الزكاة ولا أثر لخلطة من ليس
من أهل الزكاة (هي بصاد) ولا أثر لخلطه دور بصاد ما شئتهم احتياطاً
سخر (جمع الحوض) سواء كان خلطه أعيد بأن يملكه نصراً من الماشية
مشاة برت أو شراً أو غيرها، أو خلطه أوصاف بأن يكون مال كل منهم
مميزاً، (واسمها في الحديث والمخرج) وهو ما نجده في الحديث فذهب إلى
المرعى: (أو أوصاف) أي مبيع الخل لا (بأنه) (والفحل والمرعى) أي
مبيع الثرعي، وقته، (كذلك أحد) جواب (لا) لا شرط من الخلطة، لا
إجماع مستحب، لا شرعي ولا إجماع الفحل، إن خفف الخوض فائت
والخوض: فلهذا رواه انتهى.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا نَجِبُ الصَّدَقَةَ عَلَى الْخَمِطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا نَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ.

وَمِنْ الرُّوَضِ الْمَرْبُوعِ^(١) الْخَمِطَةُ تُصَيَّرُ الْعَالَتَيْنِ كَالوَاحِدِ إِنْ كَانَا نَصَابًا، فَمَنْ كَانَ إِسْلَامًا شَذَةً وَأُخْرَى شَذَةً وَثَلَاثُونَ أَوْ لِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ شَذَةً رَاسِيًا حَوْلًا تَدْنَى، فَعَلَيْهِمْ شَذَةٌ عَلَى حَسَبِ مَلِكِهِمْ، أَسْفَرًا.

وَقَالَ الْمَوْفِقُ^(٢): يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ، وَإِنْ ثَبَتَ لِمِنْ حَكَمِ الْأَعْرَافِ فِي بَعْضِهِ زَكَاةُ رَكَاةِ الْبُغْدَادِيِّينَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ؛ لِقَوْلِهِ يُخَفَّفُ؛ أَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، يَعْنِي فِي وَقْتِ أَخْذِ الزَّكَاةِ. وَلَمَّا أُنْزِلَ هَذِهِ آيَةُ لَمْ يَكُنْ حَكْمُ الْأَفْرَادِ، فَكَانَتْ زَكَاةُ رَكَاةٍ لِمُعْتَرِدٍ، كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ، وَالتَّحْدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ، نَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ) فِي بَيَانِ مَسَلَكِهِ فِي الْأَحْتِلَافِ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَخْتِلَافَاتِ الَّتِي فِي الْخَمِطَةِ، وَتَقْدِمُ ذِكْرَهَا، (وَلَا نَجِبُ الصَّدَقَةَ عَلَى الْخَمِطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) زَادَ فِي السَّمْعِ الْمَصْرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْقِسْمِ، وَتَبَيَّنَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَصْرِيَّةِ، فَإِنَّ كَاتِبَ صَحِيحَةٍ قَدْ ذَكَرَهَا لِمُسْجِدٍ مُشْتَرَكٍ، كَمَا أَنَّ الْمَصْنُوعَ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِيِّ عَلَى الْقِسْمِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَحْتَصِرُّ بِالْقِسْمِ بَلْ يَجُوزُ التَّشَابُهَ كُلُّهَا.

(وَلَا نَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةَ) يَعْنِي لَا تَوَثَّرُ الْحَاجَةُ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حِسَابٌ قَامِلٌ، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَقَلُّ مِنَ النَّصَابِ، وَلَوْ كَانَ السَّجْعُ نَصَابًا قَامِلًا، فَلَا رَكَاةَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْمَالِكَةِ، حَالًا لِلْمُشَافَعَةِ وَالْحَابِئَةِ، كَمَا يَتَقَدَّمُ مِنْ سَلَكْتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصَابًا قَامِلًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنَ النَّصَابِ، فَحُكْمُهُ فِي الزَّكَاةِ حَكْمُ الْمُتَفَرَّدِ، وَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْخُذَ لِرَكَاةٍ مِنْ مَانِيهِ حَاصَةً.

(١) (٣٧٠/١).

(٢) «الْمَوْفِقُ» (١٥٠/٢).

على الألف، يوحدها، وعلى الأربعين يحصنها.

قال مالك: الخليلان في الإبل بمنزلة الخيل في الغنم، يجمعان في الصدقة جميعاً، إذا كان بكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة، وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»...

وللاخر أربعون فيكون المأخوذ (على الألف يحصنها، وعلى الأربعين يحصنها)، قال إمامنا^(١) فإذا أخذ الساعي من الألف والأربعين عشرة كان على ذي ألف منها تسعة.

قلت: وهذا وهم من الشراح، لأنه لا وجه لأن يؤخذ من ذي الألف تسعة شيء، بل يُقَصَّرُ قيمة عشرة شاة على ألف وأربعين، فما يساوي الألف يكون على ذي الألف، وما يساوي الأربعين يكون على ذي الأربعين، فيكون على ذي الألف تسعة أشياء وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة، وعلى ذي الأربعين عشرة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً لشاة واحدة لا غير، وأي الخيلين أحد الساعي من شاة عشرة، يرجع على صاحبه بذلك الحساب، وذلك لأن الأربعة عشر الحرة السادس والعشرون من ألف وأربعين، فيكون من المأخوذة الجزء الواحد لصاحب الأربعين وخمسة وعشرون جزءاً لصاحب الألف، فتأمل.

قال مالك: الخليلان في الإبل بمنزلة الخيلان في الغنم، أي تأثير الخلطة في الإبل كن تأثيرها في الغنم، ويعتبر فيها ما يعتد في الغنم من الشروط، وكذلك الخلطة في الشتر، يجمعان في الحصرية، ويجمعان في الهمنية، أي الصدقة جميعاً، ويؤخذ الواجب من مجموعهما، (إذا كان لكل واحد منهما) أي من الخيلين (ما تجب فيه الصدقة) أي مقدار النصاب، (وذلك) أي دليل اشتراط النصاب لكل واحد من الخيلين أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، فعدم أي يشمل الخيلين أيضاً.

قال مالك: وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشيبة الصدقة، أنه إنما يعني بذلك أصحاب المواشي.

قال مالك: وتفسير قوله: «لا يجمع بين مفترق» أن يكون الثمر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة، قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة، فإذا أضفهم المصدق حصرها، لئلا تكون عليهم فيها إلا شاة واحدة، فلهذا عن ذلك وتفسير قوله: «ولا يفرق بين مجتمع» أن الخليطين.....

(قال مالك: وقال عمر بن الخطاب) في كتابه في الصدقة المتقدم: (لا يجمع بين مفترق) بتقديم الفاء أو التاء، روايتان، كما تقدم، (ولا يفرق بين مجتمع خشيبة الصدقة، أنه) أي عمر - رضي الله عنه - (إنما يعني بذلك أصحاب المواشي) أي الملائك، كما هو ظاهر من معنى قوله: خشيبة الصدقة، فله أبو عمر.

(قال مالك: وتفسير قوله: لا يجمع بين مفترق) أوضحه بالمثال، فقال: (أن يكون الثمر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة) نائب تمييز (قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه للصدقة) بالرفع فاعل (وجبت، يعني لملكهم النصاب، ومصبي الحول، (مإذا أظلمهم) سقاء معصية، أي أشرف عليهم (المصدق) بضم الميم، وتخفيف الصد، وكسر التاء المشددة، أي الساهي، (جمعوها) شاة واحدة (لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة)، لأنها وظهره مائة وعشرين، (فلهذا عن ذلك)^(١) أي هذا الاختلاف الظيل للصدقة.

(وتفسير قوله: ولا يفرق بين مجتمع، أن الخليطين) يكون لهما مائة شاة

(١) انظر: «الاصطلاح»، (١/١٥١)

يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا قِيْفٌ ثَلَاثٌ شِيَامٍ، ثُمَّ أَقْلَهُمَا الْمُضْطَرِقُ، فَرُفَا غَنَمَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ. فَتَبَيَّنَ عَنِ ذَلِكَ، فَخِيلَ: لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُضْطَرِقٍ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ.

فَكَانَ مَالُكَ: فَهَذَا النَّبِيُّ سَمِعْتَ فِي ذَلِكَ.

وشأنان بأن (يكون لكل واحد منهما مائة شاة) بالكر للإضافة (وشاة) بالرفع (فكون عليهما) أي الخطين (فها ثلاث شاة)، لأنها وطيفة ما فوق المائتين.

(فإذا أظلهما المضطرق) أي الساعي (فرفا غنمهما، فلم يكن) بعد الضرب (على كل واحد منهما إلا شاة واحدة)، لأنها وطيفة الأربعين إلى مائة وعشرين؛ فإذا فرق كل واحد منهما فغنمه صار لكل واحد مائة وشاة فعنده شاة واحدة، (فتبيَّن) بينا المنجهول (عن ذلك) الجمع والنفريق، (فخيل: لا يجمع بين مضطرق ولا يفرق، بين مجتمع، خشية الصدقة، فلا: فهذا الذي سمعت في) تفسير (ذلك) وإلى ذهب حنيفة الثوري والأوزاعي.

قال ابن رشد في «مقدمته»^(١): ذهب الشافعي إلى أن النبي فيه إنما هو للشاة، وذهب مالك إلى أن النبي إنما هو لأرباب المواشي، والصواب على عمومهما جميعاً: لا يجوز لمساعي أن يجمع عن رجلين إن لم يكونا خطين، فيزيهما على الخلطة لياخذ أكثر من الواجب له. ولا أن يفرق عن الخطين، فيزيهما على الانفراد لياخذ أكثر من الواجب له. وكذا أرباب الماشية لا يجوز لهم إذا لم يكونوا خلطاء أن يقولوا: نحن خلطاء. ليؤدوا على الخلطة أقل مما يجب عليهم في الانفراد، ولا يجوز لهم أيضاً إذا كانوا خلطاء أن يكرروا الخلطة، ليؤدوا على الانفراد أقل مما يجب عليهم على الخلطة.

وأما أبو حنيفة الذي لا يفون بالخلطة، فيقول: المعنى في ذلك: أنه لا

بحور للساعي أن يجمع ملك الرحمين، غير ذبيهما عن ملك واحد، متى أن يكون للرجلين أربعون شاة فيهما بينهما، ولا أن يفرق بملك الرجل الواحد، وبزكاة عنى أملاك متفرقة، مثل أن يكون له مائة وعشرون، ولا يجوز له أن يجعلها ثلاثة أجزاء، انتهى.

وقال المحقق^(١)، قال الشافعي: هو حصاب الرب المال من جهة، والساعي من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا يخلط شيئاً من الجمع والفرق بخصبة الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر، فلما كان محتلاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عليهما معاً، لكن الذي يهمل أن يحمله على المالك أظهر، انتهى.

قال العيني^(٢): المعنى واحد، لكن صرف الخطيب الشافعي إلى الساعي، كما حكاه عنه النووي في كتاب الأموال، وصرف مالك إلى المالك، وهو قول أبي نور، وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرف إليهما، وقال أبو يوسف: معناه: أن يكون لرجل ثمانون شاة، فلما جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحد عشرون فلا زكاة، أو أن يكون له أربعون وإخوته أربعون فيقول: كلها لي فزكاة، وفي المحقق يكون خطاباً للساعي أو لرب المال، وفي الموطأ والمراد من الجمع والفرق هي الملك لا هي المكان، انتهى مختصراً.

وحمل صاحب البدائع^(٣) الحديث على المالك والساعي معاً، وجوز له أربع صور، الأول: حملها عليهما معاً كما هو مختار ابن رشد، واحتفظ والكاسبي.

(١) صحيح البخاري: (٣/٣١٤)

(٢) عمدة القاري: (٦٦/٤٢٠)

فإن الموقوف، أما إن لم يكمل النصاب إلا باختيار حثمت التحول من حين كمل النصاب في التصحيح من المذهب، وهو قول الشافعي وإسحاق، وأبي نور وأصحاب الرأي؛ وعن أحمد رواية أخرى: أنه يعتبر حول الجميع من حين ملئت الأمهات وهو قول مالك، لأن الاعتبار بحول الأمهات دون إسحاق، وثنا أنه لم يخل الحول على نصاب فلم تعد الزكاة بعد التحول، فإنه لا يحد الزكاة فيه، انتهى.

وفي الرد على المذبح^(١)، إن حول الفساح حول الأصيل إن كان أصلاً، وإن لم يكن الأصيل نصاً فحول الجميع من كماله فصلاً، انتهى. وقال من رده^(٢) قال مالك: حول الفساح هو حول الأمهات كانت الأمهات نصاً أو لم تكن، قال في ربح الناصر، وقال الشافعي: ربح حصة، وأبو نور: لا يكون حول نفس حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات نصاً، وسبب اختلافهم هو عينه - غلظتهم في ربح الناصر، انتهى. وتقدم الكلام على ربح الناصر في محله.

قلت: حكوا عن الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه قال: «دفع غيرهم من غلة نذر جب، لكن قال ابن القوام^(٣) قدوة الشافعية أنه لا يعد بها نجب نحوهم، إلا إذا كانت الأمهات دون الأولاد عدداً نجب فيه الزكاة، وحكي لشمس الدين في الأحكام^(٤) عن الشافعي - رضي الله عنه - أنه لا يعد لخصم مع الكفار حتى تكون الكفار أربعين فصاعداً، قال الطحاوي: ما ملنا أحد تعدت فيه، ولا نعلم عمن أحد جلد التفصيل، وقد دفعه خير عم ربي الله عنه - رحمه الله - أن يأتي بغيره.

(١) (٢٩٠: ٢٩١).

(٢) نزهة المشتاق: (٢٩١: ٢٩٢).

(٣) المجموع المسمى على صاحب السيرة مكتوب: (١٠٤: ١٠٥).

٢٦/٦٦٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ هَالِكٍ، عَنْ ذُوْرِ بْنِ زَيْدٍ
الْبَيْهَقِيِّ، عَنِ ابْنِ لُعْبُدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ جَدِّهِ سَفْيَانَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ:

وقال بن رشد في «البداية»^(١)، هل تجب في صغار الإبل؟ وإن وجبت
فماذا يكلف؟ فإن قوماً قالوا: تجب فيها الزكاة، وقوم قالوا: لا تجب، وسبب
اختلافهم - هل يتناول اسم الجنس الصغار أو لا يتناول؟ والذين قالوا: لا
تجب فيها زكاة، هو أئبر حنيفة وجماعة من أهل الكوفة^(٢)، وقد احتجوا
بحديث سويد بن غفلة أنه قال: أُنْشِئَ مُصَلَّقُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ
فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنْ فِي عَهْدِي أَنْ لَا أَخُذَ مِنْ رَاضِعٍ لِي، وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ
فِيهَا، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْلَفُ شِرَاءَ نَسْرٍ تَوَاجِبُهُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِأَخْذِ
مِهَا، وَهُوَ الْأَقْبَرُ، وَيُشْعَرُ هَذَا الْاِخْتِلَافُ اخْتِلَافُوا فِي صِغَارِ الْبَقَرِ وَبِخَالِ
الْفَتَمِ، انْتَهَى.

٢٦/٦٦٢ - (مالك، عن ثور) يفتح المثلة (لمن زيد القليل) بكسر المهملة
بعدها نحتانية (عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي) لم أجد اسمه في مبهمات
الرجال ولا تعرض عنه الشراح، سم ذكر المحافظ في «تهذيبه»^(٣) فمن روى عن
سفيان بن عبد الله الثقفي أبناء عاصم وعبد الله وعمره وابن ابنه محمد،
ويقال: محمود بن أبي سويد بن سفيان، وصياني في آخر الحديث أن البيهقي
وابن أبي شيبة أخرجاه عن بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه عن جده.

(عن جده سفيان بن عبد الله) بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي
الصحابي كان عامل عمر - رضي الله عنه - على الطائف، ولأه عليها إذ عزل
عثمان بن أبي العاص عنها.

(١) (٢٦١/١).

(٢) انظر: «فتح القدير» (٦/٢٠٠) و«المختار» (٢٦/٢٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١٥/٢).

والتجارة

وهي المشرح الكبير^(١) للشرعي: في أربعين سنة جدد أو جدد أو سنة
وغير ذلك معاً، قال المصنف: ذو سنة أي تمامه كما قال ابن حبيب، وقيل: ابن
عشرة أشهر، وقيل: ابن ثمانية، وقيل: ابن سنة، وكان الأثر للمصنف أن
يقول: أو اثني، كما في المأونة وغيرها.

وقد يقال: إن المصنف إنما تكلم على أقل من يجري وجوب الخدم، وإنما
المراد من أكثر من الخدم، لأن الخدم من الصغار والصغار ذو سنة واحدة، وإنما
المراد سبهما فهو ما توفي سنة وتوفي في السنة، انتهى.

وهي الهداية^(٢) بوجد الشيء في زمانه، ولا يوجد الخدم من الصغار
إلا في رواية أحمد عن أبي حنيفة، وهو ما انتهى عليه أكثر النسخ، وهي
ابن حنيفة، وهو قوله: لا يوجد الخدم لغيره عليه الصلاة والسلام، إنما
خدم الخدمه والسيده، ولأنه متضمن به الاستعانة، فكان الزكاة، وجه اصطلاح
حديث علي بن سفيان ومروغان: إلا يؤخذ في الزكاة إلا الشيء قصاصاً، أو لا
المواضع غير الوسط، وهذا من الصغار، إنما لا يجوز لخدم من الصغار،
وجواز التصحية به عرف تصلاً، انتهى.

فعل من ذلك أن الحنفية والمالكية يستندان على أنه لا يصح في الزكاة
أصغر من ذريرة سنة، والاختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط، وكذلك عند
الشافعية، كما سيأتي من شرح الإجماع، مع يصح عند الحديث جرده صلاً
ابن سنة أشهر، كما سيأتي من قول الثوري.

والأثرية تقدم ما قال المصنف: إن اثني ما، وفي سنة، ودخل في
الثنية، وفي سنة المصنف هو ما بنت له سنة، قال ابن عاصم، أي وذو

(١) (١٦٦٢) (١٤١)

(٢) (١٦٦٢) (١٤١) (١٦٦٢) (١٤١)

بِذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ هَذِهِ الْحِمِّ وَالْحِمَارِ.

قَالَ مَالِكٌ: «السُّخْلَةُ تَصْعَقُ حِمْرَ تَنْتِجٍ وَالتَّرْتِجُ السِّيْ بِيْذٍ وَضَعْتُ»

فِي الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي «الْهِدَايَةِ» وَمَا فِي كُتُبِ الْفَقْهِ، وَالْمَذْكُورُ فِي «النَّصْحَانِ» وَ «الْمَعْرِفَةِ» وَغَيْرَهُمَا مِنْ كُتُبِ الْأُمَّةِ لَهُ مِنَ الْفَقْمِ مَا دَخَلَ فِي كِتَابِي، وَإِذَا قَالَ التَّرْتِجِي، هَذَا عَلَى تَفْسِيرِ الْفَقْهَاءِ، وَمَنْ لَمْ يَلِغِ الْفَقْمَ مِنْ طَعْنِي فِي الثَّلَاثَةِ، يَهَيِّ

وَمِي مَضَى «الْإِقْلَاعُ»^(١١) فِيهَا شَاةٌ جَذْعَةٌ مِنَ النَّصْلِ لَهَا سِدَّةٌ أَوْ لِيَّةٌ مِنَ الْعِزِّ لَهَا سِدَّةَانِ، أَيْ هَيِّ وَفِي «الْمَعْرِفَةِ» فِيهَا خِدَّةٌ لَهَا سِدَّةٌ أَوْ جَذْعَةٌ صَالِحٌ لَهَا سِتَّةٌ أَشْهُرٌ، أَيْ هَيِّ.

(وَعَدْتُ) أَيْ أَعِدْتُ، أَرْجُوهُ وَتَسْوِي لَأَنَّهُ (عَدْلٌ) أَي وَسْطُ (بَيْنَ غَدَاءٍ) سَمَحْتَيْنِ مَرَّةٍ خَرَامٌ جَمْعُ غَدَى كَكَرْتِمِ أَيِ سَحَالٍ، وَقَالَ الْغَارِي فِي مَضَى «الْهِدَايَةِ»: غَبِيٌّ مَكْسُورَةٌ وَذَاكَ مَعْجَمَةٌ مَمْدُودَةٌ هُوَ الرَّدْيُ (الْفَقْمُ وَحِيلَارُهُ) حَاصِلٌ مِنْ قَالَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّا كَمَا نَحْمَسُ الْحَيْدَ وَلَا نَأْكُلُ مِنْهُ كَذَلِكَ نَحْمَسُ الرَّدْيَ وَلَا نَأْكُلُ مِنْهُ حِدَاةً يَحْدَرُ وَأَخْلَانَا الْأَوْسَطُ.

(قَالَ مَالِكٌ):^(١٢) فِي تَرْجُومَةِ الْأَنْفَادِ الْمَشْكُوكَةِ مِنْ أَثَرِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «السُّخْلَةُ السُّخْلَةُ حِمْرٌ تَنْتِجٌ يَبْنَاءُ الْمَحْبُوبُ مِنَ الْإِنْتِاجِ أَيِ سَاعَةِ تَوَلَّدَ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يَقُولُ الْعَرَبُ لِأَوْلَادِ الْغَبِ سَاعَةً تَصْعَقُ أَهْمَهَا مِنَ النَّصْلِ أَوْ الْمَعْرِ ذِكْرًا كَذَا أَوْ أَيْ: سَخْلَةٌ، وَفِي «الْمَجْمُوعِ»: السُّخْلَةُ بَضْعٌ بَيْنَ فَمْعِجَةٍ وَلَذٍّ مَرِيٍّ أَوْ ضَائِلٍ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، بَدَنٌ. وَقَدْ بَصَحَ.

وَقَالَ الْمَدَائِقُ^(١٣): السُّخْلَةُ بَضْعٌ لِسَبَبٍ وَكَسْرُهُ الصَّغِيرَةُ مِنَ أَوْلَادِ الْعَمْرِ (وَالرَّزْبِيِّ الَّتِي قَدْ وَضَعْتُ) قَالَ الْمَجِيدُ: أَرْمَى كَثْبَلِي، أَيْ شَاةٌ إِذَا وَدَّاتِ وَإِذَا مَاتِ

(١١) (٣٢٧/٢١).

(١٢) «الْمَدَائِقُ» (٤٦٠/١١).

فهي ثوبتي وتذخرا. والماعض هي الحامل. والأكولة هي صدقة المأجور التي تُسَمَّى إِنْزَاقًا.

وبدها أيضاً، والحديث الناج ما يسمي لها من ولادتها نصف شهر كما قاله الأزهري، أو شهران كما نقله الجوهري، كذا في «شرح الإقناع»^(١)، وفي «المعني»^(٢): قال أحمد: الرُّبِّي التي وضعت دعي ربي ولعها يعني فريضة المهد بالولادة، ويقول العرب في رباها كما تقول في نفسها، انتهى.

وفي «المجمع»^(٣): هي التي تُرَبَّى في البيت من الغنم لأجل اللبن، وقيل: شاة فريضة المهد. قال أبو زيد: ليس لها فع، وهي من المجرى، كذا قال صاحب السجدة: إنها في المجرى خاصة، وقال جديعة: من اسمر والعن، ورسم أطلق في الإبل (لأنه يربى وبدها) إشارة إلى وجه التسمية بذلك.

(والماعض هي الحامل) قال المجدد: الماعض من النساء والإبل والشاء: المُتَرَبِّب، وفي «المعني»^(٤): قال أحمد: «الماعض التي قد حان ولادها» فإن كان في بطنها ولد ولم يجر ولادها فهي خفء، انتهى.

(والأكولة) بفتح فضم تُسَمَّى للأكل، كذا في «شرح المنهاج» وهي شاة المأجور التي تُسَمَّى لِتُؤْكَل، كذا المعين بها، المجهول، وفي «المجمع»^(٥) وقيل: «الخصي»، وفي «شرح الإحياء» عن «المصباح»: هي الشاة تُسَمَّى وتسمى السريح وليست بإتنة فهي من كرائم الأموال، انتهى.

وأثر عمر - رضي الله عنه - هذا أخرجه البيهقي في «سننه»^(٦) بسنده إلى عبيد الله بن عمر عن بشير بن عاصم عن أبيه عن جده قال: سمعتني عمر عن مسقات قومي، فاعتدلت عليهم بأنهم فاشتكوا ذلك، وقال: إن كنت تخذ من الغنم فخذ منها صدقتك. قال فاعتدنا عليهم بها، ثم لفت

(١) (٣٢٨/١).

(٢) (١٤٤/١).

(٣) «نفس الزكري» (١٠٣/٤).

«ما ملكت في الرزق ذكوة لم ألعم لا يحب منها الصدقة»
 وهذا ذكر أن الدنيا كسبها من رزق واحد، فبلغ ما شئت فيه الصدقة
 بولائها.

قال مالك: إذا ملكت الرزق ما لا يملكه من حب فيه الصدقة
 بعدد ما في الصدقة، وإذا لم يكن إلا الرزق المملوك منها، فإن
 ...
 عمر - رضي الله عنه - فعلت إن قوم من بني كلاب قالوا: إن أعتد عليهم
 بالثمن، وقالوا: إن كنته تراها من نعم الله من صدقتك.

وقال عمر - رضي الله عنه - أعتد على قومك - سبحانه - بالثمن وإن جاء
 بها أناسي يحملها في بدء، وقتل بغيرك، ما يدع له المداخلة، الرزق - وهو -
 النعم ومن النعم، وتأخذ الخلع بالشيء، وذلك وسط بينا وبينكم في المال،
 وأمرت أن تأتي شبة في الصدقة عن أبي عبيدة عن بشر بن عاصم بن
 سفيان عن أبيه أن عمر - رضي الله عنه - استعذ أباه علي الخائف، الحديث.

قال مالك في الرجل يكو له النعم بغير (لا يجد - فيها الصدقة) أو لم
 يلمعها الصدقة (فإنما لا يحدف) حتى لا يبين في السجعة، وفيه صدقة
 الرزقاني، وهي أكثر النسخ المصرية بأنماها أقل أن يأتيها أي النعم - وهي
 صدقة، وأنه، أي المالك المصدق أن يرفع أي السامي بيوم واحد، فبلغ ما
 حب في الصدقة أي تبيع النصاب (بولائها).

قال مالك: إذا ملكت الرزق المملوك (إذا ملكت النعم بولائها) أي ولو بسبب
 عداد ولادها (ما يجب في الصدقة) وهو المصاب (فعلته فيها الصدقة، وذلك
 أي رجه ذلك) أن ولادة النعم منها، فبجئت منها، والولادة بغير
 المولودة، فمن سخطا، فصالح - وأنت امرأة ولادها ولادها، أي ثم التفت
 هكذا في النسخ المصرية، وفيها: «أما إذا لم - ها، فيحتل أن يكون
 بعدد أو بغير المولودة».

قال الباقي^(١): في هذا مسألتان، إحداهما: أن النماء يُكْمَلُ النصاب على ما تقدم، اهـ. قلت: والمراد بما تقدم ما ذكر في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة في أول الباب، والمساءلة الثانية: ما في إيجابه أن لمعثر بمحرره الساعي بعد التحول، فإن كمل النصاب بالولادة قبل أن يصدفها المصنف وجبت فيها الزكاة، وإن صدفها ثم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكاة فيها لأن ذلك نساء هو كآخر، اهـ.

ومصرح في الشرح الكبير^(٢) أن الساعي شرط لإيجاب الزكاة إذا كان ثم ساج، ووصل، فإذا مات سواء من النواصي بعد التحول قبل مجيئه فلا يُخَصَّص، وبزكوي الدقي، وكذا هـ. حصل بعد التحول قبل مجيئه. وقال البجلي بموضع آخر: قال الشافعي مرة: سجي، الساعي شرط في الوجوب، وقال مرة: هو شرط في الضمان، هـ.

وقال النووي^(٣): الزكاة تجب بحلول الحول سواء تمكن من الأداء أو لم يتمكن، وهذا مال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، قال في الآخر: التمكن من الأداء شرط، فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء: التحول، والنصاب، والتمكن من الأداء، وهذا قول مالك حتى لو أئلف لعاشية بعد التحول قبل إمكان الأداء لا زكاة عليه إذا لم يقصد الفرار من الزكاة.

ولنا قول النبي ﷺ: ولا زكاة في ما يأتى حتى يحول عليه الحول، عمومه وجوبها عليه إذا حال الحول، ثم قال: والزكاة لا تسقط شطب الحال فوط أو لم يفرط، هذا المشهور عن أحمد، وحكى عنه الجمهور: إن ثبت قبل التمكن من الأداء سقطت، رجحاه ابن السدر مذهباً لأحمد، وهو قول شافعي.

(١) المنقوله (١٤٤/١).

(٢) (١٤٣/١).

(٣) المنقوله (١٤٢/١).

وذلك مخالفت لما أقيمت فيها، باعتبار أن هذه أو مبادئها
 وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر، وبه قال مالك إلا في الماشية، فإنه قال: لا شيء فيها حتى يجيء المصدق، فإن هلك قبل سجنه فلا شيء عليه، اهـ.
 وقار العيني في البنية: التوجع عند مالك بسجي، إسماعيل لا يحولان
 لحول، وخالفه الأئمة، اهـ.

وذلك، أي حكمه، فتخرج (مخالفت لما أقيمت منها) أي من فمائية (باعتباره
 أو حمة أو ميراث) أي سبب آخر غير النجاس يعني أن النجاس يضم، والمخالفة لا
 تضم لأنها لا تحصل بسبب الأصل، والمراد بإصم تكميل النصاب، يعني إن
 كان النصاب السابق ناقصاً يكتفى بالنجاس، فيضم معه، ويكون حوته حول
 الأصل، بخلاف مخالفة فإنها لا يكون حوتها حول الأصل، بل إن كان لأصل
 ناقصاً تضم إلى المخالفة، ويعتبر الحول من يوم تكمل النصاب، وبه خلاف
 الحنفية، فإنه يضم عدلهم مطلق سواء كان ناسجاً أو ربحاً، إلا أن الحول
 عندهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب، وبه قال الجمهور، كما تقدم
 قريباً عن ابن رشد^(١).

قال القاري في شرح المغيرة: يضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب
 من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب أو لم يكن، وقال
 القاسمي ومالك: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب
 منه لا يضم، ثم ذكر الملائكة، فأرجع إليه إن شئت.

وبمثل قولهما قالت المختارة: ففي «الروض»^(٢): فإن استفاد مالا بهرت
 أو حمة ونحوهما فلا شيء فيه، حتى يحول عليه الحول إلا ناسج السائمة، وريح
 التجارة، فحولهما حول أصليهما، اهـ.

(١) «مطهر» فتنية المصنف - (١/ ٢٧٤).

(٢) «الروض» السريع - (١/ ٣٦٠).

ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمنه ما يجب فيه صدقة، ثم يسع
 من ثمنه ما يجب فيه ما تحول فيه الصدقة، فإضافي واحدة مع ما
 أنشأه ولو كان زائداً فذلك أو غير ذلك، ثم يجب فيه الصدقة حتى
 يحول عليه الحول، من يوم أخره أو يورثه.

ثم حل الحول بعد الماشية بغير العين فوضيحا للكلام ويحتمل أنه
 قدني (ومثل ذلك أي مثل الشاة (العرض) ما يخرج أي عرض (الزكاة) لا يبلغ
 ثمنه ما يجب فيه الصدقة أي لا يبلغ مقدار ثمنها (ثم يبيع) أي العرض
 (صاحبه) أي المالك (فيلبغ ثمنه) (سرحه) ما يجب فيه الصدقة أي مقدار
 الثمن ثم حل شترى عرضاً بمائة درهم ثم باعه بمائتي درهم.

(فيسبق أي يؤدي صدقة أربعة مع رأس الثعلب) إذا بلغ مجزئتها
 الزمته، وإتمام الكلام على بيع الثقل، وتقدم أيضاً أن القيمة عند المالك في
 حول الربح حول الأصل خلافاً لجمهور.

(ولو كان ربحه) بالوقف سم كان، التصدير إلى المال الذي كان عليه
 موجود قبل ذلك، وإضافي الربح عليه غنوي مجزئ، وهو أحدان من الشراج
 ندمه، لأن الربح والمائة عددهم معدولان، فالمراد بربح هذه مطلق الثمن
 وصدقة الربح إلى المال الذي كان عليه أيضاً مجزئ، ويحتمل أنه يكون ربحه
 فعل ما هو، فخصبه المدعوون إلى الماشية (فألفه) (والدوس) خير كان أو تعبيرة
 ودرهم تعريف الماشية في مائة (أو ميراثاً) (محصرون) أي أعديم، لأن أميرات
 مدخل في الميراث عددهم (ثم يجب فيه) أي في الماشية (الصدقة) حتى يحول
 عليه الحول من يوم أخره أو يورثه.

والجواب أنه غنوي مد، فاشتمل على العين ما كان كذا ثم أصبح العبر إلى
 العبر، لأن يحصل منه، وكذا قد يصح الماشية إلى الماشية، لأنه يحصل
 منه، وكذا أن فائدة العبر لا يضاف إلى العين الماشية، بل إن كان العبر
 السابق بشاراً بغير حول الماشية من يوم أخره، وإن كان العبر السابق بشاراً

قال مالك: بعداء النعم مائة. كما يبيع المال مائة.

قال مالك: غير أن ذلك الجديد - أي وجه آخر - أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الفوق ما يحب من الزكاة، ثم أضاف إليه مالا، ترك مائة الفدي (أراد: فلم يتركه مع ماله الأولى حين يتركه، خشي بحول على الفائدة المحولة، من يؤم أفادها ولو كانت للرجل غنى، ثم سر، أو إبل، يحب في كل سنة، بأنها المضافة.....

يضاف السابق إلى اللاحق، ويعتبر التحول من يوم الإفاد إلى يوم النصاب كاملاً بمجموعهما. فذلك الفائدة المضافة إن كان السابق ناقصاً يضاف إلى الفائدة، وبسبب التحول من حين كمال النصاب إلى أن السابق في السابقين إن كان كاملاً يضاف الفائدة إلى السابق بخلاف كامل العين، وهذا هو الفرق بين مائة الماشية ومائة العين، كما سيأتي عليه المصنف قريباً.

(قال مالك: فعاء النعم) أي ماله (متها) أي من نعم (كما أن روح المال منه) أي من المال. فذكر هذا الكلام بطريق النتيجة للكلام السابق بعد ذكر التشبيه بمصلاً. وقد كان ظاهر هذا الكلام أن مائة العين مائة المال حكمهما واحد مصفاً، وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور تبه على ذلك بقوله.

قال مالك: غير أن ذلك، أي مائة العين ومائة الماشية (يختلف) فيما بينهما (في وجه واحد) وفي استيعاب المصير في وجه آخر، والمؤدى واحد، وهو (أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الفوق) أي العين (ما يحب فيه الزكاة) أي مقدار النصاب (ثم أفاد إليه مالا) أي آخر أي حصل له غير أخرى بطريق الفائدة (ترك) المستفاد (مائه الذي أفاد) أي استفاد فلم يتركه مع ماله الأول حين يتركه، حتى يحول على الفائدة المحولة من يوم أفادها) يعني يتركه الصدق الأول على حوله، ويترك الفائدة على حوالها.

(ولو كانت لرجل غنى أو إبل) أي ولو كانت له ماشية بأي نوع كانت (يحب في كل سنة منها المضافة) بالربح فاعل يحب، والحمد لله لعنه

ثُمَّ أَقَادَ نَسَبًا بَعِيرًا، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ شَاةً، مَسَابِهَا مَعَ صِبْغٍ مَا أَقَادَ مِنْ ذَلِكَ حَبِيٍّ بِصِبْغِهِ، إِذَا كَانَ مَعْدُومًا مِنْ ذُلْبِ الصَّبْغِ الَّذِي أَقَادَ، نَصَابٌ مِثْلِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

وَأَعْوَاتُهَا، وَالْمَعْرُوفُ كَرَاهِهَا بِمُقْدَارِ نَصَابٍ (ثُمَّ أَقَادَ إِلَيْهَا) أَيِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَيْ نَوْعِ كَلَامٍ (بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ شَاةً) نَسَبَ عَلَيْهِ غَيْرُ نَسَبٍ (صِبْغًا) أَيْ أَدْنَى صَدْفَةٍ الْمَائِدَةِ (مَعَ صِبْغٍ مَا أَقَادَ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (حَبِيٍّ بِصِبْغِهِ) أَيْ مَوْدِيٍّ صِبْغَةً هَذَا الصَّبْغُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّبْغِ الَّذِي أَقَادَ أَيْ اسْتَعَادَ نَصَابٌ مِثْلِيَّةً) بِالرَّغَبِ اسْمُ أَقَادَ.

وَجَائِزُ الْكَلَامِ أَنْ يَرْتَفَعَا فَرَقًا يُوْجِهُ وَاحِدًا، وَهُوَ أَنَّ الْمِثْلِيَّةَ إِذَا اسْتَعَادَ مِنْهَا نَسَبًا، وَغَدَا نَصَابٌ مِنْ حَسَبِهَا، «حُكْمٌ إِذَا دُفِيَ فِي الْحَوْلِ حُكْمُ أَصْلٍ» النَّصَابُ، وَنَسَبٌ الْفَاعِلُ مَعَهُ، وَتَمَكَّنَ حَبِيٍّ يَرْكَبُ، وَفِي الْعَيْنِ بِخِلَافِ ذَلِكَ يَرْكَبُ الْفَاعِلُ نَسَبًا وَالنَّصَابُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ الْحَوْلَ.

وَلَا يَشْتَبِهُ سَبَبُ هَذِهِ الْمِثْلِيَّةِ أَيْ نَسَبُ فَاعِلِ الْمِثْلِيَّةِ إِلَى النَّصَابِ بَعْدَ تَقْدِيمِ فَرِيضٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَذَلِكَ مُحَالِفٌ لِمَا أَهَمُّهُ مِنْهَا بِاشْتِرَاءِ أَوْ حَصْرِ، لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهَا مِمَّنْ تَفَاعَدَ إِلَى النَّصَابِ الْكَامِنِ، مُضْمٌ إِلَيْهِ، وَتَوَدَّى مَعَهُ، وَهِيَ كَانَتْ نَصَابٌ تَقَصُّ، فَلَا يَصْنَعُ إِلَى الْمَانْعِيهِ، بَلْ يَضْمُ الْمَانْعِيهِ إِلَى تَعَالِيهِ، فَإِنَّ كَانَتْ الْمَجْمُوعَةُ نَصَابًا خُصِبَ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ الْإِقَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُرْ مِنْ مَجْمُوعَتِهَا نَصَابٌ يُضْمَانُ إِلَى الثَّلَاثَةِ، وَهَكَذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كَالِشَرْحِ الْكَبِيرِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَامًا مِنَ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا سَبَابٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُحْتَفَةِ الْمُتَقَارِبَةِ.

(١٥) باب العمل في صدقة عامين إذا اجتمعا

٦٦٣/٢٦ - قَالَ يحيى: فإن قال: لا أثر بثلثي في الرجل يحب عليه الصدقة، وإيئنه مائة بعير، فلا يأتيه الساعي حتى تجب عليه صدقة أخرى، فيأخذ المصدق وقد هلك إباه إلا خمس دود.
قَالَ مالك: يأخذ المصدق من الخمس دوداً، فخصم الثلث وحسب على ربه المال، فليس في كل عام مائة، لأن الصدقة إنما تجب على ربه أسالي بم يصدق مائة.

(١٥) العمل في صدقة عامين إذا اجتمعا

بنته الموت في الحج إهنية أي الصدقات، ونسبة التذكير في المصرية أي العاصم، ثم كذلك الحكم لو اجتمعت الصدقة لأكثر من عامين، والمعنى أن المرحس إذا لم يصدق لمستين أو لأكثر منها فكيف دود صدقة^(١)

٦٦٣/٢٦ - (قال يحيى: قال مالك: الأمر: أن يخرج (عقناً) بالمدينة (في الرجل يحب عليه الصدقة) بوجود شرائطها (ويؤله مائة بعير) بالإضافة خبير وأنحله بمثل (فلا يأتيه الساعي) بعد السنة الأولى (حتى تجب عليه صدقة أخرى) محض السنة الثانية (فيأخذ المصدق) أي الساعي بعد ذلك (وقد هلكت) الجسلة حانية (ولله بالرفع أي ضاعت إباه كلها (إلا خمس دود) أي لم يبق عنه - سوى خمسة - لأن (قال مالك: يأخذ المصدق) أي الساعي (من الخمس دوداً) المذكورة (الصدقتين الثلثين) وجبنا على ربه المال (لمستين) سنتين (بما) لتصدقين (في كل عام) غير (مائة) بالرفع مائة، فخصم لثلاثين المذكورين.

(لأن الصدقة إنما تجب على ربه المال يوم يصدق) بناءً على المعلوم من حسن المجهول (إياه) بالنسب أو الرفع وهو اليوم الذي يأتيه الصدقة، وذلك لما فيه

(١) اعلم هذه المسألة في "إبائه المجهود" (١/٢٤١)، و"النعيم" (٢/٦٨٥)، و"مجموع المفيد" (١/٢٦٤)، و"مدني المصنف" (٣/١٥٠)، و"المراجع" (٢/٤٨).

فإن عملت ما شئت أو نسيته، وثبتا بصدق الصدقة ما بهما، يتم
صدق

عند سابقاً، ووجه الصدقة في الأموال الظاهرة عند الصدقة يوم محلي،
الساعي، وإذا كان وجوده، بمعنى أنه غير المال أيضاً، فثبت، وفي حال ذلك
حسب زوجه، فثبت الصدقة أيضاً بحسب زوجه، وهذا بيان على لأحد الصدقة
من حسن زوجه، لا حاجة إلى.

ويوضح ذلك ما في الحديث، قال ابن القاسم: فثبت المال، وإن كان
تعمل فيه يصدق الصدقة حين كونه، ويرمي إذا حله قال، إن في أسبوع الخامسة
كل شيء، ووجه في أيديهم من العائنة، أنه محلي من أسبوع محلي، محلي
أيديهم، قال، إن أيديهم من العائنة، فثبتها بحسب حسن لم يأنه
فيها الساعي، فثبتها عند الصدقة حين، فثبت شعبه حسن لغيره، غير.

قال الساعي، وهذا كما قال، إن من أخرج منه الساعي وثلاث مائتين،
فثبت لا بضرب مائتين، لأن إخراج الألف إلى الإدمان من شرائط الوضوب في
الأموال الظاهرة، سواء كانت من الساعي، أو أتت من غير، فثبت
المشروع من الزكاة، هذا قول مالك وأصحابه، وكان ابن حنيفة: إن ألتها هو
فثبت، أم.

ثبت هذا إذا ألتها بعد الوضوب، أما لم تألتها قبل تحول فلا ضمان
عليه عند الحنفية، كما مرّح به من تأليف زوجه، فإطلاق الناحية مفيد، ولما
ثبت أن وضوب الصدقة لمحلي الساعي.

أما هنا، أو عملت بدون نية التبرار (عائنة)، قبل محلي، الساعي (أو
بعت)، أي زادت (فإنما بصدق الصدقة) أي بأحد الساعي الزكاة ما بهما يوم
بصدق، أي يوم يأخذ الصدقة، ولما ذكر فيها معنى حكمه بمعين فقط، ولم يذكر.

وإن نظما قوت علي زب المال ضد ماله، عزز زواجها، فليس عليه أن
يهدى إلا ما زوجه أو المصنف أو غيره. فإن فعلك من ماله أو زوجه
غايه دها صدقات، فليزخذ منه شيء حتى هلكت ما تشاء ثلثها.
أو صدقات من ما لا يجزئ فيه الصدقة، فإنه لا صدقة عليه ولا
مساكين من ذلك. أو مضي من المال

في حكمها لأعوانه لكثرة أعضائه، إلا أنه أراد أن يذكر حكمها أيضاً بها.

فقال: أو إن ماله من أي شخص (على رب المال صدقات غير واحدة)
أي إن ماله من أي أعوانه، ثم يهدى دها. ثم جاء نسائي فليس عليه:
أي على رب المال أن يصدق أي يهدي الصدقة (إلا ما وجد المصدق) أي
النسائي (عند أي هذا رب المال).

(وإن هلكت ما تشاء ثلثها) قال نسائي: أي وجهه عليه فيها) أي في
المنشئة. صدقاته متعددة لو أني نسائي كل عام: فإطلاق الوجوب مجاز، إذ
الوجوب عند من نسائي، ولو سرح في الأعوام المنصورة المزمع (أو خذ)
بها (سجهر) الله) أي من أهلك انهي منها أي من الصدقات.

(حتى هلكت ما تشاء ثلثها) أو صارت لى (أ) أي صارت إلى مقدار ولا
يجب فيه الصدقة لنفسها من النصاب (فإنه لا صدقة عليه ولا ضمن فيما
ذلك) أو مضي من المال كما هي المنصورة (أو وجهه) وحى النسخ
الهدية منه. فومضى من ماله يكون بياً لقوله: هلكت.

فثبت: وذلك لا صدقة عليه ما بقي بعد أخذ صدقة بعض المال من
من النصاب، مثلاً: إذا جاء المصدق على يده إحدى وأربعين شاه، ثم غاب
عنها خمس سنين، لم يأخذ منها إلا شتين فقط؛ لأنها قد قصرت بذلك من
النصاب، صرح به الباقى.

قال الزرقاني^(١) : راجع هذه المسألة فصلان، هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين؟ وهل مجبي الساعي شرط وجوب أم لا؟ إن المذهب أنها يجب سحياً، وإنها متعلقة بالعين، أشد إلى الناحية^(٢)، هـ.

ملحوظة: ونقدم الكلام على الوجوب سحياً، وإنها متعلقة بالعين، ثم الذمة فمذهب الحنفية فيه أنها متعلقة بالعين، صرح به في «الدر المختار» وغيره.

وقال الموفق^(٣) : الزكاة تجب في الذمة في حديثي الروايين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي^(٤)، لا يخرجها من غير التصيب جازم، والثابة أنها يجب في العين، وهو القول الثاني للشافعي، وهذه الرواية هي الضاعمة عنه بعض أصحابنا نقول انتهى^(٥) «في أربع شاة شاة»، وقوله «عند سقت المساء» المستبر، ونحو ذلك من الألفاظ الواردة بحرف «في»، وهي للطرفية، وإنما حذر الإخراج من غير التصيب رخصه.

بفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذمة، فحال علم ماله حولان ثم يؤد زكاتها، وجب عليه أداؤها إما مبيعاً، وإذا شققت عنه الزكاة في الحول الثاني، فلو كان عنه أربعين شاة مبيعاً عليها ثلاثة أحول، وجب عليه ثلاث شياه، وإن قلنا متعلق بالعين، وكان التصيب مبناً نجيب المراجعة في عينه، حدثت عليه أحول لم تؤد زكاتها، تعلقت الزكاة في الحول الأول من التصيب بقدرها، فإن كان تصيب لا زيادة عليه، فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول، لأن التصيب نفس فيه انتهى.

(١) ١٢٢/١٩٥

(٢) المستطرف (٢١/١٤٥)

(٣) النسي (١٥/١١٠)

كُتِبُوا عَنِ الْقُعَامِ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
خُثَيْبٍ بْنِ حَبْلَانَ، أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْخَيْرِ بْنِ حَبْلَانَ مِنَ الشَّجْعَةِ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ
مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ بِأَيُّهُمْ مَصْدُوقٌ - فَقِيلَ لِيَابِ سَالِيٍّ أَخُوهُ بِإِسْمِ
صَدَقَةٍ مَوْلَىكَ. فَلَا تَقْرَأُ إِلَهًا سِوَا دِيْمَا وَفَقَدَ مِنْ حَقِّهِ إِلَّا قِيلَ لَهَا

(كُتِبُوا) بِشَدِيدِ الزَّكَاةِ، كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ «الْمَحَلِيِّ». أَيِ تَنْعَمُوا، قَالَ
السَّجْدُ. فَكَيْفَ تَكْتَبُهَا خَلَاءَ. لَارِمْ وَمَتَعِدٍ عَنِ الْقُعَامِ أَيِ ذَوَاتِ الْقُوَى، قَالَ
مُوسَى بْنُ طَارِقٍ: قُلْتُ لِمَ ذَلِكَ مَا مَعَهُ؟ فَقَالَ: لَا يَأْتِيهِ الْمَصْدُوقُ كَيْدَمًا، وَقَالَ
النَّاسِيُّ^(١): أَيِ اعْتَبَرُوا بِأَحْذَكُمْ عَمَّا يَكُونُ مِنْهُ الْقُعَامُ لِأَرْبَابِ «الْمَوَاسِي». وَهِيَ
«السَّجْعَةُ»: بَرِيدُ الْأَكُوَّةِ وَذَوَاتِ الْكُسْنِ وَبَحْرُهُمَا، أَيِ أَعْرَضُوا عَنْهَا، وَلَا
تُخْبِرُهَا فِي الرِّقَاةِ

مَالِكٍ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُثَيْبٍ بْنِ حَبْلَانَ، أَنَّ ذُلَّ
أَخِيرِي وَجَلَانَ مِنَ الشَّجْعَةِ بَشَعَ التَّهْمَةَ وَإِسْكَانَ التَّمَعُّمَةَ فَجِئَ نِيْلَةٌ مَشْهُورَةٌ أَنَّ
مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ - مِنَ مِلَّةِ (الْأَنْصَارِيِّ) صَاحِبِي مَشْهُورٍ مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ، كَمَا
فِي «التَّقْوِيمِ»: أَكَانَ بِأَيُّهُمْ مَصْدُوقٌ، أَيِ سَاعِيًّا لِلصَّدَقَةِ (فَيُتَوَلَّى لَدَيْهِ لِمَالِكٍ) أَخْرَجَ
إِسْمَ حَدِيقَةِ مَالِكٍ).

قَالَ النَّاسِيُّ^(٢): وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْوِيمِ لِلدِّهْنِ، وَهُوَ مِنَ الْمُسَمَّاةِ أَنْ
الْإِحْتِرَاقَ إِلَيْهِ، وَأَنَّ مِنْ أَخْرَاجِ شِدَّةِ سَمِّهِ بِحُورٍ مِثْلَ سَبَا فِي الرِّقَاةِ أَنْ يَأْخُذَهَا
لَأَنَّ التَّعْيِيبَ لَرُبِّ الْحَاشِيَةِ دُونَ الْمَصْدُوقِ، انْتَهَى (فَلَا يَشْرُدُ) رَبُّ الْمَالِ (لَهُ) أَيِ
مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمَةَ (أَخَاةً) مَعْمُولٌ لِيُفْرَدَ (بِهَا) وَهِيَ مِنْ حَقِّهِ أَيِ الْمَصْدُوقِ (إِلَّا
فَتَنَهَا)

(١) «التَّقْوِيمُ» (٢/ ١٦٥).

(٢) «التَّقْوِيمُ» (٢/ ١٦٥).

قَالَ نَالِكٌ: السَّنَةُ عَيْنٌ، وَالَّذِي لَزِمَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَمَلِ
سَالِكٌ، أَلَا لَا يَهْدِي عَلَى السُّلُوسِينَ فِي زَكَاةِهِمْ. وَأَنَا نُقْبِلُ مِنْهُمْ مَا
ذَفَعُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

(١٧) باب أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ اخْتُذَهَا

(قَالَ نَالِكٌ: السَّنَةُ عَيْنٌ، وَالَّذِي لَزِمَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَمَلِ (١)، أَلَا لَا يَهْدِي
الْعَمَلُ (عَلَى الْجَسْمِينَ) أَيِ بَابِ الْأَمْوَالِ (فِي زَكَاةِهِمْ). وَأَنْ يَقْبَلُ مِنْهُمْ مَا ذَفَعُوا إِلَيْهِ
(مِنْ زَكَاةِ) (أَمْوَالِهِمْ) وَقَدْ لَزِمَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنْ يَدْعُوَ السُّلُوسِينَ،
فَالَّذِي لَزِمَ بِهِ وَبِأَنَّ حِجَابَ (٢)، وَقَالَ السَّيِّدُ (٣) الْمَعْنَى مِنْ نَصْدَقَ شَائِبِيهَا (٤)
قُلْتُ: وَضَاهٍ مَا فِي التَّمَوُّظِ أَنْ الْخِيَارَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَالِكِ، لَكِنْ فِي التَّفَرُّغِ
تَحْصِينٍ، وَفِي مَضَاهَا خَيْرٌ شَاعِي دُونَ مَضَاهَا، وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: إِنْ لَعَنَ الْمَالِكُ،
قَالَ السَّيِّدُ: الْحَقُّ إِلَى حَاضِرٍ أَوْ نَاقِلٍ إِنْ شَاءَ أَكْثَرُ الْفَضْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَكْثَرُ سَأَ
دُونَ الْوَاجِبِ، وَفَعَّلَ الْفَضْلَ، وَإِنْ شَاءَ أَكْثَرُ سَأَ فَرَى الْوَاجِبِ، وَاسْتَدْرَجَ الْفَضْلَ،
حَتَّى يَأْتِيَ شَيْئًا فَلَيْسَ لِنَاصِي أَنْ يَهِيَ ذَلِكَ: قُلْتُ: صَاحِبُ الشَّرْعِ اعْتَمَرَ التَّجَسُّسَ عَلَى
أَرْوَاحِ الْأَمْوَالِ، وَهَذَا يَنْحَقُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِنَاصِي الْمَالِكِ، لَكِنْ
قُلْتُ: لَكِنْ الْحَنَفِيَّةُ مُخْتَلِفَةٌ فِي صُورَةِ آتَاءِ الْأَعْلَى وَإِسَاءَةِ الْفَضْلِ، لِأَنَّهُ
يَجِبُ شَوْفٌ عَلَى مَرَاغِبِي أَنْطَرِي كَمَا سَطَرَ مِنْ غَائِبِي.

(١٧) أَخَذَ الصَّدَقَةَ وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ اخْتُذَهَا

(أَخَذَ الصَّدَقَةَ) عَلَى رَأْيِ الْعَامِلِ، وَصَحَابِهِ، فَالْخِيَارُ بَيْنَ نَاصِي كَمْ يُعْطَى
مِنْ الصَّدَقَةِ؟ وَسَائِلِي فِي آخِرِ بَابٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخْتَصُّ بِالْعَامِلِ، فَيَكُونُ
أَوَّلًا: (وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ اخْتُذَهَا) عَطَفَ مُعْبِرٌ، وَالْأَوَّلُ عِنْدِي لِأَنَّهُ لَفْظٌ

(١) أخرجه المصنف في باب وجوب الزكاة (١٣٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود عن الزكاة (١٤٨٥).

(٣) في نسخة: أخذ.

٢٩/٦٦٥ . حدثني يحيى بن سائل، عن زيد بن أسلم، عن
 عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل الخدعة لغني» .
 ويكون المرص بين أحكام التعامل خاصة وأخبرني المصنف رحمه الله .

٢٩/٦٦٥ - مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، مرسلاً في
 «موطأ» ووصله أحمد، وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق محمد بن
 زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري^(١) (أن رسول الله ﷺ قال: لا
 تحل الصدقة) أي الصدقة الواجبة لا صدقة التطوع (لغني) حكى الفارسي^(٢) عن
 «موطأ» المعنى على ثلاثة أوجه: على وجه الزكاة وهو ملك زكاة
 حولي عام، وعلى تحريم أحد الصدقة، وبوجوب صدقة الفطر والأفجبة، وهو
 ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأهلية، وعلى تحريم
 السؤال دون الصدقة، وهو أن يكون له ثوب يومه وما يستمر عورته، انتهى .

وقال ابن رجب^(٣) وأما حديث الغني الذي يمنع من الصدقة فذهب الساجعي
 إلى أن المانع هو أقل ما يطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن الغني هو
 مالك الصدقة، لأنهم الذين سماهم النبي ﷺ أغنياء لقوله عليه السلام: «تؤخذ
 من أغنيائهم وترد على فقرائهم»، وإذا كان الأغنياء هم الذين هم أهل النصاب
 وجب أن يكون الفقراء ضدهم، وقال مالك: ليس في ذلك حد، إما هو راجع
 إلى الاجتهاد .

وسبب اختلافهم هل المعنى المانع أمر شرعي أو معنى لغوي؟ فمن قال:
 معنى شرعي، قال: وجود النصاب هو كفاية، ومن قال: معنى لغوي اعتبر في
 ذلك أقل ما يطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما يطلق عليه الاسم محدود

(١) انظر التمهيد (٢٥/٢٥٤)

(٢) مرقاة المفاتيح (١٩/٢١٩)

(٣) انظر التمهيد (٢٧٦/٢٧٦)

حذره به، ومن رأى أنه يختلف باختلاف الأشخاص والحالات والأزمنة والامكنة وغير ذلك، قال: إنه راجع إلى الاجتهاد، انتهى.

قال المحقق^(١) بعد ذكر الحديث: "تؤخذ من أغلبانهم ولمرة إلى فترتهم"، بمعنى طرق. وعدة رويات: ولما كان الغنى هو الذي ملك مائتي درهم وما دونهما لم يكن غنياً وحسب أن يكون داخلًا في الفقراء. وهذا هو مثال الحثية في ذلك.

يسعد ذلك الموضع في السفسية^(٢) إذ قال: اختلف العلماء في معنى التباع من احتفاء، ويُقَالُ عن أحمد فيه زرافتان، أظهرهما أنه ملك خمسين درهماً، أو قيمتها من الذهب، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام من تسب أو تجارة أو عقار أو نحو ذلك، ولو سلك من العروض أو الحيوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية لم يكن غنياً، وإن ملك نصفاً، هذا هو الظاهر من مذهبه. وهو قول الثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحاق، ورزقي عن عبي وعبد الله أنها قالا: لا تغل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عدلها أو قيمتها من الذهب.

وذلك لما روي عبد الله بن مسعود سرفحاً: "من ساق وله ما يعبه جاءت مسأله يوم القيامة غمرشاً أو حدرشاً أو كدرحاً في وجهه، فليل يا رسول الله، ما أفسى" قال: "خمسور درهماً أو قيمتها من الذهب"، رواه أبو ذر^(٣) والترمذي وحده.

والرواية الثانية: أن الغنى ما تحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجاً

(١) انظر: الأحكام القرآن، (٢/١٠٩).

(٢) ١٦٨/٢١.

(٣) سنن أبي داود، (٢/١١٦)، ومسنن الترمذي، (٢/٢٠٢)، رقم الحديث (٦٥٠٠).

أو من مكسبه أو أجرة عقار من أو غيره ليس له إلا واحد من الزكاة، ويجوز أن
 يسألني رسلاني وأبو عبيدة وابن السائب، وقال أبو يوسف: إن دفع الزكاة إليه
 معه صبيح، وأرجو أن يحزنه، قال أبو حنيفة وسائر أصحابه يجوز دفع الزكاة
 إليه لأنه ليس بعتي.

وكان ما روي الإمام أحمد بن حنبل إلى أبي عبيد بن جراح عن جليلي عن
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله الصدوق، فحدثني بهذا
 البصر، فراهما جليلي، فقال: إن شئتما أعطيتكما ولا حظاً فيها لنعمي، ولا
 لحوي مكسبي. قال أحمد بن حنبل: ما نحوه من حديث، وقال هو أحسن إسناده،
 وروي حماد بن عمار عن أبي عبد الله رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحل الصدقة
 لنبي ولا نبي مرة سوى، رواه أبو نعيم في مسنده، وقال: حسن صحيح، إلا
 أن أحمد قال: لا أعلم به شيئاً يصح، من: فحدثني سالم بن أبي النعمان
 عن أبي هريرة؟ قال: سالم لم يسمعه من أبي هريرة، ولأن له ما يعبه من
 الزكاة فلم يجر الدفع إليه، فمالك لأصحاب.

الثالث: أن من مات بعد أن ترك لا يورثه الكفاية من غير الأئمة، والله
 الأئمة من الزكاة، بل الأصوب في ذلك: أن يتركها عند فقائه، فقد يكون الزكاة
 الإبل والنعم نجت بها الزكاة، وهو فقير، ويكون له أربعون شاة، وتكون أهم
 الضبعة لا مكفيه، فيعطى من الصدقة، قال نعم، وذكر قول عبد الله بن مسعود
 روى وأحد عليهم من الإبل كذا وكذا.

وقال في رواية محمد بن الحكم: إذا كان له غناء تسد له أو خمسة نصاري
 خمس آلاف درهم، أو أقل أو أكثر لا يخرج منه بأحد من الزكاة، وهذا قول
 الشعبي. وقال أصحاب الرأي: ليس له أن يأخذ منها إذا سلك نصاباً زكائياً،
 ولو أنه لا سلك ما يفتي بجواز له الأحمد... إلى آخر ما سعه.

إلا للخصم:

(إلا للخصم) لأنني ذكرته، قال الزرقاني^(١) تعاملاً للمبايعي، فتعمل لهم وهم أعتاباء، لأنهم أخذوها بوصف آخر، وقال ابن رستم^(٢)، انجسبوا على أنه لا تحوز الصدقة للأغنياء، أحصاهم إلا للخصم الدين نص عليهم النبي ﷺ في قوله عذراء، وررر عن ابن القاسم: أنه لا يجوز أخذ الصدقة لعنى أصلاً محابداً كان أو عاملاً، وسبب احتلافهم من هل العلة في إيجاب الصدقة للأصناف المذكورين من الحاجة فقط، أو الحاجة والسعة العامة؟ إني آخر ما قاله

وفي «البدائع»^(٣)، أما الذي يرجع إلى المؤدق إليه فأنواع: منها: أن يكون فقيراً فلا يجوز صرف الزكاة إلى العنى إلا أن يكون عاملاً عليها فنقول تعالى: ﴿إِنَّمَا أَفْضَلْتُ لَكُمْ الْقُرْآنَ﴾ الآية عرخت نيبان مواضع لصدقات ومصادرها ومستحبتها، وهم وإن اختلفت أممهم، فمبب الاستحقاق في الكل واحد، وهم الحاجة، إلا العامنين عليها فإنهم مع فسادهم يستحقون العانة، لأن السبب في حقهم العانة، ثم فسر الآية بأبسط

وقال النجاشي في «حكم القرآن»^(٤) بعد تفسير الآية، وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف، فإنما يأخذها صدقة بالفقر والمؤنة تلويهم والعامنون عليها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء، ثم يعطي الإمام المؤنة منها لدفع أذيتهم عن اغتراء وسائر المصالح، ويعطيها العامنين عوضاً من أعبائهم لا على أنها صدقة عليهم، وإنما قلنا ذلك لقول النبي ﷺ: «أمرت أن أكل الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم، فبين

(١) (١٢٥/٢)

(٢) (٢٧١/١)

(٣) (١٤٩/٢)

(٤) (١٢٥/٣)

تُعَارَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ

أَنَّ الصَّدَقَةَ مَصْرُوفَةٌ إِلَى الْغَنَاءِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَأْخُذُهَا صَدَقَةً إِلَّا بِالْفَقْرِ، وَأَنَّ الْأَصْنَافَ الْمَذْكُورِينَ إِذَا ذُكِرُوا سَأَفًا لِأَسْبَابِ الْفَقْرِ، انتهى.

وفي «المعرفة»^(١) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: قِيلَ: لَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ، أَيْ الَّذِي فِي «الْمَوْطَأِ» وَلَوْ ثَبَتَ لَمْ يَمُضِ قُوَّةُ حَدِيثٍ مَعَادٍ، فَوْنُ رِوَاةِ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الثَّمَنُ مَعَ قُرْبَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ لِأَخَرٍ، بِعَيْنِ قَوْلِهِ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَفْسٍ»، وَلَوْ قَوِيَ قَوْلُهُ تَوْحُّجُ حَدِيثٍ مَعَادٍ بِأَنَّهُ سَائِعٌ، وَمَا رِوَاةُ مَبِيعٍ مَعَ أَنَّهُ دَخَلَ تَأْوِيلَ عِنْدَهُمْ حَيْثُ قِيلَ: «لَا تَأْخُذُ بِهِ» بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الدِّيَّانَةِ، وَلَا أَخْذٌ مِنَ الْفَقْرِ، وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَدَلَّكَ بِضَعْفِ الدَّلَالَةِ بِاللَّسَةِ إِلَى مَا لَمْ يَدْخُلْ تَأْوِيلُ، انتهى.

قَالَ تَقَارَى فِي الشَّرْحِ انْقِطَاعُ رِوَاةِ مَا فِي أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْرُورٍ مِنَ النَّحَّاسِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَفْسٍ وَلَا لِنَفْسٍ مَرَّةً ثَوْنِيَّةً»، رِوَاةُ شُعَاكِهِ وَقَالَ: صَحِّحَ عَلَى شَرْطِهَا، انتهى.

وَالْفَرْقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هَذَا أَحَدُ التَّنْصِيهِاتِ فِي قَوْلِهِ دَعَايَ فِي الْحَصَافِ الصَّدَقَةُ «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَإِنَّ السَّاجِيَّ هُوَ الْعَزْوُ وَالْجَهْدُ، وَقَالَ ذَلِكَ وَحَمْدُهُ: اغْتَنَاهُ، وَقَالَ: مِنْ حَبْلِ: هُوَ الْحَبْلُ، قُلْتُ: وَبِالْأَوَّلِ فَإِنَّ أَبِي يُوَسِّفُ بِهَذَا نَفْسَ مُحَمَّدٍ، كَمَا فِي «التَّنْذِيلِ»^(٢).

وَمِنْ التَّنْصِيهِاتِ^(٣) فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ اقْتِرَابِ فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ دَعَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ، إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا، قُلْتُ: نَكَّرَ الْمُرَادُ هَهُنَا هُوَ الْأَوَّلُ لَتَقْيِيدِ الْحَدِيثِ بِعَرَفٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَالْجُمْلَةُ أَنَّ هَهُنَا اخْتِلَافَيْنِ، الْأَوَّلُ: فِي أَنَّ الْمُرَادَ سَبِيلَ اللَّهِ الْمَوْطَأَ فِي

(١) «معرفة الصالحين» (١/١٧١).

(٢) انظر: «مثل السجود» (٨/١٧٢).

(٣) (١/١٥٤).

الآية الحاج أو الغاري، وإشائي أن الاستثناء في الحديث عن المعنى أو المستثنى مفيد بالذوق، وإطلاق المعنى عليه مجاز باعتبار ما كان.

قال ابن أبي شيبة: "لا بأس أن يعطى من الزكاة للمعالي، وإن كان مع ما تنبيه، إلا لم يأخذ فهو أفضل، هذا قول مالك، به قال شافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعطى للغاري المعنى شيء من الصدقة، ولا محل له أخذها، انتهى.

قلت: وذلك لأنهم لا يفرقون بين الروايات التي تضمنت قريشاً، وتقام أيضاً أن هذه الرواية لا تقاومها، وعلى تقدير التسليم فتجيبه ما في "البدع" (١) إذ قال: وأما استثناء الغاري لمحمول على حال حدوث الحاجة، ومساه غياً على اعتبار ما كان حين حدوث الحاجة، وهو أن يكون غنياً، ثم تحدث له الحاجة... إلى آخر ما بسط.

وفي شرح الإحياء: قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - هذا السهم مخصوص بحسب خاص من الغرة، وهو الفقير المستقطع منها، وبه فسر في سرقة، وبه قال أبو يوسف، هو المفهوم من اللفظ عند الإجماع، ولا يصرح إلى أغناء المرأة، واختاره الشافعي، وقال الإيجابي: هو الصحيح، وقال الإقناني: هو الأشهر والمختصر عليه، واستدل عليه بحديث ممد، وقال: ما فيه - إن الفقراء في حديث معاذ عتف واحد كما قلنا - أن الجوزي غير صحيح، فإن ذلك المقام مقام إرساء اليأس لأهل اليمن وأهلهم، ثم بطل في تقدير أن المناطق في الأصناف الثمانية غير العمل الفقير.

ثم قال: وما استدل به أصحاب الشافعي من الحديث المذكور، في

(١) المستقر: (٢/١٥١).

(٢) المقام الرابع: (٢/١٥٥).

أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهِ

حديث الباب. فالجواب عنه من وجوه. قيل: إنه لم يثبت، ولو ثبت لم يفر قوة حديث معاذ، فإنه اشق عليه السنة. ولو لوحي لونه ترجح حديث معاذ مائة مئة، وما رواه سيح مع أنه دونه التأويل عنده، حيث قد أخذ له بأن لا يكون له شيء من التدبير، ولا أخذ من الشيء وهو أعلم من ذلك، وذلك يصحف الدلالة مائة إلى ما لم يدخله. انتهى.

أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا: أي على الصدقة قال تعالى: ﴿وَالْمَلِيَّانِ كُلُّهُمَا﴾ قال الكاساني: هم الذين يصيبهم الإمام لحباية الصدقة، وقال أيضاً: الساعي هو الذي يسعى في اقتبالي لأخذ صدقة المراسي في أماكنها، والعاشر: هو الذي يأخذ الصدقة من الشارع الذي يمر عليه، والعاشر: اسم جسر، انتهى.

وقال العيني^(١): اشق العلماء على أن العامل على الصدقات هم الشعاة المملوكون، قدس الصدقات، وإنهم لا يستحقون، على قبحها جرماً منها معلوماً تبعاً أو لئلاً، وإنما له أجر عمله على حسب اجتهاد الإمام. انتهى.

قلت: وهذا عنه أبحاث.

الأول: ما حكى العيني عليه الاتفاق أن العامل لا يستحق جزءاً معلوماً، وكذا حكى عليه الإجماع البصاص في أحكام القرآن، فقال: لا نعلم خلافاً بين الفقهاء، وأنهم لا يعطون الشيء وأهم يستحقون منها بقدر عملهم. انتهى.

واختلفت بقية العلماء في ذلك، قال الكاساني^(٢): اختلف فيما يعطون، قال أصحابنا: يعطيم الإمام كتابتهم منها، وقال الشافعي: يعطيم المأمور. ثم ذكر دلائل الفريقين، وكذا حكى الخلاف غيره، والصواب، كما في سنن الشافعية: أن العامل عدل من السنوية بين الأصناف السابعة،

(١) مسند شافعي (١/١٢٧).

(٢) نظم مدخل الشافعية (١/١٢٧).

ففي «الروضة»: يجب على الإمام تعميم الأصناف والتسوية بينهم وإن تفاوتت حاجاتهم، إلا العامل فيعطى قدر أجره عمله، انتهى. وهكذا في «شرح الإفتاح» وغيره.

قال انفزالي في «الإحياء»^(١): العاملون هم السعاة، ولا يزداد واحد منهم على أجرة العثل، فإن فضل شيء من الثمن عن أجر مثلهم ردَّ على بقية الأصناف، وإن نقص كمل من مال المصالح، انتهى.

وهكذا عند الحنابلة في «نيل المأرب»: يعطى للجميع من الزكاة بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته، وفي «الشرح الكبير»: يعطى العامل وإن كان غنياً لأنها أجرته فلا تنافي الثمن، وبدءً بالعامل ويدفع له جميعها إن كانت قدر عمله، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(٢): ويعطى بقدر عمله ما يكفيه، وأعوانه بالوسط، لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه.

والبحث الثاني: بعدما علم من الاتفاق على أنه يعطى بقدر عمله اختلفوا فيما يؤخذ به من المال الذي جباه، وعلم مما سبق أنه لا يزداد على الثمن عند الشاقبة، فلو احتج يؤخذ من ماله المصالح، ولا يزداد على النصف عند المستوية، ويجوز إصطاه الكل أيضاً عند المالكية^(٣).

والبحث الثالث: بعد اتفاقهم على أنه يعطى ولو غنياً لعماله، اختلفوا في العامل الهاشمي، قال الطحاوي: كان أبو يوسف يكره ذلك إذا كانت جماعته

(١) إحياء علوم الدين: (١/٢١٢).

(٢) (٣/٣٣٧).

(٣) في الاستقار: (٩/٢٠٤): وليس للعامل على الصدقات غريفة فشة إلا على قدر ما يرى الإمام.

منها، وخالقه فيه آخرون فقالوا: لا بأس أن يجعل منها للهاشمي؛ لأنه يجعل على عمله، وذلك قد جعل للأحباء، قال العيني: أراد الضحاوي بقوله: آخرون ما نكأ ولا شافعي في قول وأحمد في رواية ومحمد بن الحسن، فأنهم قالوا: لا بأس أن يكون العامل هاشمياً، ويأخذ عمله منها؛ لأن ذلك على عمله، انتهى.

قلت: والمرجع عند الجمهور هو الأول، ففي الدر المختار^(١): يعطى عامل ولو غيباً لا هاشمياً، وكذا استثنى الهاشمي من العامل في الشرح الكبير وفي حاشية شرح الإقناع^(٢)، وبشرط به أن لا يكون هاشمياً ولا مهنياً ولا مولى له، وكذلك قيد في نيل المأرب وغيره العامل بغير ذوي القربى، وفي شرح الإحياء: المعتمد عند أحمد عدم صحة تولية الهاشمي واختاره من الكمال في إصلاح الإيضاح^(٣)، انتهى.

وفي النسخة^(٤) ظاهر قول الحرفي أن ذوي القربى يُفَضَّلُون الصدقة وإن كنوا عاصين، وذكر في باب قسم الفيء والصدقة ما يدل على إباحة الأخذ بهم بمال، وهو قول أكثر أصحابنا؛ لأن ما يأخذونه أجر، فحاز لهم أخذهم، ولنا حديث أبي رافع، وما روى مسلم أنه حُضِرَ ربيعة من الحديث والعاص بن عبد المطلب، الحديث، سيأتي بيانه.

وفي شرح الإحياء أيضاً: قال أصحابنا: ما يأخذه العامل أجرة على عمله وليس من الزكاة، ولذا يأخذ وإن كان غيباً إلا أن فيه شبهة التصرف، فلا يأخذه العامل الهاشمي تنزيهاً لقراءة الرسول ﷺ عن شبهة الوسخ، والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه.

(١) (٢/٣٣٤).

(٢) (٧/٣٦٦).

(٣) (٤/١١٦).

وقال الثوري، في شرح الآية: وليس ما بأعزاء أجرة، لأنها لا تكون إلا على عسر معلوم ومدة معينة، ولا صدقة لأنه يأخذ وإن كان غنياً، ويحل به إيمانه بالإجماع، لكن فيه شبهة انصدقة فلم يجر أخذها لمعامل الهاشمي صيانة لقريته عليه السلام عن أوساخ الناس، انتهى.

قلت. وقد ورد انتهى من استعمال الهاشمي نكاحاً عبد أبي ذر^(١) عن أبي رافع: أن النبي صلى الله عليه وآله بعث رجلاً على الصدقة من بني محزوم، فقال لأبي رافع: صحتي، فذلك نصيب منها، قال: حتى أتني النبي صلى الله عليه وآله سأله، فأنا فضاله. فقال: مولى القوم من أنفسهم، وإن لا نؤجل لنا الصدقة، انتهى قال الثوري^(٢)، روى الترمذي، وصححه والنسائي وأحمد وابن حبان في صحيحه وصححه الحافظ، انتهى.

وروى مسلم وأبو داود وغيرهما، أنه اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقالا: والله لو بعشنا هذين الغلامين، أي عبد المطلب بن ربيعة، والفضل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فكلماء، فأمرهما على هذه الصدقات، فأدبا ما يؤدي النصارى، وأصدبا ما يقصيب الناس، فبينما هم في ذلك إذ جاء علي - رضي الله عنه - فقال: لا والله لا يسعمل أحد، الحديث. وفي آخره قوله صلى الله عليه وآله: إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد وأول محمد.

والرابع: ما في شرح الإحسان وغيره: هل يجوز أن يكون التعامل كدراً عن الإمام أحمد فيه روايتان، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يجوز وإن الإسلام شرط في التعامل، قال يحيى بن محمد: ولا أرى أن مذهب أحمد في إجازة أن يكون الكافر على عمل الزكاة على أنه يكون عاملاً عليها، وإنما أرى

(١) استن في داود (٢) ٩٢٢ رقم الحديث (١٦٥٠).

(٢) مرقاة المفاتيح (١/١٦٩).

أن إجازة ذلك إما هو على أن يكون سواً لها، وتجو ذلك من المهن التي يلبسها مثله انتهى.

فإن الموفق^(١) : جملة أنه يجوز للعامل أن يأخذ عماله من الزكاة، سواء كان حراً أو عبداً، وظاهر كلام المحققين يجوز أن يكون كافراً، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأنه تعالى ذال: ﴿وَالْمُكَلِّبِينَ عَلَيْهِمْ﴾. وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أي صفة كان، ولأن ما يأخذ على العمالة أجرة على عمله، فلم يمنع من أخذه كسائر الإجازات، والرواية الأخرى: لا يجوز أن يكون العامل كافراً، لأن من شرط العمل أن يكون آمياً، والكفر ينافي الأمانة، انتهى.

والخامس: ما قاله الجصاص: أن نصب السعاة يدل على أن أخذ الصدقات إلى الإمام، وأنه لا يجوز أن يعطي رب المال صدقتها الفقراء، فإن فعل لأخضعها للإمام ثاباً وتم بحسب ما أتى، وذلك لأنه لو جاز لأرباب الأموال أدائها إلى الفقراء لما احتجيج إلى عامل لجبايتها فيضر بالفقراء والمساكين، فدل ذلك على أن أخذها إلى الإمام، وأنه لا يجوز له إعطاؤها الفقراء انتهى.

يرسط في البدائع^(٢) الكلام على أن للإمام المطالبة بأداء الواجب من السوائم والأموال الظاهرة. فقال: أما بيان من له المطالبة بأداء الواجب، فالكلام فيه يقع في موضعين: بيان من له الزكاة، وبيان شرائط ثبوت الزكاة، وبيان المنفعة، أما الأول فمثل الزكاة نوعان: ظاهر: وهو العواشي ونحو الذي يمر به المتاجر على العاشر، وضمن: وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها، أما الظاهر فللإمام ونواصبه وهم المصدقون من السعاة والعشار ولاية الأخذ في العواشي والأموال الظاهرة.

(١) المنهاج (١/١٠٧).

(٢) (١/١٥٠).

والذي يدل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وإشارة الكتاب، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ ثَمَرِهِمْ مَدْفَقًا^(١)﴾، وأما السنة فإنه ﷺ كان يبعث المصدقين إلى أحياء العرب والبلدان لأخذ تصدقات من الأنعام والمواشي في أماكنها، وعلى ذلك فعل الأئمة من بعده من الخلفاء الراشدين، وكنا المعان الباطن إذا مر به التاجر على الماشر كان له أن يأخذ في الحملة، لأنه كما سافر به، وأخرجه من المعمرين صار طاهراً، والتحق بالسوانم.

وهذا لأن الإمام إنما كان له المطالبة بزكاة المواشي في أماكنها لمكان الحماية، لأن السواشي في البراري لا تكون محفوظة إلا بحفظ السلطان وحمايته، وهذا المعنى موحود في مال يمر به التاجر على المعاشر، فكان كالسوانم، وعلى إجماع الصحابة، فإن عمر - رضي الله عنه - نصب العشائر، وقال لهم: حدوا من المسلم ربع عشر، ومن قسمني نصفه، ومن العربي العشور، وكان ذلك بحضور من الصحابة، ولم يقل أنه أنكر عليه واحد منهم فكان إجماعاً، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب بذلك إلى عماله، وقال: أحبرني بهذا من سمعه من رسول الله ﷺ.

وأما الباطن الذي يكون في المصير، فقال عامة مشايخنا: إن رسول الله ﷺ طالب بزكته وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - طاباء وعثمان - رضي الله عنه - طالب زماناً، ولما كثرت أموال المسلمين، ورأى أن في تبعها حرجاً على الأمة، فوَصَّر الأداة إلى أرباب الأموال، وذكر أسر منصور الماتريدي. انصرف قدي لم يبلغ أن أنشئ ﷺ يمت في مضاربة المسلمين زكاة الوثوق بأموال التجارة، ولكن الناس كانوا يعطون ذلك، ومنهم من كان يعمل إلى الأئمة فيقبلونها، انتهى منحصراً، وسبأني شيء من ذلك في صدقة العطر.

(١) سورة المائدة الآية ١٠٣.

أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِسَالِيَةٍ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ لِلْعَبْدِ.

الأصيل، انتهى ما في الأنوار الساطعة^(١)، وفي الهداية^(٢): الغارم من لزومه دين ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه، انتهى.

(أو لرجل) عني (تسترها) أي الزكاة من الفقير - ولا فرق عند الجمهور في شراء صدقته أو صدقة غيره، وقرن بينهما جماعه.

قال المؤلف^(٣): ليس لمخرج الزكاة شراؤها من صاوت إليه، روي ذلك عن الحسن، وهو قول قتادة ومالك، وقال أصحاب مالك: إن اشتراها لم ينقض البيع، وقال الشافعي وغيره: يجوز لتحديث الباب، ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه - أنه قال: حصلت على فرس في سبيل الله، الحديث متفق عليه، وفيه قوله ﷺ: «لا تبتعه ولا تعد في صدقتك»، وأجاب عنه من أباحه، باحتما أن كان جباراً في سبيل الله، وباحتما أن يعطيه رخصاً، كما صياني مفصلاً في مابه.

(بعاله) وليس هذا من باب دفع الصدقة إليه إلا مجازاً، وإنما الصدقة قد بلغت محلها، بدفعها إلى الفقير (أو لرجل) عني (له جار) ليس بقيد احترازي، بل على سبيل التحليل (مسكين) المراد به ما يشمل الفقير أيضاً (فتصدق) بناء المجهول (على المسكين) بضمي (فأهدى) أي أهدى ذلك الشيء (المسكين) بالرفع (للعتي) وهذا أيضاً كائذي قبله يحسن للعتي، لأن الصدقة قد بلغت محلها، وقد قال النبي ﷺ في قصة برة: «هو لها صدقة ولنا هديّة».

(١) (ص: ٨٠).

(٢) (٢٠٥/٦) ط. أهد.

(٣) «المعي» (٢/٦٥٦).

قال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات، أن ذلك لا يكون إلا على رغبة الاجتهاد من الوالي. فأي الأصناف

وهذا كله في صدقة الواجب، أما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية نحل للفقير والغني^(١).

(قال يحيى: قال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات)، في من يعطي من لأصناف الثمانية ومقدار ما يعطى (أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي) أي الخليفة أو نائبه، ولا ينزعه تعيين شيء مقدراً، كالشئ وانسرح شرحه مضموم (فأي) بند المياه والإحقة (الأصناف) من المذكورين في آية الجسدة، وهي قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا أُصَلِّتُمْ لِقَوْمٍ غَيْرَكُمْ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ عَلَيْهَا وَالْوَلَفَةِ قَوْمُهُمْ فِي زَوَاجِهِ وَالْمَسْكِينِ وَفِي مَسْكِينٍ أَلْفٍ وَأَلْفٍ قَرِيبَةً يَنْتَ أَلْفٌ وَأَلْفٌ عَلَيْهِمْ خَسِيصَةٌ﴾^(٢).

رحمهم بعضهم في قوله:

صرفت زكاة الحسن لِمَنْ لا بدأت بي وإني لها لمحتاج لو كنت تعرف
ففقير ومسكين وغار وعامل وروى ميسل وغارم ومؤلف
تذا في الأثر^(٣)، وشرح الإفتاح^(٤).

وأجاد شيخ من أئمة الدهنوي في بيان المضارف فقال: مضارف الزكاة ثمانية، الثمير: وهو عند الشافعي من لا مال له ولا جرفة نفع موقفاً، وعند أبي حنيفة: من له أدنى شيء، وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام، وهو مستغرق في الحاجة، والمسكين: وهو عند الشافعي من له مال أو حرفة

(١) امر لشرح الرافعي، (١٢٥/١)

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٠.

(٣) (ص ٤٠٦).

(٤) (٢٠٨/٢) وفيه. وإني أنا المحتاج.

ولا بخفيه، وعند أبي حمية: من لا شيء له فبحسب الحاجة إلى المسألة لقوته. والمامل: له مثل عمله سواء كان فقيراً أو غنياً، وعليه أهل العلم.

قال الشيخ: والمؤنة قلوبهم فسمان: من أسلم ونبته ضعيفة، أو اه شرف يتوَقَّع بإعطائه إسلام غيره، فيُعْطَوْنَ من الزكاة على الأصح من مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: سقط سهمهم لثقله الإسلام.

وفي (الغنية): عسى ذلك انعقد الإجماع، قال ابن همام^(١): أي إجماع الصحابة في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه -، فإن عمر رذمهم، ثم ذكر القصة والرفاق: هم المكاتبون عند الشافعية والحنفية.

والخادم: عند الحنفية من لزم ديناً ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه، أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه، وعند الشافعية فسمان: من استدان لنفسه في غير معصية، والأظهر اشتراط الحاجة، أو استدان لإصلاح اليدين، ويُعْطَى مع الغناء، وسبيل الله: عزة لا شيء لهم يشترط فقرهم عند أبي حنيفة، وعند الشافعي: يعطون مع الغناء، وابن السبيل: الغريب المنقطع عن ماله عند أبي حنيفة، ومنشئ سفر أو مجتاز، له حاجة عند الشافعية، وشروط هؤلاء لأصناف الإسلام عند أهل العلم، اهـ.

قلت: ومثلك الحنابلة في ذلك ينحصر من ممتلك الشافعية، وأما عند المالكية ففي (الأونز الساطعة)^(٢) من ممتلكات المالكية: الفقير عندهم من يملك شيئاً لا يكفيه عمله ولو ملك نصيباً، والمساكين من لا يملك شيئاً فهو أحوج من الفقير، والعامل كالمساكين والنجاري والقاسم والكاتب والحاشي الذي يجمع أرباب الأموال على المساعي.

(١) انظر: «فتح البدير» (٢/٦٠١) وقبه: (فإن عمر رذمهم - إلخ).

(٢) انظر: «الأونز الساطعة» (ص ٢٠٦).

كأنك فيه الحاجة والعدة. أو أثر ذلك الضعف، فذكر ما بين أيدي.
وعسى أن يستقل تلك إلى الضعف

والمؤنف فله كافر يعطى للعلم، وفي: مسلم قريب العهد بالإسلام
يعطى ليتمكن من الإسلام، ويرقى المؤمن يشتري من الزكاة لأجل العزو.
بشرط أن يكون خالصاً من شوائب الحرية، فلا يصح عقر العبد وممتلكات
وتحريم، والمعدم المدين الذي ليس عنده ما يوفي به دينه، والمجاهد في
سبيل الله بعض ولو حياً على المشهور، وسبيل السيل: الحرب المتقطع يعطى
بشرط الاحتياج، انتهى

قلت: وفي الشرح الكبير: المشهور من المذهب المتطوع بهم المؤنفة
قلوبهم بعز الإسلام، والسرور بهم الكثرة المرحى بسلامهم، وأما المؤمن
قريب العهد، فبأن لم يسع.

وهذا الموقوف: الأصناف الإسلامية التي سبى الله تعالى أحكامهم كلها
دقية، وبعداً فإن الحسن والزهرى، وقال الشعبي ومالك والشافعي: انقطع
سهم المولقة قلوبهم بعد رسول الله ﷺ، وقد أمر الله تعالى بالإسلام وأعاد عن
أن يأت عليه رجال، فلا يعطى شركاً ثانياً، وقد روي هذا عن عمر - رضي الله
عنه - وثنا كتاب الله وسنة رسول الله.

كأنك فيه الحاجة) بأن يكرهوا أشد فقر من غيرهم (والعدة) أي كانوا كثير
عدداً وأقل مرات (أثر) بناء المنحول (تلك الصف) والإشارة إلى صوبين، أن
يعطى صنف الحنف الأكر، ويعطى غيرهم الأغل، أو يعطى صنف الحاجة
المجموع. ولا يعطى غيرهم شيئاً (يقدر ما جرى الوالي) أي مقدار الإثارة على
حس رأي الوالي.

(وعسى أن يستقل تلك) أي الإثارة والعدة لأجل الحاجة (إلى الصف

الآخر بقدر عام أو عاقلين أو أعوام، فيؤخذ أهل الحاجة والضعف،
حيثما كان ذلك. وعلى هذا أدركت من أناس من أهل العلم.

الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام لأن السنة والحاجة لا تبقى على حال
واحدة، بل ينتقل من قوم إلى قوم، وتلك الأيام تداولها بين أناس (وهو أثر)
الإمام أهل الحاجة، والعدد حينما كان تلك أي الحاجة والعدد، وفي الشيخ
المصري: حينما كانوا أي أهل الحاجة

(وعلى هذا) القول (أدركت من أناس من أهل العلم)
بيان للنقطة.

وفي الحاشية عن المصنف: وهو قول أبي حنيفة وأحمد حيث يحوز
صرفها عنهم إلى صنف واحد، وقال الشافعي: رضي الله عنه - يجب
استيعاب الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن في التسمية إذ كان هناك عامل،
ولا فاستيعاب السبعة، ويجب التسمية بين الأصناف لا بين أحاد الأصناف،
كذا في الزمهاج. قال الشافعي: واختار بعض أصحابه يجوز صرفها إلى
صنف واحد، كما هو قول الثلاثة الباقية، انتهى.

وقد قال حنيفة وابن عباس: إذا وضعتها في صنف واحد أجزأه، قال
ابن عمر: ولا أعلم لهما مخالفا من الصحابة، انتهى^(١).

قال الموفق^(٢): وإن أعطاهما كلها في صنف واحد أجزأه إذا لم يخرجه
إلى غني، وهو قول عمر وحذيفة وابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير والشافعي
والشافعي وعطاء، والله ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي، وروى عن
الشافعي: إن كان المال كثيرا يحتل الأصناف فسمه عليهم، وإن كان قليلا حاز
وصفه في صنف واحد، وقال: ذلك بنحو موضع الحاجة منهم، ويندم

(١) شرح الزمهاج: (٢/٤١٤)، وانظر: (الاستبصار: ٢/٢٤٩).

(٢) المغني: (٢/٢٧٢).

لأولى فالأولى، وقال عكرمة والشافعي: يجب أن يقس ركاة كل صنف من ماله على الموجودين من الأصناف الستة، وروى الأثرم عن أحمد قتاك، وهو اختيار أبي بكر.

وساء قوله يخرج للمعاهد، فيؤخذ من أغنيائهم وتروا في فقرائهم، فأخير يؤد حسنتها في الفقراء، وهم صنف واحد، ولم يذكر سواهم، ثم أتى بعد ذلك ما، فحمله في صنفين سوى الفقراء وهم الصنفان: الأقرع بن حابس وعيينة بن حصص وغيرهما، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها علي من البحر، وفي حديث سنده من صحر النبطي: أنه أمره بصدقة قومه، وهو وحيد صريخ، إلى جميع الأصناف، ثم يحوز دونهما إلى واحد، والآية أريد بها بيان الأصناف، الذين يجوز لهم تدفع.

وفي البروض الترمذي^(١): ويجوز صدقة إلى صنف واحد، لقوله تعالى: **فَرِيقٌ تَحْمِلُهَا وَتَرْمِيهَا فَرًّا فَرًّا وَفَرِيقٌ لَّهُمْ جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**، والحديث معاذ حين بعث النبي ﷺ الحديث. وفيه: **أَقْبَلْتُ عَلَى فُقَرَاءِهِمْ**، متفق عليه، فلم يذكر في الآية ولا خبر إلا صنف واحد، ويجوز الانفصال على إسان واحد، لأنه عليه السلام أمر بني زريق بدفع صدقاتهم إلى سلطة من صخر، ودار لفيفة: **وَأَنْتُمْ يَا فَيْيَظَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ**، فأمر لك بها، انتهى.

وخالف النجاشي في أحكام القرآن^(٢): روى أبو داود النخعي سنده إلى علي وابن عباس قالوا: إذا أعطى الرجل صنفاً واحداً من الأصناف الثمانية أجزأه. وروى من ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة، وعن سعيد بن حبيب

(١) (١٠٤/٢).

(٢) سورة الفرقان الآية ٥٧١.

(٣) (١٧٩/٣).

وابراهيم وعمر بن عبد العزيز وأبي الهيثم، ولا يروى عن الصحابة بخلافه، فصار يجمعون من السنة لا يجمع أحداً بخلافه لظهوره واستصحابه من غير خلاف ظهر من أحد من أئمة الهدى عليهم وآلهم، والرواية مستندة عن معاذ بن جبل أنه كان يأخذ العروض في الرقة، ومحمداً في صف واحد من الناس، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزهري ومالك بن أنس - انتهى - ثم سطر الكلام على الدلائل، وذكر الآيات والروايات التي تقدمت وغيرها.

وفي المذاهب^(١) وفي السنة المشهورة وإجماع الصحابة وعمل الأئمة إلى يومنا هذا، والاستدلال: أولاً السنة فحديث معاذ الجذكو، وحديث أبي سعيد الخدري أنه قال: بعث علي رضي الله عنه - معه بالناس إلى النبي ﷺ منعة في نراجه، فذهبوا، فذهب النبي ﷺ بين الأيمن من خباب وثلاثة آخر، فقصت قریش والأصبار، وقالوا: نعمي من شدة جده، فقال النبي ﷺ: إنما أنا نقيهم ولو كان كل منة مضمومة على النعامة بطريق الاستحقاق، - دفع النبي ﷺ المنعة إلى المذلة فخرهم دوراً عنهم.

ثم ذكر الإجماع وعمل الأئمة والاستدلال، وأخرج ابن أبي شيبة وأبو أذر فبعث أخرج القصة إلى صخر، واحداً منها عن عمر - رضي الله عنه - أنه قد يأخذ العرش في الصلاة، ويعصيه في حلف مما سأل الله تعالى.

وفاء الحافظ في السيرة^(٢) في الإصدار على صف واحد هو مروى عن عمر وابن عباس، أما حديث عمر فأخرجه ابن أبي شيبة، وزائدة منقطع، وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبيه في الرقة، وفيه في أبيه - وفيه أحدك، وزائدة حسن، وهي الساب عن حنيفة وسعيد - جبر وعنده والنخعي

(١) فتنح الصانع، (١٥٦/١)

(٢) (ص ٢٠٥) ط (١٠٠)

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ قَرِيبَةٌ مُسْتَقَدَّةٌ، إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ.

(١٨) باب ما جاء في أخذ الصدقات وتشديد فيها

٣٠/١٦٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ: لَوْ مَنَعُونِي

وَأَبِي إِبْرَاهِيمَ وَمِيمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَكَانَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ شَيْعِيًّا، وَحَتَّى يُرَى عَيْدُ بَدْعِ السَّيِّئِ الْمَذْهَبِ الَّذِي أَنْتِ مِنْ الدَّخْلِ لِلْمَعْدُومَةِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، بِقِصَّةٍ سَلَّمَ مِنْ صَغُرَ حِينَ خَافَ أَنْ تَزَالَ بِصَدَقَةِ قَوْمِهِ، وَهُوَ وَاحِدٌ، أَنْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ قَرِيبَةٌ مُسْتَقَدَّةٌ) يُرَى لِسَانُ لَعْنٍ يُعْطَى لَعْنًا حَذَّ مُقْتَبَلٍ إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ أَنَّهُ يَجْرِمُهُ فِي مِثْلِهِ، فَبَرَى عَنْ سَعِيدٍ وَفَرَسَهُ وَمَشَقَّتَهُ وَيَسَّرَتَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَتَقَدَّمَ قَرِيبُ أَنْتَهُمْ "بِمَعْنَى" عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ لَا يُعْطَى حُرَّةً مُعْلُومًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى قَدَرِ عِلْمِهِ.

(١٨) ما جاء في أخذ الصدقات أي - استيفائها - وتشديد فيها

أي في أمران الصدقات من التوقي عن استعمالها لئلا يسرفها من الأغنياء وغيرهم

٣٠/١٦٦٦ - (حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ) وَالحديث مشهور وصح الشيخان^(١) وغيرهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن عتبة أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ نَوْفِلَ بْنَ رَسُولٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ (قَالَ: لَوْ مَنَعُونِي

(١) أخرجه نسائي في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ١ - باب وجوب الزكاة، ويستعمل في: ١ - كتاب الإيمان، ٨ - باب الأمر بفناء النفس حتى يموتوا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) (حديث ٣٦).

بَعْدَ ذَلِكَ

عَقَالًا قَالَ أَحِبُّهُ ^(١) احْتَلَفَ الْعَمَاءُ فِيهَا فَبَدَأَ وَحَدِيثًا، فَجَعَلَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ الْمَرَادُ بِالْعَقْلِ زَكَاةُ عَيْنٍ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي السُّنَّةِ ذَلِكَ، وَهُوَ صَوْلُ الْكَسَائِيِّ وَالزُّهَرِيِّ شُعْبِلٌ وَأَبِي حَبِيدٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَغْدَادِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقَضَاةِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: يَقَالُ: أَحَدُ الْمُبْتَذِقِ عَقْلٌ هَذَا الْحَامِ، إِذَا أَخَذَ مِنْهُمْ صَدَقَتَهُ. وَهِيَ سَخِيَّةٌ لِأَبِي دَاوُدَ. فَإِنْ تَوَعَّبَهُ مَعْنَى مِنَ الْعَقْلِ: الْعَقْلُ عِدَاةُ سَنَةٍ. وَذَهَبَ كَثِيرُونَ مِنَ الصَّحَّافِينَ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْحَبْلُ الَّذِي يَعْطَلُ بِهِ النَّمِيرُ، وَهُوَ مَحْكِي عَنْ الْإِذْمِ ذَلِكَ وَأَبِي أَبِي ذَنْبٍ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ مَا حُوِذَ مَعَ الْفَرِيضَةِ، لِأَنَّ عَلِيَّ صَاحِبَهَا لِلتَّسْلِيمِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ قَضَاهَا بِرِيَاثَتِهَا. وَفِي حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيْفَةَ: أَنَّهُ يَعْمَلُ الْمَعْدِقَةَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَأْمُرُ أَرْحَلَ بِهَا جَنَاهُ بِالْخَرِصَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِعَقَالَتِهَا وَقَرَاتِهَا، وَهَلْ، مَعْنَى وَحُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ عَرُوضِ الشَّحْرِ، فَيُلْعَقُ مَعَ عَيْنِهِ فِيهَا حَبْلٌ نَسَبٌ، وَقَبْلُ، أَرَادَ بِهِ لَيْسَ، لِثَنَاهُ الْعَقْبَرِ فَضَرِبَ الْعَقْلَ مَثَلًا لَهُ. وَهَبِلُ: كَانَ مِنْ عَادَةِ الْمُبْتَذِقِ إِذَا أَخَذَ الْعِدَّةَ أَنْ يَحْمِلَ إِلَى قَوْلِهِ: بَنَيْتُ الْخَافَ وَالرَّاءَ، وَهُوَ الْمَدْعَى الَّذِي يَلْمُزُ بِهِ سَبِيحَ بَعِيرٍ، لِأَنَّهُ يَسْمُوهُ الْإِثْلَ، فَيَسْمُوهُ عَيْنَ ذَلِكَ الْفَرَاغِ، وَكُلُّ قَوْلٍ مِنْهُ عَقَالٌ.

وَمِنْ أَسْخَرَكِهِ: أَعْتَالَ الْقُلُوبُ الْغَنِيَّةَ، وَيُرْوَى أَيْ وَهَبَ وَبِنِ الْقَسَمِ عَنْ مَا يَكُنَّ أَعْتَالَ الْقُلُوبِ. وَقَالَ الزُّهَرِيُّ شُعْبِلُ، إِذَا دَخَلَ الْإِسْلَامَ سَمِيحًا وَغَضَبًا وَجِئَتْ فِيهَا بَنَاتُ مَخَاضٍ مِنْ حَسَنِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ الْعَقَالُ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَمِيرِيُّ: كُلُّ مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأُمُورِ وَالْأَصْنَافِ فِي الصَّدَقَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالنَّعِيمِ وَالشَّهَادَةِ مِنَ الْحَرِّ وَنَصَبِهِ، فَهَذَا كَنَاهُ فِي صِفَتِهِ عَقْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ عَمَلَهُ بِهِ عَنْ شَهَةِ السُّلْطَانِ، وَعَقْلُ عَنْ الْإِثْمِ فَأَيُّ يَطْلُبُهُ اللَّهُ بِمَعْنَى بِهِ، انْتَهَى مَعْنَى بَرِيْدٍ.

لِيُجَاهِدْنَهُمْ عَلَيْهِ .

وفي «هامشي أبي داود» عن «مرفأة الصمود» للتبسيطي : قال الحرد : إما أخذ المتصدق أعناق الإبل أخذ عقالا ، وإذا أخذ أسما قبل أخذ نفقا ، رقب : أراد ما يساوي العقول من حقوق الصدقة ، وفي «البدل»^(٢١) عن «القاري» : قال النزوي : ذكروا فيه رجوعا ، أصحها وأقواها قول صاحب التحرير : إنه ورد مائة ، لأن الكلام خرج معرج النصيب والتسديد ، فيقضي فله وحقارة انتهى .

قلت : وهذا ترجيح الأقوال عندي ، وإليه يظهر ميل الباسي^(٢٢) إذ قال : ويحصل عندي أن يكون قصد بذلك المبالغة في تتبع الحق ، وأنه لا يأخذ منهم إلا جميع ما كان يأخذهم رسول الله ﷺ ، وهذا كما يقول الثاقب في الشفاء والله لا تركت منها شعرة ، ولا يترك بذلك الشعرة ، فإنه لا يمكن تتبعها ، انتهى .

وقيل : إن المراجع مكانه لمط عتاقا ، كما ورد في بعض الروايات ، وهو مختار البخاري إذ قال : وهو أصح . وإليه يظهر ميل أبي داود إذ أبدى عدة روايات ، ذكر الروايات وروى بكلا العطين بطرف ، كما ذكر حصص الشيع في «البدل» فالترجيح مشكوك .

(لِيُجَاهِدْنَهُمْ عَلَيْهِ) ولفظ أبي داود : «والله لو منعوني عقالا كانوا يؤذونه» إن رسول الله ﷺ لقائنتهم على منعه ، وروى الحارثي في «الإكمال»^(٢٣) : عن عبد الرحمن الطبري ، وكانت له صحبة قال : سمعت رسول الله ﷺ إلى رجل من أشجع نتوخد صدقته ، فأبى أن يعطيها ، فرد إليه المائنة ، فأبى ، ثم رده إليه الثالثة وقال : «إن أبي فاضرب عنقه» ، قال عبد الرحمن بن عبد العزيز : قلت

(٢١) انظر : ميل اليهود في حل أبي داود (٦٨/٦٠)

(٢٢) انظر : المحط (١٥٧/٦)

(٢٣) انظر : «مقدمة القاري» (١١/٢٣٨)

لأنه يفرق بين ^{١٩٥١} ربه أن لا يلائق من الجحيم على شوق ذلك العبد
حرماً، لأن الغالب إذا أخذ على وجه الاستحقاق، وأما بعد لغير الاستحقاق
على من أن عذر ربه الله عنه - غير مستحق، فلا شك في حقه، كذا في
حديث ترمذ أنه لما سئل، وأيضاً لا يلائق من استغناء، أو لا يلائق من
جده، وإنما هو تلبية العبد من أثر الجحيم أو الاستغناء، وهذا لا يلائق له
فريق، ^{١٩٥٢}

والأمر عبد الله ^{١٩٥٣} محله عند أهل العلم أن الذي سئل من
أهل التمسك به على عبي و مملوك، فأما ما لا يلائق به، و منه محظور
وإن لم يلائق فمضاه، وهذا يلائق المذبح، ولعله أعطى من ذلك، فبعد
للمسكين، المرحوم الذي حبس له بهذا النبي مستحقاً بصفته، لما حرم على
عمر قصده لغيره، كما لم يحرم على النبي أن يأكل اللحم الذي تصدق به على
بريرة، وإنما هو عليه، فبعد ولما تصدق به، فله عذر - رضي الله عنه - ليس
بوحده، لأنه سهلته بالتبرع، ولا حاشية في فقهه، إلا لما خف في المذبح،
أنه

قلت: وحلهم له بحسن وجهين، أما أن كان سبباً ومجراً، فالتشبه
بصفة بريرة بغيره، وإن كان حبسهم له لكونه من أهل البيت، فبعد
تبرعهم بغيره، في الصحيح ^{١٩٥٤}، أما أن كان سبباً، فلهذا في
المسألة، فلا يصح بغيره، لأن النبي حسناً، لم يكن يملك إلا أن يرحم
فأما

(١٩٥١) من الصحيح (١٩٥١/١٩٥٢).

(١٩٥٢) من الصحيح (١٩٥٢/١٩٥٣).

(١٩٥٣) من الصحيح (١٩٥٣/١٩٥٤).

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ مَنَعَ غَرَبِيصَةً مِنْ خَوَارِجٍ أَلَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَسْتَفْذِخْ أَلْمَسِيئَةَ أَنْ تُخْذَلْ، ثُمَّ سَقَا عَلَيْهِمْ جِهَانَهُ حَتَّى أَخَذُواهَا مَلَّةً.

١٩٨/٣٢ - وَحَقَّقْتُ فِي حَرْفِ مَدِيدٍ؛ أَنَّهُ رَابِعُهُ أَنَّ عَامِلًا يُعْمَرُ فِي حِمِّهِ الْعَمِيرَ، كَتَبَ إِلَيْهِ بِدُخْرٍ أَنْ يُجْلَا مَنَعَ وَكَانَ مَا يَمْنَعُ فَكَتَبَ إِلَيْهِ نَسْرًا: أَنَّهُ يَلْعَنُ.....

المصنفان، وهو النوع من كل ما نُحَرِّمُهُ فَتَارَى الْعُقَّاهُ، وَالثَّانِيَةُ وَرِيعُ الْمُصَالِحِينَ وَهُوَ الْأَمْتَاغُ عَمَّا يَنْطَرَفُ بِهِ احْتِمَالُ التَّحْرِيمِ. وَتَكَرَّرَ الْمَدِيدُ يُرْتَعَلُ فِي التَّائِلِ بِنَاءً عَلَى الطَّاعَةِ، وَالثَّانِيَةُ وَرِيعُ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْأَمْتَاغُ عَمَّا لَا شَبَهَ فِي حِمِّهِ، تَكَرَّرَ بِحَافٍ مِنْهُ أَدْرَاهُ إِلَى مَحَرِّمٍ. وَالثَّالِثَةُ وَرِيعُ الْمُصَدِّقِينَ، وَهُوَ الْأَمْتَاغُ عَمَّا يَتَاوَنَ لِعَمْرِ اللَّهِ، وَعَلَى غَيْرِ مِثْلِ الْغَوِيِّ بِهِ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، ثُمَّ سَطَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ تَمْدُ السِّبْطِ.

أَدْلَى دَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ مَنَعَ مَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ حَقًّا مِنْ حَقُوقِهِ تَعَالَى أَيْ مَا كَانَ، وَقَدْ بَايَ الْبَاحِي^(١): يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِالْغَرَبِيصَةِ هِيَ الزَّكَاةُ خَاصَّةً، وَبِحِمِّهِ أَنْ يَرِيدَ سَمَرُ الْحَقُوقِ الَّتِي يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ (قَلَمَ بِسِنِّطِ الْمُسْلِمِينَ أَخْذًا مِنْهُ، كَانِ حَقًّا) وَاجِبًا عَلَيْهِمْ جِهَانَهُ) أَيْ الْقَتْلَ مَعَهُ (حَتَّى أَخَذُواهَا مَلَّةً: قَتَلَهُ. كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ الْأَكْبَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِمَنْعِي أَرْخَاةً، وَأَمْعَمَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَصْوِيغِهِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ السَّامِعُ مَرًّا بِمَا يَمْسَلُ وَلَا فَتَاوٍ إِجْمَاعًا.

١٩٨/٣٢ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ يَلْعَنُ أَنْ عَامِلًا) ثُمَّ بِسْمِ (عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ بِدُخْرٍ) فِي كِتَابِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَنْبَغِي الْمَدِيدُ وَالتَّائِلِ، مِنْ إِطْلَاعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا بَعْدَتْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، وَأَعَدَّ رَأْيَهُ فِيمَا بَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ (أَنْ رَجُلًا مَنَعَ كِتَابَ مَالِهِ فَكَتَبَ) عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (إِلَيْهِ) أَيْ عَامِلَهُ (أَنْ دَعَا)

(١) مَالِكِي، (١٥٧/٣٢)

سبعة وقد نكسر وسكون الواو ويهدف هناك مهملتان، من بابي نصر وهرت، هو حرز ما هي النحلة من الرطب تمرًا، ليعرف مقدار عشره، فثبتت على مالكه ويختل بينه، ويؤخذ ذلك المقدار وقت الخذف سنة عند الشافعي. وأكبره الحنفي، وحرص الكرمة والنحلة يحرصها إذا حرز ما عليها من الرطب تمرًا، أو من أعنب زبيبًا، يعني يخرج من هذا كذا وكذا تمرًا، أو كذا وكذا زبيبًا، وهو من الخرص النظم، لأن الحرز إنما هو تقدير نظم، والاسم انخرص مذكور، كذا في «المصحح» و«المنهاج»^(١).

قال ابن رشد في «التهذيب»^(٢): أما تقدير النصاب بالخرص واعتباره به دون الكيل، فإن جمهور العلماء على إجازة الخرص في النخل والأعقاب حين يدور صلاحها لضرورة أو يخفي بينها وبين أهلها بأنبوبها رطبًا، وقال داود: لا حرص إلا في النخل فقط، وقال أبو حنيفة وصاحبه: الخرص مطلق، وعلى رب المال أن يؤدي عشر ما تحصل بيده زاد على انخرص أو نقص منه.

والسبب في اختلافهم معارضة الأصول لأثر التوارد في ذلك، وهو ما روي أن رسول الله ﷺ كان يرسي حد الله بين راحة وغيره إلى خير، فيحرص عليهم النخل، وأما الأصول التي تعارضه، علته من باب الجزية المنهي عنها، وهو بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر قليلًا، ولأنه أيضاً من باب بيع الرطب بالتمر نسيئة، فيخرج منه المنع من التفاضل ومن النسيئة، وكلاهما من أصول الرأفة. ولما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص انتهى كذا يحرص على أهل جهنم لم يكن الزكاة إذ كانوا ليسوا بأهل الزكاة، قالوا: يحتمل أن يكون تخميناً يعلم ما يأبدي كل قوم من الثمار.

(١) انظر «مجمع بحر الأنوار» (٢٨/٣)، و«عمدة القاري» (٦/٢٩١).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٢٦٦).

قال لقاضي: أما بحسب خبر مالك، فأنظروا أنه كان في النخلة؟ لما روي أن عبد الله بن رواحة كان إذا فرغ من الخرص، قال: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي، أعني في نسمة الثمار، لا في نسمة العنب، وأما بحسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود، فمنما انخرص لموضع الصيب التراب عليهم في ذلك، والحديث هو أنها قالت وهي تذكر شأن خير: «كان النبي ﷺ بحث عبد الله بن رواحة إلى يهود خيبر، ليخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه» وخرص الثمار لم يخرجها الشيخان، وكيفما كان، فالخرص مستثنى من هذه لأصول، هذا إن ثبت أنه كان منه عنة الصلاة والسلام حكماً منه على المسلمين، فإن الحكم لو ثبت على أهل اللغة، ليس يجب أن يكون حكماً على المسلمين، إلا بدليل، والله أعلم، انتهى.

واختلف الذين قالوا بالخرص في مسائل كثيرة من ذلك الباب، مثلاً يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يضم كل ما يتفح به رطباً وجافاً؟ وبالأول قال شريح وبعض الظاهريين، والثاني الجمهور، والى الثالث نحا البخاري، وهل يضي قول الخارص أو يرجع ما آل إليه نحا، بعد الجفاف؟ الأول قول مالك وغيره، والثاني قول الشافعي، وهل يكفي خارص واحد ثقة أم لا بد من اثنين؟ وهل هو اعتبار أو تضمين؟ وهل هو شهادة أو حكم؟ وهل يحاسب أصحاب الزروع بما أكلوا قبل الجذذ أم لا؟ وهل يؤخذ قدر الموارى والمضرب أم لا؟

واختلفوا أيضاً إذا غلط الخارص، وفي غير ذلك من المروء، بسطها في المطولات كالعيني. وحكي الزردني^(١) أن لا يخرص في غير العنب والنخل عند مالك، وشافعي في الجديد، وقيل في القديم، وهي رواية شاذة عن مالك، يخرص الزيتون قياساً عليهما، وشذ داود فقال: لا يخرص إلا النخل خاصة، انتهى.

(١) شرح الرقابي (١/٢٩٧).

وإنما الموقوف إذا سمي أو سعت الإمام عليه إذ عدا صلاحه مشهور
 ليحصرها ويعرف غير الركة، ومعنى ما يرى الشخص خبر من الخطاب،
 وسيل من أي شخص، وانقسام بن محمد، والخمس، وبذلك، والشافعي،
 وأبو يونس، وأكثر أهل العرب، وحكي عن الشافعي أن الحرم، بدعة، وهذا أهل
 الشافعي شخص في زعمهم، لا يلزم به حكم، وإنما كان الخبر بحويها
 فلا يثبت إلا بحول، فإنه لم يلزم به حكم، فلا.

ولما تراءيات هذه الركة في المذهب، ويحذر مخاض واحد، لأنه ينجح كان
 يبعث من راحة، ولم يذكر معه غيره، بلما حرم على المأثت وغيره فردد،
 خيرة بين أن يصرف قدر الركة، ويصرف إليه ما شاء من أكل وغيره، ويبر
 حفظها إلى وقت الحداد والحناف، فإن حفظها عليه ركة الموجود لا غيره،
 مراء، احتار انسان أو حفظها على سبيل الأسرة، يرمون كانت أكثر مما
 حرمه الشافعي وأبو يونس، وهذا، قال الشافعي، وقال مالك: يرمونه، قال
 الخواص، زاد أو نقصه، إذ كانت الركة مقصورة، لأن يحكم النقل إلى ما قال
 الشافعي، دليل وجوب ما قال عند علم المال.

ولما ر الركة فمأثرة، فلا يصرف مضمونة بالشرع، فلا يسد إلى الحكم
 اتفق إلى ما قاله الشافعي، وإنما يحسن قوله، إذ تصرف في المدة ولم يعلم
 صرحا، لأن قضاءه بحدته، وعلى المحرم، أن يترك في الحرم الثالث أو
 الرابع ثوبه على أرض الأديان، لأهم يظعمون سيرته وأبيه، وهذا
 في، يحاق، ونحوه قال الشافعي، والرجوع في تقدير المدة إلى أساع
 ما جيلاد، فإن رأى المأثرة كثيرا ترك المدة، وإن قليلا ترك الرابع، ويحرم
 الشافعي، وأبو يونس، ولم يسمع بالحد من غير تحريمها، فلا يحرم الرابع بسببه،

وهذا قال عطاء ونزهري ومالك لأن الشئ لم يرد بالحرص فيه، ولا شئ من معنى التخصيص عليه، لأن ثمرة الحبل والكرم تؤكل طيباً، فبحرص على أهله ترسعة عليهم، وما عداها فلا يحرس، انتهى.

وفي شرح الإصباح^(١): وممن خوف كذا نص فيه زكاة إذا كان صلاحه على ما ذكره الأثر، وذلك التخصيص أي إخراج الحق من العين إلى النفع، وفي الرواية شئ حرص بأن علوه، الخارص كل منجرف، وتقدر له ما أو ثمرة كل منجرف، ثم يابس كأن يقول في هذه الثمرة أو الثبات حصون وسناً عنه أو ربما يحصل منها عند الحفاف عثرون وسق ريباً أو ثمرها يكون به المستحقين كذا، ثم يسمى المالك حق المستحقين بأن يقول: له صمناك حق، المستحقين من الثمر خلاً كذا نص، فيقبل المالك قوداً، والحكمة في منعه، زكاته، لأنه المالك والمستحق، انتهى.

وفي قول الأثر^(٢): وأما الإمام فقد علوه من ثمرة الخيل والكرم إذا كان صلاحها، يكفي واحد، لأنه كحاشم، وفي الشرح الكبير^(٣) والتيسير^(٤) وإنما يحرس الثمر والعنب على ذلك من الانتحار إذا خال بينهما بيد صلاحهما، واحتاج أهله للتصرف فيه، ولا يحرس بعد سيره منه ثمره لأنه يقطع ويستمتع به، في تحريصه حيثما اقتضى من علوم لحياتهم، انتهى.

وفي الأمارة^(٥) من مسائل المائكة: ويجوز خرص الثمرات بالحب وكفي حارس واحد، وأختلف في سبب تدويع الخروص فيها، فذهب أهل الحاجة أهلها إليها، وقد طامر قول مالك لا يحرس إلا أسر والعنب الحادج إلى أكلها وطيبها، انتهى.

(١) (٢٤٢/٢).

(٢) أخر (٦٩٥، ٦٩٩).

قال المدبر^(١) : والله خص الشارع هذين النوعين بالحرص دون غيرهما . لأن شأنهما اختلاف الحاجة إليهما ، قال المدبري : قوله دون غيرهما ، أي من الزيتون والتمر والحمص والتبعمير إذا أكل أخضر ، هذه وإن كان يحسن التحري ما أكل منها لكنها لا تحرس قائمة ، انتهى .

وقد عرفت أن الحرص ليس مني ، عبد الحنفية ، وقد حلت عن ذكره أكثر من عدهم . قال النيسبي في شرح البخاري^(٢) : قال النيسبي ، الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف : لحرص مكرره ، وقد التفتي الحرص بدعة ، وقال الثوري : حرص الشارع لا يجوز ، وفي الأحكام ابن بركة : قال أبو حنيفة وصاحبا الحرص باطل ، وقد أيضاً في شرح الهداية : ولا يحرس الرطب والعنب وغيرهما من الثمار والبرج حنفاً . وقال النيسبي والثوري : الحرص بدعة ، وقال ابن عبد البر^(٣) : ذكر صاحب الإجماع عن محمد بن الحسن أنه يحرس الرطب سمراً وعنب زبياً . وقال السروجي : لم يذكر أصحاباً هذا القول عن محمد فيها علمته ، انتهى .

وحكى النجاشي عن قوم حواز الحرص ، ثم قال : وخالفهم في ذلك آخرون ، فكبروا ذلك وقالوا : ليس في شيء من هذه الآثار أن التمرة كانت رطاً في وقت ما حرص ، وكيف يجوز أن يكون كانت رطاً حينئذ فنجعل أصحابها حتى الله فيها بسكينة ذلك ثمراً يكون عليه سبعة؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر في رؤوس الخيل بالتمر كيلاً ، وهي عن بيع الرطب بالتمر سبعة ، وجاءت مثل هذه الآثار المروية الصحيحة ، ولم يثبت رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ، طلب وجه ما روي في لحرص عند علي ما ذكرته .

(١) - شرح الكبير (١) ٤٤٣ .

(٢) - عمدة القاري ١٦٠ ٥٩٩ .

(٣) - ضريح المستدرک ٩٥ ٢٢٢٩ .

ولكن وجه ذلك عسفاً، والله اعلم، أنه إنما أراد الخمر من بين روائحة،
لتعلم به مقدار ما في أيدي كل قوم من الثمار فيبذل منه فصدقه في وقت
انصرامه، لا أنهم يسلكون منه شيئاً مما ذهب به فيه من ذلك فذلك البذر
غريم، وكيف يجوز ذلك، وقد يجوز أن تصيب بعد ذلك أفة فتفسدها أو يجر
حرقها، فيكون ما يؤخذ من ثمارها بدلاً من حق الله تعالى فيها فأخروا به
بدلاً مما هم يسلمونه، ولكنه إنما أراد بذلك الخمر من روائحة، انتهى.

ثم ذكر الأتقيم رواية وطوا، وقال في آخره: وبذلك أخذ، وهو قول
ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله -.

وذكر من الحرم في الثمار ما أحاطت الخمر من، ثم قال ليس في
الخمر حد، صحيح، إلا واحد فهو التمسك عليه، خرج النبي ﷺ في غزوة
بدر، ثم على حيفة امرأة، فقال: الخمر سوها وخمرها، فلما رجع قال:
أثم يا أمية حذروا الخمر، كما أحرم رسول الله ﷺ، رواه حذيفة،
في رواية في الحرم على اليهود.

واحد آخر حنيفة وأصحابه على أن الحرم مدعة، وأحسوا للمدعة
الشريفة لهم على ذلك، مع معرفته بالحق، ونماذمه من بحرية الأخبار، وتعلقوا
من ذلك بأن النبي ﷺ نهى عن الخمر مدعة، وقال: علموا أنها يخرص النحل
والكرم، رواه الشافعي في أحد قوليه: والبربر، وهذا الجبرم، فالتقوا على أنها
لا تحرم، وهذه المسألة حرة جداً.

وبذلك لأن النبي ﷺ ثبت منه حرم النحل وما شئت عنه خمر
البربر، وكان نسيها من حياء وهو بلاؤه، ولم تنت عنه حرم النحل لأخذ
الحسن إلا على اليهود، لأنهم كانوا أشراكاً وكانوا أيضاً غير أمية، تخرس

عليهم. وقال لهم: فيها كذا إن شئتموها كذلك وإلا فادفعوها إلينا، فنحن نعطيكم من ذلك الحساب، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض، وهذا في حديث اليهود بعدم أمانتهم. أما المسلمون فلا يحرصون عليهم. ولما لم يصح حديث سهل، ولا حديث من المسيب ثبت الحال وقفاً، لأن الخرص على الناس حفظاً لحق الفقراء، لقد يجب أن يحرص عليهم جميعاً ما يجب فيها الزكاة، وإنما لم يحرص النبي ﷺ على الحب، لأنها لم تكن عندهم إذ لم يكونوا أهل رزق، انتهى.

فإن العباسي^(١) راجع أبو حنيفة بما رواه جابر مرفوعاً، انتهى عن الخرص، وما رواه جابر من سمرة، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع كل شجرة تحرس، وأنه تخمين، وقد يخمين، ولو يجوز لجوزنا حرص الفرج وحرص الشمار بعد حذاها أقرب إلى الأصاء من حرص ما على الأشجار، فلما لم يحرس في التقريب لم يحرس في التبعية، ولأن تخمين رب المال بقدر الصدقة، وذلك عبر حائر، لأنه بيع وشب نمر وأنه بيع حاصر بغائب، وأيضاً فهو من المزايعة لعنني عنها.

وأيضاً هو بيع الرطب بالتمر نسبة، فيدخله المنع بين المتعاضين وبين النسبة، وقالوا: التحريم منسوخ الرب، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تحويلاً لشراء من ثلثا بحونوا، لا يلزم به الحكم، لأنه تخمين وغرور، وكان يجوز قبل تحريم الربا والتمتع.

وما يدل على صحة البيع ما رواه الطحاوي من حديث جابر: أن رسول الله ﷺ نهى عن الخرص، وقال: «أرأيتم إن هلك الثمر فبيع أحدكم أن يأكل مال أخيه بدلاً؟»، والمحظر بين الإباحة علامة النسخ، وما قيل.

(١) نسخة البخاري: (٥٦٠/٦)

١٩٩/٦٦٩ - مَحَلِّ قَسَمِي خَبَرِي سَنَ الثَّالِثِ، عَنِ النَّهْزَةِ بِإِسْنَادٍ...

عمل به النبي ﷺ ومن بعده أُسْلِمَتْ، بَكْتَه لَيْسَ عَلَى نَوْسِهِ الَّذِي ذَكَرُوهُ، إِمَّا وَجْهَهُ أَنْهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَعْلَمَ مَقْدَارَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنَ الثَّمَارِ، فَيُؤَدَّ مِنْهُ بِقَدَرِ فِي أَبْهَامِ الْخَصْرَامِ، لَا أَنْهُمْ يَعْلَمُونَ قِسْمًا مَعًا يَجِبُ قَهْ فِيهِ بَيْعٌ لَا يَزُولُ ذَلِكَ الْبَيْعُ، تَهْوِي.

وقال الشيخ في «المسوى»^(١): قاسم الحنيفة: «الخصر» ليس بشيء، وأؤثروا ما روي من ذلك بأنه كان تخويفاً للأكرية لئلا يخونوا، فأما أن يكون به حكم فلا، كما في مشرح السنن، انتهى. وهذا كله على المشهور من ملأ الحنيفة، وحكي عن حضرة الشيخ الغكوهي^(٢) - نور الله مرقده - في استقارير الشهرة عنه على الترمسي وغيره أنه قال: إن الخصر حائز عند الإمام في العسر والخراج، ولا يجوز في البيوع والمزارعة وغيرهما.

وما يخطر في البال سلاخفة هذه الأقوال، أن الحنيفة أنكروا إلزام مقدار معين من العسر وبعبارة بسبب الخصر، لأنه تحمين وليس بحجة ملازمة، وهذا محمل من حكي عنهم أنه باطل أو ليس بشيء، وذكرهوا أخذ الشر بدل الرطب بالخصر، للروايات الصريحة في النهي عن ذلك، وهذا محمل من حكي عنهم الكراهة، لكنهم جاوزوا الخصر لمعهود التحمين وغلبة الظن، لتخويف الأكرية^(٣)، ولئلا يتجاوزوا على إصاعة الحن والعسر والخراج وغيره، وهذا محمل كلام الخطاحوي والشيخ الغكوهي، والله أشرط شيخ مشايخنا الملهوي بالذابل، متأمل.

١٩٩/٦٦٩ - أمثال، عن النخبة عنده^(٤) لم أحد من صرح باسمه من

(١) (١٧٢/١).

(٢) انظر «الكتوب السدي على جامع ترمذي» (١٧/٢) - (١١).

(٣) الأكرية: الخراف.

(٤) انظر: «النخبة» (٢٤/١٦١).

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَحُجْرٍ يُسَرِّى

الشرح وأهل الرجال، ولا بعد عندي أن يكون هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، فقد أخرج ابن ماجة في مسنده^(١) هذا الحديث من طريق عاصم بن عبد العزيز بن عاصم ثنا الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ثبات عن سليمان بن يسار وعن يسار بن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «فَبِمَا سَقَتْ لِمَسْعَدٍ وَالْعَبُودُ الْعُسْرَى، وَفَبِمَا سَقَى بِالنَّاصِعِ امْرَأَتُ الْعَذْرَاءِ، وَهَكَذَا أُخْرِجُهُ الْقُرْآنُ»^(٢) وقال: قد روي هذا الحديث عن مكبر بن عبد الله بن الأشج وعن سليمان بن يسار وياسر بن سعد، عن أبي بصير^(٣) مرسلاً انتهى.

وفي نسخة النجاة المذكور من «تهذيب التهذيب»^(٤): قال لبيد: حدثني عبد الله بن عبد الله، ولم يحدث عنه مالك قال لحافظ ذكره عني بن السدي في «العلل» حديثاً عن عاصم بن عبد العزيز الأشجعي عن الحارث بن سليمان بن يسار وغيره قال عاصم: حدثني مالك قال: أخبرني عن سليمان بن يسار فذكره، قال ابن السدي: أرى مالكاً سمعه من الحارث ولم يسمعه، وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً، قال لحافظ: وهذه عادة مالك فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه انتهى.

وفيه أن يحيى صحح هذا بقول الرازي ثقة عند مالك، ثم الرواية هكذا في جميع النسخ المطبوعة وأثر التهذيب، وفي بعضها مالك عن الثمجة وعنه عن سليمان بن يسار، وأظهر أنه تحريف من النسخ خرف قوله عنه.

عن سليمان بن يسار الجليلي المديني أحد أئمة أهل الإسراء (وهو يسر) رحمه

(١) (١٩٠/١) رقم الحديث (١٩٦).

(٢) (٣١/٣١) رقم الحديث (١٣٩).

(٣) (١٩٨/٢١).

سأحر بذلك أكثره مؤيداً، وهذا أصل في أن لشدة انقطاع واختفائها تأثيراً في كثير الزكاة وفيتها.

وعصوم الحديث ظاهر في عدم سرك انصاف في إيجاب كذا كل ما يسقى مزيده أو يغير مؤيداً، لكن غرضه الجنبوا حديث فليس فيها دون خمسة أوسق صدقة، وإنما الكلام عليه بمرطاً تحت هذا الحديث.

قال ابن العربي في المعارضة: قوله: فيما سكت النساء العشر... الحديث. لعل عام بظاهره في كل مسلك تدعيه الصمعة، واختلاف الناس في تدوله عن سبعة أوقال:

الأول: أنه محمول على عمومته في كل شيء، لا انحطاب بالقصص والحشيش، فإنه أبو حنيفة.

الثاني: أنه في النصب والبول والتمرات، فإنه حماد بن أبي سليمان.

الثالث: ما أخرجه الأرمس مما نه لعمرو بن قتيبة، فإنه محمد وأبو يوسف، ثم ذكر الأقوال الثابتة لبعض التابعين ثم بعدها إلى الأنعم، ورجح قول الحنفية، فقال: اتوى المذاهب في الصمعة مذهب أبي حنيفة، ولما لم يوافقها المسلمون، وعنه ياء عموم الآية والحديث، إلى آخر ما قلناه، وسألي قريباً في رتبة النصب سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد، ويسعد في المطولات طرق حديث ثبات.

وفي شرح الإحباب: رواه أبو حنيفة عن أبيان بن أسد ربيعة، وفي كثر أبي، أخرج الأرمس العسر أو نصف العسر، قال ابن الهيثم: وفيه من الآثار أيضاً ما أخرج عبد الرزاق بسنده عن عمر بن عبد العزيز، قال: فيما

٣٤٦/٦٤٠ وحققني عن سائلك، عن رباب بن سليمان عن أبي
سهباء أنه قال: لا يؤخذ في صدقة النحر المحزور، وإنما يؤخذ من
المتبرع.....

أثبت من قليل وكثير لعشر، وأخرج نحوه عن محمد بن إبراهيم النخعي،
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عنهم.

والخاص أنه نازح عام وخاص، فمن يخدم الخاص مطلقاً كالتابعي
قال سوجب حديث الأوساق. ومن يقدم العام أو يقول بتعارضان ويطلب
الترجيح يجب أن ينول سوجب هذا العام؛ لأن الإيجاب فيما دون خمسة
أوسق أولى للاحتياط. انتهى.

٣٤٦/٦٤٠ - أمالك. عن زياد بن سعد، هكذا في جميع النسخ المصرية
من المصنف والشروح هكذا في «المصنف» و«المختصر»^(١)، ووقع في أكثر النسخ
الهندية سقط: زياد بن سعيد أي زيادة أبناء بين العين والذال، وهو غلط من
الناسخ ليس في البوابة أحد اسمه زياد بن سعيد. بل هو زياد بن سعد بن
عبد الرحمن الحارثي مولى بكة تم التيمم. لغة ثبت، من رجال الجميع، له
مروعة في الموطأ، حديثان في كتاب التجماع، وهذا أيضاً ثالث أصفه المروعة،
ولذا ساقه في «المعجم». قال ابن عيينة: وكان أثبت أصحاب الزهري.

(عن ابن شهاب الزهري) أنه قال: موقوف في «الموطأ» وروى عن
الزهري مروعة كما سيأتي إلا يؤخذ في صدقة النحر المحزور) مضم الجمع
وإسكان العين المحملة على رة عسيرة، نوع ردي من التمر إذا حث صار
حتماً، وهي «المسوى» صوب من العقل يحل رغباً صغاراً لا غير فيه.

(ولا فصول لفائدة) جمع مصدر كرهيف ورغماناً صوب من ردي، المراد
شئ يفلت؛ لأنه اسم على التوى فترة رقيقة، وقال المصنف: فخران الثمار تمر
ردي.

(١) هكذا في «الاستدكار» (٩) ٣٤٦.

ولا عدى ابن حبيب. قال: وهو يعد على صاحبه الثمن ولا يؤخذ منه في الصدقة.

قال مالك: وإنما بئله ذلك،

(ولا عدى) بفتح العين جنس من النحل، وإنما بكسرهما فمعنى الثمن، قاله أبو عبد الملك. وقال أبو حمزة: بفتح العين النحلة وبالكسر انقنو كأن النمر سمي باسم النحلة؛ لأنه منها.

(ابن خبيب) بضم الخاء المهملة فمؤخدة مصغراً سمي به انقل من النمر لردائه، وقد أخرج أبو داود والنسائي بعدة طرق عن الزهري عن أبي أمامة عن سهل بن حنيف عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الجمرود وتكون الحبيب أن يؤخذ في الصدقة. زاد النسائي^(١): وفيه بزلت: طولا تيمموا التيمم بئله الآية.

(وهو) أي المذكور من الأنواع الرديئة. ويوجد في التمتع الهندية محل ذلك مكان: وهو مثل الغنم ولا يوجد هذا في النسخ المصرية ولا الشرح. فإن ثبت فلا اشكال بما سباني من قوله: إنما مثل ذلك الغنم، لأنه من كلام الإمام مالك. وهذا من كلام الزهري أخذ على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة.

قال أبو حمزة: أحكموا على أنه لا يؤخذ الثمن في الصدقة عن الجيد، قلت: هنا إذا كانت أنواعاً مختلفة وإن كانت كلها رديئة.

نقلنا التاجي^(٢): ظاهر ما هي بالموظف وزود ابن نافع عن مالك، أن عليه أن ينسب الوسط من النمر، فيؤدى عن زكاة هذا الرديء. وبه قال ابن الماجشون. وروى ابن القاسم وأشباه عن مالك يؤدى منه، وليس هذا كالعائية، لأن هذا من يركب بالحره به وبخروج زكاته منه رديئة كان أو جيداً.

(قال مالك وإنما مثل ذلك) أي المذكور من أن أنواع النمر الرديئة تؤخذ

(١) أخرجه النسائي في الزكاة (٢١٩٢)

(٢) التاجي، (١٥٨/٢).

فَإِنْ ذَلِكَ يُخْرِصُ حِينَ يَبْدُو صَلَاحُهُ، وَيُحِلُّ بَيْعَهُ. وَذَلِكَ أَنْ تَمَرَ
النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ بِوَكُلِّ رُطْبًا وَعَبْثًا. فَيُخْرِصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَى
النَّاسِ. وَلَوْلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ فَهَيْقٌ. فَيُخْرِصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

فلا يخْرِصُ عي هيرما عند مالك، وعنه رواية شاذة: يخْرِصُ الزيتون أيضاً.

قال المصوفي: اعترض الحصر بالشعير الأخضر إذا أفرق وأكل أو بيع
زمن المسفة، وبالقرن الأخضر والنميص الأخضر، فإن كلا منهما يُخْرِصُ إذا
أُكِلَ أو بيع في زمن المسفة وغيره بناءً على المشهور من أن الوجوب
بالإفراك.

وأجيب بأن الثابت في هذه تحري مقدار ما أكل أو بيع، وليس هذا هو
التخْرِصُ؛ لأن التخْرِصَ حرر الشيء على أصوله، وفُرّق بين إحصاء ما أُكِلَ
بالتحري والنممين وبين حرر الشيء بآقياً على أصوله، انتهى مختصراً.

وقال المصوفي^(١): لا يخْرِصُ الزيتون ولا غير النخل والكرم، فإن ثمرة
النخل مجتمعة في صفرة، والعنب في عناقيد، فيمكن أن يأتي الخرص عليه،
والحاجة داعية إلى أكلهما في حال رطوبتهما، وبهذا قال مالك، وقال الزهري
والأوزاعي والميت: يُخْرِصُ؛ لأنه ثمر تجب فيه الزكاة، فيخْرِصُ كالرطب
والعنب، ولنا، أنه لا نص في خرصه، ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى
على الأصل، انتهى.

(فإن ذلك يخْرِصُ) بناءً المجهول (حين يبدو صلاحه ويحل بيعه) فإن حل
البيع يكون عند بدو الصلاح وهو وقت الخرص، وهو وقت وجوب الزكاة
وساوي أيضاً (وذلك) أي وجه جواز الخرص فيهما (أن ثمر النخل والأصناف
يؤكل رطبا وعبا) فيكثر الحاجة فيهما، فإن أبيع ذلك بلا خوص ضرر بالمساكين
وإن نبيح منه ضرر بالملك (فيخْرِصُ على أهله للتوسعة على الناس) أي الملك
ولولا يكون على أحد) من الملك والمساكين (في ذلك ضيق، فيخْرِصُ ذلك عليهم)

(١) «المعني» (٩٧٩/٩).

ثُمَّ يَأْتِي بَيْنَهُمْ رِيءٌ أَكْثَرُهُ نَجَسٌ مُسَدَّدٌ ثُمَّ يُؤَدُّ فِي سَنَةِ الزَّكَاةِ عَلَى مَا تَحْرُسُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ مَالِكٌ فَإِنَّمَا مَا لَا يَأْتِي أَهْلَهُ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ نَجَسٌ مُسَدَّدٌ، مِنَ الْمَرْحُومِ مَا جَاءَ عَلَيْهِ لَا يَأْتِي أَهْلَهُ، وَاسْمُ عَلَى أَهْلِهِ ذِيَهَاءُ إِذَا مَرَّ بِهِ مَا يَذْفِرُهُ مِنَ الشَّوْخَاءِ وَخَالَصَتْ قُلُوبُهُمْ.....

ليُصْبِرَ الْمَوَاجِبِ أَنْ يَحْلِيَ بَيْنَهُمْ وَيَسِدُّ بِأَكْثَرِهِ، وَيَتَمَعَّوْنَ بِهِ (كَيْفَ نَامُوا) مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الزَّكَاةِ، هَذَا الْجَفَاءُ حَتَّى مَا حَرَصَ عَلَيْهِ، أَيْ عَلَى مَا تَذَرُّ عَلَيْهِمُ الْغَارِصُ مُشْرَطُ السَّلَامَةِ كَمَا مِثْلِي.

وصورة الخرص ما هي المدونة^(١) قال: قلت لمالك: كيف يحرص زبيبا؟ قال مالك: يحرص عبداً، ثم يقول: ما ينقص من هذا العنب إذا نزع فيحرص نقصان العنب وما يطلع إذا يكون زبيباً فذلك الذي يؤخذ منه، وكذلك النخل يقال: ما في هذا الرطب، ثم يقال: ما فيه إذا حُفَّ وصار نمرأ، فإذا بلغ ثمره حصة أوسق فصاعداً كانت فيه الصدقة، انتهى.

قَالَ مَالِكٌ وَأَمَّا مَا لَا يَأْكُلُ رَطْباً، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ، يَأْساً (بعد حصاه من التمر) كلها، فإنه لا يحرص، لأن الخرص إنما هو لا تصاع أهلها بها رطباً، وهذه لا تأكل رطباً فتحتاج إلى الخرص، ولأن الخيل والأعاب ثمارها مازرة ضامرة عن أكمامها، فينبأ بها الخرص، وهذه ثمرتها رجبونها متوارية في أوراقها، فلا ينبأ فيها الخرص، فإنه الشامي^(٢).

قلت: نكح يحتاج إلى الأكل في الخرص الآخر وغيره، كما تقدم.

وإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا نَجَسٌ، إِذَا حَصَلَتْ وَذَرَبَتْ بِشَدِيدِ الْغَافِ (وطبوحا) بِشَدِيدِ الْعَتَاةِ اتَّحَتَتْ بِعَدِ الْغَافِ الْمَهْمُةِ (وخالصت حبا) يريد أن الزكاة تجب

(١) (٢٨٣/١).

(٢) (المضمر ١٦٦/٢).

فَلَمَّا غَلَى أَهْلُهَا فِيهَا الْأَمَانَةُ، يُؤَدُّونَ زَكَّاتَهَا، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ
فِيهِ الزَّكَاةُ، وَهَذَا الْأَمْرُ، الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا.

قَالَ ثَانِيًا: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ التَّخْلِيلَ يَخْرُصُ عَلَى
أَهْلِهَا، وَشَرُّهَا فِي زَكَّائِهَا، إِذَا طَابَ زَجْلُ بَيْعَةٍ.....

عَمِيهِمْ فِيهَا، وَعَلَيْهِمْ تَقَبُّلُهَا وَتَصْفِيَتُهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَتَغْنِيصُهَا إِلَى هَيْئَةِ
الْإِنْتِاعِ وَالْإِنْفَاقِ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ مِنْ زَكَّائِهَا شَيْءٌ لِأَجْلِ إِتِّفَاقِ عَلَيْهَا،
وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالُ الَّتِي لَا يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِلَّا عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ
كَانُوا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا هُوَ وَقْتُ إِسْرَاجِ الزَّكَاةِ،
كَمَا سَبَّأَنِي.

(فَلَمَّا غَلَى أَهْلُهَا فِيهَا) أَعَادَهُ تَأْكِيدًا، وَلِأَنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ: الْأَوَّلِ (الْأَمَانَةُ) بِإِلَاحِ
مَبْدَأٍ مُؤَخَّرٍ، يَعْنِي أَنَّهُمْ مُؤْتَمِتُونَ فِي مَبْلَغِهَا وَفِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا (يُؤَدُّونَ
زَكَّاتَهَا) أَيِ انْجِبُوبِ كُنْهَا (إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَيِ مَقْدَارِ النِّصَابِ
وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ عَنْهُمْ، وَنَحْنُ كَانُوا أَمْنَاءَ قَبْلِهَا فَيُعْتَبَرُ فَرَاغُهُمْ، وَيُؤَخَّرُ عَنْهُمْ
حَسَبَ مَا أَفْرَوْا، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): ظَاهِرُهُ، وَنَوَائِهُمُ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الْحَكَمِ: إِنَّ أَهْلَهُمْ نَصَبُ السُّلْطَانِ أَمِينًا.

قَالَ مَالِكٌ: (وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا) بِالْمَدِينَةِ الْمَشْهُورَةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ التَّخْلِيلَ) فِي التَّخْلِيفِ الْمَصْرُوعِ:
أَنَّ التَّخْلِيلَ يَخْرُصُ، وَفِي مَحْذَرِ إِصْحَاحِ: التَّحْلِيلِ وَالتَّخْلِيلِ يَعْنِي، وَالنَّوْحُ:
تَحْلِيلُ (يَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهَا، وَشَرُّهَا) الْوَارِثَاتِ (فِي زَكَّائِهَا) يَعْنِي يَخْرُصُ حَالُ
كَوْنِ الْأَنْبَاءِ عَلَى الْفُرُوسِ، وَكَانَ جُذْتُ الْأَنْبَاءِ فَلَا يَخْرُصُ (إِذَا طَابَ زَجْلُ بَيْعَةٍ)
بَعِي وَفِي الْخَرْصِ وَقْتُ حُلِّ الْبَيْعِ عِنْدَ بَدَأِ الْإِصْلَاحِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَهَذَا
وَقْتُ الْوَجُوبِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، كَمَا سَبَّأَنِي.

(١) مَشْرَحُ الزُّرْقَانِيِّ (١١٩/٢)

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حَقُّهُ نَحْراً بَيْنَ الْجَذَاذِ

(وتؤخذ منه صدقته نحرًا عند الجذاذ) اختلعت نسخ «الموطأ» في هذا اللفظ في كل موضع جاء مصدروه أو فعله، وأذكر في الهندية بالمهمتين، وفي المصرية بالمعجمتين، والمؤدى واحد، ففي «المعجم» جداد النحل - ينتج جيم وكسرهما دالاً وذالاً - الاقطع، انتهى، أي تؤخذ عند قطع النحل لا قبله، فلا يكسّف أحد أن يستمرى عند الخوص من غيرها ويأمنى به، وهذا وقت الإخراج.

ففي «الشرح الكبير» الوجوب يتعلق بإفراك الحب لا بيبسه، خلافاً لمن يقول: انه عند بيبسه مخالفة الفل والعادة، والمراد بإفراكه طيبه واستنائه عن الماء، وإن غي في الأرض لعدم طيبه، قال الذموني: ولا يجد قوته تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا حَقُّهُ يَوْمَ يُحْمَلُونَ فِي الْعَارِضِ﴾^(١)، لأن المراد أخرجوا حقه، فالوجوب بإفراكه وإن كان الإخراج بعد البس، انتهى.

وما عند الحنفية فضل الفاري في «شرح النفاية». وقت وجوب العشر حين ظهور الشجرة عند أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وحين الإدراك عند أبي يوسف، وحين انحصار في الحنفية عند محمد، وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان للإتلاف، انتهى.

وقال الموفق^(٢): وقت وجوب الزكاة في الحب إذا مُنِّدَ وفي الثمرة إذا بد صلاحها. وقال ابن أبي موسى: تجب زكاة الحب يوم حصاده.

وقائمة الخلاف: أنه لو تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لا شيء عليه، وإن تصرف بعد الوجوب لم يسقط الزكاة، ولا يستقر الوجوب على كلا القولين حتى يصير الثمرة في الحرث ولزوع في البس، ولو تلف قبل ذلك بغير إتلاف أو تفرط منه فلا زكاة فيه، انتهى.

(١) سورة الأنعام الآية ١٤١

(٢) المعنى ١/٤١٩

فإن أصابت النملة حوائطها بعد أن تحفر على أعقابها، ويملأ أن
حدها، فما أصابت الحوائط، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي
من الحوائط شيء، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي
من الحوائط شيء، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي
من الحوائط شيء، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي
من الحوائط شيء، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي

(فإن أصابت النملة حوائطها بعد أن تحفر على أعقابها،
وقبل أن تحفر أي دافع فأحاطت الحوائط، فلم يبق لها من حوائطها
شيء، فإن بقي شيء، لم يبق لها من حوائطها شيء، فإن بقي
الحنانة التي أضرت النملة الحوائط من الحوائط، فإن بقي
والنملة واحدة (شيء) أي مقدار (شيء) أي مقدار (شيء) أي مقدار
صاحبا الصانع الذي (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الأصغر، فإن بقي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي
الظفر (أحد من) أي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي
أو كانه) أي كانه (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
يزيد، فإن بقي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي شيء، فإن بقي

(فإن عاكس) وكذلك (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء
الكرم، أي العبد (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء

فإن عاكس (أ) يضيء العبد في حوائطه، فإن بقي شيء

رواه ابن أبي شيبة في كتابه الزكاة، في مسأله عن أموال بيت المقدس، في
 قوله: «أما ما في أيديهم من أموال بيت المقدس» فكذلك إذا جرد
 بعض تلك الأموال إلى أحد من أصحاب بيت المقدس، فإنه لا يملكها إلى يوم
 الدين.

وأي قول من قال: لا تجب الزكاة عنه إلا يوم مصادره، لأن أمواله المنصبة،
 شرط في الوجوب، حتى تم يوحده وقت الوجوب ثم يجب، وأما من قال: إن
 الوجوب تبت إذا لم يفسد أو اشتد الحب، فقياس قوله: «إن قلت انقص إن
 كان قبل أن يوجب فهو كما قال القاضي، وإن كان بعده وجب في الثاني بقدره،
 سواء كان مصدراً أو لم يكن» انتهى.

قال مالك: «إذا كانت لرجل قطع، جمع قطعة الأموال بالشهر على
 الإضافة استقصاه بالرفع حيث قطع، ويحتمل ما شعر صفة لأموال الزنازك
 المختلفة الموقوفة بين اثنين والثراء في جميع النسخ المنصورية، فيقر اقتداء من
 اشتركة، ويذكرها في النسخ الهندية، فهو يخرج أهيمة جمع شرك مالكس
 فيكون، أي المصداق أي أموال مشرفة، أي بين شركاء عديدة إلا بطل مال كل
 شرك منهم أو قطعه» بالنص، معظم على مال، أي لا يبلغ القطعة واحداً ما
 يجب منه الزكاة مفعول لثوبه، لا يبلغ أي لا يصل إلى مقدار الغياب.

أولاً: ذلك القطع أو الحصر إذا جمع بعضها إلى بعض ينتج ما
 يجب منه الزكاة فإنه بجسمها، أي المقطع والحصر أو يؤول زكاتها كلها على
 إذا كانت لرجل فقط لأرضي مشرفة، وكذا كل واحد لا يبلغ ما يفوز منها
 خمسة أوسق، وإذا جمع ما يخرج من جميعها كان فيه خمسة أوسق، جرد
 الزكاة يجب فيها؛ لأن اعتبارك فيها واحد، وكذلك إذا كان له اشترك في
 أموال مشرفة تكون بين شركاء، فيراعي على ماله خاصة دون مال شركاء،
 فإذا بلغ ماله مقدار الغياب ركني، ولقد مائل مشرفة مبسوطة.

(٢٠) باب زكاة الحبوب والزيتون

(٢٠) زكاة الحبوب والزيتون

(زكاة الحبوب) قال السجدة: الحب وحنطة الحب، حمدة حبات وحبوب، وقت الخراب الحب والحببة يقال في الحنطة والشعير وحبوبها من المطعوماء، قال تعالى: **فَاُكْثِلْ كَثْرَتِي كَثْرَتِ شَيْعِ مَكَارِبِي^(١)**، وقد تعاضى: **فَالَيْلُ أَكْثَرُ فَإِلَى الْمَيِّتِ وَأَمْسَى^(٢)**.

قال ابن رشد في الداية^(٣): أما ما يجب فيه الزكاة من الأموال، فأنهم اتفقوا عليها على الحب، واختلفوا في أشياء، وأما ما اتفقوا عليه فصنفان من الزعمان الذهب والفضة المنيز لبنا بحلي، وثلاثة أصناف من الحبوب وحنطة من الحب - الحنطة والشعير - وصنفان من النمر تمر والزبيب - وفي المرت خلافا شاذ.

ثم ذكر المختلفات وقد بي جعلتها، وأما ما اختلفوا فيه من البسات بعد اتفاقهم على الأصناف الأربعة، فليس من ثم في الزكاة إلا هي تلك الأربعة ونقط، وبه قال ابن أبي أيمن والشافعي وابن اسحاق، ومنهم من قال: الزكاة في جميع ما أخرج من البسات، وهو قول مالك والشافعي. ومنهم من قال: الزكاة في كل ما أخرج من الأرض ما عدا العنسن والحطب والقصص، وهو أبو حنيفة، انتهى. قلت: وقد اتفقت العامة في «المرغس» يجب في الحبوب كلها ولو أم تكل قرن، وفي كل نمر يكثر ويكثر، وفي بساتين العنسن: يجب في كل مكمل من الحب والنمر، انتهى.

هذا من بعض أقوال الأئمة في ذلك، وبلا فقد ذكر العلامة شعبي^(٤) في

(١) - سورة مطه: ٦١، ٦٢.

(٢) - سورة الأعراف: ٦٥.

(٣) - معجم التفسير، ١٨، ١٩.

(٤) - معجم التفسير، ١٦، ١٧.

تسعة أقوال للعلماء، وقال: وقول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحماد بن زفر وعمر بن عبد العزيز، وهو مروى عن ابن عباس، وهو قول داود وأصحابه فيها لا يؤمن، وحكاة عن يحيى بن آدم وغيره من السلف.

وقال الموفق^(١)، أجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فإنه ابن المنذر، وابن عبد البر، ثم قال في بيان مذهبه: الزكاة تجب فيما جمع هذه الأوصاف الكيل والبغاء والنبس، من الحبوب والشمار، مما يبيته الأدميون، إما نبت في أرضه، سواء كان قوتاً كالحنطة، أو من لقطنيات كالباقلا، أو من الأباوير كالكشمرة، والكمون، أو البزور كبرر الكتان والقثاء، أو حب البقول كالناردين^(٢)، وتجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف من الثمر كالتمر والزبيب، ولا زكاة في سائر الفواكه كالنخاع والجوز، ولا في الخضر كالقثاء، وهذا قدر عطاء في الحبوب كلها، وبحوه قول أبي يوسف ومحمد، فلهما قالوا: لا شيء، فيما نخرجه الأرض، إلا ما كانت له ثمرة باقية يبلغ عكيطها خمسة أوسق.

وقال أبو عبد الله بن حامد: لا شيء في الأباوير ولا البزور ولا حب البقول، ونعم لا يوجب الزكاة إلا فيما كان قوتاً أو آدمياً، لأن ما عنده لا نفس فيه، ولا هو معنى المتخصص عليه، فيبقى على التمي الأصلي، وقان مالك والشافعي: لا زكاة في ثمر، إلا الثمر والزبيب ولا في حب، إلا ما كان قوتاً في حالة الاختيار، إلا في الزيتون على الخلاف، وحكي عن أحمد: لا زكاة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشافعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك وأبي حنيفة.

(١) المصنف (١/١٥٤)

(٢) الرشاد: يقله مسوية، لها حب حريف يسمى حب الرشاد

والسلب: نوع من التعبير ووافلهم إبراهيم وزاد النفرة، ووافلهم
ابن عباس، وزاد الربثون؛ لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا إجماع، ولا هو في
معنى المنصوص عليه، ولا لمجمع عليه، فيبقى على الأصل، انتهى.

ثم قال ابن رشد^(١): وسبب الخلاف أما بين من قصر الزكاة على
الأصناف المجمع عليها، وبين من عداها إلى المذخر المقتات، فهو اختلافهم
في تحقق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة هل هو لعينها أو لعلتها فيها؟ وهي
الانقباض، فمن قال لعينها قصر الوجوب عليها، ومن قاله لعلتها الانقباض على
الوجوب لجميع المقتات، وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على المقتات
وبين من عداها إلى جميع ما تخرجه الأرض، إلا ما وقع عليه الإجماع من
الحشيش والحطب والغصاء هو مدارضة القياس لعدم اللفظ، وهو لفظ ما
سقط البناء... الحديث. وما يعنى الذي، وهو من ألباط العموم، وقوله
تعالى: «وَهُوَ الْغَلِيُّ أَنْتَ أَجْتِيَ مَكَوَّتِي»^(٢) الآية إلى قوله: «لِرَبِّكَ تَوَكَّلْ يَوْمَ
يُصْعَقُونَ»^(٣).

وأما القياس فهو أن الزكاة إنما المقصود منها في الخلقة، وذلك لا يكون
عائياً إلا فيما هو قوت، فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة مما عدا
المقتات، ومن غلب العموم أوجبها فيما عدا ذلك إلا ما أخرجه الإجماع.

والدين اختلفوا على ثلث احتلفوا في أئمتها من قبل اختلافهم فيها هل
هي مقننة أم ليست بمقننة؟ إلى آخر ما كانه.

وقال ابن العربي في «المنازعة»^(٤): أما من جعله أي حديث فيما سقته

(١) مقدمة المحقق (١/٢٥٢).

(٢) سورة الأنعام الآية ١٢١.

(٣) النضر: «منازعة الأعرابي» (١٣/١٣٥، ١٣٦).

أشياء من قبل اختلافهم فيها، من هي مفقاة أم ليس بمفقاة؟ وهل يناس علي ما اتفق عليه أم لا؟ مثل الاختلاف مائة والشافعي في الزيتون، فإن ما نكأ ذهب إلى وجوب الزكاة فيه، وصح ذلك الشافعي في قوله الأخير سبصر، وسبب اختلافهم هل هو قوت أم ليس بقوت؟ انتهى.

وقال المؤلف^(١): اختلفت الزرية في الزيتون، فقال أحمد في رواية ابنه صالح: فيه العشر إذا بلغ مائة يعني خمسة أوسق م، وإن عسر فواحد م. لأن الزيت له بقاء، وعند قول الزهري والأوزاعي ومالك والليث والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي، وروى عن ابن عباس: **«زَيْتُونًا حَقَّقَهُ يَوْمَ حَقَّقُوا بِهِ»** في سياق قوله تعالى: **«وَالزَّيْتُونَ وَالزُّبُنَّ»**. ولأنه يمكن ادخال صنته، فأشبهه الثمر والرطب.

وعن أحمد: لا زكاة فيه، وهو احتياط أبي بكر، وظاهر كلام الحنفي، وهو قول ابن أبي ليلى والحنس بن صالح وأحمد فوليه الشافعي؛ لأنه لا بدعبر بإسبا فهم كانوا خضروات، والآية لم يرد بها الزكاة؛ لأنها مكب، والزكاة إما فرصت بالمدينة، ولذا ذكر فيه الرمان ولا عشرين فيه. وقال محامد: إذا حصد زُرْعَهُ أُلْقِيَ لَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ، وإذا جُدَّ نَحَبُهُ أُلْقِيَ لَهُمْ مِنَ الشَّجَائِرِ، انتهى.

وقال: فمعني هي (شرح للمدة). اوجوب في الزيتون قول الزهري والأوزاعي والثوري والليث ورواية عن أحمد، وهو مذهب ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم -

وقال المباحي^(٢) والدليل على صحة ما نقول قوله تعالى: **«وَالزُّبُنُ أَنْفَا حَشَى مَرْدَشَى وَغَيْرَ مَرْدَشَى وَالنَّحْلُ وَالزُّبُنُ حَقَّقَهُ وَالزُّبُنُ وَالزُّبُنُ»**

(١) انظر: الحاشية (١٢٠/٤)

(٢) الشافعي (١٢٣/٢)

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا مَا يَخْرُجُ مِنَ التَّزَيُّتُونَ التَّمَسَّرَ، بَعْدَ أَنْ يَعْصُرَ
يَبْلُغَ زَيْتُونَهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ.

تُسَكَّبُ وَيَجِدُ تَقْنِيْمُهُ حَقًّا مِنْ تَعْرِيهِ إِذَا أَلْمَرَ وَأَمَّا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ
والحق بهذا هو زكاة، لأنه لا خلاف أنه ليس فيه حل واجب غيره، والأمور
يقتضي الوجوب، ودليلا من جهة السنة قوله **يَبْلُغُ** «فيما سقت السماء العشر»
وهذا عام فتضمنه على عمومه إلا ما خصه الدين، ودليل من جهة القياس أن
هذا مقنات، فوجبت به الزكاة كالسهم، انتهى.

وقلت: وأخرج البيهقي في التذرية في تفسير الآية روايات مختلفة
مرفوعة وموقوفة من كون الحكم منسوخة وباقية، وأخرج عن ميمون بن مهران
وزيد بن الأصم قال: كان أهل المدينة إذا صرموا انخل يحنون بالندق،
فيضعونه في المسعد، فيحرق السائل فيعصره بالعصا فيسقط منه، فهو قوله:
«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ»، وأخرج أبو عبيد وأبو داود في ناسخه وابن المنذر
عن الحسن في قوله: **«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ»** قال: هو الصدقة من الحب
والثمار.

وأخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم في قوله: **«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ
حَصَايِهِ»** قال: عشوره، وقال للذلاء: ولا تسرفوا لا تأخذوا ما ليس لكم
بحق. وأخرج ابن أبي حاتم والنحاس وابن عدي والبيهقي في مسنده عن
أنس بن مالك **«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ»**، الزكاة المفروضة، وأخرج
ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس **«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ»** يعني
الزكاة المفروضة يوم كان يؤكل كبد، وأخرج ابن أبي شيبة وأبو داود في
نسخه والبيهقي عن الطائوس **«وَمَا تَوْأَلَاهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَايِهِ»** قال: الزكاة،
انتهى.

(قال مالك: وإنما يؤخذ من التزيتون التمسر) بالضم (بعد أن يعصر) أي
يخرج منه الزيت أو يبلغ زيتونه خمسة أوسق، وذلك أن الاعتبار في نصابه إنما

هو التكيل، والتكثير لا يشبه إلا في الحب، فإذا بلغ خمسة أو سوا فقد كمل
النصب، وإذا قصر عن الخمسة الأوسى فقد قصر عن النصاب فلا زكاة فيه،
وبما أشرناه، يخرج منه زيتاً لا^(١) يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن
إفخاره والانتفاع به المستغنى عنه فالثمن والحب، فإنه الناجي^(٢)، يعني
بغيره في تكميل نصاب الزيتون، ويخرج في الزكاة الرب، ولو قل كمرطل.

وتقدم في كلام الإمام محمد، والشمسي: أن لصورة عند الحنابلة
لزيوت، لا زيت، وبهذا الزيتون في الصدقة، روجه ثلث، على أنه الزيتون
لا يتحصر الانتفاع منه على الزيت، بل يضاف فيه ما يبيع وغيره على حيثته
أيضاً، وقد ذكر الزيتون لا زيت فيه كما سألني، فحيث يحتاج من قال بمره
الزيت إلى أمر آخر كاعتبار قيمته، بخلاف من قال يخرج الزيتون في الصدقة

وفي شرح الإحصاء: إن قال الزيتون مما لا يخرج منه الزيت كالتفاحي
أخرج عشرة زعترات، وإن كان مما يخرج منه الزيت كالنخاعي، فثلاثة أوجه:
أصحح بمقصود المتقدم إن شاء أخرج الزيت، وإن شاء الزيتون، والزيت
أولاً، والثاني: يعين الزيت، والثالث: يتعين الزيتون، بدليل أنه يخرج النصاب
بالزيت دون الزيت بالاعتداف، انتهى.

ورتل المدفون^(٣) أما الزيتون فإن كان مما لا زيت له، فإنه يخرج منه
لغرضه حباً، وإذا دفع أصابته لأنه حال كماله وفخاره، فإنه يخرج منه كما يخصص
لرطب في حار رطوبه، وإن كان له زيت أخرج منه زيتاً إذا بلغ لحب خمسة
أوسى، وبهذا قول الزهري والأوزاعي والليث قالوا: يخرج الزيتون.

(١) كما في الأصل، وانظر أدنى غلط لا غلط من الأصل أو سقط غلط «لا»، على قوله
على وجه متأمل، ر.

(٢) المستقر (٨/١١٢).

(٣) المصنف (٢٦/٨٢).

فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسٍ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. وَالزَّيْتُونُ بِحَزَلِهِ
النَّخِيلُ، مَا كَانَ بَيْنَهُ مَقْعَةُ السَّمَاءِ وَلُغْبُونٌ، أَوْ كَانَ تَعْلًا، فَتَبِ
الْعُشْرُ. وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالنَّضْحِ، فَصِيهِ بِشَفِّ الْعُسْرِ. وَلَا يُخْرَجُ
شَيْءٌ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

ويؤخذ زيتاً صلباً، وقال مالك: إذا بلغ خمسة أوسق أخذ العشر من زيته بعد
أن يعصر، وقال الثوري وأبو حنيفة: يخرج من حبه كسائر الثمار، ولأنه الحلة
التي تعتبر فيها الأوساق، فكان إخراجها فيها كسائر الثمار، وهذا حطر، والأون
أولى؛ لأنه يكفي الفقراء مؤنة، فيكون أفضل كتجفيف النمر، ولأنه حال كدله
واقطاره، فيخرج منه كما يخرج من الرطب في حال رطوبته، ويخرج منه إذا
يبس، انتهى.

(فما لم يبلغ زيتونه خمسة أوسق، فلا زكاة فيه) لتخصاته عن انتصاب،
قال الزرقاني: ^(١) فإن بلغها وكانت لا زيت فيه أخذ من ثمنه، فإنه في
المدونة وغيرها، ويخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية، كما تقدم قريباً.

(فإن مالك، والزيتون بحزله النخيل، ما كان منه مقعة السماء) أي المطر
(والعصون، أو كان تعلاً) كما تقدم في النمر (فتب العشر) لفنة المؤنة (وما كان
يسقى) بناء المحلول (بالنضح) أي بالصب بما يستخرج من الآبار وغيرها (فتب
نصف العشر) كما هو فائز من المعشرات (ولا يخرج من شيء من الزيتون في
شجره) أي على رواية صحيحة. وتقدم رواية شاذة عن الإمام مالك أنه
يخرج

فإن البجلي: ^(٢) ولا يخرج من شيء من الزيتون؛ لأنه لا فائدة في ذلك
لأرباب الأموال، فإنه ليس مما يؤكل وطياً ولا للمساكين، لأن الأيدي لا

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٣٠).

(٢) «المعنى» (١/١٦٤).

والشاة عذراء في الحبوب التي يذبحها الناس ويأكلونها، أنه
 رزق سما سبعة السماء من ذلك، وما سبعة فحصر، وما كان غلا
 العشر، وما سقى بالضحى نصف الغلة إذا منع ذلك حوصه أو سقى
 بالصبح الأول صباح النبي ﷺ، وما زاد على حوصه أو سقى فله
 الزكاة به حساب ذلك.

تشرح فيه للأكل إلا بعد غسل وتعبير، ولأن نحره مستورة في النور لا يكاد
 ينبت فيه الحوص على التحقيق، انتهى

(قار مالك: والسنة عندما في الحبوب) التي يجب العشر فيها وهي التي
 يذبحها الناس ويأكلونها) ذكر هذين الموضعين لئلا يترك في الحبوب عدد
 المالكية على الأذخار والآليات (الذي يؤخذ من سبعة السماء من ذلك) وما رتبته
 (العشر) وما كان يغلا العشر، وما سقى بالضحى فله نصف العشر بشرط
 التصاب فيها كما سيأتي التفتت به.

والصالح: أن التفتت بين العشر رخص لا يختص بها من النسل
 وتربيتهم، وحرمهم، بل كل المستغلات حكمها واحد في أن التي تسمى الحظر
 ونحوه فيها العشر، والتي تسمى بالضحى فيها نصف العشر، ولما كان حبوب
 الصدقة في الحبوب وغيرها مقبلاً عند المالكية بالمصداق ذكر هذا المقيد، فقال:
 (إلا بلغ ذلك) التذكير من الحبوب التي يذبحها الناس، ويأكلونها (خمس
 أو سقى) أو سقى سبعة، (بالصبح الأول صباح النبي ﷺ) النحر بذل ما قبله
 أو عطف به.

(وما زاد على حوصه أو سقى) ولو غلا (نصفه الزكاة بحساب مالك) أي
 العشر أو نصف العشر، وذلك لأنه لا غلو فيه بعد التصاب، فإن الشيعي في
 "محمدي" وهذا قول أهل العلم إلا أن التصاب ليس بشرط عند أبي حنيفة
 - رضي الله عنه -.

قال مالك: «والحجوب التي يبيع التجار الحنطة والشعير
والسنة

(قال مالك) يرى المصنف في هذا القول أنواع الحجوب التي يؤخذ منها
العشر، فقال: «والحجوب» متداً وحيرة الحنطة وما عطف عليه (التي) تحب
(بها الزكاة الحنطة) كسر الحاء المسنة وسكوا، المود، رفتح طاء مسنة، آخره
هاء، كذا في «المحيط الأعظم»، وهي التمتع لها أنواع كثيرة ذكرها أهل
الفن، وذكر بعضها صاحب «المحيط»

حجبة. ذكرت في «الأنوار الباطنة»^(١) فقال: حرجت حبة أثير من الحبة
على قدر بيضة استعامة، وهي ألين من الزيت، وأطيب رائحة من السك، ثم
صارت تزل على هذه الهيئة إلى وجود فروع، قصفت وصارت كيفية
الدحاجة، ولم تزل على هذه الهيئة، حتى دبح يحيى قصفت، حتى صارت
كيفية اتصامة، ثم صفرت حتى صارت كالبندق، ثم صفرت حتى صارت
كالحصاة، ثم صفرت حتى صارت على ما هي عليه الآن، سأل الله تعالى أن
لا نعلم عن ذلك انتهى.

والشعير: منتج الشبن وكسر، قال المزدقاني. قال المحدث: الشعير
معروف واحده بهاء، وفي «النصائح»: الشعير «جوز» والشعيرة: يك فاه
(السنة) يكسر السين أو بضمها وسكون اللام والمثناة المعوية، كذا في
«المحيط». قال المحدث: هو بالضم الشعير أو ضرب منه أو الحامض منه،
انتهى. وفي «الأنوار الباطنة»: بضم السين وسكون اللام حم بين الشعير
وانفتح يعرف عند المعارة بشعير النبي، انتهى

قال المزدقاني:^(٢) ضرب من الشعير لا غسر له يكون في العود والحجار.

(١) (ص ٤٥٠).

(٢) مسرع الزوماني (٢/ ٢٢١).

والعاش والخليل، والله ما به لخليل.....

قوله الزرقاني^(١) يصره المربع في «النصفي» بلطف رنح، وهكذا في «المحيط» وغيره، وفي لغات «النصراج» جاول.

«العاش» بفتح الشين، قال المجد: «التحريك» حب معروف، والعاش واحد، وفي «المحيط» بفتح عين ودال، آخره سين، يقال له بالعين «عاش» والفاصلة «عاش» وبالله تدة، مشور: وفي «النصراج» نرسك، وفي «النصراج» مشور.

«والخليل» بضم الخيم، الساكن اللام، وحكي فتحها مسندة حث من القناني، قاله الزرقاني، وفي «الأور السالمة» بضم النسيم وسكون اللام، وفي «المحيط» اسم حذر، وقال في الغلر: يقال له بالمتدة: ملركاني، ويقال إن الخليل حب، شبيهة بكرة، وقيل: إن الخليل حب شبيه بعاش، وقيل: حب شبه بالمشاء الأخضر، يقال له في الهندية: موشك، وفي «النصراج» نالهم نوع من الحبوب كالعاش يقال له الغلر، وفي «المعجم»: حب كالعاش، وفيه الشيخ في «نصفي» بالعاش، والأوجه أنه فيه، لأنه أهل اللغة يسمونه بنبيه العاش دون غيره، والظاهر عشر، وفي «فتح الألف» العاش بالمعجمة نوع من الخيلان، وكذا في «الأور لأعمال الأبرار»

«واللوبيا» بضم اللام والواو المحذوف وكسر باء، موحدة وفتح العنة الحنية آخر، أمه إم ه دي، يقال له في الرواية: حب لوبيس، وفي «اللفظ» وحذر، وفي العربية: فريفا وقنا، كذا في «المحيط»، قلت: لكنه يستعمل في العربية أيضاً، وفي «حاشية الأنوار لأعمال الأبرار»: أن اللوبيا حب يشبه البافلا أصغر منه.

«والخليلان» بضم الخيمين مضمومتين بعد كل حيم لام، قال المجد: تمر

(١) مشر الزرقاني - (١/٢١) ١٣١.

وما أمية فذلك

فكثيرة وحده السبعة، وفي «المحيط» السبع مائة كسرة وأصلاً بشر
أكتسب، وفي كتاب الحصاد من اللذات الطيبة: هو السمسم، وهو مضاف
بعضاً آموداً يسمى الثمر دعه لمليط، وفي «الفرع» الكندي، ويدل
السمسم في قوله فن أن حصده، وفي «إيضاح الفراع» نخلة، وقوله تبعنا
للدغولي في «السمسم».

(وما أشبه ذلك) ذكر المصنف عشرة أنواع موصلاً، وأشار إلى غيرها
بقوله: ما أشبه ذلك.

وذكر «بأعي» ستة أشياء غيرها، وجامع مسلك المناكية في ذلك ما في
«الشرح الكبير»^(١)، إن قال: تجب في خمسة أوسق من حب ونمرة، ودخل في
الحب نمرة، بشر مضافاً انتهى السبعة، والقمح، والذرة، والنبات، والبنج،
والسهم، والفرطم، وحب الفج، والحناء، حب الرب، فهذه شروك هي
لي تجب فيها الزكاة فقط، فلا تحب في حبها الزور، فكان وغير ذلك.

قال المدبرقي: قوله القطن السبعة هي: الحنظل، والبول، واللوبياء،
والعدس، والتمر، والجند، والنبيلة، والتمراد، حب الفجل الأخضر، وأما
الأنيس فلا، كان في منه ما لا يت له، وقوله: غير ذلك، أي خامسهم،
والحناء والسمسم، والحب خللاً لم يأت الحقة بالتمر فالرب، انتهى.

وتخذ هذه العشرين في حب الأمور الساطعة^(٢)، وحكى عن منزع
لنمرة، هذه المسمون هي التي تجب فيها الزكاة فقط. فهذا جامع للمعشرات
بعد الدائرية، والطلب مستعمل في مروعهم كثيراً مما يأتي معناه في كتاب الآتي.

(١) «معجم» (٢٧١: ٢٧٢).

(٢) (٢٧١: ٢٧٢) ومعه «الطبر» هو حب من الشجر.

(٣) «معجم» (٢٧٢).

بِشَى الْحَبُوبِ شَيْءٍ تَصِيرُ مِنْهَا. قَالَ رُفَاةٌ يُؤْخَذُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ تُؤْخَذَ
وَتَصِيرَ حَبًّا.

قَالَ: وَالسَّامِلُ مُصَدَّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا
تَقَعُوا.

وقد عرفت مذهب النخعية أنه يجب عندهم في كل ما يقصد به نماء
الأرض ويزرع قصداً، واستدلوا عليه بالآية، كما سيأتي في باب ما لا زكاة
فيه من النقائص.

(من محبوب) يعني لما أشبهه الذي نسير طبعاً لأن النعمة عند المالكية
الانبات والأثمار، فلا زكاة في الكريئة على الأظهر، لأنها علف لا عمام
خلافاً لرواية أشهب في «فتاويه»، قال الرزقاني^(١): «فالزكاة تؤخذ منها» أي من
الحبوب المذكورة مفصلاً ومجسلاً «كلها» بعد أن تحصد وتصير حَبًّا أي بعد
تغيتها وتصفيتها وتخليصها إلى هيئة الإثمار كما تقدم.

قال الموفق: وقت الإخراج للزكاة بعد النخية في الحبوب، والجفاف
في الثمرات لأنه أوكد الكمال، والمؤونة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج
على رب المال، لأن الثمرة كالحاشية ومؤنة الحاشية وحفظها ورعيها والقيام
عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا ههنا. انتهى.

قال مالك: (والناس) أي أرباب الأموال المُصَدَّقُونَ بتشديد الدال
المنفوحة (في ذلك) أي في قولهم في مبلغه من الكيل وما خرج من الزيت
وغيره؛ لأنهم آمناء كما تقدم، قال الباقون: وذلك لأن هذا مما لا يحرص،
ولا بد للناس أن يعبروا عليه، ولا يمكن أن يجعل مع كل إنسان من يحفظ
عليه ذلك، انتهى. (ويقبل) من المجعول (منهم) في ذلك ما دفعوا يالداً،
السمعة، أي لذي دفعه في الصدقة، وذلك لكونهم مُخَدَّقِينَ في قولهم.

قال يحيى: وسئل مالك: متى يخرج من الزيتون، أنظر أو
نضج، قيل: النضج، أم بعد ما؟ فقال: لا ينظر إلى النضج.....

قال الشافعي^(١)، معنى أذى رب الثمار نضجها بغير غريضة قبل قوله من غير
سبب، سواء كان ذلك قبل الحصر أو بعده. ونقل قوله أصح في قدرها بغير
يمنين، وكذلك في سائر الثمرات، قال أحمد: لا يستحق الناس على
صدقاتهم، وذلك لأنه حتى لا يستحق فيه كالثقل والتعدي انتهى.

(قال يحيى. وسئل) بقاء المجهول (مالك) الأمان (متى يخرج من الزيتون
العشر) زاد في النسخ (المسوية) بعد ذلك أو نصفه، وليس هذا في الهدية،
فالمراد بالعشر الواجب أهم من العشر ونصفه (أقل للنفقة) بهيمة لا تستخدم (أم
بعدها) أي من حيث النفقة التي بذل في ترويح الثروة (فقال) لا ينظر إلى
النضج

قال الباقى^(٢). أي لا يحتسب له بقاء، وذلك أن عليه مبلغ الزكاة إلى
الحد الذي حوت العادة ما ذخرها عليه، ولو أخذ منهم قبل ذلك لحد خسر
عليهم نخيلهم وعبيدهم وأقرباءهم فيها، ولكن لا يؤخذ منهم إلا على هيئة
الادخار، فليتهم النفقة عليها حتى يخلص ذلك، انتهى.

قلت. وفي المحيط البرهاني*. قال الكرخي: يؤخذ العشر من مبيع ما
أخرجته الأرض، ولا يحتسب لصاحبها ما أنفق على الغلة من سقي أو عمارة
أو أخرى العدل ولا نفقة الثمر، انتهى.

قال ابن القيم: يعني لا يؤخذ. بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الشيء
بغائنة لمؤونة، بل يجب العشر في الكل، ومن الناس من يقول: يجب النظر
إلى قدر قيم المؤونة، فيسلم له بلا عشر، ثم يعشر الباقي، لأن أثر المؤونة
بمنزلة السالم له بعض، كونه اشترائه.

(١) المصدر (١/٤٧١).

(٢) المنقلى (١/١٤٤).

الَّذِي يُسْأَلُ عَنْهُ الْغَدِيرُ، ثُمَّ يُسْأَلُ أَتَى الْخُطْمَ عَنِ الطَّعَامِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ
بِمَا قَدْ بَلَغَ. ثُمَّ يَجْعَلُ بَيْنَ الْخُطْمِ وَخِصْبِهِ خُمْسَهُ، ثُمَّ يَنْصَاعِدُ، أَخَذَ مِنَ الْخُمُسِ
الْخُمْسَ بَعْدَ أَنْ يَنْصَاعِدَ، يُسْأَلُ لَمْ يَرْفَعْ مِنَ الْخُطْمِ خُمْسَهُ الْإِسْقَى لَمْ
يَجِبْ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ ثَابِتٌ: وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْهُ، وَلَمْ يَصْلَحْ وَيَسْأَلْ
أَتَى الْخُطْمَ.

وَأَمَّا أَنَّهُ حَكَمَ بِتفاوت التَّوَابُجِ لِتفاوت التَّعْوِذَةِ، فَلَوْ رَفَعْتَ الْمُزَوْنَةُ كَرَأِجِبٍ وَاحِدًا وَهُوَ الْعَشِيرُ دَانِدٌ فِي الْبَاقِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ إِلَيْهِ بَصْفُهُ إِلَّا
لِلْمُزَوْنَةِ، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا كَلَامُ السَّوْفِيِّ فِي ذَلِكَ.

(وَلَكِنْ يُسْأَلُ) بِنَاءَ الْمَجْهُولِ (عَنْ) أَيِ الزَّيْتُونِ (أَخْلَعَهُ) الْمَالِكُ (كَمَا بَلَغَ)
أَتَى الطَّعَامَ (كَاتَّحَطَّهُ وَغَيْرَهَا) (عَنِ الطَّعَامِ) أَيِ كَمْ حَصَلَ (وَيَنْصَاعِدُونَ بِمَا قَالُوا)
فِي مَعْدَارِهِ مَخْرَجَ الْخُمُسِ رَفْعُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَجْهُولِ، أَيِ حَصَلَ أَوْ أُخْرِجَ
(مِنْ زَيْتُونِهِ) خُمْسًا (بِالرَّفْعِ) أَوْ النُّصْبِ (أَوْسَلُ) فَصَاعِدٌ (أَخَذَ) بِنَاءَ الْمَجْهُولِ (مِنْ)
زَيْتِ الْعَشِيرِ (بِالرَّفْعِ، وَالْمُرَادُ الْجَنَسُ) فَيَعْمُ النُّصْبُ أَيْضًا (بَعْدَ أَنْ يَصْعَدَ) وَيُخْرِجُ
الزَّيْتِ (وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ) بِنَاءَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَجْهُولِ، كَمَا تَقَدَّمَ (مِنْ زَيْتُونِهِ) خُمْسَةً
أَوْسَلُ لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ لَمْ يَكُنْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ أَوَّلًا: بِمَاذَا لِمُصَاحِبِ الْمَالِ: كَمْ مِبلغ زَيْتُونِكَ؟
فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَصَرَ عَنْ النُّصْبِ لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ: بَلَغَ النُّصْبُ
أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، سُئِلَ سَوَالًا تَالِيًا: كَمْ أُخْرِجَ لَهُ مِنَ الزَّيْتِ؟ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا، فَإِنْ
كَانَ بِاعِدَ سُئِلَ كَمْ يَخْرُجُ مِثْلُهُ مِنَ الزَّيْتِ؟ أَوْ سُئِلَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ،
قَالَهُ الْبَاقِي^(١).

أَقَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ، وَلَمْ يَصْلَحْ وَيَسْأَلْ فِي أَكْبَامِهِ جَمِيعَ

(١) «المنشأ» (١٦٥/٢).

فَعَمِلَ زَكَاةً، وَتَبَسَّ عَلَى أَقْدَى شُرَكَاءَ زَكَاةً، وَلَا يَصْلُحُ بَيْعُ الزُّرْعِ،
حَتَّى يُبَيِّنَ فِي أَكْثَامِهِ، وَيَسْتَفْتِيَ فِي الْمَاءِ.

كَمَ بِالْكَسْرِ، عَاءُ الطَّلْحِ، وَغَطَاءُ الثَّوَرِ، كَذَا، فِي الْمَعَامِيسِ (فَعَمِلَهُ) أَيِ انْبَدَعَ
(زَكَاةً) وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا وَحِيدٌ بِانْصِلَاحِ وَالْيَيْسِ (وَتَبَسَّ عَلَى أَقْدَى شُرَكَاءَ زَكَاةً) لِأَنَّ
الزَّكَاةَ تَعْلُقُ وَحِيدَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ، وَلَا تَعْلُقُ حَقَّ الزَّكَاةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي.

قُلْتُ: وَبِهِ قَالَتِ الْحَنَبِيَّةُ، فِيهِ الْبِدَائِعُ^(١)، وَتَوْبَاحُ الْأَرْضِ الْمُشْتَرِيَةِ
وَفِيهَا زَرْعٌ قَدْ أُدْرِكَ مَعَ رِيعِهَا أَوْ بَاعَ الزُّرْعَ حَاصِلًا، فَعَمِلَهُ عَلَى الْبَيْعِ تَوْبَاحُ
الْمُشْتَرِي، لِأَنَّهُ بَاعَهُ بَعْدَ رَجُوبِ الْعَمَلِ، وَتَقَرَّرَ بِالْإِدْرَاكِ، وَبِهِ يَبْعُهَا وَالزُّرْعَ
قَبْلَ، فَإِنَّ فَصْلَهُ^(٢) الْمُشْتَرِي، لِلْحَالِ مَعْدُهُ عَلَى الْمَنْعِ أَصْبًا لِقَرَارِ الرُّجُوبِ فِي
الْخَلِّ بِالْفَصْلِ^(٣)، وَإِنْ زَكَاةً حَتَّى أُدْرِكَ فَعَمِلَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي تَوْبَاحِ أَسَى حَبِيبَةٍ
وَمُصَدِّدًا لِحَوْلِ الْمُوَحَّدِ مِنَ الْمُنَاقِ إِلَى الْحَبِيبِ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ: عَشْرٌ قَدَّرَ الْبَيْتُ عَلَى الْبَيْتَانِ، وَعَشْرُ
الزُّبْدَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَكَذَلِكَ حُكِمَ الْمُدَارُ عَلَى هَذَا الْفَتْوَى، وَتَبَيَّنَ
مَسَائِلُ الْأَنْعَةِ فِي كَلَامِ الْعَيْنِ

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ) أَيِ لَا يَجُوزُ (بَيْعُ الزُّرْعِ حَتَّى يُبَيِّنَ) بِالْعَمَلَيْنِ
الْمُتَعَيَّنَيْنِ، فَمَوْحِدَةٌ قَمِينٍ مَهْمَلَةٍ (فِي أَكْثَامِهِ: وَيَسْتَفْتِيَ عَنِ الْمَاءِ) وَالْإِسْتِفْهَاءُ، عَنْ
الْمَاءِ أَنَّهُ لَوْ سَقِيَ بِالْمَاءِ، لَمْ يَبْعَهُ، وَذَلِكَ لِخَفِيفَةِ: أَنَّهُ لَوْ سَقِيَ عَنِ بَيْعِ الْمَاءِ حَتَّى
يَسُوِّدَ، وَعَنِ بَيْعِ الْحَبِيبِ حَتَّى يَشْتَدَّ، ثُمَّ يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي مِثْلِهِ قَائِلًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ،
وَقَالَ شَافِعِي: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى سَاسَ وَتَعَيَّنَ، لِأَنَّهُ مِنَ الْعَرَّةِ، فَإِنَّهُ الزُّرْعُ فِي

(١) (٢٠) (١٧٥).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَعْمَالِ، وَفِي: (بَيْعُ الزُّرْعِ) بِمَنْعِهِ أَيِ فَتْوَاهُ، وَبِالْفَتْوَى هُوَ اسْمُ رَجُلٍ
أَخْبَرَ بِفَتْوَاهُ، وَالزُّبْدَةُ، وَاحِدَةٌ هَاءٌ يَسُوِّدُ الزُّرْعَ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ فَصِيلًا، وَهُوَ مَجَازٌ، سَطَرُ
الْعَمَلِ، (٢٠) (١٨٣).

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْبَدَائِعِ الْفَصْلُ، وَهُوَ الْقَدَرُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَوْ كُنْتُمْ حَقَّقْتُمْ يَوْمَ حَصَايَ»:
إِنْ ذَلِكَ - الزَّكَاةَ، وَفَدَّ مِنْجَعَتِ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي تَفْسِيرِ (قَوْلِ اللَّهِ) تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَلَوْ كُنْتُمْ حَقَّقْتُمْ يَوْمَ حَصَايَ) بِفَتْحِ الْحَاءِ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَالْباقُونَ يَكْسِرُهَا (إِنْ ذَلِكَ) أَيُّ قَمَرَادٍ بِالْحَرْ فِي الْآيَةِ (الزَّكَاةَ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

قَالَ الرَّازِي: اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، الْأَوَّلُ: يُرِيدُ بِهِ الْعِشْرَ وَتَنْصِبُهُ، فَلَمْ يَسْأَلْنِي قَرِيبًا. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا حَقٌّ فِي الْمَالِ سِوَى الزَّكَاةِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: إِذَا حَصَدْتَ، فَحَضَرَتْ الْمَسَاكِينُ فَاطْرَحَ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا دَسَمَتْ وَذَرَبَتْ، فَاطْرَحَ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا كَرِهَتْ^(١) فَاطْرَحَ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا عَرَفْتَ كَيْلَهُ فَانْزِلْ زَكَاتَهُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ رَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا فُرِضَتْ الزَّكَاةُ نَسَخَ هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْأَصَحُّ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَبِالْقَوْلِ الثَّانِي قَالَ ابْنُ عَمْرٍو، قَالَ الْجَهْضَانِيُّ: رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَمُجَاهِدٍ: أَنَّهَا مَعْكَمَةٌ وَأَنَّهُ عَنْ رَاجِبٍ عَنْ عَبْدِ الصَّرَامِ غَيْرِ الزَّكَاةِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَهَى عَنْ جَدَادِ اللَّيْلِ وَصَرَامِ اللَّيْلِ، قَالَ مَغْبِيَالُ بْنُ عَمِيْنَةَ: هَذَا لِأَجْلِ الْمَسَاكِينِ كَيْ يَحْضُرُوا، انْتَهَى.

وَبِالْقَوْلِ الثَّلَاثِ أَيْضًا قَالَتْ طَائِفَةٌ، قَالَ الْجَهْضَانِيُّ^(٢): رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ وَالسَّيِّدِي وَإِبْرَاهِيمُ نَسَخُوا الْعِشْرَ وَنَصَفَ الْعِشْرَ، وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: نَسَخُوا الزَّكَاةَ، وَقَالَ الضَّحَّاكُ: نَسَخَتْ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْأَثَرِ فِي ذَلِكَ.

(وَفَدَّ سَمِعْتُ مِنْ يَسْرُوقِ ذَلِكَ) مِنْ أَهْلِ الْعَدَنِ، أَبَدَ بِذَلِكَ مَخْتَارَهُ، بَأَنَّ مَا دَخَلَ إِلَيْهِ مَالُكَ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْحَقِّ الزَّكَاةُ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا، قَالَ الْبَاقِي:

(١) قَوْلُهُ: كَرِهَتْ: أَيُّ خُطَّتْ.

(٢) انْظُرْ: (أَحْكَامُ الْعُرْنَةِ) (٩/٣).

ولا تكون ذلك إلا من أهل العلم، ومن ليس من أهل العلم لا يفل من مالك قوله، ولا يرجع به مدعيه، انتهى.

فإن ابن رزيق قال قال ابن عباس في رواية عطاء، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ومطرويس - أشعالك، وهو لأصح؛ لأن قوله تعالى: **يُؤْتُوا حَقَّهُمْ يَوْمَ حُكْمِهِمْ**، إنما يحسن ذكره لو كان ذلك الحق معنواً فكل ورده الآية، لتلا نظير الآية مجتهد، وقد قال عليه الصلاة والسلام: ليس في المال حق سوى الزكاة، فوجد أن يكون المراد بهذا لحق حي الزكاة، انتهى.

فإن الحصاص: وروى هذا ابن رزيق عن جابر بن عبد الرحمن بن الحصة وزيد بن أسلم وقشادة، انتهى. وبسط في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين، فارجع إليه لو شئت.

ثم قال: ولما ثبت معنا ذكرنا أن التمراد بقوله: **يُؤْتُوا حَقَّهُمْ يَوْمَ حُكْمِهِمْ**، العار: أن على وجوب العشر في جميع ما أخرج من الأرض إلا ما حصة التليل. لأنه تعالى ذكر المخرج ينقطع عموم يستلزم إسماعله وذكر التليل والتزيتون والرمان.

ثم حظه بقوله: **يُؤْتُوا حَقَّهُمْ يَوْمَ حُكْمِهِمْ** وهو عائد إلى جميع التملكت، فمن أدنى محصور مني، ما لم يلبس به ذلك إلا غليل، فوجب بذلك إيجاب الحق في التخصر وغيرها، وفي الزيتون والرمان، انتهى.

فإن ابن رزيق الشافعي في تفسيره قوله تعالى: **يُؤْتُوا حَقَّهُمْ يَوْمَ حُكْمِهِمْ** بعد ذكر الأنواع الخمسة، وهو النسب والتخل والتزيتون والرمان. أن على وجوب الزكاة في الكل، وهذا يلخص وجوب الزكاة في التملكت، كما كان يقول أبو حنيفة، وإن قالوا: لعل انحصار محصور بالزكاة، فصول: لعل انحصار في أهل السنة غير محصور بالزكاة، والتليل عليه أن انحصار في السنة عبارة عن التطلع، وذلك بسو - الكل، وأيضا التضمير في

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ أَصْلَ خَاصِصٍ، أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زُرْعٌ
أَوْ ثَمَرٌ قَبْلَ يَبْدِ صِلَاحِهِ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَرَبَ
وَحَلَّ بَيْعَهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهَا عَلَى انْتِفَاعٍ.

قوله: ﴿حَصَاوِشٌ﴾ يجب عوده إلى أقرب المذكرات وذلك هو الزيشون
والزمان، فوجب أن يكون الضمير عائلاً بـ«ه» انتهى.

وقال أيضاً: إذا كان ذلك الحق هو الزكاة، وجب القول بوجوب الزكاة
في القليل والكثير.

(قال مالك: ومن باع أصل حائطه) أي ستنانه (أو أرضه) بالنصب (وفي
ذلك) أي الأرض (زرع أو ثمر لم يبد) يفتح أوله بيناء المعلوم من البدو
(صلاحه) أي ثم يأت وجوب الزكاة فإنها يجب عند الصلاح (فزكاة ذلك على
المبتاع) أي المشتري، لأن الثمرة كانت على منكه حين نطق الزكاة به، (وإن
كان الثمر (قد طارب) عند البائع (وحلّ بيبعه) أي دخل وقت حل البيع عند
السابع، وهذا أوان وجوب الزكاة (فزكاة ذلك الثمر أو الزرع على البائع) لأنه
كان في ملك البائع وقت وجوب الزكاة (إلا أن يشترط البائع) الزكاة (على
المبتاع) أي المشتري.

وفي الشرح الكبير^(١): والزكاة واجبة على البائع بعد الإفراغ وانطباع،
ويحترز اشتراطها على المشتري، انتهى. قال العيني في الشرح البخاري^(٢):
واختلف العلماء في هذه المسألة، فقال مالك: من باع حائطه أو أرضه، وفي
ذلك زرع أو ثمر قد بدا صلاحه، وحلّ بيبعه، فزكاة ذلك الثمر على البائع، إلا
أن يشترطها على المبتاع، وقال أبو حنيفة: المشتري بالخيار بين إيفاء البيع
ورده، والتمر مأخوذ من الثمرة، لأن سنة الساعي أن يأخذها من كل ثمرة

(١) (٢٥٦/١).

(٢) معجمه القاري، (٢٥٦/١).

جاءت في هذه الرحلة غير المتناهية قدراً عظيماً من المعرفة والقدرة على العمل.

وقال الشافعي في هذا قوله ان البيع فاسد لان ما سلك وما لا يملك وهو عيب من اعيان المحدثات المستغنى وانفق مالك وان حثيثه
والشافعي في ان ما كان أصل البسوة وبها سرت لم يبد خلاصه ان البيع حثيث
ومما جاء على التامري في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَزَكَّوْا** حكاية ما في
رواه بعد انجي عن الشيخ حتى يبدى الخلاص هو بيع الثمرة دون الاصل لانه
حتى يبدى الثمرة ويحوز سبع من ثمرته شي رجاء وانما قيل ان الثمار
ويجوز حينئذ ان يوزن أو يكال على غير ذلك خلافاً لما في البيع.

[illegible]

فإنَّ أُنسَ . صحَّ تعريفُ التَّسْلُفِ في التَّجَرُّبِ في الحَرْصِ ، معناه
تَسْلُفٌ ، ومعناه غَرْبٌ ، فإنَّ بَعْدَهُ ، ومعناه بَعْدُ مَعْلُومَةٍ تَتَّبَعَتْهُ عَلَى
وَأَوَّلِهَا ، وَهَذَا هُوَ التَّجَرُّبُ وَالتَّحَرُّرُ ، وَهَذَا هُوَ التَّجَرُّبُ ، وَهَذَا هُوَ
الْأَنْسُ بِشَرْطِهَا عَلَى التَّجَرُّبِ ، وَهَذَا هُوَ التَّجَرُّبُ ، وَهَذَا هُوَ التَّجَرُّبُ ، وَهَذَا هُوَ

(٢١) باب ما لا زكاة فيه من الثمار

٦٧٢/٢٦ - قال مالك: إن الرجل إذا كان له ما لا يجد منه

.....
.....

في البيع حتى على ما كان، وعليه إخراج الزكاة من جنس البيع والمجرب،
وعلى أحمد أنه محذور من أن يخرج ثمرًا أو من الثمن.

قال القاضى: الصحيح أن عليه عطر الثمرة، فإنه لا يجوز إخراج الثمن
عنه الصحيح من المذهب، ويخرج أن نجب على الميسري على قول من
قال: إنها نجب يوم حصاده، لأن التوجيب تعلق في ملك الميسري، ولو
تسرى مدة قبل بدو صلاحها، ثم بدأ صلاحها في يد الميسري على وجه
صحيح، فهو على الميسري، انتهى.

(٢١) ما لا زكاة فيه من الثمار

الفرع منه كما ظهر من ملاحظته ما ذكر فيه ثمار ما لا يجب فيه
الزكاة، لعدم بلوغها إلى النضج، أهم من أن يكون نضجًا أو زرعًا، وذكر فيه
أيضا ما لا يجب فيه الزكاة مفردا، لعدم بلوغه إلى النضج، ويجب مع
الاجتماع بالشوع لأكثر كخضفية.

٦٧٢/٣٦ - قال مالك: إن الرجل إذا كان له ما يجد، يضم النجيم والمائل

الميلك في الهدنة والسمجة في النضرة، أي يصرم ويقطع، قال المجد، في
المائل السمجة المجد الإصابع وتقطع السناصل، وقال في المائل السمجة من
حمله معاً، وتقطع يصرم الثمن كالجداد، قاله الزرني^(١)، قلت: هذا وما
بأنى من الأقوال كلها محتمل بناءً على المعلوم والمنقول.

أما أربعة أو ستة بالنضج على المحقونة ويضم الزرع إلى الثمار فإن

بأن يقطع منه أربعة أوسق من الأربعة، وما يخطئ منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القمح، فإنه لا يجمع عليه بعض ذلك إلى بقدر، والله تبارك وتعالى في شيء من ذلك ركة، حتى يكمل في الأربعة الواحدة من القمح أو في الأربعة من الحنطة، أو في القمح، ما يبلغ الصنف الواحد من خمسة أوسق، يصدق الشيء، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حصد خمسة أوسق من القمح صدقه».

باب كتاب في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق

أما (وما يقطع) فكسر انقطع، وأجمعها يقطع، فإنه الذي يقطع منه أربعة أوسق من القمح، وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القمح، كسر القاف وصحها، أي يجمع.

(إليه لا يجمع) إليه السجود (عليه) أي على الرجل بعض ذلك المذكور من الأصناف الأربعة (إلى بعض) أحد الأصناف الخمسة (والقصد) وإنه ليس عليه أي على الرجل (في شيء من ذلك ركة) حتى تكون في الصنف الواحد من الأصناف المذكورة (من القمح) أو في القمح، أو في الحنطة، ما يبلغ الصنف الواحد من خمسة أوسق، والله مني. يتون صاعاً (يعا) يعني يوزن، وذلك يعني أنه لا يوزن القمح، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حصد خمسة أوسق من القمح صدقه» فلا بد إذا من إيجاب الصدقة ليعلمها خمسة أوسق.

(قال) أي ما ذكره، وذكر خلاصة الكلام بصريح الإجمال فقال: (وإن كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق) أي يجمع مقدار

(١٧٢) أخرجه أبو داود (١٧٢) (١٧٢).

(١٧٢) أخرجه في نسخة أخرى.

هذا الحديث. فإن لم يبيع خمسة أوسق فإنه زكاة فيه.

ومعلوم ذلك أن هذه الأجرل من الأوسق خمسة أوسق وإن
اختلفت المدة والكمية. وأنه يجمع هذه التي يبيعها من
ذلك الزكاة. فإن لم يبيع ذلك فلا زكاة.

الكتاب الغني الزكاة. فإن لم يبيع خمسة أوسق فلا زكاة فيه.

والحاصل أن من كان له أقل من نصف من تمر وزبيب يخطه ويغسله
يحت لا يكره كل واحد منها نصف. تكرر اسم النصاب بضم بعضهما إلى بعض
فلا يصح من أي الأخر. لتكامل النصاب بذلك. لأن هذه الأصناف مختلفة.

ومستدل بذلك قوله بخلافه. ووجه الاستدلال أن من كان عنده خمسة أوسق
مثلا من مجموع التمر والرجل. فليس عليه حصة أوسق من التمر. إقرار في
الحديث الزكاة على خمسة أوسق من التمر.

إقرار مالك. وتفسير ذلك ذكر المسألة المتقدمة بعض الإيضاح بيانا أنه
الم يبعد. فالمسألة أو المسجدة مسجدة مثل ما تقدم (مترجلا) أي يقطع من
التمر المسجدة الموزنة خمسة أوسق. فحبوب الزكاة (وإن اختلفت أسمائها)
وأشواك كثيرة. ويحصى (أو ثلثه) يكون بعضها أسود وبعضها أحمر. فإنه
يجمع بعضها إلى بعض. ثم يؤخذ ثلث الصنفين (من ذلك المجموع الزكاة)
ليؤخذ النصاب. فإن لم يجمع ذلك أي لم يجمع النصاب فلا زكاة فيه.
والحاصل أن التمر إذا كان مختلف الأشواك يجمع بعضها إلى بعض كالنحو
بالمعاني^(١) هي المناسبة^(٢).

(١) انظر شرح الزيلعي: (١/٢٣٣).

(٢) (الشيخ) هي إيل حرمات ذات مناسبي، ثم هي التمر الصالح (١/٢٣٧). قال
الشيخ: قوله (يحت) أي ييل فجمعته مائة لتقصيرها. لها من أحد من حيث الآخر
(المراد) كذا التمر. صحت تحت الثوب. لأنها صحت من وجوه تحت الثوب.

(٣) انظر: المنشيء (١/١٦٦).

وَكَذَلِكَ الْحَنْظَلَةُ كُلُّهَا، السَّمَرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ، كُلُّ ذَلِكَ صَنْفٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا خَصَصَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ كَلًّا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، جَمَعَ عَنَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ بِهِ.

(قال مالك: وكذلك) أي كما تقدم في التمر كذلك (الحنظلة كلها) يجمع بعض أنواعها إلى بعض، ثم ذكر بعض أنواعها، فقال: (السمراء) تأنيث أسمر، سميت به لسمرتها (والبيضاء) تأنيث أبيض، سميت به لبياضها (والشعير والسلت) تقدم معناه (ذلك كله) وفي النسخ المصرية: كل ذلك (صنف واحد، فإذا حصده الرجل من ذلك كله) أي الأنواع المختلفة المذكورة (خمس أوسق، جمع عليه بعض ذلك إلى بعض، ووجب في الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه).

قال الدودير^(١): ونظم القطاني كآصناف التمر والزبيب، لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاة، وأخرج من كل بحه ويجري إخراج الأعلى منها، أو المساوي عن الأدنى، أو المساوي لا الأدنى عن الأعلى، كضم لمح وشعير وملت بعضها لبعض، لأنها جنس واحد، انتهى.

قال أبي يحيى^(٢): الحنظلة تجميع أنواعها كلها، كما تجميع أنواع التمر، فتجميع البيضاء إلى السمراء، فإذا بلغت النصاب فيها الزكاة، وهذا لا خلاف فيه، وكذلك يجمع إلى الحنظلة الشعير والسلت، لا يختلف مالك وأصحابه في ذلك، وبه قال الحسن وطاوس والزهري وحكرمه، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي، وقالوا: إن الشعير والسلت كل واحد منهما جنس منفرد غير الحنظلة لا يجمع في الزكاة، انتهى.

(١) الشرح الصغير، ١/٢٤١.

(٢) المعتمد، ٢/١٦٧.

قال الزرغاني^(١): قال أبو حنيفة ونساجم وأحمد وأبو نوح: لا تحسم كل حبة عرفت باسم منفرده دون صاحبها، وهي ثلاثية هي الحافضة والطعم إلى غيرها، قال القباخي: ولا يحسم بب في هذا ويبيى أبي حنيفة - ونعمي الله عنه - خواف في التحكيم، والله، يتحد في التسمية خاصة، لأنه لا يزول التمام في الحبوب، فهو يزكي الثاني والأكثر من هذه الأساس

قال أبو محمد: إن هذه التسمية سنة عند من يحرم التماسك فيها، وهذا فيه نظر، لأنه يحرم التماسك في الشيء وليسست محسن، أحد في الزكاة، وقد صرح مالك أن القسري في البيوع أحاسن مختلفة، وهي عشرة في الزكاة من واحد، وقد حوّل أصحابنا في هذه المسألة على قائلين من جهة المعنى: أحدهم أن هذه الأسماء هي الحفظة والتعبير والتلفظ، لا يملك بعضها من بعض في الحب والتحصن، فكانت حبة واحدة، والثاني أن مدافع هذه لأصناف الثلاثة حافظة، وتتمتعها متداوية، فتحكم بها بأنها حبة واحد.

قال أبو حنيفة: وأما ظهور حنيفة من تعبيل ذلك تشبه الحفظة والتلفظ في قصوره والفسحة، وهذا أقرب تشابها من الحفظة والتلفظ^(٢)، وقد علم لنا لمخالفة العلوي فذهب بصحيح الحديث، وإذا علم سلب نطق به الصغير، فهي

قال أبو رشاد^(٣): إلهي اجمع علمي إلى التمسك بالواحد من الحبوب، والله اجمع حبيبه إلى رايته، يتحد الزكاة على جميعه حسب قدر كل واحد منها أعني من الحب الخبز

(١) مروج الذهب (١/١٤٣).

(٢) نفس هو صواب من التز.

(٣) نسخة الصحيح (١/١٦٦).

واحتفظوا في صم المظلي بعضها إلى بعض، وفي صم الحطة والشعر والملت، فقال، ذلك، المظنية كلها صنف واحد، والحطبة والشعر والملت أنصاف، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة: المظلي كلها أصناف كثيرة، بحسب أسمائها، ولا يضم منها شيء إلى غيره، وكذلك الشعر والملت والحطبة عندهم أصناف ثلاثة، لا يضم واحد منها إلى الآخر.

ومسألة اختلاف هل الدعاء في الحنف المبرأ من اتفاق الأصناف أو اتفاق الأصناف، فمن قال: اتفاق الأصناف، قال: كما اختلفت أسماءها فهي أصناف كثيرة، ومن قال: اتفاق الأصناف، قال: كتبت اختلفت ما بعد فهي صنف واحد.

وان اختلفت أسماءها، فكل واحد منهم يروم أن يفرق قاعدته باستقراء الشرع، أحسن أحدهما يجمع بينهما بالأشياء التي هجر السمع فيها للأسماء والأشياء بالأشياء التي غير السمع من المنافع، وشبهه أن يكون شهادة السمع للأسماء، في الزكاة أكثر من شهادته للمنافع، وإن كان كلا الاعتبارين موجوداً في الشرع، انتهى.

وقال المحقق: نضم الحطبة إلى الشعر، وتركوا في ذلك خمسة أوسق، وكذلك المظنية، وكذلك الغاب والدمية، قال الموفق: وعن أبي عبد الله رواية أخرى: أنها لا تضم وتخرج من كل صنف إلا كان منصباً للزكاة، ولا خلاص بين العلماء في غير الحبوب والثمار أنه لا يضم إلى جنس آخر في تكميل المصاب، فالمعامية ثلاثة أحناس: اللؤلؤ، واللبز، والعتة، لا يضم جنس منها إلى جنس آخر، والثمار لا يضم جنس إلى غيره، فلا يضم النعير إلى الترياق، ولا زبيب إلى التمر، ولا تضم الأثمار إلى شيء من الصائمة، ولا من

الحبوب والثمار. ولا خلاف بينهم أن أنواع الأجناس يصم بعضها إلى بعض في إكراه النصاب.

ولا خلاف بينهم أيضاً في أن المروص تصم إلى الأثمان، وتضم الأثمان إليها، إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به، لأن تضمها معتبر به، واختلفوا في ضم الحبوب بعضها إلى بعض وهي حبة الشعير إلى الآخر، فروي عن أحمد في الحبوب ثلاث روايات:

أحدها: لا يصم جنس منها إلى غيره، وعشر النصاب في كل جنس منها منفرداً. وهذا قول عطاء ومكحول وابن أبي نبيس والأوداعي والثوري، والحسن بن صالح والشافعي وأبي عبيد وأبي ناز وأصحاب الرأي، لأنها أحاس. فاعبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كالنصاب أيضاً والنواشي.

والرواية الثانية: أن الحبوب كلها تصم بعضها إلى بعض في إكراه النصاب، اختاره أبو بكر، وهذا قول عكرمة، وحكاه ابن المنذر عن هودوس، وقال أبو عبيد: لا تضم أحداً من الناصبي جمع بينهم إذا عكرمة، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «لا زكاة في حب، ولا تمر حتى يبلغ حصة أومو»، ومفهومه زكاة فيه إذا بلغ حصة أومو، وهذا التلخيص متفق عليه.

والثالثة: أن الحنطة تصم إلى الشعير، وتضم القطنيات بعضها إلى بعض من غير أن يبر الحنطة عن أحدها، وحكاها الثوري، قال الناصبي هذا هو الصحيح، وهو مذهب مالك والليث، إلا أنه زاد فقال: الشعير والتمر والذرة والقمح والتمر والتمر صعب وإعده وقال الحسن والزهري: تصم الحنطة إلى الشعير، لأنه تنفق في الألبان والتمب والحصان، فوجب ضمها كما يصم الدار إلى الحنطة، والرواية الأولى أولى إن شاء الله، لأنها أجناس يحوز التفاضل فيها، فلم يصم بعضها إلى بعض كالشعير.

ولا خلاف بينهم في ضم الحنطة إلى التمر، لأنه نوع منها، وعلم

وكذلك الزبيب كله، أسوداً وأحمره، فإذا قطعت الرّجل منه حمسه أو سفي، وجبت فيه الزكاة، وإن لم يبلغ ذلك، فلا زكاة فيه. وكذلك النخلة وهي صف واحد،

فإنه سلت يضم إلى الشجر، لأنه مع، وأما البرور فلا يضم إلى النخلة، ولكن الأباير يضم بعضها إلى بعض، ويضم زرع النعام الواحد بمعه إلى بعض، أي تكمل النصاب سواء اعتق رفته وزرعه وإيداعه، أو احتلف، ولو كان منه صبي وربيع، ضم الصبي إلى الربيع.

وتضم ثمرة نعام الواحد بعضها إلى بعض، ولو أن الثمرة جدت، ثم اختلف الآخرين رجفت، ضلت أحدهما إلى الأخرى، وإن كان له نخل بحبل في السنة حمله ضم أحدهما إلى الأخرى. وقال القاضي: لا يضم، وهو قول الشافعي، انتهى.

وفي الحاشية عن «المحلوم» قالت الأئمة والجمهور: إنه لا يضم البر إلى الشجر ولا نكسه، وقال الشافعي: إنما يضم الحنطة إلى الشجر والسمك عند مالك وأصحابه. لأن سمك من أبي وقاص لم يجز بيع البر بالشجر إلا مثلاً بمثل، فجمع بينهما جسد واحد، لم يعلق عليه بقوله **يبيعه** الحنطة بالشجر كيف شئتكم بدأ ببداهة قال: فوئلت غير الحنطة، والشجر إلى الزبيب أو ب من السلت إلى الحنطة، وأنتم لا تقومون أحدهما إلى الآخر، انتهى.

وذكر في «شرح الإحياء»: أن الحنطة لا تضم إلى الشجر، وفي سلت ثلاث أوجه عند الشافعية: أصحابها، وهو نصه في «البيوطي»: أنه أصل يضمه لا يضم إلى غيره. والثاني: يضم إلى الحنطة، والثالث: إلى شجره، انتهى.

(قال مالك وكذلك الزبيب كله) بجميع أنواعه (أسود وأحمره) سواء، (إذا شغل الرجل منه خمسة أوسق، وجبت فيه الزكاة: فإن لم يبلغ ذلك) أي النصاب (فلا زكاة فيه).

(قال مالك وكذلك القضية) بجميع أنواعها (هي صف واحد) في حكم

.....
والقطنة
.....

الزكاة، فجميع بعضها إلى بعض (مثل لحظفة والآخر والزبيب) فإن قيل واحد
مما يجمع أنواعها صنف واحد، أو اختلقت معاً (أو أي شيء القطنة
والزبيب أي أختامها) ثم بين المصنف بمضاف القطنة، فكان (والقطنة)
يكسر الخاف وحدها دون خلة الروقاني

وهي التعليق المصحح^(١) بكسر الخاف ويكون القطنة فتكون لتحتية
وتشبهه، كالعدس والحمص والبرسيم، وفي التوبيخ اسم جامع للحبوب التي
تفبح، كالعدس والحمص واللوب والارز والسمسم وغير ذلك، كذا
في «شرح المازني» انتهى.

وفإن الخوف^(٢) القطنيات بكسر الخاف جميع قطنة، ويجمع أيضاً
فصاني، قال أبو عبد الله هي صنوف الحبوب من العدس والحمص والارز
والذبيان وأجندجان يعني السمسم - برزخ غيره - العدس والبرسيم والبقول
والماش، وسببت قطنة، فقطة، من قطن يقطن في البيت، أي يملك فيه،
انتهى

قال المحدث القطنة بالضم وبكسر، كانت وجوب الأبرص، أو ما
سوى الحبيطة والسمسم والبرسيم، المبرور أو غير الحبوب التي تطلق، حسنة
القطاني، أنه من الخلف وحظير الصنف انتهى. وفي «المجمع» ما كسر
والسند، واحده القطني، كالعدس والحمص واللوب ونحوها، انتهى

(الحمص) بكسر الحاء، بسيطة وقد التفت، مذكورة عند الصريين،
منوطة عند الكوفيين، قاله الروقاني، «الكنز صاحب «المعينة» على فتح

(١) (٢١/١٤٤)

(٢) انتهى (٢١/٢٠٣).

وَالْعَدْسُ وَالْأَوْسُ وَالْجَلْدُ، وَكُلُّ مَا نَسِيَ مَعْرِفَتَهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ قَطْبِيَّةٌ، وَإِذَا حَصَدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ خَبْثَ أَوْسٍ بِإِضْطِحَ الْأَوَّلِ، صَاعُ الشَّيْبِيِّ يَنْصَحُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْنَافِ الْقَطْبِيَّةِ كَثُفًا، لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقَطْبِيَّةِ، فَكُلُّهُ نَحْنُ ذَلِكَ بِغَضِّهِ إِلَى بَعْضٍ، وَغَلِيظٌ فِيهِ الْإِسْطِخَانُ.

المصنف أخره صاع مهضة (والعديس واللوبيا والجلبان) تخدم معى الثلاثة، ذكر المصنف أربعة أصناف من الخطاني نصاً، وأشار إلى الباقي بقوله: (وكل ما ثبت معرفة) وليس في نسخ المصرية لفظ معرفة (عند الناس أنه قطبية) ودخل فيه الفول والسبلة والبرسيم على ما ذكره الزرقاني، وعند هذه السبعة اندسوقي بحث قول الدردير وانقضي السعة، قال الزرقاني: وليس منها تخرصة على المذهب.

(فإذا حصد الرجل من ذلك) أي سب ذكر من الأنواع المختلفة (خمس) أوسق بالصاع الأول، والمراد منه (صاع النبي صلى الله عليه وسلم) لا الأصغر المحاذي (وإن كان) الماحضود (من أصناف القطبية) المختلفة (كلها) ليس من صنف واحد من القطبية، فإنه يجمع) بناءً المجهول لذلك بعضها إلى بعض) يدل من ذلك (وعليه فيه الركاة).

وقال الباجي^(١) وقد اختلف قول مالك في الخطاني في البيوع، فعرة قال: إنها صنف واحد، وعرة أخرى: هي أصناف مختلفة، واختلف أصحابنا في الركاة، فستهم من قال: هي رواية أخرى في الركاة، ومنهم من قال: هي الركاة صنف واحد دون خلاف، وهي في البيوع على روايتين، وهذا الظاهر من الأصول أنه لا يأتي بوجه هذا قول الباجي: ولا يظهر عندي أن يكون كل صنف منها مستقلاً مفرداً لا يضاف إلى غيره في الركاة والبيوع، لأننا إن علما

قال مالك: وقد فرّق عمر بن الخطاب بين القطيعة والجنطة،
فيما أخذ من النبط، ورأى أن القطيعة ثلثها صنف واحد، فأخذ منها
العشر، وأخذ من الجنطة والزبيب نصف العشر.

قال مالك: وإن قال قائل: كيف سجن القطيعة بعضها إلى
بعض في الزكاة

الجنس بانفصال الحبوب بعضها من بعض، افترّد ذلك فيها وانعكس وصح،
وإن عملنا باختلاف الصور والمنافع صح، انتهى

(قال مالك: في الاستدلال على محتاره: وقد فرق عمر بن الخطاب) كما
سبّغني مرسلاً في عبور أهل الدمة (بين القصية والحقة، فيما أخذ من النبط)
بفتح السين والموحدة النصارى التجار لما قدموا المدينة بالتمارة (ورأى أن
القطيعة كلها صنف واحد، فأخذ منها العشر، وأخذ من الجنطة والزبيب نصف
العشر) ليكثر الحمل إلى المدينة

فإن الساجي^(١) استدلل مالك - رحمه الله - في الفرق بين القطيعة
والحقة، بأن عمر من الخطاب بحث عن النبط فيما كان يأخذ منهم من
الحنطة لما كانت الحاجة إليها أكد من سائر الأقوات، والقطاني كثر هي
للأدم، وكان يأخذ من القطاني العشر كاملاً، فعلم بذلك اختلافهما في المنافع
والمقاصد، ولو كانت الحاجة إليهما سواء والمنافع بها متعقة، لكانت الرغبة في
كثره جنباً إلى المدينة سواء.

ولا يدخل عليه ذلك في الزبيب والحنطة، فإنه أخذ منهما جميعاً نصف
العشر لتأكد الحاجة إليهما، ولم يدرك ذلك على أيهما من جنس واحد، وقد
يحتاج إلى التبيين حاجة متساوية مع اختلاف مدتهما، إلا أنه في الجنس
الوحيد الذي تنفع منافعه وتساوى، انتهى

(قال مالك: وإن قال قائل: كيف يجمع القطيعة بعضها إلى بعض في الزكاة

شئ تكون صدقتها واحدة، والرجل يأخذ بمئة اثنين بواحد يبدأ بيده، ولا يؤخذ من البسطة اثنان بواحد يبدأ بيده؟ قيل لا؛ فإن الصدقة والورق يجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في الورق من الورق بدأ بيده.

فإن مالك في الشغل يكون بين الرجلين، فيجوزان بينهما

حتى تكون صدقتها واحدة) فإن ذلك دليل على اتحاد اجتماعها (والرجل يأخذ أي يشترى منها) أي من الفصاني (اثنين بواحد) يجوز انتفاضيل دليل على اختلاف الجنس (بدأ بيده أي مناجزة) (ولا يؤخذ من البسطة اثنان بواحد يبدأ بيده) لاتحاد جسمهما، وهذا نظير، لأن جواز انتفاضيل في الفطاني يدل على اختلاف أجناس الفصاني.

(قيل له) أي الثوب لا تلام بين السارين (فإن الذهب والورق يجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق بدأ بيده) فليس جواز التفاضيل في البيع دليلاً على عدم الضم في الزكاة.

قال القاسمي^(١): وهذا كما قال المصنف، وكذلك فإن أوصافها: (أ) لم يختلف قوله في الزكاة أن الفطاني صنف واحد يضاف بعضها إلى بعض في الزكاة، وأنها مع ذلك في البيوع أوصاف يجوز انتفاضيل فيها عتق بينها، فالمصنف عيب من مذهب مالك، أن الورق يجمع إلى الذهب في الزكاة، وهي في البيوع صنفان يجوز التفاضيل فيهما، فعلى هذا يجوز أن يجمع في الزكاة ما يحرم التفاضيل فيه، وأما ما يحرم التفاضيل فيه، فيجب أن يجمع في الزكاة، انتهى.

(قال مالك في التحيل تكون مشتركة بين الرجلين) أو أكثر (يجوزان منها) أي التحيل، وانتمى في المواضع لأربعة من هذا القول بالمدال الممهلة في

(١) الشنقي (١/١٦٩).

خَصَمَهُ أَوْسُقًا. فَمَخَضَهُ فِيهِ الشَّرِكَةُ. وَمِنْ ثَمَانٍ حَقَّةً أَقْرَبُ مِنْ خَصَمِهِ
أَوْسُقًا. فَلَا ضَرْفَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تُحِبُّ الضَّرْفَ عَلَى مَنْ يَبْلُغُ جَدَاةً أَوْ
مِثْلَهَا، أَوْ مِثْلَهَا غَضَاةً أَوْسُقًا.

...

الحيوب التي فيها الزكاة (خمس أوسق، فعليه فيه الزكاة) يطرح منك الصاب.

ومن كان حقه أي ملكه في الشركة (أقل من حصة أوسق، فلا صدقة
عليه، وإنما تُحب الصدقة على من يبلغ جداه) بالحصيلة أو النصفة نسحتان أي
قصعة من السر (أو نظافة) من النصف (أو حصاة) من الحيوب، قال الزغب
الجد، كسر الشيء، ونهينه.

وفي الصحيح^(١) جداه الشخص منح حيم ويصرف دائماً ودلاً: الفضع،
وصه قوله تعالى: ﴿فَمَخَضَهُمْ جَدَاةً﴾، والنصف القطع وساد قطائها، قال
الزهري، هو اسم وقت القطع، قال الراسب: أصل الحصة قطع أوزع،
ومن فحصد، الحصاد، كفوايت: زمن الخفاف والجداد (خمس) بالنصف
على الشفعة ليعلم (أوسق) فالترقا مبية على أن من بلغ ملكه النصاب يجب
عليه الزكاة، ومن قصر عنه عن النصاب فلا زكاة عليه، ولا ينظر إلى الجملة
والاشتراك إذا اشتركت في الملك، كما لا ينظر إلى الافتراق إذا خضعت في
الملك.

فإذا جد رجلان ثمانية أوسق، فإن كانت بينهما على السواء، فلا زكاة على
واحد منهما، لأنه لم يحد أحدهما خمسة أوسق، وهي النصاب، ولو كان
لأحدهما خمسة أوسق، ولآخر ثلاثة، لكانت الزكاة على صاحب الخمسة
أوسق من الخمسة أوسق، ولا يجب على صاحب الثلاثة شيء، وإن كانت لرجل
خمس أوسق يجلدها في بلاد وحلة متباعدة، تجتمع عليه، وأذن الرضا عنها،

(١) الصحيح بن الأورد (٢٣٥/١)

(٢) سورة الأبياء، الآية ٥٨

والله ما كنت أظن أن هذا أول ما أخرجك (كأنه من قوله)
 الإحصاف كلها، فقلت ما سمعنا (أي لم نسمع) ونحو ذلك، ثم إن
 صاحبنا بعد أن قرأ هذا الحديث، لم يأت به في شيء مما في
 كتابه حتى يحسن معنى الحديث من كلامه، ثم قال:

 فهذا الأخير، هي تلك المثلثة من الإحصاف والرقاة، أي المثلثات

فإن الرقاة هي: "مسح قلب الكربون وأحمد الله على ما هو به وصحبتهم
 حيثما نزلوا من خمسة أوامر من الله عز وجل، وهو أصح ما في
 كتابه، وقال ابن القيم: "الشركة في الزجر والتدبير والوقوف والمناجاة تهفؤ
 ربي إلى حبه، وأخرج بأن الحديث كانوا يأخذون الرقاة من العوائد الموقوفة
 على جماعة، وليس في حديثنا من يأخذ منهم ما يشاء، بل إن الرقاة، والإحصاف
 من ربي، بل إن الرقاة الموقوفة على ذلك الوقف وغير واحد، ولا
 تلك الرقاة التي هي

التي ذكرنا، والسبب عدونا أن كل ما خرجنا به من الإحصاف الرقاة من
 هذه المصنفات المذكورة مثال من تعويذاتنا كلها، على أنصاف، أي
 جديع ما وجد فيه الرقاة، ثم نحن لا نهدف فقال: "المصنف" ما هو يدل من
 الأنصاف، أي كان لها في الحقيقة والطريق والتعويذات، بل هي صفت غير الحقيقة
 التي نعلمها من حيث هو أمثلة صاحبنا بعد أن أدق صديقه أي أدق ما هو أو
 غيره من الرقاة (أي أمثلة) مع ما عده الله في تفسيره لئلا يلبس عليه في شيء
 رقايا الله أي رقايا الأهل، وأما هذه الاموال فبسيها نامة، على أنجب
 عبيها الرقايا من كل سنة حتى يحول على شيء الحول من يوم يادة

(١) (٢٩٧٢)

(٢) (٢٩٧٢)

(٣) على (الاستدراك) (٢٩٨٠)

إذا كان أصل تلك الأصناف من فائده أو غيرها، وأنه سم نكح
للتجارة. وإنما ذلك بمسئلة الطعام والحبوب والعروض، بخلاف
الرجل ثم يبيحها بيبي، ثم يبيحها بأعاب أو ورق، فلا يكون عليه
في نفسها زكاة حتى يكون عليها الخبز من يوم بيعها. فإن كان
أصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيحها،
إذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به.

قال الساجي^(١): أي حتى يحول عليه الحول بعد قبضه، لأنه لو باعه
وأقام المال عائداً عنه عموماً قبل أن يبيعه لا يستأنف به حراً، وإنما أصل
اللفظ على عذب أحوال الناس في البيع والشراء. فثبت: ولا حاجة إلى قيد
القبض عند القبض. كما سيأتي في آخر الكلام.

(إذا كان أصل ثلث الأصناف من غير أموال التجارة أعم من أن يكون
من فائدة أو غيرها) يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها، من أنه يستأنف
بشئها أو أحواله (أنه لم يكن للتجارة وإنما ذلك بمسئلة الطعام والحبوب
والعروض مضدداً) أي يستأنفها (الرجل ثم يبيحها) سنة أو (سنتين) مدونة
للتجارة أنه يبيحها مذهب أو ورق، فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول
عليها لحول من يوم باعها أي وقبض الثمن. كما تقدم في كلام الساجي.

وبما كان فيه قيد عدم التجارة ملحوظاً ذكره بقوله: (فإن كان أصل تلك
العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيحها) وفي بعض النسخ
المنسوبة: حتى يبيحها (إذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها
به) وفي الشرح الكبير^(٢): إن وجبت زكاة في حبسها زكى حبسها بأن يخرج
المنشأ أو نفسه، ثم إذا باعها زكى الثمن لدوله الزكاة، أي لحول من يوم زكى

(١) مسكن (١/١٦٩).

(٢) (١/٢٦٩).

عندها، تكذب بحسب بعض قولها: ثم ذكر المصنف معانها: من الحسب وروح
المحاربة ليكون حاراً على التراجع من أن ما عداهما يستغل من قصص التدين،
التي.

قلت، والحاصل أن الحسب وميرها إن كانت منتحارة، يستمر في
الحول حول الذي ابتاعه به، بشرط أن لا يكون مديراً، بل يكون محتكراً
لما عده في موضوعه من الترقى بين المحكك والمفكر، وأن السبب ينفذ ما له
كل سنة ويركبه، وإن كانت عدد المروءات غير الحارة، فتنفذ بالحول من
جم قبض المصنف وعدد الحفوة لا عدة - قصير - بل غير الحول من يوم
البع.

في المتن المذكور^(١) وتحدث وثانها إما تم نصاً، وذلك الحول
عد قبض أربعين يوماً من الدين القوي، كقوله: وقال: قال: تحارة، وماذا
فرض ما بينه من غيرها، أنه من سنة ما لم يمر مطاء، وهو متوسط، كمن
سأله وغيبه حدة وجوهها، وعثر به على سر الدعوى فن انصهر في
الأصح.

قال ابن حزم: في الأصح، أي في الدين المتوسط - لأن الخلاف فيه
من القوي فلا خلاف، فإنه إنما في المصنف من أنه يجب الحركة في الحول
الأمم، لكن لا يبره الأداء حتى يقضى به أربعين يوماً، وأما المتوسط فيه
- وإيضا - في رواية الأخرى حسب الحركة فيه ولا يدوم الأداء حتى يقضى به
أربعين يوماً، وهي رواية ابن مسعدة عن أبي حنيفة لا وثاق به حتى يقضى،
وحول عليه الدعوى، انتهى.

(١٢٢) باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والتقطب والبقول

(١٢٢) ما لا زكاة فيه من الفواكه والتقطب والبقول

(أما لا زكاة فيه من الفواكه) جميع فاكهة، وهي ما ينفكه، أي ينقعه بأكله، رطاً كان أو يابساً. قال ثرايب: الفاكهة، قيل: هي ثمار كلها، وفيه: بل هي ثمار ما عدا العنب والرمان، وقيل هذا كله نظر إلى اختصاصها بالذبح وعملها على الفاكهة، وقال المجد: هي الثمر كله، وهو مخرج الثمر والعنب والرمان مستثلاً بقوله تعالى: **لَا فِيهَا زَكَاةٌ وَحَلْ وَثَقَاتٌ** ^(١) ساطل مردود.

قال الأبهري: ثم أعلم نحداً من لعرب قال: المحل والرمان ليسا من الفاكهة. ومن قال ذلك سي لفقها، لمعهه شعة الحرب وتناول القرآن، وكما يحوز ذكر الخامس بعد العام للتفصيل، كذلك يجوز ذكر العام بعد الخاص للتفصيل، فانه الترتيب ^(٢)

قلت: لا يبعد أن يكون مرادهم الأمر على قول الحنفية إذ قالوا: من حلف لا سائل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً أو رطاً ونحوها لم يحدث عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: حلت في العنب والرطب والرمان أيضاً.

قال صاحب «النهاية»: الأصل أن الفاكهة اسم لما تنعكه قبل الطعام وبعده، أي ينعم به وبأدائه على المعتاد، والرطب واليابس فيه سواء بعد أن يكون الثمرة به معتاداً، فهما يقولان: إن معنى الثمرة موجود في العنب والرطب، الرمان، فثمة أعز الفواكه. والنعم بها يفوق الله، هم مغيرها وأبو حنيفة يقول: إن هذه الأشياء مما يتغذى بها ويتداوى بها، فأوجب قصورها في معنى الثمرة للاستعمال في حاجة أطباء، انتهى مختصراً.

(١) سورة الرعد: الآية ٦٨.

(٢) (٢) ١٣٩

فقد أرادوا الإيراد على ذلك فهو ليس من الجهل بلغة العرب، بل من الجهل بمبدأ كلام القائل، ذلك قد عرفت أن من أنكر دخول هذه الأشياء في اللغة لم ينكر دخولها في اللغة، بل أنكر معرف استعمال هذه الأشياء في حاجة السقاء، ولذا قال ابن خلدون^(١) ذكر في الكشف الكبير: أن هذا اختلاف عصر و زمان، فأبو حنيفة أفنى على حب تحفة، وتغير لعرف في زمانها، وفي عرف يثيني أن بحث بالاعتق

ثم قال بعد ذكر الاختلاف في بعض الفروع: وانحاصل أن العبرة في جميع ذلك للعرف، مما يؤكل على سبيل انتفك عادة، وبعد فاكهه في العرب، ياخذل تحت اليقين، وما لا فلا، وفي المحيط: ما روي: أن الجوز والموز من لفافكة هو في عرفهم، أما في معرفة فلا لا يؤكل انتفك، انتهى. ولا ينكر من نظر فروع الأئمة الأربعة أن العرب جاز في الأيمان كثيراً عند الكل لا سيما عند المالكية.

نفي المشرح الكبير^(٢): حصص البمين أو بثقلها خمسة. البية، و فباط، والعرف القوني، والمقصود الشنوي، والمقصود الشرعي، ثم سطر هذه الأشياء، ومثل العرف القوني بقوله: كاختصاص الدابة عندهم بالحمارة، والمملوك بالأبيض، والثوب بالقدح، فمن جاز لا يشتري ما ذكر مثلاً فاستري فرساً أو أسود أو عمدة فلا يحد، انتهى

فهل يقال، إن إخراج العمامة عن الثوب، أو إخراج الفرس عن الدابة، أو الأسود عن المملوك جهل عن معاني هذه الأسماء؟، فكذا في سائر فروع الأيمان. وقول الإمام مالك: «حي الله عنه» الأتي قريباً من أن لا صدقة في

(١) «البحر الرائق» (٤/٥٤٣)

(٢) (١٣٦/٢)

قَالَ مَالِكٌ: اِنَّهُ اَنْبِي لَا اخْتِلَافَ فِيْهَا عِنْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَاكِ كُلِّهَا صِدْقَةٌ. الزُّرْقَانِي،

الثمراكه كلها، مشير إلى أن الثمر ليس عنده أيضاً من الثمراكه.

(والقضب) بفتح الغاف وإسكان الضاد المعجمة المصغرة نبات يشبه
الرسم يحفر للثوب، وليس بصاد مهملة؛ لأن قصب السكر داخل في
الثمراكه، قال الزرقاني^(١).

قلت: فالقصبه داخله في الثوب، وقال المجد: المصغرة نبات فارسية
«سبست»، انتهى. وبسبست فسر الشبخ في «المصغرة»، وفي «المحيطة»:
القضب. «اسم درخت بزرگ است» ويعني: «ثقت وإسعت نيز آمده»، وفي
«مختار الصحاح»: القضب والقضبة: الرطبة، هي الإسفست بالفارسية، انتهى.

والأوجه عندي أن المراد به ما سيأتي من معناه في كلام المجد، وذلك
لأن المصغرة مع أنها تدخل في الثوب ليست لها مزية تذكر لها مكاناً،
والقضب بالنسبة الأتي لكثرة أنواعها مما ينبغي أن يذكر في الترجمة أيضاً،
قال المجد: القضب: كل شجرة طالت وبسطت أغصانها، وما قطعت من
الأغصان زلهام أو القبي، وانقأ، وشجر تُنَحَّدُ منه القبي، والإسفت،
النضبة: انقضيب، حمه قضبات، وما أكل من الثبات المقتضب غصناً، جمعه
قُضْبٌ، انتهى.

(والبقول) جمع بقل كل نبات اخضرته الأرض، قاله ابن الفارس،
كذا في الزرقاني، وقال المجد: انقل ما نبت في بئر لا في أرضه ثابته.

(قال مالك: والدة انبي لا اختلاف فيها عندنا) بالبدء انطاهرة (والذي
سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الثمراكه كلها) سوى الثمر والزبيب
(صدقة) ثم ذكر بعض أنواع الثمراكه تمثيلاً لقول «الزرقان» بمصر المراد المهملة

(١) شرح الزرقاني (١/٢٦٧)

والفرسك، والشبي،

والعجم المشددة، ذكره الراغب في الرم، وقال: الرمن «ملا» وهو معروف، وذكره تسجد في باب السوء، قال: الرمان معروف، الواحدة بالهاء، انتهى.

وذكر له صاحب «المحيط» عدة أنواع: الرمان المحلو، والرمان الأحمر، ورمان الأنهار، ورمان البحر.

والفرسك) بكسر الفاء والسين بينهما را، ساقية آخره كاب: الخوخ، أو صرب منه أحمر أجود، أو ما يفتق من نوره، قاله الزقاقني: وعمره الشيخ في «المعجم» يفتق نوره، وه فرسه صاحب «ابيضاح الشراح»، وقال صاحب «المحيط»: الفرسك نوع من الخوخ يقال له بالندوسية: «فاير» و«شليل».

والنبي بكسر النون والسين بينهما را، ساقية آخره نون «الحبر»، وهو عدة أنواع: تين أحمر، وتين الغيل، وتين أفرنجي، كذا في «المحيط»، قال: الباجي^(١): لا اختلاف عند أهل المدينة فيما ذكره أنه لا زكاة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما أم يسمونه، وأضاف مالك رحمه الله النبي في حملته، لأنه لم يكن مثله، وإنما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه، لا على معنى القوت. وهو عندنا بالأنفلس قوت.

وفد لحقه مالك بما لا زكاة فيه، ويحتمل أنه في ذلك القوتين، أحدهما: أنه لا زكاة فيه، لأن الزكاة إنما شُرعت فيما يفتت بالمدينة، ولم يكن اثنين يفتت بهما، فلم يتعلق به حكم الزكاة، والثاني: أن حكم الزكاة يتعلق بالثنين، قياساً على الزبيب والندور، وإن لم يكن مفتلاً بالمدينة، انتهى.

قال ابن عبد البر^(٢): أخذه لم يعلم أنه يبيع ويذخر ويقتات كالتمر، والأشهر عند أهل المغرب لا زكاة في النبي، إلا أن حبيب، وذهب جماعة

(١) «المعجم» (١٧١/٦)

(٢) «إطرا»: «الاستبصار» (٩/٢٧٢)

وما أشبه ذلك وما لم يشبهه، إذا كان من الفواكه.

قائل: ولا في القصب ولا في البقول كلها صدقة.....

من المتدادين إسماعيل والأبهري وغيرهما إلى أن فيه الزكاة، وكانوا يفتون به، ورواه مذهب مالك على أصوله، وهو مكمل برأى فيه خمسة أوسق، وما كان منها ورثاً كالتمر والزبيب، قاله الزرقاني

قلت: وعده في «الجلونة»^(١) أيضاً فيما لا زكاة فيه، ونصه، قال مالك: التفواكه كلها الجوز والنوز واللين وما كان من التفواكه كلها مما يبس ويذخر ويكون ذاكهة فليس فيها زكاة، انتهى. وكذا عده الدمشقي فيما لا زكاة فيه.

(وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه) يعني ليس في شيء من التفواكه الزكاة، سواء كان مشابهاً للاثانوع المذكورة أو لا يكون، فالشرط كونها من التفواكه، سواء يبس أو لا يبس، يُذخر أو لا يذخر بعد أن لا يكون قوتاً. قال أبو عمر: لا زكاة ما يذوق مالك وأصحابه. ابن زريقون أخذه لم ير قول ابن حبيب في إيجابه الزكاة في ذلك كله، انتهى. أو أراه بأصحابه خصوص من لقنه لا أهل مذهبه، وهذا أمثل سريده حفظ ابن عبد البر ووسع إصلاحه. قاله الزرقاني^(٢).

(قال مالك: (ولا في القصب) نقدم غيبه ومعناه في الترجمة (ولا في البقول كلها صدقة) من التمر ونصه. قال قباصي^(٣): هذا قول مالك والشافعي وجميع أصحابهما، وقال أبو حنيفة: في جميع البقول الزكاة إلا القصب والحشيش والحظب، والتأثيل على ما نقوله أن النخضر كانت بالمدنية في زمن

(١) (١٥٢/١).

(٢) (١٣٧/١).

(٣) المنتقى (١٧٧/٢).

ولا في أمهاتها ولا في غيرها منهن، حتى يتحولن على أمهاتهن، أو
 زوجهن، أو بعض منهن، أو غيرها.

ثم يجب لا يحصى عليه ذلك، وأن ينشأ له أمر بإخراج شيء منها،
 ولا أن يدفع أحد منها زكاة، وإن كان ذلك لأقل مما قيل (زكاة مائة من
 الشيء)، يجب أنه لا زكاة فيها، ونشئت من جهة القياس أنه لو لا يقتات،
 فلم يجب فيه الزكاة كالعشيش والقص، انتهى.

ولا في الصاب إذا بيعت مبدعة أي زكاة (حتى يتحول على أصلها) بعد
 أو كان مضافاً للحرار من يوم يجب، وبعض مضافاً لثمنها، وإن في بعض
 النسخ المدفوعة بعد ذلك، وهو نصاب، وليس هذا في النسخ المبدعة، لكنه
 مراد لأن الزكاة لا تجب على الأتاني إلا بعد التصرف، فالمعنى أن يحرق
 الحول على أصناف بعد القبض، ولا يشترط القبض عند الحرق كما تقدم.

وهذه خمسة من أقسام زكاة الحرب اختلاف الأئمة في مسألة
 الباب، أي الزكاة، أحدها إمام أي خليفة في كل ما أحرقت الأرض،
 سواء كان من الحرب أو القتل أو التواكل، أو غير ذلك بعد أن كان مقصوداً
 به منعهم من الأرض خلافاً للأئمة الثلاثة وساجي أبي حنيفة.

والخلافاً في موضعين، الأول: في شرط النصاب، وتقدم الكلام فيه
 في أول الكلام، والثاني: في اشتراط الصفة للمحارج من الغنم والأحجار
 والائتمانية على ما أتوا، وقال أبو حنيفة: بالعموم في ذلك أيضاً، وإن كان
 أن يجب من المائكة، وإن كان جماعة من أصحاب كما تقدم.

ورجحه ابن العربي في «العارضة»^(١) فقال: أتوى المصالح مدح
 أي حصة دناءة، أو موطئها فساداً، أو لا فساداً سكتي لعمدة، عليه من
 مخرج الألف والحمد لله إلى آخر ما تقدم من كلامه، وإليه ظهر ميل الشعر الرازي

(١) «معرفة الأعمدة» (١٣٥/١)

في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَىٰ عَلَىٰ الْفُلَيْنِ مِنْ مِائَةٍ سَنَةٍ وَهُمَا هَبَّاءٌ شَيْخَانٌ وَرَأَىٰ يَاقُوتَ بْنَ أَبِي حَنِيْفَةَ يَقُولُ: لَا يَبْقَىٰ فَتْلُ الْفُلَيْنِ إِلَّا وَأَنَا نَذِيرٌ﴾. (١) فقال: هو الأصح.

ثم قال: أخرج أبو حنيفة - رضي الله عنه - بهذه الآية فقال: قوله ﴿وَمَا أَتَىٰ عَلَىٰ الْفُلَيْنِ مِنْ مِائَةٍ سَنَةٍ وَهُمَا هَبَّاءٌ شَيْخَانٌ﴾ يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحز هو الزكاة، وجب القول بوجود الزكاة في الغالب والكثير، وقال أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَىٰ عَلَىٰ الْفُلَيْنِ مِنْ مِائَةٍ سَنَةٍ﴾. (٢) ذكر الأبرار الخمسة، وهم العبد والبر والبرج والزيتون والمان - بدن على وجوب الزكاة في الكل إلى آخر ما تقدم من كلامه.

وقال في أسره: وأيضاً المفسر في قوله: ﴿وَمَا أَتَىٰ عَلَىٰ الْفُلَيْنِ مِنْ مِائَةٍ سَنَةٍ﴾ بحسب عمومه إلى قرب المذكورات، وذلك هو التبرؤ والبرمان، فوجب أن يكون التفسير عندنا إليه انتهى.

قلت: والعمدة في مسئلة الجمهور الإمام مالك وغيره ما في الساجي إذ قال: وأندبل على ما نقوله أن النضر كانت بالسببية في زمن النبي ﷺ بحيث لا يحتمل ذلك، ولم ينقل إلينا أنه أمر بإخراج شيء منها، ولا أن أحداً أخذ منها شيئاً، ولو كان ذلك لفسد كما نقل زكاة سائر ما أمر به النبي ﷺ فثبت أنه لا زكاة فيها انتهى.

وفي شرح الإحياء: واستدلوا بما رواه الترمذي^(١) ليس في الخضروات صدقة والجواب عنه أن الترمذي قال عقب هذا الحديث: لم يصح في هذا الزمان عن رسول الله ﷺ شيء، وإن ثبت فهو مجهول على صدقة يأخذها المعاشرة لأنه إنما يأخذ من مال التجارة إن حال عليه الحول، وهذا بخلافه

(١) مسنده الأئمة: الآية ١٤٦.

(٢) سنن الترمذي: (٢١٠٣) رقم الحديث (١٦٤٨).

(٢٢) باب ما جاء في صدقة الرقيق والحيل والعسل

خديراً، أو على أنه لا يأخذ من عبده، بل يأخذ من ماله، وأنه خضر يأخذ العين في الرزق حيث لم يجد من يشتريه، انتهى
وفي البداية: ما رويته، أي أبو يوسف، ومحمد، ومحمود على صدقة
بأخذها العسر، وبه يأخذ أبو حنيفة، قال الزهري: أي بهذا المذهب أحد
أبو حنيفة في الحديث الذي رويته وهو قوله: ليس في الخصم راب صدقة
مكون عاملاً بالحديث، انتهى، أي يكون أبو حنيفة - رضي الله عنه - عاماً
بالحديث معاً حديث المعلوم أيضاً، وحديث سيديهم أيضاً.

(٢٣) ما جاء في صدقة الرقيق والحيل والعسل

ما جاء في صدقة الرقيق: قال الزهري: الرق ملك العبد، والرقيق
المملوك منهم، وجميع أرقاء، واسترق فلان فلان - جعله رقناً - انتهى.
والحيل: قال أبو حنيفة أصله الصورة المحرقة كالصورة المنصورة في
النار، وفي الصورة وفي القلب بعد عبودية الرقيق، ثم جعل في صورة كل
أمر منصور، والحيل: انتكر عن نخل فضيلة غراب للإتقان من يسهل، ومنها
يتأول بعض الحيل لما قيل: به لا يركب أحد رماً إلا وجد في يده حيلة.

والحيل في الأصل اسم للأفرا من العربات جمعاً، وعني ذلك قوله تعالى:
وَأَمَّا نَسَبُكُمْ فَكُلٌّ مِنْهَا حَرَامٌ، يستعمل في كل شيئ مما روي به نخل الله ارتقي، فهذا
لنفسه، وقوله عليه السلام: أعطوا لكم من صدقة الحيل يعني الألفاس، انتهى.

وفي النهاية: قال ابن الأثير في النهاية: ما حيل الله الرقيق، أي ما
فرسان على الهدى، تحذف المعاص، قبل. لا حاجة نحو التحذف، لأن الحيل
هي الرسل كما قال الجوهري، يدل عليه قوله: الرقيق، انتهى.

تفسير: بالغير والنسب المهملين المقترحين: أعاب التحيل، قال تعالى:

٦٧٣/٣٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ غَيْدِ الثُّعْلَبِيِّ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

«إِنَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا عَلَى مَا نَحَبُوا: الْمَسْبُوطُ، الْأَعْظَمُ، عِدَّةُ أَسْرَافٍ، وَمِنْ مَخَارِجِ الصَّحَابِ: الْعَمَلُ يُذَكَّرُ وَيُؤْتَى، وَيَأْتِي صَرْبٌ وَبَسْرٌ، وَتَنْجِيحٌ مُنْجَلٌ، أَيْ مَعْمُولٌ بِالْعَمَلِ، وَتَحْسِينٌ فِي الْحَمَامِ شَبَّهَتْ ثَنَكَ الْفَنَاءِ بِالْعَمَلِ، وَصَفَتْ بِأَنبَاءِ: لِأَنَّ الْمَذَابَ عَلَى الْعَمَلِ الثَّانِي. وَقِيلَ: أَتَيْتُ لَأَنْتَ أَوْدَعَ بِهِ الْعَمَلَةَ، وَهِيَ النُّقْطَةُ مِنْهُ، انْتَهَى. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى صَدَقَةِ هَذِهِ الْأَسْرَافِ الثَّلَاثَةِ فِي مَوَاصِفِهَا مِنْ أَلْبَابٍ.

٦٧٣/٣٨ - (مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، الْحَدَوِيِّ (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ) الْهَلَالِيِّ (وَعَنْ عِرَاكٍ) بِحَرْفٍ لِعَظْفٍ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمَوْجُودَةِ، إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَصْرِفَةِ فَيُسْقِطُهَا، وَهُوَ رَهِيمٌ مِنَ الْأَسْبَاحِ، كَانَهُمْ أَزَادُوا تَصْحِيحَ الْكَلَامِ، وَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، إِذْ عُدَّ هَذَا مِنْ غَيْبِ الصَّحَفِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَدْخَلَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ وَعِرَاكٌ وَأَوْرَأَ، وَهُوَ لَخَطٌّ أَخَذَ مِنْ غَلْطِهِ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ فِي «الْمَوْطَأَتِ» كُلِّهَا، وَفِي غَيْرِهَا لِسُلَيْمَانَ عَنْ عِرَاكٍ وَهَذَا مَا بَعْدَ نَظَرِيَّاتٍ، وَعِرَاكٌ، أَسْرَفٌ، وَسُلَيْمَانُ أَفْقَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَيْضًا تَامِي، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَعَلَى الصَّوَابِ وَمِنِي بِإِسْقَاطِ الْأَوْرَاءِ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطَأَتِهِ»، وَكَذَا الْحَدَوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أُنْبَاءِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِمْ، وَعِرَاكٌ كَبَرُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ، يَفْتَحُ الرِّاءَ الْمُحْفَقَةَ بَعْدَهَا أَنْبَاءٌ، ثُمَّ كَافٌ، كَمَا فِي «التَّعْلِيلِ الْمُحْمَدِيِّ»^(١) عَنْ «التَّقْرِيبِ» وَغَيْرِهِ. (ابْنُ مَالِكٍ) الْعُفَارِيُّ الْكُتَاتِيُّ الْعُمَيْيُّ نَفَقَ، فَاضِلٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ، مِنْ رِوَاةِ لِسْتِهِ، مَاتَ فِي حُلَاةِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيِّ بَعْدَ الْبَيْتَةِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) قَالَ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: رَوَاهُ كَبِيرٌ مِنَ الْأَسْبَاحِ عَنْ عِرَاكٍ لَمَّا قَالَ:

(١) سورة محمد، الآية ١٥.

(٢) الاستذكار (٢٧٩/٩).

(٣) (١٤٠/٢).

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فِي قَرَبِهِ ضِدَّةٌ.

شرحها البجائي في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ١٦ - باب ليس على المسلم في عبده ضِدَّةٌ.

ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٢ - باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، حديث ٨.

سمعت أبا هريرة ينحوي مي العبد، فسمع عراك عن أبي هريرة صحيح لا شك فيه (أن رسول الله ﷺ قال: ليس على المسلم) قال الزرقاني: خص المسلم، وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالقروع، لأنه ما دام كافراً لا تجب عليه حتى يُسْلِمَ، وإذا أسلم سقطت؛ لأن الإسلام يجب ما قبله.

وفي المرقاة^(١): قال أبو حنيفة: يؤخذ منه إن شرط وجوب زكاة الثمال بأنواعها الإسلام، ويوافقه قول النصارى في كتابه على المسلمين، وقال القاري: هذا حجة على من يقول: إن الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا، بخلاف من يقول: إن الكفار مخاطب بفروع الشريعة بالنسبة للمعاقب عليها في الآخرة، كما أسهب فوله تيسلي: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٢) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^(٣)، وقالوا: ﴿لَوْ كُنَّا مِنَ الْمُفْلِحِينَ لَرَأَيْنَا فَتَحَ الْبَابِ﴾^(٤)، وعليه جمع من أصحابنا، وهو الأصح عند الشافعية، انتهى.

(في عبده) أي رقيقه ذكراً أو أنثى (ولاً في فرسه) الشامل للذكر والأنثى، وجمعه النخيل من غير لفظه، قال المجد: الفرس للذكر والأنثى، أو هي فرسة، جمعه أحواض ومرروس (صدقة) قال البجائي: يقتضي نفي كل صدقة في هذا الجنس إلا ما دل الدليل عليه.

(١) مرقاة المفاتيح (١/١٤٠).

(٢) سورة فصلت: الآية ٦، ٧.

(٣) سورة المدثر: الأيتان ٤٣، ٤٤.

٣٨/٦٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَلِمَانَ بْنِ بَسْرَةَ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُيَيْنَةَ

ولا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة، ثم ذكر الخلاف في صدقة
الخيول يأتي بيانها في آخر الباب، وأما رقاب العبيد فهكذا ذكر الإجماع على
نفي الصدقة فيها الزرقاني، فقال: لا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا
أن يشتروا فللشجرة، قال المعيني: وفي «البدائع»: الخيل إن كانت تُتَلَفُ للركوب
أو الحمل أو الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً، وإن كانت للشجرة
تجب إجماعاً انتهى^(١).

ثم قال الحافظ^(٢): واستدل بالحديث من قال من أهل الظاهر بعدم
وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كانا للشجرة، وأجيبوا: بأن زكاة الشجرة ثابتة
بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره، فيخصر به عموم هذا الحديث، انتهى.
قلت: وحكى الإجماع على وجوب زكاة الشجرة فيهما غير واحد من أئمة
الروايات، ونقله المصنف، ولم يميزوا بخلاف أهل الظاهر

(مسألة): قال السرخسي: ليس في الحمير والبغال السائمة صدقة لأن
رسول الله ﷺ قال حين سئل عن البغال والحمير: «لَمْ يَزَلْ غُلِّيْ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ
الآيَةُ السَّامِعَةُ: ﴿مَنْ يَمْلِكْ يَتَفَكَّرْ ذُرِّيَّةً نَّيِّرًا يَسْرِى ﴿٦٧﴾ وَمَنْ يَمْلِكْ يَتَفَكَّرْ
ذُرِّيَّةً سَاحِرًا يَسْرِى ﴿٦٨﴾﴾»^(٣). ولأنها لا تُسَام في غالب البلدان مع كثرة وجودها،
والتأخر لا يعتبر به، إنما يعتبر بالحكم العام الغالب، فلذا لا تجب فيها زكاة
السائمة والله أعلم، انتهى. قلت: وسيأتي قوله ﷺ هذا في أول كتاب الجهاد.

٣٨/٦٧٤ - (مالك من) محمد بن مسلم (بن شهاب) الزهري (عن)
سليمان بن يسار (الهلال) أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة) وكان أميرهم تولاه

(١) عمدة القاري (٤/٢٧٨).

(٢) مجمع البحار (٣/٣٢٧).

(٣) سورة الزلزلة، الأيات: ٧، ٨.

قال عائشة: معني مؤنه، رحمه الله: فوارزدها عليهم؛ يقول: غنوا فقراهم.

من بيت المال؛ لأن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يفرض للسيد وعده من كمي. وكان عمر - رضي الله عنه - يفرض للمنفوس والعبد، وكذا فعل عثمان وعلي - رضي الله عنهما - قاله الزرقاني^(١).

وقال الباجي^(٢): بمحمل أن يريد به أن يجري لرفيقهم رزقا لكونهم في غير من ثغور المسلمين، يستعان بهم في الحرب، وليس لهم مقيم فينصفون رزاق، وبمحمل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة لهم على تطوعهم بالصدقة من رفاقهم، وفسره شيخنا الدهلوي أي رزق عبيدكم الذين يتصدقون بهم، ويدخلون في ملك بيت المال.

(قال مالك: معني ثونه) أي أول عمر - رضي الله عنه - (رحمه الله) واردها عليهم. يقول: علي فقراهم) قلت: ظاهر الأثر أن عمر - رضي الله عنه - لم يقل ببيحان الزكاة في الخيل، لكن المأثور عنه بهذه طرق. الزكاة في الخيل، فقد قال الحافظ في «الترغيب»: دوى الدار فطني في «عوائب مالك» بسناد صحيح عنه عن الزهري: أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبا بكر يقيم الخيل، ثم يدفع صدقتها إلى عمر - رضي الله عنه -، وحكى ابن الهيثم تصحيحه عن ابن عبد البر^(٣).

وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي حمزة: أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل، وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر - رضي الله عنه - بصدقة الخيل، قال الزهري: ولا أعلم

(١) شرح الزرقاني (١/١٧٨).

(٢) المختصر (٢/١٧٢).

(٣) المعجم (٩/٢٨٢).

رسول الله ﷺ من صفته الجليل، وروى عبد البراق عن طريقه عن أبيه
 وعمر - رضي الله عنه - قال: لو أن السبع لسمع في بلادهم هذا، وجد قبا
 شترى قريبا منها، فمصر، قال: فمصر عمر - رضي الله عنه - على الخيل فبارا
 فبار

والله، فقلبي من حبي جاء الناس من الشام إلى حيدر - رضي الله عنه -
 فقال: إذا نعت أنه نبي عن النبي، ومسا، فقد له سلم، لا بأس إن لم
 يكن حزية، لأنه ما يكون بها بعدك، قال: فأخذ من الخرس عشرة آلاف، وني
 زباجة، عني كل قريبي، أسمى.

قصة: انحصر الحافظ بعد الآثار، وأتى به بريحي^(١) منصلا، وقال:
 أخرج الشافعي عن أبيه^(٢) عن أبي إسحاق عن حبان بن منصور قال: جاء
 الناس من أهل الشام إلى عمر - رضي الله عنه - فقلوا: إنا قد أصبنا أموالا
 خدنا وولجنا، وإنا جدد أن نركب، فقال: ما فعلت من حياي قسري، ما فعلت
 من مددنا، وأما جدد رسول الله ﷺ فقلنا: الحسن، وسكت عني، فقلنا:
 فقال: هو حسن لو سمع بكن حزية، لأنه ما يكون بها بعدك، فأخذ من الخرس
 عشرة آلاف، ثم أتوا قريبا من ما سجد المذخور، الفضة، وقال فيه: فوضع
 عني كل قريبي، أسمى.

وذلك أبو عمر - رضي الله عنه - في صفته الجليل عن عمر - رضي الله عنه - سجع
 من حديث البرقي عن الثعلبي بن يزيد، وقال ابن أبي عمير: في الواحد: قد
 صح عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يأخذ الصداقة عن الجليل، وروى بن
 عبد البر بإسناد، أن عمر - رضي الله عنه - قال لعلي بن أبيه: لا تأخذ من

(١) نظري: مسند أبيه (٢٥٩: ٢٦)

(٢) (٢٢٦: ٢٢٧)

٣٩/٦٧٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي وَهَبٍ سَلِيًّا: أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعَمَلِ وَلَا مِنَ الْإِحْسَانِ مَوْجُودٌ.**
 ٤٠/٦٧٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ غُلَامٍ سَلِيٍّ فِي دِيَارِ أُمِّ الْقَيْسِ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ تَلْحَبٍ عَنْ صَدَقَةِ الْفَرِائِدِ؟.....**

المعسر غيباً، أخذ عن كل من دياره، فضرب على الخيل ديناراً ذهباً، فقيم من هذا كله في الآخر من فديتي عمر - رضي الله عنه - أخذ زكاة من العيل.

٣٩/٦٧٥ - (مالك، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد (بن عمرو بن حزم) أنه قال: طاهر السدوسي أن مرسل: لأن عبد الله بن يدرج عن أحمد، ونقط روايته صحيحاً، مالت عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه... الحديث (جاء كذب من) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك عهداً، وليس هذا في المصروف، أمير المؤمنين (عمر بن عبد العزيز إلى أبي) أن أبي بكر بن محمد وكان قاضياً المدينة. (وهو يمتنع: أن لا يأخذ) بصيغة دعائه في أكثر النسخ، وفي بعضها بالعطف لمن العيل ولا من الخيل صدقة.

قلت: وهكذا يخرج من أبي شيعة^(١) الآثار عن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - عن العيل. (وهو عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز) أخذ من العيل العيل. فريده، وفيه جهالة.

٤٠/٦٧٦ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) المدني مولى امر حمير، ونقط صحيحاً، مالت حديثاً عبد الله بن دينار (أنه قال: سألت سعيد بن المسيب) المدني (عن صفة البراءين) هناك معجمة جمع موزون بكسر موحدة وفتح معجمة بداية ثمة، وخشبه يعرف من الخيل، كما في هذا مجمع، قال المروزي^(٢): هو التركي من الحيل يقع على الذكر والأنثى. وربما قالوا: مذكوة في الأنثى. قوله ابن الأثيري

(١) نقل مسند ابن أبي شيعة (١٣/٣٦) و (٣٤/٣٤).

(٢) شرح ترمذاني (١٣٨/٣٦).

قال: رجل يبيع الخيل من مائة

(قال) سعيد بن المسيب في جراحه (وهو) استعظام ابتكار أبي الخير من مدينة؟) واسم الخيل واقع عليها وعلى غيرها من العرب، فكانه أكثر عليه من الله عن سنده البراءين، وذكر في هذه الأثر ثلاثة مسائل التي يؤب بها، وهي سدة الرقيق، وتقدم ذكرها قريباً، وحسنة الخيل والغسل وعضا حلقها.

أما سدة الخيل، فذهب الجمهور منهم لأربعة اشكاله ففي أول لا ركعة فيها إلا أن تكون للتجارة، وبه قال صاحب أبي حنيفة، وهو محدث الطحاوي من الحنفية، وقال بعض الظاهرة كما تقدم: لا زكاة فيها مطلقاً وله للتجارة، وقال أبو حنيفة يزوج الزكاة في مسألة الخيل، وهو قول وهو من الأحناف، وبه قال حماد بن أبي سليمان والبرقي والشعمي وبه من تابع من الصحابة كما في أبي على «النهاية» وعلى «المعاري» (١) ورأى ابن الهيثم وبسط الكلام على التلازل

نكت: هذا إذا كانت مائة مائة ذكراً وإنا قال من هاهنا، وإن كانت ذكراً أو إنا أي مائة، فربما «استخرج» عدم الوصوب، كذا في «المعيط»، وفي «فتح» الراجح في المذكور علمه وفي الزكاة الوجوه، انتهى

وأيضاً يختلف متأخرو الحنفية في الفتوى على قول الإمام أبو صاحبه، قال القاري في الشرح النفاية: «ولأنه حبة ما في «الصحيحين» من أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل الثلاثة لرجل أجرك، ورجل يترى، ورجل وزر، فأما الذي له أجره حل وسطها في مسل الله، وبهي لذلك الرجل آخر، ورجل ويصها نخباً، ومعتقاً، ولم يثنى حق الله في رقبها ولا ظهورها فهي له ستر» أئخذت، وحق الله من الزكاة، انتهى. وسيأتي هذا الحديث، والكلام عليه في أول كتاب الجهاد

(١) نظر - عنه - الخار (٦٧٦/٢)

ابن السمر عن فزارة. الحلفاء انما يدور ثم يكونوا ياخذون سبه سبطه، ليس
يوسيه. بل قد تعني السروحي، فقال: هذا باطل، هكذا المعني.

فان ابن كزكاس^(١)، واخرج ابن أبي شيبة في مسنده سبه جيد عن
عمر - رضي الله عنه - عنه بفتح حذيفة طوبى، وبيد: ولا أعرف أحدكم يأتي يوم
القيامة بحسن ثيابه ثناء، يأتي يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أمك لك
من الله شيئاً من ثيابه، ولا أعرف أحدكم يأتي يوم القيامة بحسن ثيابه
حججه، يأتي: يا محمد يا محمد، فأقول: لا أمك لك من الله شيئاً. -
الحديث.

وليس الدائم اكونه نقل الفرس، أو له يجاهد عليه لأن الغلمان لا يخذل
هذه الأنواع، وترك السجدة بنفسه ثم حمله أكثر مما يدم على تركه بفرسه،
الهي.

قال العيني^(٢): ذكر أبو زيد البرقي في كتابه "الأسرار" فقال: إن
زيد بن ثابت لما رآه حذيفة، أبي حمزة - أي المذكور في أول الباب - قال:
حدثني رسول الله ﷺ أنما هنا فرس العاري، ومثل هذا لا يعرف بالرائد أنه
مرفوع، قال ابن القيم^(٣): لا شك أن هذه الإضافة الفرس العارية أصحها
في قولنا، فرسه وفرس زيد كذا، وكذا. فتأخر منه: الفرسان السلاسل للإسماعيل
ذكوباً دعاءاً وصحياً عرفاً، وإن كان مع أعم، وتعرف أمك.

ويؤيد هذه الفرية قوله: أي عبده، ولا شك أن العهد لشجرة تج فيه
الركاة، فقلبم أنه ثم برد الفرس عن صوم العبد، بل عبد الخدمة، وقد روي ما

(١) انظر: "النهر الزكي" عن غفر الله له ابن السني الكوفي (١٢٠/١٤)

(٢) احمد الثاني (١١٨/٦٦)

(٣) مع القديس (١٣٧/٢)

يوجب حملته على هذا السجدة لو لم يكن هناك القدر من العربية والمقطعة.
وعنه ما في "صحيحين" من حديث منيع الركاة. وفيه "الخلل ثلاثة".
الحديث. ولا يجوز حملها على ركاة الشعيرة لأنه عليه الصلاة والسلام مثل
عن الحبيب بعد الحبل فقال: "لم ينزل عليّ منه شيء". ولم كان مراد في
الحبل ركاة الشعيرة لم يصح فيها في الصحيحين انتهى.

وفي حاشية الريس على "الكبرى" عن "الغاية": أن حديثهم محمول
على أن الركوب إذا لم يترتب الظاهر أنها تحب إذا كانت بالشعيرة، ولأن
السلام الماعطوف لا يكون سائداً فكذلك المصروف عليه انتهى.

وفي "الترغيب" روى أحمد بن زحونه في "كتاب الأصول" بإسناد صحيح
عن طاهر بن عيسى، سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة؟ قال: ليس على فارس
الغاري في سبيل الله صدقة، وأجاب عنه في "المحيط الشريفي" بإد: العتفي
ولا يحد أحد انتهى. فإن نفوس مطعم كل طاعم فالضامن بهم إذا علموا به لا
يذكروه تصاحبه.

وقال الإمام السرخسي في "موسمه": أضح أبو حنيفة حديث أبي هريرة
عن حاتم - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "في كل فارس سائبة ضار
أو عشرة دراهم، وليس في الخرابطة شيء". وإذا صدر عن المخطوب - رضي الله
عنه - كتب إلى أبي حنيفة بن الخواص، وأمره بإد: يأخذ من الخيل السائبة عن
كل فارس دينار، أو عشرة دراهم، وروعت هذه الحادثة في زمن مروان، فشاؤز
الصحناء - رضي الله عنهم - فزون أبو هريرة: "ليس على الرجل شيء ولا
في فارس صدقة".

فقال مروان لزيد بن ثابت: ما تقول يا أبا سعيد؟ فقال أبو هريرة: صحيح.

والظاهر أن له طريقتين، فإيهام ذكره من طريق غورط عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر كما رأيت. وحكاية السرخسي كما تقدم قريباً بطريق ابن الزبير عن جابر، وحكاية النجصاص في «أحكام القرآن» بطريق آخر. فقال: وروى عمرو السعدي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار»، انتهى.

وأما العمل فقال النجصاص في «أحكام القرآن»: «اختلف في زكاة العسل، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي: إذا كان في أرض العشر فيه العسر، وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي: لا شيء فيه، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله، وروى عنه الرجوع عن ذلك، وأنه أخذ منه العشر حين كشف عن ذلك، وثبت عنده ما روي فيه، انتهى.

وقال ابن عيني في «البيان»: وهو أي العشر مروي عن عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والزهري وربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب من المالكية وسليمان بن موسى الفقيه لأحمد بن الحنفية وإسحاق وأبي عبيد وأحمد، انتهى.

قلت: وبه صرح في فروع الحائكة من «النبيل» وغيره، وفي «الروض المربع»^(١) قال الإمام: «ذهب إلى أن في العسل زكاة إن شئت، قد أخذ عمر - رضي الله عنه - منهم الزكاة، انتهى». وحكاية في «البحر» عن ابن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل والشافعي، كذا في «النبيل»^(٢). وفي «الترغاة»^(٣). به قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد، والشافعي في الجديد: لا عشر فيه، وعليه مالك، انتهى.

(١) (٣٧٨/١).

(٢) تنظر «المنهج» (١١٠/٢٨).

(٣) «سرفاة الصالح» (١٥٥/٤).

يقال له: سألته: محض له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، قلنا: ولي عمر بن الخطاب: رضي الله عنه: كتب سعيد بن وهب إلى عمر: رضي الله عنه: سألته عن ذلك، فكتب عمر: رضي الله عنه: إن أذى ليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من حضور محله فله صدقة، وإلا فلا، هو ديال حيث يأكثه من شاة.

والجواب: ركعت عليه أبو تادد، ولم يتكلم عليه، فأقل حاشه أن يكون حسناً، معه حجة: وهو أن السدي: ليس في زكاة العسل حديث يصح، لا يندرج ما لم يبين على الحديث ويقادح فيه، ولا يدرنا قول البخاري: لا يصحح ليس موقوف عليه، ولكن من حديث: صحيح لم يصححه البخاري، وأنه لا يندرج من قوله: غير صحيح أن لا يندرج به. فإن الحسن وإن لم يبين درجة الصحيح فهو يخلط به.

وقال الخافظ في المفتح^(١): إسناده صحيح إلى عمرو، وتريه عمود قوة على المحاور، لكن حيث لا تعارض، سهل.

قلت: وأنت غير أنه لا تعارض هناك، لأنه مع حديث أبي نعيم حديث، واحتجوا أيضاً بما رواه الخطابي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ كان يؤجر قوماً من قريش للعمل من أجل عشر قرب تمره من أوسطها^(٢)، قال: وهو حديث حسن.

وفي المروقات^(٣) قال أبو عمرو: هو حديث حسن برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد بن أسلم عن شاذان بن رطلان عن منهم: كتاب البيهقي إلى

(١) فتح الباري: ٢/٢٢١.

(٢) معجم من رواه: ١٤/٢١.

(٣) المفتح: ١٣٨/١١.

قال القمعة إنه روى في مال لا ركة فيه. قال فأخذ من كل عشر مئة
قربة، فحسبته إلى عمر من الخطايا، فأخذها فحسبها في صدقات المسلمين.
رواه رواد عفا - الحواشي عن حميد بن عبد الله الكوفي دار لعمر بن
عبدنا وثيا فيه غسل تشبه فدادا حلبيهم في كل عشرة أفراق وري. ذكره
حبيب بن شجرة في كتاب الأموال، وقال الأثرم قلت لأحمد: أخذ عمر
بهمي في صدقة - العشار من العمل كان على أنهم صومعوا؟ قال: لا، بل
أخذ - بهم مائة

قال الموفق: وروى عن عمر - رضي الله عنه - أن ناعما سأله فقلوا. إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لنا وثيا باليس فيه غلابة من حيا، وثيا سعدا، وثيا
بسموينا، فقال عمر - رضي الله عنه - إن قيس صايد من كل عشرة أداني
توفي جميعات لكم. رواد الحواشي^(١)

رواه أبو داود أحمد بن من حدث أبي سيارة ستمي، قال قلت لأبي
بسم الله بن. حكا: قال: إنك لعشر، قلت: اسم لي جيلة؟ فحسبها لي.
رواه، وقال: هذا أصح مما روي في وجوب الحشر فيه وهو منقطع، قال
الترمذي. سألت محمدا بن إسماعيل عن هذا فقال: هو من رواد، قال
موسى، لأن فيه - بسم الله بن موسى - روي عن أبي سيارة وثي بذكره، ولا أخذ
من الصغار الغير مختصم بمراده وغير.

وقال الترمذي في شرح النفاية: وانتم رسول بالمراده حكا علي ما أورد
عليه الترمذي، واستدرك أن لا يخرج بالمراده فتدله في التفسير معبر نفس
المراد بعد حديث الكوفي

وقال الحافظ في التلخيص^(٢) أخرج أحمد بن حنبل عن ابن جريج عن كتاب

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٦٧٦).

(٢) التلخيص في (٦٧٦).

براهيم بن سيرة قال: دخلتني حصص من لا أنهم من أهلي أنه نذر عمر وعروة بن محمد السعدي، فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العزل، فزعم عروة أنه كتب إليه: أنا قد وجدت بيان صدقة العزل بأرض نضائف، فخذ منه العشر، انتهى. وهذا الإسناد ضعيف لجهة الواسطة، انتهى. فمتلكه ذكره لفظ لا أنهم، غير حرق، منه لنواسطة.

وأخرج الجعفي عن سعد بن عمرو بن سحيب قال: كتب إليما عمر بن عبد العزيز يسأله أن يعطي زكاة العزل، ونحن مانطائف، العشر، يسد ذلك إلى النبي ﷺ، قال الشيخ ابن القيم: "عمية أحمد وأبو حنيفة وحسبنا إلى أن في العزل زكاة، وذكر الروايات التي استدلل بها الفريقان، وبسط الكلام على الروايات، ثم قال في مستند نحائنا: إن هذه الآثار بقوي بعضها بعضاً، وقد كانت مخبرتها، واختلفت خبرتها، ومزاجها يعضد بعضها بعضاً.

وقال مثل أبو حاتم عن عبد الله بن مسعود عن أبي ذباب، يصح حبه؟ قال: نعم، قال هؤلاء: لأنه يروى من نور الشجر والزهر، وكانوا يخرجون فوجس فيه الزكاة كأنه يورث الثمار.

قال الإمام السرخسي والسعدي: "أن النحل ما دام من نور الشجر وسائر ما، كما قال الله تعالى: "ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي الشَّجَرِ" فما يكون منها من العسل مؤثراً من الثمار، وفي الثمار إذا كانت في أرض عشرة العشر، وكذلك ما يروى منها، وما لو كانت في أرض خواجه لم يكن فيها شيء، فإنه ليس في ما هو لأشجار الدابة في أرض الخراج شيء، وهذا فارق دود الفرس، فإنه يأكل التوت، وليس في الأوراق عشر، كذلك ما يروى منها، انتهى.

(١) زاد المعاد (١/٢١٤)

(٢) سيرة النحل: الآية ٦٧.

(٢٤) باب جزية أهل الكتاب والمجوس

(٢٤) جزية أهل الكتاب والمجوس

(جزية أهل الكتاب) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (وللمجوس) قال ابن العربي^(١): «أول من أدخل الجزية في أبواب الصدقة مالك في «الموطأ» فسمه فريضة من المصنفين. وترك أتباعه آخرون، ووجه إدخالها فيها اشكك على حقوق المال، والصدقة حق المال على المسلمين، والجزية حق المال على الكفار، انتهى».

ثم الجزية هي ما يُعطى لمعاهد على عهد، وهي فئحة من جزى يجرى إذ فرض ما عليه، كذا في «التفسير الكبير»، وقد الرافعة: هي ما يؤخذ من أهل الذمة، وسميتها بذلك للاجترار بها في حق دمهم. فاز السبوطي في «الحلالين»: هي الحراج المصروف عليهم كل عام، وفي «النجاشي»: مأخوذة من استجارية يُكف عنهم القتل، ونحو: من الجزاء بمعنى النقص، انتهى».

وهي «العناية»: سم لها يؤخذ من الذمي، والجمع الجزئ كالنخلة والاشعي، وما سميت به لأنها تجرى من الذمي أي عن القتل، فإنه إذا قبلها سقط عنه القتل، انتهى».

وفي «شرح الإقناع»^(٢): نطق على العقد وعلى المال المستلزم به، وفي هامشه وليست هي مقابلة تقريره على الكفر جزماً، بل فيها نوع إيداع لهم واحتشيت الأصحاب قبحاً بذنبها، فقيل: هو مكسب الدار، وقيل: ترك قتلهم في داره، وقال الإمام: أتوجه أن يجمع مقاصد الكفار من تقرير وحقق دم وساء وذنبه وذنب عنه، وحصل الجزية في مقابلته، انتهى».

وقال المرزباني: من حزاب الشيا إذا قسمة، ثم سهلت التهمة، وقيل:

(١) «معارضة لا جوابي» (١١٧/٣)

(٢) (٢٧٧/١)

من الجزاء، لأنها جزء تركهم بلاد الإسلام، أو من الإجزاء، لأنها تكفي من توضيح عليه في عصمة دمه.

وفي «الدر المختار»^(١) - ثبت الجزية رضا منا بكفرهم كما طعن الملاحدة، بل إنما هي عقوبة لهم على الكفر، فإذا جاز إيمانهم للاستدعاء إلى الإيمان بدولها ففيها أولى. وقال تعالى: ﴿وَحَتَّىٰ يُطِغُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَكُوفُ وَهُمْ كَبِرُوتًا﴾^(٢).

وقال الموفق: «هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإفادته بدار الإسلام في كل عام، وهي قطعة من جزئ يجزي إذا قضى، والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ثم بسطها، قال العلماء: العكمة هي وضع الجزية أن انذري بلحقهم بمحملهم على الإسلام مع ما في معاملة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام، قيل: شرعت سنة ثمان، وقيل: تسع، انتهى».

وفي «شرح الإقناع»: هي مائة برول عيسى عليه الصلاة والسلام لما في الحديث الصحيح: «ينزل حاكماً فقسماً فيكسر الضليب، ويقتل الحضيرة، ولا يقبل الجزية والمعنى: أن الدين يصير بإحدى، فلم يبق أحد من أهل الذمة يؤدي الجزية، وقيل: معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يعكس صرف مال الجزية له، فتترك الجزية استثناء عنها، انتهى».

والمراد بأهل الكتاب المشهور من أقوال المفسرين والتفهيم اليهود والنصارى. قال تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾^(٣)

(١) (١٣٨/٢).

(٢) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٣) «المعني» (٢٠٢/٣).

(٤) سورة الأسماء: الآية ١٥٦.

الآية، وقال تعالى: **وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ إِذْ تُؤْتَوْنَ أَثَرَهَا** الآية.

وقال الموفق^(١) الذين تقبل منهم النجوة صمدان: أهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب، فأهل الكتب اليهود والنصارى، ومن دان دينهم كائناً ما كان^(٢) يديون بالوراء، ويعملون بشريعة موسى عليه السلام، وإنما خائفونهم في فروع دينهم، وغرق النصارى من النعوتية والتسوية والمخرج والأمر وغيرهم ممن دان بالإنجيل، واستحب إلى عيسى عليه السلام، ومن عدا هؤلاء من الكفار فليس من أهل الكتاب، بذليل قوله تعالى: **إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَ اللَّهِ فَاتَّبِعُوا آلَ اللَّهِ** الآية.

واختلف في الصابئين فروي عن أحمد أنهم حسن من النصارى، وقال في موضع آخر بلغني أنهم يسنون، فإلا، إذ استوا فإني من (يبيرو)، روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: هم يسنون، وقال مجاهد: هم بين اليهود والنصارى، وقال السدي، والرابع، هم من أهل الكتاب، وتوقف الشافعي في أمرهم.

وأما أهل صحف إبراهيم وإسماعيل وداود، فلا يقال منهم النجوة، لأنهم من غير الطائفتين، ولأن هذه الصحف لم تكن فيها شرائع، إنما هي مواعظ وأمثال، وأما الذين لهم شبهة أهل كتاب فهم المحروس إلى آخر ما سبقه، وسيأتي بيان المحروس قريباً.

وقال الحافظ^(٣)، أما اليهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب

(١) سورة آل عمران الآية ٦٥.

(٢) يعني (١٣٥، ١٣٦).

(٣) المنابر، فرم يسكنون في جدار بيت شمس وقرى من أعمال مصر، ويقتصر - في الظاهر - على من نشأ من اليهود والنصارى (١٠٠، ١٠١، ١٠٢).

(٤) صحيح البخاري، ١٠١/٢٩٩.

بالأعلى. وأما المحسوس فبأنه ينفق المصنف فقلنا. يؤخذ من معنى
المعنى الذي محسوس العرب. وحكي المصنف عليه: يؤخذ من أهل الكتاب
ومن جميع كتاب العهد. ولا خلاف من شرعي العرب إلا لإسلام أم السيد.

وعن سائلك: نقل من جميع الكتاب إلا من تركه. وقد قال الأوزاعي
وفقيه الشام. وحكي ابن القاسم عنه: لا نقل من قرين. وحكي ابن
عبد الجبار: لا نقل على قبولها من المحسوس. لكن حكي ابن أبي عمير
عبد الله: لا نقل إلا من اليهود والنصارى فقط. انتهى.

وتعم سند الشريعة لكل أمر كتاب. وفي المخرج الإجماع^(١). وتعمد إبراهيم
السبيك مصنف إبراهيم وصنف شمس وزير داود. لأنها تسمى كتاب كتاب
عند السابغي. فخرج في قوله يعني: ومن قولهم: أوثقوا أكتبة. الجهر.

وخل من كتابي الكتاب من بعض الناس. وبما أني قد رأيت كتاب كتيبه
والنقل. وفي المخرج المختار: يدخل في اليهود النصارى. وفي المخرج
الاجماع والأوزاعي. وأما الضابط. فقد أمر عابد: هو من أهل الكتاب عند أبي
الأوزاعي. وبما أنه يعمدوا الكتاب فليس من الكتاب. انتهى.

ونقل ابن القيم في معارج الكناج: ما من أمر وزير داود وصنف
إبراهيم وسند. فهذا أصل الكتاب على ما كتبه علماء. انتهى. وبما
المعنى في الأحكام الشرعية: الاختلاف في ذلك بين أهل العلم.

أما المعسوم. ففي أصل العرب: السجينة لغة. والسجينة
مستور إليها. والجميع المعسوم. وقال ابن سينا: المعسوم من معسوم
جمع. وحاجه معسومي. وقال غيره: هو معسوم أحد منع كوس له. وحاجه
معسوم الأثيرة. وقال أبو من قال من المعسوم. وبما أنما إليه معسوم

العرب، فقلت: مجوس، والعرب إذا نزلت حروب مجوس إذا قام بغلبة من الضل، وذلك أنه احتج به المصنف والمعلم.

قلت: واختلفت في أن المجوس من أهل الكتاب أم لا؟ وسألت الأمام عبي ذلك قريظة، قال صاحب التحصيل: قال الكليني: نزلت آية الجزية في قريظة وأسلم من اليهود، فقد نجح، فكانت آية حرة أصابها أهل الإسلام، انتهى. وأخرجنا نسوة في الذر.

وقال الحافظ في التلخيص: اختلف في شبه يهودية، فقيل: في شبه نص، وقيل: في شبه نوح.

وقال في القسم في اليهودية: أما حذيفة بن اليمان في عطا الفداء وأخو الحارث، فإنه لم يأخذ من أحد من الكتاب جزية إلا بعد يهود، ثم جاء في السنة ثمانية، فيما نزلت آية الجزية فأخاها من المجوس، وأهل الكتاب، ولم يأخذوا من يهود حيرة، نظر بعض المؤلفين أن هذا حكم مجوس، وعلى حيرة، وأنه لا يؤخذ منهم جزية، وإن أخذت من سائر أهل الكتاب.

وهذا من عدة فتاوى في السير والسعاري. فإن الجزية لم تكن تزلت بعد، فدخل هذا حذيفة وأخوه في أرض حيرة بزور الجزية، فالتفت ذات فسطا من، وخرج على إزارهم، وأما يكونوا غدا في الأرض، فسم بطانهم شيء غير ذلك، فطالبواهم من أهل الكتاب ممن لم يكن يرضى، ولم يفتد كملهم بالجزية.

وتنم الفقه في ذلك فقد ان رسل هي والآية،^(١٢٤) كلام المصنف بأصول

(١٢٤) فتح الباري: ١/١٦٠، ١٦١

(١٢٥) إزك للمصنف: ٣٦، ٣٧

(١٢٦) في سورة براءة

(١٢٧) إزك المصنف: ١/١٠٣

عد الفصل بحصر في بيت مسجل، لمسألة الأولى: ممن يحرر أحد الحرية؟
الثانية: على أي الأعيان منهم وجب الحرية؟ الثالثة: كم بعداً الرابعة: حتى
حرب؟ رضى تفسيراً الخامسة: كم أعيان الجزية؟ السادسة: هي ماذا يصرف من
الاحتياطة؟ السابعة: ثلث، وسماي بسط الكلام عليها في مواضعها من الروايات.

أما المسألة الأولى: فقال ابن رشد^(١) اتفق المسلمون على أنه المخصوص
بالمجربة وأهل الذمة، أما أهل الكتاب من فرس ونداري العرب هم أحد
أمريين، إما المدخول في الإسلام، وإما إعطاء الجزية، فقولنا نعلم: يؤيدنا
الآية لا يؤمركم بالله ولا بالدين ولا بغيره^(٢) لأنه، كذلك اتفق عامة المفسرين
عنى أخذ من المدخول، لغيره يؤخذ: مستوايته سنة أهل الكتاب، واعتبر
فيه حقوق أهل الكتاب من الشرطين هل ينيل منه الجزية أم لا، فإما عموم
تؤخذ الجزية من كل مشرك، وبه قال مالك، يفرقوا ما سبوا من ذلك مشركي
العرب، وقال الشافعي وأبو نعيم وحامدة لا يؤخذ إلا من أهل الكتاب
والنداريين.

وقال أحمد بن حنبل في الفتح^(٣) فرق الحفص، فقلوا: مؤمن من محوس
العجم مؤمن محوس العرب، وحكى بطحاوي عنهم: ينال الجزية من أهل
الكتاب ومن جميع عجم العجم، ولا يمس من مشركي العرب إلا الإسلام أو
السب، وعن مالك: ينال من جميع الكفار إلا من ارتد، وبه قال الأوزاعي
وبعضه الشام، وحكى ابن القاسم عنه لا ينال من فرس، وحكى ابن عبد البر
الأنصاري عن فرسها من السجون، وأبو حنبل حكى ابن أبي عمير عن عبد الله
لا ينال إلا من اليهود والنداريين.

(١) ٢٨٩: ٦٦.

(٢) سورة التوبة الآية ٢٩.

(٣) فتح الباري ١/ ٢٥٩.

وقال المشافعي: تغفل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماء، ويلحق بهم المجوس في ذلك، واحتج بالآية المذكورة، فإن مفهومها أنها لا تغفل من غير أهل الكتاب، وقد أخذها النبي ﷺ من المجوس فدل على إلحاقهم به، واقتصر عليه، وقال أبو عبيد: ثبت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنّة، انتهى.

وهي قيل المأزب، لا يصح عقد الذمة إلا لأهل الكتاب: اليهود والنصارى على خلاف طرائفهم، أو لمن له شبهة كتاب كالمجوس، فإنه يروى أنه كان لهم كتاب فرفع، انتهى.

وهي «شرح الإقناع»^(١) في شرائط الجزية: والخامسة أن يكون المعفود معه من أهل الكتب كاليهودي والنصراني من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه، أو ممن له شبهة كتاب كالمجوس؛ لأنه ﷺ أخذها منهم، انتهى.

وهي «الشرح الكبير»^(٢) للرددير: عقد الجزية إذن الإمام لكافر ولو قرشياً صح سواه أي أصره، وخرج به المرتد، فلا يصح سواه؛ لأنه لا يقر على رفته بأن يسكن في غير جزيرة العرب على ما يذكرون، انتهى.

وهي «المدر المختار»^(٣) توضع على كتابي ولو عربياً، ومجوس ولو عربياً، ووثني عجمي تجاوز استرقاقه، لا على وثني عربي ومرد، فلا يغفل منهما إلا الإسلام أو السيف، انتهى.

قلت: وإلى قول الحنفية مال البخاري في ذلك إذ بوب في «صحيحه» ما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم، قال الميني^(٤):

(١) (١٧٧/٤).

(٢) (٢٠٠/٣).

(٣) «مصلحة الفاري» (٥٠١/١).

هذا الذي ذكره هو قول أبي حنيفة، فإن عندنا توجد الحزبة من جميع الأمم، سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم، وعندنا لا يبعد إلا من أهل الكتاب، وعندنا لا يبعد عن جميع القوم إلا من ارتد.

انتهى

وقال الجصاص في أحكام القرآن^(١)، قد اختلف أهل العلم فيما يزعمونهم الحزبة من الكفار بعد قتالهم على حوار إقرار اليهود والنصارى بالحزبة. فقال أصحابنا لا يبين من غيركم العرب إلا الإسلام أو المسيحية، وبطل من أهل الكتاب من العرب ومن سائر كفار تعبد الحزبة، ثم ذكر المذهب، وسرها، ثم قال: ولم يختلفوا في حوار إقرار المجوس بالحزبة، وقد روي عن النبي ﷺ في ذلك اختيار

رووي عن معاذ بن جبل، ثم يكنى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأحد الحزبة من المجوس، حتى شهد أحداهم بن عوف أنه يلاؤا أئمة من محسنين عظماء، وروي أن عمر - رضي الله عنه - ذكر المجوس، فقال: ما أدري عتب أصبح في أممهم؟ فقال: عتب الرحمن، أشهد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مُسُوا نبيهم من أهل الكتاب»، وروي فليس بن مسلم عن الحسن بن محمد: «أو النبي ﷺ كتب إلى مجوس البحرين سألهم أن يؤمنوا، فمن أسلم منهم قبل من، ومن أبى طهرت عليه حزبه، ولا تقاتلهم فيه دفعة، ولا تفكك لهم أروا».

وروي سمر عن الزمري: «أن النبي ﷺ صانع أهل الأديان على الحزبة إلا من كان منهم من العرب، ففي هذه الأخبار أن النبي ﷺ أخذ الحزبة من المجوس، وفي بعضها أخذها من عبدة الأوثان من غير العرب، ولا يصح خلافاً بين المتقدم في حوار أخذ الحزبة من المجوس.

وقد نقلت الأئمة أحد عشر من الخطبات - رضي الله عنه - من مجموع
المنهاج، ضمن الناس من يقول: هذا أخذها من أصحابنا أهل البيت، ويجمع
في ذلك بما يبين على أن النبي صلى الله عليه وآله يكره وعندهم أحاديث كثيرة
من مجموع، وقال علي بن الحسین الناس جميعاً كانوا أهل كتاب يضررونه،
وإحل عنهم بدروسهم، خرج ذلك من صدرهم، وقد ذكرنا فيه سند من الأدلة
على أنهم ليسوا أهل كتاب من جهة الكتاب والسنة.

قلت: والشارع بهذا الكلام إلى ما قلنا قبل ذلك، ونصه قوله تعالى
وَمِنَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمِنْ أَهْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
قَالُوا سَوَاءٌ مَا نَحْنُ بِكُنُوزٍ أَوْ يُغْنِيَانَا مِنَ اللَّهِ فَطَمَحُوا إِلَى الْكِتَابِ فَأَنزَلْنَا
الْحُكْمَ فِيهِمْ أَنِ هُوَ الْكِتَابُ الْمُنِيرُ مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ، لكلام ثلاث طوائف،
وهي التي ذكرت الآية، أما أهل الكتاب طوائف، فإنهم يترجمون لقبوا أهل الكتاب
بإشارة إلى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال: ليسوا من أهل الكتاب،
وهي ذات دلالة على أنهم ليسوا أهل كتاب، انتهى.

ثم قال: وأما ما روي عن علي بن أبي طالب في ذلك أنهم كانوا أهل كتاب، فإنه من
موجب الآية، دون البراءة أن أصلهم كتاب، أهل كتاب لإشارة إلى أن ذلك روي
من صدره، قولنا ليسوا أهل كتاب، وإشارة إلى أنهم كانوا أهل كتاب، وما
روي من حديث الحسن بن محمد، إلا مؤلف عن نسخة، ولا يمكن تصحيح
أفراد، بل هو تأويل أهل كتاب، أهل كتاب ما حكموا به، لأن الله تعالى
قد أخرج ذلك من أهل الكتاب.

وبما نستأن أن النبي صلى الله عليه وآله يحرم من المجموع، وليسوا أهل كتاب
ثبت من أخذها من أصحابنا أهل الكتاب، أهل كتاب طائفة أو غير أهل كتاب، ولا

عنده الأوثان من الحرب، لأنه ليس لي شيء، بل بهم إلا الإسلام أو الفسقة...
 وتقرنه تعالى: **وَلَقَدْ كُفِّرْنَا كُفْرَ الْفَرِيقِ الْاِثْنَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا**، وهذا في هذه الأوثان من
 الفسقة، لأن الله تعالى فرّق بين المنطق بين المشركين وبين أهل الكتاب
 والمجوس بقوله تعالى: **وَالْمُشْرِكُونَ**، فكيف أقدم ذلك ليؤكل هو سلطانهم؟
 معطاه، المشركين على هذه الأصناف.

فقال ذات على أنه خلاف ما أعطاه من رواية الأوثان، وإن كان
 صحيح من الصلوات (الحجوس وغيرهم مشركين، ويذكر على جواز أكل الجوز
 من سائر المشركين سوى مشركي الحرب حدثت سلفته من مريد عن ابن بري
 عن أبيه أن النبي ﷺ شارب إذا بحث حرب، قال: **إذا لم يسمعه فحدث من**
لم يسمعه، فحدثهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فلو
 أكلوا من طعام إلى إعطاه الجوزة بذلك عام من سائر المشركين، وحققنا هذه
 مشركي العرب، فلا يخفى، وبما في الحديث **كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ**، وسببنا
 الكلام على أن على المذكور قريباً.

وحدث مريد آخره من **كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ**، وفي بعض النسخ: **إذا ثبت عندك**
من المشركين، الحديث، ذلك الظاهر، ويؤيد هذا المذهب قوله عليه
السلام وأخبرهم في حديث ابن عباس: **يؤيدني بيده العبد العزيمه، أحرمه**
نزعدي، **وإذا**، حسن صحيح، وما، عبد لوزاني ما معص عن الترمذي أن
 الذي يملك صاحب عبادة الأوثان على الجوزة إلا من كان عليه من العرب،
 والمذكور بهذا المذهب، **الحجوس**، المشركين.

(٢٤) سورة التوبة الآية ٤

(٢٥) سورة الحج الآية ١٧

(٢٦) أخرجه مسلم عن (٣٢١) حديث الصحابة، كسيرة، (٢٧) ما في (٢٨) من الأثر على
 العرب، في حديثه (٢٩) - أخرجه أبو داود (٣٥٠١) والبيهقي (٤١١٧)

(٣٠) سنن الترمذي (٣٣٣٢).

وقال ابن القيم^(١) فلما ثبت أية العجبة أخذها يبيح من ثلاث طوائف من النجوس، والنموء، والصلاري، وتم أخذها من ثمانية لأقسام، فبقي لا حرج أخذها من خارج عمر هؤلاء، ومن دون ذنبهم اقتداء بأحمد يبيح وتركه، وبذلك من يؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من الكفار كمعدة الأقسام من النجس دون العرب، والأول قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته، والثاني قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى.

وأما قول المؤلف الثاني في قولنا: وأما لم يأخذها من مشركي العرب.. لأنها إذا قرئ ثم قرأ بعد أن استب غار العرب، وقد يقر فيها مشرك، فإنها رأت بعد فتح مكة، ورجعوا العرب في دين الله فراحاً، غير يقر بأرض العرب مشرك، ولهذا غر بعد فتح مكة، وكما في مشاري، ولم تأخذ بأرض العرب مشرك، يؤمنه كثيراً أولى الغزو من الأعداء.

ومن ما نقل الشيخ وأيام الإسلام عليه أن الأمر كحدث، مع يؤخذ، جميع العجبة لعدم من يؤخذ منه، لا لأنه ليسوا من أهلها، قالوا: وقد أخذ من النجس، وليسوا بأهل كتب، ولا يصح أنه كان لهم كتب ورفع، وهو حديث لا يصح منه، ولا يثبت، لا فرق بين طائر النار، وطائر الأعداء، بل أهل الأعداء العرب، حالاً من عهد النار، وكان لهم من النجس يدور إبراهيم، ما لم يكن في عهد النار، بل أخذ النار أعداء إبراهيم الخليل سب الصلاة والسلام، فإن أخذت منهم العجبة، فأخذها من عهد الأعداء أولى.

وعلى ذلك تعدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم، أنه قال: إنه ثبت عندك من السنن كبر فأنعجب إلى إحدى حلل ثلاث..
(الحدائق)

(١) انظر مراد السعد: (٢/٣٩٩).

وقال السعيرة لعامل كعب بن أسد بن زيد بن غنم حين تعدوا الله أو
تؤفوا البحرين: وقال مرة فذبحوا أهلكم منكم بحكمة تدبر لكم بها العرب،
وقوتهم جمع إربكم بها العزيمه؟ قالوا: ما هي؟ قال: (لا إله إلا الله، النبي).

وفان القاري^١ المجازي^٢ له جميع نثره عينه الألوان من الجمال، وفيه
حرف من الضمير، وهو يقول: الفتى واحد، يقول: نحاس، مؤنثاً^٣ الإناث
عفا عناء تركه إلى الخزانة في حل الأثواب بالخران، وفي المصباح بالمعبر
لنحو ذكر في المصباح البحري، يفكر من ورائهم حتى الأصل، كأنه بعد
منزلة^٤ لهم، فيجوز ضرب من الحيرة عليهم، فهذا المعنى يوجد في قوله
وجود الضلال الذي عطف له وذلك لأنهم مع بعضهم يخرج عن أنكر
المعجز، محال تخصيصه بعد ذلك بالمعنى، كأنه ذكره ابن الجهم.

قال: ولا توسع الجزية على وحدة أمّة نام من العرب، الفريديز، لأن كثرتهم قد تملط، فلم يكرهوا في معنى العدم، ولا يصلح من اقترب من الإسلام أو السيف زيادة في نفوسه لمبادئ الخير. برعته الثقافية المتعدي مشتركوا العرب، وهو قول مالك بن حميد.

[illegible]

٤١/٦٧٧ - خَلَقْتُ نَفْسِي حَبْسِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ قَالِ

بُغْنِي

قُلْتُ: وَتَوْضِيحُ مَا قَالَ الْقَائِي: يَجُوزُ اسْتِرْفَانُهُمْ أَنْ عَمُومُ قَوْلِهِ نَعَانِي: ﴿وَقَالُوا الشُّرُكِيُّ﴾، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَتَلَوْنَهُمْ﴾، وَأَمَّا ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ بِدَلِيلِ جَوَازِ اسْتِرْفَاقِ غَيْرِهِمْ، فَلَوْ كَانَ الْقِتَالُ وَاجِبًا مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ اسْتِرْفَانُهُمْ، بخلاف مشوكي العرب، فلا يتقبل منهم إلا الإسلام أو السيف لهذه الآيات وغيرها من الروايات.

وروي عن ابن عباس في مرقه أبي طالب ومحمي نسي بفتح و قوله: تأريد منهم كلمة ندين لهم بها العرب، وتؤدي إليهم بها العجم الجزية، الحديث رواه أحمد والترمذي وقال: حسن - كذا في النيل^(١).

٤١/٦٧٧ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (قال: بغني) وصله الدررطني وابن عبد البر من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد، قال ابن عبد البر: والسائب أوله على عهد رسول الله ﷺ وحفظ عنه وحججه، ونوفي السائب وهو ابن ثعلبة بن مسعود وأشتهر، كذا في التنوير^(٢)، وفي "الترغاني" (ص ١٤٠) حسن.

قال: وأخرجه محمد في "موطئه" أخبرنا مالك، حدثنا الزهري أن النبي ﷺ أتاه من مجوس البحرين الجزية، فاحتجبوا، وفي "التعريف الممجد" (٣) كذا أخرجه موسى بن إسرائيل عن أبي شعبة عن طريق مالك، وأخرج الدارقطني في "أعراب مالك"، والخيراني من طريقه عن الزهري عن السائب بن يزيد، قال الدارقطني: ثم يميل إسناده غير الحسن بن أبي بكشة البهري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ، انتهى

(١) انظر: ميل الأنطوط (٥/٢٢٥)، وانظر: فتح الباري (١/٤٩٢).

(٢) تنوير المواقف (١/٢٦٤).

(٣) (١/٢٦٤).

ان . قال الله عز وجل : اخذ الجزية من يدرى البحرين .

انظر البحري في : ٥٧ - كتاب الجزية ، ١ - باب الجزية والجماعة مع أهل الحرب .

وانما اعبر إلى الخطاب أخذه من بحر بحرين لأنهما من جنس البحرين .

انظر الترمذي في : ١٩ - كتاب السير ، ٦١ - باب ما جاء في أخذ الجزية من البحريين .

(١) وبمول الله يهتك أخذ الجزية من بحرين البحرين : قال باقوت الحموي في المعجم : البحرين ، هكذا ينقظ بها في حالة الرفع وانصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم ، إلا أن الترمذاني قد حكى أنه ينقظ الشيء ، فيقولون : هذه البحرات . واسمها في البحرين ، ولم ينقظ من جهة أخرى ، وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة والعمان .

نيل . هي قصة بحر ، وفيه بحر نصبة البحرين ، وقد علق قوم من اليمن وجعلها حرون قصة برأسها . وفيها عيون ومياه وبلاد واسعة ، وربما نزل بعضهم البعده من اسمها ، والتصحيح أن البعده جعل برأسه في وسط الطريق بين مكة والحسين .

اول من عبر من الخطاب : رضي الله عنه - (أخذ من بحرين فارس) الخب فيلة ليس باب ولا أم ، وإنما هم أصلا من نعلب اصطلاحاً على هذا الاسم ، في «انغاموس» ، فوالق غنم من غنم» - رضي الله عنه - (أخذها من البحر) سرحدين ورايين ، إن جمعهم قوم من أهل المغرب كالأعراف في القسوة والنقطة .

قال باقوت الحموي : هو اسم يشمل قبائل كثيرة في جبال المغرب ، أولها بوقلة ، ثم إلى آخر المغرب ، والبحر المحيط ، وفي الجنوب إلى بلاد السودان ، وهم أمم ، وقبائل لا نحصى . ينبغي أن موضح إلى القبيلة التي نزلها ، ويقال لجموع بلادهم : بلاد الدار .

٤٢/٦٧٨ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ غَنِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....**

وقد اختلف في أصل نسبه، فأكثر البربر ترجم أن أصلهم من العرب، وهو بهتان منهم وكذب. وقال أبو المنذر: البربر من ولد فاران بن عجلين، والأكثر والأشهر في نسبهم أنهم بقية قوم حالوت، لما قتله طائوت هربوا إلى المغرب، فتخصَّصُوا في جبالها، وقتلوا أهل بلادها، ثم صالحوهم على شيء يأخذونه من أهل البلاد.

٤٦/٦٧٨ - (مالك، عن جعفر) الصادق (بن محمد بن علي) من سبط النبي ﷺ (عن أبيه) محمد الباقر (أن عمر بن الخطاب) قال ابن عبد البر^(١): هذا منقطع، لأن محمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن. إلا أن معناه متصل من وجوه حسن، وفي «التعليق المجيد»^(٢): رواه ابن أبي شبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج عن جعفر، ورواه إسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إبراهيم، عن جعفر، وهو حديث منقطع، لأن والد جعفر محمد بن علي لم يلق عمر ولا ابن عوف.

وقد رواه أبو علي الحنفى عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك، فقال: عن أبيه عن جده، أخرجه البزار والدارقطني في «أخرتب مالك»، ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي، وكان ثقة، وهو مع ذلك مرسل، فإن جد جعفر عني بن الحسين لم يلق عمر، ولا ابن عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): هذا منقطع مع ثقة رجاله، ورواه ابن المنذر والدارقطني

(١) دلائل التنزيل (٩/٦٩٢).

(٢) (٤/١٤٧).

(٣) وضع الباري (٦/٢٦١).

ذَكَرَ الْمَجُوسُ، فَقَالَ مَا أَذْرِي كُنْتُ مُسْلِمًا مِنْ أَمْرِهِمْ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُوَيْدٍ: أَتَيْتُ أَسْمَعَ بْنَ إِسْرَافِيلَ يَقُولُ: أَشْهَدُ بِكُمْ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ.

في «البراهين» من طريق أبي علي الحلي عن مائث، فراد فيه. عن جده، وهو مقطوع أيضاً. لأن جده علي بن الحسين لم يسمع من عبد الرحمن ولا غيره. رضي الله عنه. فإذن كان الصبر في قوله: عن جده، يعود علي محمد بن علي فبكون متصلاً، لأن جده الحسين بن علي. رضي الله عنه. سمع من غيره من الخطاب ومن عبد الرحمن بن سويد. وبه شاهد من حديث مسلم بن العلاء عن الحضر، أخرجه الطبراني في آخر حديث سقط: أَشْهَدُ بِالْجَوَارِ سِتَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ.

قلت: وقد يرد أخذ الجزية من المجوس في عدة أسانيد نصاً، منها ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن عمر. رضي الله عنه. أنه سمع أبا الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذ من مجوس حجر.

(ذكر المجوس فقال: ما أدري كيف أصبح في أمرهم) أي قسم الجزية أو أَدْعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَبَوْا قَاتِلُوا، وهذا من فقهه. رضي الله عنه. وتوفي وورعه، عنه. رضي الله عنه. إذ أراد الحكم شورى به أهل العلم، ليظهر ما جدهم من نصر يفتقر، أو موافقة منهم لرايه لينفقوا رأيه، أو مخالفة له ليرى قوة رأيهم.

(فقال عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرين بالجنة: (وأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سَوَّاهُمْ سِتَّةَ أَهْلِ الْغَنَابِ) قال أبو عمر. حدث من الزكام العام الذي أريد به الخنازير، لأن اسمها ستة أهل الكتاب في أحد الجزية سقط، قال الحافظ. وقع في آخر رواية أبي علي الحلي. قال مائث: في الجزية.

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ وَأُوتِيَ سَأَلَهُ عَنْ
عَمَلٍ وَأَمَلَهُ أَهْلُ كِتَابِهِ» وَبِذَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: وَهُوَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ الشَّافِعِيِّ، رَأَى
قَوْلَ الْحَرَمِيِّ: «مَنْ أَعْمَلَ كِتَابًا، قَالَ الْحَبَرِيُّ مِنْ أَصْحَابِهِ: «عِنْدَ الْقُرْبَى» أَوْ
قُلْتُ: «مَنْ لَسُوهُ يَأْمُرُ كِتَابٌ لَمْ يَحُلْ مَنَافِعَهُ»، وَلَا مَنَافِعَهُ، إِذَا قُلْتُ: «مَنْ
أَعْمَلَ كِتَابًا حَلَّتْ مَنَافِعُهُ» أَوْ «مَنْ أَعْمَلَ كِتَابًا، أَتَى أَهْلَ كِتَابِهِ الشَّافِعِيُّ،
وَقَالُوا: «يَنْ مَعْصِي الشَّافِعِيِّ لَا تَحِبُّ مَنَافِعَهُمْ وَلَا مَنَافِعَهُمْ يَوْج».

وَنَدْبِي عَنِّي مَا سَمِعْتُ مِنْهُمْ يَسْأَلُ أَهْلَ كِتَابٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: (فَإِنَّمَا أَقُولُ
الْكَلِمَاتُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِكَ) ^(١) وَتَلَفَ مِنْ جِهَةِ السُّنَنِ الْمَرْكُومِ، وَدِينًا
مِنْ جِهَةِ الْقَدَامِ أَنَّ السُّنَنَ وَقَدْ لَا حَوَ، مَنَافِعَهُمْ وَلَا أَهْلَ مَنَافِعَهُمْ فَلَمْ
يَكُنْ أَهْلُ الْكِتَابِ، أُنْصِيَ، قُلْتُ: وَنَقَدَمُ الْأَسْمَاءُ بِالْأَلْفِ وَالزَّوْجِ فِي كَلَامِ
الْحَبَرِيِّ الْقَدِيمِ، وَنَقَدَمُ أَيْضًا عَنْ خَدِجَةَ الْحَوَابِ عِنْدَ شَدِيدِ نَهْ الشَّافِعِيِّ مِنْ
أَمْرِ عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ.

قُلْتُ: وَأَمَّا عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَهُوَ مِنْ مَنَافِعِ الْوَلَدَيْنِ ^(٢)، ثُمَّ
قَالَ: قَوْلُ ابْنِ الْحَبَرِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ»: «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ، قَالَ يَحْيَى
الْقَطَّانُ: «لَا مَنَافِعَ لَهُ» وَفَالِ ابْنِ هَرَبِ: «يَسْأَلُ عَنْ كِتَابٍ، وَهُوَ يَكْتَسِبُ
حَدِيثَهُ، فَارِ الْقَدَامِ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ، وَفَالِ ابْنِ هَرَبِ: «يَسْأَلُ عَنْ كِتَابٍ، وَهُوَ يَكْتَسِبُ
أَمْرًا وَرَعًا: «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ».

وَمِنْ «الْمَوْحَرِّ الشَّافِعِيِّ» ^(٣): «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ، فَهُوَ يَكْتَسِبُ».

(١) «التَّحْقِيقُ»، (١٧٧٨)

(٢) «سُورَةُ الْأَنْعَامِ»، (١٧٧٨)

(٣) «التَّحْقِيقُ»، (١٧٧٨)

(٤) «التَّحْقِيقُ»، (١٧٧٨)

بهم سنة أهل الكتاب دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب، وعلى ذلك جمهور الفقهاء، وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل كتاب، فبدّلوا، وأخته ذهب في ذلك إلى شيء روي عن علي - رضي الله عنه - من وجه به صحف، يدور على أبي سعد النقال، وأكثر أهل العلم يأمرون ذلك، ولا يصححون هذا الأثر.

والحجة لهم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَتَيْنَا لِكُتُبٍ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ رَبِّكَ قُلْ أَتَأْتُونَ بِلَا بَيِّنَةٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾^(٣)، فدل على أن أهل الكتاب هم أهل النور، والإنجيل: اليهود والنصارى لا غير.

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج، قلت لعطاء: «المجوس أهل الكتاب؟» قال: لا، وقال أيضاً: أنا معمر سمعت الزهري شيخاً: «تؤخذ الجزية ممن ليس أهل كتاب؟» قال: نعم، أخذها رسول الله ﷺ من أهل البحرين، وعمر - رضي الله عنه - من أهل السواد، وعثمان - رضي الله عنه - من البربر، انتهى.

ثم لا يذهب عليك أن ثمة لخلاف في القولين يظهر من وجه آخر أيضاً غير ما قاله المروزي، وهو أنه إذا لم يستأنس المجوس ليسوا بأهل كتاب، وقد ثبت أخذ النبي ﷺ الجزية من المجوس ثبت أن لفظ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) في قوله عز اسمه: ﴿فَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٥) الآية، ليس بحقار،

(١) سورة الأنعام: الآية ٦٤٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٦٨.

(٤) سورة التوبة: الآية ٩.

٦٧٩/٤٣ - **وَحَفَظَنِي عُمَرُ مَا نَلَكَ، عُمَرُ نَافِعٌ، شَأْنُ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَرَبَ الْجَزْيَةَ عَنِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ أَرْبَعَةَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرْقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا.....**

ولم يذكروا فيه كلمة في حكم أهل الكتاب، إلا أن الحديثه تخصصوا منها عنه الأولئك من العرب، ويحتمل أن يكون تقدم ذكره.

٦٧٩/٤٣ - (مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب) - رضى الله عنه - (أن) أمير المؤمنين بنى دسقاء الرثادين (عمر بن الخطاب) - رضى الله عنه - (ضرب الجزية) أي فخرها (على أهل الذهب) كأهل مصر، وإلهم الله الأمة (أهل ذهب، وإن تعاملوا بالفضة، كما سيأتي في كلام المارديز، وقال القاري: فالمعكثرون منه (أربعة دنانير) في كل سنة أو عظم أهل الورق (أربعين درهماً) في كل سنة.

قال المرفعي^(١): وإنه ذهب مالك فلا يراد عليه ولا ينقص، ولا من يصعب عن ذلك فيخفف عنه بقدر ما يراد الإمام، وقال ابن نعيم: أهل دسقاء ولا حد، لا يكثرها، ولا إنزال الأعيان ديناراً لم يجز قناهم، وقال أبو حنيفة وأحمد: أهلها على الفراء والمعسلين، ثلثا عشر درهماً أو دينار، وعلى أوصاف الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً، وعلى الأعيان ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، انتهى.

قال البجلي^(٢): بعد ذكر ما تقدم عن قول مالك، هذا غير مستحب، وقال ابن القاسم: لا ينقص من فرض عمر - رضى الله عنه - ثلثين، ولا يراد عليه ثلثين، وقال الصامي أبو الحسن: لا حد، لأنماها، انتهى.

وفي البداية^(٣): أنهم حثلوا في ذلك، فرائى مالك أن يكثر الزاوي

(١) (١٤٠/٢).

(٢) المستدرج (١٧٢/٢).

(٣) ملحة للمصنف (١٤١/٢).

بعضنا عن ما قيمته دينار، وإنما امتنع عقابها بما قيمته دينار، لأن قيمته قد تنقص عنه ثمن الفداء، ومحل كون أقيم ديناراً عند قوتها، وإلا فقد نقل الدارمي عن «أحمد بن محمد بن أبي حنيفة» أنه يجوز عقابها بأقل من دينار، ولا حد لأكثر الجزية، ويؤخذ من المتوسط ديناراً، ومن الموسر أربعة، ومن الفقير ديناراً استحباً اقتناء عمر - رضي الله عنه -، فإن أمكته أن يعقد بأكثر من لم يجوز أن يعقد بدونه إلا لمصلحة. انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(١) للرددي: «للعوي»^(٢) أربعة دنانير إن كان من أهل المذهب، أو رمود درهماً إن كانوا من أهل الفقة، وأهل عصر أهل ذنب وإن يعمل فيها بالنقصة، ومنع الفقير وأخذ منه بوجبه ولو درهماً، ولا يزد على ما ذكره لكثرة يسر، والمصلحة ما شرط ورضي به الإمام أو نائبه، وإن لم يرض الإمام فيه مدانته ولو بثلث أضعاف العسري، والظاهر عند ابن رشد إن هذا المصلحة القدر الأول حرم قتاله، وإن لم يرض الإمام وأما بعد الأول. انتهى.

وفي «الذائع»^(٣): «أما مقدار الواجب فنقول وبالله التوفيق: الحرية على ضربين: حرية توضع بالتراضي، وذلك تنفد بغير ما وقع عليه الصلح، كما صانع رسول الله ﷺ أهل بحران على ألف ومائتي حلقة، وجزية بضعا الإمام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الإمام على أرض الكفر، وأقرهم على أملاكهم، وجعلهم ذمة، وذلك على ثلاثة مراتب، فيضع على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير المعتقل ثلثي عشر درهماً.

(١) (٢/٢٠٠)

(٢) (أحمد بن محمد بن أبي حنيفة) فخر، «العوي» مصوب للمعوية بن أبي سفيان وهو القهر، نظراً: معانية فخر بن علي الشرح الصغير - (٢/٢٠٤)

(٣) «الذائع» (٢/٨٠)

كذا روي عن سيدنا عمر - رضي الله عنه - أنه أمر عثمان بن حنيف حين بعثه إلى السواد، وكان ذلك بحضور من الصحابة من المهاجرين والأنصار، ولم ينكر عليه أحد، فهو كالإجماع على ذلك مع أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر - رضي الله عنه - رأياً، لأن المقدمات سبيل معرفتنا بالتوفيق والسمع لا العقل، فهو كالمسموع من رسول الله ﷺ.

رحمكى القاري^(١) عن ابن الهيثم: الحزبة على ضربين، حزبة توهم بالتراضي والمصلح عليها، فتقدر بحسب ما عليه الاتفاق، فلا يناف عنه نجراً عن الغدر، وأصله صلح رسول الله ﷺ أهل نجران وهم قوم من البضاري بفرس، ليس على ما في أبي داود عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال صلح رسول الله ﷺ أهل نجران على الصلح، الحديث، ومصلح عمر - رضي الله عنه - بضاري بني نعل على صلح ما يؤخذ من المسلم من المال، والضرب الثاني، حزبة يتدعى الإمام بتريضه إذا غلب على الكفار، ثم ذكر الأنواع الثلاثة من العمى وغيره.

وقال المحقق في تأحكام القرآن^(٢) بعد ذكر قول الحنيفة: «هو قول النمس بن ساج» وروي أبو إسحاق عن حازم بن منقر قال: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عثمان بن حنيف مريض على أهل السواد يخرج ثمانية وأربعين درهماً وأربعة عشر درهماً وأربعين درهماً، وروي الأعمش عن إبراهيم بن صباخر عن عمرو بن ميمون قال: سمعت عمر بن الخطاب حنيفاً بن السواد على ما وراء دجلة، سمعت عثمان بن حنيف على ما دون دجلة فأتياه فأسألهما: كيف أصبحت، على أهل الأرض؟ قالا: وصحتا على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر، قال: ومن يملك منه؟ قالا: إن يسم

(١) انظر: مرآة المفاتيح (١١/٨)

(٢) (٩٦/٢).

فصلاً، فذكر عمرو بن ميمون نكتته وأربعين درهماً، ولم يفصل الطبقات.

وذكر حازنة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث، فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية، وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى، وروى مالك عن نافع عن أسلم: أن عمر - رضي الله عنه - ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الفوق أربعين درهماً مع أرواق المسلمين، وبضائة ثلاثة أيام، وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون، لأن أرواق المسلمين وبضائة ثلاثة أيام مع الأربعين يعني ثمانية وأربعين درهماً.

فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة، وبيان حكم كل طبقة، ولأن من وضعها على الطبقات، فهو قائل بغير الثمانية والأربعين، ومن اقتصر على الثمانية والأربعين، فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها، وحديث معاذ عندنا فما كان منه على وجه الصلح، أو بكونه ذلك جزية الفقراء منهم.

والدليل عليه ما روي في بعض أخبار معاذ: أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ من كل حائثم أو حائلة ديناراً، ولا خلاف أن المرأة لا تؤخذ منها الجزية إلا أن يقع الصلح عليها، وروى أبو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال: كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ: وهو باليمن: إن في الحائثم والحائلة ديناراً أو جذله من السعاقرة.

قال أبو عبيد: وحدنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: «أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا ينقل عنها، وعليه الجزية، وعلى كل حائثم ذكر أو أنثى عبد أو أمة دينار أو ثبته من السعاقرة».

ويدل على ذلك أيضاً قول عمر - رضي الله عنه - لحذيفة وعثمان بن

حينئذ نملككم جنتنا أهل الأرض ولا يصفون! فقالوا: بل نرثنا نهم
فوقلا، وهذا يدل على أن الغنم مفسدة الغنم، وذلك يوجب اعتبار حرم
الاعتبار بالنسبة إلى حرم

قال الشيخ في التفسير^(١): احتفلوا في الجمع بين أن الغنم وحده
معد، فقالوا لشايعي: الغنم الحرة ديار على كل بالغ من كل سنة، ويستحب
لإيمان المملوكة بغيره، ولا يجوز أن يتنص من ديار، وأنه لا بد من قبول من
الغنى والمغنى، وبأنه هو حقة حادثة عن رضى الله عنه - على التوفيقين،
وحدثت معناه على التفرقة، لأن أهل الغنم أكثرهم فداء، سبي.

وقال القاري في المحرق^(٢): ثم مضى يقول عن عمر بن الخطاب وعنه
- رضي الله عنهم - ذكره الأصحاب في كتبهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر
أنه قال: من الحظوظ والحدود حذيفة بن بيهان وعنده - من حبيب إلى المواد.
فصل في أربابها، ورواهما عنه "الخارج" وجهه التامر، لأن طوائف على ما
كان، ثم رجع أحدهما لذلك، ثم عاد على ذلك.

وروى ابن أبي شيبة^(٣) ثنا علي بن مسهر عن الحسن بن علي بن
محمد بن عبد الله التميمي قال: رضع عمر بن الخطاب في نعرة عمر بن الخطاب
الرجل، على أبي لهبة وأربعين درهمًا، وعلى المسرف أربعة وعشرين،
وعلى القدر الذي عمر درهمًا، وهو مرسى.

ورواه ابن جرير في كتاب الأموال^(٤)، ثنا أبو نعم، ثنا معمر بن

(١) (٢) (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠)

(٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠)

مع ذلك أنه في الخامسة

السياسي عن أبي عون عن النعمرة بن شعبة: أن عمر - رضي الله عنه - وضع... إلى آخره، ومن طريق آخر رواه ابن سعد في "الطبقات": أن عمر - رضي الله عنه - وضع الجوبه على أهله الذمة فيما فتح من البلاد وضع على العمى إلخ.

ومن طريق آخر أسنده أبو عبيد الخامس بن سلام إلى حارثة بن معرب عن عمر: أنه بعث عثمان بن حنيف، فوضع عليهم ثمانية وأربعين وعشرين، وأتى عشرة، وكان ذلك بحضور من الصحابة لا كبير. فعل محل الإجماع، قال: وما روي من وضع الدينار على الكل محمول على أنه كان صلحاً. قال أبي: لم يفتح عمود بل صلحاً فوضع على ذلك، وبه قلنا، ولأن أهل اليمن كانوا أهل فاقة، والنبي ﷺ يعلم، ففرض عليهم ما على الفقراء.

يدك على ذلك ما رواه البخاري عن مجاهد قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من قبل الجلاء، انتهى.

قلت: والأثار عن عمر - رضي الله عنه - هي التفصيل أخرجه البيهقي أيضاً في "مصيب الراية"^(١).

(مع ذلك) أي مضمناً مع ما ذكر (أرزاق المسلمين) قال الطبري: يجوز أن يكون فعل الظرف - وأن يكون متبداً، والظرف خبره، انتهى. وأما أمره أن يسل وعولهم، قال ابن عبد البر.

وقال الباجي^(٢): يريد القوات من عدهم من أجساد المسلمين على قدر ما جرت عادة أهل تلك النجفة من الأقليات، وقد روي ذلك مصرراً، روى أسلم أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجياد بأمرهم. أن لا يضربوا

(١) انظر: "مصيب الراية" (٣/ ٢٤٧، ٢٤٨)

(٢) المعنى (٢/ ١٧٤)

وغيره، ثلاثة أقسام.

الحرية إلا نفي من حرره عليه فهو سيء، وحررهم أربعون ذمماً سيئ أهل
البرق منهم، وعلى أهل الذمة أربعة ذنوب، أحدهم من أرزاق المساكين من
الحنطة والبرق مدين من الحنطة، وثلاثة أقساط، كل شهر لكل إنسان،
والكموة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس صريخة، ويصيحرون من بولهم من
المساكين ثلاث ليال، وعلى أهل نغران خمسة عشر صاعاً لكل إنسان في كل
شهر، وودك لا أدري كم هو^(١).

وهي السراج الكبير^(٢)، ثم يذكر: أبو سفيان أرزاق المسلمين التي فذروا
عليهم فداؤهم مع الحرية، فليح ساقطة عندهم، ولا تأخذ، وهي سلى من
بالشام والعبيد في كل شهر على كل بيت ثمان من الحنطة، وثلاثة أقساط
رئت، والقسط ثلاثة أذنة، وعلى من يفسر كل شهر على كل واحد أذنة
حنطة، ولا أدري كم من البول والمسل والكموة^(٣)، وعلى أهل نغران خمسة
عشر صاعاً من شر على كل واحد مع كموة كذا يكسوها غير الناس، لا
أدري ما هي! قاله مالك، انتهى.

ثم ذكر ربحه المفقود كذا سيأتي في كلامه قريباً أوضيحه ثلاثة أقسام
تتمجناوين هم من المسلمين من خير و... و... وإمام، ومكان، يدلون به
يكتسم من الخمر والبرد، قاله ابن عبد البر.

وقال القاضي^(٤)، يريد جباة النصارى من المسلمين بكون ذلك على
أهل الذمة أقصى أمد خسارت ثلاثة أعام، لأنها تروى من السرور والنعمة، والذي
يلزمهم في مدة تصديده ما سئل عليهم، وجرت العادة به، ولقد روي أيضاً أن
أهل النصارى امتنعوا إلى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه - حين قدم عليهم

(١) انظر (٢٠٩/٢).

(٢) المعنى (١٨٠/٢).

انجائية أنه إذا نزل بهم أحد من المسلمين كلفهم بيع الغنم والذجاج، فقال عمر بن الخطاب: رضي الله عنه: «أضعوهم مما تأكلون، لا تربدوهم عليه، ويرون ابن الموزع عن مالك أنه قال: ويوضع من أحس الحزبة صافاً ثلاثة أيام، لأنه ثم يوف لهم، وهذا يدل على أنها لأمره مع اتقوا بما تؤخذو عليه، انتهى».

وفي «الشرح الكبير»^(١) للرددير «ومفط» إضافة المجتار عليهم من لمسلمين ثلاثاً من أيام، وإنما مفط عنهم - أي الأرزاق وإضافة المجتار - لتطلب الأحداث عليهم من رلاة الأمور، لكن ولأن مصر قوت شوكتهم بانحاء الكتبة منهم، واستأمنهم على أموالهم وحريمهم - «وَتَسْتَعْلِفُ تَرْيَكُ ظَلَمُوا أَمْ مَقْلَبُوا يَفْقَهُوا»^(٢) انتهى

قلت: وتقدم ما أوله «الخصاص» إذ مال إلى أن الأرزاق والضيافة من حاملة الجزية فقال: إن أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام مع الأبرص يعني ثمانية وأربعين يوماً، انتهى.

قال الفاري^(٣): وفي شرح السدة: يجوز أن يصلح أهل دمنة على أكثر من دينار، وأن يشرع عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زيادة على أصل الحرية، ويبين عند القبضان من الرجال والنساء وعدد أيام الضيافة، ويبين جنس أعضائهم وعنف ذويهم، ويتفاوت بين الغنى والوسط في القدر دون جنس الأعضاء، رواه مالك، انتهى.

وهكذا في فروع الشافعية من «شرح الإقناع» و«النوابع» وغيرهما،

(١) (٢٠٦/٢).

(٢) سورة النحر من الآية ٢٢٧.

(٣) سورة الحديد (٦٦/٤).

٦٨٠/٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِلَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِذَا فِي الظَّهْرِ نَافَةٌ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: دَفَعْتُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتِ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ مَنَظَرٍ، فَقَالَ: فَفَعَلْتُ. وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ فَقَالَ عُمَرُ: يَنْظُرُونَهَا بِالْإِبِلِ.....

وَقَالُوا: يَجُوزُ بِمَعْنَى يَسُرُّ أَوْ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمُ الصِّيَافَةُ فَضْلًا عَنْ مَقْدَارِ الْحَجَرَةِ، فَذَكَّرُوا نَحْوًا مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَشْرَحِ السُّنَنِ.

وقال الموفق^(١): يجوز أن يشترط عليهم في عقد النافاة صياقة من بئرهم من المسلمين لما روى الإمام أحمد بإسناده عن الأسقف من نيس: أن عمر - رضي الله عنه - شرط عليهم صياقة يوم وليلة، وأن يصلحوا المضاطر، وذكر القاضي أنه إذا شرط الصياقة فإنه يبين أيام الصياقة وعدد من يضاف من الرجال والفرسان، فيقول: تصفون في كل سنة مائة يوم عشرة من المسلمين من خبز كذا، أو إدام كذا، ولفرس من التين كذا، ومن التمر كذا، فإن شرط الصياقة مطلقاً صح في الظاهر، إلى آخر ما بط.

٦٨٠/٤٤ - (مالك: عن زيد بن أسلم، عن أبيه) أسلم حولى عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم - (أنه قال لعمر بن الخطاب) أي أخبر أمير المؤمنين: (إن في الظهر) إلى إحمل عابها وتركب، كذا في (المجموع) (نافاة عمياء) أي عيت، قال الباجي^(٢): هو عن معنى إكلأخ الإمام على ما عاب عنه نرى فيها رأيه (فقال عمر) - رضي الله عنه -: (انفضها إلى أهل بيت) من فراء المسلمين (يتصفون بها) في العمل عندها أو غير ذلك.

(قال) أسلم: (وهي عمياء) وكيف يتصفون بها (قال) عمر - رضي الله عنه -: (يَنْظُرُونَهَا بِالْإِبِلِ) أي يربطونها في فئاد الإبل معها لا يمسح الانتفاع بها، فإنها تَنْظُرُ بِالْإِبِلِ، فتمشي معها، وتهدي بها.

(١) المعنى (٢٠٣/١٣).

(٢) المعنى (١٧٤/٢).

بشيء فلا يكون فاقية ولا مرفقة إلا جعل فيها في تلك الصحاح
 ثمرة في بها إلى أزواج الذين لا ينفقون وتكون المأوى بغيره إلى حصة
 التوبة من آخر ذلك فلا كس فيه نقصان، كان في حقه حنيفة.
 قال: فحفظ في تلك الصحف من لحم تلك الثعالب، فثبت به إلى
 أزواج النبي ﷺ وأمر بها مني من لحم تلك الثعالب، فطعم
 ما عاين عليه المهاجرين والأنصار.

جمع مرفقة بفتح فسكون إذا كان الغصعة وقال ابن محنري فصفة مستطيلة
 (سفع) على عدة أزواج النبي ﷺ ليتأهلهم بالهيايا فيها

(فلا تكون) عدد رضى الله عنه (فأكلها ولا طريقة) بضم مهملة تصغير
 طريقة بوزن عرفة ما يستطوع ويستلمح، وهذا يقتضي أنه قد كانت هذه الضرائب
 والنفقات، ويحتمل أن يكون ذلك من أموال الجزية والأحسان إلا جعل منها
 في تلك الصحف لتتمة.

(ضعت بها إلى أزواج النبي ﷺ) مرافقة النبي ﷺ وحفظاً به في أهله عدة
 (ويكون الذي يبيت به إلى حصة ابنه من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان
 في حظ حصة) أي نصيبها يعني لأخصاصه بحصة نكوه والدخا، يرسل إليها
 في آخر الأمر لها أن تنقص بعض مسهام عن المساواة جعل النقص في حظها
 طلاء مرضاه غيرها، وعنه: منه - رضى الله عنه - ما بها مشروى ذلك من فدية،
 ولا تأسف من إشاره عليها.

(قال) أسلم، فلما تحرت الناقة (فجعل في تلك الصحف) الزكاة منى
 حسب عادتها (من لحم تلك الجور) بلا ضح، وهي «الجميع»: الجور الجير
 فذكر أو أشي واللفظ مؤنث (ضعت به) بصير التكثير في التمتع المصربة الرابع
 إلى النعم، وبصير التثنية في السخ الهندية الرابع إلى الصحف إلى أزواج
 النبي ﷺ بلا مبلغ ليخص به كيف شئت (وأن) بعد بقي من لحم تلك الجور
 فطعم، أي طبخ (فدعا عليه المهاجرين والأنصار)

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُؤْخَذَ النَّعَمُ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ إِلَّا فِي جَزْيَتِهِمْ.

قال الباجي^(١): يريد أنه دعاهم إلى أكله استئلاً لهم وإناساً ونواصباً في مال الله تعالى، وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للأكل عنده، وقد كان جعل لعثمان بن بسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة لهذا المعنى، وجعل لصاحبه ربع وربع شاة، انتهى.

وقال أبو عمر^(٢): كان عمر - رضي الله عنه - يُفَضِّلُ أمهات المؤمنين لموقعهن منه ﷺ، ويُفَضِّلُ أهل السابقة، وذلك معروف من منهجه، وتلاه عثمان على ذلك، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - وعلي بن أبيان في قسم الفتي، ويقول أبو بكر: ثوابهم على الله الجنة، وأما الدنيا فهم فيها سواء في الحاجة إلى المعيشة^(٣)، انتهى.

(قال مالك: لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الجزية إلا في جزيتهم) قال الباجي: معناه: أن النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين، لأنهم لا زكاة عليهم في أموالهم، وإنما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بقيمتها، وقد فسر ذلك ابن وهب في جامعهم، فقال: وأخبرني عن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يؤتى بنعم كثيرة من نعم الإبل، فيأخذها في الجزية، قال: وذلك بالقيمة تكون جزية عشرة دنانير، فتؤخذ بنت مغازير بكذا وكذا، وابنة لبون بكذا وكذا، فيكون ذلك بالقيمة، انتهى.

قلت: وحديث ابن وهب أخرجه محمد في «موطئه» فقال: أخبرنا مالك نا زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يؤتى بنعم

(١) «المعنى» (١/١٧٥).

(٢) انظر: «الاستبصار» (٩/٣٠٧).

(٣) انظر: «موطأ محمد مع الثعلبي المسجدة» (١/١٤٧).

ثبته من نعم الجزية، قال مالك: أراد أن يأخذ من أهل الجزية في جزيتهم، ثم قال محمد: أما ما ذكر مالك من الإبل فهو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ثم يأخذ الإبل في حربه على ما إذا من بني تميم، فإنه أخذت عبيده الصلابة، فجعل ذلك جزيتهم، يأخذ من إبلهم وبقرهم وضمهم، انتهى.

قال السوفى^(١): وتأخذ الجزية مما يأخذ من أموالهم، ولا ينقص أموالهم من ذهب، ولا ناقة، على عليه أحد، وهو قول الشافعي وأبي عبد الله وعمرهم، فإنه يشترط ما يمتد عداوة إلى أبيهم أو يأخذ من كل حاكم ديناً أو عدوهم، وكان ينفذ يأخذ من خصارى تجرب أن يملح حمله، وكان عمر - رضي الله عنه - يذبح بعض كثيرة يأخذها من الجزية، انتهى.

وهو مسرج الإجماع^(٢)، وما ذكر حديث معاذ أنه ينفذ ما يأخذ من كل حاكم ديناً أو عدوهم من السعداء، فظاهر الحديث أن أقبلياً ديناً أو ما قبته وتريه، ولا أخذ التبليغي، والخصوص الذي عليه الأصحاب أن أقبلياً ديناً، وعبد إذا عقد له جازاً، لا يفتاح عنه ما قبته ديناً، وما امتنع غيره من قبته ديناً، لأن قبته قد تنفس عنه ثمن المدد، انتهى.

وفي الثمن المختار: دحار دفع القبضة من زكاة وحشم، وخراج، وفطرة، وجزية، وتعتبر القبضة يوم الخسوف، وذلك يوم الالام، انتهى.

وهي الجدية: يجوز دفع القبض على التركاء عندما، وذلك الشافعي لا يجوز، تبعاً لمتنوس، ولا أن الأمر بالأداء إلى التفسير إيهام التوبة الموعودة بأنه قبيل، لظهور القيد لظهور، فصار كالجزية، انتهى محضراً، قال القاضي في القدية: قوله: كالجزية أي كأداء القبضة في الجزية فإنه يجوز بالانفاق، لأنه أولى ولا يفتقر إلى الزاوية، انتهى.

(١) المصنف: (١٣) / (١٤٢)

(٢) (٢٤١) / (٢٤٨)

(٦٨١/٤٥) - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ
الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَايَةَ أَنَّ وَضَعُوا الْجَزِيَّةَ عَشْرَ أَسْهُامٍ مِنْ أَهْلِ
الْجَزِيَّةِ حِينَ يُسَلِّمُونَ.

(٦٨١/٤٥) - (ملكت)، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله، أن
يضدوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون^(١). قال الباجي^(٢):
يحتمل أن يريد به وضعها عنهم في المستقبل، ويحتمل أن يريد به وضع ما بقي
عليهم منها فلا يطلبون به، وهذا هو الأولى والأظهر، لأنه إذا احتل اللفظ
المميين ضمن عليهما إذ لا تنافي بينهما، ووجه آخر أنه لا يخفى على عامل
عمر ولا غيره أن من أسلم لم يثبت عليه جزية مستقلة، فحمل الكلام على
ذلك يظن فائدته، وحمل على بطلان ما بقي عليه من الجزية يقتضي فائدته.

ومثل هذا مما يمكن أن يحتاج عمر إلى أن يكتب به، ويحمل الناس
عمر رأيه فيه، وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة، وقال الشافعي - رضي الله
عنه - لا يسقط عنه ما بقي من الجزية، ويؤديها في حال إسلامه، والدليل
على ما نقوله قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوَوا لَهْوَهمْ قَدْ
سَلَفَ﴾^(٣)، انتهى.

قلت: ويقولهم قالت الحنابلة، ففي دليل السارب: من أسلم منهم بعد
الحوار سقطت عنه الجزية نص عليه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ
كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوَوا لَهْوَهمْ قَدْ سَلَفَ﴾^(٤) الآية. وروى ابن عباس عن
النبي ﷺ أنه قال: ليس على المسلم جزية، رواه الخلال، انتهى. وهكذا في
«المعنى»^(٥) و«الشرح الكبير»، وبسطاً.

(١) الصغير (٢٥/٢٧٥).

(٢) سورة الأنفال: الآية ٣٨.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٣٨.

(٤) انظر «المعنى» (١٣/٢٣٦).

وقال ابن رشد^(١) إيهام اتفقوا على أنها لا نجب إلا بعد الحول. ولاها
تدقعه عنه إذا أسلم قبل انقضاء الحول، وعينها إذا أسلم بعدما يحول
الحول، هي تؤخذ من الحيرة للحزن العامي بأسره أو لغة مصرى بها فقال
قوم: إذا أسلمت فلا حزية عليه بعد انقضاء الحول كـ بعد إسلامه أو بعد
انقضائه، وبهذا قال الجمهور، وقالت طائفة إن أسلم بعد الحول رجعت عليه
الحيرة، وإن أسلم قبل حلول الحول لم نجب عليه، وإليه اتفقوا على أنها لا
نجد قبل انقضاء الحول، انتهى

قلت وهذا الأسلوب منكسر لما مضى من انقضاء الاختلاف في قول
الشافعي - رضي الله عنه - وإن تعمدت مدحه الجمهور، وفي «العرفان»^(٢)
قال ابن القيم: من أسلم وعنده حيرة أو أسلم بعد كمال السنة سقطت عنه،
وكذا لم أسلم على شأنها خلافا لما مضى فيه.

ولما: ما أخرجه أبو داود^(٣) وأبو موسى عن جرير عن قابوس عن أبي خيثام
عن أبيه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: أسلم
على مسلم حرة.

قال أبو داود: وسأل سفيان الثوري عن هذا فقال: يعني إذا أسلم ولا
حزية عليه، وبالله الذي حسره به سفيان الثوري دواء الضرابي في «الأوسط»
عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «من أسلمت فلا حزية
عليه». وصنف ابن القطان قابوساً، وأبو خيثام عن أبي حمزة الثماللي^(٤)

فيها: «ممنوعه برحمة» بشرط ما كان استحسن عليه قبل إسلامه، من غير

(١) مشافهة المصنف (١: ٢٠٠).

(٢) معرفة الصحابة (١: ٦٨١).

(٣) أسلمه له - أبو داود (٢: ٥٣) والترمذي (٢: ٣٢٠).

المراد بخصوصه . لأنه مرفوع لفائدة ، إذ عدم الجزية عام ، مسلم اشتاء من ضروريات المؤمنين ، فالإخبار به من جهة الفائدة ليس كالإخبار بصفة عليها في حال البناء ، وهذا الحديث وسجود أجمع الملمعون على سقوط الجزية بالإسلام ، انتهى .

قال الجصاص^(١) : وقد اختلف الفقهاء في التسمي إذا تسمي وقد وجدت عليه حزية من يأخذ بها ؟ فقال أصحابنا : لا يأخذ ، وهو قول مالك وعبد الله بن الحسن ، وقال من شُرِّمَ والمناعي : إذا تسمي في بعض السنة أخذ منه بحسب ذلك ، والدليل على أن الإسلام سقط ما وجب من الجزية ، قوله تعالى : ﴿ فَغَنِمُوا لَكُمْ لَا يُمْسِكُمْ بِالْأَمْرِ ﴾^(٢) الآية .

فاستلظمت هذه الآية لدلالة من وجهين ، أحدهما : الأمر يأخذ الجزية ممن يجب قتله لإقامته على الكفر إن لم يؤدعاه ، ومن أسلم لم يجب قتله فلا جزية عليه ، والوجه الثاني : قوله تعالى : ﴿ عَنْ يَدِ وَهُمْ مَكِيدُونَ ﴾^(٣) ، وأمر بأخذها من وجه الضمان من أخذناها على غير هذا الوجه ، لم يكن حزية ، لأن الجزية هي ما أخذ على وجه نصفا .

وقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، قال : قال رسول الله ﷺ : ليس على مسلم جزية ، فنفى ﷺ أخذها من المسلم ، ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر ، ومن ما لم يجب بعد الإسلام ، فوجب بظاهر ذلك إسقاط الجزية عنه بالإسلام .

ويدل على سقوطها أن الحرية والجزء واحد ، وممتد جواز الإقامة على

(١) أحكام القرآن ٣/ ١٠٠ .

(٢) سورة الشورى : الآية ٢٩ .

(٣) سورة الشورى : الآية ٢٩ .

الكفر ممن كان من أهل القتال، فعني أسلم سقط عنه بالإسلام المجازاة على الكفر، إذ غير جائز عقاب الناب في حال المهلة وبقاء التكليف، ولهذا الاعتبار أسقطها أصحابنا بالمرت.

وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفي: أن دهقاناً أسلم فقام إلى علي - رضي الله عنه - فقال له علي - رضي الله عنه -: «أما أنت فلا جزية عليك، وأما أرضك فلنا»، روى عن محمد قال: أسلم رجل فأخذ بالخروج، وقبل له: «إنك مشعور بالإسلام»، فقال: «إن في الإسلام لمعناً إن فعلت، فقال عمر - رضي الله عنه -: «أجل، والله إن في الإسلام معاناً إن فعل» فرفع عنه الجزية، وروى حماد بن سلمة عن حميد قال: كتب عمر بن عبد العزيز: من شهد شهادتنا واستقبل لميلتنا، واختنن، فلا تأخذوا منه الجزية، فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية الواجبة قبل الإسلام، وبين حاله بعد الإسلام في نفيها عن كل مسلم.

وقد كان آل مروان يأخذون الجزية ممن أسلم من أهل الذمة إلى أن ولي عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن: أما بعد، فإن الله تعالى بعث محمداً ﷺ ناصياً ولم يبعث جانياً، فإذا أتاك كتابي هذا فارفع الجزية عن أسلم من أهل الذمة. إلى آخر ما قاله الجصاص.

وفي «الترطحي»^(١): قال ابن أبي شيبة: حدثنا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن عبد الله الثقفي عن عمر وعلي قالوا: إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية، وأخذنا خراجها، انتهى. وهذا نص في الباب.

وفي «الجوهر النقي»: ذكر صاحب «الاستذكار»^(٢) عن الشافعي قال: إذا

(١) «نصب الرأية» (٤٤٢/٣).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٣١٦/٩).

أسلم في بعض السنة أخذت منه - عليه - وحكى عن مالك وأبي حنيفة وأصحابه وإن حصل أنه يسقط ما مضى قال: وهو الصواب لحصوم قوله **وَيُؤْتَى** وليس على المعاصم جريئة، وقول عمر - رضي الله عنه - **اضعوا الجزية عن أسلم**، ولا يوضع إلا ما مضى. والحديث ذكره البيهقي^(١) في هذا الباب، وذكر فيه أن رجلاً أسلم فكتب إليه عمر - رضي الله عنه - : أن لا تؤخذ منه الجزية انتهى.

وقال ابن العربي^(٢) : فإذا تعمرت الجزية على الكافر، لم أسلم، قال الشافعي : يُعزَّمها لأنها حق وجب في الذمة، وقال مالك وأبو حنيفة : يسقط ما وجب منها بغس الإسلام، وأحمد الشافعي على أنه عوض عن سكتي الذمة، يعتمد الحنابلة على أنها عوض عن إياحة الدم، ويعتمد المالكيون منهم على أنها رحت عقوبة، والإسلام قد عصم الدم، وأسقط العقوبة، ومذهب مالك قريب من هذا. ولكنه أصرح منه، فإنه قال : إذا وجبت صفاراً عهداً والمسلم لا سحر عليه، فقد سقط شرط الأداء فسقطت في نفسها، انتهى.

(مسألة) إذا ثبت الجزية على الذي سقطت بموته، يره قائل أبو حنيفة. وقال الشافعي : لا تسقط بموته، ودليلنا أن هذه عقوبة، فوجب أن تسقط بانقضاء كالعقوبات، قاله الباقي.

وقال المراري في منبهه : تسقط الجزية بالإسلام والموت عند أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وعند الشافعي - رضي الله عنه - : لا تسقط.

وقال الموفق^(٣) : إن مات الذمي بعد تحول لم تسقط الجزية عنه في

(١) - السير الكبير (١/١٩٩).

(٢) - معارضة الأعرجي (١/١٢٣).

(٣) - المعنى (١٣٢/١٣٢).

وَأَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَنَعُوا الْحُلُمَ.....

نهي عن قتل النساء والصبيان، وكذلك أجمعوا أنها لا تجب على العبيد، انتهى.
قال الموفق^(١): لا جزية على صبي ولا زائل العقل ولا امرأة، لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأبو ثور، وقال ابن المنذر: لا أعلم عن غيرهم خلافاً، وقد دل على صحة هذا أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد: وأد اضرىوا الجزية، ولا تضربوها على النساء والصبيان، ولا تضربوها إلا على من برت عليه المومسي، رواه سعيد وأبو عبيد والأثرم، وقول النبي ﷺ للمعاذ: اخذ من كل حاكم ديناراً دليل على أنها لا تجب على غير بالغ، ولأنه تؤخذ لعن الدم، وهؤلاء دماؤهم محقونة بدورها، انتهى.

(وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بنعوا الحُلُم أي البلوغ، لما تقدم أنها لا تؤخذ من الصبيان، وقد روي عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل حاكم ديناراً وشرطوا في ذلك الحرية أيضاً، ففي شرح الإقناع^(٢)، والثالثة من الشرائط: الحرية، فلا يصح عقدتها مع الرقيق.

ونقدم عن ابن رشد أن الأوصاف الثلاثة: الذكورية، والبلوغ، والحرية، شرط إجماعاً.

قال: واختلفوا في أصناف من هؤلاء، منها في المجنون والمفقد والشيخ وأهل الصوامع والتفسير هل يتبع بها ديناً متى أسر أم لا وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيت شرعي، وسبب اختلافهم سني على هل يقتلون أم لا^(٣) أعني هؤلاء الأصناف، انتهى^(٤).

(١) المنتقى (١/٢٢٦).

(٢) (١/٢٧٦).

(٣) بداية المجتهد (١/٤٠٤).

على بني نعلب دون حزية. فانه الثوري. وابو حزيمة والشافعي وأحمد قالوا: يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من الممسم، ففي الزكاة نخبال، وما به العشر عشران. وما فيه ربع عشر نصف العشر. وكذلك من نسلته، ولا سي. على ثالث من سي نعلب وهم عبد أصحانه وغيرهم من الصمالي سواء، وقد علم الله عز وجل أهل الكتاب أي أخذ الحزية. فلا معنى لإخراج بني نعلب منهم. قوله ابن خزيمة^(١)

قال ابن رشد^(٢) أما أهل النخبة فإن الأكر على أن لا زكاة على جميعهم. إلا ما روي طائفة من تضعيف الزكاة على عبادي بني نعلب، على أن يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء. ومن قال بهذا القول انتقامي وأبو حنيفة وأحمد والثوري، وليس على حائك في ذلك قول، وإنما صار هؤلاء لهذا لأنه ثبت أنه فعل عبد من الخطاط بغير وثيقته بأولاً أن يدل ذلك على نوقيد. ولكن الأصول تعارضه، انتهى.

قال الهاري^(٣) وتجنب بن راتل من العرب من ديرة سبوا في الجاهلية، بعد حيا الإسلام ومن عمر - رضي الله عنه - دعاهم إلى الجزية، فأبوا، وقالوا: نحن عرب، حرة منكم بأحد بعضكم من بعض الصدقة، فقال: لا أحد من مشرك صدقة. فتحقق عليهم بالزوم، فقال الصناديق زوعة بأسم المؤمنين إن القوم لهم بأمر شديد، ومنهم عرب بأسون من الحرية، فلا نعلم عنهم هتوك منهم. راجد منهم الحرية باسم الصدقة، بعد عمر في صلبيهم، وصحفت عليهم.

(١) (١٩٢، ١٩١)

(٢) (١٩١، ١٩٢، ١٩٣)

(٣) (١٩٢، ١٩٣، ١٩٤)

أما جمع أصحابه على ذلك، ثم العفو... ففي كل ما يعين لهم شأن ولا
يريد حتى تلحق مائة وحدى وعشرين، فيها أربع نسيئة، وعلى شفا في القر
ب (ل) وفي رواية: قال عمر - رضي الله عنه -: هذه حرية سموها دا شيب،
أنهى

وهكذا قال السوفق في (المعني) ^(١)، ثم قال: قد ذكرنا ما مضى من ذلك، فذكرنا ذلك من
قوله عمر - رضي الله عنه - ولم يخالفه أحد من أصحابه في إجماعه، وقال
به الفقهاء بعد لصحة منهم من أبي الليث، والحد من صالح، وأبو حنيفة،
وأبو يوسف، والمشافعي، وبروي عن عمر بن عبد العزيز، أنه أجاز عمر بن الخطاب
في نسيب إلا لحرية، وقال: لا والله إلا الحرية، وإلا فقد أمنتكم بالحرية،
والجرحه بهذا عموم الآية فيهم.

وبروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: أشر فرقت نسي تعذب لكون
في فيهم راي، لأهلنا شغلتمهم، وأصبحت ترايب، فقد نفصوا العهد، ويرت
منهم أمانة حين نصرنا أوفائهم، وذلك أن عمر - رضي الله عنه - صالحهم
على أن لا يضربوا، ولا ذمهم، والعمل على الأول لما ذكرنا من الإجماع، وأما
الآية فإن الساجود منهم الحرية باسم الصيانة، فرد الحرية بجور حذرها من
العروض - انتهى.

وقال البرقي: وهو نعت قوم من نصاري من العرب كانوا يفرق
الروم، فيما أراد عمر - رضي الله عنه - أن يوظف بينهم الحرية أوز - فتباد
عمر - رضي الله عنه - في ذلك الصلابة، وكان الذي يسعى بينهم كروبر
الشمسي فقال: يا أمير المؤمنين صلحهم، فإلك إن تأسرتهم لم تظلمهم،
صالحهم عدم - رضي الله عنه - على أن يأخذ منهم ضحك ما يؤخذ من

المسلمين، ولم يتعرض لهذا المصيح بعده عثمان - رضي الله عنه - فلم أول الأمة وأخبرها.

ومن قيس: ليس علياً - رضي الله عنه - أراد أن يفيض حين رآهم قتلوا وذُلُّوا^(١) فننا: قد شاور لصحابه في ذلك، ثم اتفق معهم على أنه ليس لأحد أن ينقض هذا الصلح، وذكر محمد - رحمه الله - في «الأنوار»: أن صلحهم في الاختداء كان فاسطاً، ولكن تأيد ما إجماع، ويقول رسول الله ﷺ، أن ملكاً بطلن على ناس عمر - رضي الله عنه - وقال: أينما دار عمر - رضي الله عنه - دور الحى معه، انتهى.

قال المؤلف^(٢): فإن بذل التعليق أداء الجزية، ونحط عنه الصدقة، لم يقبل منه؛ لأن الصلح وقع على هذا فلا يغير، ويعتدل أن يقبل منه؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْطُغُوا الْجَزْيَةَ﴾، وهذا قد أعطى الحرية، وإن أراد الإمام تنقض صلحهم، وتجديد الجزية عنهم، كفعل عمر بن عبد العزيز، ثم يكن له ذلك؛ لأن عقد الذمة على التأييد. وقد عفته معهم عمر بن الخطاب، فلم يكن لغيره نقضه، ما داموا على العهد، انتهى.

ثم قال السرخسي: وما أخذ من صدقات بني تغلب، بوضع موضع الجزية؛ لأن عمر - رضي الله عنه - لما صدحهم قال: هذه الجزية سموها ما سئتم، ولأنه ليس بصدقة؛ لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل، وهو ليس بأهل لهذا التقرب، انتهى.

وقال الشيخ في «المهذب» وفي «الأنوار»: لو قال قوم: لا نؤدي الجزية باسمها، رنودي باسم الصدقة، فللإمام إيجابهم إذا رأى ذلك، ويأخذ منهم بضعف الصدقة، فمن خمس من الأبل ثائبين ومن عشرين ديناراً ديناراً،

(١) «المصنف» (١٣/٢٢٩).

إلا أن تجبروا في بلاد المسلمين. ويختلفوا فيها. فيؤخذ منهم
تُعسر فيما يدبرون من التجارات. وذلك أنهم إنما وضعت عليهم
الجزية. ومالحوها عليها. على أن يقرروا بلادهم.

ثم المأخوذ حقيقته جزية مصروفة مصرفها. وظاهره أنه يؤخذ في كل سنة. سواء
بأن السلطنة فيها أو لا. وعليه المدعي وأو حنبلة. انتهى.

وقال المؤلف: "إذ سي تغلب كانوا ذوي قوة وشوكه. لحقوا بانزوم،
وخيف منهم العسر إذ تم بمالحوها. فإن وجد هذا في غيرهم. فامتنعوا من أداء
الجزية. وحيف الضرر بفرك مصالحهم. قرأت الإمام المصالحه على أداء الجزية
باسم الصدقة. حاز ذلك. إذا كان المأسوذ منهم يفتقر ما يجب عليهم من الجزية أو
زيادة. فإن علي بن سعيد: سمعت أحمد يقول: أهل الكتاب ليس عليهم في
موانبهم صدقة. ولا في أموالهم. إنما تؤخذ منهم الجزية. إلا أن يكونوا صولحو
على أن تؤخذ منهم. كما صنع عمر - رضي الله عنه - في بني تغلب. انتهى

إلا أن يتجبروا في بلاد المسلمين) يعني لا شيء عليهم غير الجزية. ما
داموا في البلدان التي أدروا على السقام فيها، وما كان في حكمها من البلاد،
نعم إذا خرجوا إلى بلاد الإسلام (ويختلفوا فيها) يثبت الضمير في النسخ
العصرية الرجوع إلى بلاد المسلمين. وبذلك في النسخ فتهتبه المراجع إلى
التجارة. وفي المجموع. يختلف إلى فلاز أي يحيى، ويذهب. انتهى.

(فيؤخذ منهم العسر) غير الجزية (فيما يدبرون من) أموال (التجارات)
والأصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بحضرة الصحابة
وموافقهم. ولم يخالف عليه أحد فتأه إجماع. فإن ابن أبي. وظاهر هذا
الأن أن يؤخذ منهم عسر فيما يدبرون من أموال التجارة مطلقاً لا تفرق بين
الحنطة والقمطية. وسيأتي في الباب الآتي التفرق بينهما. وذلك أنهم إنما
وضعت عليهم الجزية. ومالحوها عليها على أن يقرروا بلادهم)

لأن ذلك ليس مما صالحو عليه، ولا بما شرط لهم. وهذا الذي أدرأه عنه أهل العلم ببلدنا.

(٢٥) باب عشور أهل الذمة

يؤخذ منهم عشر ذلك، قاله الذهبي^(١).

قال الزرقاني^(٢): فإن الشافعي وأبو حنيفة: لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة. قلت: ونقدم الكلام عليه في زكاة العروض.

ومنعت الحنفية في ذلك ما في «الهداية». إن مر الحربي على عاشر وعشرة، ثم مرة أخرى، ثم يعشره حتى يحول الحول؛ لأن الأخذ في كل سنة استئصال المال، وحتى لاخذ لحفظه، ولأن حكم الأمان الأول باقي، وبعد الحول يستجد الأمان؛ لأنه لا يمكن من المقام إلا حولا، وإذا أخذ بعده لا يتأصل المال، وإن عشره فرجع إلى دار الحريم، ثم خرج من يومه ذلك عتبه أيضا؛ لأنه رجع بأمان جديد، وكان الأخذ بعده لا بعضي إلى الاستئصال، انتهى.

قال العيني في «البيان» وفيه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز: لا يكرر في السنة، انتهى. (لأن ذلك) أي عام التكرار (ليس مما صالحو عليه ولا بما شرط لهم، وهذا الذي أدرأه عنه أهل العلم ببلدنا) ونقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة المروض، خارج عنه.

(٢٥) عشور أهل الذمة

قال ابن رشد في «البيان»^(٣): نحزيه عندهم ثلاثة أضعاف، جزية عنوية،

(١) «المعجم» (٢/١٧٨).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/١٦٣).

(٣) «ملاذم الصحابة» (١/٤٠٥).

وهي التي تكلموا فيها، اعني التي تفرغ على الحربين بعد غلبتهم، وحرمة
صالحه، وهي التي شرعوا بها يحكم عنهم. وأما الحزبة الثالثة فهي العشرة،
وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس غني أهل هذه عشرة، ولا زكاة أصلاً
في أسرهم، إلا ما روي عن جماعة منهم، أنهم صاعقوا الصدقة على مائة
سبي تعجب.

واحتسبوا هل يجب العشر عليهم في الأموال التي شعروا بها أني بلاد
المسلمين نفس الحزبة أو الإقحاة، أن كانوا حربيين أم لا تعجب، إلا بالضرورة؟
بأن ما كان من الغنائم أن تحارب أهل الردة الذين لهم بالاقتراف في
أهلهم الحزبة، يجب أن لا يجد منهم ما يخطبونه من بند إلى بلد آخر، إلا ما
يسوقون إلى الخدمة خاصة، فوجد منهم في عصف العشر، ووافقه آخر حجة في
وجوه بالآثار من الفتح، أو بالفتنة معصية، وحاشية في الفقه، فبالأثر
لوجوب عليهم نصف العشرة، ومالك لم يشترط غلبتهم في العشر الواجب عنه
صلاً ولا سراً.

وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحزب، والمصاب
وهو نصيب التسمير، وقلة المصاعف ليس يجب عليهم عشر أموالاً، ولا
نصف عشر في نفس الحزبة، ولا في ذلك سر، محدود، إلا ما اصطاح عليه
أو اشتراط، معلى هذا تكون الحزبة العشرة من نوع الحزبة النصاحية، وعلى
منهج مالك وأبي حنيفة تكون عتماً مالك من الحزبة غير النصحية والتي على
الوفاء، بنهر.

وفي شرح الإقحاة^(١): ولا يأخذ له، أي الذي - في دخوله الحزب غير
حرم مكة، إلا بسلسلة، كرسالة وحرارة فيها كبير حاجة، فإن لم يكن فيها

غير حاجة لم يأذن له، إلا بشرط أحد شيء من متاعها، كالعشر، ولا يثبت بعد الإذن إلا ثلاثة أيام، ولا يدخل حرم مكة ولو سبغت، لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَذَرُونَهَا كَتَاتِمْ﴾ فكسرتهم والدعاء جميع الحرم، والعمرة في ذلك تيمم أحرموا أسبغ الكوفة، فعرفوا ما منع من دخوله بكل حال. فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام منه أو شاة إليه، انتهى.

وفي الحاشية: قوله: كالعشر أي أو نصته بحسب احتياج الإمام، ولا يذبح في كل سنة إلا مرة، ويجوز أن يؤخذ في كل مرة إن شريط، ذلك عليه ووافقه.

وقال النووي^(١) عن بحر من أهل مكة إلى غير ذلك: أخذ منه نصف العشر في السنة. انتهى هذا عن عمر - رضي الله عنه - وصحبت الرواية عنه به، وقال: انتهى في أسبغ عليه إلا تجزية. إلا أن يدخل أرض الحجاز، فينظر في حاله، فإن كان لمسألة، أو نفل بيزه، أذن له بغير شيء. وإن كان لتجارية لا حاجة بأهل الحجاز إليها، لم يأذن له إلا أن يشريط عليه عوضاً بحسن ما يريد، ولا يؤمن أن يشريط نصف العشر؛ لأن عمر - رضي الله عنه - شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل مكة، وناء قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس على المسلمين عشر، إنما العشر على اليهود والنصارى» (رواه أبو داود^(٢)).

وروى لإمام أحمد عن أنس بن سيرين قال: معني أنس بن مالك إلى العشرة، فقلت: أتيعني إلى العشر من بين ثمالك؟ قال: أم ترعى أن أجعلك على ما جعلني عليه عمر بن الخطاب؟ أربي أن أعتد من المسلمين ريف لعشر، ومن أهل مكة نصف العشر، وهذا كان بالعراق.

(١) - صحيح (٢: ٢٢٩)

(٢) - أخرجه أبو داود في كتابه في تفسير أهل مكة في السفر بالتحاربات، في كتاب الخراج وغيره (١: ١٦٦).

وروى أبو عبد الله في كتابه الأموال^(١) بإسناده عن أحمد بن محمد بن حنبل أن
عمر - رضي الله عنه - سئل عن رجل من حنيفة إلى الكوفة، فبعده على أهل
البلد في أموالهم التي يحتفلون بها في كل عشرة من درهماً فريضة، وهي حدث
أحد من الدول، أن عمر - رضي الله عنه - أمره أن يأخذ من مصاري بني ثعلبة
المسلم من مصاري أهل الكتاب نصف ما لهم.

و منتهت هذه الفصول، ولم تنكر فكانت إجماعاً، وعمد به الفقهاء
١٢٠٠، ولم يأت تخصص الحجاز نصف العشر في شيء من الأحاديث عساه.
لا عن عمر - رضي الله عنه - ولا عن غيره من أصحابه النبي ﷺ، بل ظاهر
أحاديثهم أن ذلك في غير الحجاز، وما وجب من الفداء في الحجاز وجب في
غيره، فالسوق، والشركات، ولا تؤخذ سهم في الفة إلا مرة، فمن عليه أخذ
من رواية جماعة من أصحابه.

وقال كذا أبو عبد الله - رضي الله عنه - حين كتب أن لا يأخذ في
البلد إلا مرة، وهذا قول الشافعي في أحد حلل أوحد الصحيح. انتهى.

ثم قال أبو عبد الله^(٢) في كتابه الأموال أنه لم يأت في ذلك عن
رسول الله ﷺ - ولا يرجع إليه - ولا في حديث عمر بن الخطاب - رضي الله
عنه - فعلى ذلك سهم، ممن أتى أن يعمل عمر - رضي الله عنه - هذا فيما فعله
المع كان عنده من ثمن من رسول الله ﷺ أو سمع أن يكون ذلك حقيقاً، ومن
أتى أنه فعل هذا كان على وجه التبرع، إذ لو كان على وجه ذلك تبرعاً،
قال: ذلك ليس بسهم لازمه لهم إذا بشرط.

وحكى أبو عبد الله في كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لا
أذكر اسمه الآن، أنه قيل له: لم كنتم تأخذون العشر من مشركي العرب؟

(١) (ص ١٢٠)

(٢) (ص ١٢١) المجتهد (١١/١٢١)

٢٨٢/٤٦ - حدثني يحيى بن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قد يأخذ من السطة من الحنطة والزيت، هذه - الغنم - يريد بذلك أن يأخذ الحنطة بغير شربة.....

فقال: لأنهم كانوا يأخذون من العسل إذا دخلوا إليهم، قال الشافعي: وأمر ما يجب أن ينزلوا عليه جر ما قرصه عمر - رضي الله عنه - وإن شربوا على أكثر فحسن، قال: وحكم الحربي إذا دخل مأمن حكم الدمي، انتهى.

٢٨٢/٤٦ - (مالك، عن ابن شهاب الزهري (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) ع - الله بن عمر (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (كان يأخذ من السطة) دون موحدة مفرجين، قال الذهبي^(١) وهم كبار أهل الشام. عدهم عفة الذمة، وفي ثمانين العرب: السبط والسبط كانهيبر والحيبر. عى «الغدير» حبل ينزلون أسوان، وفي «المحكم»: ينزلون سواد العرب، وهم الأساط والسب إليهم مطي، وفي «الصحيح»: ينزلون ما يطبخ بين العرب، ويقال: إنما سموا نطاً لاستنباطهم ما يخرج من الأرض.

وفي «التجميع»: السط بفتحين، واخط، بفتح، فسر فتحية قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واحتلوا أسابهم، ونسبت أمتهم، وذات معرفتهم بسام الله أي استخراجهم لكثرة فلاحتهم، انتهى.

فكانوا يختصمون إلى الستة بالحنطة والزيت وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يحلف عنهم في الحنطة والزيت، فيأخذ منهم (من الحنطة والزيت) وفي نسخة: والزيت بدل الزيت، وضوء (تصف العسر يريد بذلك) أي بالحنط عليهم (أن يكثر الحمل) أي المحمول منها (إلى المدينة) فترخص تلك الحنطة والزيت - لمدينة، لأنها

وَيَأْخُذُ مِنَ النَّفْثَةِ الْعَشْرَ.

معظم القوت (ويأخذ) منهم (من الغلبة) تقدم التمراد منها فيما لا زكاة فيه من الثمار (العشر) كدلاً على الأصل فيما تجزأ، وذلك لأن غلاء الغطاني لا يكاد يفسر بالناس ضرراً كثيراً.

قال امرؤ القيس^(١): وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره اتباعاً لعصر، وتقدم في الذب قبله أنه يؤخذ منهم العشر، ولم يمتش حطة ولا ربت بالمدينة ولا مكة، انتهى.

وظاهر ترويض المصنف أنه حسبه على أهل الأئمة، وهو نص كلام الجاحي كما تقدم، وقد عر كلام الموفق^(٢) أنه حسبه على الحري، إذ قال: إذا دخل إينا منهم زحر حربي بزمان أخذ منه العشر، وقال أبو حنيفة: لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون ما شئنا، فتأخذ منهم منه، أما روي عن أبي حنيفة قال: قالوا لعمر: كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دخلتكم إليهم؟ قالوا: العشر، قال: فكذلك حذر منهم.

ولما مر رواية أن عمر - رضي الله عنه - أخذ منهم العشر، واشتهر ذلك فيما بين الصحابة، وحسب له الخلفاء الراشدون بعده، ويؤخذ منهم العشر من كل سنة لتجارة في ظاهر كلام الحنفي.

وقال القاضي: إذا دخلوا في نفس ميرة بالناس إليها حاجة، أذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم، وهذا قول الشافعي، لأن دخولهم منع للمسلمين: إلقاء عموم ما رواه، روي صالح عن أمه عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك فذكر أثر لباب، ثم قال: ولهذا يدل على أنه يخضع عنهم إذا رأى المصلحة فيه. وقد التزم أيضاً إذا رأى المصلحة، انتهى.

(١) شرح الرافعي (١/١٢٣).

(٢) المعنى (١/١٣٣).

٦٨٣/٤٦ . وَحِثَّنِي عَنْ مَائِكَ . عَنْ أَبِي شَيْبَةَ . عَنْ
النُّعْمَانِ بْنِ بَرْزَدٍ أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ غُلَامًا خَادِمًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُثَيْبَةَ بْنِ مَرْثُودَةَ عَلَى سَوْدَى الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَقَّابِ ،
فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ الْبَيْطِ الْخَمْرِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَرْكُوهٖ ^(١) : «بَابُ الْعَشْرِ» . ثُمَّ قَالَ : «عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ الْمُبَارَكِ»
قَالَ مُحَمَّدٌ : يَرْجُو مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ لَتُنَحْنُوهُ مِنْ فَضِيحَةٍ أَوْ غَيْرِ
فَقَدْ نَصَبَ الْعَتَرُ فِي كَرِّ سَلَا . وَهِيَ أَهْلُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْإِسْلَامِ
يَأْمُرُ الْعَتَرُ مِنْ قَبْلِكَ كُنْ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ عَمْرِو بْنِ الْحَقَّابِ زَيْدُ بْنُ حَذِيرٍ وَأَنْسَ مِنْ
مَائِكَ حِينَ مَشِيئَتِهِمَا عَنْهُ نَوَافِلُ الْكُفَّةِ وَالْبَصِيرَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ قَبْرِ حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ . انْتَهَى . فَلَمْ يَنْقَلِبْ الْإِسْنَادُ فِي ذَلِكَ فِي زَكَاةِ التَّوْبَةِ .

٦٨٣/٤٧ . لِمَائِكَ . عَنْ بَنِي سَهَابٍ عَنْ الْعَمَّالِ بْنِ يَزِيدٍ . لَكِنِّي لَمْ
قَالَ كُنْتُ غُلَامًا) قَالَ نَبَاجِي هَكَذَا رَوَاهُ حَبِيبُ غُلَامًا يَزِيدُ بَدَلًا لِمَائِكَ نَدَا ، وَرَوَاهُ
مُطَرِّفٌ وَأَبُو مَعْبُودٍ كُنْتُ غُلَامًا يَزِيدُ أَنَّهُ كَانَ غُلَامًا عَلَى أَخِي نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ
الْعَمَّالِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَنْصَابِ . انْتَهَى .

وَنَعْمَ مَعَهُ أَنَّ الْبُصَابَ فِي رِوَايَةِ بَحْبُوسٍ لِمَطَرٍ «غُلَامًا» وَاسْتَنْصَحْتُ بِمَنْحِ
«الْمَطَرِ» فِي ذَلِكَ . فَمَنْ بَعْضُهَا غُلَامًا ، وَفِي بَعْضٍ بَدَلُهُ غُلَامًا . وَقِي أَكْثَرُ
«النَّصَرَةِ» جَمْعِيًّا مَعًا بِفَطْ . «غُلَامًا غُلَامًا» وَالْبُصَابُ الْأَوَّلُ

(مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ بْنِ مَرْثُودَةَ) الْهَدَلِيُّ ابْنُ أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُودَةَ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (عَلَى سَوْدَى الْمَدِينَةِ) أَيِ عَلَى أَخِي نَعْلَمُ الْعَتَرُ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ
وَأُخْرَاهُمْ الْعَتَرُ مِنَ الْأَنْدَلُسِ (فِي زَمَانِ عَمْرِو بْنِ الْحَقَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (فَكُنَّا)
مَأْخُذٌ مِنَ الشَّيْءِ الْمَشْرُوعِ عَلَيْهِ الْبُصَابُ الْبُصَابُ الْبُصَابُ الْبُصَابُ الْبُصَابُ الْبُصَابُ
كُنْتُ ابْنُ زَمَانِ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، لِأَنَّ مَا كَانَ بَعْضُ فَتَاهُ كَانَ مَسْمُورًا

(١) انظر : «مَرْكُوه» مع التعليق لمحمد (١١٣/٢) .

(٢) رَوَاهُ فِي سَمْعٍ لَا يَنْدَكِرُ (١١٣/٢) .

٦٨٤/٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَهُ يَقُولُ
 إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْعَبْدَ الَّذِي إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي
 أَسْأَلُكَ بِكَرَمِكَ وَأَعِزَّتِكَ وَأَعِزَّةِ جَنَّتِكَ وَأَعِزَّةِ عِلِّيِّينَ

(٢٢) باب استبراء الصائفة والعروة فيها

٦٨٥/٢٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
 إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ فَاسْتَبْرِأْ عَمَّا فِي بَيْتِكَ مِنْ الْخَطَايَا وَالْغَيْرِ الْمَعْرُوفِ

بِصَحَابَةٍ حَاضِرِينَ قِيلَ لَهُ بَيْتُكَ هِيَ حُلَامُكَ وَلَا فَهْرُكَ - فَهُوَ إِجْمَاعٌ وَحَدَّثَهُ بِحَبْرٍ
 تُدَسِّرُ بِهَا، وَالْحَدِيثُ بِهَا، قَالَ: نَاجِي^(١)

٦٨٥/٤٨ - قَالَ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ شَيْبَانَ بْنِ يَحْيَى (أَعْلَى أَبِي وَحْدَانَ) أَنَّهُ
 صَرَّحَ إِخْرَاجَ أَحَادِثٍ مِنْهُ مِنْ الْخَطَايَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (مَنْ لَيْسَ بِالْعَبْدِ)
 فَقَالَ لَيْسَ شَيْبَانُ - كَانَ ذَلِكَ يُوَحِّدُهُمْ فِي الْعَدْلِيَّةِ رَضِيَ مَا عَنِ نَبِيِّهِ، وَفِيهِ
 مَنْ قِيلَ نَحْنُ مَكَّةَ وَكَرَّمَهُمْ ذَلِكَ سَمَرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَخَافَهُ أَنْ يُؤْتِيَهُ
 مِنْهُ بِشَيْءٍ، وَأَمَّا مَا أَمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِخْرَاجَهُ مِنْهُ، لَكَانَ يَخْشَى مِنَ الْخَطَايَا، وَأَمَّا
 حَالَتُهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ سَكُونِي، وَفِيهِ مِمَّا كَانُوا يَتَوَقَّعُونَ مِنْ سَلَاكِ
 نَحْوِهِ وَمِثْلِهِمْ.

(٢٣) استبراء الصائفة والعروة فيها

٦٨٥/٤٩ - قَالَ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسَمٍ، أَلْعَدْرِي (عَنْ أَبِيهِ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ فَاسْتَبْرِأْ عَمَّا فِي بَيْتِكَ مِنْ الْخَطَايَا وَالْغَيْرِ الْمَعْرُوفِ

.....

(١) - التفسير: ١٢/٢٨٩

(٢) - أخرجه البخاري في التاريخ: ١/٤٩٠، فتح الباري: ٢/٢٢٢، وأخرجه مسلم
 في الصلاة: ١/٢٩٣، وأبو داود في الصلاة: ١/٢٩٣، وأبو حنيفة في الصلاة: ١/٢٩٣، وأبو حنيفة في الصلاة: ١/٢٩٣

(٣) - نسخة البخاري: ١/٢٩٣

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ

عَلِيٌّ (ع) قَالَ الْحَدِيثُ وَالْحَبْرُ إِذَا تَوَلَّى الْوَرْدَ أَشَدَّاءُ نَعِيمٍ لِمَا فِيهِ لَدَيْهِ يَتَوَلَّى فَأَعْطَاهُ عَمْرٌو فَحَبَّرَ عَلَيْهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَعِينٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ عَلِيُّ اسْمَ الرَّحْلِ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ

إِنَّهُ لَمْ يَرَفَعْهُ. وَلَا يَحْدُثُ عَنْهُ وَاهٍ مَسْنُونٌ. وَلَمْ يَسْأَلْ لُحْظَهُ، وَدَعَاهُ
بِأَنْ يَحْمِلَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو - وَحَسْبُ اللَّهِ عَسَا - أَنْ عَمْرٌو - وَحَسْبُ اللَّهِ عَسَا - حَمَلَ
عَمْرٌو نَافِئَةً فَأَعْطَاهُ بِهَا رَحْلًا، لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ابْنِ عَمْرِو - وَحَسْبُ اللَّهِ عَسَا - لَمَّا
أَرَادَ أَنْ يَنْصَلِّيَ فِي قَرْيَةٍ أَتَيْهَا فَتَوَلَّى الْوَرْدَ فَتَوَلَّى عَلَيْهِ وَاسْتَشْفَرَهُ، فَبَعَثَ
يَحْمِلُ عَلَيْهِ. فَأَشَارَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ يَلْبِسُ الْعُلْمَةَ كَرَاهِيَةً لِمَا فِيهِ. وَجَعَلَ ابْنُ
عَمْرِو يَرْفَعُ يَدَهُ عَنْهُ وَأَعْلَاهُ كَلَامًا مَعَهُ وَالْمَقْدُودُ مَعَهُ وَكَأَنَّ مَسْأَلَهُ
أَعْلَى أَيْ كَرِهَ ذَلِكَ، وَإِلَّا أَعْلَى.

فَالْحَبْرُ لَعَنَ مِنَ الْحَمْلِ الْكِرَامَ السَّاطِعَةَ بِهِ، وَقَالَ تَرْفَعُ
لَعَنَ الْقَدْرَ مِنْ قِيَمَتِهِ. أَيْ لَعَنَ

(أَيْ مَسْلُوكًا) قَالَ لِيَأْسَى. (أَيْ الْحَمْلُ عَلَيْهَا فِي مَسْلُوكَةٍ عَلَى رَحْلٍ)
وَأَمَّا أَنْ يَعْلَمَ مِنْ فِيهِ التَّحَدُّ وَالْمُرُوءَةُ لِنَهْجِهِ لَمْ يَلْبِسْكَ إِذْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ
مَحَلِّهِ وَكَانَتْ لَمَعْدَةً. لَيْسَ يَلْبِسُكَ الْمُرُوءَةُ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ بِمَا يَنْبَغُ مِنْ بَيْعٍ
وَعَبْرَةٍ. وَأَوْجَدَ أَنَّ فِي وَهُوَ الْأَطْوَلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِلَى مَنْ يَهْتَمُّ مِنْ حَيْثُ
مَوَاطِنُ الْجَهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْيِيلِ لَهُ. فَهَذَا يَسْأَلُ الْمُرُوءَةَ لَمْ يَلْبِسْ

(٢٦) (٢٢٤٠)

(٢٧) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ تَرْفَعُ لَعَنَ الْقَدْرَ: (الْمَعْرُوفُ: ٢٢٤٠)

(٢٨) (٢٢٤٠)

وَكَانَ الرَّجُلُ الْبُيْزِي خَرَّ عَنْهُ قَدْ أَضَاعَهُ

وقال الترمذي^(١): «في سبيل الله الجهاد، لا اتوبع فلا حرج فيه فمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له، انتهى».

وقال الحافظ^(٢): والمعنى: أنه ملكه. ولذلك ساع له بيعه، ومنهم من قال: كان عمر - رضي الله عنه - قد حبسه، وإنما ساع للرجل بيعه، لأنه حصل فيه هزالٌ عجز لأبيه عن اللحاق بالخيل، وصعفت عن ذلك، وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به، وأجاز ذلك ابن القاسم له، ويذكر على أنه حمل تمليك، قوله: «ولا تعد في صدقتك»، ولو كان حراً نملكه به. وذكر الاحتمالين العبي^(٣)، وحكي عن ابن عبد البر^(٤) أنه قال: أي حسله على قرس حمل تمليك، فله أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله، انتهى.

(وكان الرجل الذي هو عنه) أي الذي جعله عليه، وتقدم ما قاله الحافظ: إنني لم أقف على اسمه (قد أضاعه) قال الباجي^(٥): يحتمل أمرين؛ أحدهما: أنه أضاعه من الإضاعة بأن لم يحسن التمام عليه، وبعد مثل هذا في أصحاب النبي ﷺ إلا أن يوجب هذا علراً، ويحتمل أن يريد به صبره صانعاً من اهزان لمرط مباشرة الجهاد، ولإتباعه له في سبيل الله تعالى.

وزاد الترمذي: وقبل: لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيته، وقيل: محادة: استعمله في غير ما جعل له، والآراء أظهر لرواية مسلم، فوجهه قد أضاعه، وكان قليل المال، فأنشأ إلى علة ذلك وإلى غيره في إراقة دمه، انتهى.

(١) شرح الترمذي، (١/١٤٤).

(٢) معجم الباري، (٣/٣٥٣).

(٣) عمدة القاري، (٦/٥٤٦).

(٤) الاستذكار، (٩/٣٢٦).

(٥) النسخ، (٦/١٧٩).

وَأُذِنَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ. وَطَلَبَتْ أَنَّهُ يُباعُ بِرِخْصٍ. فَبَسَّطَتْ غُرَّتَ ذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُشْرَوْا بِإِنْ أَعْطَاكُمْ بَارَهُ وَاحِدٌ.....»

(وَأُذِنَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ قَالَ الْحَاشِي: بِحَسْبِ ثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ أَحَدُهَا: أَنَّهُ كَانَ
وَحِيدَهُ إِيَّاهُ، دُرَادُ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهُ وَأَنْ يَشْتَرِيَهُ لِفَيْعَالِهِ، وَبِحَسْبِ أَحَدٍ أَنْ يَكُونَ
حَبِيبًا، فَفَقِنَ أَنْ شُرَاؤَهُ جَائِرٌ، وَبِيعَ الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ لَهُ مَبَاحٌ حَتَّى مَنَعَهُ مِنْ
ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، وَبِحَسْبِ أَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الصَّبَاحِ مَبْلَغًا يَعْدَمُ لَاسْتِغْنَاءَهُ فِي أَوَجِهِ
الَّذِي حُدِّدَ فِيهِ، فَرَأَى أَنْ ذَلِكَ يَبِيعُ لَهُ شُرَاؤُهُ.

(وَقَدْ تَنَبَّهَ أَنَّهُ بَاعَهُ بِرِخْصٍ ابْتِغَاءَ سُكُونٍ لِنَفْسِهِ، مَعْدِرُ رِخْصِ الْخَصْرِ
وَأَرْخَصَهُ اللَّهُ فَهُوَ رِخْصٌ، وَهَذَا بِحَسْبِ ثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ، إِمَّا تَغْيِيرُ الْعَرَسِ وَفَيْعَالِهِ،
أَوْ لَأَنَّهُ حَادٍ الْمَرْحُصُ فِي السُّوقِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَعْبُورًا وَمُسْتَدْفًا)

(قَالَ: فَبَسَّطَتْ عَنْ ذَلِكَ أَيَّ حَسْبِ الشَّرَاةِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ﷺ) وَلَا
تُشْرَوْا بِإِلَّا بِإِذْنِ الْبَاءِ، حَرْمٌ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا عَلَى مَهْدِي. لَا تَسْتَعِدَّ، قَالَ
الْمُتَأَخِّرُ: بَاءُ الْخَصْرِ أَوْ السَّكْتِ (وَأِنْ أَعْطَاكَ بِدَرْهَمٍ وَاحِدٍ) هُوَ سَائِلٌ فِي
رِخْصَةٍ، وَهُوَ مُعَاوَنٌ لَهُ عَلَى شُرَاؤِهِ، عَالِمٌ أَنَّ الْمَلِكَ: هَذِهِ مَعْضُ ثَمَلَةٍ، إِلَى
أَنْ شُرَاؤُ الْمُتَصَدِّقِ صَدَقَتُهُ حَرَامٌ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ. وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ شُرَاؤُهُ
تَنْبِيهُهُ لِكَوْنِ الْقَسْحِ فِيهِ لَعِيرُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ رِبَاٌ بِمَنْحِ الْمُتَصَدِّقِ فِي
الْحَرَمِ بِسَبَبِ تَقَدُّمِ إِحْسَانِهِ، فَيَكُونُ كَالْمُعْتَدِّ فِي صَدَقَةٍ فِي ذَلِكَ الْمَقْدَارِ لَفِي
سَدِّ مَخِ فِيهِ، كَذَا فِي: «الْمَرْقَةُ»^(١)).

وَقَالَ الْبُزْجِيُّ^(٢): «نَهَى تَنْبِيهُهُ لَا تَعْرِيمٌ، فَبَكَرَهُ لِمَنْ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ أَنْ يُشْتَرَى
مِنْ دَفْعِهِ هُوَ الْبَيْعُ. أَمَّا إِذَا وَرِثَهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ، وَهَذَا أَوْ لَا تَنْزِلُ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ
اِشْتِرَاهُ مِنْهُ الْمُتَصَدِّقُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ
جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الشَّيْءُ عَنِ شُرَاؤِ صَدَقَتِهِ بِالْحَرَمِ.

(١) (٢/١٦١)

(٢) «شرح معانيه في الترويض» (١/١٦١)

قال الموقر: ليس بمخرج الميراث شرافاً من حيث إتيان أبيه، روي عنه
عن بعضه، وهو قول قسرة ومالك، وقال أصحاب مالك إن شراهم من
بعضه يبع، قال القاضي رحمه الله: يجوز أن يكون الميراث يبع، إلا بعد أن تصدق
لغنى إلا لحسنه، رجل اعتمد عليه في الحديث، عنه في محله، روي عنه
في مسنده، أن رجلاً يبيع على أمه تصدقه فباعته فبأن النبي ﷺ قال: قد
باع أمه، وردها إيلان الخيرات، وهذا في معنى شراهم.

والأصح أن يبع، إذ يبع إيلان مبيع أن يملك يتيماً كغير الأول، الثاني
أن يبيع من يبيع الله عنه، أنه قال: يملك على غيره، الحديث، قال
قال: جعل الله كذاً حياً في رجل يبيع عنه أمه، قلنا: لو كان حياً
لم يبيع، ثم يبيعه من يبيعه ولا يملك غيره، ولو كان الميراث يبع ما ذكر
بعضه، إننا نذكر على غير غيره، بعداً في المصنف.

والقاضي إن يبيع بمسوم الميراث من غير غيره، إلى خصوص الميراث،
والأصح بمسوم الميراث، وإن قال: إن الميراث لا يبيع، فغيره، فهو العام، غير
المصدق، أصح من غير غيره، قلنا: إن ليس فيه شيء من غيره، يبيع - رضي الله
عنه - بغير منه عن غيره، الميراث، النبي

يبيع ولداً، الميراث، قال الله عز وجل: وإذا تصدقوا من حلالهم
فلا يذكروا فيه غشاً بالتكسبه، ولا ينقصوا منها شيئاً، فبأنها بعد
التصدق بها، وقال ابن عباس: كثر العلماء غشوا الرجول صدقته، وهو
سبب الكفر، والقاضي يبيع، كذا تصدق بغيره أو بغيره، فإنما يبيع
أحد صدقة ثم يبيع بغيره، الأولى من غيره، وقال ابن القصار: يبيع من
غيره تصدقه لحسنه وعظمته، وقال ابن القصار: قال قوم

قَالَ الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَغُودَ فِي قَبْلِهِ.

لا يجوز لأحد أن يخسري صدقته، ويضيع البيع، ولم يذكر قائل ذلك، وكأنه يريد به أهل الظاهر، وأحسبوا أن من تصدق بصدقة ثم روثها أنها خلال

قَالَ ابْنُ التَّيْمِيَّةِ: وَشَدَّدَتْ فُرْقَةُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَكُرِّهَتْ أَخْذُهَا بِالْمِيزَانِ. وَرَأَوْهُ مِنْ بَابِ الرَّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ سَهْوٌ، لِأَنَّهَا تَدْخُلُ قَهْرًا، رِنًا كَرِهَ شِرَازَهُ، أَيْلًا يَحَابِيهِ الْمَصَادِقُ بِهَا عَلَيْهِ مُبْصِرٌ عِنْدًا فِي حَقِّ صَدَقَتِهِ، كَذَا فِي «الْمِيزَانِ»^(١)

قَالَ الْمُبَاحِي أَحَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ شَرَاءَ الْحُلِّ صَدَقَتِهِ، وَكَرِهَهُ حُضُرُهُمْ. بَلْ نَوَّلَ عَنْهُمْ لَمْ تَنْسَخْ، وَبِهَذَا قَالَ الْفَاضِلُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الصَّحَّاحُ أَبُو إِسْحَاقَ: يَمْنَعُ الشِّرَاءُ لِنَهْيِ لِسِيٍّ يَنْتَقِذُ، وَيَقُولَانِ يَتَحَرَّجَانِ مِنَ التَّسْلِيحِ، الْتَهْمِي.

«فَلِإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَأَنَّهُ لَمْ يَغُودَ فِي قَبْلِهِ» الْمَاءُ لِلتَّلْمِيلِ أَيْ كَمَا يَنْتَحِجُ أَوْ يَفِي. وَبِأَكْلِهِ، فَذَلِكَ يَمْنَعُ أَنْ يَنْتَصِفَ. يَتِي، ثُمَّ يَجْرُءُ إِنَّمَا نَسَبَهُ، فَشَنَّهُ بِأَخْسِ الْحَيَوَالِ فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ تَصَرُّوًّا لِيَتَهَجَّرَ وَيَتَقَبَّرَ وَتَ.

قَالَ الْبَاحِي^(٢): وَفِي هَذَا خَمْسَةُ أَبْوَابٍ: «الْبَابُ الْأَوَّلُ» فِي وَجْهِ الْعَطِيَّةِ، وَالثَّانِي: فِي صِدْقِ الْعَطِيَّةِ فِي نَفْسِهَا، وَالثَّلَاثُ: فِي صِفَةِ الْعَطِيَّةِ، وَالرَّابِعُ: فِي صِفَةِ الْإِزْتِجَاعِ. وَالْخَامِسُ: فِي حُكْمِ الْإِزْتِجَاعِ، ثُمَّ دَخَلَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ

قَالَ الْحَافِظُ^(٣): انْفَرَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ بَعْدَ تَقْبُضِهَا، أَنْهَى.

(١) إسناده القوي (١/٥٢٣)

(٢) انظر (١/١١٩)

(٣) منبع المراجع (١/٢٥٢).

الأحكام في مسائل الأولى: قوله: حمل على فرس، الحمل على ثلاثة أنواع: أن نحبس عليه فرساً لا شباع ولا ثوب، وإذا ينصفق به على غيره لوجه الله تعالى، وأن يبه، فإذا إن جمعه عليه على أنه حرب، فذلك لا يشتري أبداً، وإن كان صدقة، ففي كتاب ابن عبد الحكم: لا يشتري أبداً، وإن كان بعده تركه أفضل. وفقاً صريح مذهب مالك والشافعي والحنابلة، وكذلك لم يفسحوا المبيع. وقال في كتاب معمار: إذا حمل على فرس لا للمسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه.

الثانية: إذا نشأ هذا التقسيم، فقول: «حمل على فرس» لا يدرى أيها هو من هذه الوجوه، ويختلف الحكم باختلاف الوجوه، فأما إذا قال: هو حبس، فلا مسبيل إليه يبيع لأحد، وأما إذا قال: هو لك في سبيل الله، فقال مالك - رحمه الله - ثم يبعه، ولو أسقط قلنا لك لركبه وزفد، وقال الشافعي وأبو حنيفة: هو ملك له، ولم يعلم كيفية فعل عمر - رضي الله عنه -، فلا يعلم على أي شيء يرجع جوابه.

فمن الناس - وهي المسألة الثالثة - من قال: إذا حملة عليه في سبيل الله فلا يصح أبداً، وهذا خطأ، مخالف للحديث، فإن النبي ﷺ بيع به عمر - رضي الله عنه - خاصة، ولعمري لعمري تختص به نود سائر الناس، ومنهم من قال: إن كان الحمل صدقة ثم يحرره لقول النبي ﷺ: «لا تشتروه، فإن العائد في صدقته...» الحديث، وإن كان مباحاً كما في كتاب محمد، وأما رواية من روى على الكرامة، فهو أن تحليل النبي ﷺ بقوله: «كالكتب يعود في قيمته» سبب أنه يبيع بيزه عنه، لا أنه حرام.

الرابعة: غلو كان حينئذٍ لحار بيعه إذا ضاع كما قال عبد الملك، وقال ابن الغمام: لا يبيع.

الخامسة: الحديث، من في قوله: «لا تشتروه» ولو أعطاه بدرهم، هل هو

(٢٧) باب من تجب عليه زكاة الفطر

(٢٧) من تجب عليه زكاة الفطر

وهو ثمانية أبعث مقدمة.

الأول: في اعتناء، قال الحافظ في «الفتح»^(١) أصيبت تصادفة لمنظر ثم حوزها بالمطر من رمضان، وقال ابن قتيبة: الحوزة زكاة الفطر زكاة الفوس، ما حوزة من المطر التي هي أصل الخلف، والاولى ظهر، ويؤيد الحديث «أنى فقط» يرحل زكاة الفطر من رمضان. الحديث انتهى.

قال العيني^(٢) من أصابته الشيء إلى غيره لحاجة الإسلام، وفي «المعجم» من أصابه التحكم بمرطبه، والمطر ينطق أصلاسي، قال ابن عباس: والبراد بالمطر بوجه لا ينظر للمو، لأن يكون في كل ثلث من رمضان، ثم بسط الكلام في استيفاء من الفطرة بمعنى الخلف، قال: ولما قل بعضهم أنها تسمى صدقة الرأس، وزكاة البدن، انتهى.

وقال النووي: هي ثمنه مؤنثة لا تحريم ولا معرفة بل هي اصطلاحية لتسمية، كأنها من الفطرة التي هي الفوس والخلفه أي زكاة الخلفه، ذكرها صاحب الهدى والستاري، قال العيني: ولو قيل أنطاة بدلا منه لكان أولى، لأنها ما عرفت إلا في الإسلام، ويؤيد ما ذكره ابن العربي، هـ أصابها على لسان الشرح، وهذا ثلث صدقة الفطر، وزكاة الفطر، وزكاة رمضان، وزكاة الفوس، وفي حديث ابن عباس «صدقة الفوس»، وفي حديث أبي هريرة: «صدقة رمضان» وتسمى أيضا صدقة الرأس وزكاة الأبدان، انتهى.

وبالوقوف^(٣) أصيبت هذه الزكاة إلى «المطر» لأنها تجب بالتمتع من

(١) فتح الباري (٣: ٢٩١).

(٢) إنبش، عمدة القاري، (١: ٤٥٧).

(٣) إنبش، (١: ٢٨٦).

رمضان، وقال ابن قتيبة: وقيل لها: قط، لأن القطرة المعلقة، قال تعالى: ﴿وَيُفْرِتُ أَلَّهُ بِهَيِّطٍ طَلًّا أَتَاهُ خَلْقًا^(١)﴾ الآية، أي: حلقته المهي حول الشمس عليها سحابة.

اشتهى: أي حكمها، قال الزرقاني: عثر في الترجمة ما جرت إنباء إلى حمل الفرض في الحديث عليه. وقد حكى ابن التبرك الإجماع على ذلك، وكذا ابن عبد البر مضمناً قول من قال بالسنة، يعني فلا يفرج في حركية الإجماع انتهى. وفي التنزي^(٢): قال ابن التبرك: أجمع كل من لحقت به من أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض، وقال إسحاق: هو كالإجماع من أهل كعبل، يزعم ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك ونافذ يقولون: هي سنة مؤكدة، ولا يلتزم اعتماد على أنها واجبة انتهى.

وقال البيهقي في صحيحه^(٣) رأى أبو العالية ومطاء وابن سيرين صدقة الفطر فرضة، قال الحافظ: اقتصر على ذكر هؤلاء الثلاثة تكريمهم صرحوا بفرصتها، وإلا فقد نقل ابن المنذر ومعه الإجماع على ذلك، لكن الحنفية يقولون بأنه جوب دون الفرض على فاعلهم في الشرف، وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر، لأن إبراهيم بن عمه وأن بكر من كسند فاذن إن وسوبها يسبح، ونقل المتأخرين عن أسهب أنها سنة مؤكدة، وهو قول يمس أهل الظاهر، وابن اللبان من المتأخرين، وأزلهوا قوله: «معرض» في الحديث بمعنى قدر.

قال ابن دقيق العيد: هو أسند من اللغة، لكن نظراً إلى عروء الشرح إلى

(١) سورة الحديد الآية ٢٠

(٢) (التمهيد) ٤٩: ١٨١

(٣) باب (٧٠) وضع البيهقي (٣٧٧)

الزحوت والحمل عليه أولى، انتهى. ويؤيده حديثها ركافاً، قوله هي نحات
أعلى من حر وعبد. وتصريح بالأمر بها في حديث فليس من سعة وعدمه،
انتهى.

قال لعنني^(١): اختلفت العلماء هل هي فرض أو واجبة أو سنة أو عمل
غير مطرب إليه؟ فقالت عائلة هي فرض، وهم الثنائي إمامك وأحمد، وقال
أصحابنا راحة، وقال طائفة سنة وهو قول مالك في رواية، ذكرها صاحب
المنهاج^(٢)، وقالت طائفة هي فعل خير، كانت واجبة ثم تسخت، انتهى.

وقال أيضاً في النسابة: عند الشافعي فريضة على أصله، وهو أنه لا
قرب بين الواجب والمفروض، والله اعلم، لأن لفرض مراد نوعاً من مطلق
حتى لا يكثر جهاده، ولم ينطرح حتى لا يكثر جهده، ومن جهة مدقة الخطر
لا يكثر الإلحاح، ولذا لا يكثر من قال إنها منسوخة، انتهى.

قال الموفق^(٣): قال بعض أصحابنا حل سمي مرتجاً مع القول بوجوبها
على رواية، الصحيح أنها فرض لغو من عمر. فرض لأن لفرض في ذكر
الواجب يعني راحة، وإن قدم الواجب المتأكد فهي متأكدة محسنة عليها.
انتهى.

وفي إسناده المختار^(٤): وحديث يرض رسول الله ﷺ رثاء الخطر مائة
فارساً للإحسان على أن يكثرها لا يكثر، قال ابن عابد: جواب عما استدل
به الشافعي رحمه الله على قوله يتبت. وعنه الجواب ذكره في "البدائع".

وأجاب في نسخ^(٥) بأن فقالت بعض بني الزحوت، وأنه لا خلاف

(١) معناه لعنني، (١/١٦١، ١/١٦٢).

(٢) المنهاج، (١/١٣٠، ١/١٣١).

(٣) (١/١٦٢، ١/١٦٣).

(٤) إسناده المختار، (١/١٦٢، ١/١٦٣).

في المعنى. لأن الأثر من إنباء شئ مسانعة ليس على وجه يكفر حاحده،
فهم معنى الوصوب مثلاً، وقد يرد بأن دور المصحابي شمس، يرد به معنى
المصداق عندنا لينطرح به بالنسبة إلى من سمعه من النبي ﷺ بخلاف غيره، ما
ثم بقدر إليه بطريق قطعي، فيكون مثله، وبما فالراجح أن الواجب لم يتغير في
غيره ﷺ

والثالث ما قد ذكره في الكفاة على أن وجوبها لم يسع خلافا
لأبراهيم بن عتبة رأسي مقر به في بيان الأسماء في قوله قد نسخ له رواه
شاذلي وغيره عن أبيه من معد من بعده قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدق
اللفظ قبل أن تزل الزكاة، فلما زلت زكاه لم يأمرنا بغيرها ونحوه، فلهذا
يُغلب رأي في إسناده روي مجتهلاً، وعلى تقدير الصحة، فلا ينبغي له معنى
النسخ لاحتمال الاختصاص بالأمر الأول، لأن شرطه يفرض لا يدل على سقوطه
فغير آخر انتهى.

قلت: إلا أن حديثه ليس بأسرحة شاذية، بل قد صحح على شرط
الشاذيين، وقد اتفق فريق الحديث على حرجه

والراجح ما ذكره من وجوب صدقة الفطر، رباني الكلام على.

والخاص على قولنا صدقة الفطر قال القاري: لو بحث في وجهه شهر
بمصاد في سنة الثابتة من الهجرة، أما رمضان ففي سنة، وأنه غير ذلك
عن واهد، إنها في السنة ثالثة أيضاً، ويقال بعض المحدثين: بل الأبعد يومين،
وقال أسدالدين من أصحابنا: إن زكاة الفطر حلت بوجوب زكاة الأموال من
صحة الكتاب وأسماء مجموعها جمع، وذلك المفسرون منهم إن وجوبها سابق
على وجوب زكاة الأموال، واعتد به بعض العلماء، ويدل بغيره قبل الزكاة
غير غير من معد بن عبد الله

ولقد علم غير ذلك في البحث الثالث، وفي الموضع الثاني من المنحصر.

في هذه السنة فوجبه زكاة، انفق، وكان ذلك قبل ان يجزئ يومين، كذا في أحد النسخة «ووجب الناس قبل ان ينفق يومين لعلهم زكاة النضر، وكان ذلك قبل ان ينفق زكاة النضر، انتهى».

وفي «الزكاة» ١١١: «أمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة، قال ابن عاصم: هذا هو الصحيح، ولذا قيل بها منسوخة بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه، انتهى».

والسادس: ما ذكره شيخ مشايخ في «الحجة» ١١٢: «إن وقت بعد انفق نعمان، صهاً أياً تكمل كونه من شعائر الله، وإن فيها طهارة بمصائب ويكسبها لصورته من الزكاة في الصلاة، انتهى ومباني حكمته غير الصالح».

السابع: ما قاله المعني ١١٣: «إن هذا الباب يحتاج إلى حجة غير معروفة الأولى: معرفة حقيقة التمسك لغة، شرعاً وتقدم معناه، وأما شرعاً فهو من حيث هو، عن الناس بطريق اتصال فوجبه مقدراً، والثانية: معرفة وجوب وثالثها، والثالثة: معرفة سبب وجوبه، فهو رأس بحرية مؤونة تأمة، وبني سبب ولاية لغة، والرابعة: معرفة شرط وجوبها للإسلام والحريه، وانفرد على الخلاف فيه، والخامسة: معرفة ركبة التمسك، والسادسة: معرفة شرط جوارها يكون المنصرف إليه غير».

والسابعة: من تحت علمه فتجب على الأول، عن أولاده الصغار، الفقراء، وعلى سبب من غيره، وسدده، وأم ولده، والثامنة: معرفة الذي يجب من أحله

(١١١) (٢٧) ٣٦٦، ٣٦٧

(١١٢) (٢٧) ٣٦٦

(١١٣) «معدن» الثاني ١٦٦، ١٦٧

والأول: الصغار. وبما ينفع للمخمس، دون مكائله وزوجه والناسعة: مقدار
النواحي وبما ينفع بيده. والعاشرة: معرفة الكحل الذي يجب ما فيه تصاع
وبما ينفع أبصار. والحادية عشرة: معرفة وقت زحوتها وبما ينفع لربها. والثانية
عشرة: معرفة كمها وزحوتها. فثبت وجوبها بمسما على الأربع. والثالثة عشرة
معرفة وقت استحباب الأداء، فقد انفقت الأئمة الأربعة في استحباب أدائها بعد
فجر يوم النضر قبل المغرب إلى صلاة العبد.

والرابعة عشرة: معرفة حمار تقديسها عن يوم النضر وبما ينفع. والخامسة
عشرة: معرفة وقت أدائها في يوم النضر من أوقته إلى آخره: ويعد بها النصف
عند بعض أصحابه. والأصح أن يكون أداءها يوم النضر.

الثامن: ما قاله النضر في "الفتح"^(١) بعد حديث ابن عمر - رضي الله
عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وآله نذر أن يستل ما يحق أن وقت زحوتها
غروب الشمس يوم النضر، لأنه يوم النضر من رمضان، وقبل وقت زحوتها
ظلمة النحر من يوم العدة لأن الشمس ليس محلًا للصوم وإنما سبب النضر
الاحتجابي لا لأكل بعد ظلمة النحر، بالأول قول الثوري وأحمد وبسحق
والشافعي في الحديث وإحدى القراءات من مالك، والشافعي قول أبي حنيفة
والشافعي في الثانية، والرواية الثانية عن مالك، وبسببه ما في
الحديث، وأمر بها ألا تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

والإمام أبو بكر بن أبي خازيم - مبي عن أبي خازيم - النضر من رمضان
المطر المعتدل في سائر الشهور، فيكون الوجوب - بأفروء - أو النضر الغفاري بعد
فيكون بظلمة النحر، قال ابن ديمر النضر - الأسلاك - بذلك فهذا الحكم
ضعيف. لأن الإجماع على النضر لا يدل على وجوب الوجوب، على مقتضى إحالة

(١) مع "الزكاة" (٢٧١ هـ)

هذه الزكاة ليس الفقير من زكاتها، وإنما وقت الزكاة فطاعة من أمر آخر انتهى

قال ابن رجب في الأولى رواية أنهيب عن ذلك والناية رواية ابن القمامة وابن وهب ومطرف

وقال ابن رجب^١ من أحب أهل بيته العبداء ولا يبعد عنه سألني المستشير، أو صحر يوم العبد، ولا يبعد على القولين خلاف، قال ابن رجب في الأول لأن تقاسم في الصدقة، ونهذه من الحاجب وعدمه، والناية لزكاة من الخدم والأحرار عن سائله، ونهذه الأسير، وبمسحاة ابن رشد وابن العربي

وذكر ابن رجب في ثلاثة أقوال آخر، أحدها أن الوجوب يتحقق بطلب المفسر يوم نذبه، ولا يبعد وقت الوجوب على هذا القول أيضا الثاني أن وقت يند من عروب ليلة العيد إلى عروب يوم، الثالث يند من عروب سنة العبد إلى زوال عوده انتهى

وقال النجاشي في رواية^٢ لزكاتها بطلب الفقير هو المستشير عند الشككية، وهو قول ابن القمامة وابن الحاجب وابن وهب، وبه قال أغلب وأبو ثور وأخوه، انتهى

وقال الساجي بعد القولين المذكورين قال القاضي أبو محمد وحاشاه من أعماتنا إنما تعجب بطلوع أسير من حرم الفقير، قال أبو بكر بن الجهم يند هم الصبيح من ذنبه ذلك، قال القاضي^٣، والأصح ما سأل بفتحي غير هذا لا يزال كلها انتهى

١٩٠ - المشرح للخم (١/٥٠٥)

٢٢٠ - المذني (٢١/١٩٠ - ١٩١)

١٩٦١ هـ - وحققني من ما في من ياتي في هذا الكتاب من
 ما كان من ارجح ما كان الخط من علماء الدين في الجواب عن

وقال المؤلف^(١): اما رب الجيوب فهو وقت غروب الشمس من آخر يوم
 من رمضان. فمن توجع أو سلك محلاً أو ولد له ولد أو أسلم قتل غروب الشمس
 فعليه الفطرة. وإن كان بعد الغروب لم يلزمه ولو كان حين الغروب معسراً، ثم
 ليس في نيته تلك أو يرميه ذلك ثم يحب عليه شيء، وقد قلنا في وقت الجيوب.
 قال النووي ومحدثي ومثلك في إختلاف الروايات عنه والشافعي في أحد قوليه.

وقال الشيباني وأبو نوح وأصحاب الروايات: يجب مطلق الشعر، وهو رواية
 عن مالك، لأنها قرينة تتعلق بالعبادة، علم بتقديم وجوبها كالأصلحية، ولما قول
 ابن عباس: إن النبي ﷺ تفرغ لكافة العطف في الحذف، والإضافة دليل
 الاختصاص، انتهى. وقد عرفت ما في الآلة بهذا الحديث.

١٩٦٨ هـ - أسألت عن مخرج أبي عبد الله عن سراج - رضي الله عنهما -
 أنكر مخرج كافة القصر عن طائفة أبي أرقم، فإنه أرادني^(٢). قلت: وزيد
 أن أبو أبي أسامة تروى في معشقة^(٣) أبي العبد يكون عائلاً في أرض لعولاه
 حطى عنه، وأخرج أبو عن الحارث عن يافع: أن ابن عمر كان يعطى عن
 عثمان أنه في أرض عمر القصفه الثاني^(٤) - ابن نظير - نعم القاف، وفتح الإباء
 مقصوراً - وفتح بين النابتين والشاء من أعمال المدينة كثر القرى، والنسبة إليه
 وادي، فتحيا أبي تحتها مع حنوفة، ثم سويحوا على الحزبة.

قال أحمد بن حنبل: في سنة سبع لما خرج النبي ﷺ من حبيب نوحه إلى

(١) المصنف: ١٩٦٨

(٢) المصنف: ١٩٦٨

(٣) ١٩٦٨

(٤) ١٩٦٨

وبخير -

وادي القرى، فدعا أهلها إلى الإسلام، فأسعوا عليه، وقتلوه، ففتحها عنوة، قال أبو المنذر: سُني ودي القرى، لأن الوادي من أوله إلى آخره قرى منظومة، وهي كانت قديمة منازل ثمود، وعاد، وبها أهلكهم الله تعالى، ونزلها بعدهم اليهود، كذا في «معجم البلدان»، (وبخير) تقدم بابها في قبلة لتعريس، والمعنى: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يخرج عنهم زكاة العطر إن كانوا غياً عن موضع استيطانهم بالمدينة، وإن حبسهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة العطر.

قال الموفق^(١) - تجب فطرة العبد الحاضر والغائب الذي تعلم حبه، والآبق والصغير والكبير والمرءوس والمعتوب - قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن على العرة زكاة الفطر عن مملوكة الحاضر غير المكاتبة والمعتوبة والآبق وعيد التجارة، وأما الغائب ففطرته إذا علم أنه حي، سواء وجب رجسته أو يش منها، وسواء كان مطلقاً أو محبوساً، كالأسير وغيره، قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يرون أن تؤدى زكاة العطر عن الرقيق غائبهم وحاضرهم، لأنه ملئ لهم، فوجب فطرتهم عليه كالحاضرين.

وسمى أوجب فطرة الأسير الشافعي وأبو نوح وابن المنذر، وأوجبها الزهري إذا علم مكانه، والأوزاعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت غيبته قريبة، ولم يوحىها عفا، والثوري وأصحاب الرأي، لأنه لا يلزمه الاتفاق غايه، فلا تجب فطرته كالمرأة الناضرة.

وسا: أنه ماؤه فوجبت زكته في حال غيبته، كمال التجارة، ويحتمل أن لا يلزمه إخراجها حتى يرجع إلى بيته، كزكاة الذين والمعتوب ذكر، ابن عثيل، وجه القول الأول أن زكاة العطر تجب تأييداً للعقود، والنفع تجب

(١) «المنقذ» (١/٣٠٤).

مع لعينة بدليل إذا من ود الأقرب رجوع يستغفره. وأما من ملك في حياته منهم
والقطاعات أعاراه أم أحب أهله. فعرفه. فعرف عليه في رواية صالح، لأنه لم يعلم لقاء
ملكه عليه. ولو أعفاه في كفارته أم بخرته فأم أحد فخرته كالميت. فإن مقبض
عليه منور، ثم علم حياته. فزعم (إخراج ما مضمون) أو سمع بهلاً ما،
العائب، ثم بان أنه كان مدعياً. أحد. وسأني شيء من تكاليف على ذلك في
العبد الأبقى حرياً.

وأيضاً أثر العباد دليل لعدم ظهور في أن صدقة فطر العبد يخرج استيفاء.
والسائلة حلافة. قال الحافظ^(١) في حديث ابن عمر: قوله. اعلى بعد
والحر، فاصره إخراج العبد من نفسه. ولم يفرق به إلا داود. فقال: يجب على
السيد أن يفتخر لعبد من الأكراب لها، كما يجب عليه أن يفتخر من الصلابة
بحالفة أصحابه والناس تحدث أي حريته برفوعاً. الذي هي العهد صدقة إلا
صدقة الفطر أخرجه مسلم، وفي رواية له. قال من على العبد في عتقه ولا
فرس صدقة إلا صدقة الفطر، وبضمها أنها من صدقة.

ومن تحت عليه صدق أو يجب على العبد أن يخدمها. ثم يخدمها. ثم يخدمها. ثم يخدمها.
لشاعية. وفي الثاني من البخاري: انتهى

قال من رزقاً^(٢) وخدمهم أمر ثور في العبد إذا كان له ماء، يقال: إذا
كان له الماء رزق من نفسه. ولم يركب عنه مبداه. وفي قول أهل الظاهر: انتهى.

(مضافة) قال ابن أبي^(٣) إذا كان له الماء أو غيره، فلا خلاف في ذلك، ومن
قال لجماعة تركاه الفطر فيه، أحده. وفي قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا
يجب فيه رشاء الفطر. رخصت إذا كان لائمين عبادك مسترخا.

(١) فتح الباري (٣/٣٧٨).

(٢) بداية المجتهد (١/٢٧٩).

(٣) قال قري (١/١٨١).

وَلَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاقِبَهُ عَدُوٌّ

وجوابه . ولذا قال : أولا يد له أي لا محالة من أن منفق عليه .

قال ابن رشد^(١) : أما من يحب؟ فإنهم انفقوا على أنها تحب على المراء في عهده . وأنها تحب في وأنها الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال . وكذلك في عهده إذا لم يكن لهم مال . وعطفوا فيما سوى ذلك .

وتلخيص مذهب مالك في ذلك أنها تلزم الرجل عن الزمة الشرع المنفعة عليه . ووافق في ذلك الشافعي . وإنما يحتجون بمن تلزم المراء بغيره إذا كان معسرا ومن يهر تلزمه . وعالمه أبو حنيفة هي الرخصة . وقال : تؤذي من نفسها . وإنما يهر الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بلازمة للمكلف . مكلف في ذاته فقط كالحال في سائر العبادات . بل ومن قبل غيره لإيجامها على الصغير والعيد .

فمن فهم من هذا أن علة الحكم الزكاة . قال : أتولي يلزمه إخراج الصدقة على كل من يلبه . ومن فهم من هذه المنفعة قال : المنفق يحب أن يخرج الزكاة من كل من ينفق عليه بالشرح . وإنما عرخص هذا الاختلاف : لأنه انفق في الصغير والعيد . وهما المبدأ أنهما على أن هذه الزكاة ليست بمنفعة بذات المكلف فقط . بل ومن قبل غيره إن جذبت الولاية إليها ووجوب المنفعة . فذهب ماثل إلى أن "علة في ذلك وجوب المنفعة" . وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاية . ولذلك اختلفوا في الزوجة . انتهى .

قال الخرفي : يلزمه أن يخرج عن نفسه وعن عائلته . قال الموفق^(٢) : عبال الإنسان من يموله أي يموله . فتلزمه فطرته . كما تلزمه مؤنتهم . إذا . حد ما يؤذي عنهم لحديث ابن عمر . رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطرة . عن كل صغير وكبير . حر أو عبد . ممن نمونون .

(١) إبدية السجدة (٢٧٩/١) .

(٢) لمضي (١/٣٠٠) .

والصبي يلزم الإنسان بفقتلهم وفطرهم ثلاثة أصناف: المروحات، والمعين، والأقارب، فأما المروحات فعليه فطرهم، ويهد قال مالك والشافعي وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وابن المنذر: لا تحب عليه فطرة امرأة، وعلى المرأة فطرة نفسها؛ لقوله *بينة*: أصنفه المظر على كل ذكر وأنى، ولأنها زكاة، فوجبت عليها زكاة ماله.

وله الخبر: ولأن المخرج مستحب من النفقة، فوجب به الفطر، وإن توثق وقت التوجيب، ففطرتها على نفسها دون زوجها؛ لأن نفقتها لا تلزمه، واختلف أبو الخطاب أنه عليه فطرتها؛ لأن الزوجية ثابتة فبذمت فطرتها، والاول أصح؛ لأن هذه ممن لا تلزمه نفقته، وكذلك كل امرأة لا يلزمه نفقتها، فغير المدخول بها إذا لم تنسأ إليه انتهى. وبإني الكلام عن المعبد منفصلاً.

قال الحافظ^(١) فوافقه في حديث ابن عمر: رضي الله عنهم - الذكر والأُنثى، فطنته وجدها على المرأة سواء، كان لها روح أم لا، وهو قال الثوري، وأبو حنيفة وابن المنذر، وفلذلك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق: تحب على الروح إلحافاً بنفقة ربه مظهر، لأنهم قالوا: إن أعسر وثقلت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا.

وافتقروا على أن المسلم لا يخرج من روحه الكفاية مع أن نفقتها تاركة. وإنما اختلف الشافعي بما روي من طريق محمد بن علي السدوسي أن نحو حديث ابن عمر: وزاد فيه: من لم يعرف، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه، فراء في إسناده ذكر عيسى، وهو متقطع أيضاً، أخرجه من حديث ابن عمر، وبنساده ضعف أيضاً، انتهى.

قلت: وذكر في دروغ الشافعية من مخرج الإلحاف، ومجوزة فروج كثيرة تجب

(١) مجمع البحري (٣/٦٩).

قَالَ جَلَّ جَلُّهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «...»

فِيهِ الْمَصْنُوعُ عَلَى الْمَرْجُلِ، وَلَا تَحِبُّ الْفُطْرَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَاقَهَا بِالنَّفْعَةِ وَتَكُنْ، وَحَكَمَ الْعَيْنُ فِي «سُورِ الْحَاوِي»^(١) رَوَايَةً لِمَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْفِقَةً لِلْمُحَنِّفَةِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَالَ فِي «سُورِ الْهَدَايَةِ»^(٢): «بِهِ قَالَ الشُّوْرِي وَالظَّاهِرِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ سَبْوَيْهِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَخَالِعًا مَذْكَرًا فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَائِمَةً عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَحِبُّ فُطْرَتَهَا عَلَى نَفْسِهَا قُلْ أَنْ نَسْجَحَ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صِدْقَةُ الْفُطْرِ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَخَالِفُ هَذَا الْخَبَرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِجْمَاعٌ شَيْعٍ، فَلَا يَحُوزُ إِسْقَاطَهَا عَنْهَا وَابْتِهَاجُهَا عَلَى غَيْرِهَا».

وَبَدَأَ بِإِسْنَادِهِ صِدْقَةُ الْفُطْرِ عَنْ رِجَالِهِ، لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا يَقِي عَلَيْهِ ذَرْبُهُمْ، وَبِهِمَا قَدْ عَطَاهُ وَأَمَرَ نَبِيَّهُ، وَقَالَ لِأَتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ رَوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا: لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي مَكَاتِبِهِ. لِأَنَّهُ لَا سَمَوْنَهُ، وَحَاشَ لَهُ أَنْ يَخَذَ الْقُدْرَةَ وَإِنْ كَانَ مَوْلَا غَنِيًّا، وَرَوَى عَنْ ابْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَوْلَهُ الْبُزْجَانِيُّ:

وَذَكَرَ فِي «سُورِ الْإِحْيَاءِ»: أَمَّا الْمَكَاتِبُ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَحْسَنُهَا: أَنَّهَا لَا تَحِبُّ مَسَّهُ وَلَا عَمَلُ سَبْدِهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَتِّبَةَ، وَالثَّانِي: تَحِبُّ عَلَى سَبْدِهِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالثَّلَاثُ: تَحِبُّ عَلَيْهِ فَنُ كَسَبِهِ كَتَفَقَتَهُ، وَبِهِ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ رَافِعٍ: إِنَّهُ يَحْسَبُ مَسَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي عِيَالِهِ وَالْأَفْلَا، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهِرٍ، وَقَوْلُ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ: إِنَّ السَّبَّ يَخْرِجُهَا عَنْهُ إِنْ لَمْ يَزِدْ شَيْئًا مِنْ كِتَابَتِهِ، وَإِنْ أَدَّى شَيْئًا وَهُوَ فَنُ يَهْمُ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ حَزَمٍ الظَّاهِرِيُّ، إِنَّهُمْ:

(١) إسناده الثاني (٥٧٦/١١)

(٢) إسناده الثاني (٢٣٩/١٢)

وقال الموفق^(١١): على المكاتب أن يخرج عن نفسه زكاة نفصراً، ومن قال: لا تجب فطرة المكاتب على السيد أبو سلمة بن عبد الرحمن والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وأوجبها على السيد عطاء ومالك وابن المنذر، لأنه عبد دسسه ماسر عبيده، ولما قوله **يُفْتَر**: «من تموتون»، وهذا لا يموله، لأنه لا تلمه مؤنه فلا تلمه فطرته، انتهى.

قال الباقى^(١٢): وأما كثرة من مالك في ذلك وإثبات إحداهما أن الزكاة على السيد والشافعي: لا زكاة عليه، وجه الرواية الأولى أن حكمة نائب عليه، ومن تزول عنه بالكتابة، وذلك لا يفسد عنه زكاة الفطر. وجه الرواية الثانية: أن هذا عقد يفسد الصفقة على السيد، فوجب أن تنقضي زكاة الفطر عنه، انتهى.

وقال ابن رشد^(١٣): إن مالكاً وأما ثور فالأولى يؤدى عنه سيد زكاة الفطر، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد: لا زكاة عليه فيه. والى في اختلافهم تردد المكاتب بين الحر والعبد، انتهى.

والحافظ^(١٤): وقد روى البيهقي عن ربيع أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان يؤدى زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه، وكان له مملوك لا يؤدى عنه، انتهى مختصراً.

إد النسي^(١٥): قال البيهقي: وفي رواية كان لابن عمر مكانان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر، ورواه ابن أبي شيبة، انتهى.

(١٠) - المعجم (٤١٠/٣١).

(١٢) - انتهى (١٨٤/١).

(١٣) - بداية المجتهد (٦/٢٨٠).

(١٤) - متبع شافى (٣١/٣٧٦).

(١٥) - عمدة القاري (١/٥٧٦).

ومأثروهم، ورقيقهم. كأنهم غائبهم وشاهدهم، فمن كان منهم قسداً.
ومن كان منهم قسداً أو غفراً تجارة.....

(ومثله) قال المزهراني: لا خلاف في أنه كاللبن (ورقيقه) من عطف العام على الخاص تعميماً لجميع أنواعه (كلهم) تأكيداً لتعميم (غائبهم وشاهدهم) كما تقدم في الأثر السابق لابن عمر - رضي الله عنهما - (من كان منهم مسلماً) شرط عند المصنف. وبيان الخلاف فيمن لم يكن مسلماً (ومن كان منهم تجارة أو لغیر تجارة، أي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد. وهذا قال الشافعي وأحمد والليث وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما: لا زكاة فطر في رقيق التجارة. لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد زكائين. قاله المزهراني تبعاً لمحافظة زاد: ويعمل الحنفية قال النخعي، انتهى، وزاد العيني عطاء.

وقال النووي^(١): أما أفيد فذكر كانوا لغیر التجارة فعلى سيدهم فطرتهم، لا نعلم فيه خلافاً، وإن كنوا لتجارة فعليه أيضاً فطرتهم، وبهذا قال مالك والمليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق وابن الصديق، وقال عطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي لا تلزمه فطرتهم لأنها زكاة، ولا تجب في مال واحد زكائين، وقد وجبت عليهم زكاة التجارة، فبمستوع وجوب الزكاة الأخرى، ولنا عموم الأحاديث، ولأن تعففتهم واجبة، فوجب فطرتهم، انتهى.

وقال ابن رشد: ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن على السيد في عبيد التجارة زكاة الفطر، وقال أبو حنيفة وغيره: ليس في عبيد التجارة صدقة، وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم، وذلك أن عموم اسم العبد يقتضي وجوب الزكاة في عبيد التجارة وغيرهم، وعند أبي حنيفة أن هذا العموم مخصص بالقياس، وذلك هو اجتماع زكائين في مال واحد، انتهى.

(١) الشنقي، (١/٢٠٢).

ومن لم يكن منهم مسلماً، فلا زكاة عليه فيه .

قلت : وليس فيه معارضة القياس فقط بل فيه معارضة الأثر أيضاً ، قال البخاري في «شرح الثغاية» : «فلو وجب فقطرة فيه لأدى إلى التثني في الزكاة أي التكرار» ، وقال الشيخ «لا شيء في الصدقة» ، قلنا : أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن - رضي الله عنه - عن أمه فاطمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «لا شيء في الصدقة» .

(ومن لم يكن منهم) أي من العبيد وهكنا غيرهم (مسلماً) ، فلا زكاة عليه (فيه) وهذا مختلف عند الأئمة . قال ابن رشد^(١) : «قال مالك ، والشافعي ، وأحمد . ليس على السيد في العبد التكفير زكاة» ، وقال الكوفيون : عليه الزكاة ، والسبب في اختلافهم ، اختلافهم في الزيادة المردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله : «من المسلمين» ، فإنه قد خولف فيها بفتح ، فتكون ابن عمر - رضي الله عنه - أثبت أندي هو راوي الحديث من مذهبه بإخراج الزكاة عن العبد التكفير .

وللمخلاف أيضاً سبب آخر ، وهو كون الزكاة أمانة على العبد في العبد ، هل هي لمكان أن العبد مكلف أو أنه مال؟ ، فمن قال : لمكان أنه مكلف تستلزم الإسلام ، ومن قال : لمكان أنه مال لم يشترطه ، فليوا . وبذل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا اعتق ، ولم يخرج عنه مولاة زكاة ، فنظروا أنه لا يبرمه إخراجها عن نفسه بخلاف تكفارات ، انتهى .

قال الموفق^(٢) : «لا تجب على كافر حراً أو عبداً ، ولا نعدم بينهم خلافاً في بحر البالغ» وقال إمامنا مالك والشافعي وأبو ثور : لا تجب على العبد أيضاً ولا على الصغير ، ويروى عن عمر بن عبد العزيز وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي أن على المسم

(١) مسند المصنف ، (١/٦٨٠)

(٢) لمعنى ، (١/٦٨٣)

السيد أن يعرج النخعة عن عبده العمي، وروى أن النبي ﷺ قال: «أقوا من كل حر وحرل صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي يصف صاع من زكاة الكفار» ولكن كل زكاة وجبت على عبده المسلم، وحدث بسيد عبده الكافر زكاة استجاره، ودنا قول النبي ﷺ في حديث ابن عمر «من المسلمين» انتهى.

قلت: وسيأتي الكلام على هذه الزكاة في الباب الثاني، ومع التسم فليد كان منعب ابن عمر - رضي الله عنهما - التعميم فلم قطعاً أنه ليس باحتراز، بل القاري في شرح النقايد، والتفبيد بقوله «من المسلمين» لا يعارض المطلقين عندنا كما شرف من عدم حمل المطلق على المقيّد في الأساس، لأنه لا تراحم بينهما فيمكن العمل بهما، فيكون كل من المطلق والمقيّد شيئاً بخلاف ما إذا ورد في حكم واحد - فهو -

فإن اعبي^(١) قال النووي وهو حبيبة وأصحابه: عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن عبده الكافر، وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والبخاري، وروى ذلك عن أبي هريرة وأبو عمر - رضي الله عنهما - انتهى وهكذا حكاه ابن الترمذي^(٢) عن «الاستذكار»، وأبو بكر بن رشد وعليه أن يدفع من عمر وحوار، النخعة عن عبدا الكافر، وهو راوي الخبر، انتهى وهكذا في شرح الإيجاد^(٣).

وزاد إسحاق^(٤) وفي «الاستذكار»^(٥): قال النووي وسائر الكوفيين: يؤدي النخعة عن عبده ككافره، ثم قال: وروى عن أبي هريرة، وابن عمر - رضي الله

(١) «عدة القاري» (٦/٤٥٧٧).

(٢) «الترمذي» على هامش المس الخري» (٤/١٦٣).

(٣) «نظر: الاستذكار» (٩/٢٣٢٢).

عنهم . ثم سقط الآثار في ذلك، قال الترمذي: وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحاق، انتهى

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن مہاجر عن عمر بن عبد العزيز قال: سمعته يقول: يؤذي الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر، وعن الأوزاعي قال: يلحق عن ابن عمر أنه قال: بعضي عن مملوكه النصراني صدقة الفطر، وعن ياعم: أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم، حرهم، وعبيدهم، وصغيرهم، وكبرهم، وسلمهم، وكافهم من الرقيق.

قال العيني^(١): واحتجوا في ذلك بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً: «لقد صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وذكر أو أنثى، يهودي أو نصراني، الحديث». فإن قلت: قال الدارقطني: لم يسن هذا الحديث غير سلام الطويل، وهو متروك، ورواه ابن تجوري في «الموضوعات» وقال: زيادة اليهودي والنصراني في موضوع، انفرد به سلام، وكأنه تعمدها، وأغلظ فيه القول عن انسائي وابن حبان، قلت: جازف ابن الحوزي في مثاقفه من غير دليل.

وقد أخرج الطحاوي في «مشكله»^(٢) ما يزيد ذلك: عن ابن المبارك عن ابن شبيبة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأسرج عن أبي هريرة قال: كان يخرج صدقة الفطر عن كل إنسان بمول من صغير وكبير، حر أو عبد، ولو كان نصرانياً، وحديث ابن شبيبة يصحح لمتبعة بما رواه ابن المبارك عنه، ولم يتوكل أحد.

(١) «عمدة القاري» (٦/٥٧٧)

(٢) «مشكل الآثار» (٩/٤٧)

ولم يزد عليه^(١١١) قال فانك في الغد الآن اذا كان قريبا من حيازة
وارجعته ليزيد معه وكان له غنم، وان كان قد كان ذلك وليس منه فلا شيء أن
يجزئ عنه، رضي^(١١٢) الشرح لضمير^(١١٣) ولو تفرقا ربيي حرد، والمقصود بذلك،
واذا لم يرد، قال، ليدسوقي مودته: لذلك أي مرجع عوده، وقوله: اريد
إلا يكن واحد مذهب مرحوا لم ندمه زكاته.

في السابق^(١١٤) وقد قلنا قال: إن الغد الآن محلي فربما عليه من
يرجى قوته، ومنهم من قال: حر، حتى رجعت أرويه وعليه أن يرجي عنه، رضي
من من قوته فلا شيء ما عرف، لأنه لا ينفذ في ماله ويحيته، و- قال: عطاء
والنوى وأنه حيلة والشافعي لم يحد قوله: انتهى.

لكن ما حكى من وثاق الأتمة ببر حركات، واختلاف شقة أخذ من
من ذلك مناه وأمر عروغ الأتمة ماكنة عن ذلك، وتقدم كلام الشافعي في ذلك
في باب الغد العتق.

قال: الزرافاني^(١١٥) فإن لا حيلة: لا زكاة على ماله فيها أي في من
لرجح إرضاء، ومن لا رجح، والشافعي يكره أن علم حيازة، وإن لم يرج
رجعته، وأحمد لا علم بمكانه، انتهى.

وفي الشرح لإجابة: إنما يجب الغنم، مذهب الشافعي وجوب قطره،
ولم يزد عليه من حيازة بل التمتع خيره، وكذا انضام، وكذلك مذهب أحمد إلا في
التمتع الحرة، فإنه لم يزد عليه حيازة، لكنه قال: أو عام بعد ذلك حيازة أرويه

(١١١) (١) (٢٩٠).

(١١٢) (٢) (٢٩٠).

(١١٣) (٣) (٢٩٠).

(١١٤) (٤) (٢٩٠).

قَالَ سَابِقٌ: نَجِبَ زَكَاةُ الْمُفْقَرِ عَلَى أَهْلِ أَهْلَانِهِ، تَعْنِي نَجِبَ عَلَى أَهْلِ الْفَقْرِ، وَدَلِيلُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْتِيهِ فَيُخَصُّ رَحْمَةً يُبَيِّطُ مِنْ بَيْنِهِمْ عَلَى النَّاسِ.

«إخراج لما مضى، ولم يوجب أبو حنيفة زكاة الأسير، كانه مضمون المحجود، انتهى».

وأما العبد الأحرى، فحكى ابن السكيت عن الشافعي وأبي ثور وجوب إخراج عنه، وعن الزهري وأحمد وإسحاق وجوبها، إذا علم مكانه، وعن الأوزاعي وجوبها إذا كان الأبق في دار الإسلام، وعن عطاء والشري وأصحاب أبي حنيفة عدم وجوبها، وعن مالك وجوبها إذا كانت عينه حرة ترضى ربه، هذه خمسة أقوال، وعن أبي حنيفة رواية بالوجوب، انتهى.

قال العيني^(١): «إن كان عبده أبقاً أو مأسوراً لا نجب، هكذا في حديثه و«النيابيع»، وبه قال أبو ثور والشافعي وابن السكيت. وعن أبي حنيفة: نجب في الأبق، وبه قال عطاء والزهري، وقال الزهري وأحمد وإسحاق: نجب إن كان في دار الإسلام، وهو

وفي شرح النجاسة: لا نجس له أبق لعدم المولايه، وكذا إذا أسر أو عُصِبَ، لا بعد عوده لوجود المولايه والعون. وفي شرح المنولوجي إلياس^(٢): «بحسب إذا كان العبد أبقاً وقت وجوب النجاسة لا يجب الأداء ما دام أبقاً، فإذا عاد من الإباق يؤدي لما مضى، انتهى».

وهكذا في الدر المختار^(٣). صرح، أنه لا يجب على الأبق إلا بعد أوقته فتجب لما مضى.

«فإن ملك نجب زكاة الفطر على أهل الداية، كما نجب على أهل القرى وذلك» أي دليل عموم لوجوب على أهل الداية وأهل القرى (أول رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان) كد سيأتي في الباب الآتي (على الناس) هكذا

(١) «مفيد الفقري» (١/٢٨٩).

التشجير، إلا ما أحرقه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز من أبي
 يزيد عن أبي نافع، فإذ فيه: «النسب والزبيب»، وحكم مسلم في كتاب «التميز»
 على عبد العزيز فيه بالزبيب. قال أبو عمر: «جمع العلماء على أن التشجير والتشجير
 لا يجزئ من أحدهما إلا ما كان كمال أربعة أمداد»

قال العيني^(١): ومذهب داود ومن تبعه أنه لا يجوز إلا من النمر
 والتشجير، ولا يجرى عنده قمع ولا ذقية، ولا دقيق تشجير، ولا مويق، ولا
 زبيب، ولا غير ذلك، محتجا بهذه الرواية؛ لأن ابن عمر - رضي الله عنهما -
 لم يذكر غيرهما.

وقال ابن رشد في «مفهماته»^(٢): «تختلف أهل العلم فيما تحوز إخراج
 زكاة الغنم منه بعد إجماعهم، سلبى أنه يجوز إخراجها من التشجير والنمر على
 ستة أقوال».

أحدها: قول ابن القاسم: ويربته هو مالك. أنها تخرج من غائبه حتى
 البلد من خمسة أشباه: وهي: القمح، والتشجير، والسلت، والأرز، والذرة،
 والذخن، والنمر، والأقط، والزبيب.

والثاني: رواية حكي عن ابن القاسم: أنها تخرج من خمسة أشباه:
 القمح، والتشجير، والنمر، والزبيب، والأقط.

والثالث: قول ابن القاسم: تخرج من خمسة أشباه: القمح، والتشجير،
 والسلت، والنمر، والأقط.

والرابع: قول أشبه: أنها تخرج من ستة أشباه: القمح، والتشجير،
 والسلت، والنمر، والأقط، والزبيب.

(١) عمدة القاري (٦/٣٠٦).

(٢) (١٠/٣٤٦ - ٣٥٨).

والخامس: قول ابن حبيب: أنها تخرج من عشرة أشياء، فزاد العلوي

والسادس: قول أهل القاهرة أنها لا تروى إلا من التمر والسحير الساعد
لحديث ابن عمر، انتهى مختصرا.

وقال الخرمي: احتج ابن عمر على إخراج التمر، وهذا قول مالك، قال
ابن الصديق: واستحب مالك إخراج المعجزة، واحتار الشافعي وأبو عبيد إخراج
التمر، وإنما احتار أحمد إخراج التمر، فتداء بأصحاب رسول الله ﷺ، تروى
بإسناده عن أبي بصير، قلت: لأبي عمر: إن رسول الله ﷺ قال: «من الله قد
أوسع، وأشر فصل من التمر»، قال: إن أصحابي سلكوا طريقا، وأنا أحب
أن أسلكه، فظاهر هذا أن جماعة أصحابه كانوا يجمعون التمر، فأحب
إلى عمر موافقتهم، وأحب أحمد الاقتداء بهم، والأفضل بعد التمر لير، وقال
بعض أصحابنا: الأفضل بعد التمر، لأنه أقرب تناولا، فأنشأ التمر، ولما أن
الجمع في الآتيات.

ثم قال الخرمي: من قدر على التمر أو تربيت أو التمر أو التمرير أو
الأفط، فأخرج غيره لم يجر.

قال السجستاني: ملأه المذهب أنه لا يجوز العدول عن منه الأوصاف،
مع القدرة عليها، سواء كان العدول إليه موت بلاء أو لم يكن. وقال مالك
يخرج من ثياب الموت، وهذا، وقال الشافعي: من ثياب الموت، ثم إن
عدول عن التمر إلى أعلى منه جاز، وإن عدول إلى أدنى، فمعه قولان، أي
شافعي، أحدهما يجوز، لقوله ﷺ: «أعوههم عن الطلابة» والمعنى يحصل
الموت، والثاني: لا يجوز، لأنه عدول عن التمر إلى أدنى.

ولما أن النبي ﷺ لم يجر صدقة الفطر احتسابا معددة، فلا يجوز العدول

عن كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى

عنها، وألست نوع من التعمير، فيحوز إخراجها، ويحوز الدقيق والسويق، نص
عليهما أحمد، وقال مالك والشافعي: لا يحوز غنهما، انتهى.

(على كل حر أو عبد) أخذ بظاهره، وأوجب على العبد، كما تقدم،
وقالت الجمهور: إن «على» بمعنى عن، وقال الباجي^(١): أو هي هلئ بأهلها،
لكن يحددها العبد عنه، وفيه: إنها تحب على سيده، كما يقال: على كل دابة
من دوابك درهم، وقال البيضاوي: العبد ليس بأهل لأذ، يكلف ربه، حاشا
المدينة فجعلها غيب مجاز.

(ذكر أو أنثى) ظاهر فيه وجوبها على المذقة ولو كذا لها روح، وإن في
معنى الفرق بين من غنوا: بالصغير والكبير، قال الحافظ^(٢): طاهره وجوبها
على الصغير، لكن السحب عنه وإليه، فرجوها على هذا في مال الصغير،
ولا تعلل من تأخره عنه، وهذا قول الجمهور، وقال محمد بن الحسن، هي
على الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب، فلا شيء عليه، وعن أحمد بن الحبيب
والجمهور المصري: لا تجب إلا على من غنوا، انتهى.

قال ابن بزرغ: قال محمد بن الحسن وزعم، لا يجب على اليتيم زكاة
القطر، قال فم مال أو لم يكن، فإن أخرجها عنه وصيته فليس، وأصل سذهب
مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً، وفي الهداية: يخرج عن أولاده، فإن
كان لهم مال أن من ما هم عبد أبي حنيفة وفي يوسف، خلافاً لمحمد، كذا
في العيينة^(٣).

وذكر في شرح الإحصاء: فونه، عن الصغير والكبير يقتضي إخراج

(١) المعجم للشمس، ٢/٢٨٦

(٢) معجم لأبي، ٣/٢٨٦

(٣) القدر حسنة الفري، ١/٢٨٦

عن أبي سعيد

أخرجه الشيخان في ١ - كتاب الزكاة ١٠ - باب من يرضى بماله الصدقة

وهو في ١٢ - كتاب الزكاة ٢ - باب رضاء الصدقة عن أبي سعيد بن العبد
والشعر ١٢

صدقة الصدقة عن أبي سعيد وهو كذلك، قال مالك وأحمد وأبو يوسف
ونحوهم: هي في ماله إن كان له مال، وإن لم يكن له مال، فعلى من يرضى
بماله من أم، وعبد، وقول محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً، ولو كان
لغيره مال لم يخرج منه، وقال ابن حزم الظاهري: هي في مال الصغير إن
كان له مال، وإلا سقطت عنه، وحكى ابن الصاعد الإجماع على خلافه،
انتهى

أما المسلمون: نكلم العلماء على هذه الزيادة، وتقديم ما قاله ابن جرير
إنها زيادة مضطربة من غير شك من جهة الإسناد والسنن، وهي «تخرج الأصناف»
عن «علل الترمذي» (١) روى حديث سخرت الزيادة فكون في الحديث، وإنما
يصح إذا كانت الزيادة من يرضى على حقه، مثل ما روى مالك بن نافع في
صه لفظ: «من المسلمين»، وقد روى غير واحد من الأصناف عن نافع بن مالك
بن عبد الله بن مسلم، وقد روى بعضهم عن نافع بن مالك بن عبد الله بن مسلم
بن عبد الله بن مسلم، وسعد على ذلك من الصلاح في «علوم الحديث»، انتهى
ثم ذكر من تعده.

والجمل من الزيادة مختلف فيها عند أهل الفن، وقد استمر في
مختلف الرواة من مالك في هذه الزيادة، إلا أن غيبة من سعيد روى عن مالك
بإدائها، وأطلق أبو غالية الزيادة، وسعد بن صالح، وابن الصلاح، وسعد
بن مالك يورد بها دون أصحاب نافع، وهو معتقب برواية عمر بن نافع عن

(١) انظر شرح علل الترمذي (ص ١٢٤)، وأخر: (١٩٦٩: ٢٧٦)

أبيه عند البخاري، وكذا أخرجه مسلم من طريق أنسحاك بن حماد عن نافع،
وقد أبو عوانة في «صحيحه»: لم يقل فيه «من المسلمين» غير مالك
والضحاك، ورواية عسر بن نافع ترد عليه، وقال الترمذي في «الجامع» بعد
رواية مالك: رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه «من المسلمين».

وقال في «تعليل» التي في آخر الجامع^(١): روى أيوب وعبد الله بن عسر
وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكروا فيه «من المسلمين»،
وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وسط الحافظ^(٢) الكلام على هذه الزيادة، وذكر من روى الزيادة ومن لم
يروها، وقائ بعد ذلك: وفي الجملة ليس في من روى هذه الزيادة أحد مثل
مالك، لأنه لم يتفق على أيوب وعبد الله في زيادتها، وليس في الباقيين مثل
يونس، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال.

واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر،
ومقتضاها أنها لا تجب على الكافر عن نفسه، وهو أمر متفق عليه، وهل
يخرجها عن غيره كالعبد الكافر؟، مختلف فيه كما تقدم، وعلى تقدير ثبوتها
أجاب عنها الطحاوي بأن قوله: «من المسلمين» صفة للمخرجين لا للمخرج
عنهم، وقال القرطبي: ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب
عليه، ولم يقصد فيه بيان من يخرجها من نفسه ممن يخرجها عن غيره، بل
شمل الجميع.

وقال الطبري: قوله: «من المسلمين» حال من العبد وما عطف عليه،
وتريلها على السامع المذكورة أنها جاءت مزوجة على التثنية الاستيعاب لا

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٧٥٩/٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/١٣٧٠).

للتخصيص، فيكون انتهى فرض على جميع الناس من المسلمين، وأما كونها
قيم واحدة، وعلى من وحده؟ فيعلم من تصدير آخره انتهى

قلت: وحديث الحارث مؤيد، عند المتأخريين أيضاً، لما في الشرح الإجماع،
من الزيادة: لا نظرة على كافر عن نفسه، ولا عن غيره، إلا إذا كان له ضد
سلم أو قريب سلم أو مسئولة صلح، ففي وجوب النظرة عليه وحده، قال
التورقي: أصبحها الوجوب، وصححه الشافعي في المجازة وغيره، انتهى

وقال في محل آخر: وهو المحكي عن أحمد بن حنبل، واختاره القاضي
من الصحابة، وقال ابن عثيمين: يحصل أن لا تحب وهو نوع آخر، وهو
قال أصحاب التخصيص، انتهى.

وفي الشرح الإجماع: "لزم الكفر الأصلي فطره رفيعه السلم وقرب
المسلم، كائنته عليهما، انتهى.

قال المؤلف: "إن كان الكافر ضد سلم، فحكي عن أحمد أن على
الكافر سراج صدقة النظر عنه، وإحتماره القاضي. وقال ابن عثيمين: يحصل أن
لا يجب، وهذا قول أكثرهم، قال ابن المنذر: أحسن قول من حمل عنه من
أهل العلم أن لا صدقة على الذي في عبده المسلم، لقوله: "من
اسلمين" ولأنه كافر، فلا تحب عنه نظرة كسائر الكفار؛ لأن النظرة زكاة،
فلا تحب على الكافر، كزكاة المال.

ولما إن العيد من أهل النظر، عوجب أن تؤدى عنه النظرة كما لو كان
بده مساك وفقر. من المسلمين يعمل أن يرد به المؤدى عنه، بذليل أنه
لو كان المسلم عبد كافر لم يجب عليه فطرته، انتهى. وقد سرفت أن المدعى
مختلف هو أيضاً.

(١) (٢٨/٢٧)

(٢) (٢٨/٢٨)

٥٣١: ٦٨٩ وحديثني عن قالك، عن زيد بن أسلم، عن
 سباحي بن عبد الله بن سعد بن أبي سراح العامري؛ أنه سمع أبا
 سعيد الخدري يقول: كنا نخرج زكاة النخس صاعاً من طعام.....

٥٣٢: ٦٨٩. أمالك. عن زيد بن أسلم عن عبيد بن بكسر تعين المهمة
 وبخلفاء النخانة آخره معجمة (ابن عبد الله بن سعد) باسكان العين المهمة
 (ابن أبي سراح) فخرج المهمة وسكو. نواه بعدد مجسمه النخسي (العامري)
 النخسي، صفة من الدلالة، مات عن رأس المائة، من رواية سبعة (أنه صاعاً بها
 سعيد الخدري) - رضي الله عنه - (يقول) كنا نخرج زكاة النخس.

انتظروا في قول السجدي^(١) كما فعل كذا، عن هو موثوق أو مرصع،
 كما تقدم في المصنفات، وتجهيز على أنه لا لم يثبت إلى زمر النبي ﷺ
 فهو موثوق، وانظر في كتابه ما رواه في زيد بن أسلم، قال الحفاظ
 هذا حكمه الزنجي، لإضافته إلى زمر النبي ﷺ، فيه ضعف بإطلاعه عليه وتقريره
 له، لا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عليه، وتجمع بأمره، وهو الأمر
 بتخصيصها وتفرقتها (صاعاً من طعام) سباني الكلام على تصاع

وذكر الخصال المشتهر في محاسن الشريعة، معنى تصاع في إيجاب
 الصاع، وهو أن الشخص يستعمل عاماً من الخد في المعد ثلاثة أيام بعده، ولا
 يجد الصغير من يستعمله فيها، لأنها أيام ضرور راحة عقب الصوم، والذي
 يستعمل من الصاع عنه حواء حراً أمانيه أطال من المعتبر، فإن الصاع خمسة
 أرصاف وثلاث، ويضاف إليه أمال حو ثلاثة أطال. وبأي منه ذلك، وهو كفاية
 الإفقة أربعة أيام، (لكل يوم خلاق، كذا في شرح الاحياء) وشرح
 الإفقاء^(٢).

(١) انظر التفسير (في صاع ثلاثة من الصاع) (٢٨٩: ٥٣٢).

وفي المخرج الكبير^(٢٢) نكروه زيادة على صراح، قال نحمد الله
الصارح، قال زيادة منه زيادة مكرهة، كإضافة في التصريح على ذلك وثلاثين
التي

واختلفوا في المواد المنطوق بها في هذا الحديث، والمعروف أن الطعام على
الإطلاق يظن على الحقيقة، وفي الصحيح^(٢٣) قال النبي: إن العالي في
علام العلم أن الطعام هو الزينة النجسة.

وحكى الخطابي^(٢٤) أن السراة المنطوق بها الحقيقة، وهو اسم خاص
لها، قال أبو داود عن ذلك ذكر الشعر وغيره من الأقوات، والبحث أن زيادة
بإلا أنه أراد بذلك ذكرها عند الفحص، كغيرها من الأقوات، ولا
كما حيث عرفت عليها حرف مأوى لغائبة، قال هو وعمره: قد كتب
لمطعم الطعام يستعمل في الحسنة عند الإفلاق، حتى إذا خفي: إلى سرور
الطعام، فهم من سرور الصبح، وإذا علمت التعريف في اللفظ عليه.

و قد ذكركم من السفر وقال علي أصمات أن قوله في حديث أبي سعيد:
من أكل من طعام حجة لم يزل صاماً من حنطة، وهذا عند من، وقد أتى
أبو سعيد أجمل الطعام، ثم يصر، قال: كما يخرج من صوم، وكان
طعام الشعب والزياد، وألفظ والشعر، ثم من التبريد، وأخرج الطحاوي
عن أبي هريرة عن النبي: إن أكل من طعام حجة لم يزل صاماً، وفي
نحوه من طريق آخر عن أبي هريرة، قال: إن أكل من طعام حجة لم يزل
صاماً، وهذا حديث مروي عن جماعة السراة، دليل على أنه لم يكن قولاً نسباً
هذا، فقد علم أنها لم تكن حنطة، ولا هوان، فكيف يتوهم أنه أمر من لم
يكن مبروراً، انتهى.

(٢٢) (٢٨-٢٩)

(٢٣) الصحيح ج ١، الأثر (٢٨، ٢٩)

(٢٤) الخطابي، الأثر (٢٨-٢٩)

قال الحافظ في «الفتح»^(١): ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد، ثم قال: وهذا الطريق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الخنطة، ويحتمل أن تكون الذرة، فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن، وهي قوت غالب لهم، وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد «صاعاً من تمر، صاعاً من سلت أو درة». وقال الأكرماني: يحتمل أن يكون قوله: «صاعاً من شعير» الخ. بعد قوله: «صاعاً من طعام» من باب عطف الخاص على العام، لكن محل العطف أن يكون المنصص أكثره، وليس الأمر ههنا كذلك.

وتعقب التعني هذا الاستدلال، والجملة أن إرادة الخنطة في حديث أبي سعيد البخاري - رضي الله عنه - مشكك، والنظر على طرق الحديث كلها يدل على أنه ما أعطي التبر في صنفه الفطر في زمانه رحمته، لكنه - رضي الله عنه - لما أعطى من جميع ما أعطى من التمر والأقط وغيرها الصاع كاملاً رأى أن المقدار من كل الواجب صاع، ولذا أنكر على معاوية. لو صح، وإلا فقد روي عن أبي سعيد البخاري - رضي الله عنه - أيضاً مرفوعاً وموقوفاً نصف صاع من بر، كما في «الترغيب»^(٢) و«الدرية» عن «صيفات ابن سعد».

وأخرجه الطحاوي وغيره أيضاً، ولذا حمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التبر، ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة والتابعين أن نصف الصاع من التبر يقوم مقام الصاع من التمر.

قال العمري^(٣): روى الطحاوي أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، وعن

(١) «فتح الباري» (٣/٢٧٢).

(٢) «الترغيب والترهيب» (٢/٤١٧).

(٣) «عنده البخاري» (١/٥٨٧).

أصحابه من بعده، ومن بعدهم في أن صدقة انقطعت من المحتلة نصف صاع ومبا سوى الحقة صاع، ثم قال: ما علمت أحدا من أصحاب أبي بكر ولا من التابعين، روي عنه خلاف ذلك، فلا ينبغي لأحد أن يعاين ذلك إذا كان قد صار إجماعاً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - إلى زمن من ذكرنا من التابعين - انتهى

وما أورد عليه الحافظ، رده العيني فأرجع إليهما تو شئت، وقال ابن الترمذي: ذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وحازم والحدادي وعائشة وأسماء - رضي الله عنهم - قال: وهو عنهم كلهم صحيح، انتهى.

قال المؤلف^(١): والحكمة أن التراجع في صدقة انقطعت صاع من جميع أجناس المخرج، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق. وروي ذلك عن أبي سعيد الخدري وأحمد بن أبي العاصية. وروي عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية: أنه يجزئ نصف صاع من التمر خاصة، وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء ومعاوية ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي مسهر بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي، انتهى

قال العيني^(٢): ضعف مبلغ من مذهب أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن الزبير، وابن عباس، ومعاوية، وأسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم - وسعيد بن المسيب، وعطاء ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، ومعاوية، والشافعي، والنسائي، وعائشة، والاسود، وعروة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي نؤلة

(١) - العيني (١: ٢٨٥)

(٢) - عدة الترمذي (٦: ٥٨٩)

عند أهل البيت من محمد، والأبراعي، والثوري، وابن المبارك، وعبد الله بن شاذان، ومحمد بن ميمون، قال الطحاوي، وهو قول القاسم، وسالم، وعبد الرحمن بن القاسم، والحكم، وحماد، ورأية عن مالك ذكرها في «المجربة»، انتهى.

وفى الأسي من «الإسالة»^(١) ذكر من موسى عن ابن حبيب كقول أبي حنيفة، انتهى. وسأني ما حاله ابن القيم: إن شيخنا يفرق هذا المذهب.

وقال ابن المذنب: لا نعلم في الفصح حديثاً ثابتاً عن النبي ﷺ عند غيره، ولا يفي البر في الحديث في ذلك الوقت إلا النبي، السمر منه، فلم يكن في زمن الصحابة رأوا أن يصف صاع منه بعلوم مقام صاع من تمر، وهو لأشبه، غير جائز أن يعدل عن قولهم إلى قول مثله.

ثم أسند من عثمان وعلي، ونبي هريرة وجابر وابن عباس، وابن الزبير وأمه أسماء، بنت أبي بكر - رضي الله عنهم - ما أسند صحابته أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح، انتهى. وهذا مضمون ما إلى الخبر ما ذهب إليه الحديث، كما في «الفتح»^(٢).

قلت: ما عاينه ابن المنذر ليس فيه خبر ثابت مشكل بعد التأمل في الروايات المذكورة التي ذكرها أصحاب المظنات في تصانيفهم، ولا يسمها هذا «الأبراعي»، ولو سلمنا فالعذر عن مثل هؤلاء الصحابة الكبار الأعمدة الكثيرة بعرض الأجرم بفسده، نصف صاع على أنه قد روي عن النبي ﷺ مرفوعاً في عدة روايات، قال مالك المصنف، ذكر إمام نهدي الشيخ أبو منصور الخازن في:

(١) (١٦٨٩: ١)

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٣٧٤)

أن عثيرة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي
رووا عن رسول الله ﷺ في صدقة النفل نصف صاع من زرع.

قلت: لكنني لقلّة ما عدت من كتب الحديث لم أجد هذه الروايات
المروية، وهم، توجد من أكثرها أثر موقوف^(١). أما الروايات المرفوعة
لموجودة في الكتب المتداولة بيننا، فعده أحداث.

منها: حديث ابن عباس أنه حدث فقال: خرج من رسول الله ﷺ صاعاً من
زهر أو صاعاً من شعير أو نصف صاع من قمح، فلما قدم علي، قال: قد
أوصى الله لكم، فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء، أخرجه أبو داود والبيهقي
وهو من رواية الحسن بن علي بن عباس، قاله الثاني^(٢) المحدث لم يسمع من
ابن عباس. وهذا يروي الحافظ من علي بن السديني، وقال صاحب «الفتح»:
الحديث رواه ثقات مشهورون، لكن فيه إرسالاً، فإن الحسن لم يسمع عن
ابن عباس مطلقاً، وقد جاء في «مسند أبي يعنى المصنف» خبر حديث
عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباس، وهذا إن ثبت دل على صحاحه انتهى.
كذا في «المصنف»^(٣).

قلت: ولو سلم الإرسال فهو حجة عند الجمهور مضافاً، وبالمراجعة عند
من شرطها، وثمة تناقضات كثيرة.

ومنها: حديث ابن عباس أيضاً: أن رسول الله ﷺ بعث صاعاً بمكة أو
صدقة النفل من زرع واجب، فذاك من قمح أو صاع من شعير أو زهر، ورواه
البيهقي بلقط أو صاع مما سوي ذلك من الطعام، وصححه الحديث، وفي رواية
يعني بن عباس السديني، شعبه العقيلي والدارقطني وغيرهما.

(١) المطبوع: مصنف ابن أبي شيبة (١٧٢/٣) ومصنف عبد الرزاق (٤١٨/٤)، والبيهقي
الكرخي لشيخه (٤١٨/٤)، ومعرفة الأثر (٩٨٥)، (٨٢٧/٦).

(٢) مصنف الزكاة (٢١٩/٢).

قلت: وفي مخرج الإجماع عن النضر بن عمار: أنه قال: كان يحيى من غبار
السمرة انتهى

ومما: حديث ابن عمار أيضا أن رسول الله ﷺ أمر بركة النضر صاحب
من سم أو صاعا من شعير أو مد من فصح، أخرجه النضر بن عمار، وأما
بالإفدولة قال النضر: عبد الله بن عمر وهو إمام مشهور، وأما مشيخ
النضاري.

ومما: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ بعث
مادبا يادي من صاع ذكاة إلا أن صاع النضر وأخته علي بن مسلم مدان من
فصح أو صاع من سم أو من الطعم، أخرجه النضر بن عمار، وأما
من النضاري في النضاري، وأما من سم، وبهذه صاحب «التفصيل» فقد هو
صديق روى له مسلم في صحيحه، وقال أبو زرعة صديق ثقة، ووثقه
بن حبان.

قلت: وحكى عمرو بن النضر أنه روى هذا حديث صحيح حسن
عريب، انتهى. والأحلاف في نسخ الترمذي في التحكم على الآثار ذائع
وبه طرق آخر، أخرجه النضر بن عمار، وأما رسول الله ﷺ صاعا،
وصاع: أن صاع النضر وأخت علي بن مسلم مدان من فصح أو صاع من
سمير، أو سم، فإذا من النضاري: وعليه من صاع صاف، وقال صاحب
«التفصيل»: هذا خطأ منه، ولا يعتد أحدًا بصفته، لكنه غير مشهور الحال، وذكر
ابن أبي حاتم عن أبيه أنه محمول، وقال غير أبي حاتم: إنه مكى معروف،
وروى عن جماعة، وروى عنه جماعة، وذكر أسباطهم أو سمعي، وذكر أنه مدان
طريق آخرى، قال ابن أبي حاتم: وذكر غير أبي حاتم أنه مكى، معروف، أخذ
العبادة، ولكنه أمر محسوس.

وذكر جماعة روى عنه، منهم الثوري ومعتز بن سليمان، وذكر ابن حبان في كتاب الصدقات^(١)، وقال: يعرف - انتهى -

وهو: حديث أسما - بنت أبي بكر - رضي الله عنهما، قالت: كما نوني زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ مدين من فصح، أخرجه أحمد في مسنده، وصححه ابن الجوزي باسم لهيعة، وقال صاحب التلخيص: حديث ابن لهيعة يصحح للمناذرة، سيما إذا كان من رواية يمد مثل ابن الصاري عنه قلت: هنا إذا كان مدار الحديث ابن لهيعة، وقد أخرجه الخطابي عنه حتى نس في ابن لهيعة.

وسمها: حديث أبي رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال في صدقة الفطر: نصف صاع من تمر أو صاع من تمر، ولحديث معروف، قال: إذا قلنا: والصحيح موقوف، وصحح غيره وقفه، كما حكى عنهم الربيعي.

واحد: حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ أمر عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة، وفي سليمان بن موسى وقفه بعضهم، وتكلم في بعضهم، كما في «التهذيب»^(٢)، وفي شرح الإحياء: أخرجه الحاكم، وقال: علم شرط الشيخين.

وسمها: حديث جابر بن عبد الله، روى الخطابي في «الأوس» قال: قال رسول الله ﷺ: تصدقة الفطر على كل إنسان، ماله من دقن أو خسح، وس المهر صاع. بحديث، وفيه أدب بن حماد، وهو ضعيف، فإنه أخيه

وسمها: حديث مرس أخرجه أبو داود في «مراسله» عن سعيد بن المسيب قال: عرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مدين من حنطة، وذكره الموض

(١) في الأصل: «صدقات» والظهور: «الصدقات»

(٢) «رواد السعد» (٢/١٩٦).

طريقين، فقال: قال سعيد: ما سميت عن عبد الحائق الشيباني سميت سعيد بن
المسيب يقول: كانت الصدقة على عهد رسول الله ﷺ وأمي بكر نصف صاع
مرا، وقال مسيب: أخبرني مسيباً من حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب
قال: خطب رسول الله ﷺ، ثم ذكر صدقة الفطر، وحض عليها، وقال:
«نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير»، انتهى.

قال ابن الحوزي: وهذا مع إرساله، احتمل أن يقول قوله: «مؤدبر من
سطة» تفسيراً من سعيد.

قال صاحب «التنقيح»: قد جاء ما يرد هذا، ثم ذكر هذه طريق ثوردها
الاحتساب الذي أنشأه ابن الحوزي، وأنت تعلم أنه مما لا ينبغي أن يصفى
إليه، فضلاً عن رده، وأما كونه مرسلاً، فقل صاحب «التنقيح»، هذا المرسل
إسناده صحيح، كالشمس، وكونه مرسلاً لا يضر، فإنه مرسل سعيد، ومراسيل
سعيد حجة، انتهى.

قلت: ومع ذلك له متابعات ذكرها في يلقي.

ومنها: حديث معللة بن حبيب عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «صاع
من بر أو تمع على كل اثنين» الحديث، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وبسط
الكلاب على روايته ابن أبي فون «تشرح البخاري» (١).

وقال البخاري في «المرفقة» (٢): طريق عبد الثورق: أخبرنا ابن حريج عن
ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل يوم
القدر يوم أو يومين، فقال: «أدوا صاعاً من بر أو تمع بين اثنين أو صاعاً من
تمر أو شعير من كل حر وعبد صغير أو كبير» وهذا سند صحيح، انتهى، وقال
أربلي: هذا سند صحيح قوي، انتهى.

(١) عمدة القاري (٦/٢٨٩، ٥٨٧).

(٢) امرأة الطائي (٢/١٦٦).

أَبُو حَازِمٍ بْنُ سَعْدٍ، أَبُو صَالِحٍ بْنُ شَيْبَةَ،

وسبط طرف الحديث في منسب الزكاة^(١)، وقال الحافظ في «المزينة»
 ورده أبو داود وعبد المزي وأبو حنيفة والبخاري والترمذي والحاكم، وعندهما
 الترمذي عن عبد الله بن ثعلبة، فمن أصحابه من قال: عن أبيه، ومنهم من لم
 يلقه، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري، وحاصله الاختلاف في اسم
 أصحابه، انتهى.

قال الشوكاني^(٢)، وهذه الأحاديث مجموعها تنهض لتخصيص: وقار
 بحر العلوم في «رسائل الأركان» وحكم كون حديث مدين خطأ، لأن تفسير
 لمدين كان بعدة سبعة خطأ، لأن الصدوق في زمن النبي صلى الله عليه وآله كان من غير
 الحنفية، لما لا نوسد الحنفية إلا قليلاً، وبعد زمانه الشريف قدروا الحنفية على
 وفق ما كان موضوعاً، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٣)، وفيه عن النبي صلى الله عليه وآله آثار مرسلة ومختلفة، بقوي
 بعضها بعضاً، ثم ذكر الآثار المذكورة، وقال في آخرها: وكان شيخنا
 رحمه الله يفتري هذا المذهب، ويقول: هو قياس قول أحمد بن حنبل في الكفارات
 أن الواجب فيها من الجلب نصف الواجب من غيره، انتهى. قلت وبهذا نظر
 المحقق أن الواجب في الكفارات كلها من غير يعتد من غيره.

(أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر) تقدم، قال الباجي، إن لفظة أو
 عندهم التقسيم لا التخيير.

قال ابن رشد^(٤)، وأما ماذا تجب؟ فإد فوماً ذهبوا إلى أنها تحب من

(١) (٤٠٩/٢)

(٢) قبل الأوطار (٢١/٢٧٧).

(٣) زيل المعاد (٢/١٨٧).

(٤) نهاية المحتج (٢/٢٨٨).

عنه الأشياء عن النخيل - وهو دعوى إلى أن النخيل عليه هو حائز، فثبت
البلد، أو قوت المستخلص، إذا لم يصدر على قوت البلد. وهذا الذي حكاه
الشيخ في كتاب من الأدعية، والله في الاستلزام، الاستلزام في مفهوم حديث
أنه بعد الخدي حله، فثبت فيه من النخيل، قال: أي^(١) أخرج من هذا
أجزاء، وفي هذه الحالة، الاستلزام الذي هو الإباحة، وبما به
أصدر قوت النخيل، أو قوت بلد البلد، قال: ما تقول الثاني، انتهى.

وفي الإخراج كسراً^(٢) أنه قيل: يجب صانع من الثمن ثلث من
مستخرج^(٣) أو نصف، وهي نسوة في ثلثيات جبر في الإخراج، ومع غلبة واحد
من بين الإخراج، قال المصنف: بالنظر، لا محالة، فثبت أهل البلد في
إمكان لا في عدم كله، وفي يوم النخيل، والنظر في الحج أنه للمعتبر
الأصل وقت الإخراج، انتهى.

وفي إخراج الإقاع^(٤) روي جماعة من غالب ثوب بلد، والمصنف به
عذب ثوب البلد لا غالب ثوب وقت الحروب، بخلاف الثوب في الوسط،
ويجوز في ثلثيات الأغنياء في الأغنياء، ثم يسطر الثوب في ثلثيات
الأغنياء والأغنياء، وفي ذلك بيت مسطور في مروج الذهب، فقرأ فيه ترتيب
الأغنياء، روي.

بأنه من شريح ذي، من حشر منلا، من نور ربك شاء لظلم لو جبالا

(١) كتابي الأصل: (١٠٠)

(٢) (١٠٠) (١٠٠)

(٣) هو الإخراج في البلد، بخلاف الإخراج في البلد، فلهذا، (١٠٠) (١٠٠)

(٤) (١٠٠) (١٠٠)

وهي المراقبة^(١): قال ميرك نقلاً عن «الأزهار»: اختلف العلماء في أن تأمر هذا في الحديث للتخيير، أو لتعيين واحد منها، وهو الغالب، فيه قولان، أحدهما: أنه للتخيير، وبه قال أبو حنيفة^(٢)، والثاني: أنه فتحة أحد هذه الأشياء بالغلبة، وهو غالب قوت البلد، وبه قال الأكثرون، انتهى.

قلت: وظاهر النصيب و«الروضة» من فروع العناية بالتخيير أيضاً، وإليه يظهر ميل البخاري على رأي الحفاظ، إذ قال: كان البخاري أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير في هذه الأنواع، وإن كان الأرجح عندي في ميل البخاري الترتيب الخاص، كما حررت فيما ألفت في «تراجم البخاري»^(٣).

وذكر في شرح الإحياء^(٤): قالت العناية: يُخَيَّر بين هذه المذكورة في الحديث، فيخرج ما شاء منها، وإن لم يكن له قوتاً، قالوا: وأفضلها التصريح بالبر، وقال بعضهم: الترتيب، قالوا: ولا يجوز المعدول عن هذه الأجناس مع القدرة على أحدها، ولو كان المعدول إليه قوت ينده، فإن عجز هتمة أجزاء كل معنات من كل جهة ونمرة، فإنه الخرفي.

قلت: وتقدم شيء من كلامه، وقال السوف^(٥) من أي الأصناف المستصوص عليها أخرج جزء، وإن لم يكن قوتاً له، وقال مالك: يُخرج من غالب قوت البلد، وقال الشافعي: من غالب قوت المُخَيَّر، ولنا، أن الخبر ورد بحرف التخيير في هذه الأصناف فوجب التخيير، ويدل عليه أنه يُخَيَّر بين التصريح والترتيب والاختيار، ولم يكن الترتيب والاختيار قوتاً لأهل المدينة، انتهى. قال الوئلي المرافعي: من قال بالتخيير، فقد أخذ بظاهر الحديث، ومن قال:

(١) «مراقبة المعاني» (١/١٦٢).

(٢) انظر: «شرح فتح الباع» (٢/٢٢٥).

(٣) انظر «الأبواب والتراجم» (٣/١٢٦).

(٤) «المغنى» (٤/٢٩٥).

أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطٍ،

بتعبير غائب قوت اللد، فإنه حمل الحديث على ذلك، انتهى.

(أو صاعاً من أقط) ينتج الهمزة وكسر القاف، هو لين فيه زينة، قال الشيخ في التبليغ^(١): وضبط بثلاث الهمزة وإسكان القاف، لين يأس غير مزروع الزبد، وهو الكشك، وفي الهنكية: بئر، انتهى.

قلت: راغلت فلة المناهب في بيان مسائل الأئمة في أجزاء الأقط، ويجزئ عند المالكية صاع من أقط إذا يكون من أغلب القوت، صرح به الزرقاني، وبه جزم الدردير والساجي وغيرهما، قال الزرقاني^(٢): أجاز مالك إخراجهم عن الأقط وآباء الحسن، انتهى. وهكذا قال لأبي في «الإكمال»^(٣).

وقال الدردير^(٤): صاع من أغلب القوت من معشر وهو: النقمح والشمير والنسك والدة والحن والنسر والزبيب والأرز، فهذه ثمانية، أو أقط، فالتى تخرج منه تسعة فقط، انتهى.

وغلطت الروايات عن الإمام الشافعي في ذلك، وحكى الباجي^(٥) عنه القوتين، أما الأقط فإن إخراجيه جائز، وللشافعي في ذلك قولان. أحدهما مثل قولنا، والثاني لا يجزئ، انتهى.

قال النحافظ: وعن الشافعية في ذلك خلاف، وزعم معاوردي أنه يختص بأهل البادية، وأما إحاطة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف، ونعقبه النووي في «شرح المذهب» وقال: قطع الجمهور أن الخلاف في الجميع، وكذا حكى

(١) ابن المحمود (٢٣٦/٨).

(٢) شرح الزرقاني، (١٥٠/٢).

(٣) (١١٩/٣).

(٤) شرح الكبر (٥٠٢/١).

(٥) المستقى (١٨٨/٢).

اختلاف فيه غير من ذكر. لكن المذکور في مردعهم السب الثمانون في قوله
 لأقوات المظنم قريش، وفيه إيراد ما ألفت في نظم الخطر، والسيور في
 خروج الحديث عن الإمام أحمد عدم جوده

وقد احتفظ^(١)، ثم يذكر البخاري الألف في في الترحيل، وهو ما
 في حديث أبي سعيد، وكأنه لا يواد محزون في حال وحضان غيرة، كشأن
 أحده، وحملوا الحديث على أن من كان يخرجه كان قوته إن ذلك أو لم يخرجه
 على غيره، وطاهر العيب، بخلافه، انتهى.

لكن قال البخاري، إن أعطى أهل المدينة الألف مائة، أجزأ إذا كان
 فوهم، فإن الموقوف^(٢)، يحزن لهم الألف، بخرارح الألف إذا كان قوته،
 وكذلك من لم يجد من الأصناف لمصوص عينا سود، وأما من وجد مائة
 قبل سحر؟ عسى روي:

إحداهما سحر، حدث أبي سعد السخري، والمذكور في بعض النسخ
 أن صاغها من الخط.

والثالثة، لا سحر، لأنه حتى لا سب البركة فيه، فلو سحر، إخراج
 من قدر على غيره من الأقسام المستصوص عينا، وسعدت على من
 هو قوت له، أو لم يقدّر على غيره، انتهى. وأيضا المذكور في خروج الحديث
 من «البلد» و«البركة» و«الأقوات» جرد إخراج الألف

ومحزون إخراجها عنهما الحنفية باختيار القليلة، كما صرح به ابن خلدون
 في «التحرير» و«البركة»^(٣)، أما الألف فغير فيه قيمة لا يحزن إذا

(١) «مع الجرد» (٣٧٢: ٣٧٣)

(٢) «السخري» (٢٨٩: ٢٩٠)

(٣) (٢٧٢: ٢٧٣)

جساعاً من أهل العراق، وقول إبراهيم الخفيعي، وزاد فيما قاله أبو بكر
الخصاف، انتهى.

قال الشيخ في «البدن»^(١)، احتج لهم أولاً بما أخرجه الطحاوي بسند
صحيح عن موسى الحنفي عن مجاهد، قال: دخلنا على عائشة فاستقى بعض
عائش بماء، قالت عائشة: كن النبي يلقو بعدل مثل هذا، قال مجاهد:
فحرقه بعد آخر، لعائبة أوطان، تسعة أوطان، غمره أوطان، وقالوا: لم يأتك
مجاهد في الثماني، وإنما أتك فيما فوقها، فثبت الثمانية بهذا الحديث، انتهى
ما يوفها.

قلت: أخرجه النسائي في «المعجم» فروق بسند إلى موسى الحنفي، قال:
أمر مجاهد بدمج حرقه لعائبة أوطان، فقال: حدثني عائشة رضي الله عنها:
أن رسول الله ﷺ كان يحس مثل هذا، قال في «التريكة»^(٢)، إسناده جيد.
ثم ذكر نولين ورواه رجلان حديثاً.

وبناءً على ما أخرجه لنا فطحي بسند عن أنس بن مالك رضي الله عنه:
أن نسي يلقو قال بوضاً برطليس، ويعتصر بالثياب منائبة أوطان، قال الحافظ
في «المداينة»: هو من رواية أنس بن نبل عن عبد الكريم، وإسناد ضعيف،
وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، وفيه موسى بن عمرو، وهو ضعيف جداً،
انتهى.

قلت: لم يذكر الأجهظ ولا الدارقطني وجه الضعف في الطريقين إلا أني
ليطرف فيه، وأما موسى بن عمرو فقد لحظت بنفسه في «اللسان»^(٣)، ذكره
أبو حاتم في «الطاقة الواجبة من الثقات».

(١) بدل الميمون (٨٨/١٣١)

(٢) انظر: المعجم النبوي عن عائش النبي ﷺ (١٣١/١٩٩، ١٩٩)

(٣) اللسان الميمون (١٣١/١٩٩) روى الترمذي (٨٧١٠١)

« رضي الله عنه - صاع النبي يتخذ ، وقد فاد صاع عمر - رضي الله عنه - عن خيل ذلك .

ذكر بعده أن صاع عمر - رضي الله عنه - هو الصاع نجد ، وروي ابن أبي شبة في «مصنفه» في كتاب الزكاة : حدثنا يحيى بن آدم سمعت حسن بن صالح يقول : صاع عمر بن الخطاب ، وروى شريك أكثر من صاع أرفطان ، وأقل من تمانية .

حدثنا وكيع عن عفي بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طحينة قال : احتجنا صاع عمر - رضي الله عنه - وهذا الذي أخرجه الطحاوي في كتابه .

ثم أخرج ابن أبي عمير النخعي قال : عكر صاع ، فوجدناه حجابية ، والحنافى منهم ثمانية أطنان بالبعداني ، وعنه قال : وضع الحناني قبوه على صاع عمر ، قال : فما ذكرناه غير حقيقي ، فهو الرمي ، ذكره ثالث من بحري عند السلف صاع عمر ، لأن البحري لا يحفظه مع ، اهـ .

وفي «مروج الإحياء» عن «المصنف» : وروي عن جرير عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي نجي ، قال : غفرنا صاع التميمية ، فوجدناه يزيد مكبلا على النخعي ، وروى جرير عن مغيرة قال : ما كان يسمي فيه إبراهيم في كماره حين - أو في إطعام بني مكة ، وما فيه العشر ونصف العشر ، قال : كان يسمي بغير الصاع ، قال : هو الصاع ، اهـ . قلت : ورواية ابن أبي نجي تدل على أن صاع التميمية كان رائعا على صاع النخعي ، فلا بد أن يكون مختلفا إلى آخر ما قاله .

قال عمر الخيام : قال الإمام أبو يوسف : «الأماء» : التميمية : الصاع النخعي ، وهو خمسة أطنان ، قلت : قلت : لما روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قيل له : يا رسول الله صاعنا أصغر الصيعان ، الحديث .

وأجاب ابن صاحب «الهداية» بأن الصاع العراقي أصغر من الصاع الشامي، وهو اثنا عشر رطلًا، وكانوا يستعملون الشامي، فيصدق على العراقي أصغر الصبيان المستعملة، وقال في «فتح القدير»: لا حجة في هذه الرواية إلا بسكوته ^(١)، والسكوت في مثل هذا ليس حجة، لأنه ليس في أمر ديني.

واستدل بهما أيضاً بما عن الحسين بن الوليد وشرشي، وهو ثقة، قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج، فقال: إني أريد أن أنتج لكم باباً من العلم أهمني، فنحسب عنه، فقدم المدينة، فسأل عن الصاع، فقالوا: صاعنا هذا صاع رسول الله ﷺ، قلت لهم: ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا: تأملت بالبحر فدا، قلنا: أصحبت أناني نحو من حملي شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار، مع كل رجل منهم اتباع نحت بدنة، كل رجل منهم يحر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله ﷺ، فتطرت عدا من سواء، قال: فغبنونه، فإذا هو خمسة أرطال وثلاث وثمانين بسمير، قال: فوأت أمراً قوياً، فتراكعت قول أبي حنيفة في «الصاع» ^(٢).

أجاب عنه ابن انهمام ^(٣)، بأن في هذه الرواية مجاهيل فلا تقوم بهم حجة، قلت: إني الإباء والأبناء، وأجاب البعض بأنه لا خلاف لأن أبا يوسف لما غير الصاع وحده خمسة وثلاث رطل من رطل المدينة، وهو أكبر من رطل بغداد الذي به يكون الصاع العراقي ثمانية أرطال، والرطل السعدي أصغر من رطل المدينة، لأن رطل بغداد عشرون إنشاً، والرطل المدني ثلاثون، فثمانية الأرطال السعدية وخمسة الأرطال المدنية وثلاث سواء، لأنهما مقدار مائة وستين إنشاً.

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/١٧٦) عنه من شعر (١٢٨/٩) رواه الطحاوي مختصراً (١/٢٢٤).

(٢) «فتح القدير» (٢/٢٣٠).

٥٩٠/٢٩٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَجْرٍ، قَالَ: لَا يَخْرُجُ مِنَ زَكَاةِ الْأَمْطَرِ وَلَا الثَّمَرِ
 وَفِي رِوَايَةِ الْغَابِرِ، أَنَّكَرَ عَامُ الْحَبَلَةِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَذْكُرْهُ، أَعْرَبَ.

قال: القوي: وهي ثمر أن الصاع ثمانية أرصاف، وأخذته أبو عبيدة وأصحاحه، ولم يصح رجوع أبي يوسف إلى قول مالك - رضي الله عنه -، وبضعف أبيهني له على تقدير سحت مني على حدود الصاع بما ذهب إلى إحياء المجتهد به، وعوض مصر، انتهى.

قلت: فلا شك في أن الرويات في صاع الموصوف، والغسل حواشي الحفنة أكثر من غيرها، وإنما اضطر بعض المدعي إلى قولهم: إن الصاع انتهى ثمانية أرصاف، وأما في الزكاة المظنة خمسة أرصاف، وثبت، وبه حرم ابن تيمية، وأما خبر يأن، فينبغي التوضيح والغسل حتى لا يثوب، وبسبب الصدقات على النعماء، فالأحاديث فيه أولى^(١).

٥٩٠/٢٩١ - ثالث، عمر نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: لا يخرج من زكاة المظنة إلا الثمر، لأنه كذا قوته وقوت أهل ساء بالمدينة السورة، فثبت كذا، يرى أن لا يخرج من الثمر، وكذا يقتصر على إخراجها، ويحتمل أنه كذا يخرج مع المحكوم من الثمر، ويثبت به، لأنه كان يرى أن الثمر أصغر منه، وإذ كان الثمر يخرج به، وإذا كان الثمر، أي أن يخرج ما يثبت الثمر، فإنه إلى هي^(٢).

قلت: والأوجه الثاني لما روى جعفر الطبراني من طريق أبي مجلز عن

(١) من أراد شيئاً، الكلام في الفيد والصاع، عليه مع ابن عسب الرواية (٢٢٥/٢٢٥ - ٢٢٦/٢٢٦)،
 وأما الثاني (٢٢٦/٢٢٦)، وفتح الصاع (٢٢٦/٢٢٦)، انتهى.

(٢) انتهى (٢٢٦/٢٢٦).

إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٧٧ - باب صدقة العطر على المرأة والمملوك.

قال مالك: والكفارات كلها، وزكاة العطر، وزكاة العصور، كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي ﷺ، إلا الظهار، فإن الكفارة فيه بمد هشام، وهو المد الأعظم.

لا من عمر: قد أوسع الله، والبر أفضل من النمر أقل، تعطي البر؟ قال: لا أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي، قال الحافظ^(١): ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يفتات بها، لأن النمر أعلى من غيره مما ذكرت في حديث أبي سعيد، وإن كان ابن عمر - رضي الله عنهما - فهم منه خصوصية النمر بذلك، انتهى.

(إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً) وكلف البخاري من رواية أبيوب عن نافع فكان ابن عمر يعطي من النمر، فأعوز أهل المدينة من النمر، فأعطى شعيراً، ولا من حزمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر إذا أعطى أعطى النمر إلا عاماً واحداً، قاله الحافظ.

(قال مالك: والكفارات كلها) كفارة صيام وربعين وغيرهما (وزكاة العطر، وزكاة العصور) أي زكاة الحبوب التي فيها العشر أو نصف العشر (كل ذلك) بوجه (بالمد الأصغر مد النبي ﷺ) وتقدم بيان ذلك قريباً (إلا الظهار) أي إلا كفارة الظهار (فإن الكفارة فيه) أي في الظهار (بالمد الأعظم مد هشام) هكذا في النسخ المندية، فمد هشام بذلك من المد الأعظم، وفي سياق المعصية، فإن الكفارة فيه مد هشام، وهو المد الأعظم، وهشام هذا هو ابن إسحاق بن الوليد من المنيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان، كذا في الزرقاني.

(١) فتح الباري (٣/٣٧٦)

باب (٢٩) وقت إرسال زكاة الفطر

وسببه الحفظ في التحجيل^(١) : هشام بن إسحاق عن هشام بن الوليد بن
 اسمعيل الميموني، فراد في سببه هشاماً آخر. روى عن النبي ﷺ مراسلاً،
 وعن بعض الصحابة متصلاً، قال البخاري: كان النبي المديونة راد عيرته في
 خلافة عبد الله، وهو حال هشام بن عبد الله، ثم عزبه لوليد بن عبد
 الله، وأثنى عمر بن عبد العزيز، ذكره ابن حبان في المنتقى، وهو الذي
 حبره سعد بن السبيط بالسجدة، ومقت الناس هشاماً لذلك، ومعنى قوله
 هو من أمة الأعظم أي الأكبر.

قال صاحب^(٢) : واختلف أصحابنا في مقدارهم من قال: هذا إلا
 ثلث بعد النبي ﷺ، ومنهم من قال: هذا بعد النبي

قال ابن رشد^(٣) : في كفاية الظهار هي مائة - رضي الله عنه - في ذلك
 روينا، أشهرهما أن ذلك بعد هشام لكن واحد، وذلك هذا بعد النبي ﷺ،
 وقيل هو أقل، وقيل هو من وثن، والرواية الثانية بعد النبي ﷺ، ووجه
 الرواية الأولى اعتبار التبعية غالباً، فهي العدة والنساء، فهي

ولذلك ابن العربي: قد كنت أعظم أو تكون مائة على جلاله قدره
 واستهينته بسبعائف السنة، يقول في الظهار: بضع مائة بعد هشام فيحري
 اسمه وعده على إسناده مع أنه باطل، حتى رأيت شهاب قد روى عنه حسب ما
 يشاء في كتابه الأحكام، فحمد الله عليه، انتهى

باب (٢٩) وقت إرسال زكاة الفطر

وفي أربع مسائل الأولى: وقت وجوب صدقة الفطر، والثانية: جواز

(١) التحجيل المصنف (ص: ٤٢١).

(٢) المصنف (٢/ ١٩٠).

(٣) الهداية المصنف (٢/ ١١٣).

٦٩١/٥٥ - حدثني يحيى عن مالك - عن نافع - أن
عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى أبيان فيصنع غنماً

انضمهم على وقت الحروب، والثالثة: أنزلت المستحب، والرابعة: التأخير عن
يوم الفطر، وقدم الكلام على المسألة الأولى: روي عن أبي الوفاء قرناً.

٦٩١/٥٥ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - روي عنه عنه - (كان
يبعث) ساء، «الناعق» أي يرسل (زكاة الفطر إلى أبيان الذي يجمع) ساء المجهول
(عنده) وهو من نصب الإمام مخصوص، وهو الثماني في رواية الموطأ، بالخط
الذي يجمع عنده، ونقطة البخاري: وكان ابن عمر - روي عنه عنهما - يعطيهما
للذين يفتونها.

قال النجاشي^(١): أي الذي نصب الإمام لبعضها، وبه حرم ابن عباس، وقال
ابن أبي شيبة: معناه من قال: أن فقيراً، والأول أفضل، وتعبه شعبي^(٢) فقال: بل
الذي أفهم على ما لا يخفى، وأبجد الحافظ مختاره، أي الأول بقوله: «يزيده
ما دفع في نسخة النجاشي نصب الحديث. قال أبو عبد الله - أي البخاري -
كانوا يطلبون للجمع، لا للفقر، وقد وقع في رواية ابن حزيمة من طريق عبد
الرزاق عن أنس بن مالك: متى كان ابن عمر - روي عنه عنه - يعطي؟ قال: إذا
قعد العرس، قلت: متى بقعد العرس؟ قال: قبل الفطر يوم أو يومين،
وحدث ذلك من الموطأ: هذا، وأخرجه عنه الشافعي، وقال: هذا حسن،
وأنا أستحب، يعني تعجيلها قبل الفطر، انتهى.

قلت: ولا وجه عندي أن الأوجه في رواية البخاري هو مختار العيني.
كما يدل عليه ظاهر المفظ، وفي رواية الموطأ المتعين مختار الحافظ، وهذا
محمولان على الحائسين، لا يعني أن تحملاً على محل واحد، فإن ابن عمر

(١) تعري: فتح الباري، (٢/٢٦٦)

(٢) تعري: الفري، (٦٩١/٥٥)

- روي الله عنه - يعطي الصدقات لمن يعاينها، وهو الغنيب إذا سألته أحد، أو وحده، وإن لم يجد الغنيب، أو لم يسأله أحد من الغنفاء، فيعت إلى من يجمع من العباد، صلاة لله، وتعملاً في التراج عن القرحة، فأما، فإنه لطيف

ثم قال المحقق: يدل أيضاً على ذلك في علي عليه السلام ما أخرجه نسائي في التواتر وغيره عن أبي حمزة، قال: «وكنت زبنة الله لك بحفظ ركعة بمصلا الحديث، وبه أنه أمنت الشيطان ثلاث ليال، والله عن أنهم كانوا يحملونها، وعكسه الحوزي، فاستدل به على حوار تأجيلها عن يوم الغرض، وهو محتمل للأمرين، انتهى، قلت: فعلى هذا لا حاجة فيه لأحد العرفين.

ثم ذكر الناسي^(١) فيها عدة مسائل مناسية ثلاث بعد ذكرها الأولى: ما قاله: وذلك يقتضي أنه كان يصيب لها الإمام أو من كان إليه الأمر رجلاً يرسل إليه، فيجمع عنده حتى يشعها في وقتها حيث رأى

والثانية: ما قاله أيضاً: فإن ثالث: وإذا كان الإمام عدلاً فإرسالها إليه أحسن إلي، وذلك أن أهل الحاجة والفاقة إنما يقصدون الإمام، ويطلبون منه، تكون سبب الحال يريده، فإذا كان من أهل العدل فمدفع هذه الحنوق إليه أولى: تضعف من نواب المسلمين، وما يعزبه من ضرورتهم ومواسع حاجتهم

والثالثة: ما قاله أيضاً: فإن أخرجه من بني عليه دون أن يرسلها أحزانها لأنها تلب من الأمور انقضاة التي يبعث إلى الإمام فيها، وإنما من إلى أمانة من يخرجها، يرضى الخردير، ثلاث دفعها للإمام بعد أن يفرقها، ويظهر التبريد والوجوب انتهى.

والرابعة: لا يرسل الإمام من يظن النسيب بها، كما يفعل في زكوة

العامية، وإنما يصبى لذلك من يداه من أهل الذمير والفضل، قدس شأنه أن
يرسل يده فقلده وحدها، ومن روي آخر جهالة طلبة من شيب.

قلت: - حملا فلهذا الخروج بفعل مسألة شيب، مختلف بين الأمة من أن
لا تأتي طريق الزكاة بنفسه أو أولادها إلى الإمام، وإن لم يوافق أن يمتنع
الإمام أن يلبس عبدة التركة بنفسه، ليخبر عن يمين من ومصرافا إلى
مستحب، سواء كانت من الأولاد، فقاهرة أو شاذة، قال الإمام أحمد،
أحمد بن أبي يخرحيد، وإن دفعها إلى السلطان فهو حرام، وقال الحارثي،
ومعجوبة، وسماه من جبير، وبينهما من عداوة بصفتها وبالحال في
من سماع وقد التزموا، أحاطت بهما، ولا يعطيه سيد به من يصورها
من السماع.

وقد روي عن أحمد أنه قال: أمر صدق الأثر في بعض من دفعها إلى
السلطان، وأما إكراه الأهل كالمواضي، فلا بأس أن يصبى في الخلاء
والسائقين، فظاهر هذا أنه أحب، دفع لغير حاكمه، إلى لا تمتد، وذلك لأن
العلماء قد ذهبوا ليعلم إلى أنه موبة الأرمي، فهو كالحراج، سواء الأمانة
بالحال سواء التركة، وإن كان إيت في السماع، فذلك، أما صدقة العظم
فمحسني دفعها إلى السلطان.

ثم قال أبو عبد الله: فإن لأن عمر، إليهم فلدون به الخلاء وشربون
بها عسرة، قال: اللهم إليهم.

وقال: من أهل موسى وهو الخطاب، دفع التركة إلى الإمام العدل العظم،
وقد نزل أصحاب الشافعي، ومن قال: دفعها إلى الإمام الشافعي، وهو من
عليه ربه، لا يأنه ذلك، وإنما عليه بصيرة، ودفعها إلى يمين طاهرا.

فيل الممنوع، بيومين أو ثلاثة.

أنصأ في أن صاحب المال يجوز أن يفرقها بنفسه، انتهى ملخصاً. وتقدم البعد في مذهب الحنفية في ذلك في باب أمر المسئلة.

وأما عند المالكية، فتقدم قريباً في أمحاء التماسي حكم الفطرة، وأما حكم الزكاة، فذلك للدردير؛ فبعت وجوباً للإمام العدل في صرفها وأخذها وإن كان حذو، في غيرها إن كانت مائنية أو حرة، بل وإن كانت عبداً انتهى.

(فيل الفطر بيومين أو ثلاثة) قال التماسي^(١) يريد أنه كذا بعت بها إليه لتكون عنده إلى أن يحد حررها، فيخرجها عنه، ولا يجوز من وثيقها عن نفسه أن يخرجها قبل وجوبها، هذا هو المشهور من مذهب مالك، وروي عن ابن القاسم، إن أخرجها قبل ذلك يوم أو زمن آخره، وبه قول الأصم، وهذا مروي عن أن الزكاة يجوز إخراجها قبل وجوبها انتهى.

والحاصل أن الأثر مخالف المشهور من قول مالك، وأولاه إمامي زاد الإجماع المذكور في الأثر كان حظاً الأمانة إلى من نصح عنه، ثم يخرجها عن الدين في وقتها، ولا حاجة إلى التأويل في قول ابن القاسم، وهذا كله عن مختار البخاري.

ومما اشتهر^(٢) للشمس. وعاز إجماعه في الوجوب باليومين أو الثلاثة كما في الخلاف، وفي المسئلة^(٣) باليوم أو اليومين، وهل الحوار مستقل، يعني سواء^(٤) بمسألة أو أس يفرق، أو الحوار أن يقع، لمصدق تأويلات، معناه إذا لم يبق بيد الفقير إلى وقت الوجوب، وإلا أجزأت تذلاً

قال الزمخشري قوله: «أو الفطرة»، أي وهو المعسر، فلا يجبر إخراجها قبل ثلاثة أيام، ربما في «الجلال» ضعيف، وإن كان موافقاً للموطأ،

(١) مسند (١٩٠: ٢)

(٢) (١٩٠: ٢)

وقوله قاتلان، تراجع السيد الآراء، واحذف لأنه في دعاء قال
 لعمري: السيف من مباحات العلماء حرار يندسها في القلوب، لكن أحسوا
 في مقدار التمسك، فإنه أكثر اتصاله على ذلك من غير في الجاني بلانفا
 أنه أبو يوسف، وقالوا لا يجوز تعذيبه بأكثر من يومين، فإن تعذيبه
 بحر من هذا نصف السيف فذلك بحر، والرفع عن مرقته، والمستور عن
 الحصة جواز تعذيبها من أول الحان، وقد عرفت ذلك خلاف بعضه شارج
 الإجماع، ومع أن حرم تعذيبه في دعائها أصلاً

قال بعضنا: بحر تعذيبه بضربة قبل العز، مؤيداً لا يجوز كثير
 من ذلك، يقول ابن عمر: قال: عطيها قبل النظر مرة أو مرتين، وقال
 بعض أصحابنا: يجوز تعذيبها من بعد نصف السيف، كما يجوز بعض أهل
 البحر، والرفع من ذلك، وقد نصف الكبير، وقد أمر مبعوثه بحرق تعذيبه
 من أول السيف لأنها أكلة فذهب، إذاً هذا، وقد اختلف، يجوز من
 أول السيف إلى سب الضيقة المروم والقهر عرفت، وإذا وجد أحد الحبيب
 من تعذيبه.

ولما قد روي العجز حاشي مستند إلى ابن عمر منوعاً بالتمسك من
 الطواف في هذا السيف والأمر للرجوع، ومن تعذيبها بالتمسك فكثير ثم
 يحصل إعتارف بها يوم العبد، ونصف يوم أو يومين حذر، حدثت
 الحديث عن ابن عمر: أكلوا يعطون كل النظر يوم أو يومين، وقد إنشأ
 إلى حبيبهم، فيكون إجماعاً، وتعجيل به الفخر لا يخفى التخصيص،
 فانظر أنها نفس، أو حصص إلى يوم العدد، مستحسن بقا عن الطواف، يوم
 العبد، انتهى

وحدثني عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يحرقوا زكاة الفطر.....

وفي مثل السابق، وتحتوي على العهد يومين ولا تحرق فرائضهما، انتهى.
وهي حاشية شرح الإفتاح^١ أن لها خمسة أوقات، وقت حار، ووقت
رحوب، ووقت قصبة، ووقت كراهة، ووقت حرمة، فذكرت الحرج، أهل
القنبر، والبحر، إذا غرقت الشمس، والفضيلة قبل الخروج لصلاة العيد،
والكراهة تأخرها عن صلاة الإمام إلا بعد من انصرف فرب أو أخرج، والتحرمة
تأخرها عن يوم العيد، انتهى.

وفي «البدائع»^٢ لو سئل الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية، وروى
الحسن عن أبي حنيفة^٣ أنه يجوز التعجيل في سبيل، وعن حنبل عن
أبي بصير أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان، ولا يجوز قبله، وذكر نكري في
«مختصر» أنه يجوز التعجيل يوم أو يومين، وقال الحسن بن زياد لا يجوز
تعجيلها صلاة، ثم ذكر وجوه هذا الأقوال كلها.

وقال في آخره، والراجح أنه يجوز التعجيل مطلقاً، وذكر ابنه والنسب
في رواية الحسن بن علي التميمي، بل هو لابد استكمال الصدقة أو يجوز دون
كثرت صدقة، ووجهه أن الموجب إذا لم يشتت عند واحد سدد الموجب، وهو
أمر بصدقة، وبني عليه، لا لتعجيل بعد وجوب الصدقة، حار، كنه قبل الزكاة
والشهر، ومما ذكره التل، انتهى.

(محض) عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يحرقوا زكاة الفطر

(١) ٢/٣٥٠

(٢) ١/٢٧٠

(٣) غير معروف (أولم أجد في سبيل الجفاني: (١/٢٩١)، وفتح القدير: (١/٢٩١)،
والمختصر: (١/٢٩١، ٣٥٠)، وحاشية ابن عابد: (١/٢٩١)، وفتح الصالح:
(١/٢٩١).

إذا طلع الفطر من يوم الفطر، من أن يؤمنه إلى أن يصل

رواه البخاري، مخرجاً عن ابن عمر في ٢٤ - كتاب الزكاة، ٧٦ - باب
إضافة بل العبد

ومسلم في ١٢ - كتاب الزكاة، ٥ - باب لأمر بإخراج زكاة الفطر قبل
الصلوة، حديث ٣٦ و ٤٣.

إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يؤمنه إلى أن يصل (أبي في
الكتاب) استنبطت ما هو إخراجها من هذا الوقت ليس في الحائض
من السائل في هذا اليوم

قال المصنف: المستحب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة، لأن النبي ﷺ
أمر به، أن يؤتى قبل خروج الناس من الصلاة في حديث ابن عمر رضي الله
عنه، وفي حديث ابن عباس: من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن
أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات، وقد أخرها من الصلاة ترك
الأمر لله، كما في السنة، ولأن المقصود منها الإغناء عن الفئوف، والغلب
في هذا اليوم، فمن أخرها لم يحصل إغناؤه في جميعه، كما سماه في وقت
الصلاة، وقال في هذا القول غطاء وما ألك، ومرسى بن وردان، وإسحاق
وأصحابه تراو.

وقال القاضي: إذا أخرجه في غيره اليوم لم يكن أملاً مكرماً لمحصل
الزكاة في من اليوم، وقال غيره: من أخره إلى ابن عمر: أخرنا رسول الله ﷺ أن
مخرج، فذكر الحديث، قال: هكذا يؤمر أن يخرج قبل أن ياتي، فهذا أمر
رسول الله ﷺ فسمه بينهم، قال: «أمرهم من طفت في هذا اليوم» وقد
ذكر من الخير والنهي ما ينبغي التكرار، انتهى.

وحكى العيني: الاستحباب من جهة من أصحابنا والتعجيل، وقد

(١) - المعنى (١٩٩٨/١).

(٢) - معناه الفري (١٩٩٨/١).

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ الْمُعْدُو، مِنْ يَوْمِ الْمُعْظَمِ وَنَعْدَةٍ.

أسماءهم، منهم، مالك والشافعي وإسحاق وأهل الكوفة، قال: ولم يحك فيه خلاف، وحكى الخطابي الإجماع فيه، وقال ابن حزم: هو واجب، فيحرم تأخيرها عن ذلك الوقت، انتهى. وحكى الاستحباب في فروع الأئمة الأربعة.

وفي البدائع^(١): المستحب أن يخرج قبل الخروج إلى المصلى، لأن رسول الله ﷺ كذا كان يفعل، ولقوله ﷺ: «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم»، فإذا أخرج قبل الخروج إلى المصلى استغنى المسكين عن السؤال في يومه ذلك، فيحلى فزع القلب مطمئن النفس، انتهى.

(قال مالك: وذلك واسع) أي جائز (إن شاء الله) هكذا في النسخ الهندية والمصرية، إلا في نسخة نياحي فذهب بنقط: «إن شاءوا» بصيغة التجمع، والضمير للناس، وأد على بقية النسخ، فذكر الجملة لثبوت (أن يؤدوا) بصيغة التجمع والضمير إلى الناس، وفي بعض النسخ المصرية: «أن تؤدى» بناء المحوّل، والضمير إلى الصدقة (قبل المدد من يوم الغطر ويعد) أي بعد الغدو، وتقديم الكلام على التعجيل.

واحتلوا في آخر الوقت والتأخير، وتقدم قريباً عن «المقني» كراهة التأخير إلى بعد الصلاة، ثم قال: فإن أخرها عن يوم العيد أثم ولزمه الفضا. وحكى عن ابن سيرين ونسخي الرخصة هي تأخيرها عن يوم العيد، وردى محمد بن يحيى الكندي قلت لأبي عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها؟ قال: نعم، إذا أعدها لقوم، وحكاه ابن المنذر عن أحمد، وأتباع السنة أولى، انتهى.

وفي «ترويض السرب»^(٢): ونكره في باقي يوم العيد بعد الصلاة،

(١) (٢٠٧/٢)

(٢) (٣٩١/١)

وفقيها بعد يومه ويكون أنما بتأخيرها عنه لمخالفته أمره عليه الصلاة والسلام بقوله: «أعزهم في هذا اليوم»، رواه الدارقطني، انتهى.

وفي «شرح الإفتاح»^(١) ومما منه: وقت الكراهة تأخيرها عن صلاته إلا عذر من انتظار قريب أو أخرج، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كنية ماله أو المستحقين، فلو أخرها بلا عذر عصي، وصارت قضاء، فيفضيها وجوباً نوراً، انتهى.

قال البيهقي^(٢): قول مالك: «وذلك واسع» يريد أنه لا يفيد الإخراج والأداء بالغدو إني أعمص، لأن وقت الأداء واسع، وإن كان وقت الوجوب قد انقضى، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(٣): لا تسقط القطرة بمضي زمانها لثرتها في الذمة كغيرها من الفرائض، وأنهم إن أخرها عن يوم الفطر مع القدرة، وفي «الدر المختار» تجب موسماً في العمر عند أصحابنا، وهو الصحيح «سحر» عن «البدائع»، وفي: مضيقاً في يوم الفطر عيناً، فبعده يكون قضاء، واختاره التكمال في «تحريره» ورجحه في «تويز البصائر». قال ابن عابدين: قوله هو الصحيح، لما عليه ائمتون بقولهم، وصح لر قدم أو أخر، ففي أي وقت أدى كان مؤدياً لا قاضياً، انتهى.

ويست في «شرح الإحباء» أقوال من منع تأخيرها من الحنفية، وفي «البدائع»^(٤): أما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة أصحابنا، ولا تسقط

(١) (٢/٣٥٩).

(٢) «المختار» (٢/١٩١).

(٣) (٨/٥٠٨).

(٤) (٢/٢٠٧).

عنه صدوق عنه ذلك، لأن لا يسمونه إن غفتموه حتى يبدلوه كما قال في
العبارة، قال النجاشي.

وقال النجاشي^(١١٦) ليس عليه صدقة، لأن حيد عبده ليسوا في ملكه، وإنما
يكونون في ملكه بعد أن يزرعهم، قال أنه لو أعتق عبده لم يعتقوا بعده،
ولكنوا صلت لهم إلا أن يستسيروا، ولا تحب عليه بقتلهم، فلا رياء على عبده،
أنه.

واللهي في مخرج النجاشي^(١١٧)، ونحوه، أي عبد، عن عبده العبد،
فيه قال النجاشي، وقال مالك^(١١٨) لا شيء فيه، انتهى.

وفي المذهب^(١١٩) أمر عبد عبده المملوك، فإن كان على المولى من ولا
يخرج من قول أبي حنيفة، لأن المولى لا يملك عليه عبده المملوك، انتهى،
وغيره يخرج لأنه يملكه، وإن لم يملكه عليه من ولا يخرج من خلاف بين
أصحابنا، لأنه عند التجار ولا فطره في عبد النحره عندنا انتهى.

وفي المخرج الإجماع^(١٢٠) فإن أصحابنا لا يحب على عبده العبد إن كان
مخدوماً، وإن كانوا لخدمته حتى إن لم يكن على العبد من مستعبر، وإن كان
مستعبر من مستعبر لا يحب عبد أبي حنيفة، ونحوه صاحب من على أن
المولى على سبب كس سعدان كان عبد من أم لا، انتهى.

وقال النجاشي^(١٢١) إذا عبد عبداً، فإن أبا له لا يملكها بالملك.

(١١٦) النجاشي، (١٩٩١: ٣).

(١١٧) النجاشي، (١٩٩١: ٣٩٠).

(١١٨) قال في عبده المولى أن خلاف من مالك وأصحابنا من ليس على العبد، إن كان فطره في غيره
حسب، كما قال النجاشي، (١٩٩١: ٣٩٠) انتهى، (١٩٩١: ٣٩٠).

(١١٩) (١٩٩١: ٣٩٠).

(١٢٠) النجاشي، (١٩٩١: ٣٩٠).

ولما في أسيرته. ولما في رفيق أمرائه، وثقافته،

فالغفرة على السيد، لأنهم ملكه، وبعد طهر كلام الحافي، وقول أبي إسماعيل،
 ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، وإن قلنا: يملك بالتبليط، فقد قيل: لا
 يجب فطرتهم على أحد، لأن السيد لا يستكهم، ومثل العبد - قس، و تصحيح
 وحوب فطرتهم، لأن فطرتهم تتبع العقدة، ونفقتهم واحدة فكذلك فطرتهم، ولا
 يغير في وجوده كما قال العلماء، انتهى

(ولا في أجيره) أي من استأجره للخدمة وسحرها ولم استأجره بأكنه، فإن
 أبا حنيفة ولا غيره عليه في أسيره وإن ألزم عقده، لأن عقدة الأجير ليست
 بالزامة ما شرع، وإنما هي إحالة تشتت في العقد كما تضمنت الزيادة من
 الإجارة بجمعها.

(ولا في رفيق أمرائه وكذا) بالرفع اسم أسير، قال أبا حنيفة^(١)، وعن الروج
 أن يفتن على خادمها، وذلك أن المرأة لا يحق أن تكون ممن خدم بها أو
 من لا يخدم نفسها، وإن كانت ممن خدم بها فليس عليه احتسابها، وإن
 كان لها خادم يخدمها عليها، وكذلك فطرتها، وإن كانت ممن لا يخدم نفسها
 فيه فخير بين ثلاثة أحرار: أن يكرى لها من يخدمها، أو يشتري لها خادماً
 يشتغلها بخدمتها، أو يفتن على خادمها، وقيل: إنه فخير بين أربعة أشياء ثلاثة
 معلومة

والمراجع: أن يخدمها بنفسه، فإن حذر النكاح على خادمها كان، عليه أن
 يزوجيها بها زكاة الفطر، لأنها كرامة لخدمة المراجع، وكذلك إن كان من يخدم
 ماكر من خادم واحد، انتهى

وقال الأبي^(٢) على المنهجر بخرجها من خادمها، وفي رخصتها^(٣) على

(١) - المصدر (٢/١٨٥)

(٢) - كشاف كمال التسمية (٣/١١٨)

(٣) - كما في الأصل، المعنى ظاهر

وَأَنَّ عَيْنَ كَذَانٍ فِيهِمْ يَحْدُمُهُ، وَلَا يَدُلُّهُ بَنَاءٌ، فَتَحْتَبِ عَيْنُهُ.

أَكْثَرُ مَنْ حَادَمَ إِلَى حِمْسٍ إِنْ أَقْبَصَهُ نَوْمُهُ، تَأَلَّفَا عَنْ حَادَمِهِ فَقَطَّ. انتهى

قوله الموفق^(١) "هنا كذا لاسرائيل من يخدمها ساجداً، فليس معنى التزوج قطعه، لأن الزوج لا يخدم دون البنت، وإن كان لها نظرة، فإن كانت مسنة لا يجب لها خادم، وليس عليه نفقة خادمها ولا نظرتها، وإن كانت من بختة متألفاً، فعلى الزوج أن يخليها، ثم هو مخير بين أن يشتري لها خادماً، أو يساجم، أو ينفق على خادمها، فإن اشتد لها حاجة، أو احذر الإغراق على مائتها، فعليه نظرتها، وإن سناحر لها خادماً، فليس عليه نفقة ولا نظرتها، سواء شرط عليه مؤبدته أو به شرط، لأن المؤبدته إذا كانت أحره فهي من دحل المستأمر، وإن تبرع بالإعناق على من لا تبرعه بصفته، فحكمه حكم من سرق بالإعناق على أعتقه، انتهى.

(ولا من كان - ب) أي من عبد العبيد (يخدمه) أي الرجل (ولا يد له) من تحت عليه، صدقة فطرته.

فإن اليابس^(٢) وأما الإخداع فعلى صريحي؛ أحدهما أن يكون يرجع للربة بعد الخدمة إلى ملك، والثاني: أن يرجع إلى حربة، فإن كان رجوعه إلى ربي، فاحلف أصحابها في ذلك، فقل: إن القاسم وابن عبد الحكم: النفقة ورعاية النفس على من له الخدمة، وقال أسهب، ورجع إليه ابن القاسم: المأذنة على من له الخدمة، والرعاية على من له الرقة.

وقال ابن الجاحش: إن كانت لخدمته غلوة، مانعة والمعلقة على من له الخدمة، وإن كانت قصيرة كالرحاض والإحاراء، فالمنف والمضرة على من له الرقة، وقال سحنون: طال مدة لخدمته أو قصرت، المنفعة والمضرة على من

(١) المحقق (٤) ٣٠٢.

(٢) السفي (٢٦) ١٨٤.

عن علي بن عاصم عن أبي أحمد عن ربيعة الكافرية ما لم نسلم.
تجارة كانوا، أو غير تجارة.

له مرجع الوقيعة، ثم ذكر وجود هذه الأقاويل، ثم قال: وإن كان العبد يرجع
إلى حريته، فذلك ما لا يملكه، لأنه إذا كان له حريته، فإنه من أمة الخدمة، ووجه ذلك أنه
محسوب في الرق بغيره، فإن عرقه، فالبعد عنه، فلهذا يملك دفعه، انتهى.

وقال مالك: ونيس عليه، لأنه في أحد من رقيقه، إذا في التسعة المصرفة
بعد ذلك لفظ الكافر - صفة لرفيقته، ولا حاجة إليه، أقوله (ما لم يسلم) أي ما
دام به، سواء سرقه التجار، أو غير تجارة، هذا أسلموا بحرب عليه
فقط، وهم مطلقون، سواء كان التجار أم لا، وعند الحنفية، ليس عنه صدقة
القطر من عبيد التجار مطلقاً، ونجب من بعد الخدمة مطلقاً، سواء كانوا
مسيحيين أو كافرين، لأن الذي يجب عليه وهو التولي، فمعلم، وتقدم الكلام
على ذلك مسبقاً، أعاده المحقق رحمه الله.

(كتاب الزكاة) بشرحه (بمعد الله) عز وجل (وعونه) وحسن رقيقته،
فله الحمد، ونسب، وليس هذه العبارة من قوله: (حبل)، أي أحمره، إلا
في السج البنية، وعد أحمره وعليه أنه، ونسبته العرق على لسان مالك
لوجه الكريم.

٢٧ ذو القعدة سنة ألف، ثلاث مرة، وخمسين حجة سنة ١٣٥٠ هـ.

السلام.

بسم الله الرحمن الرحيم

(٢٠) كتاب الحج

١٢٠١ كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع نسخ السجدة غلبنا تقديم الكتاب على التسمية،
وشاركنا الحج على الكتب الآتية، قال القرطبي^(١)، حشر الأصنام - رحمه الله
بما نرى - مناسبات أكثر الإلتزام على السجدة في النسخ الصالحة المصروفة،
وإن كان يوحى في كثير من النسخ تقديم الأيمان والتدوير وكتاب التحيات على
الحج، فإنه لا يظهر له وجه ولا مناسبة ولا حسن تصنيف، وإن أمكن أنه قد
دعف بوجهه ذلك بأن الإلتزام والتدوير يغلب ما منصرفه من جهة أنه قد
يختلف به أو يأنزله، فأخفها من ذلك، والمخافة من سوء تغلب من جهة أن القيام
بجهته لا يغلب على غيرها، فلهذا قد نرى ما زاد الكفاية ذلك، إذ هي لا
تعرض ما بعد لا سيما المبادئ للعطف، انتهى

ونظم مع أيضا عدد الحيات مبنية كذا في هذا الكتاب.

الأول في معناه، قال السجدة^(٢)، هو في التسمية: القصد، وعن الحنابلة
الحج كثره القصد إلى ما عظمه، انتهى. قال القاري^(٣)، الحج بالفتح والكسر
كما نرى، بهما قوله تعالى: *ثَوْبَهُ عَلَى ثُنَائِي يَجْعَلُ الْكَسْبَةَ*^(٤) في السجدة، لغة
القصد، دليل، القصد إلى ما عظمه، وقيل: مرة بعد أخرى، انتهى.

.....

(١) شرح البرهان (٦٠/٢٠٢).

(٢) «تكملة» (٥٠٠).

(٣) «شرح السجدة» (٩١/٢٦٦).

(٤) سورة آل عمران، الآية ٩٧.

وقال الحافظ^(١) نقل الطبري أن التبرئة لها آثار ثلث، وأصحها لغيرهم، وثلاث: أحسنها أن يفتح اسم، والكسر المنسوبة، وعن غيره عنه،^(٢)

قال الساج: هذا الفتح والفتح والضم، وقال العمري^(٣) فون منه أكثرهم على الفتح، وهي إمالي النهري، أكثر لغات دكروا أنها خطأ. وقال ابن السكيت: الفتح الصحيح، وما كسر القوم الحذف، وصحة ما فتح الفتح من الحج، وبغير الحذف أشبه والإحابة، انتهى.

وقال أبو رشيد في فضله^(٤) فتح هي لغة القضاة مرة بعد أخرى. وقيل للفتح حاج؛ لأنه مأى البيت أو قد حذره بطرفه فقل حرم عرفته ثم يعود إليه بعد لطراف الإضافة، ثم يعود إلى مرة، ثم يعود إليه بآلة لطراف السطر، فذكر الحرف إليه مرة بعد أخرى، فقال له: حاج، انتهى.

ونحوه نظرت: الحج السهل، يفار: الحج سحكك، وذلك أن يفتح الشعر من حر على التثنية ليدخل الحجاج في الشدة، فيكون المعنى حج بلاد أي حيدر، قال القفال: وهذا محسن، عوفه نذكر: *فَلْيَنْتَهِزْ تَنْتَهِزَ* إن شاء الله، البيت: *تَجْعَلُ لِرُؤُوسِكُمْ مَقَصِّدَةً*^(٥) أي متحاجا رعايا، قاله التبري في^(٦) التفسير.

والثاني: هي تعريف شرعا، واختصاصي ذلك طريق ثلاثة الأربعة، وفي السراج التفسير^(٧) هو شرعا، وفي تعريفه لثمة عاظم في حجمه، وطواف

(١) فتح لاري: (٢٠٠-٢٠١)

(٢) صفة القصر: ٢١

(٣) (١٠٠-١٠١)

(٤) سورة الفتح: (١٠٠-١٠١)

(٥) (١٠٠-١٠١)

ببيت سحاً، وسي بين اقصا والسرور، كذلك على وجه مخصوص بإحرام، وفي مقدمات ابن رشد، هو قصد البيت على صفة ما في وقت ما نفترن به أفعال ما، انتهى.

وفي القدر المختار^(١) هو شرعاً زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل مخصوص، انتهى. وقال شارح الإقناع^(٢) هو قصد التكملة للنسك الأنبياء، راد الجبرمي: أي مع أفعال الحج مع شراً، فاندفع ما يقال: إن كلامه يقتضي أن الحج الشرعي قصد التكملة للنسك، وإن لم يأت القاصد بالأركان، انتهى. وقال الموفق: هو في الشرع اسم لأفعال مخصوصة، انتهى. وفي البرهان المربع^(٣) قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص، انتهى.

والثالث: في مسنده قال القسبي: وسببه البيت، لأنه بضاف إليه، ولذا لا يجب في العمر إلا مرة واحدة لعدم تكرار السبب، انتهى. قال الحافظ^(٤) أجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنوم، انتهى. وفي شرح الإقناع^(٥): وكالقضاء عند إفساد الطلوع، وفما حدث البيهقي الأمر بالحج في كل سنة أعوام فمحمول على اللبس، انتهى.

قال السيوطي في الدر^(٦): أخرج عبد الرزاق في «المعتمد» وابن أبي شيبه في «مسنده» وهو يعلى وأبيهني عن أبي سعيد الخدري^(٧) قال: قال

(١) (٥٦٦/٣).

(٢) (١١٩/٦١).

(٣) (١٥٣/١١).

(٤) فتح الباري (٣/٢٧٨).

(٥) نظر (٢٢٢/٧).

(٦) ذكره القسبي في «مجمع الزوائد» (٢٠٦/٣).

رسول الله ﷺ يقول الله تبارك وتعالى إن عبداً أصحح له جسده وأوسعته له في رزقه، بأنني عليه خمس سنين لا يفقد إلهي لمحرره^١، انتهى. ثم أخرج بزيادة أبي يعلى عن خباب بن الأرت مرفوعاً بمعناه، قلت: «دليل الصدق حديث الأقرع بن حابس المشهور قال ﷺ: «من مرة واحدة فمن زاد عليه نطوع» أخرجه أبو داود ومسلم وغيرهما.

والرابع احتسبوا على هو عبس الفجر أو التراخي^٢ ذكر في «شرح الإحكام»: ممن قال: إنه على التراخي، الشافعي والثوري والأوزاعي. ومن قال: على الفجر، مالك وأحمد. واختلف فيه عند أصحابنا، قال أبو يوسف: هو في أول أولات الإمكان، فمن أخرجه عن العام الأول أنهم. وهو أصح الروايتين عن أبي حنيفة، كما في «المحيط» و«المختار» و«شرح المجموع»، وفي «الفتاوى» إنه المختار. قال القنطري: وهو قول مشايخنا، وبالنسبة قال محمد، لكن حواره مشروط بأن لا يموت، حتى لو مات ولم يحج أتم عبده أيضاً.

ورقت الحج عند الأصحابيين يسمى مشكلاً لوجهين الوجه الأول: أنه شبه المعيار لأنه لا يصح في عام واحد إلا حج واحد، وبه الظرف لأن أفعاله لا تستغرق أوقاته والوجه الثاني: أن أبا يوسف لما قال: ينبغي أن يهرج الحج من العام الأول جعله كالسجدة ومحمد لما قال: بعده جعله كالظرف ولم يجزم كل منهما بما قال، فإن أبا يوسف لو جزم بكونه معزاً، لقال: من أخرجه عن العام الأول يكون قسراً لا أداة مع أنه لا يقول به، بل يقول: إنه يكون أداة.

ويقال: إن استطوع في العام الأول لا يجوز مع أنه لا يقول به، بل يقول: إنه يجوز. وأن محمداً لو جزم بكونه ظرفاً لقال: إن من أخرجه عن العام الأول لا بأنه أصلاً، أي لا في مدة حياته، ولا في آخر عمره، مع أنه لا يقول به، بل يقول: إن من مات ولم يحج أتم في آخر عمره، فحصل

المتكفل، ثم إن التكفل بالعمرة لا يحرم بالمعاصرة، والتكافل بالشرعي أنه يجرم بالضرورة، بل كل شيء مجوز الوجهين.

لكن التكفل بالعمرة يرتفع حجة المعاصرة، ويوجب أداءه في لعام لأوله، هي لو شق عليه غيره غير أنه يرتفع الواجب، لكن لو أداه في العام الثاني كان أداءاً لا قضاءً، والظاهر بالتراخي يرجح جهة الطولية، فلو أداه بعد لعام الأول لا شمس بالخير، لكن لو شق عليه فداد ولم يحج ثم في آخر عمره

وإن بعض أصحابنا المتأخرين المسمى أن الخلاف في هذه المسألة ابتدائي، فهو يوسف محلي ملاحظه لأن الموت في سنة غير رادٍ عنها، ومحمد حكم بالتوسيم لظاهر القول في بناء البناء انتهى

وفي «الروض السراج» أن واحداً مني يقول، «ثم إن أحرمه فلا عاره انتهى» وفيه منه ما في نهج التعاريف، ويصط عن قدامه في «الخصي» في دلالة العمرة، وفي «السراج الكبير» للتدبير في قلوبته وتواضعه خفاف، قال السبكي بعد ما ذكر أصحابنا أصحابهم: «والقول بالعمرة نقضاً لغيره في غير ما لك»، «نقل بالترخيص» أخذ عن مسان، وأبى الأحمدي عن أبيه، «وبدلت ذلك فقد ظهر لك أن القول بالعمرة أرجح، انتهى»

وذكر أوتي في «إكمال» الحديث الذي أنه «وهو التراخي» وقال الذي يحكيه السيد ديون من أصحاب أنه على العمرة، وقال ابن عبيد بن راسد أنه على التراخي، وصرح في «الروغ الشافية» أنه على التراخي، وفي «الروضة المحمدية» وجوه على التراخي بشرطه عند، وأما عند الإمامين مالك وأحمد، فعلى العمرة.

١١ (١/١٥٤)

٢: (٥/٣٦)

٣: (٣/١٩٩)

ونيس لأبي حنيفة نَحَرَّ في المألة، وقد اختلف أصحابه. فقال محمد:
على الخراجي، وقال أبو يوسف: على النوري، وضرب النواحي أن يعزم على
التعل بعد، وأن لا ينطبق بذر، كأن كان عليه حجة الإسلام، ثم نذر الحج
في سنة معينة فيصح، ويحصل منه على التعمين، فقد ضيقه على نفسه بتعيين
السنة المذكورة في بذر، انتهى. وقرب به ما في «حاشية شرح الإقناع».

وقال النوري في «مسالكه» إذا وجدت شرائط الوجوب وجب على
الراجعي، فله تأخير ما لم يحتر العطف^(١)، فإن حشبه حرم عليه التأخير على
الأصح، هذا مذهبنا، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعي: يجب على
النوري، لم عتينا إذا أخر، نعت فيبين أنه ما من عاصياً على الأصح لتعريضه،
انتهى.

الخاص اختلوا في مبدأ فرضه على أهوال، قال القاري: تحصل أحد
عشر قولاً، قلت: منها: أنه قرص قل الهجرة، قال الحافظ في «الفتح»^(٢)،
هو شأن، وفي «شرح الإقناع»: قيل: قل الهجرة سكة في «النهاية»، والمشهور
أنه مذهب، قال البهيم: هو المعتمد؛ لأن سائر التعاضات فوصت بعد الهجرة
بلا الصلاة، انتهى.

ومنها: سنة حمس، وحزم به الراجعي في «كتاب الحج»، وكذا في
«المعنى»^(٣)، ورجحه صاحب «العمير» فقال: فيها نزعت على القول
الصحيح.

ومنها: سنة ست، حزم به الراجعي في السير، وكذا النوري، وحكاها في

[١] في الأصل: العطف وهو تحريف.

[٢] معجم القاري (٣/٣٧٥).

[٣] (٣/٣٦٥).

«شرح المذهب» من الأصحاب. وقال ابن حجر في «شرح مناسك النور»: «صححه الشيخان في الرزق، ونقله في «المجموع» عن الأستاذ صاحب «عزاء الحافظ» والقسطلاني وغيرهما إلى الجمهور لزوال قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا فَتَحْ وَالْقَبْرُ﴾ الآية فيها، ونعنه من التميمي بأنهم وإن رثت عام الحديبية، لكن ليس فيها مريضة الحج، وإسا لأمر فيها بإتمامه وإتمام العمرة، انتهى

وقال الخططوي على «الترافي»: «في محاسبة العلامة نوح». الجمهور منه ست وهو الصحيح، انتهى. وقال القسطلاني في «المواهب»^(١): الجمهور على أنها سنة ست لزوال الآية، ويؤيده قراءة عيسى ومسروق وإبراهيم بنقط: «وَأَيُّهَا فَتَحْ وَالْقَبْرُ» رواه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم، وثيل الإنشاء الإكمال بعد الشروع، وهذا يقتضي تقدم فريضة. انتهى.

ومنها سنة سبع، ومنها سنة ثمان. قال صاحب «المحس»: كذا في «مناسك النكرمان»، ووجهه حياطة من العمد.

وقال ابن حجر في «شرح مناسك النور»: «أر سنة ثمان، كما قال لعدودي».

ومنها سنة تسع، صححه عياض كذا في «المحس»: والمخزي كما في «النعبي». وبه جزم صاحب «القدر المختار» وحكي عن عديد^(٢) عن غيره، ليس بيد من ادعى تقدم دليل: وبه جزم صاحب «الروض المربع».

ومنها سنة تسع أو عشر. حكاه النعبي من إمام الحرميين، وبه جزم من التميمي في «الهندي». وعزاه إلى غير واحد من الك،

(١) سورة البقرة الآية ١٩٢.

(٢) «المذهب للشيخ» (٤٨/٤٠٠-٤١٦).

(٣) «القدر المختار» (٢٤/٥٠٠).

ومنها سنة عشر، قال الطحاوي على المرافى: قبل: فرض قبل
تهجره وهو بعد، وأبعد منه قول بعضهم إنه فرض سنة عشر، انتهى.

والسادس: في سبب تأخير الحج بعد ترواله على قول من قال
بالتأخير بعد الغرضية، فحكى الشافعي عن ابن الهمام أن تأخير الحج عليه الصلاة
والسلام أبهر، يتحقق فيه تعريض الزوات، وهو الموجب للموت، لأنه كان يعلم
أنه يعيش حتى يرجع، ويعلم أناس منكم نكلاً للشبه.

قال القاري: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام أخرجه عن سنة خمس أو
سنة لعدم فتح مكة، وأما تأخيرها عن سنة ثمان فلاجل النبي، وأما تأخيرها
عن سنة سبع، فلما ذكرنا في رسالته مسماة: التحقيق في موقف الصديق،
انتهى.

قال ابن دهم في مفرداته^(١) أما قول من قال: إن حجه أبي بكر
رضي الله عنه - كانت مضروعة، لأنه حج في ذي القعدة قبل وفات الحج عن
النبي، وأنه يجزئ إنما أخر إلى عام عشر ليومه في وفاته، فليس ذلك عدى
مصحح، بل حج أبي بكر في ذي القعدة هو وفاته حيث أنه شرعاً وبدأ قبل أن
ينسخ النبي. ثم حج بكتبة في ذي القعدة من إتمام المقبل وأقول: لا يؤيدنا
الشيء بكثرة في الصحف^(٢) فتسبح ذلك نسبي.

ولو كان الحج فرض في ذي القعدة ونسخ النبي عند فرض الحج من
حج أبي بكر - رضي الله عنه - لما حج أبو بكر في ذلك العام إلا في ذي
الحجة. ولا مكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك العام لو شاء فيه، والمصحح أنه إنما
أخر الحج في ذلك العام لخبره الذين كانوا يطوفون بالبيت من العمريين، حتى

(١) ١: ٤١١

(٢) سورة التوبة: الآية ٣٨

جهنم إليه في ذلك ما جاء في الحديث، لا يوفقه في ذي الحجة، إذ كان قادراً على أن يوفقه في ذلك العام في ذي الحجة. انتهى.

وفي «الدر المختار»^(١)، فرض سنة نسح، وإنما أخره عليه الصلاة والسلام عشر لعذر مع علمه ببقاء حياته ليكنس التلحيع، قال ابن عابد: قوله: «لعلمه» إما لأن الآية نزلت بعد فوات الحج، أو لخوف من الشركيين على أهل المدينة، أو خوفاً من نفسه ﷺ. أو كره مخالطة المشركين؛ إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت، انتهى.

قلت: أو لأهل الشيء كما تقدم. أو لأن المشركين كانوا يطوفون قراة فكريه مخالطتهم.

والسابع: اختلفوا هل كان واجباً على الأمم السابقة أم لا؟ ففي شرح الإقناع^(٢): «هو من الشرائع القديمة، زوي أن آدم عليه السلام لما حج قال له حبريل: «إن الملائكة كانوا يطوفون فلكك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة»، وقال صاحب «التحفة»: «إن أول من حج آدم عليه السلام، وأنه حج أربعين سنة من الهند مائياً، وفل: ما من نبي إلا حجه»، وقال أبو إسحاق: «ثم بعث الله نبياً بعد إبراهيم إلا وقد نحى البيت، ودعى حصر من ألف في المناسك أن الصحيح أنه لم يجب إلا على هذه الأمة. انتهى.

وقال ابن حجر في شرح قول النووي في «المناسك»: «هو شعار الأنبياء»: «ظاهرة أن سائر الأنبياء حجوا، وفروا عمرة بين الربيع. يلقي أن آدم وروحاً صلحاً من هود وصالح، لاشتغالهما بأمر قومهما، ثم بعث الله إبراهيم فحجّه وقلم مناسكه، ثم لم يبعث الله نبياً بعده إلا حجه. معترض بأنه جاء في

(١) «الدر المختار مع رد المحتار» (٢/ ٢٠٠).

(٢) (١/ ٢٢٠).

أحدثت كثيرة أن هوداً ومسالماً حُجَّا، وشون جماعة؛ إن جميع الأنبياء حُجُّوا، ومضى عليه صاحب «البيان» وابن الأرفعة والزميري حيث قالوا: لم يبعث الله نبياً إلا حج البيت، انتهى.

وفي «روضة المحتاجين» هو من الشرائع القديمة بمعنى بعض الأعمال المطلوبة، أما جميعها بالهيئة المخصوصة من خصوصيات هذه الأمة، وقيل: ما من شيء إلا حُجَّه، وذكر في «عاشته» قوله: «ما من شيء حتى هود ومسالماً» على التمام، وحتى عيسى عليه السلام فقد أخرج ابن عساكر عن أنس: «كنت أطوف مع رسول الله ﷺ إذ رأيته صافح نبياً ولا سرا، فقلت: يا رسول الله! رأيته صافح نبياً ولا نورا، فقال: «ذاك أخي عيسى ابن مريم انظره» حتى فرغ من صوافه فسلمت عليه»، انتهى.

وقال القاري^(١): تخلف، في أن الحج كان واجباً على الأمم قبلنا ثم رجوه، مختصراً بذلك، الأظهر الثاني، واختار ابن حجر الأول مستنداً بقوله: «ما من شيء إلا وحج» فهو من الشرائع القديمة، وجاء: «أن آدم عليه السلام حج أربعين سنة من الهند ما شأه» وهذا كما ترى لا دلالة فيه على إثباته ولا على نفيه، وإنما يدل على أنه مشروع فيما بين الأنبياء، ولا يلزم من كونه مشروفاً أن يكون واجباً مع أن الكلام إنما هو في الأمم قبلنا.

ولا سعد أن يكون واجباً على الأنبياء دون أممهم، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما بلغ عسفان في حجة الوداع، قال: «لقد مر به هود وصالح على بكرين أحمرين حنظلهما الليف، ورؤسهما العباء، وأردنهما التمار، فليكون بحجون البيت المعنوي» رواه أحمد^(٢)، انتهى.

(١) «مرقاة المفاتيح» (٢٦٢/٥)

(٢) «مسند أحمد» (٢٣٢/١)

الثامن: في حكم الحج، قال النووي في مناسكته: إن أصل العبادۃ الطاعة، والعبادات كلها لها معادٍ قطعاً، فالشرح لا يأمر بالعبادۃ، ثم معنى العبادات قد يفهمه المكلف، وقد لا يفهمه، فالحكمة في الصلاة الواضحة والخشوع وإظهار الافتقار إلى الله عز وجل، والحكمة في الصوم كسر النفس، وفي الزكاة مرساة المحتاج، وفي الحج: إيقال العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة إلى بيث نفسه لله تعالى وشرفه، كتأقيل العبد إلى مولاه دليلاً، ومن العبادات التي لا تنهم معانيها إلا في الرمي، فكلف العبد بها ليت اتقياده، ومن هذا النوع لا حظ للنفس فيه ولا أنس للعقل به، فلا يحمل عليه إلا مجرد امتثاله الأمر وكتمان الانقياد، فهذا إشارة مختصرة يعرف بها الحكمة في جميع العبادات، انتهى

وقال شيخنا المدهلوي في حجة الله^(١): اعلم أن حقيقة الحج اجتماع جماعة عظيمة من الصالحين في زمان يذكر حال المنعم عليهم من الأنساء والعبدين والشهداء والصالحين، ومكان فيه آيات بيئات، قد قصده جماعات من أئمة الدين معضمين لشعائر الله، متضرعين، راجين، وراغبين من الله الحيز، وتكفير الخطايا، وإن الهتتم إذا اجتمعت هذه الكيفية لا يتخلف عنها سواها لرحمة والمعمرة، وقوله ﷺ: «ما رآي الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أكبر ولا أخفر ولا أعبط منه في يوم عرفة الحديث».

وأصل الحج سجد في كل أمة لا بد لهم من موضع يتركون به سائرأوا من ظهور آيات الله فيه، ومن قرابين وحيات مأثورة عن أسلافهم، يشتمونها، لأنها تذكر المقربين، وما كانوا فيه، وأحق ما يُحج إليه بيث الله، فيه آيات بيئات، شاه إبراهيم صلوات الله عليه: المشهود له بالخير على ألسنة الأمم بأمر الله ووحيه، بعد أن كانت الأرض قفرًا وعراً، إذ ليس غيره مجموع إلا

(١) حجة الله الثالثة (١/٧٥)

ومنه يذكر أن أو اخرج ما لا أصل له، ومن باب العظيمة التضامية المحمودة
موضوع لم يذكر التضامون يُقصدون ويحتجون به ويعمرونه بذكر الله، من ذلك
يجنب تعلم هذه الملائكة الشقيّة، ويعطف عليه دعوه السلام الأعلى الكلية
لأهل الحرم، فإذا حلّ به غلب أربابهم على نفسه، وقد شاهدت ذلك رأي
عين.

ومن باب ذكر الله تعالى رؤية شعائر الله وعظمتها، فمنها إذا رأته
ذكر الله كما يذكر كالمزود الأثر، لا سيما عند يثرب حيث معظمية وهجرة
وحدود تلكه تسمى تنبها عظيمة، وربما تسمى لإسناد إلى ربه أشد شوق،
فيحتاج إلى شيء يغني به شوقه فلا يحذر ولا يحج، وكما أن الأدلة تحتاج
إلى غرضة بعد كل مدة لينتجب المصالح من الأثر، والسناد من المسموعة،
ويرتفع الحجب... وتعالى ذكره، ويعاين أعلامه فيمن بينهم، فكذلك الله
يحتاج إلى حج ليسير لعمري من المصالح، والظهور دخول الناس في ذلك الله
أولاً، ويرى بعضهم بعضاً فينبغي كل واحد ما ليس معه، إذ المصالح لما
يكتسب المصالحات والثرائف، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: تنصائح العربية في الحج أمود منها
عظيم باب الله، فإنه من شعائر الله، وعظيمة من عظم الله، ومنه نحفي
دعم العربية فإنه لكل دولة أو منة اجتماعاً بتوارده الأوصي والآدمي ليعرف
بعضهم بعضاً، يستبدوا أحكام العلة، ويعظموا شعائرها، والجمع عربنة
المسلمين، بظهور شوكته، وحشاش حودهم، وشوقه منهم، وهو قوله
تعالى ﴿وَرَأَى خُفّاً تَبْلُغُ مَنَافَةِ قَدَمَيْهِ وَشَاهِدَةً﴾^(١)

(١) (١٦/٢٦)

(٢) سورة الشرح: الآية ٢٠

ومنها: مراقة ما نوارت الناس عن سيدنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فبينما هما لما ليلة العنيفة، وتعلموا به كتمتبا، وهو قوله: «هذان» ^(١١) «فؤنة أبيكم إبراهيم» فإن ألوجد الصحافة على ما استخاص من إماميه، كخصال النظرة وبناستك الحج. وهو قوله ^(١٢): «فقدوا عني مشاعركم، فأبكم على رت من برك أبيكم إبراهيم»

ومنها: الاصطلاح على حال تتحق بها ترفيع لعاتهم وإخاصيه، كقول من والعب بحر دغا. فإنه لو لم يصطلح على مثل هذا لفسد عليهم، ولو لم سجل عليه لم نجتمع كلمهم عليه مع كثرتهم وانذارهم.

ومنها: الأعمال التي تعلم بأن صاحبها هو خد تابع للحق. سيد بالمل نجبة، شاكراً على ما نعم على أوائل هذه الحق، كالسعي بين الفصفا والصروة.

ومنها: أن أهل الحاهلية كانوا يحجون، وكان الحج أصل دينهم. وكانهم يخطوا أعمالاً ما هي مأنورة^(١٣) عن إبراهيم عليه السلام، وإباصي ختلاق منهم، ومنها إضراك بأنه كنعطيه إباك وباطلة^(١٤)، وكان إلال لعماء لطاعيه، وكقولهم في التلب: لا غريك لك إلا غركا هو لك، ومن حق هذه الأعمال أن يبي هتفا بركم في ذلك، وإعمالاً لتخلوها محرراً وعما كقول حمس: نحن بطن الله، فلا يخرج من حرم الله، رعبك ذلك من مزخرفاتها. ذكرها الشيخ، وذكر أيضاً ما ورد في يضائب.

قلت: وبناستك الحج كلها منه على أربعة أمور: الأول: إظهار العبودية جباه تعاسي

والثاني: إظهار العشق إلى حبيبته، فإنه تعالى وتقدس كما أنه معبود

(١١) أي هو الحج.

(١٢) إيت - بكر الهجزة - وباطلة. صيداً رجعوا إليها لما في تلكه فصفا.

حجته آدم قامت الصلاة: برّ حجك، حججنا هذا انبئت لملك تأتي عدا، انتهى.

وقد بسط الرازي في «نصيره» ما يتعلق بالآلة الشريفة. «إِنَّ لَوْلَا تَبِي وَجِئَ بِشَاقِ لُغِي هَنَكَةَ مَبَارَكَا وَهَذِي لِقَائِيْنَ ﴿٢١﴾ بِوِ دَانَتْ يَنْتَ مَقَامَ بِرْهِيْدَ وَنَ دَعَلُ كَانْ مَابِيْهْمُ ١١» وقال: إنه تعالى لما قال في الآية المتقدمة: ﴿فَاتَّبِعُوا بَلَدَ بِرَاهِمَ سَبِيْهًا وَمَا كُنْ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ﴾^(٢٢) وإن من أعلام دعاءه ملك إبراهيم ذكر في هذه الآية فصلة است لفرع عنه إيجاب الحج

واختلف في أن البيت أول في الوصف بالنساء، أو أول في كونه مباركا وعائى، وذهب إلى كل من قولين حصدة من المعصين: ذكرهم الرازي، ثم قال: وقد ثبت أن المراك من هذه لأولية ريادة الفضيلة والمستقبلة، فلندكر هه رجوه فضيلة البيت.

فالأول: انعتى الأمر على أن يأتي البيت هو الخليل عليه السلام: وما في باب المعنى سليمان عليه السلام، ولا شك أن الخليل أعظم درجة منه، فمن هذا الوجه يجب أن يكون البيت أشرف من بيت لمفسس، وقد أمر الله عز اسمه الخليل بمولاه، فقال: ﴿وَأَيُّهَا نَوْكَأَ لِحَرْهِيْمَ مَكَاتَ الْفَيْفِ لَنْ دَا شَقِيْلَ ١٢﴾ من شَبَّ وَصَهْرَ بَنِي إِسْطَاقِيْهٖ، وَآفَقِيْمِيْهِ وَرَافَعِيْهِ شُجُوْرَ ﴿٢٣﴾ ﴿٢٤﴾، والمسنع لهذا التشكيك جبرئيل عليه السلام، ولذا قيل: ليس في العالم بناء أشرف من الكعبة، فالأمر هو لملك الخليل، والمهاسر جبرئيل، والبناني الخليل، والتلميذ إسماعيل.

(٢١) سورة آل عمران: الآية ٩١.

(٢٢) سورة آل عمران: الآية ٩٥.

(٢٣) سورة الحج: الآية ٢٦.

ومن الفضائل فيه بناء إبراهيم - وهو الحجر الذي وضع إبراهيم قدمه
عنه، فجعله له كائنين حتى يخلص فيه قدم إبراهيم عليه السلام، وهذا مما لا
يخفى عليه إلا أنه سبحانه، ولا يجهل إلا على الأبداء، وهذا رابع إبراهيم
قدمه، ومن فيه الصلاة المحمودة مرة أخرى، ثم يره دعائي أغنى ذلك الحجر
على وجه الاستعانة والدوام، فهذا آيات عجيبة ومعجزات باهرة، أخصر في
سجدة في هذا الحجر.

ومن الفضائل أيضا قلنا ما يجمع فيه من حصى الحصى، فإنه من الآلات
المسبوقة، وقد سلع من يرمي الحصى في كل سنة مئة ألف بستان، كل واحد
سبعين حصاة، ثم لا يرى هناك إلا ما تم اجتماع في سنة واحدة فكان غير
قليل - رئيس المجمع مئتين ألفا، لا يبيع رباح كثير، وقد جاء في الآثار أن
من كانت حجة مشروقة، جعلت حجارة حمره في السماء.

ومنها: أن الطيور تترك الدور يرق الكعبة عند طاب في الهواء، بل
تدور بها في الهواء (في قوله).

ومنها: أن حده يجمع الوحوش، لا تؤذي بعضهم بعضا كالتحارب
والقتال، ولا يصفاد به الكلاب والوحوش، وتلك حصية حبيبة، وأيضا من
سكن مكة آمن من النهب والسرقة، وهو رقة دعاء إبراهيم حيث قال: **وَإِذْ
نُفِثَ فِيهَا دُكَّانُكُمْ**، **وَقَدْ نَعَانِي مِنْ حَبْلَةٍ أَمَنَةٍ** **فَلَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ حَبْلَهُمْ حَبْلُكُمْ** **فَأَمَّا
وَيُخَفِّطُ النَّاسُ بَيْنَ حَوْلِهِمْ** **فَيَقَالُ لَيْسَ لَهُمْ** **وَقَدْ نَزَلَ عَنِ السَّمَاءِ فَخُفِّفُوا رُكْبَ هَذَا**
أَلَيْسَ بِهَذَا أَذَقْتُمْ لَعْنَهُمْ **بَيْنَ حَوْلِهِمْ** **وَأَمْنَهُمْ مِنْ حَوْلِهِمْ** **وَأَلَمْ يَنْزِلْ أَر**

(١) سورة الشورى الآية ٢٢

(٢) سورة الشورى: الآية ٢١.

(٣) سورة الشورى: الآية ٢٣.

ظالماً هدم الكعبة وعرب مكة بالكعبة، وأما بيت المقدس فقد هدمه بخت نصر بالكعبة.

ومن الفضائل أيضاً: أن صاحب العيل وهو امرأة الأنرم لما قاد الجيوش لتخريب الكعبة وعجزت فريش عن مقاومتها، أرسل الله عليهم طير الأبايل تحمل أحجاراً نرميهم، وكانت في غاية الصغر، فهذه آية ظاهرة دالة على شرف الكعبة، فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون كل ذلك لطلب موضوع هناك بحيث لا يعرفه أحد، فإن الأمر في تركيب الطلسمات مشهور، ويقال: لكان طلسماً معالفاً لآثار الطلسمات، فإنه لم يحصل شيء سوى الكعبة مثل هذا البقاء الطويل في هذه المدة العظيمة، ومثل هذا يكون من المعجزات، فلا يتمكن منها سوى الأنبياء.

ومن الفضائل: أنه عز اسمه وضعها بؤاب غير ذي زرع، والحكمة فيه برجوه: الأول: قطع بذلك رجاء أهل حرمة ممن سواه فلا يتكلموا إلا عليه.

الثاني: لا يسكنها أحد من الجبابرة والأكسرة، فإنهم يريدون طيبات الدنيا، فالمقصود تنزيه هذا الموضع عن لوث أهل الدنيا.

والثالث: لئلا يقصدها أحد لتلذذة، بل يكون ذلك لمحض العبادة.

والرابع: أظهر تعالى بذلك شرف الفجر حيث وضع أشرف النبوت في أقل الموضع نصيباً من الدنيا.

والخامس: كأنه قال: لما لم أجعل الكعبة إلا في موضع خالٍ عن جميع نعم الدنيا، كذلك لا أجعل كعبة المعرفة إلا في كل قلب خالٍ عن محبة الدنيا، وهذا ما يمتنع بفضائل الكعبة.

وظهر منها أنها أول بيت وضع للناس في أنواع الفضائل والمنافع، ويطلق قول يهود: إن بيت المقدس أفضل وأشرف من الكعبة، وقال تعالى:

﴿لَقَدْ بَرَّكَتْ بَرَكَاتُهُ وَلَا شَكَّ أَنْ تُعْرَفَ مِنْهُ مَكَّةُ، فَقِيلَ: إِنَّ الْمَاءَ وَالْخَمْرَ حُرْمَانِ
مُتَضَارِبَانِ الْمَصْرُوحَ، بِقَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدَانِ الْاِخْتِرَاءِ بِشَذٍّ، حُرْمَةُ دَارِهِ، وَحُرْمَةُ
لَارِبِهِ، وَيُقَالُ: دَانِمٌ وَدَانِيٌّ، وَدَانِمٌ رِزَابٌ

وَفِي اسْتِثْنَاءِ مَكَّةَ وَجِيلَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِنْ تَبِيْعِ الَّذِي هُوَ عِبَادَةٌ عَنْ دَفْعِ
الْخَمْرِ بَعْضُهَا، وَثَلَاثًا قَالَ سَمِيعٌ بْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْتُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَزِدُّوهُمْ فِي
الطَّوَافِ، وَالثَّانِي: سَمِعْتُ بِهِ، لِأَنَّهُ شَكُّ أَهْلِ عَقْدِ الْحَابِرَةِ لَا يَرِيدُهَا حَبْرٌ بَسْرٌ
إِلَّا انْتَفَتْ عَقْدُهُ.

وَفِي اسْتِثْنَاءِ مَكَّةَ وَجِيلِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مِنْ تَبِيْعِ الدُّبُوتِ أَيْ تَبِيْعِهَا،
وَالثَّانِي: لِاجْتِلَابِهَا النَّاسَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، يَقَالُ: امْتَدَّ تَفْصِيْلٌ إِذَا اسْتَضَى مَا
فِي ضَرْحِ أُمِّهِ، وَالثَّلَاثُ: سَبَبُ تَلَقُّدِ مَا نَهَا، كَمَا أَنَّ أَوْصِيَاءَ ادْتَنَكَّتْ مَا نَهَا، وَالرَّابِعُ:
أَنَّهَا فِي وَسْطِ الْأَرْضِ، وَتَمُودُ وَالْعِبَادَةُ كُلُّهُمَا نَسَبٌ مِنْ تَحْتِ مَكَّةَ، فَالْأَرْضُ كُلُّهَا
نَسَبٌ مِنْ مَا نَهَا، مِنْهُمْ مِنْ حُرُوفٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَبَكَّةَ، فَكَأَنَّ بَعْضَهُمْ مَكَّةَ اسْمُ
تَلَمُّسِجِدٍ، وَمَكَّةَ اسْمُ تَلَبُّدٍ، وَالْآخَرُونَ مَكَّةَ اسْمُ تَلَمُّسِجِدٍ، وَبَكَّةَ اسْمُ التَّيْلُدِ إِلَى
آخِرِ مَا بَسَطَ الْفَرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْأَمَةِ.

وَقَدْ رَوَيْتُهُ عَنْ أَبِيهِ بِهَذِهِ قَوْلُهُ: ﴿مُبَارَكًا﴾، قَالُوا لَهَا مِنَ السَّرَكَاتِ الَّتِي لَا
تَقْضِي عَقَابَتَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ دَخَلَهُ تَقَرُّأً إِلَى هَذَا كَانَ آمَنًا مِنَ الدَّارِ، وَفَدَّ قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: مِمَّنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بُعِثَ حَوْمَ النِّيَامَةِ آمَنًا، وَقَدْ سَمِعْتُ عَنْ رَجُلٍ
دَائِبِ التَّحِيلِ، إِذَا سَمِعَ تَقْدِيمَهُ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ: أَوَّلُ بَيْتٍ وَصَحَّ، قَالَهُ
الْحَسَنُ، أَوْ لِأَنَّهُ أَتَمَّنَى مِنَ الْعَجَابَةِ، فَكَمُ مِنْ خُبَارٍ سَارَ إِلَيْهِ لِيُجِدَهُ فَمَنْعَهُ اللَّهُ
عَنْ دُجُلٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عِبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ: وَرَبِّي مَرْفُوعًا، وَتَسْبِيحُ الْحُجَّاجِ لَمْ
يَكُنْ لَفْظًا الْبَيْتِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلُكْ فَطَرَ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَوْ لِأَنَّهُ أَتَمَّنَى مِنَ الْفَرْقِ،
قَالَهُ مُحَمَّدٌ، أَوْ لِأَنَّهُ بَيْتُ كَرِيمٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَنَاقُ الْغَيْرِ وَالْحَبْلِ، انْتَبَهَى.

وَالْعَاشِرُ: فِي تَكْفِيرِ الْحَجِّ لِلتَّخَطُّأِ، وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيْرَةٌ، وَابْتَدَأَ فِيهَا طَوِيلٌ

لا يسهه هذا «الأوحزد» وأجود شبحي ورائدني أثبت في ذلك فيما حكاه عن شيخه وطلب وفاته الحافظ الحجة مولانا وشيد أحمد السجوهي - قدس سره - فيما مرره على الجزء الثاني من لترمذي الموسوم «ما تكتب اندري»^(١) في «اب ما جاء في مثل انصولات المحسن» فارجح إليه لو شئت التصيل.

والجمله أن الروايات في تكثير الغنوب وتعميم المعاصي ما لا يحصى كثرة. كأحاديث الوضوء وحروج لخطايا من غسل الأعضاء، وأحاديث المشي إلى المساجد، وأحاديث الصلاة التي لا يجتنب فيها نفسه، وأحاديث الركعتين بعد النوص، وأحاديث التأمين إذا وافق قوله قول الملائكة، وأحاديث التجميد إذا وافق قوله قول الإمام، وأحاديث إجابة الأذان، وبسطة الصحن، وأحاديث الختم والأمراض والبلايا، والحج والعمرة، واليمن وغير ذلك.

ومع ذلك حكى جمع من المحققين كقاضي عياشي وابن عبد البر، ابن حجر المكي وغيرهم الإجماع على أن الكتاب لا يتكفر إلا بالنوبة، ومن ذهب إلى أن الروايات بالمره مؤولة بأصنافه، ومن ذهب إلى أن بعض الأعمال يحسن مكبر أيضاً لا سيما الحج كثرة ما ورد فيه من الروايات.

وفي «الدر المختار»^(٢) حل الحج يكفر الكبائر قيل: نعم كحريمي أسلم، وقيل غير المتعلقة بالدمي كلبي أسلم، وقال عياشي: أجمع أهل السنة أن التكفير لا يكفرها إلا النوبة، ولا قائل بسقوط التائب، وأو حقاً أنه كدس صلاة وزكاة، نعم يتم المظلل وتأخر الصلاة وسرها يستغفر، وهذا معنى التكفير على القول به، وحديث ابن ماجة: «ما شئت استجب له حتى في النداء والمظالم»^(٣) ضعيف انتهى.

(١) (١/٢٢٨).

(٢) الدر المختار مع رد المحتار (٢/٦٨٤ - ٦٨٦).

[illegible]

قال الزرقاني^(١)، وهو المصنف: قال الثومني في حديثه، «من حج بشو
يرفت، رجع كيوم ولدته أمه» وهو مختص بالحج المعاصر، ثم عطفه تعالى
خاصة ذوي العمد، ولا يستلحق الحاقهم، فمن كان عليه صلاة أو صيام
أو غيره من حقوق الله تعالى لا يستلحق عده، لأنها حقوق لا ذوات، وإنما
الذنب ما جري من بعض التأخير سقط بالاجتماع على ما ذهبوا

قال من نسفة من اعتقد أن الحج فقط لا يجب عليه من التحنيط
بكتاب أو لا قيل، ولا يحيط حتى الآن من جمع إجماعاً، انتهى وحديث
عيسى بن سعيد من عبد بن محمد صديق، قد قاله جماعة، لكن زور أبو داود
عن الرضا الذي زور ابن ماجه ولم يضعه، وقد أخرجه الشيخ، نفسه من
مختارهم وصححه، وأثبت الحافظ أنه حسن بعدة طرق، وقد أخرج من صحيح
عن أسد، وقتب المبيح في كتاب الناس! أني ألقا جبرائيل فقرأني من
روى السلام، وقال: إن الله قد غفر لأهل عرفات وأهل السجدة، بمعنى عنهم
البراءة، فقال عبد بن محمد الله عنه، هذا لنا خاصة فقرأ هذا لكم إلى يوم
القيامة، فقال عبد بن محمد الله عنه، كثر خير الله وطاهر.

$$(v_{\alpha\beta}, \tau)_{\alpha\beta} = (v_{\alpha\beta}, \tau)_{\alpha\beta} = 0 \quad (1)$$

وقال الظهري: إنه محمول بالنسبة إلى المطالم على من مات وعجز عن وفاتها؛ ورواه البيهقي نحوه ورواية ابن ماجه ثم قال: وله شواهد، فإن صح شواهد فقيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ لَدُنَّا إِلَهًا﴾^(١)، وظلم بعضهم بعضاً دون التشوك، انتهى ما في «المحلى».

قلت: ونحديث عباس بن مرداس شاهد من حديث ابن عمر أخرجه سيوطي في «اللائح» بطريق، وذكر له شواهد، وقال: تعقب الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي في هذه الأحاديث في «القول الممدود»^(٢)، وألف في الرد عليه مؤثقاً سماه «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج»، وذكر أبو الصمد في «البيدانية والنهضة» طرق حديث عباس هذه وبسط ابن حامدين الكلام في شرحه^(٣)، وحكى لأقوال المستنفذ في ذلك، وقال الأبي في «الإكمال»: قال ابن العربي: هذه الطاعة لا تكفر الكبائر، وإنما يكفرها السوازة أو التوبة، والصلاة لا تكفرها، فكيف تكفر العمرة أو الحج؟ ولكن هذه الطاعات ربعا أثرت في ثقل، فعمله على التوبة، وخيار ابن بزيمة أن هذه الطاعات تُكفر الكبائر، قال: ويدل على ذلك حديث مباهاة الملائكة عليهم السلام بالحاج، لأن الملائكة مطهرون مطلقاً، ولا يبايى المطهر مطلقاً إلا بمطهر مطلقاً، وبعضه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَخَّرْ كَانَ يَتَّخِذْ﴾، هذا ظاهر اللفظ لا يحط الله سبحانه الخلق إلا بظاهر من الأمور، فلا يعقل طاهر بآخر، انتهى.

ومال الشيخ محمد حسن المكي في «عنية المناسك» إلى التصحيح ما عدا الحقوقي، ورجح ابن حجر في «شرح مناسك التنوي» التخصيص بالصعائر،

(١) سورة الصافات: الآية ١٨.

(٢) انظر: «القول الممدود» (ص ٤٤ - ٤٥).

(٣) رد المحتار (٢/٦٨٥).

(١) باب الغسل للإهلال

وكذا ابن العربي في «العارضة»^(١)، كما سبأني في حديث الحج الصبر، وقال نقاري في «شرح التتباب»^(٢) الحج يوم ما كان قبل من الصلوات قطعاً إذ كان من حقوق الله، وقال العلماء لا يكفر شيئاً من المظالم عن نفى عن ذمة

واختلف في الكفاية المتعذرة بحقه تعالى، والسعد أن الكفاية نحو المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره السيوطي وغيره من الأئمة، ومنى النبطي على أن الحج يعدم المظالم والكفاية، ووقع منارعه غربة في هذه المسألة، وأبى بأنها من النجاسة إذ ما إلى قول الخليلي، ومن الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال إلى قول السبكي، انتهى.

(١) الغسل للإهلال

قال الرابعية: «إهلال ربيع الصوت عند رؤية الهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وفيه الإهلال والتهليل أن يكون، لا بآلة إلا الله، ومن هذه الجملة ركبته عند الذفلة كانوا هم: التمسك والمعلقة والحرث»^(٣) والحرث لغة الإهلال بالحج، انتهى.

وقال البخاري في «صحيحه» أقول تكلم به، واستهللنا وأعملنا الهلال كله من الصبر، واستهلل المطر خرج من السحاب، هوأ أول يقو أم يؤم، ويعرف من استهلال الصبي، انتهى.

قلت: وبعمل كثير في الروايات يسمى الإحرام، وهو المراد هنا، لأن الإحرام سبب التلبية، وقال الساجد^(٤) أسبغ ربيع الصوت، لأنهم كانوا

(١) عارضة الأعراس (٢٠: ٢١)

(٢) في الأعراس، والصوت: التحرف

(٣) في البخاري (٣٠: ٣١)

يرجعون أصواتهم بالنسبة عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اسماء، انتهى

قال الأبي في الإكراه^(١) في النسخ ثلاث اختصاصات للإحرام، وتُدحون مكة، والتوقف بعمرة، وأتموز ماثل على جميعها الاستصحاب، وهي عندما سئل مؤلفه، وكذا، وعند الدافع ما للإحرام لأمره بثلث به، انتهى.

قلت: ومباني ذلك الثلاثة في تور عمرو - رضي الله عنه - في آخر الباب. وهذا الغسل الذي يؤب به المصنف سئل مؤلفه عند ماثل وأسماعله، لا يخصص فيه تركه إلا لأمر، وهو أكد اختصاصات الحج، وقال ابن حبيب مناد أنه أكد من غسل الجمعة، وأوجه محل الضمير والحجر، وطاء في أحد قوله متى يريد الإحرام طهر أم لا، قاله المؤلف^(٢).

وقال ابن العربي في لغز^(٣) هذه فليح الإحرام عربيه، وأمره به لغيره فصحيح، فكانت ذلك من أفعال الحج التي لا يسع منها الحذر، ومما عشتي مستنداً لغيره الحنبلي أن ساء، وهو لا يرفع حذراً، وما يظن من استعليل في غيره يجب لا يتصور في فعل النسبة للإحرام، إنه هو ما شاء محضه الذي يظهر به من التحكم أنه لإزالة تمت الذي يكون على إيمان. متى يأتي نيل الحاج مبرداً عند كان قبله. ففعل الحاج كحقوق ثم الصائم انتهى

وقال ابن عرفة^(٤) من آراء الإحرام استحباب أنه أن يغسل قبله في قول

(١) (٣٢٢/٣).

(٢) شرح الألف^(١) (١٦٣/٢).

(٣) عارضة اليهودي (١٤١/١).

(٤) الرمي (١٥٠/١).

أكثر أهل العلم، منهم: مالك والثوري والشافعي وأصحاب الترمذي لما روى خارجة بن زيد عن أبيه أنه رأى أسي بكاً معروفاً لإملائته واغتسل، روى الترمذي وقال: حسن صحيح، ولما أنه يقول: أمر أسماء بنت عميس وهي نفسها أن تغسل عند الإحرام، وأمر عائشة أن تغسل عند الإهلال مانحاً وهي حائض، ولأن هذه العادة يجمع لها الناس، فمنها الاعتسالة كالجمعة، وليس ذلك واجباً في قول عامة أهل العلم.

فإن لم يمتدح أجمع أهل العلم على أن الإحرام جائز بغسل اعتسالة، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله قيل له عن بعض أهل المدينة: من ترك الغسل عند الإحرام فعليه دية، فلو أنه لا شيء، وهي غفلة: اعتسلي فكيف الظاهر، فأظهر التعجب من هذا القول، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يغتسل حيناً وترماً حيناً، انتهى.

وفي «الروض المربع»^(١) من أمره غسل ولو حائضاً أو عشاء، أو نعيم إعدام الماء أو شعر برهمن، انتهى. وبذلك في «مشرح الإقناع»، وفي «الشرح الكبير»^(٢) للرددي: السنة لمريد الإحرام وهو صبياً أو حائضاً أو نساء، عمن غسل بالإحرام. غلوا واغتسل غدوة وأحرم وقت الظهير ثم بجره، ولا يضر الفحص بشد رحاله وإصلاح جهازه، ولا دم في يركبه عمد، وقد أساء في ارتكبت مكرهاً، ثم ذكر ما مر في الاستثناء من قوله: متحليل بفراشه. وباب غسل بالمدينة حريد الإحرام من نهي الخليفة، انتهى.

قلت: إلا أن الاستثناء لا يظهر من «المدة»، بل غلطه إن من اغتسل بالمدينة ثم مضى من فور، أرى عهده محزوناً عنه، وفي «شرح المناسك»

(١) (١٦/٢١٧)

(٢) (٢٦/٢٤٨)

أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِأَسْبَدَاءَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ورواه النسائي وابن عازقة من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
أبيه أبي بكر الصديق، ورواه ابن عبد البر^(١) من طريق إسحاق بن محمد عن
عبيد الله^(٢) بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ولهذا الاختلاف في إسناده هذا
الحديث أرسه ما لك، فذكروا ما يصح ذلك، كذا في «التنوير»

قال ابن رفاي^(٣): لك اختلاف لا يفتح في صحة الحديث إلا في
وصلة: لأنه يحمل على أن لعبد الله فيه إسناده عن عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة، ونافع عن ابن عمر، وأما رواية يحيى عن القاسم عن أبي بن
أبي بكر لعمرة بن محمد ثم يسع أباه

أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصديق أبو القاسم من أصغر الصداة،
كان من أشاك فرس - ولأه علي بن أبي طالب مصر، وكان ربه، قنفه
أصحاب معاوية سبعة ثمانين وثلاثين وأحرقوه، كذا في «رجال جامع
الأصول» و«الإكمال» زاد: «وأحرقوه في جيفة عمار» (بالبيداء) فتح الموحدة
والحمد تقدم في التيجيم، وفي رواية أبي داود: ونسبت أسماء بالشجرة، وحكى
الشيخ في «البيضاء»^(٤) عن الثوري: وثى رويه: بل ذي الحليفة هذه المواضع
الثلاثة المتقاربة، فالشجرة بذي الحليفة، والبيضاء في بطرف ذي الحليفة،
التي - وميلاني ما فاته الباحي.

(فذكر ذلك أبو بكر الصديق (الرسول الله ﷺ) يعني كيف نصبح؟ قال

(١) انظر: «الاستدكار» (١/١٠٩).

(٢) روى الثوري الترمذي (٢/٢٠١) عبد الله بن عمر وهو لم يصره

(٣) انظر: (١/١١٢).

(٤) انظر: «البيضاء» (١/١٠٨).

فَقَالَ: فَمَرَّهَا فَتَغْتَسِلُ، ثُمَّ يُشْهَلُ^(١).

رواه مسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١٦ - باب إصرام النساء واحجاب اغتسلها للإحرام، حديث ١٠٩

٦٩٤/٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَفِيْبٍ،

فَالْجَابِي^(٢): بِحْتَمَلِ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَّ التَّغَاسُلَ الَّذِي يَمْتَنِعُ صَحَّةَ انْصِلَاةٍ وَانْصُومٍ يَمْتَنِعُ صَحَّةَ الْحَجِّ؟ فَجَبْنَ ﷺ أَنَّهُ لَا يَنْفَاخِي الْحَجَّ، وَبِحْتَمَلِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ اغْتِسَالِهَا فَلْإِحْرَامِ إِنْ عَلِمَ أَنَّ إِحْرَامَهَا بِاتَّعِجْ بِصَحِّهِ. فَخَذَفَ أَنَّ التَّغَاسُلَ يَمْتَنِعُ الْإِغْتِسَالَ الَّذِي يَوْجِبُ حُكْمَ الطَّهَرِ (فَقَالَ) ﷺ: (مَرَّهَا فَتَغْتَسِلُ) فِيهِ غَسْلُ النِّسَاءِ لِلْإِحْرَامِ، وَإِلَّا لَمْ تَطْهَرِ، وَفِي حُكْمِهَا الْحَائِضُ، وَهُوَ لِلنَّظَافَةِ لَا لِلطَّهَارَةِ، قَالَ الْقَارِي: وَلِذَا لَا يَتَوَرَّعُ النِّسَاءُ وَسَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الْآخِي: أَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَ الْخَطَّابِيِّ الشَّبْهُ بِالطَّاهِرَاتِ.

(ثم لتهلل) بِعَصَمِ أَوَّلِهِ مِنَ الْإِهْلَالِ بِقِتْلِ الْإِدْعَامِ، وَفِي التَّنْصِيحِ الْمَصْرِفَةِ بِالْإِدْعَامِ، وَالتَّعْنِي وَاحِدَهُ أَيْ سَحَرِمٍ وَتَلْبِيٍّ، فَفِيهِ صَحَّةُ إِحْرَامِ النِّسَاءِ، وَفِي حُكْمِهَا الْحَائِضُ، وَأَرَلَى عَنْهَا الْجَنْبُ، لِأَنَّهَا شَارَكَتْهُ فِي اسْمِ الْحَدَثِ، وَزَادَتْ عَلَيْهِ بَسِيلَانِ الدَّمِ، وَلِذَا صَحَّ حَرَمُهُ دَوْنَهُمَا، فَالْتَمَزَ الزُّرْقَانِيُّ^(٣). وَقَالَ أَيْضاً: اخْتَلَفَ الْأَصُولِيُّونَ إِذَا أَمَرَ الشَّارِعُ شَخْصاً أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِفَعْلٍ أَنْ يَكُونَ أَمراً لِدَلَالَةِ الْغَيْرِ أَمْ لَا؟ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ، انْتَهَى.

٦٩٤/٢ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ) مَرْسِلاً (أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَفِيْبٍ) زَوْجَةُ الصَّدِيقِ الْأَكْبَرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَذَا أَوْفَقُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَرَفَعَهُ الزُّهْرِيُّ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ أَفْلَهِثِ مَيْمُونِ بْنِ بَزِيدٍ

(١) «التَّغَاسُلُ» (١٩٣/٢).

(٢) (٢٢٢/٢).

وُلِدَتْ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْحَنِيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ، ثُمَّ تَهْلُ.

وعمر بن الخطاب، أنهم أخبروه عن أبي سفيان عن معيط بن النخعي، أن رسول الله ﷺ أمر أسماء بنت عميس، العذراء، التي أمرها على لسان أبي بكر (وولدت لمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة).

قال شاذلي^(١)، وفي الحديث المتقدم بالبناء، ليسا بمختلفين، لأن البناء متصلة بذي الحليفة، ويحتمل أن يكون منزل أسماء مع أبي بكر ومبينهم بها، فذهب الراوي ذلك إلى الحنفية، لأنها كانت المغموسة بالنزول فيها، ونزل أنا بكر - رضي الله عنه - قصد النزول في حاجة منها للافراد من الناس لا سيما لحاجة أهله إلى تولادة، انتهى.

وقال شاذلي، يحتمل أنها نزلت بالبناء، لتبعد عن الناس، ونزل ﷺ بذي الحليفة حقيقة، فسمى منزل الناس كنهم باسم منزل إمامهم.

(فأمرها أبو بكر) لأمره ﷺ أن يأمرها (أن تغسل ثم تهل) قال الخطابي^(٢)، فيه استحباب الغسل من أهل التقصير بأهل الغسل والكمال، والافتداء بأفعالهم طمعا في ذلك مراتبهم، ورجاء لعثاركتهم.

قال ولي الله هذا يدل على أن الغسل عنه في اغتالبا الشيء بأهل الكمال وهي الصالحات، وانفادها إنما هو لشمس المحسن الذي شرع العمل لأجله، وهو النظام وفتح الرائحة الكريمة تدفع أذاها عن الناس، وبذلك علة تراعي، ولا يرد عليه التمسك عند المعجزة، لأن التنظيف هو أصل مشروعية الإحرام، فلا ينافيه قيام التمسك مقامه، لأنه يقوم مقام الغسل المتواحب، فأرأى المستوفى، وبعد استمرار الحكم قد لا توجد علة في بعض المحال^(٣)، انتهى.

(١) الشاذلي (١٩٢/٢)

(٢) البحر المحمل (١٠/٢١٠)

(٣) البحر المنيع (١٠/٢١٢)

٣/٦٩٤ - وحققني عن مالك، عن نافع، أن غنم الله تن
عمر كان يغسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولقد حوله مكة،

قلت: وهذا عبد الله قال بالنسبة عند المعز، وأما الذي لم يقل به فلا
إيراد عليه.

٣/٦٩٥ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان
يغسل لإحرامه قبل أن يحرم) - ونقدم أنه سنة مؤكدة إجماعاً حتى قيل: بوجوبه
(ولقد حوله مكة) بإضافة الدخول إلى الضمير الرجوع إلى ابن عمر، وفي أكثر
النسخ المصرية: قد دخل مكة، وفي رواية أبيوب عن نافع: حتى إذا جاءه
طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى الفداة اغتسل، ويحدث أن رسول الله ﷺ
عمل ذلك، رواه البخاري.

قال الباجي^(١): أضاف الغسل إلى دخول مكة، وإن كان مقصوده
الطواف، لأنه يفعل عند دخول مكة ليتصل بالدخول بالطواف، والغسل في
الحقيقة للطواف دون الدخول، ولذلك لا تغسل الحائض ولا النساء لدخول
مكة لتعذر الطواف عليهما، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٢) للرددي: ونسب الغسل لدخول غير حائض ونساء
مكة، وطوى، لأن الغسل في الحقيقة للطواف، فلا يؤمر به إلا من يصح منه
الطواف، وقوله: «يطوى» حقه أن يقول: «وطوى» لأنه مندوب ثمة، انتهى،
وهذا عند المالكية.

وأما عند الحنفية ففي «شرح المناسك» للقراري: وهذا الغسل مستحب
للطهارة أو النظافة على قصد الدخول حتى للحائض والنساء، انتهى. وفي
«الدر المختار»^(٣): ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب للحائض ونساء،

(١) «العتقي» (١/٦٩٢).

(٢) (١/٣٨).

(٣) (١/٥٢٨).

وَأَمَّا عَرَفَةُ

أَيْ، وَهَكَذَا عِدَ الشَّافِعِيُّ فِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «مَنْاسِكِهِ»: إِذَا بَلَغَ مَكَّةَ اعْتَمَلَ بِرَدْيٍ مَرَّةٍ بَيْنَ عَمَلِ دُخُولِ مَكَّةَ إِلَى دُخُولِهِ عَلَى ذِي طَوَيْفَةٍ، وَإِلَّا اعْتَمَلَ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا اعْتَمَلُ مَنْحَبٍ لِأَكْلِ أَحَدٍ حَتَّى احْتَلَسَ وَاسْتَسَاءَ وَالْعَمَلُ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي مُنْتَهَى نَزَاهِهِ: حَتَّى احْتَلَسَ، أَيْ وَلِحَالَالٍ، لِأَنَّهُ يَعْنِي اعْتَمَلَ لِإِحْوَانِهَا عَامَ الصَّبَحِ وَهُوَ حَالَالٌ، وَهَكَذَا عِدَ الْمُجَالِدَةُ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١) يَسْتَحِبُّ الْإِغْتِسَالُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نِزَارًا، وَيَذْكُرُ أَنَّ ابْنَ أَبِي قَحْطَةَ قَالَ يَغْتَسِلُ، وَتَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَكَّةَ مَجْمَعُ أَهْلِ النَّسْلِ، فَإِذَا فَصَّهَا اسْتَحَبَّ لَهُ الْإِغْتِسَالُ، فَالْمُتَارِعُ إِلَى الْحَدِيثِ، وَالْمَرْأَةُ تَأْكُرُجُنَ، وَإِنْ ثَلَاثٌ حَاضَةً أَوْ نَفْسًا، تَقُولُ يَعْنِي لِعَائِشَةَ إِذَا حَاضَتْ «يَعْنِي» مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ عِزًّا أَنْ لَا يَطْغِي بِالنِّسَاءِ، لِأَنَّ الْغُسْلَ يَرَادُ التَّنْظِيفُ، وَهَذَا يَحْصُلُ مَعَ الْحِضْرِ، فَاصْرَحَ بِأَنَّ ذَلِكَ، وَهَذَا حَاضَةً، شَافِعِيًّا، يَنْهَى.

فَقَدْ افْتَضَلَ عِدَ الْأُتَمَّةِ الثَّلَاثَةَ لِدُخُولِهَا، هُوَ قَدْ هَرَأَتْ الْبَابَ، وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَنْجِ إِلَى الْعَمَلِ الْأُخَرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْمَحْوِلُ وَالْمَعْنَى أَنْ يَرِ فَصْلًا، فَجَنَحَ فِي عَمَلِهِ الْأَمْرَانِ الدُّخُولُ، وَالضُّوْفُ، وَبَيَّهْتُ دُنْتُ مَا قَالَه الْعَمَلِيُّ: أَنَّ الْعَمَلِ لِدُخُولِ مَكَّةَ لَيْسَ لِكُونِهِ مَحْرُومًا، وَإِنَّمَا هُوَ لِحُرْمَةِ مَكَّةَ حَتَّى يَسْتَحِبَّ لِمَنْ كَانَ حَالًا أَبْضًا، وَقَدْ اعْتَمَلَ لَهَا يَعْنِي عَامَ الْفَتْحِ وَقَدْ كَانَ حَالًا، فَأَمَّا ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَنْاسِكِ»، فَيَنْهَى.

(وَلَوْ لَوْفَقَهُ) عَرَفَةُ حَضِيَّةُ عَرَفَةَ، قَالَ ابْنُ حَاجٍ^(٢) يَقْتَضِي أَنَّ حَضِيَّةَ الْعَمَلِ تُلَوَّفُوفٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَعْمَلُ الْحَاضِرُ وَالْغَائِبُ، تُلَوَّفُوفٌ، عَرَفَةُ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِبُّ تَغْدِيَةً

(١) نَعْمِي (١/٢٤٠)

(٢) نَعْمِي (١/٢٤٠)

(٢) باب غسل المحرم

فيلبس الصلاة لمعينين أحدهما، معان التوقف بالصلاة، والثاني، أنه تعبلا
مما منع بها الاعتدال، فيجمع في غسله الأمرين فصلاا وتوقفا. انتهى
إني أشرح بكبيراً: ودان للوقوف معرفة بلو الحائض وغسله، ووقفه
بعد التروال، انتهى.

وقال المروزي في «مشكاة»: السنة أن سكتوا سمره حتى يزول شمس.
ويستلوا بها للوقوف، ذلك من حجر في اشرجه في مد، ومن عمر تبسم.
ذلك نصف في اشرج المنهاج، الألفين كونه بعد التروال، ويحصل أصل السنة
بالعس بعد الصبح قبلاً على غسل الجسفة. انتهى.

وقال الصاري في «فتح المصاب»: إذا زل سعوت بعكث فيها إلى أن
تروا الشمس، هذا إذا غسل لتوقف، مروه على الصبح، لا يرمه، وهو
سنة مؤكدة، أو تروالاً، وهو ركعة، وتغسل أفضل، ولا يؤتى أن يغسل قبل
انزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكعبة. انتهى.

قال الموفق^(١) لا يشترط الوقوف فيها، ولا اتمام في ذلك حالاً،
ويصح أن يكون محمراً، قال أحمد: وسحب أن يشهد المساك كلها على
وجبه. انتهى.

ثم يشكل على حميد لا على ما في «الفتح» من رضي الله عنه، وهو ساني
منه في ثياب الأثني أنه - رضي الله عنه - كان لا يغسل رأسه، وهو محرم إلا
من الأحكام.

(٢) غسل المحرم

قال - المصنف - اجتمعوا على أن المحرم أن يغسل من تحاية،

(١) «المعجم» (٢٥: ٢٧٥)

وختلفوا فيها عند ذلك، وبوت البخاري ما لا غسل للمسحوم، كانه أشار إلى ما يروي عن سالم: أنه كره للمسحوم أن يمس رأسه في تحناه يودي في الموطأ: أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو مسح إلا من احتلام، كذا في الصحيح^(١).

وفي "الشرح الكبير" كره غسل رأس في النساء حينئذ قتل الذرأب، انتهى. وهكذا في "المندرة" ورواه ابن أخته حذافة ص، على رأسه الماء، وحركة يده، ولا أحسنه أن يغسل رأسه.

قال النووي^(٢) وفي "مختار صحيح" أجاز الكوفيون والشوري والشافعي وأحمد وإسحاق للمسحوم دخول التحنيط، وقال ذلك: إن دخله فتدلى وأغنى الوسخ. فعليه الفدية، وحكي عن سعيد بن عبادة مثل قول مالك، انتهى.

قال تزيي في "الإكمال" اختلاف في غسل المسحوم مبردا أو غسل رأسه، فأخبره المحقق أنه قال عمر - رضي الله عنه - لا يبرسه الماء إلا سقيا، ويؤول على مالك ذلك، وأوزنت عنه الكراهة أيضا، وكره غسل المسحوم رأسه في الماء، ويعلمت الكراهة منه من تبرك يده في غسله أو شربه، قد يغسل بعض الذرأب، أو بعض بعض الشعر، وفيه: يعله رأسه من تعطينة الرأس، انتهى.

وقال النجاشي^(٣) غسل الفئدة حرام للمسحوم، وإن كان ظهر ضرورة، وهذه رواية ابن القاسم عنه، انتهى. وفي "تعلوية" قال ابن القاسم: لا أرى بأسا إن وجد المسحوم حرا أن يظلم على رأسه الماء، انتهى.

(١) فتح الباري (٢: ٢١١).

(٢) حاشية البخاري (٧: ١٢٣).

(٣) (٣: ٣١٩).

(٤) "نص" (٣: ١٩٣).

٤/٦٩٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ،
وَالْمُسَوِّزَ

٤/٦٩٦ - (مالك، عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر - رضي الله عنه -
(عن نافع) هكنا في جميع النسخ المطبوعة الهندية، وقال مولانا الشيخ سلام الله
في شرحه على «الموطأ» المسمى «المحلى»: هكنا قال يحيى وهو معذور من
خطئه، والصواب إسقاطه كما رواه سائر الرواة، انتهى.

قال ابن عبد البر^(١): أدخل يحيى بن زيد وإبراهيم نافعاً، وهو خطأ، لا
شك فيه مما يحتفظ من خطأ يحيى وغلطه في «الموطأ»، ولم يتابعه أحد من
رواه، وقد طرحة ابن رجب وغيره، وهو الصواب، قلت: فإسقاطه من النسخ
العصرية ليس بصحيح، لأنه موجود في رواية يحيى، وإن كان خطأ في نفسه،
وليس هذا في رواية محمد أيضاً.

اعن إبراهيم بن عبد الله بن حنبل (سويين مصنفراً، قال الحفاظ: وفي
رواية ابن عينة عن زيد: «أخبرني إبراهيم» أخرجه أحمد وإسحاق والحميدي
في مسانيدهم، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم: أن إبراهيم
أخوه (عن أبيه) هو عبد الله بن حنبل مولى العباس بن عبد المطلب، قال
الحافظ^(٢): وفي رواية ابن جريج هي زيد بن أسلم، أن إبراهيم بن عبد الله بن
حنبل مولى ابن عباس أخيه، كذا قال: «مولى أبو ساس» وقد اختلف في
ذلك، والمشهور أن حنبلاً كان مولى للعباس وهذه له السيرة في أولاده موقوفة
له، انتهى.

(أبو عبد الله بن عباس) حبر الأمة (والمتصور) مكسر التميم وسكون المهملة

(١) الاستذكار، (١١/١٥٠).

(٢) فتح الباري، (٤/٥٦).

بْنِ مَخْرَمَةَ، اِخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ.
وَقَالَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ.

(ابن مخرمة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، وفي رواية ابن جريج عند أبي
عروانة: كتبت مع ابن عباس والموسور، الحديث (اختلفا) وهما نازلان (بالأبواء)
بفتح الهاء وسكون الموحدة والهمزة، جل قرب مكة، وعنده بلدة نسب إليه،
ف قيل: سُمِّيَ بذلك لويأته، وهو على قفله، والانتفيل: الأوباء، وقيل: لأن
السهول تسمى أي تحله، قال ياقوت الحموي: وهذا أحسن.

وقيل: فعلاء من الأبواء أو أفعال كأنه جمع بر، وهو الجلد الذي يُحسَى
نزائمه الباقية فتلذذ به إذا مات ولدها، أو جمع لوى، قرية من أعمال المرقع من
المدينة، وبها قبر أمة أم النبي ﷺ، وقال المرقاوي: جبل بينه وبين الجحفة معا
يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، قال الحافظ: وفي رواية ابن عيينة بالعرج،
وهو بفتح أوله وسكون ثانيه، قرية جامعة قرية من الأبواء.

(فقال عبد الله بن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال الموسور بن مخرمة:
لا يغسل المحرم رأسه) قال الباجي^(١): اختلفا في احتمال أن يكون بمعنى
العاكفة بالعلم، ويحتمل أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أنكره الآخر، قال
الأمي والظن بهما أنهما لا يختلفان إلا وتكل منهما مستند. فعمد الموسور
الاجتهاد، ومستند ابن عباس التمس: ولذا رجع إليه الموسور.

قال عياض: ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر، إذ لا خلاف
في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بد من صب الماء، فإذ
المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دواب أو طرحتها.

قلت: هذا إذا ثبت أن الموسور كان قاتلاً بجوار غسل رأس المحرم
الجنب، وإلا فيحتمل أن يكون - رضي الله عنه - يلحفه بالمجروح الذي يضر

قَالَ: خَلَّوْا ابْنِي عَنَّا اللَّهُ نَبِيَّ عِيسَى إِلَى أُمِّي أَيْوُبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ
مُعْسَلًا بِهَذَا الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يُسْتَرُّ بِنُوبٍ، وَشُكِّلَتْ عَيْنُهُ.....

الماء رأسه، إلا أن سؤال عبد الله بن حبيب بالكيفية يؤيد ما قاله عبالفر،
وسمائي البسط في سؤال الكعبة.

(قال) يعني ابن حبيب: أنزلني عبد الله بن عيسى إلى أمي أيوب! خالد بن
زيد (الأنصاري) الصحابي، قال البجلي: الظاهر من إسمائه إليه يسأله أن
عبد الله بن عيسى عام أن عند أبي أيوب من ذلك علمًا، ولو لم يعلم ذلك
لأرسل إليه سألته عن عدة علم من ذلك، قال ابن حبيب: (فوجدته يعسل) قال
البجلي: لم يعلم اغتسله هل كان واحدًا أو غير واحد؟ قال الأبر: وترجم
عليه في بعض نسخ «الأم» كيف يعمل، المحرم بعد من التجارة، وأيسر في
الحديث يبار لذلك ولا في اغتسل أبي أيوب لأني شيء، كان، انتهى.

(بين القرنيين) فتح انقاد. وفتحة دون وهما الحشبان القداميان على رأس
النهر، وتبينهما من البناء، وبعد بينهما حصة بحر عليها الجبل المسنن به،
ويعلق عنهما البكرة، وقال ابن حبيب: هذا منارستان نسيان من مجارة أو مدر على
رأس النهر من بنيهم، ذلك كانتا من غيبب فيما نوقان (وهو يستتر) في السخ
المنصورة^(١): وهو مسنر (بنوب) الظاهر أن المراد من الغطاء غاقه حجه

وكتب التسع كوالد فيما عتقه على أبي داود: أي لأجل القدس والبرج
والعمار وغير ذلك، لا لأجل السفر، لأنه لم يكن غريبًا كما يوضحه قوله:
فغاطاه.

(استلمت عليه) قال البجلي: سأّم عليه وهو في ثلث الحفا، لأنه احتاج
إلى معاطيته فيها، لأنها الحد الذي أرسل إلى سألته عنها، فاستمتع الكلامه
بالسلام عليه، قاله عبالفر والتوي وغيرهما: فيه جوار السلام على المستظهر في

(١) وفي نسخة (الاستنارة) يسر.

قَالَ: «رَأَيْتُ عِدًّا قَسَمْتُ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ،
عَدُّ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَتَانِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ
فَيَغْتَرِفُ؟».....

حَدَّثَ طَهَارَتَهُ خِلَافَ مَنْ هُوَ عَلَى نَحْوِ: وَنَعْتَهُ الْوَلِيُّ الْعَرَفِيُّ بِأَنَّهُ نَهَى بِصِرْحَ
بُأَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلَّ الْغَضَمُ ثُمَّ لَوَّ بِرَدِّ قَوْلِهِ: (أَقُولُ: مَنْ هَذَا) بِأَنَّهُ اسْتَعِزَّ
بِالدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ تَغْسِيلِهِ، وَقِيلَ: بِحَنْبَلٍ رَدِّ السَّلَامِ، وَتَرَكَّ ذِكْرَهُ لَوْصُوحِهِ، وَالْقَاءُ
قَوْلَهُ تَعَالَى: «فَلْيُصْرَبْ بِضَبِّكَ لِيَعْلَمَ الْفَاعِلُونَ» أَيْ فَضْضَبْ مَا خَلَقَ

إِسْمُكَ. أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ. أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (سَأَلْتُكَ)
وَفِي رِوَايَةٍ: بِسَأَلْتُكَ (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ) فَإِنَّ
الْحَاجِيَّ: هَذَا خِلَافٌ، بَاطِلٌ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ، لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا هَلْ يَغْتَسِلُ السَّحَرَمُ
رَأْسَهُ أَوَّلًا، وَنَحْوِ: بِخِلَافٍ فِي مِثْلَةِ عَسَلَةٍ، لِأَنَّ تَلَاكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ الْإِتِّصَافِ
عَلَى التَّغْسِيلِ وَلَا يَكُونُ الْمَحْرُومُ أَنْ يَكُونَ إِلَهُ لَا يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ فِي الْحَاجَةِ، وَلَا
يَدُّ أَنْ يَكُونَ خِلَافَهُمَا فَعَدَّ رَأْسَ عَسَى الْفَرَسِ مِنَ الْغَسْلِ، وَفِي إِسْرَافٍ تَارِدٍ حَمْدًا
مَعَ اخْتِلَافِهِ أَنْ يَمْرُضَ إِصْرَهُ السَّمَاءُ مَعْقُودًا، وَيَكُونُ اخْتِلَافُهُمَا فِي عَدَلٍ غَيْرِ
حَاجَةٍ، أَنْتَهَى

وَقَالَ: مَنْ عَدُّ أَحْمَدَ: فِيهِ بَابُ عَبَّاسٍ كَانَ عَمَلُهُ عَمَلُ عَمَلِ الْحَرَمِ
رَأْسَهُ، أَلَمْ يَأْمُرْهُ، أَوْ عَمَلُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَا: كَيْفَ كَانَ عَمَلُهُ، وَلَمْ
يَقُلَا: هَلْ كَانَ يَغْتَسِلُ؟ وَقَالَ: مَنْ دَفَعُوا الْعَبْدَ، هَذَا يُعْرَفُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عَمَلُهُ
عَمَلُ بَأَصْبِ الْعَمَلِ، هَذَا السُّؤَالُ عَنْ كَيْفَةِ الشَّيْءِ إِذَا يَكُونُ عَمَلُ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِ،
وَأَنْ عَمَلِ الْمَدِينِ كَانَ عَمَلُهُ مَقَرُّ الْجَوَارِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَإِنَّ: أَنَّ عَمَلَهُ
غَسْلَ الْمَرْتَمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَوْمُ مَعَ الْإِسْكَالِ، إِذَا تَحَرَّكَ لِيَدِّ
بِحَادٍ، مَدَّ تَلَّ الشَّعْرَ، وَتَغَلَّبَ أَنَّ اسْرَاحَ بَيْنَهُمَا إِسْرَاحٌ وَفَعَلَ فِي عَسَى الْإِسْرَاحِ

(١) السنن (١/١٩٣).

(٢) السنن (١/١٩٣).

فَأَقْبَلَ بِيَمَاهُ وَأَذْبَرَهُ

استنداء به القرضي على وجوب انزاله في الماء قال: لأن غسل فروجه بدونه لكان المحرم حتى بأن يجوز له تركه، ولا يخفى ما فيه، استدله على أن تعاقب شعر الحاجب باقي على استحبابه خلافه قال: يكره كنعنولي من المضافه حبة انتاف الشعر، ولا فرق بين شعر الرأس والحية، إلا أن يقال: إن شعر الرأس سلب، والتحقيق أنه خلاف الأولى في حتى بعض دون بعض، انتهى.

(فَأَقْبَلَ بِيَمَاهُ وَأَذْبَرَهُ) يدل على جواز ذلك ما لم يؤد إلى تلف الشعر، فإن ما جاز في غير من غير اليد على الرأس فقل الدواب ولا رائها عن موضعها، ولا مثل ما في حث الماء على الرأس خاصة، ولذلك قاله من ليس، فأما الاتفاسي في الماء، فإنه محظور عند ذلك - رضي الله عنه - على المحرم، لأنه ربما إذا التفتل بكثرة الماء، عن الشعر. وقد روي عمرو بن الخطاب وعنه أنه من سلب - رضي الله عنهما - (إحالة النعاس المحرم في الماء

قال النعماني: وكان يصب ويابس ذهب بنعاسك في الماء وهذا محرم من مخالفته لأبي النعاس، وكان ابن النعاس يقول: إن عصى رأسه في الماء أظعم شيك من طعام خوقاً من قتل الدواب، ولا تعب الحية إلا يبيض، وعمر مائة استعباده، ولا يأمن عند جميع أصحاب مائه أن يصب المحرم على رأسه الماء نحرًا بجمه، اهـ.

وقد أيضاً أنه اختلف العلماء في غسل المحرم رأسه، فذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بأس بذلك، وروى ابن خزيمة بسنده عن عمر وابن عباس وجابر - رضي الله عنهم - وشابه الجمهور، وحديثهم حديث الباب، وكان مالك يكره ذلك للمحرم لأثر من عمر أنه لا يغسل رأسه إلا من احتلام، اهـ.

٥/٦٩٧ - **وحدثني عن مالك** - عن أحمد بن محمد بن عمرو - عن
عطاء بن أبي رباح - أن عمر بن الخطاب قال ليعلى بن منية، وهو
بضبة على سر من الخطباء، وهو يغسل أصيب على رأسه
فقال بعد أن أتته أن تجعلها بي^(١)

٥/٦٩٧ - (مالك، عن حميد بن قيس) ونظ محمد - أخبرنا حميد بن أبي
(المكر عن عطاء بن أبي رباح) ففتح الراء المهملة وحذف الموحدة، واسم أبي رباح
أسم القرشي مولاهم، أمر محمد المكي، فقه فيه فاضل، لكنه كثير الإساءة من
رواة النسبة مات سنة ١١٤ هـ على المشهور، كذا في «التقييد»^(٢)، وعن أبي حنيفة
- رضي الله عنه - ما رأيت فيمن أفضل من عطاء^(٣)، وعن ابن عباس: أنه
كان يقول: تجتمعون إلي يا أهل مكة، وعندكم عطاء، وكذا روي عن ابن عمر
- رضي الله عنه - وقال ربيعة: فإن عطاء أهل مكة في الفتوى.

(أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال ليعلى بن منية)^(٤) بضم الميم
وسكون الهمزة وفتح النحبة هي أمه، كذا يقول أصحاب الحديث، وقيل: حذو
واسم أمه أمية، بضم الهمزة وفتح النجم وتشديد المشاة النحبة، ابن أبي عمير من
مما انتسب لحليف فريش، صحابي، مات سنة ثمان، وهو رجل جامع
الأصول: أسلم يوم الذمام وشهد حديثاً وخطباً، وكان عامل عمر - رضي الله
عنه - على بجران، (وهو يصيب) أي والنحال أن يعلى بن عمر على عمر بن الخطاب
ماء، وهو أي عمر - رضي الله عنه - (يقنل) أي وهو صهر

أصيب على رأسه الماء مقولة عمر - رضي الله عنه - (فقال ليعلى)
أترى بهمرة الاستهلام (أن تجعلها) أي هذه للحضنة (بي) أي لازمة بي،

(١) فقهاء مشهور، (٢٢٩).

(٢) على ترجمة عطاء بن رباح في «تاريخ العرب المعاصرة» (١٩٩٨/٧) مطبعة دار ابن جرير
(٣٨٤/٢).

(٣) انظر ترجمته في: «سير أسلاف السلف» (١٠٠/٢٢) و«الأسعاب» رقم الترجمة (١٤٨٤).

بين النبيين حتى تضحى. ثم يصلي الضحى. ثم يدخل من البنية التي
بأعلى مكة.

قلت: هكذا قال صاحب «معجم البلدان» وصاحب «المعجم»، وحكاية
في «المدح»^(١)، لكن أكثر من ضبطه من الشراح وغيرهم اقتصر على علم، فمن
الماء بين النبيين) ثنية ثمة فتح الثنية وكسر التون وتلديد الثنية: الطريق
الضيق بين الجبلين أو طريق عالية، كذا في الحاشية عن «المعجم» (حتى
يصبح) أي إلى أن يدخل في الصباح غابة ذات.

ثم يصلي الضحى وفي رواية يرب عن تابع عبد النبيين وغيره
«فإذا صلى الغداة عتيل، وحدث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك» (ثم يدخل)
مكة نهراً أفداً بضم الفاء، ولأن في المدحول فم، الليل مشتقاً عليه، واحتمال
انصبغ على الحوائج، وبذلك دخول مكة نهراً عند ذلك، و«ثنية» وهو أصح
لنوسن لثنية، والثاني مما ساء، وزنه من الموقوف، وحكى السوي عن
بعض التابعين أنضية الليل، وحكى اصطلاحه عن فرق بين الإثم وغيره كما
أتى بيانه في الحلال (من الثنية التي بأعلى مكة) التي يركب من إلى المعلى
ومقابل مكة بحسب المصنف، وهي التي يقال لها: الحجون بفتح الحاء المصينة
وصم الحجون.

وكذا - رضي الله عنه - فتد في ذلك، فعلى الثاني، فإنه يجوز إذا دخل
مكة دخل من كذا من البنية العليا، وقد خرج من ثنية من الثنية
السطح، والدخول من كذا، فثبت عند الجمهور.

وقال ابن كثير^(٢)، فذهب دخول مكة من كذا، لحديث أبي هريرة عن طريق
الهدية، قال ندف في سواء كان من أهلها أو لا، وأما من أن من غير طريق
الهدية فلا يثبت، أنه لدخول منها، وبين كان مذنب، وقال المصنف: المشهور

(١) الشرح المفيد (١/٢١)

قَالَ ثَالِثٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْعُسُولِ، بَعْدَ أَنْ تَرْمِيَ جَسَدَهُ الْعُثْبَى، وَقَبْلَ أَنْ يَخْلَى رَأْسَهُ.

وهكذا قاله النجاشي، زاد. قال ابن حبيب: إذا اغتسل المحرم لدخول مكة رأساً بعمل سنده ذنب رأسه، فقد كان ابن عمر لا يغسله، وقال الشيخ أبو محمد: نعل ابن عمر - رضي الله عنه - كان لا يعمل رأسه إلا من جباية، يعني في غير هذه المواضع الثلاثة، فلذهب إلى تخصيص ذلك، وحكى ابن الموارز عن مالك: أن المحرم لا يبتذل رأسه في غسل دحون مكة، ولا يغسل رأسه إلا بعب الماء فقط.

واعتبر النجاشي^١ من قول مالك أنه في كل موضع أباح الغسل للمحرم له حابة لا يذكر فيه إمرار اليد، وإنما يذكر فيه صب الماء، وإن ذكر غسل الحباية ذكر إمرار اليد، وقال الشافعي: نحن ومالك لا نرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، ودوي عنه بفتح أنه اغتسل وهو محرم، وأطلق الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر - رضي الله عنه - وعبره المنق، ويرى عليهم ما حالها.

(قال يحيى) قال مالك: سمعت أهل العلم يقولون: لا بأس أن يغسل الرجل المحرم رأسه بالعُسُول، مالم ين المصيبة كصبود هي أكثر النسخ العُسْرَة ونهديه، وهو كالتيسل بالكسر ما يغسل به الرأس من صدر وخطمي ونحوهما.

وفي «لسان العرب»: الغسل بالكسر وانعسنة ما يغسل به الرأس من خطمي وطمبي وأشدت ونحوه، ويقال: عسول، انتهى. وفي بعض النسخ المصرية: بالعماسون. وقال ابن سيرين «شرح مناسك السنوي» العسول هو الأشتان (بعد أن يرمي حمرة العقبة) ولو كان (قبل أن يعلق رأسه) وذلك لأن

(١) «المبشئ» (١٩٥/٦).

بدان أنه إذا رمى جمرته العقبى، فقد خلى لها طريق القملى، وخلى
الشعر، وإلقاء الثياب، وليس الثياب.

التحلل الأصغر في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه رمي جمره العقبى،
ولا ينفك عنه لحق خلاف الجمهور كما سيأتي موصلاً.

(وطى) أي وجه الجوز (أنه إذا رمى جمره العقبى) أي فرغ من رمي يوم
الحج وحصل له التحلل الأصغر (فقد خلى له قس القملى) يفتح القاف ومكون
الحج معروف واحتمل بهاء، ويكون في شمر الإنسان وتبائه.

وفي «تعليل المعجزة»^(١) القمل والقملة بالفتح وسكون ثوبية تتولد
بالعرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو شعر يقال له بالفارسية: «سرس»،
أحد، وهو نمره الحسن في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَلُ وَالْقِطَارُ وَالْأَمَّ﴾^(٢) الآية
وفردة الجمهور بضم الميم والمد ونسبه المصنف، قل: هما لغتان في شيء واحد،
وقيل: مختلفان فصله صاحب «المعنى» وغيره من أهل التفسير (وخلق الشعر،
وإلقاء الثياب) يفتح العشة النفوية فقا، فمثله الوسخ.

(وليس الثياب) ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد،
وعنه الطيب حتى يطوف لإفراضة قائم الزرقاني^(٣).

قال الباعى^(٤): وذلك أن مواسم الإحرام على صريحتهم: وقت إلقاء الثياب،
فالوقت هو الجماع، وما في معناه مما يدعو إليه، وأما إلقاء الثياب فهو حتى
الشعر وحلق ثياب الإحرام، فثما إلقاء الثياب فهو مناج دون التحللين، وهو
رمي الجمرتين، وأما الوقت فإنه لا يمتدح إلا ما هو التحللين، وهو طواف
الإفراضة، اهـ.

(١) (٢/٢٩٠).

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.

(٣) «مخرج الزرقاني» (٢/٢٢٢).

(٤) «المعنى» (١/١٩٥).

قال الدردير: ^(١) حل برميها أي جمره العقبه، وكذا بخروج وقت أدائها غير جماع ومقلعاته وغير حيد لحرمتها باقية، وكره الطيب، وهذا هو التحلل الأصغر، انتهى.

فما ذكره المصنف من قتل النفس وغيره مني على حصول التحلل الأصغر بالرمي عند المصنف خلافاً للحنفية والجمهور، قال صاحب «البرهان»: والرمي غير محلل عندنا في المشهور، ومحلل عند الشافعي ومالك، وغير المشهور عندنا، اهـ.

وفي «الهداية»: الحلق من أسباب التحلل عندنا دون الرمي خلافاً للشافعي، اهـ. قلت: هكذا قال غير واحد من فلاة المذاهب لكنه مني على أن الحلق ليس بسك، وهو مرجوح.

قال الحافظ في «الفتح»: إن للحج تحليلين فمن قال: إن الحلق فك كفا هو قول الجمهور، وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه، انتهى.

وكذا حكى القولين الموفق في مذهبه، فقال: قول الخرقي: فصر من شعره ثم حل، يدل على أنه لا يحل إلا بعد التفصير، وهذا مبني على أن التفصير تسك، وهو المشهور فلا يحل إلا به، وفيه رواية أخرى: أنه إطلاق من محظور، انتهى.

وقال أيضاً: ظاهر كلام الخرقي أن الحل إنما يحصل بالرمي والتحلق سماً، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد: إذا رمى الجمره فقد حل، وهذا يدل على أن الحل بدون الحلق، وهذا قول عطاء ومالك وأبي ثور، وهو الصحيح إن شاء الله، وقال بعض

(١) انظر: فتح الباري (٣/٥٧٢).

أصحابنا: هذا مني على الخلاف في الحلق هل هو نكاح أم لا؟ فإن قلنا: نكاح حصل التحلل به لا لا، انتهى.

وفي «ترويض المريخ»^(١٣): يحصل التحلل الأول ماثنين من حلق ورمي وطواف، والتحلل الثاني بما بقي مع معي، انتهى. وبه جزم النووي في «مناسكه» فقال: أي اثنين منها أتى بهما حصل التحلل الأول، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة. هذا على المذهب الصحيح المختار أن الحلق نكاح، انتهى. وسيأتي في أول «باب الخلائق» السط في كونه نكاحاً أو استحابة محظورة.

وإذا عرفنا ذلك فغسل المحرم رأسه بعد التحلل الأصغر سواء كان بالرمي أو بالحلق جائز بلا خلاف، وأما قبل التحلل فقال ابن رشد: انفقوا على مع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك أفقذ، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه.

وقال العيني^(١٤): إن غسل رأسه بالخطمي والسنة فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه انفذية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه، وقد رخص عطاء وضاروس ومحامد لمن لبس رأسه، فشق عليه الحلق أن يغسل بالخطمي، انتهى بتغيره، هكذا حكى مذاهب الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره.

وقال العيني في «اللباية»: لا يغسل رأسه ولا تحته بالخطمي، وبه قال مالك، وفي «شرح الوجيز»: لا يكره بالخطمي والسنة، وفي «المنديم»: يكره ولكن لا دية عليه، وبه قال أحمد، وفي «التهذيب»: لا يغسل بالخطمي، لأنه نوع طيب، ولأنه يقتل هوائاً الرأس، انتهى.

(١) (٤٨١/١١).

(٢) «عمدة القاري» (٢/٥٣٠).

(٣) باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام

٨/٧٠٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:
.....

(٣) ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام

قال الشيخ في «حجة الله»^(١): إن الإحرام في الحج والعمرة يستزلة التكبير في الصلاة، فيه تصوير الإخلاص والتعظيم، وضبط عزيمة لمعج بفعل ظاهر، وفيه جعل النفس منذلة خاضعة لله بترك الملاذ، والعادات العائنة، وأنواع التجميل، وفيه تحقق معاناة المتعبد، والشدة، والتقدير لله، وإنما شرع أن يجنب المحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتنلil وترك الترفة والتشعث. وتربهاً لاستعمار خوف الله وتعظيمه ومواخذة نفسه أن لا تسرسل في هواها، انتهى. قلت: واكتفى في ثياب الإحرام على الأزر والرداء لثمناني الأربعة التي تقدم ذكرها في حكم الحج.

قال العمري^(٢): قال العلماء: الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم أن يبعد من ارتداه، ويتصف بصفة الخاشع الذليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصانته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت، ونبأس الأكفاد، والبعث يوم القيامة خفاة عمرة مهطعين إلى الداع، والحكمة في تحريم الطيب أنه يبعد من زينة الدنيا، ولأنه داع إلى تجماع، ولأنه ينافي العلاج، فإنه أشعث أخير، ومحصنه أن يجمع همه لمقاصد الآخرة، انتهى.

٨/٧٠٠ - (مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن

رجلاً) قال الحافظ: ثم أتف على اسمه في شيء من الطرق (سأل رسول الله ﷺ

(١) حجة الله الثالثة (٥٨/٢).

(٢) معدلة الفتاوى (٣/٣١٥) كتاب العلم، باب من أحب أسائل ماكر مما سأل.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَخْلُقُ اللَّهُ فِي بَيْتِ الْمَرْءِ مِنْ بَنِيهِ أَوَّلُ مَا يَخْلُقُ اللَّهُ فِي بَيْتِ الْمَرْءِ مِنْ بَنِيهِ»

بِمَا يَسِيءُ كَلِمَةً مَا سَتَقْدِمُهُ أَوْ مَوْصُوفَةً أَوْ مَوْصُوفَةً فِي مَجَالِ الْمَرْءِ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بَيْنَ نِسَائِهِ، بِطَبَقِ صُحْبِهِ مِنَ الْفَرْقَةِ مِنَ الْفَرْقَةِ بِفَضْلِ الْإِلَافِ مِنْ غُلَامٍ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْمَرْءُ فَتُحْبَبُ الْإِلَافُ مِنَ بَابِ مَرْءٍ وَفَرْقَةٍ فَهِيَ تَعْنِي الْفَرْقَةَ، وَفَتْهُ لِبَنِيهِ الْأَوَّلُ أَوَّلُ الْخَلْقِ مِنَ الْبَابِ أَوَّلُ الْخَلْقِ أَوْ الْخَلْقِ أَوَّلُ الْخَلْقِ، وَالْإِلَافُ الْإِلَافُ مِنَ الْخَلْقِ حَجٌّ أَوْ عَمَلٌ أَوْ فَرْقٌ

وَرَأَى شُعْبَةَ^(١) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ حَبِيبُ الرَّجُلِ، وَلَا يَتَحَوَّلُ مِنَ الْمَرْءِ فِي ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ الْمُبَرِّكِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ بِسَبْعٍ مَا أَكْرَمَ، وَإِنَّمَا يُتَحَوَّلُ مِنَ الرَّجُلِ مِنْ مَعَ الْفَرْقَةِ الَّتِي فِيهِ الرَّجُلُ، وَتَأْيِيدُهُ مِنْ ضَرْبِ الْبَيْتِ عَنْ مِائَةٍ، مَا لَيْسَ مِنَ الْإِلَافِ إِذَا أَعْرَضَ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بِأَنَّ الْمَرْءَ كَانَ قَبْلَ الْإِلَافِ، وَحَكَمِي الْفَرْقَةِ عَنْ أَبِي حَكِيمٍ الْغَيْبِ مَرَرِي أَنْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ حَرْبٍ وَالْمَرْءَ عَنْ مِائَةٍ، أَنْ يَلْكَ كَانَ مِنَ الْمَرْءِ

قَالَ الْفَرْقَةُ، وَمِمَّا أَرَادَ فِي سَبْعٍ مِنَ الْفَرْقَةِ عَمَلٌ، نَعَمْ إِخْرَاجُ الْبَيْتِ مِنَ الْمَرْءِ أَوَّلُ، وَعَمَّا أَهْلُ ابْنِ حَرْبٍ كَلَامُهُمَا عَنْ مِائَةٍ عَنْ ابْنِ حَرْبٍ قَالَ: «يَتَحَوَّلُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْءِ إِذَا كَانَ رَهْدًا بِخُطْبَةِ بَيْتِ الْمَرْءِ، وَإِنَّمَا مِائَةٍ إِنْ كَانَ الْمَرْءُ فَطَهَرَ أَنْ الْمَرْءَ كَانَ الْمَرْءَ، وَتَمَسَّخُ عَنْ ابْنِ حَرْبٍ أَمَّا أَنْ يَخُطِّبَ بَيْتَ فِي عَمَلَةٍ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى الْعَمَلِ، وَيَزِيدُهُ أَنْ فِي حَذْفِ ابْنِ حَرْبٍ: أَوَّلُهُ فِي الْخُطْبَةِ، وَأَبَى حَبِيبُ ابْنِ حَرْبٍ: أَوَّلُهُ كَانَ الْمَرْءَ، وَتَمَسَّخُ

أَفَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبِسُوا ابْنِي رِوَايَةَ الْبَحَارِيِّ، أَلَا يَسْمَعُ ابْنِي حَرْبٍ مِنْ ابْنِي عَلَى الْأَسْهُرِ بِحَبْلِ الْبَيْتِ، قَالَ ابْنِي حَرْبٍ: «إِنَّ ابْنِي حَرْبٍ» هَذَا الْجَوَابُ مِنْ بَدْعِ الْفَرْقَةِ بِحَرْبٍ، لَأَنَّ مَا لَا يَسْمَعُ مِنْ حَبِيبٍ، فَحَقِيقٌ

(١) رَجُلٌ لَبِيبٌ (٢) (٥٠٢)

(٢) أَخْبَرَهُ، مِائَةٍ لَبِيبٌ (٣) (٥٠٢)

الْمُسْتَحْبَبُ الْإِلَّا "الْمَسَاجِدُ" وَلَا "السَّرَابِيلَاتُ"

بشرح له، وأما المنصوص لعلنا في غير "الحج" فلهذا لا يلزم كذا أي
يلزم من سواه.

ويجوز تبيينه أي: بما عدل عن محو، لأنه أحصر ما أحصر، وفيه
إشارة إلى أن حتى السؤال أنه يكون مما لا يلزم لأنه الحكم العدلي في
الزجر، وبما أن دليل النص يستفاد منه أن المعتبر في الجواز ما يحصل
من المنصوص كيف كان من غير دليل آخر رده.

وفي التكويد الذي "أجبت" به حرم عليه ذلك على أن لا يحل
في الأصل، كما كان إلا إذا لم يكن ذلك أن تعلق المساجد على المحقق عن الحرم
ليتم ما سواه على المساجد، لأن تقسيم أسباب العترة كان متعمداً، فالحج
بما يدل أن أوله حقيقة، ولأن التكويد المستفاد منه كان أثر من فعل الخبر
أجبت بعض المحرمات، إشارة إلى أن سلب النص الأول انتهى.

وقد كان له عدم مبدئ في الوجبات المستفيدة عن جامع، وقد روي
في رواية من خبر ابن جريج عن نافع، يعلق ما سوا الحرم، وفي ذلك
الاعتلاف فيه على ابن جريج، وقد احتج على الزهري أيضاً كذا ذكره
الشيخ المصنف في كتابه المسطورين بجمع أبيه، وهو على جميع ما
في هذه ما كان محققاً على غير ذلك، كذا في "البحر".

أولاً (العلماء) جميع عبادة حرم نفس سبب ذلك، لأنها تعم جميع
فرائض، وبما هي كسائر الفرائض وخيراً أو غير محيط حتى المصداق، فإنها
حرام، كذا في "العلماء" (ولا السراويلات) جميع سراويل، فربما سرت، يقال
هو سرت السراويل، والمصداق ما يكون لهذا، وبما هو المصداق نعم أيضاً، قال
كثيري "جميع أو جميع الجمع".

ولا تلتصق، ولا تتخاف، إلا أخذ لا جنة عليهما،

(ولا التراسر) يفتح الموحدة وكسر النون جمع برنس بضمهماء قال
المنجد: فاسوة طويلة أو كل يوب رأسه منه، ذراعاً كان أو حبة من البرنس
بكسر الياء، وهو الففن والنون والندوة وقال ابن حزم: كل ما يثبت فيه موضع
لإخراج الرأس منه فهو حبة، وكل ما خيط أو تسع في طرفه ليسلك على
تلاسن فهو برنس، قاله النجاشي^(١).

(ولا التخفاف) بكسر الخاء المعجمة جمع خف، قال عياض: به
الضميمس والبراول على كل محيط ومحيط على قدر المدن، وبضمائم
والبراسي على كل ما يغطي الرأس به محيطاً أو غيره، والتخفاف على كل ما
يسر الرجل من حجاب وغيرها، والمراد بتحرص المحيط ما يلبس على الموضع
الذي جعل له ولو في بعض الثياب، فأما لو ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس به.

قال الخطابي^(٢): ذكر الراس والعمامة معاً ثبت على أنه لا يجوز تعطفه
الرأس، لا بالعمامة، ولا بالدر كالشكل يحمله على رأسه، قال الحافظ: إن
أراد أن يجعله على رأسه كلابس التضع صح ما قال، وإلا فمجرد وضعه على
رأسه على هيئة الحامل لا يصح على مذهبه كالانحناس في الثناء وسر الرأس
باليد، انتهى.

(إلا أخذ) ما رُفِعَ في النسخ الهندية، وبالنصب في النسخ المصرية، وقال
الترغاثي^(٣): نصب هو عربي جيد، ويروي بالرفع، وهو المختار في الاستثناء
المستعمل بعد النفي ونحوه، قال الثعلبي بين التحير: فيه حواز استعمال أحد في
الاثبات خلافاً لمن خصه بضرورة التثنية إلا بعد تعليل زاد معمر عن الثعلبي

(١) - حاشية الحاشي (٢: ٣٩٣).

(٢) - انظر اوضح الشارح (١: ٢٢٣)، ومعالج البر (١: ١٧٠).

(٣) - شرح الترغاثي (١: ١٢٨).

فَيْلَيْسَ خَفِيًّا، وَلْيُقْطَعْنِهَا أَشْفَلُ مِنَ الْكُفَيْنِ،

عن سالم زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق، وهي قوله: «ولبحرم أحدكم في إزار ودهاء ونعيلين، فإن لم يجد نعلين» الحديث.

واستدل بالحديث على أن واجد النعيلين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جواز ذلك عند الخفية، وقال ابن العربي: إن صاروا كالنعيلين جازاً، وإلا متى سترنا من ظاهر الرجل شيئاً لم يجز إلا لثفافه، قال الزرقاني: فإن لبسهما مع وجود نعلين اعتدى عند مالك رانث، وعن الشافعي قولان، انتهى

وصرح في الشرح الكبير و«الدسوقي» بالفتية أن لبسهما مع وجود النعلين سواء قطعهما أو لا، وفي «شرح لإحياء»: هل يجوز لبس الخف المقطوع والنمك مع وجود النعلين؟ فيه وجهان: أحدهما نعم لشبهه بالنعل، وأصحهما لا، لأن الإذن في التحريم مقيد بشرط أن لا يجدهما، انتهى

وقال القادي في «شرح الماسك»: ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين، لكن لا ينافي الكراهة الشرعية على مخالفة السنة، انتهى. والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لعقده أو عجزه عن الشراء، ولو بيع بعين فاحتسب لم يلزمه شراؤه، أو وهب له لم يجب قبوله، كذا في «الفتح».

(فيليس خفين) مصيقة المضارع في النسخ الهندية على الحبرية، وزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الأمر، قال الزرقاني: ظاهر الأمر الوجوب لكنه لما شرع فتسهيل ثم يناسب التثنية، فهو نفروضة (وليقطعها) يكسر اللام وسكونها أسفل من الكهين).

وهنا عدة مسائل خلاصة الأولى: أن المراد بالكهين هنا هو المراد بهما في الوضوء عند الجمهور، وهما العظماء السابقان في جاني القدم، والمراد بهما عداً بعشر الخفية معقد الشرك، وهو المعص الذي في

وسط اتقدم بخلاف المراد في الرضوء، أفاده الشيخ في المباني^(١). قال ابن عاشر^(٢) تحت قول المصنف: فيقطعهما أسفل من الكعبين عند معبد الشراك، قال: وفي المعصل الذي في وسط القدم، كذا: روى هشام عن محمد بخلافه في الرضوء، ولم يحسن في الحديث أحدهما، لكن لما كان ارتكابه يقطع عليهما حمل على الأول، حبطاً، لأن الأحبط فيما كان أكثر كشعاً، انتهى. وقول المصنف: الكعب كل من فصل القدم، والمعظم النحر فوق القدم، وشارح من حائيهما، انتهى.

قال المحقق: وحده العظماء المائتان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى التحمين جرق ظهورهما، وترك فيهما قدر م يمسك رجلاه، انتهى.

قلت: وليت شعري كيف أتد الحذف - رضي الله عنه - كلامه بهذا الأثر، فإنه صريح في أن المراد منه مفصل القدم، لأنه ورد في روايات كثيرة أنه يقطع كذا يمسح على ظهور القدمين، ولم يقل أحد: يد محل المسح هو انقطع انتهى عند مفصل الساق والقدم، وأيضاً قوله: وترك فيهما قدر م يستمسك رجلاه، يرمي إلى قول الحنفية كما لا يخفى.

وما حكاه المحقق، وفيه: إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة، بعضه العربي^(٣). وقال: محمد إمام في اللغة والعربية، وقال الأرازي في التفسير: كان لأصمعي يختار هذا القول. وحكاه عن الإمدية وعن كل من رأى مع القائم.

(١) إبدل المسجدة (١٩/٢٤٨)

(٢) رد المسار (٢/٥٣٨).

(٣) مكرر: عمدة القاري (١/٥٨٧).

والثالثة: ما في النسخ: ظاهر الحديث أنه لا فدية على من نسيهما إذا لم يجد المذبحين، روى الحنفية نجيب، وثقّف بأنّها لو وجبت لبيها نسي، بخلافه، لأنّه لو كانت واجبة، انتهت. وهكذا قاله المزدني، ورواه أيضاً لو وجبت فدية لم يكن يقطع فائده، لأنها يجب إذا نسيهما بلا قطع. انتهى

قلت: وهكذا حكى عنهم المذبح غير واحد من شراح الحديث، ولا يصح. ولا فدية عند الحنفية كما صرح به ديو وبرغهم. قال المذري في الشرح الم... إذا نسيهما قبل القطع يوماً ثم وفي أقل من يوم صدقته، وإن نسيهما بعد لقطع استل من موقع الشرائع فلا شيء عليه عندما. وأخرب الطبري والمووي وقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة أنه يجب عليه الفدية، إذا لم ينسها بعد القطع عند المذبحين، انتهى

قلت: وكذا لو لم يمس آخر، فحكى إيجاب الفدية عن المالكية، ولا يصح أيضاً، فإن الفدية عندهم إذا نسيهما مع وجود المذبحين ولو منقطعين، أو نسيهما بدون القطع ولم يجد المذبحين، فلا تجزأ فدية عن هذه المخالفات التي ذكر فيها قدم أكثر الشراح.

والثالثة: استدلال بالحديث على أن إحالة ليس المذبحين مشروط بالقطع، به فالت ثلاثة الخلاف فيه، بينهم في موضع القطع كما تقدم قريباً، وروى الإمام أحمد في المشهور عنه: لا يلزمه قطعهما بل يحوز نسيهما بلا قطع.

قال ابن قدامة^(١): وروى ذلك عن علي - رضي الله عنه -، وبه قال عطاء، وعكرمة ومعه من أصحاب النخاع، وحكاه البياحي عن قوم من أصحاب الحديث، واحتج أحمد - رضي الله عنه - بحديث ابن عباس عند البخاري:

(١) - (١٠٠٠ - ١٢١).

عن لم يجد نعيس فيليس الخفين، وحديث جابر مثله عند مسلم، وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأخري: لا يجوز لبسهما إلا بعد قصهما، كما في حديث الثباب.

وحديث ابن عباس وجابر مطلق يحسن على التعبد. لأن الإبرة من الخفة مقبولة. وقال ابن النير: ابن عباس حفظ ليس الخفين، ولم ينقل صفة اللبس بخلاف ابن عمر فهو أولى. وقد قيل: فنقطعهما من كلام نافع، كذا في تامل أبي القاسم بن بشران بسند صحيح أن نافعاً قال بعد روايته الحديث: وليقطع الخفين أصل الكعيز، وذكر ابن العربي وابن القيم: أن جعفر بن برقاد قال في روايته: قال نافع: ويضع الخفاف أسفل من الكعيز.

وقال ابن قدامة: روى أبو موسى عن أبي حنيفة عن أبي عبيد عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ رخص للمحرم أن يلبس الخفين، ولا يقطعهما. وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يذني بقطعهما، قالت صفية: فلما أخرته بذلك رجع.

قال ابن قدامة: ويحتمل أن يكون الأمر بقطعهما قد تبع، فإن عمرو بن دينار قد روى الحديثين جميعاً، وقال: اضربوا أيهما كان قسلاً. وقال المازفطي: قال أبو بكر النيسابوري: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قبل، لأنه جاء في بعض رواياته عن أبي رجلي رسول الله ﷺ في المسجد، يعني بالمدينة، فكأنه كان قبل الإحرام، وحديث ابن عباس بقول: سمعته يخطب بعرفات، لحديث قيل على تأخره من حديث ابن عمر فيكون تاسخاً له، لأنه لو كان القطن واجباً لبس للباس، إذ لا يجوز تأخير التلبس عن وقت الحاجة.

وقال ابن المحوري: روى حديث ابن عمر، مالك وعبيد الله وأبو بكر في آخرين فوقفوا على ابن عمر، وحديث ابن عباس سألهم من انوقف مع ما عفاه

من حديث حماد، ويحمل قوله: «وليقطعهما» على الحواشي من غير كراهة لأجل الإجماع، وينتهي عن ذلك في غير الإجماع لما في من الإجماع.

وقال ابن قدامة: والأولى قطعها، عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً عن الخلاف، ونحوه بالاحتياط، كذا في «العمدة»^(١).

وقال الحافظ^(٢): أحاز أحمد نيسهما من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس، وتعلل بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المنفرد، بهي أن يقول بينهما ههنا، وأجاب المنايكة بأشياء منه دعوى الصحاح بأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - كان بالمدينة قبل الإجماع، وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وأجاب عنه الشافعي في «الأم» فقال: كلاهما ممدود حافظ، وزيادة ابن عمر - رضي الله عنه - لا تخالف ابن عباس، لا احتمال أن تكون عزيت عنه، أو شك، أو قاطعاً، فمن يظن أنه يصرح بوجه، انتهى.

سلك بعضهم لتخريج بين الصحيحين، قال ابن العمري: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - اختلف في رفعه ووقفه، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه، انتهى.

هذا التعليل مردود على من لم يختلف على ابن عمر - رضي الله عنهما - في رفع الأمر بالقطع، لا في رواية شاذة على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً، فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - موقوف، ولا يرتاب أحد من محدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس، لأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - جاء به من يصدق بكونه أصح لسانيد، وثفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع

(١) انظر «عمدة القاري» (٢/٣٦٢، ٧/٥٢٧).

(٢) صحيح العمدة (٣/١٤٠).

.....

وماتم، بخلاف حديث ابن عباس ثم يأتي موقعا. إلا من رواه حاتم بن رباح عنه، حتى قال الأصبهاني أنه شيخ بصري، لا يعرف. كذا قال. وهو معروف بوصف يصفه عبد الله.

واستدل بعضهم بالنقص على السراويل، وأجاب بأن النقص مع وجود النص فسد الاحتجاج. وخرج بعضهم بقول عطاء، إن النطق وراو، وأنه لا يحب المساء. وأجيب بأن الإساءة إنما تكون فيما نهي الشارع عنه فلا فيه أدب فيه، وذلك ابن الحوزي. ويجوز الأمر بالنطق على الإساءة لا على الإساءة عملا بالحدود، ولا يحصى تكلفه انتهى كلامه الجاهل.

وهكذا في العبي، وردت رواة ابن الحوزي: إن الأمر بالنطق يحمل على الإساءة لا على الإساءة. وأجيب بأنه تعسف واستعمال منطق في غير موعده. وإدخال في الجواب أن يقال: إن في حديث ابن عباس قد ورد في بعض طرقه المسبوحة موافقة حديث ابن عمر في قطع العقب، ورواه إسماعيل بن طرس إسماعيل بن مسعود التميمي. وهذا إسماعيل صحيح، وإسماعيل وثقة ابن حاتم وغيره، وبإخبارهم رجال الصحيح، والبرادة من الثقة مقبولة على الصحيح، انتهى.

أولا ليسوا بفتح أوجه وناسه، قال المازني^(١) نكتة الإعادة اشتراك الرجال ونسبها، في هذا الحكم، إما على وجه التعليب أو التعبد، انتهى. قال المحقق^(٢) وجهه بصر، من الظاهر أن النكتة فيه أن الذي يخلطه العرفان أو التبرع لا يجوز نسبه، سواء كان محرما أو لا، قال الترمذي ولا تنافي بين النكتتين. فمن الباب ثبت صدق عمر إذا ما تعرف، وينحى التبرع. واعلم أن

(١) مرقاة المفاتيح (١: ٢٧٠)

(٢) فتح الباري (٣: ٤٠٤)

ولا التورس

أخرجه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج: ٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب.

ومسلم في: ٦٥ - كتاب الحج: ٦ - باب ما يباح للمحرم وما لا يباح، حديث ١.

بالتنكير والتعريض؛ لأنه ليس فيه إلا ألف ونون فقط، وهو لا يفتح المصروف (ولا التورس) بفتح التاء وسكون الراء المجهلة آخره سين مهملة. نست أصغر حبيب التورس يصعب، وسباني قريباً سي- من البسط فيه، وكذا يأتي الكلام على لیس المحرم المصروف في الباب الآتي.

تنبيه: قال الحفاظ: زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث: «ولا الثياب» أخرجه عنه الرافعي عنه، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري، وأخرجه البيهقي وأئذرفطني عن عبد الله بن عمر عن نافع أيضاً، وثقباء معروف، ويطلق على كل ثوب مفرج، ومع لبسه على المحرم، متفق عليه، إلا أن حنيفة قال: يشترط أن يدخل بيبه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه، ووافقه أبو ثور والفرني من الحنابلة، انتهى.

قال الساجي^(١): ليس له أن يدخل منكبه داخل الثياب، فإن فعل ذلك كان عليه، وإن قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: رضي الله عنه: لا شيء عليه حتى يدخل يديه في كفيه، انتهى.

وقال المبرور في «محرمات الإحرام»: وقباء - بفتح القاف واللام وقد ينصرف الثوب المنفتح - وإن لم يدخل ثُغراً في يده، بل وضعه على منكبه مخرجاً يديه من حشته، ومحل الصنع إن أدخل المنكبين في محضهما، فإن نكسه بأن جعل أسفله على منكبه فلا فدية. انتهى^(٢).

(١) - اسمي (١٩٦/٦)

(٢) - اسر - السرح تكثير (٢٥/٢١)

فَأَنَّ مُحِبِّي: سَأَلَ سَائِلٌ عَمَّا ذَكَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ
لِبَاسَ إِزَارًا فَلَيْسَ بِمُحِبِّ سِرَاطِي».

هذا وقد يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعر لغير المحرم؛ لأنه
قال ذلك حفظاً للنسائل المحرم، فقال على حواره: «غير»، ويؤيده حديث ابن عمر
«كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يَصْبِغَ نَبَاهُ بِالزَّعْفَرَانِ»^(١)، وحديث قيس بن سعد: «ثَانَا النَّبِيُّ ﷺ
نَوَصَّعَتْ لَهُ مَا يَنْبَغُ، فَغَسَّسَ قَمِائَتَهُ بِمَلْحَمَةٍ صَفْرَاءَ، حَرَّابَتُهُ أَمْرٌ لِنُورِ
عَلَيْهِ»^(٢)، رواهما أبو داود، ويعارضه حديث «لَتُبْخِضَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ نَهْيٌ
أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ»، فقال المالكية في وجه التجمع: إن المراد من النهي التزعر
به، أما لبس المزعر لغير المحرم فلا بأس به، والدليل على ذلك ما لناشئ
بإسناد صحيح عن أنس: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ حَلْدَهُ».

وجميع الخطابي بأن ما صلب عزته، ثم مسح، فليس مذمناً في النهي.
روافقه البيهقي على هذا، ورجح أن النهي حديث أنس بكونه في «المحبيين»
ويكون المحرم مقدماً على المبيح، وأبعد الذين اعرفني، تجمع بين حديث
آيات وحديث النبي بأنه يحتمل أن جواب سؤالهم انتهى عند قوله «مَنْ أَسْمَلَ
مِنَ الْكُفَّيْنِ»، ثم استأنف قوله: «وَلَا تَلْبَسُوا مَا مَنَعَهُ الزَّعْفَرَانُ» ولا تعتق أنه
بالسراويل عنه، كذا في «المحلى».

أقول بحبي (مثل) بناء للمجهول (مالك عما ذكر) مبني للمعروف أيضاً.
أي فيما رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ) مَنْ
لَبَسَ بَحْدَ مَعْنَيْنِ فَلَيْسَ بِمُحِبِّ سِرَاطِي (ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل) وأخرجه
الشيخان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس. سمعت رسول الله ﷺ
يقول: «السراويل لمن لا يجد الإزار، والتخف لمن لا يجد الثعالب».

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٧٩١) باب في العلوفه فخرال

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨٥) وابن مسعود والتميم له (٤٠٦٠٤)

فقال: لم أسمع بهذا، ولا أرى أن يلبس المسلمون سراويل لأن النبي نذر نهى عن لبس السراويلات، فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي أن تسمى للمحرم أن يلبسها، ولم يستثن فيها، كما استثنى في الخفين.

(فقال: سائلك. لم أسمع بهذا). الحديث (ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل) على صفة لبسها بلا فتق أو بلا عذبة (لأن النبي ﷺ نهى) في حديث ابن عمر (عن لبس السراويلات) مطلقاً (فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي) أي لا يجوز (للمحرم أن يلبسها، ولم يستثن فيها) أي في السراويلات في حديث ابن عمر (كما استثنى في الخفين) قال الحافظ: قوله في حديث ابن عمر: ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل^(١)، أي للمحرم لا للحلال، ولا يتوقف جواز لبسه على فقد الإزار.

عن النخعي: أخذ طاهر الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد الثياب والإزار على حالهما، واشترط أنجهز قطع الخف ولبس السراويل، ولو لبس شيئاً منها على حاله لمزمة الثنية، والذليل لهم قوله في حديث ابن عمر: فليضعهما حتى يكرها أمفل من الكعبين^(٢) فيجعلن العفل عن الثقب، ويحل الظفر، الظفر لاسوتهما في الحكم.

قال الحافظ: والأصح عند الشافعية والأكثر حوازي لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد، واشترط الشافعي إمام الحرمين وحاشفة، وعن أبي حنيفة: مع السراويل مطلقاً ومنه عن مالك، وكان حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - لم يبلغه لما في «الموطأ»: فقال: لم أسمع بهذا الحديث، انتهى.

قال ابن رشد^(٣): اختلفوا فيما لم يجد غير السراويل هل له لباسها؟

(١) قال ابن عبد البر: أحسنوا أن السراويل عذبة المخطوط في الناس المخطوط أثر جاز دور الشام - لا يفتقر - (٢٨١/١).

(٢) مقدمة المصنف (٣٠١/١).

فقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لباس السراويل، وإن لبسها افتدى، وقال الشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور ودود: لا شيء عليه إذا لم يجد إزاراً، وعمدة مذهب مالك فهاهر حديث ابن عمر المتقدم، وعمدة الطائفة الثانية حديث ابن عباس، انتهى.

قال الأسي: ما في حديث ابن عباس أخذ به الشافعي ولم يأخذ به مالك بشوّهه في حديث ابن عمر، وقال في «الموطأ»: لم أسمع به، ولا أرى أن يلبسها المحرم، إلح. وهذا يدل أن هذه الزيادة لم تلبس أو لم يلبسها إلا المحرم يلبسها على حاله. أما لو فتر وجعل منه شبه إزار جاز، انتهى.

قلت: وعمدة الحنفية لو لم يجد سروالاً فلبس من غير ثوب فعليه دم، وإن شغ وارتد ولا شيء عليه، قال الطحاوي^(١) بعدما روى حديث: «من لم يجد الثعلبي فلبس الخفين» و«من لم يجد إزاراً فلبس سراويل»؛ فلبس من هذه الآثار قوم، فقتلوا من لم يجدها لبسها ولا شيء عليه، وحائتهم في ذلك آخرون فقالوا: أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة، فحين نقول ذلك ونسبح له في الضرورة، ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة.

وليس فيما رويناه من لزوم الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك، لأننا لم نقل: لا يلبس خفين إذا لم يجد الثعلبي، ولا السراويل إذا لم يجد الإزار، ولو قلنا: ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث، ولكن قد أباحنا له اللباس كما أباح النبي ﷺ.

ثم أوجها عليه مع ذلك الكفارة الدلائل القائمة بالوجود لذلك، ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله، كما في شرح المناسك، حضري.

(١) شرح معاني الآثار، (١/٢٦٨)

(٤) باب ليس الثياب المصبغة في الإحرام

٩/٧٠١ - **حَقَّقْنِي بِخَبَرٍ عَنْ ذَلِكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ،**
عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُلْبَسَ
لِلْحَرَمِ ثِيَابٌ مَصْبُوغَةٌ بِزَعْفَرَانٍ أَوْ زُرْسٍ.

(٤) ليس الثياب المصبغة في الإحرام

(ليس) بضم اللام (الثياب المصبغة في الإحرام) ذاك السعداء الصنع
 بالنكس، ويهدد، وتعمد وفتب: ما يصنع به، وصفه بهاء كسعه وخبره
 ونسب: صبغاً وجيلاً: نزهة في اختيار الصالح: الصبغ والخضرة ما يصنع
 به، وجمع الصبغ أصباغ، وجمع الثوب من يابس قصب وصر: اشهر، وفي
 مسان العرب: ثوب فضة إذا طُغيت شدت للكثرة، اشهر.

٩/٧٠١ - (مالك، عن عبد الله بن دينار عن مولاة عبد الله بن عمر)
 - رضي الله عنهما - (أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس الزعفراني: نهى تحريم
 (أن يلبس) يمنع لونه ونائه المحرم) بجلاً كان أو امرأة (ثوباً مصبوغاً بزعفران)
 بفتح مزاي المصبغة، يكون لبين المصبغة بفتح فاء راء مهملة فالتف ونون
 اسم عرس، كذا في «المحيط».

وقال العسني: الزعفران سم محمي صبغته العرب يقدون ثوب
 مزعفر. وقال الحميد: الزعفران معروف، وإذا كان في بيت لا يدخله مائة
 أرض، انتهى.

أو زرس: بفتح زار ويكون راء آخره سين مهملة، كذا في «المحيط»،
 ذر المحل: نأت كالسمسم، ليس إلا بالنون بوزن، فيبقى عشرين سماً ما لم
 لتكلف طهراً، واليهق شرباً، وليس الثوب: الحورس مفعول على الماء، قال
 العسني: سائة مثل حب السمسم فداء جف ساء إدراكه تعق، فيتلصص منه مثل

وقال: أول من رجع إلى الله في الدنيا هو من رجع إلى الله في الدنيا، وأما من رجع إلى الله في الدنيا، فهو من رجع إلى الله في الدنيا.

أخرجه البخاري في ١٧ - كتاب النجج، ٣٤ - باب النجج المشقة وغيرها،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

١٠٠٠ - وهو الذي من مائة، من رجع إلى الله في الدنيا، فهو من رجع إلى الله في الدنيا،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

الزورق، قال البخاري: نورس من أضيق نكاح، وهو من رجع إلى الله في الدنيا،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

قال الحافظ: من أضيق نكاح، وهو من رجع إلى الله في الدنيا،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

وقال: من رجع إلى الله في الدنيا، فهو من رجع إلى الله في الدنيا،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

١٠٠٠ - وهو الذي من مائة، من رجع إلى الله في الدنيا، فهو من رجع إلى الله في الدنيا،
والمسلم في ١٥ - كتاب النجج، ١ - باب النجج المشقة وغيرها، ١٥ - باب النجج،
صحيح ٣

بغير محرم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ به ضحكة؟ فقال طلحة: يا أبا بكر، هذا ثوبين، إنما هو سدو، فقال عمر: إنكم أنتم الذين أخذتم ثوبين بكم الناس، فلو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال: إن طلحة إن عبيد الله كان يلبس الثوب المصبوغ.....

(وهو محرم، فقال عمر: رضي الله عنه: لما هذا الثوب المصبوغ به طلحة؟).

قال الباقى^(١): هذا يقتضي إنكاره عليه ثوباً مصبوغاً في حال إحرامه إلا أن ذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أنه علم أنه مصبوغ بغير مكره، وأما غيره عليه لما سيذكر أنه إمام يفتى به، ويعتقل أنه رأى ثوباً مصبوغاً، ولم يعرف صبغه من مدر هو أو غيره، فأدرك أن يكون مال طلحة بأنني المحظور، فلما تبين له أنه صبغ مدر أنكر عليه، ثانياً: التشبيه بالمحظور.

انفقال طلحة بن عبيد الله: يا أمير المؤمنين إنه لبس محظور (إنما هو مدر) قال المجتهد المدر معركة: قطع الطين اليابس، أو بعلك الذي لا رمل فيه، وأخذته بهاء التهرى، وفسره الزرقاني^(٢) بالمغرة، ولم يذكر صاحب السحيط المغرة، وهو المذخبة بالهندية «ميرور»، وقال لموفق^(٣): لا بأس بالتمشيق، وهو المصبوغ بالمغرة، لأنه مصبوغ بطين لا بطيب، انتهى. (فقال عمر: رضي الله عنه: بعدما تحقق له أنه لبس محظور: (إنكم أنتم الذين أخذتم ثوبين بكم الناس)، فقال: إلى الأربعين، والمراد جماعة الصحابة (أنتم بقتدي) بناء القاعر بكم الناس، لأنكم من الصحابة وأكابرهم.

(ولو أن رجلاً جاهلاً) لا يعرف المسائل (رأى هذا الثوب) المصبوغ الذي لسه (فقال: إن ضحكة بن عبيد الله) أخذ المغرة (قد كان يلبس الثوب المصبوغ

(١) لم يقره (١٧٧/٢)

(٢) شرح الزرقاني (١٧٧/٢)

(٣) لم يقره (١٧٧/٢)

في الإحرام. قالوا: لا بأس بذلك. قال: فإنه الشرب المحرم.
 من الإحرام، فيستدل بذلك على إباحة المصروع مطلقاً حتى يلبس المصروع
 بالطيب أيضاً. كذا في «المحلى».

«ولا يلبسوا ما رخص ما في هذا» أي المصروع، فأنكر عليه ثانياً لما
 ذكره من أنه إذا لم يقتدي به الناس في لبس المصروع، ويحكمون عنه من هذا،
 ولا يفرقون بينه وبين المصروع.

قال الساجي: وهذا أصل في أن الإمام المقتدى به يلزمه أن يكتب عن
 بعض المناسخ المشابهة للمحظور، ولا يفرق بينها إلا أهل العلم، لئلا يقتدي به
 من لا يعرفه.

وفي «الشرح التبيين»^(١) كره مصروع يعصر أو يحود من كل ما لا طيب
 فيه. لكنه يشبه ما الطيب المقتدى به من إمام أو عاتق خوف نظرك الجاهل
 إلى لبس المحرم. انتهى. قال الساجي: قوله «مصروع يعصره أي إذا كان
 غير المقدم ولا محرم، كالطبيب والمقدم. القوي الصغ الذي رآه في العصف
 مرة بعد أخرى.

وقوله: «يت ذاك الطيب إنما قد شذبه لإحرام ما ضيع بعير في الطيب،
 وكان صعباً لا يشبه صباغ ذي الطيب». كالأسود ونحوه من الألوان التي لا
 تشبه لون المصروع. عليه يجوز في الإحرام للمقتدى به وغيره، خلافاً للقراشي
 الثاني، كمرأته ما سوى الأبيض للمقتدى به، «نهى». وسيأتي في الأثر الثاني ما
 في «المصالح»^(٢) من أن إنكار عمر - رضي الله عنه - كان نظراً أنه مصروع، وذلك
 امر العربي في المعارضة^(٣) أن الإنكار كان على مجرد الصبغ، إذ قال: «ورأى

(١) (١/١٥٩) المقدم. صبح محرم ويكون ذلك، ونحو الدال السهمية.

(٢) مصالح المصالح (٢/١٨٤).

(٣) عارضة الأحرف في (١/١٤٢).

٧٠٣/١١ **وَحْتَنَنِي عَنْ مَائِكَ**، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ كَانَ تَلَسُّسَ الثِّيَابِ الْمُعْصِفَاتِ الْمَشْعُورَاتِ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، لَيْسَ فِيهَا رَغْفَرَانٌ.

عمر - رضي الله عنه - على طلحة نوباً مصبوغة حسنة، وأتخر ذلك، فأفاد هذا مسألة أن المصبغ محرومة في الحج، وإنما هو البياض، كما نلب عليه السلام إلى الكفن في الثياب البيضاء، كذلك يحرم التلب في الإحرام، لأنه يشبهه التبعث، انتهى.

٧٠٣/١١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزهر (عن) أنه (إسماعيل بن أبي بكر) تصديق - رضي الله عنهما - (لأنها كانت تلبس الثياب المعصفرات) أي المصبوغة بالمصفر، وهو يضم عين ومكسورة صاء مهملتين. تضم زاء آخره واء، يقال له بالمارسية: بهرمة، ولا كبشة، وبالهدية: دكنم. وهكذا (المصفرات) ضبط الشيخ سلام الله في «المحلى»، بتشديد الموحدة المفتوحة، وفي «لسان العرب»: أشجع الثوب رغبره: زرقه صبغاً، وكل شيء نوفره فقد أشجته (وهي محرمة، ليس فيها رغفران).

قال الجاهلي^(١): هذا الحديث يدل على استباحتها للمعصفرات المشعرات، وأما ما كان من المتقدم الذي لا يتفص على الجسد منه شيء، وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المتقدم لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم يتفص منه عليها شيء، وأما المحرم فلا يلبس المتقدم وإن لم يتفص منه شيء. وقد روى ابن عدي عن ابن شهاب: أنه كره لبس المعصفر وإن كان لا يتفص، ويقولان أن أبو حنيفة: إنه كره المعصفر المتقدم للرجال والنساء، وقال الشافعي: هو مباح على كل حال، والدليل على ما نقوله أن هذا صبيغ له ريح، على الجسد يحصل الاستمتاع منه بالريشة الرائحة، فكان المحرم مسبوغاً من لبسه كالمصبوغ بالزعفران والورد، انتهى.

(١) «المبشور» ١٩٨/١٩٨

قلت: اختلفت فتنة المعاصي في بيان مسلك الإمام مالك - رضي الله عنه - في العصفرة، وتوهوا في ذلك إما أن في - مسلكه - رضي الله عنه - تفصيلاً، ففي «الآثار»^(١) قلت لأبي القاسم: بل كان مالك يكره الشرب المصبوغ بالمعصر للرجال والنساء أن يحرموا فيه، قال: قال مالك: أكره الثوب المندم بالمعصر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك، لأنه يمتنع، قال: وكرهه أيضاً للرجال في غير الإحرام، قلت لأبي القاسم: أيّ النصيغ كان يكرهه مالك؟ قال: الورس والزعفران والمعصر: تقدم الذي ينفض، وأم يكن يرى المعشق والمورد بأساً انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): احتجوا في المعصر فقال مالك: ليس به بأس، فإنه ليس بطيب، وقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب وفيه الضربة انتهى. قلت: هذا يخالف كلام القاضي، وفي «الشرح الكبير» يكره مصبوغ بمعصر وبحره من كل ما لا طيب فيه، ولكنه يشبه ذا الطيب لمفتنى بهم من إمام أو عالم، قال السنوني: هنا إذا كان غير معتم، وإلا حرم كالملطية. والمقدم القوي الصبيغ الذي رذ في العصر مرة بعد أخرى، انتهى.

وعلم من هذا كله أن العصفرة عند الإمام مالك ليس بطيب لكن يحرم المعصر المتقدم لأجل النوى، ومباني في آخر الباب أن بعض النوى أيضاً من المحظور... الإمام مالك، وقال ابن العربي في «المأرعة»^(٣): نهى النبي ﷺ عن لبس المعصر على الإخلاص، فإن لبسه في الإحرام لم تكن عليه فدية، لأن المعصر ليس طيباً، وإنما كرهه العصفرة، لأنه ينفض، فإنه نوع من التلويث، لما يكون معه من ثوب وكليد: انتهى.

(١) منبوتة (١/١٩٥)

(٢) إلهام المحقق (١/٣٢٧)

(٣) غارصة الأخواني (٤/٥٥).

وأما مسالك باقي الأئمة فهي: ^(١٤) "ولا يلبي يوماً معبراً بورس ولا زعفران ولا عصفور، وقال الشافعي: ربحه الله: لا يأسي يذبح المعصوم، لأنه لو لا طيب له، وإنما، أي له، والحق طيبة، قال ابن الهيثم: فعبث الحلال عثر أنه طيب كرسعة أم لا؟ قدنا نعم، فلا يجوز، انتهى. قلت، ومثول المحتشم: المروي كما في شرح التذينة للفقاري، ويقول الشافعية قال أحمد كما في "البيان" وشرح الإحياء: أنه جعل للطيب أنواعاً، وقال في جملة ما يذبح به ولا يستعمله كالتبغ والقيصوم، فلا تستعمل بها العقيقة، وقد انصهر، وهو، قال أحمد، انتهى

وكما يفظ هذه لأوج "مذبح" فقار: الذنات التي تستطاب والعتة على ثلاثة أقرب، أحدها: ما لا يربط للطيب، ولا يذبح، منه كبش الأصحاء من الشبع، والمنظم، والموافق كتب. وما يربط الأديون لغير قصد لطيب كالحناء، والعصفر، فصاح شمله، ولا عذبة فيه، وقد روي أن أرواح النبي ﷺ كل يحرس في المعصرات

الثاني: ما يشتد لأديون للطيب ولا يفتد منه طيب، كالريحان والكمون، فده وجوان: أحدهما: يذبح بغير ذبيحة، وبذبيحة: عليه نفسه، والثالث: ما يربط للطيب، ويشد منه طيب كالأورد، والبنفسج، فهذا إذا شمله، وشمله قلبه العذبة، انتهى

قال من الهيثم ^(١٥) "وبعضها مذبح عذبة: ربحي الله عنها: في ذلك وانص المذبح، في أول الباب ورد بمنع السورس، وهو ذبح المعصوم في

(١٤) الهداية مع فتح القدير (٣/٢١٩)

(١٥) الهداية (١٢/٢١)

(١٦) فتح القدير (٣/٢١٩)

الرائحة. فيمنع المعصفر بطريق أولي، وما في أبي داود عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «منى الله» في إجماعهم عن الفقهاء. وكتاب، وما من النجس والزعفران من الثياب، وليس بعد ذلك ما أُخبر من كون الثياب معصراً أو خروا التحمت.

والجواب المحقق إن شاء الله تعالى: «وتنظير بعد ذلك» إلى غيره مخرج، فإن المخرج عريضاً هو قوله: «سمعت بهي عن كذا»، وقوله: «وتنظير بعد ذلك» ليس من سبلات. ولا يصح جعله عصباً على مذهب التحال، لا لفصل بين الخير والإساءة، فكان الظاهر أنه مستأنف من كلام أبي حماد. رضي الله عنه - لتخلي تلك الدلالة عن المدارج الصريح أي مطروى لمؤيد ومفهره السواقي. فيجب لتعليل به، انتهى.

وفي «البيان»^(١): لا يفس المعصفر عندنا وقال الشافعي: يجوز، واحتج بما روي أن عائشة - رضي الله عنها - كتبت لثياب المعصفر، وفي محرقة، وروي أن عثمان - رضي الله عنه - أنكر على عبد الله بن جعفر ليس للمعصفر في الإجماع، فقال عبيد الله بن أبي ربيعة: «أرى أن أحداً يُعَلِّمُ الله». وما روي أن عمر^(٢) رضي الله عنه - أنكر على طلحة ليس المعصفر في الإجماع، فقال طلحة: إنما هو مشو معفر، فقال عمر - رضي الله عنه - إنكم أنتم عندكم، فدل إجماعهم بانتزاع طلحة، على أن المحرم ممنوع من ذلك.

وهذه إشارة إلى أن الممنوع مكره، أيضاً لأنه قال: «إنكم أنتم يقتلونه» أي من شاهد ذلك ربما يظن أنه مصوغ بغير الشفرة، فيعنف لجوار، وكان سبباً للوقوع في الحرام، فيكره، وأما حديث عائشة، فروي عنها: «أما

(١) منافع لصانع (١٤٠٧/٢١).

(٢) أخرج السهلي هذا الحديث في «السير المكررة» (٢١/٥٢).

قال نكسي: سئل مالك عن ثوب مئة صيب، ثم ذهب مئة ربح، ما يصير به، هل تحرم فيه؟ فقال: نعم. ثم سئل عن صيب مئة زعفران أو زعفران

كرمت المصغر في الإحرام - ويحمل على المصغر بسئل المصغر كالمثمنين ومثمنهما، وهو الجواب عن قول علي - رضي الله عنه - على أنه معارض لقول عثمان وهو يكابره، فسقط الاحتجاج، كما في «تبدل»، وما روى عن عائشة من ليس له مصغر غائبة الحارث

أقول حتى: سئل مالك عن ثوب مئة صيب، ثم ذهب مئة ربح الطيب، ما يصير له؟ هل يحرم فيه؟ نعم لأنه في يجوز الإحرام به؟ (قال) مالك: رضي الله عنه - (نعم) يجوز له، ثم يكون فيه صيب من الزعفران أو زعفران

ما، الباسي. وهذا كذا قال: إن ربح طيب إذا ذهب من الثوب وشي آخر، فإنه لا يمنع المحرم من لبسه، لأن مع الطيب المحرم إنما يهتد به أو بالذلة، وبه يعلق المدونة، فمن لم يهتد، شيئاً منه فلا ثوبه عليه، وإن شئت ربحه، وأذلك لا تحب على المحرم مئة إذا مر على الزعفران، فشم مئة الطيب، يكون شم رائحة الطيب مكرهه في الجملة، لأنها من دواعي الشكاح، فإذا راح من ذلك ربح الطيب، ولم تكن في ثوبه ريحة كلون الزعفران والورس، أو كان سما في ثوبه ريحة، فإن الثوب لم يصب، فلا مانع يمنع من الإحرام به، ثم

وقال أيضاً في موضع آخر: ليس بأس في أن تلمس بحجم ثوباً مصبوغاً بالزعفران أو الورس دون سائر أصباغ المعصاة، وأفضل الناس لمصوم الباسي، فإنه كان مصبوغاً، ويحسب المصبوغ بالزعفران أو الورس، بحسبه

(١) مثل المصبوغ (٥٤٩)

(٢) مثله (٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢)

الرجل وإنما لما فيه من الطيب، وجميع الذي يستعمله عدد المتجمل، وهذا المعنى ما بين الأحكام، فليس فيه من الرجل واستعماله فلهذا.

وإنما يصحح من غير تعليل، مقدم، وأورد في ما تقدمه من قول
تفردت في سبب، لأن المسألة في مسحة لا تختص حالاً إلا في الجملة، وبما
من مناجاة لمصر، والوزير إلى آخر ما ذكره، وفي المتن، وإن كان ذلك
- محلي الله به - يكره الشك المودع به ومن وأمره، وإن كان قد حصل
إلا أنه يكون ذهب لوجه المبرر فيه من قوله سي.

- حاصل هذه الفقرة أن المسحور نسيك - طيب - يكون قربة، وهو
المحرم، فإنه قد شرب مضموعاً شرب، فيه وجع فلفظ، وإن كان يحرم الإجماع
فيه، وإن كان مضموعاً في بحر المصراع، فإن بحر المحرم فيه، بهجرة زوال
الرجح، حتى يروى أن أوله أخرج، وعام أورد، في من جاز من سراج الحلب، أنه
لا يكثر زوال الرجح، ويعدل الأول، عند المأكله ليس على إطلاقه.

قال المحقق^(١) قال ابن العربي: ليس الطيب من طيب، فحذف منه ما يسمى
باجتماع الطيب وما نسبته من ملازمة الشوب، فزعمه من تحريم أنواع الطيب على
الحريم، وهو مجمع عليه فيما يقصد به الطيب.

وإسناد قوله: «مسحة طيبة» على تحريم ما شيع كده أو يعضه، ولو
جئت بالحق، وفي المسألة، أن حمار شرب حمت في أعماه الماء، ثم شرب له
رأسه، ثم شيع، والحقبة مع حمت ابن عباس عند شكري لفظ، وأما
عن شرب من لباب إلا التبرعفة التي شرب الجدة، وأما شيعون بعد
المشهور، إذا ذهبت البراءة، فإن خلافاً لما ذكره، واستدل به من يروي

(١) المعجم (١٠٠٠)

(٢) معجم (١٠٠٠)

أبو معاوية عن عبد الله بن عمر عن مافع في هذا الحديث: «إلا أن يكون حسباً» أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجعاني في مسنده عنه.

وروي الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره علوه لجعاني، فقال له عبد الرحمن بن حجاج الأرمي: قد كتبه عن أبي معاوية، وقام في الحال. فأخرج له أصله، فكتبه عنه يحيى بن معين. قال المحافظ: وهي رواية شاذة، لأن أبو معاوية وإن كان متصفاً، لكن في حديثه عن عمر لأحمد بن مقال، قال أحمد: أبو معاوية مضطرب الحديث في عهد الله، ولم يحيى بهذه الرواية غيره، وإن المحافظ والجعاني ضعيف، وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال، له.

وقال العمري^(١) ليس الثوب الذي منه ورس أو زعفران. فأطلق حرمة جماعته، منهم محمد وهشام بن عروة وعروة بن الزبير ومالك في رواية من ألفاه عنه. فبينهم قالوا: كل ثوب منه ورس أو زعفران لا يحرم نفسه للمحرم، سواء كان متولاً أو لم يكن لإطلاق الحديث. وإليه ذهب ابن حزم نظائري، وحائضه جماعة وهم: سعد بن حمر، وسليمان الثوري، وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد، فإنهم أجادوا للمحرم ليس الثوب المتبرع بالورس أو الزعفران إذا كان غسلاً.

وقال أيضاً في موضع آخر: «حكى إمام الحرمين فيما إذا بقي الثوب فقط وجهين مبين على الخلاف في أن مجرد اللون هل يبرئ؟ قال الرافعي والصحيح أنه لا يبرئ» وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا يفيض فلا بأس بنسه في الإحرام، وهو المنقول عن سعد بن جسر وعطاء بن أبي

(١) مسنده بخاري (٢/٢١٧)

(٢) مسنده بخاري (٦/٦٠)

(٥) باب ليس المحرم المنطقة

١٢٧٠٤ - حدثني سفيان عن ابن رباح عن ابن رافع عن أبي

عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي عبد الله

(٥) ليس المحرم المنطقة

بكر بن أبي عمير، وهي حزام مثل الكبر، يجعل فيه الفرس، كذا في الشرح
تفسير، وفي "المعجم" من القاري بكر المسب، فتح الخط، ما يشبه
الفرس.

١٢٧٠٥ - مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

الآن يذكر ليس المنطقة لمحرما مال أبي سفيان، يحصل أن يريد أن يشترط
حاجة إليه، لأن المنطقة مال أبي سفيان، ولا على أحد غيره، فلا
يجوز للمحرم سب على ذلك الواحد، بل ليسها لصاحبه كغيره من ماله، ولم
يذكر في الحديث أنه يشترط إزاره، وإنما يشترط تحته إزاره فلا بأس بذلك ولا عادية
عليه، لأن ذلك مما يخص الفرد، ولا يشترط لها من المناسبات المعتادة، وإن
تشبهت المنطقة بغير الوجه الذي ذكره، أو شابهت ذلك، فليس إزاره، أعليه المدة،
ليس.

وفي "الشرح" تكرار "المحرر" حار شأنا معصرا لمنه على غيره، أي
حيث أراد لا يوفقه، وحار، صالة بفتح عمو، تشبهه، وإلا بأن تشبهه لا تشبهه له.
من فاء، أو المشجاعة، أو تعبئة ففقه، أو سنده لا على جلده بل فوق إزاره،
معدية، التمر، قال السوفهم، المراد تشبهه إدخاله ملبورها أو غيرها في
أغصانه، أو في الألبان، أو في حذاه على حافة الغنم، أو في أي أو شاة
توق الألبان، انتهى.

(١) (١٢٧٠٤) (١٢٧٠٥)

(٢) (١٢٧٠٤) (١٢٧٠٥)

(٣) (١٢٧٠٤) (١٢٧٠٥)

١٣/٦٠٥ - وَحَقَّقْنِي مِنْ قَوْلِهِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ
 «سَمِعَ سَعْدُ بْنُ أَبِي سَرْبٍ يَقُولُ: قَالِ الْمَقْلَقَةُ يَأْتِيهَا الْمَحْرُومُ مَحْتًا
 يُبَايِعُ: إِيَّاهُ لَا يَأْسُ بِذَلِكَ. إِذَا جَعَلَ حُرْمَتُهَا جَسَعًا سَرًّا عَقَدَ مَعْضِيهَا
 إِيَّاهُ يَحْصِي».

قَالَ: «لَيْتَ» رَفَعًا، أَحْتَمُ مَا سَمِعْتَهُ إِيَّاهُ فِي ذَلِكَ.

١٣/٧٠٥ - (مَالَكَ) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ: الْأَصْغَارِيُّ (أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ
 الْمُسَبِّبِ يَقُولُ فِي السُّطْقَةِ بِلِسَانِ الْمَحْرُومِ مَحْتًا نُبَاهُ) قَالَهُ الْبَاهِجِيُّ: خَصَرُ ذَلِكَ
 ثَلَاثًا بِلِسَانِ مَوْفَى تَبَاهُ. فَيَتَرَفَعُ بِشِدَّةِهَا تَبَاهُ. وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ عَنِ مَا فَتَنَاهُ (أَنَّهُ)
 يَكْسِرُ الْهَمْزَ (لَا يَأْسُ بِذَلِكَ) أَيَّ يَحْجُورُ (إِنَّا جَعَلْنَا لِي طَرَفَيْهَا) أَيَّ فِي جَانِبَيْهَا
 أَحَدَيْهَا سَوَاءً: جَمَعَ سِرَّ بِالْفَتْحِ مِنَ الْحُدُودِ (بَعْدَ يَعْصِي) أَيَّ يَحْصِي.

قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(١): سَوَدَ قَدْ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفَيْهَا سِرٌّ فَيَعْقِدُ
 أَحَدَهُمَا إِلَى الْأُخْرَى. وَهَذَا يَوْعُ مِنْ سُدَّهَا. وَهُوَ كَانَ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا سِرًّا. وَفِي
 الْأُخْرَى ثَقْبٌ يَدْخُلُ فِيهَا السِّرُّ، وَيَشُدُّ ثُمَّ كَانَ بِهِ يَأْسٌ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَوَارِثِ
 أَيْضًا.

«قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَدٌ^(٢) مَا سَمِعْتُ إِيَّاهُ فِي ذَلِكَ» قُلْتُ: وَتَدَّ عَرِيتُ
 بِوَصِيحِ مَالِكِ الْمَانِكَةِ فِي ذَلِكَ، وَفِي «تَهَذِيبِ» لَا يَأْسُ بِأَنْ يَشُدَّ فِي وَسْطِهِ
 الْهَيْسَانُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَكْسِرُهُ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعَةٌ غَرَّةٌ. لِأَنَّهُ لَا حُرُوفَ. وَتَدَّ أَمَّا
 لَيْسَ فِي مَعْنَى لَيْسَ التَّخْفِيفُ. دَامَتُوا فِيهِ الْهَاتَانِ، انْتَهَى.

قَالَ الْعَبْدِيُّ فِي «النَّبَاةِ»: يَعْنِي تَمْتَدُّ وَفَتْقَ عِبْرَةٍ. قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِّجِ: وَرَحَصَ

(١) «الْمَقْلَقَةُ» (٢٤/١٤٨).

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ شَمْرٍ: يَعْنِي مَا رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ مِنَ الْمَسْبُوبِ لَا مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو. وَمَا
 حَسِبَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْأَعْرَابِيِّ وَالنَّاسِيبِيِّ وَغَيْرِهِمْ
 مِنَ الْمُعْتَمِدِينَ. «الْأَسْتِظْكَارُ» (١١/١٤٦).

(٦) باب تخمير المحرم وجهه

في التخمير والمنطقة للمحرم ابن عباس رضى الله عنهما في المسبب وعطاء وطاووس ومجاهد والثقات والشمسي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور أجمعون غير أن إسحاق قال: ليس به أن يعتد بل يدخل بسبب بعضها في بعض، انتهى.

قال ابن عبد البر: لا يكره عند فقهاء الأمصار وأجازوا عقده إذا لم يكن إباحة معصية في بعض، ولم ينقل كواهنة إلا عن ابن عمر، وعنه حوازه. ومنع إسحاق عقده، وكذا سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة، انتهى. وفي المحنى: قيل: نفرد إسحاق بذلك.

(٦) تخمير المحرم وجهه

بالحاء المصحمة أي تغطيته، قال الرابع: أصل التخمير ستر الشيء، يقال: لما بشر به: خمار. لكن الخمار صار في التعارف اسماً لما تغطي به المرأة رأسها. وخمرت الإناء عقيقته وأخمرت العين جعلت فيه خميراً، انتهى.

قال العمري^(١): ذهب إلى حواز تغطية الرجل المحرم وجهه عثمان بن عفان وريد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاووس، وإليه ذهب الشافعي وجمهور أهل العلم، وذهب أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله - إلى المنع من ذلك. لحديث ابن عباس في المحرم الذي وقضته ثائفة فقال ﷺ: لا تخمروا وجهه ولا رأسه رواء مسلم. وزواه السائي بنفط: «وكشوه في ثوبين خارجاً وجهه ورأسه».

وفي المسألة قول ثالث: يرى عن عطاء بن أبي رباح التصرف بين أهلي الوجه وأسفله فروي عنه يغطي المحرم وجهه في دود الحاجين، وفي رواية: «ما دون عنته» ويحتمل أن يريد بذلك الاحتياط لكشف الرأس، انتهى بتعبير.

(١) انظر: «صحة الفاري» (٦٤، ٧)

ويقول الشافعي - رضي الله عنه - قال أحمد في المشهور عنه، كما في
السنن، والرياء، الآية مؤنة لأحدية كما في المخرج المصنف للقاري، وابن
قدامة في المنهاج^(١) رجع لأولي، وذكر ابن القيم يوماً روى عن أحمد، ولم
يرجع أحدهما على الآخرين، وذكر في المسألة أولاً آخر، وعزاه إلى الشافعي،
وهو وإن كان حياً، فله نقطة وجهه، وإن كان ميتاً لم يجره، قاله ابن حزم،
وهو الملائق بظاهره انتهى.

وقال كحافظ: قال أحمد لظاهر يجوز للمسحرم الحي تقضية وجهه، ولا
يجوز للمسحرم الذي يموت قبلًا مآظفر في توضيحين، انتهى.

قال ابن القيم^(٢) وإنما ما أخرجه مسلم والشافعي وابن ماجة عن
أبي عباس في رجل وجضأه وأحللته وهو محرم، فقال: لا تحموا رأسه
ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً.

إذاً أن لإحرام أمراً في عدم تقضية الوجه، وإن كان أصحابنا قالوا ثم
حلت المسحرم بعض وجهه لتأجيل آخر، ورواه الشافعي ولم يذكره فيه الوجه،
وأما قال الحاكم فيه تصحيحه، فإن الثقات من أصحاب عصره من غلب على
رواية عنه: أولاً أعطوا وأعاد، وهو المحتفظ.

وأما بأن يرجع إلى مسلم والشافعي أنس منه إلى الحاكم، فإنه كان يبه
كثيراً، ويثيق نفع التصحيح، ولا منجاة من حروف الكلفين، ثم مقتضاه أن
يذهب عن ذكر الرأس، وهو رواية في مسلم، تكون في الرواية لأخرى جمع
بينهما، فتكون تلك الاختصار من الراوي - فيقدم على معارضه من مروى الشافعي
في مسنده، لأنه أنت إسناداً، انتهى.

(١) المنهاج (٢/٥٢٣)

(٢) فتح الباري (٢/٢١٧).

٧٠٥١م ١٢ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن عمر بن محمد، عن القاسم بن محمد، أنه قال: أخبرني الله قصة ابن عمر العنسي، أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج، له في وجهه وهو محرم.

قال الحافظ في التلخيص: ^(١) قالوا: من هي بنت دهر النخعي مبالاً، وروى ابن الأثير في مسنده، وروى البيهقي في ذكر النخعي وهو رجب من بعض رواة، أو هي قال ذلك مطهر، وروى الحديث ظاهر نسخة، ثم ذكر طرفه الذي فيه ذكر أوجه أقواله، واستدل الحنفية بأن ابن عمر - رضي الله عنهما - إلا أن أحد.

٧٠٥٢م ١٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأصبغ (عن القاسم بن محمد) من أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أنه قال: أخبرني أنس بن مالك عن أنس بن مالك، أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج، له في وجهه وهو محرم). وروى البيهقي في مسنده، أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - (أنه قال: أخبرني أنس بن مالك، أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج، له في وجهه وهو محرم). وروى البيهقي في مسنده، أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - (أنه قال: أخبرني أنس بن مالك، أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج، له في وجهه وهو محرم).

قال الألباني: ^(٢) حدثني أن يكون فعل - رضي الله عنه - ذلك لحاجة إليه، ويحتمل أنه فعله، لأنه رأى مبالاً، وقد علمه ابن عمر رضي الله عنهما، فقالوا: لا يجوز للمحرم تعطينه، وإنما ذلك ذهب مالك، فإنه ذكر فعل عثمان - رضي الله عنه - وذكر الخلفاء أنه لم يذكر له حديثاً، فربما أن الأصبغ، وهو رجب من.

قلت: والأمر به، والذي أن النبي ﷺ قد رخص له لانشكابه عليه كعب بن الأشرف في صلاة التراويح، لكنه - رضي الله عنه - جعله على العموم.

(١) صحيح البخاري، ١٠/١٠١

(٢) صحيح البخاري، ١٠/١٠١

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا سَأَلَ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ وَفَدَّ
نَفْسَ الْعَمَلِ.

وتقدم في الجواز أنه - رضي الله عنه - كثفه في خمسة ثواب: نصبر،
وعامة، وثلاث، لثقة، ووقع التقديم والتأخير في سياق الرواية بين نسخ
النوط، وفي النسخ المصرية قوله: «أخبر رأسه ووجهه» مقدم على قوله:
«وقال: لو لا أنا حرم» إلخ.

(قال مالك: وإنما يعمل الرجل بالأعمال ما دام حيا، فإذا مات فقد
انتهى العمل) فانتفع بإحرامه أيضاً. وما روي عن ابن عباس - رضي الله
عهما - مرفوعاً في فصله من حرم وقصته حابته، فواقعة عين لا عموم لها، لأنه
على ذلك بقوله: «إن بيعت ملبياً وهذا لا يتحقق في غيره، فيكون خاصاً
بذلك الرجل، ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضائه بقية مناسكه، ولو أريد
التعميم في كل محرم فقال: **يُحَرِّمُ**: فإن التحريم كما قال: «إن الشهيد بيعت
وجرحه يتعب دماً». ومن قال: إن الأصل التعميم ففيه تعسف، إذ التحصيل
ظاهر من التعميل. والعدول عن أنه يقوى: إن المحرم بيعت، كذا في
«الزرقاني» تبعاً للحفاظ في «الفتح» بتغيير.

زاد التحافظ: واختلف في الصائت يموت هل يبطل صومه بالموت، حتى
يسب قضاء صوم ذلك اليوم بعد أو لا يبطل؟ انتهى.

قال المنبئي^(١) في حديث ابن عباس - رضي الله عنه -: «احتج به الشافعي
وأحمد، وإسحاق. وأما الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، ولذا
يحرم ستر رأسه وتطييبه، وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري،
ودهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي إلى أنه يصنع به ما يصنع بالحلال، وهو

(١) «شرح الزرقاني» (٢/ ١٣٣).

(٢) «عمدة القاري» (٦/ ٧٠).

سروى عن عائشة وابن عمر وطاووس، لأنها عمادة شُرعتْ بطلت بالموت كالصلاة والصيام، وقال عليه السلام: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»، وإحرامه من صفته، ولأن الإحرام نوبى لطيف به، وكملت مناسكه، ولا قاتل به.

وما أجاب عنه المحقق^(١) بأن ذلك ورد على خلاف الأصل، لينتصر به على مورد النص، ثعنه المكي^(٢) ما لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل، كيف وقد أمر بمسكه بالعماء والسدد، وهو الأصل في العموى، وجيب عن الحديث بأنه ليس عاماً، لأنه في شخص معين، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وقال: «عسنوه بسنن»، والمحرم لا يجوز غسله بدر.

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء: أن رسول الله ﷺ قال: «اخْمُرُوا وحرهم ولا تشبهوا باليهود». ورواه الدارقطني بإسناد عن عطاء عن ابن عباس يرفعه، وحكم ابن القطان بصحته، ونقظه: «اخْمُرُوا وجوه موتاكم». وفي «الموطأ» أن ابن عمر - رضى الله عنهم - «اختر وجه واقد ابنه ورأسه».

وفي «المعصن» بأسانيد جيدة عن عطاء، قال: رمت عن المحرم ينطق رأسه إذا مات؟ قيل: غطوا ابن عمر وكشف غيره. وقال طاووس: «يُغْتَبِ رأس المحرم إذا مات». وقال النخعي: إذا مات المحرم فهو حلال، ومن حديث مجالد عن عمرو: إذا مات المحرم ذهب إحرامه، ومن حديث إبراهيم عن عائشة: إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبكم، وقاله عكرمة بسند جيد.

وحكى ابن حزم أنه صح عن عائشة تحبط أئمت المحرم إذا مات ونظمية وتخميم رأسه، وعن جابر عن أبي جعفر قال: «المحرم ينطق رأسه ولا يكشف»، انتهى.

(١) انظر: الفح الشري (٣٧/٣).

(٢) «معنة القاري» (٧٠/٦).

١٥٠١٦ - وحديثي من سالت، عن يافع، أن عبد الله بن

عمر دخل مكة في سنة الفداء فوجد الناس يمشون في مكة فاستأجر

قال التاريخي: ورخص رسول الله ﷺ لغيره من عباده - رضي الله عنه - حين ارتكب عتبه في حال الإحرام أن يعطي وجهه، فتعسف هذه الحالة التعسفة بالرحمة دليل على أن الإحرام منهي عن تعطية الوجه، ولأن المرأة لا تعطي وجهها بالإجماع مع أنها عبدة موروثة، فإن في كل من أوجهه من حرم التمسك، ولأن لا يعطي الرجل وجهه لأهل الإحرام أبداً، انتهى.

قلت: وما توفى بعضهم بناء الإحرام بعد زوني عن حار - رضي الله عنه - مرموقاً: فبيعت كل عبد على ما مات عليه أحرقه مسلم، وعمر ذلك من الزيادة... مثلاً من فاة التذير في أحكام الدنيا والآخرة، ومثلاً بينهم، والأدب أن لا يخرج المعتكف إذا مات غير المسجد بل يدفع عنه، والبيت في حالة من أركان الصلاة يجب أن لا يصططح على القبر، بل يجعل على حافته رافعاً أو ساجداً، أو غير ذلك من الأحكام الكثيرة المصممة على أنه بطء منها أحكام الدنيا، فكلنا في كل الأفعال، إلا ما ثبت فيه بعض مخرج غير محتمل لتأويل، كعدم الشهيد.

وقال ابن العربي في "شرح الشرحي": عجباً لمنافعي - رضي الله عنه - يفتي بحكم الإحرام بعد الموت، ولا يفتي بحكم الإسلام من انتفاضة الموت، فقول في قوله القديم: يستجلى بالموت، وفي "المحرم" يسوء لأبي حنيفة من المرفوع ما رواه كذا فيفتي عن عطاء - رسالة - أنه كتبه قبل من مصر - مات فقال: "محمداً" ووجه رأسه ولا تستنزه، ما سئو، وفي بعض النسخ: "عن عائشة أنها قالت: «اصنعوا به ما تصنعون بموتكم».

١٥٠٧١٧ - سالت، عن يافع، أن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - كان يقول: حكمي من "الموطأ" مرفوقاً، وأختلف في رفعه ورفقه كما سيأتي في آخر الحديث لا تنفك، سألني مفتي حنبل سبأ نون سألته، ثم قف بمكسورة، وحروء على النبي، بكسر الهمزة، الساكنين، ويحوي زعمه على الخبرة (المسواة

المحرمه، ولا تلبس القفازين.

المحرمه) أي لا تلبس القفاز، وهو الخنصر الذي يشقه المرأة على الأنف أو تحت المحاجر. وإن قرب من العين حتى لا تبدو أحفانها، فهو توصوحي يفتح الوام وسكون الصاد الأولى، فإذ نزل إلى طرف الأنف فهو الخفاف، فإن نزل إلى الفم ولم يكن على الأذنية منه شيء، فهو النمام، قاله الزرقاني^(١) وسيأتي الكلام على غلب المرأة في آخر الباب.

(ولا تلبس) منع إباء والعزم على النهي، ويجوز رفعه (القفازين) بهم اتفاق وشد الغاء وبارزي المعجمة تشبه قفاز كرمشان، شيء نبيه نساء العرب في أيديهن يعطين الأصابع والكف والمساعد من لبرد ويكون فيه قطن محشو، ذكره الطبري، وقيل: يكون له أزرار تُرَزُّ على المساعد، كذا في «المعراج»^(٢)

وقال الحافظ: ^(٣) ما تلبسه امرأة في يدها، فيعطى أصابعها وكعبها عند معاناة الشيء كتنزل ونحوه، وهو للبيد كالخف للرجل، قال الطبري: كان عبد الله بن عمر يقول: لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين، واختلفوا في ذلك فمنعه الجمهور، وأجازته الحنفية، وهو رواية عن الشافعية والمالكية، اهـ.

وفي شرح الإحياء: ليس للرجل لبس القفازين وهل للمرأة؟ قولان. أحدهما: لا يجوز، قاله في «الأم» و«الإسلام»، وبه قال مالك وأحمد، والثاني: وهو مقول الشافعي، مع وبه قال أبو حنيفة وفي «الوجيز»: أنه أصبح الثورين، لكن أكثر القلة على ترجيح الأول، اهـ.

قال ابن رشد^(٤): اختلفوا في لبس القفازين للمرأة، فقال مالك: إن

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٣٣).

(٢) مرقاة المفاتيح (٥/٢٧٧).

(٣) فتح الباري (٤/٥٥).

(٤) بداية المجتهد (١/٣٢٨).

للبس اختات، ويدخض فيه لتولي وهو مروي عن عائشة - رضي الله عنها -
قلت: رواه الحنفية، تقدمت الأدلة في بيان مسائل الأئمة في ذلك، فالحديث صحيح، إلى
مرجعة الشريعة، ففي ذلك ومن الشريعة: ويجب التبرع والفقراء من رواية
الشعاري وغيره، ويهدي الرجل والمرأة بينهما.

وفي الصحيح الإقناع^(١). والثالث من المحظورات: ستر الوجه والكفين
من المرأة بما يعد ساتراً إلا الحاجة فيجوز مع الخديعة. ولها نفس المحظورة وغيره
في الرأس وغيره إلا تقاض، وليس ثبوت ستر الكفين ولا أحدهما.

وتقدم ما في الشرح الإجماع من الوجيز، أصبح القولين وأكثرهما،
وفي الشرح الكبير للتدوير: حرم على المرأة بالاحرام لبس محجب
بديها نحو قمار، وكذا ستر إصبع من أصابعها، فإن أدخلت يديها من قميصها
فلا شيء، شبيهة، وإلا فتدوير إن شاء الله.

قلت: واستدل الأئمة الثلاثة بحديث العائش، ولحديث ذكره ثالث في
«المعجم»^(٢)، وقوله: وذكر الشعاري في صحيحه^(٣) الاختلاف في ربيعة
ووفد، فقد أخرجه برواية أبي عن نافع عروة، ثم قال: تابعه موسى بن
عقبة، وبه يقول من إبراهيم بن خلفه وجوبية وابن إسحاق في السند
والفقهاء، وقال عند الله ولا ورس، وكان يقول: إلا نكح المحرمات.
وقال مالك عن نافع عن أبي عبد الله: إلا نكح المحرمات، وتابعه ثلث من
أبي حنيفة.

قال الحافظ^(٤) قوله. وكان يقول، يعني عبد الله المذكور حاشا

(١) (١٥٣: ٢١)

(٢) (المعجم: ٢٢٨).

(٣) (في الحديث: ١٨٣).

(٤) (فتح الباري: ٥٢٠).

المذكورين قبل، فوافقهم على رفعه إلى قوله: «إعتراف ولا ورس» وفعل بنية الحديث. فجعله من قول ابن عمر - رضي الله عنه - وقوله: قال مالك...
 «الحج، العرض أن مالكاً اقتصر على المعروف فقط» في ذلك تقوية لرواية
 عبد الله. وظهر الإدراج في رواية غيره. اهـ.

قلت: وكذا ذكر الاختلاف في رفعه ووقفه أبو داود في «صنعه» وغيره من
 أئمة الحديث.

قال النعمي^(١٦): «ختلف في رفعه ووقفه، ونقل الحاكم عن شيخه علي^(١٧)
 بن يساور أنه من قول ابن عمر أدرج في الحديث، وقال الخطابي في
 «المعالم» علقوه بأن ذكر الثقاتين إنما هو من قول ابن عمر ليس عن
 أبي بصير، وعلق النعمي - رضي الله عنه - القول في ذلك. وفان البيهقي في
 «المعرفة» إنه رواية أبيه مدرجا.

وقد استكمل الشيخ فضي الدين في «إلهام» الحكم بالإدراج في هذا
 الحديث من وجهين: الأول: لورود البيهقي عن الثقاتين مفرداً مرفوعاً،
 فروى أبو داود من روايته إبراهيم بن سعد أماني عن تابع عن ابن عمر عن
 أبي بصير قال: «الحج حرم لا تنس ولا تنس الثقاتين»

والوجه الثاني: أنه جاء البيهقي عن الثقاتين مفرداً به في صدر الحديث
 مستنداً إلى البيهقي مباحثاً على أبيه عن غيره. قال: وهذا يجمع الإدراج،
 ويخالف الطريق المشهورة، فروى أبو داود أيضاً من حديث ابن إسحاق قال:
 «قد نافعاً حديثي عن ابن عمر - رضي الله عنه - «أه سمع رسول الله ﷺ نهى
 النساء في إحداهن عن الثقاتين والثقات»

(١٦) عمدة القاري (٧/٥٢٨)

(١٧) كتابي الأصل من

وقال في الافتراح^(١): دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة، وأحاب الحافظ: بأن الذي اقتصر على الموقوف رفعه فقد شد بذلك فهو ضعيف، قال العيني: الحديث ضعيف، لأن إبراهيم بن سعيد المدني مجهول، وقد ذكره ابن عدي مقتصراً على ذكر الثقب، وقال: لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على رفعه، قال: ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر.

وقال الحافظ في تهذيبه^(٢): قال أبو داود: شح من أهل المدينة، ليس له كبير حديث. وقال ابن عدي: ليس بالمعروف، وقال ابن عدي: رفع حديثاً لا يتابع على رفعه، وقال صاحب «الميزان»^(٣): منكر الحديث، انتهى. وقال في «التهذيب»^(٤): مجهول الحال.

وأجاب الحافظ^(٥) عن الثاني بأن الثقات إذا اختصوا، وكان مع أحدهم زيادة قُدِّمت، ولا سيما إن كان حافظاً، ولا سيما إن كان أحفظ، والأمر هنا كذلك، فإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من حاله، وقد فصل السمرقوع عن الموقوف، وأما الذي استدل في السمرقوع بالموقوف، فإنه من التصريف في البراية بالمعنى، وكأنه رأى أشياء متعاطفة، ففصل، وآخر لحواز ذلك عنده، ومع اثني فصل زيادة علم فهو أولى، اهـ.

قلت: وما قال ابن دقيق العيد: إن الإدراج في أول الحديث يسهل أو يضعف، برده كلام أهل الأصول، فإنهم قسموا الإدراج على ثلاثة أنحاء: الإدراج في الأول، والوسط، والآخر.

(١) (١٢٥/١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢٥/١).

(٣) «مقرب التهذيب» (٣٥/١).

(٤) «صح تنزيه» (٥٣/١).

١٦٠٨ - **وحدثني** عن مالك، عن هشام بن عروة، عن
فاطمة بنت المنذر، أنها قالت: كنتُ حاضرةً في حرمها ونحن محرمات،
وحج مع النساء، بنت أبي بكر الصديق.

ولما استوطي في المنبر^(١)، لعائب ولوع في آخر حديث،
ووقعه أول أكثر من وسطه، وأما عبد الحميد بن أبي الطاغ^(٢)، ما نسب
الفتاوى في بكرة عائشة، وقد تولى ماوراء - رضي الله عنه - وعائشة، ولما
التصبي - رضي الله عنه - لا يجوز الحديث إلى عمر - رضي الله عنه -
ولما لا يري أن سعد بن أبي وقاص كان نكس ستره، وهو محرمات
الصبيان^(٣)، ولأن نسبي الفتاوى ليس إلا تعطف عليها بالسحيفة، وأما غير
مستوفى عن ذلك، يرد لها أن تعطفه فحسبها فإن كان محيطاً فكان محيطاً
فخر بخلاف وجوبها.

وفراغاً لا تلبس الفتاوى، يفي ذلك حسنة عليه جمعاً بين الدلائل
بقدر الإمكان، وهو في المحرمات، روى الشافعي في المأثور عن سعد بن أبي
وقاص أنه كان يأمر سائر النساء أن يلبس ما في الإحرام، روى أبو يعقوب
والسجستاني عن أبي حمزة - رضي الله عنه - أن من غلبت المرأة بحرام إلا في
وجبتها. اهـ.

١٦٠٨ - (مالك، عن هشام بن عروة عن) رويته (فاطمة بنت) عمة
(المنذر) بن الزبير (أنها قالت: كنتُ حاضرةً في حرمها ونحن محرمات)
أجبت تعطفها في حدة الإحرام (ونحن مع) حديثي (النساء بنت أبي بكر الصديق)
وأما في الحج التي دلت على أنها (فلا تنكره عائشة) وليست هذه الزيادة في صحيح

(١) الحديث الرازي: ٢٧٠/١

(٢) تاريخ دمشق: ٢/٢٠٠

(٣) حرم الصبيان من أبي شعبة (٩٦/٤)

المحرم إذا نزل عن عرها الرزائي^(١) إلى رواية أد قال: زاد في رواية: «فلا تنكروا»
علا...

قال الناجي^(٢): «واضحة ذلك إلى كونهن مع أسماء، لأنها من أهل نهم
والنهي والعسل. وأما لا تشمس، فهي من تراء جواراً أسماء، وفي ذلك
إخبار بجوار، بمعنى من يحب لهن الافتاء بها، أو

قد امن المحدثون أجمعوا على أن المراد من السبط كله والاحتفاء
أن لها أن تعطي رأسها إلا وجهها، فبذلك هذه الثوب سدلاً خفيفاً نسريه
عن نظر الرجال، ولا تخشى لا ما روي عن قطعة ست المنة، فذكر ما جدد
نم قال: ويحصل أن يكون ذلك التضمير سدلاً. كما جاء عن عائشة رضي الله
عنها، قالت: «كنا مع رسول الله ﷺ، فمد لنا الثوب على وجوهنا
وأحراراً وحرمات، فإذا حاورنا رقعناه، أمرجه أبو داود وأبو ماجه، والله
أورائي

وغريب منه ما ذكره من وفاء^(٣). وأما أنجمعوا على أن إحراراً المراد من
وجهها، وأن لها أن تعطي رأسها، وأن لها أن تترك وجهها، عن وجهها فوق
أسفل سدلاً خفيفاً يستتر به من نظر الرجال إليها، كنحو ما روي عن عائشة،

(١) «شرح الزرقي» (١/٢٣٤).

(٢) «المصنف» (٢٠٠/٩٠).

(٣) «كذا في الأصول، ولعل أبي داود (١٨٣٣) عن عائشة قالت: «كنت لأركبني بعمرة»
ومعنى من عات مع رسول الله ﷺ، وقد سألتها عن أسما على
وجهها، قال: «لا بأس»، ثم ابن مسعود (٩٩٣) عن عائشة: «كنت مع النبي ﷺ
وسكن مصر، فمد لنا ثوباً أحمر، فمدنا من فوق رؤوسنا، فإذا حاورنا
رقعناه، أمر بهما في الأصغر رواية بالمعنى، مراداً.

(٤) «مدني المستحسن» (١/٢٣٧)، «المعتمد» (١/٢٣٨).

فذكر حديثها، ثم قال: ولم يأت تعطية وحرجة، إلا ما رواه مالك عن فاطمة بنت المنذر، فذكر ما فيها، وهكذا أكثر سراج الحديث حكوا الإجماع في ذلك، لكن يظهر بملاحظة فروعه أن بينهم ههنا اختلافاً كثيراً، سألني النبي عليه، إلا أنهم وغيرهم متفقون على وجوب كشف وجهها، ولم يحج المنصور مصاف إلا عن فاطمة.

وختلف أهل الذرية في تأويله، فوال: الأول: ما أشد إليه ابن رشد من مجرد فاطمة في ذلك، وهذا يؤمن إلى التأويل، والثاني: ما ذكره ابن المنذر حسناً من تأويله إلى ما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - سداً عند الضرورة، والثالث: ما يظهر من كلام الباجي أن الواجب على امرأة إعراف نوعه من الناس محض من بآئجه وهو النقاب، وأما غير النقاب فلا يجب إعراف النوع عنه مطلقاً، فممكن أن تريد أنهن كن يستوفين وجوههن بغير النقاب على معنى المتن.

هذا، وقد اختلفت الأئمة بعد اتفاقهم على أن إعراف المرأة في وجهها في أنها لو سلمت للنظر لما حكمه؟ يعني إذا عارض وجوب الكشف للإعراف ووجوب الشتر للتعجب، فكيف يفرض، وهل يقضى وجوب الكشف حينئذ أم لا؟ قال الفضلاني: والمرأة أن ترحي على وجهها ثوباً متجافاً عند سعة أو حوصاً، فإن أضاف الثوب وجهها فلا اعتبار بمرأته بوجهها ولا بوجهه، وإذا مع الإقليم، انتهى. وهكذا في مروج نشأفة، ففي «شرح الإلناح» (١): وإذا أرادت ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يسره شعر خشفة، بحيث لا يقع على البصر، انتهى.

وفي محاشنه: قول: «قد أرادت» فيه إشارة إلى وجوب كشف وجهها

وقد بحصرة الأحاب وبمع حرف لئنه، وبعب عليهم عقير البصر، وبه قال بعضهم، والمنع في هذه وجوب الستر عليها بما لا يمشه انتهى.

وفي تبيل المقارب: ومن محظورات الإحرام: تعطية الوجه من الأتني يرفع أو ثياب أو غيره، تكن تسدل الثوب من فوق رأسه على وجهه للحاجة، ولو من فوق الوجه، والحاجة كمرور الرجال قريباً منها، فإن غطته فلا حاجة فدت، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١): حرم بالإحرام على المرأة ولو أمة أو صبيغة ستر وجهه، إلا لستر عن أمين الناس فلا يحرم، بل يجب إن ظنت نعمة فلا عوز لامة ونحوها ولا ربط أي عقد، إلا أي إن فعلت ما ذكره، أنه سترت وجهها بغير سر أو غرزة أو عقدت ما سئلته، فعليه إن شاء، انتهى. قال الدررقي: قوله: «إلا لستر» يعني إذا أرادت بستر وجهها لستر عن أمين الناس، فلا يحرم ستره حينئذ، إذا كان المستر من غير غرزة و ربط، انتهى.

وفي الدرر المختار^(٢): ونسوة كالرجل لكنها تكشف وجهها لا رأسها، ولو سدل ثياباً عليه وجافه حله جاز، بل يبدل، قال ابن عابدين: قوله: «حار» أي من حيث الإحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً، لأنه لبس بستر وقوته. «بل يبدل» أي خصوصاً من روضة الأحانب، وعبر في «الفتح» بالاستحباب، «صرح في «الفتاوى» بالوجوب، ووفق في «البحر» بما حاصله: أن محمل الاستحباب عند عدم الأحانب، وأما عند وجودهم فالوجوب واجب، انتهى.

وأخرج الشافعي في «مسنده» أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن عطاء عن أم عباس قال: ثلثي عبها من خلاصتها ولا تصرب به، قلت: وما لا تصرب

(١) (٢) / ٥١

(٢) (٢) / ٥٨٠

٧٠: باب ما جاء في الطيب في الحج

به^(١) وأشار في كما تحلب العرق، ثم أشار إلى ما عني حديثا من "الحلي".
وقال لا تغليه بماء، ثم قال وجهه، فذلك الذي لا يغني عني، ولكن
تدنه عن وجهه كما هو مذكور لا، ولا تغلبه، ولا تصرب به، ولا تعصفه،
انتهى.

٧١: ما جاء في الطيب في الحج

قال ابن رجب: "أجمع العلماء على أن الطيب كله يحرم على المحرم
بالحج والمعصرة في حال الإحرام، واحتجوا في حواء تسجد قبل الإحرام لما
نقل من ابن عمر عليه عهد الإحرام فكرهه بذلك، ورواه عن عمر بن الخطاب،
وعمر بن الخطاب بن عمر بن مسعود بن النخعي، ومن أحمد أبو حنيفة
والشافعي، والشافعي، وأحمد، ورواه في نسخة لمالك حديث صفوان بن
يعلى، وعنه الشافعي الثاني حديث عائشة رضي الله عنها في أول الباب.

وقال النووي^(٢) حلت العصب، هي منعك عن غسل عود الإحرام
وتمتدعت بعده، فكرهه قوم، وجمهور، منهم مالك ومحمد بن الحسن، وصحها
عمر وعبد الله بن أبي حمزة وعثمان بن أبي العاصي رضي الله عنهم، وعنه
إمام هري، وحالفه في ذلك أحمد بن حنبل، شيخ أبو حنيفة والشافعي، ثم قال بعد
ذلك حديث عائشة رضي الله عنها، في التوبين: أجمع به أبو حنيفة
ومروان بن وهب في أن المحرم إذا نظف، قبل إحرامه به شيء من العصب
مكأن كان أبغره، فإنه لا بأس به، ولا شيء عليه، ثم قال وما يغني عني
من الإحرام أو لا، رواه بمروان بن وهب، وأحمد، وأحمد بن محمد
والشافعي والأوزاعي، وهو قول عائشة وسعد بن أبي وقاص ومن بعدهم

(١) رواه الشيخان (٢٣٨٠٥)

(٢) رواه الشيخان (٢٣٨٠٥)

وابن الزبير وابن جعفر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم - وجماعة من التابعين بالانحياز والعراق، وذكر أسماء بعضهم.

قلت: هكذا أطلق مالك الأئمة عامة شرح الحديث وظلة المذهب، والحقيقة أن بينهم تفاسير في استئمانه الطيب بعد إجماعهم على أنه لا يجوز استعمال الطيب للمحرم بعد الإحرام، ففي «روضة المحتاجين» من فروع الشافعية: يسن أن يتطيب بدنه للإحرام قبله ولو بما له جرم، ولا بأس باستئمانه بعده.

لكن لو نزع ثوبه المطيب، وإن كان لا يُسَرُّ تطيبه، ثم لسه، ورائحة الطيب موجودة فيه، لزمه الفدية في الأصح، كما لو ابتدأ ليس الثوب المطيب، أو أخذ الطيب من بدنه، ثم رده إليه، ولا عبرة بانتقال الطيب بإسائه العرق، ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزمًا انتهى.

وذكر في شرح الإحياء اختلاف الوجوه والأقوال في هذه المروغ عند النساء، وفي «المروغ المربع»^(١) من فروع الحنابلة. وشرَّح تطيب في بدنه بسك أو بخور لحديث عائشة في التوسن، وذكر أن تطيب في ثوبه، وله استئمانه فيه ما لم ينزعه، وإن نزعه فليس له أن يلبس قبل غسل الطيب منه، ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب، أو نخاه عن موضعه، ثم رده إليه، أو نقه إلى موضع آخر فدى. لا أن سال بعرق أو شمس، انتهى.

وقال الباجي^(٢): إن مالكاً - رضي الله عنه - لا يحرز لأحد من الأمة استعمال الطيب عند الإحرام إذا كان طيب بقی له راحة بعد الإحرام، ولا يلزم بدنه فيه ربح بقی، وإن تطيب لإحرامه فلا فدية عليه، لأن الفدية

(١) انظر (١/٤٦٧)

(٢) انظر: «المستقى» (٢/٢٠١)

بإتلاف الطيب، في وقت ممنوع من إتلافه، بعدما أتلفه قبل ذلك، وإنما تنهى عنه بعد الإحرام الرائحة، وليس ذلك بإتلاف فتجب الفدية.

ورأيت لبعض العلماء أن من تطيب قبل الإحرام بما تبقى رائحته، فهو بمنزلة من تطيب بعد الإحرام، لأن استدامته كاستداء التطيب، فإن أراد بذلك أنه مسوع في إحداثه فهو صحيح، وإن أراد أنه وجوب الفدية فليس بصحيح، لأنها إما تجب بإتلاف الطيب أو لمسه، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(١)، «مؤيد»: وحرم عليها تطيب بكونه إلا طيباً يسراً ما قبل في ثوبه أو بدنه من تطيب به قبل إحرامه، فلا فدية عليه، وإن كرهه. قال المدوني: أي بشرط أن يكون الباقي أثره أو ريحه مع دهاب حرمه، هذا مقتضى كلامه.

والذي يظهر من كلام الساجي وغيره أنها لا تسقط الفدية إلا في سقاء ريحه دون الأثر، فقد اتفق الجميع على أنه إذا كان الباقي شيئاً من حرمه، فالفدية واجبة. وإن كان الباقي رائحته فلا فدية، والمخلاف فيما إذا كان الباقي أثره أي نونه دون جرمه، فقيل: بعدم وجوبها، وقيل: بوجوبها، انتهى.

وفي «المدر المختار»^(٢)، «طبيب مدته لا نوبه بما تبقى عينه من الأصح، قال من عابدين قوله: طيب له أي مستحلاً عند الإحرام، ولو بما تبقى عينه كالسك، والفرق بين النوب واليدن أنه الأخير في البدن تابعاً، واستعمل بالثوب مقتضى.

وفي «المحرر الرائق»^(٣): «يسر له استعمال التطيب في بدنه قبل الإحرام بما

(١) (٢/١١١).

(٢) (٢/١٥٣).

(٣) (٢/١٦٢).

وَأَمَّا مَا قِيلَ أَنَّ حُرْمَةَ

أَعْلَى فِي الْوُجَاهِي فِي كِتَابِ الْمَيْمَنَةِ كَمَا اسْتَدِلَّ بِهِ الْبُورِي فِي تَرْجُومَتِهِ
وَقَدْ قِيلَ أَنَّ أَدَاةً كَرَامَةً سَمَاءُ هِيَ الْطَبِيعُ لَا الْإِحْرَامَ وَلَا مَنَعَ مِنْ أَنْ يَتَكَبَّرَ
اِتِّتَلَبَ لِأَحْلِلَ الْإِحْرَامَ مَعَ كَوْنِ الْإِحْرَامِ دَرَجَةً وَاحِدَةً وَلَا يَحْفَظُ مَا فِيهِ

وَقَالَ الْبُورِي فِي مَرْخُوعِ احْتِرَامِ الْمُحْجَرِ أَنَّهَا لَا تَنْهَى تَكَرُّرًا وَلَا
اِسْتِرَافًا وَكَمَا دَرَجَتُهُ فِي ٥٠٠ حَصَلًا ١٠ حَرَّمَ أَنْ يَحَاطَبَ بِأُتَى تَقْصِيدًا
فَالْأَمْرُ وَلَمْ يَسْتَفْتِ عَنْ تَوَلُّيْهِ كَانَ حَاطَمٌ يَحْرِي الْخُفْيَ أَمْ ذَلِكُ كَانَ يَتَكَبَّرُ
مَعَهُ وَفَإِنَّ حِدَادَةً فِي تَحْقِيقِهَا بَيْنَا تَقْصِي التَّكْبَرُ فَهِيَ أَهْلُهَا وَفَإِنَّ مَنَعَ قَرِينَهُ
أَنَّهُ عَالِيٌّ مَعَهُ الْكَبَرُ بِسَبْعَةٍ مِنْ مِثَالِهِ فَذَلِكَ الْمَالِغَةُ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ وَاجْتِنَابِ
أَمَّا كَيْفَ تَكْبَرُ فَعَلَى الْغُلَبَةِ أَلْ تَكْبَرُ فِيهِ فَعَلَى الْإِحْرَامِ كَيْفَ اِطْلَعَتْ مِنْ
اِسْتِحْدَادِهِ فَذَلِكَ سَبَبُ أَنْ هَذَا لِلْمَوَاقِفِ أَيْ يَحْرِي رِيَاءَ عَالِيٍّ عَلَيْهِمْ ذُرُوعًا مِثَالًا
وَقَرَابَةً مَقْصُورٌ عَنْهُ مَسْلُومٌ وَبِحَسْبِ مَنْ مَعَهُ عَدُوٌّ لَهَا كَالْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّ
الْأَرْحَمِ بِسَبْعٍ كُنْتُ وَبَرَاءَةٌ مِثَالًا مِنْ عَيْنِهِ عَنْ عَدُوِّ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بَلْفَتْحًا مَطْلُوعًا وَكَمَا حَاطَرُ الطَّرِيقِ لَيْسَ بِهِ كُنْتُ أَنْهَى رِأْيًا

وَأَمَّا الْوُجَاهِي كَلَامُ الْحَافِظِ أَنَّ سَائِرَ الطَّرِيقِ لَيْسَ بِهِ عَطْفٌ وَكَانَتْ
بِسَبْعٍ كَلَامُ عَالِيٍّ أَهْلِيٍّ اِلْتِمَاعًا لِمِثَالِهِ وَقَالَ قَالَ الْإِمَامُ جَعَلَ تَمِينَ بَيْنَ
مَكَارِهِ لَا يَتَقَصَّى التَّكْبَرُ وَلَا اِلْتِمَاعًا وَبِحَرَمِ أَنْ يَحْجَرَ عَنْهَا تَقْصِيدًا
وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ يَتَكَبَّرُ التَّكْرَارُ وَالْأَمْرُ فَذَلِكَ قَرِينَةٌ أَنْ عَالِيٍّ عَامِدًا

قَالَ الْعَيْنِيُّ ١١١١ هَكَذَا غَضِي اِلْتِمَاعًا بِحِلَالِهِ حَالًا وَلَمْ لَا يَحْجَرُ أَنْ
يَقَالَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَهَذَا أَنْ يَذْأَبَ صَارَ اِسْتِغْنَاءً (إِحْرَامًا) أَمْرًا لِأَحَدٍ إِحْرَامًا
أَقُولُ أَنْ يَحْرَمَ وَبِحَسْبِ مَنْ مَعَهُ حَرَمٌ أَرَادَ أَنْ يَحْرَمَ وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِحَبْسِهِ
عَلَى اِسْتِحْدَادِهِ اِلْتِمَاعًا بِإِدْرَاةِ الْإِحْرَامِ وَجَوَازِ اِسْتِدْرَاةِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّ
لَا يَضُرُّ بَرَاءَةً اِتِّتَلَبَ اِلْتِمَاعًا كَمَا تَقَدَّمَ

وأجاب عنه السالكه بأمور^(١) : أنها إنما جعلت بعد أن تطيب ، فهو ،
فم رواية ابن كمال عن عمته عبد الخازن : ثم صافى سانه لم اصح
بعد ما ، فإن لم يرد ما يوافق الجمع ، وكان من عادات أن يعتدل عند كل
واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يغني تطيب مرة ، ويرد فيه في طريق آخر في
هذا الحديث . ثم أصبح محرماً بتصبح طيباً ، فهو ظاهر في أن تصبح الطيب ،
وهو ظننا ، والله كان في حال إحرامه .

ودعوى بعضهم أنه فيه نظيرها في خبر ، والتقدير حذف على ناس بشي
طيب ، ثم أورد في دعواه خلاف الظاهر ، ويرد قوله في رواية الحسن بن محمد^(٢)
عن إبراهيم بن عبد السلام : كان إذا أراد أن يحرم بتطيب ، أصاب ما سجد . ثم أراد
في رأسه بلحيه بعد ذلك ، فاستسجى رأسه ، رأت تطيب في مفرقه بعد
ثلاث وهو محرم . وقال بعضهم : إن أبو بصير كان يخاف النجس السطوة التي
تطيب به ، فقال ، وبقي أنه من غير راحة ، ويرد قول منة : يصبح طيباً ،
ولذلك بعضهم : لم يرد في خبر .

قال ابن العربي^(٣) : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عبد بعث ،
وعند زود أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة
- رضي الله عنها - قالت : كنت تشيخ رجولاً - منك المصط قل أن نعزم ،
ثم نعزم ، فنعرق فبني على وحرماً وبحر مع رسول الله ﷺ فلا يلهنا ، فهذا
صريح في خفاء عن الطيب .

ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء ، لأنهم أحرموا على أن يلمسوا
والنساء - وإنه في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين ، والله أعلم .

(١) انظر منيع الجوزي ١٣٩٨/٢١

(٢) انظر الطائفة ، دأود (١٤١٠) ، ١٠١

ذلك طيباً لا رائحة له رواية الأوزاعي عن الشافعي عن عروة عن عائشة: «طيب لا يشبه طيبكم»^(١)، قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه الشافعي

وبرد هذا التأويل ما في الذي قلناه، ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم: «طيب فيه مسك»، وله من طريق الحسن بن عبيد الله: «كأنني أنظر إلى وبيص المسك». والمطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة - رضي الله عنها - بالغالية الجيدة، وللشيعين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: «بأطيب ما أجده».

وهذا يدل على أن قولها: «طيب لا يشبه طيبكم» أي أطيب منه، لا كما فهمه الثعالبي يعني ليس له بقاء، وإدعى بعضهم أن ذلك من حصائصه عليه السلام، قاله المتهلب، وأبو الحسن النخعي، وأبو الفرج من المالكية. وقال بعضهم: لأن الطيب من دواهي النكاح، فهي الساس عنه، وكان حرملك الناس لإربه فضله.

ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: «حُب إلي النساء والطيب أخرجه الشافعي من حديث أنس، وتُعْتَبَرُ بأن الخصائص لا تثبت - لغيره -، وقال المتهلب: إنما نعبر بذلك بمباشرته العلائق لأجل كونه، وتُعْتَبَرُ بأنه مرغ ثوب العصورية، وكيف بها؟ ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت: طيب أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم».

قلت: ويرد المخصوصة أيضاً أن عائشة - رضي الله عنها - لما بلغها قول ابن عمر - رضي الله عنه - «لأن أطيب ما نظران أحب إلي»، ذكرت هذا الحديث رداً عليه، ولو كانت حصيرة عند أحد منهما لما صح الإنكار على

(١) أخرجه الشافعي (٦٦٨٨).

عن عمر - رضي الله عنه - بهذا الحديث، وبهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج
فصله: رأى سعدان غاشقة على ابن عمر - رضي الله عنه - بعد الحجابات بأن
من حرماتهما.

قال الحافظ: "اعتبر بعض السالكين بأن عمل أهل المدينة على
حجهم، وبعضهم روى الترمذي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن
الحديث: أن سليمان بن عبد الملك قد جمع جمعاً من أهل الشام من
المدينة بن محمد، وحارجه بن زيد، وسأله عن الله ابن عبد الله بن عمر،
وعنه بن عبد العزيز، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن فضال عن
التطريب قبل الإجماع، فكانهم أمروا به، فهذا قضاء أهل المدينة من ثنائهم قد
اتفقوا على ذلك، فكيف يدعي مع ذلك البعض ممن حلاله؟ انتهى ما في
«الفتح» للشافعي.

وقال الشافعي^(١) بعد ذكر بعض هذه التبرعات المذكورة، ومعنى تأويلها
في الأحاديث، وما ورد في معانيها أن ما ذكره - رحمه الله - لا يعم لأحد من
الأمة استئذان الخطيب عند التوجه إذا كان له رخصة يفي بعد الإجماع، وما في
الكلام على الأحاديث الواردة في ذلك طريقان أحدهما الأول على ما
تقدم، والثاني، لتبسيط وإحرازها على طائفتين، إلا أن ذلك حكم يخص
المسلمين، لا غيرهم، فلو كان من أحرم معه، وهو لا يرضى مصعباً خطيب
فأصل ذلك الخطيب وأمره المحدث، وسبب الحجاب عن الجمهور في
معد.

قال البيهقي^(٢) ومنه عندنا من لا يرضى إلا في الإجماع، قاله ابن

(١) فتح الباري (٣/ ٣٩٨)

(٢) المحقق (١/ ١٠٢)

(٣) الترمذي (٢/ ٢٣٥)

ولحله قبل أن يطوف بالبيت

اسرده البخاري في ٩٥٠ . كتاب الحج ٦٨ . باب الضحى عند الإحرام .

ومستخرج في ٥٨٠ . كتاب الحج ٦٧ . باب الطيب للمحرم عند الإحرام .
حديث ٢٣٠ .

في ١٠٠ . باب ٩ . وفيه قال ما لا . ومن وادعه كقبول تعدلي : وفيه الضلالة يذلوله
الشيء . أو للعلي ٩ . وفيه قال ما لا يجوز . انتهى .

قلت . وفيه روي في جواز ما لا . عند الإحرام آثار كثيرة . قال
من الضحى (١) . وروي ابن جابر . وعنه . وفيه قال الزكاة (٢) من الغائبة .
وقال مسلم في صحيحه . وأب ابن الزكاة محرم . وفي ربه . وفيه من الطيب . ما
لما كان لم يزل أحد من راسي ما . قال المثنوي . وعنه أكثر الصحابة . رضي الله
عنه . انتهى . (ولحله) أي لأجل حلالة من إحرامه (قل أن يطوف بالبيت)
فمن الإفاضة

في الحديث (٣) . وفي المتن من البخاري من طريق يحيى بن سعيد عن
عبد الرحمن بن القاسم بن عيسى . وفيه أن يفيض . وبلغني من هذا الوجه
الرحمن بن يونس . وفيه أيضا من طريق أبي هريرة عن عروة عن عائشة
ولحله بعد ما هي جعبة . وفيه قل أن يطوف .

والله . في ١٠٠ . وفيه قال المثنوي . وفيه من الإحرام بعد رمي
جمره . وفيه من الإحرام . وفيه قال المثنوي . وفيه من الإحرام . وفيه من الإحرام .
الشيخ المصنف . وفيه قال المثنوي . وفيه من الإحرام . وفيه من الإحرام .

(١) صحيح البخاري (٣٩٩/١)

(٢) قوله . وفيه قال المثنوي . وفيه من الإحرام . وفيه من الإحرام . وفيه من الإحرام .
من سائر . وفيه قال المثنوي . وفيه من الإحرام . وفيه من الإحرام .

(٣) صحيح البخاري (٣٩٩/٢)

انصهرج عند السجدة، وقف بمكان الطيب - مبرد من الحرارة - لما كره عليه، وزجده ذلك من كثرة غيرة في حجة من - مع حله - ثم طامعه، ثم لا أن الطيب بعد أن يرى في حلق لها، فذكرت على الخراف في حرج - من - علمه باليب، السبي.

الحديث أن امرأة الجاهل لم تأكل من الطواف، ثم من إلى أن الشعر الأصغر غير حله، ثم من في حلقها ما يرى الخراف، وثقاة الجاهل، في ذلك.

قلت: روى الحديث عنه أيضا علي بن الطيب، نوح بن الجمل الأصغر، ولا يروى على غيره من الأئمة، ولا يروى عنه، والمعادلة خلافية، قال يحيى: رخص في من يمسح وسعد بن أبي رافع، وابن الزبير، وعائشة، وأبي هريرة، والنخعي، وحاجبه من - روى من مكرهين، السجدي، وأحمد، وإسحاق، وأبي داود، وشمس بن ميمون، ورواه في الحديث، ولا يروى عنه، انتهى.

قال النجاشي: "مذهب مالك رحمه الله عليه - المنع من ذلك ومن غير من الشقاق، قال: ومن يرى حمله، فلهذا حله، لا المنع والطب والعقد، فإذا أخص حله، كل شيء، فمن ذلك أن يرضى فلا تارة تارة، لأنه روى من أحد المتحلقين، ورواه غير أنه محل الجنب من استباحه استعمال الطيب فيه، فهو يجب أن يرد، أهل ذلك الطيب للإحرام، انتهى.

وقال النجاشي: "القول يستعمل الطيب غير من في المنع، ورواه أحمد بن محمد، ولا يروى له، إلا أن كان المذبح على وجه الحرجة، انتهى.

١٧١ - الحديث (١٧١-١٧٢)

١٧١ - الحديث (١٧١-١٧٢)

ومن «الهداية» بعد ذكر لرمي الذئب والخنزير وقد حل له كل شيء إلا النساء، وقال مالك - رضي الله عنه -: «والأطباء أيضاً، لأنه من دواعي الجماع، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: «لا حل له كل شيء إلا النساء» انتهى

قال ابن المهيمل^(١): أخرجه ابن أبي شيبة وذكر أيضاً عدة روايات تستدل بها لتجهمهم، وكذا ذكرها الترمذي في «مصاب الرتبة»^(٢) والحافظ في «الدرية»، وسيأتي شيء من ذلك في باب «الإفصاح»

وفي «السنن»: عن أبي عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رميت الحمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»، فقال رجل: «وانظرب؟» فقال ابن عباس: أم أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضع رأسه بالأمسك، أفطبت ذلك أم لا؟ رواه أحمد.

قال الشوكاني^(٣): أخرجه أيضاً أبو داود والسنن وابن ماجه من حديث العري عنه. قال في «البرق المنير» بإسناده حسن كما قاله المنزوي، إلا أن يحيى بن معين وغيره قد قالوا: يقال: إن الحسن العربي ثم يسمع من ابن عباس، وفي الباب عن عائشة عند أحمد وأبي داود وندارقطني والبيهقي مرفوعاً بلفظ: «يد رميت الحمرة فقد حل لكم العيب والنات وكل شيء إلا النساء»، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف، وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي نحوه، وفي إسناده محمد بن إسحاق، لكنه صرح بالتحديث، انتهى.

قلت: حجاج بن أرطاة من رواة مسلم والأربعة، وأخرج له البخاري في

(١) صحيح الترمذي (١/٣٨٧)

(٢) مصاب الرتبة (٣/١٨٠)

(٣) ماب الأربعة (٢/١٨٢) ج (١٠٢١)

١٨/٧١٠ - وَحَدَّثَنِي زَيْدُ مَالِكٍ - عَنْ خُذْرَجٍ بْنِ قَيْسٍ - عَنْ عطاءٍ من أبي رباح، أَنَّ أُمَّ بِلَالَةَ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الآداب المفردة، وبغنيهاً في مصنفه، وهو، إن كان خارجوه أكثر من مؤلفيه لكنه لم يرم بالكذب، وفي «الخلاصة»^(١): قاضي البصرة أحد الأعلام، قال أبو حاتم: إذا قال: حدثنا فهو صالح لا سند في حفظه وسنده، وقال ابن معين: صدوق يثق، انتهى. ومع ذلك مروياته متبعات كما ترى

١٨/٧١٠ - (مالك: عن حميد) «صنف أبو قيس» المكي «عن عطاء بن أبي رباح» المكي الثاني هكذا مرسل في «الموطأ»، ووصفه الشيخان^(٢) وأبو داود والنسائي والترمذي من طرق عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أبيه عن أبيه (أن شروانياً أي بدوياً مسوياً إلى الأعراب، وهم شكان لندية، لا واحد له من نطفه) «إلى رسول الله ﷺ».

قال النجاشي^(٣): لم ألق على اسمه، لكن ذكر ابن خنوزن في «السبل» عن تفسير النضر طوشي: أن اسمه عطاء بن ميثم، قال ابن خنوزن: إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن ميثم راوي الخبر. ويجوز أن يكون خطأ من اسم «راوي» فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه. وهم من أم يشكر بين عطاء ويعلى أحد.

ورفع أبو شرح شيخنا سراج الدين من الملقب ما نصه: هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد، إذ في «كتاب الشعراء» للفاخر عياض عنه قال: أنت الذي ﷺ ولما سئل: فقال: «أوليس ورس خط خط، وتبينني تقصيب» في بطني، فأوجعني، الحديث، «قال شيخنا»: لكن عمرو هذا لا يعرفنا، فإنه صاحب ابن وهب، انتهى

(١) (ص ٧١).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التيمم، ج (١: ٣٦)، (مسند في الحج ج (٢: ٧٥٢)).

(٣) «فتح الباري» (٣: ٣٩٥).

وعلى الأعرابي فبعصراً، ووه أثر صفرة، فقال: يا رسول الله إني أخاف أن يموت، فكيف تأمرني أن أصنع؟

ترجم، ويجوز أن يكون تصغيراً لحج، وهو حيٌّ من الحج، وقال السهلي: سمي بحنين من خاتمة، قال: وأظن من العماليق، قيل: وإد فبن الطائف، وقيل: وإد حجب ذي الحجاز. قال الواقدي: بين مكة ثلاث ليال، وقيل: بينهما خمسة عشر ميلاً، يُدْكِرُ وموئذٌ، وسيأتي في الجهاد، والمراد منصرفه من عزة حنين، والسرّضع الذي ثقب فيه هو الحمرة، قال ابن عبد البر، وهما موضعان سغريان، قاله الجاهلي، فلا إشكال بما في «المصحيحين» وغيرهما: سيما النبي ﷺ بالحمرة، ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل، الحديث.

(وعلى الأعرابي فبعصراً) وفي رواية: «عليه جبة» (وهو أثر صفرة) قال الأباخي^(١): الصفرة إذا كانت من غير طيب غير ممنوعة، مثل أن تكون من سائر الأصبغة. تصبر غير الزعفران والورس، ولكن الصفرة فيما روي كانت طيباً، كما رواه ابن جريج عن عطاء قال: «وهو مصبغ بطيب»، (أفقال: يا رسول الله إني أثلثت) أي أحرمت (بعمرة) فكيف تأمرني أن أصنع؟ في عمرتي؟ قال الجاهلي: وهو غير عالم باليمن جملة، أو غير عالم به في العمرة، وإن لم يسهل معه في الحج، فلما حال في نفسه بخبر محير أو تغير ذلك ما، السبي ﷺ

وهذا انزال محمل في هذا الحديث، لأنه لم يبين للنبي ﷺ هل أحرم على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد إحرامه؟ وقد بين قيس بن سعد ذلك في حديث عن عطاء أنه أحرم على حينه تلك، وذلك أنه قال: «يا رسول الله إني أحرم عمرة وأنا كما ترى»، انتهى.

ولفظ البخاري برواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: «كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو مصبغ بطيب، فسكت النبي ﷺ وجاءه الرجل» الحديث.

فقال له رسول الله ﷺ: «أشرف فديهاكم ما غسل هذه النمرة عنك»
 و«أهل في عمرتك ما فعل في حجتك».

وسمعه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج ١٧ - باب غسل المذوق ثلاث مرات
 من ثياب.

وسمعه في ١٥ - كتاب الحج ١ - باب ما يدعى للمحرم من لا يباح
 حديث ٦

أفتال له رسول الله ﷺ: «أي بعد ما جاء الوحى: (الفرع) يحسر الخزي أو
 أفزع (فميصك) أي على العمى أو اغسل هذه النمرة عنك» رد الصبيحان
 وغيرهما ثلاث مرات، قال عيسى وعبد - محمد أنه من أعظم السيئ بمرة
 فيكون نداء أي تكرار الغسل، ويحتمل أنه من كلام أبي حنيفة، وأنه يخطئ عادة
 لخط الغسل ثلاث مرات غير عدده أنه قد تكلم بخلافه أعادها ثلاث مرات
 بينهم عنه.

«وأعمل في عمرتك ما فعل في حجتك» ما من الله في السجدة الثانية وأكثر
 التوسعة، ويريد بها في طهر الساجد، قال باهي: «سبب أنه يخطئ عدم من
 حال السائل أنه يحتمل ما يعمل في الحج، وإلا فلا يصح أنه يقول له ذلك،
 لأنه إذا لم يأت به عمله الحاج لم يمكنه أن يقتله لمعتبه».

ثم اختلفوا في العزاد بقوله يخطئ هذا، قال ابن العربي: كأنه كان في
 الجمالية يخافون من البراءة ويحذرون الخطيئة من الأحرام إلا خجلوا، وكانوا
 يرددون في ذلك في المعرفة، الخلة التي يخطئ أن يجرأها واحد، ونظ
 البخاري في صحيحه: «وضع في عمرتك ما يصح في حجتك»، وقال
 ابن العربي في الحاشية: قوله «وامتنع معاه أثرك» لأن الشرد بيان ما حثبه
 المحرم، ما من الله فلهذا حثه، وفي رد لترك فعل.

قال: وأما قول ابن نطاء: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه النصح والمعبرة منه غير، لأن التروك مشتركة بحلّ الأفعال، فإن في الحج أشياء وإنه على العمرة كالتوقيف وما بعده، وقال النووي، كما قال ابن نطاء، وزاد: ويستثنى من الأفعال ما يختص به الحج^(١).

(وإن الباحي: يجب أن يكون ما أمره بأن يفعل غير ما أمره من إزالة النقص، وغسل الأصقرة، لأنها قد نقص عليهما، فلا معنى أن ينصرف قوله: أو فعل في عمرتك ما تفعل من حجتك إليهما، لأن ما تقدم من قوله فيهما أبي من هذا: التثنية الثاني).

والوجه الآخر أنه قد عطف هذا التثنية الثاني على التروك والغسل، فالضاهر أنهما غيرهما، ولا شيء يمكن أن يشار إليه حي ذلك إلا المديّة، قال الجوزي: كذا قال الباحي، ولا وجه لهذا التحصير، بل الذي تبيّن من طريق آخر أن المأمور به الغسل والتروك، وذلك أن حنيفة أسلم والنسائي من طريق صفوان عن عمرو بن دينار: وعن عطاء في هذا الحديث، فقال: ما كنت صائما في حجتي، قال: أسرع علي هذه شبات والغسل غني هذا الحلق، فقال: ما كنت صائما في حجتي، فأصابعه في عمرتك.

قال الحافظ^(٢): واستدل بحديث يعني على منع استئمانه الطيب بعد الإحرام للأمر بعمل الله من التوب والتلذذ، وهو مروي مالك ومحمد بن الحسن، وأجاب الجمهور بأن قصة بعلي كانت بالعمرة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة نعان بلا خلاف، وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف، وإنما سوتخذ بالآخر، فالآخر من الأسر،

(١) صحيح البخاري (٣٩٤/٣).

(٢) المغزى من صحيح البخاري (٣٩٤/٣، ٣٩٥).

ورأى ابنه يمشي في أصحاء مشربة ليلته هو داخلوها، لا مطلق الصب، فلعن
عنه الأمر فيه ما حالفه من أن علمه، وقد ثبت النهي عن تركه الرجل مطلقاً
محرم من غير محرم، وفي حديث ابن عمر: ولا يمس أي السحرم من النساء
ثبته منه رحمة الله، انتهى.

قال ابن أبي عمير: وقد جاء مفسراً في الحديث في قوله أحمد: قال
هو فالحق عند هذه الجهة، وأما في ذلك هذا، وسأذكره، قال الشيخ: وفي
الحديث: من أتى من يأس الرجل مطلقاً، فأحمد: قال: وهو والشمري مطلقاً
وإسحق: وهو وأحمد في رواية، وقالوا: إن من قس في إجماعه ما ليس له
لحمه حافلاً فلا تحت عليه، والثاني من معناه، وقال أبو حنيفة والعراقي في
رواية عنه: منزه إذا عتق نفسه وزوجه متعتاً أو مبيعاً يرمي إلى المليل، قال
قال أهل من ذلك بعلته صدقه يتصدق بها، وقال مالك: يرمي إذا انتفع بصدقه
أو طلق نفسه عليه، انتهى.

وحكى الحافظ عن أحمد في رواية: رجاء، وطلاق، فذكر أن كل الحديثين
سأذكر عن أحمد ولا يصح، لا سيما ذلك، قاله الشيخ: ولا يذهب ذلك إلى
الغاية ولا غيباً، وأما أحده علي من قد علم من حال من أهدم بالتحج،
انتهى.

قلت: وأما إن القوس له من بعد، وإلزام يكون بعد التبرع، ما
الحافظ: وسأذكر الحديث على أن السحرم إذا صار عبداً لم يجز تبرعه، ولا
يبرعه، وأما: ولا يذهب، وهذا المذهب والشمري حديثاً، قال: لا يبرعه من قبل
وأما إذا يفسر مطلقاً فإنه يخرج من أبو حنيفة عنه، وعن علي نحوه.

(١٧١) صحيح الترمذي (٢٠١/٢٣٩)

(١٧٢) صحيح أبي داود (٣٦/٣٩٥)

١٩٠١ هـ . وحديثي عن مالكا ، عن صالح ، عن أنس ، عن أبي
عمر بن الخطاب ، أن علي بن أبي طالب ، م ح ، روى عنه
والشجرة فقال : م ح ، روى عنه الطائفة ، فقال معاوية بن أبي سفيان :
سبي ما سبوا من علي ، فقال : مالك ، روى عنه معاوية ، أن أم
.....

فكان من الحسن وأبي قلاب، وقد وقع عند أبي ذؤيب بلقيط، فاصبح عنك الحسد
والخاف من قبل رأسه، انتهى.

١٩/١١٦ - أمالك . عن نافع عن أسماء مولى عمر بن الخطاب - أو عمر بن الخطاب - : رضى الله عنه - أوجد ربح صبي وهو بالبحرة سنة مذى الحصة على صفة أميال من المدينة فقال : ممن ربح هذا الطبل ؟ أمكر ربح الضم . لأنه كان من ركب محرمين ، فسلته فقال معاوية بن أبي سفيان : يتضح هذا العيب (مسي بن أمير السوس) قال الراعي : ذلك أن معاوية لم يكن حذو معاوية . في ذلك الموضع إلا أني استأنته فقال فقال عمر : رضى الله عنه - حذو معاوية الأكار حذو . أمالك : عمر الله لألك لحب المراءاة ، وكان عمر - رضى الله عنه - أسببه كسرى العرب ، وقوله : لعمر الله يفتح اللام والعين الحصة قصده في التضمين هذا في قوله عز الله : فاعلموا أني من سركم^١ الآية . و تروا مدوة

عمر السيرة

افضل معلومة معتدلة أو مزينة لمرأى ثم المؤمنين ان ام حبيبا وملة
 من آل بي مرثان من حارب بن ابي ذر وقيل من آل مرثان وقيل من آل
 الاول من مشيرة لقبها بها حصة بن عبد الله بن جابر زوجها الاول
 هجرت معه إلى الحيرة فبشر بالجنة، ومات بها صريفاً، فمروا به
 فسموا له بنتاً وهي هناك منذ من الهجرة، وقيل: سمع، وكان الحارثي

(11) سورۃ الحججہ ۱۶۶

طَيْبُيْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَرْجِعَ
فَدَفَعَهُ.

مهرها من عند نفسه، توفيت بالمدينة على الصحيح سنة ٤١ هجرية، كذا في
«معاني النبوة»^(١).

(طَيْبُيْنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) قاله الباقر^(٢) قال ذلك ليعلمه أن الغضب كان
المدينة، قلت: والأوجه عندي أنه قال ذلك ليشدد عليها على الحوار فإنها
من أمهات المؤمنين، وهي أعلم بأمثال هذه الأفعال.

(فَقَالَ عُمَرُ) - رضي الله عنه -: (عزمت عليك) أي أقسمت عليك،
وَالزَّمْتُكَ. وفي «المجمع»: أمرت أمراً يابزاً متحتماً، انتهى. وفي رواية عبد
الرازق: أقسمت عليك (لترجعن) بصيغة الخطاب (فلتصلنه) بصيغة الخطاب
أيضاً، والأوجه بصيغة العائد لرواية عبد الرزاق (لترجعن) إلى أم حبيبة،
فتعسبه عنك ما طيبك^(٣)، زاد في رواية أبوب عن نافع عن أسلم، قال: لرجع
معاوية إليها حتى لحقهم بعض الطبر.

قال الزرقاني^(٤) وغيره من المالكية: فهذا عمر - رضي الله عنه - مع
جلالته لم يأخذ بحديث عائشة - رضي الله عنها - على ظاهره.

قال ابن القيم^(٥) - قال البخاري: إن عمر - رضي الله عنه - لم يبلغه
حديث عائشة - رضي الله عنها - ولا لرجع إليه، وإذا لم يبلغه، فسنه
رسول الله ﷺ بعد موتها أشد أن تقع، وحدث معاوية هذا أخرجه ابن
وإذ فيه: فلما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحاج شئت التل»، انتهى.

(١) «الآثار» ١٠٠، «المعاني» ١٠٠/١ (٢٥٩).

(٢) «المعنى» (٢٠٣/٢).

(٣) «الشرح» ١٠٠/٢ (٢٣٧).

(٤) «فتح القدير» (٣٢٩/٢).

وأما قول ابن عمر رضي الله عنه - فظاهره أنه فهم من أبيه أنه كان يرى أن ترك التيمم أولى، فاحتمل هو أنه رأى النبي يتركه بغيره انتهى فثبت من ذلك أن عمر رضي الله عنه - أيضا لا يراه، وهذا هو الذي فهم من عمر رضي الله عنه - من قوله أبيه أنه جزم به التحفظ، وأما قوله فإنه يحصل بان المواز.

وأما عند التحفة فيشرح أهل البدوع أن التيمم إن كان بالنسيء، ففيه رد لدفعه، وإن كان مع المك أيضا محبة زمانه، وأنشأ عليه صاحب التيمم ما في التصحيحين من التيمم بغيره. وقد ابن عمر في إقامته: أحسن عهد العلامة المحمدي في شرحه بغيره أقول: لا ريب في وجوب غسل بعد الصلاة على ما هو متبع، بل ما هو أكمل، فالتيمم الذي فعله عمر بغيره لا يحصل به التحفظ، ولا يمنع التيمم منه في الإصرار ولا خلاف، فاحتمل عدم حصوله على المسألة فيه بحث تحصل منه بغيره انتهى.

وإن أيضا في الرد المحتار^(١) وعنه يحصل ما في التيمم من التيمم في التيمم، وإن كان وجوبه أن يتركه قبل الإصرار انتهى، وقال صاحب التيمم: حذر أن يتركه بعد غسله أو غيره، كان تيمما سائعا، وهو السبيل الذي لا يحصل به التحفظ، وإن كان صاحب التيمم في الإصرار لا يجوز بخلاف التيمم، وعليه يجب أن يحصل قبله بغيره في إصراره، وأنه في حديث الرد المحتار انتهى.

وقد في تحفة حديث ابن عمر رضي الله عنه ما يستلزم عدمه أنه يتركه بغيره^(٢) فكيف الماء وتقدمه أي بعده بالتيمم أو الإصرار التحفسي، وأنه كان به عذر، قال ابن السكيت هو الصواب مع الرأس بالتيمم

(١) (٦٠٩، ٦١)

(٢) الفهرست المحمود (١٠٣٣).

وَأَرَادَ أَنْ لَا أَحْتَمِلُ

أَوْ نَحْطِي. أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَيْلًا يَتَخَلَّطُ الْغَضَبُ. وَلَا أَصْبِهِ نَبِيًّا. مِنْ نَهَامٍ. وَيُسَبِّحُ
 مِنْ هَذَا الشَّيْءِ. وَهَذَا جَانِبٌ عَنِ الْمَنَافِعِ. وَهَذَا بَلْزَمٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ
 عَلَيْهِ. وَهَذَا إِذَا كَانَ بِهِ صَبْرٌ.

قَالَ الْخَلَّابِيُّ^(١) دَخَلَ عَلَى التَّلِيدِ اللَّغْوِي مِنْ جَمْعِ أَشْعَرٍ وَتَلَّهِ
 وَغَدَمَ سَمَلَتَهُ مَتَرَفًا. يَقِي "مَقَامُوسٌ" تَلَّيْتُ أَصْغَرُ وَحَوَّه. تَدَاخَلَ. وَأَرَادَ
 بِهَذَا يَحْضُرُ. وَقَالَ أَشْعَرُ تَحْتَ حَبْلِكَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ أَبِي عَسْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّ الْحَبِيَّ هُوَ تَلَّهِ وَأَمْرُهُ بِالْحَبْلِ. يُبْرِئُ بِهِ دَلَالَةً عَلَى إِحْرَاءِهِ. وَلَا غَيْرَهُ يُذَكِّرُ
 وَدَاخِلُ الْمَسْكَاةِ هُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى فَهْمِهِ وَتَلَّهِ. الْخَلَّابِيُّ.

(أَوَلَوْ أَنَّ أَحَدًا) اخْتَلَفَ شَيْخُ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي ذِكْرِ حَرْفِ الْإِسْمِ عَلَى شَطِ
 الْإِسْمِ. فَمَعْنَى مَوْجُودَةٍ فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ الْإِسْمِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدِي مِنَ الْإِسْمِ
 وَمِنْ شُرُوحِ الْمَسْئَلَةِ إِلَّا بِأَحَدٍ لَمْ يَدُلَّ. يَعْنِي مَبْنِيَّةً أَتَتْ بِهَا شَرْحُ
 فَقَالَ "وَدَدْ كَثِيرًا لَمْ أَرَادَ تَحْدِثَ لِي بِهَا بِهِ ذِكْرٌ. لِأَنَّ التَّلِيدَ يُلْزَمُ الْإِسْمَ الْإِسْمِيَّ
 الْإِسْمِيَّ.

وَلَا يَوْجِدُ حَرْفَ الْإِسْمِ فِي شَيْءٍ مِنَ شَيْءٍ تَلَّيْتُ. وَلَا فِي شَرْحِ شَيْءٍ
 الْمَصْنُوعِ. وَعَلَى الْأَعَادِ نِيَّ شَرْحِهِ إِذَا قَالَ: (كَلَّفْتُ كَثِيرًا مِنْ أَمْرِ) أَمَّا
 شَيْءٌ حَسْبُ حَرَمٍ مَوْجُودٍ مَوْجُودًا خَوَاصَتُهُ كَمَا حَقَّقَ قَسَمٌ. يَعْنِي بَعْدَ الْفَتْحِ
 تَلَّيْتُ. الْخَلَّابِيُّ.

كَلَّا لَا يَوْجِدُ فِي "الْمَحَلِّ" وَمَعْنَى شَرْحِهِ إِذَا قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَحْلُقَ
 فِي حَدِّ فَرْجٍ يَكُونُ. الْخَلَّابِيُّ.

رَدٌّ: لَا يَوْجِدُ فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ مَوْجُودًا. وَالْمَعْنَى عَلَى كَلْفِ الشَّيْءِ
 صَمِيمٌ

٢١/٧١٣ - وَحُفَّتُنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ الْأُمِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَزَيْدَةَ ابْنِ أَبِي غَنْدٍ الرَّحْمَنِيِّ، أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُنَيْمِ كَانَ سَالِمًا لِي عَبْدِ اللَّهِ، وَخَارِجَةً بَيْنَ زَيْدٍ مِنْ ثَابِتٍ، ...

حول لمخلة، انتهى. وقال المحدث: الشربة بالتحريك كثرة الشرب، والحوض حول المخلة يسمي ريهاء، انتهى. وفي «التمهيد»: الشربة مستفيع الماء عند أصول الشجر، حوض يكون مقدار ريهاء، وقال ابن وهب: هو الحوض حول لمخلة يجمع فيه الماء.

وروي بن أبي شعبة عن بشر بن يسار: لما أحرموا وجد عمر - رضي الله عنه - ربح طيب، فقال: فمن هذا الربح؟ فقال البراء بن عازب: مني يا أمير المؤمنين، قال: قد علمنا أن امرأتك عطرة، أو عطافرة، إنما الحاج لأوفر الآخر، فانه الزرقاني^(١).

قلت: وقد فرغنا أن الظاهر من تشديد عمر - رضي الله عنه - أنه رأى الطيب ويحويه منافياً لحالة الحاج وكسائها، ويثبت تشبوه رواية ابن أبي شعبة هذه، وإلا لم يوجب أحد على الحاج أن يكون الأوفر الآخر.

٢١/٧١٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (وربيعة بن) فروخ (أبي عبد الرحمن) المعروف بريعة الرأي (أن الوليد بن عبد الملك) بن مروان الأموي، وفي الخلافة بعد أبيه سنة ٨٦هـ، وكانت مدة إمارته عشرة سنين إلا ثلاثة أشهر، كذا في «المعنى».

(سأله) اثنين من الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة المنورة اسام بن عبد الله بن عمر (وخارجة بن زيد بن ثابت) الأنصاري التجاري بفتح نون وشد حيم وباء نسبة إلى التجار بن ثعلبة، أبو زيد الحنفي، أحد الفقهاء السبعة،

(١) طرح الزرقاني، (٢) ٢٣٧.

يُحَذَّرُ أَنْ رُمِيَ الْجُمُحْرَةُ وَحَقَّنَ رَأْسَهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ يُقْبَضُ، عَنْ الطَّبِيبِ،
فَنَهَاهُ عَنْهَا، وَأُرْخِصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ ثِيَابًا.

قَالَ مُتَايَا: لَا تَأْمَنُ أَنْ تَدْخُلَ الْخُحْلَ بِدُخْنٍ يُسَّ فِيهِ يَلْبَثُ قَبْلَ
أَنْ تُحْرَمَ. وَقِيلَ أَنْ يُقْبَضَ مِنْ مَسِيٍّ يَغْدُ رُمِيَ الْجُمُحْرَةُ.

قَالَ مَصْحَبُ الزُّبَيْرِيِّ: كَذَا خَارِجُهُ وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمَعْنَى الْمُرَادِثِ وَيَكْتَبَانِ
الْوَثَائِقَ، وَيُنْهِيهِ النَّاسُ إِلَى قَوْلَيْهِمَا، وَقَالَ ابْنُ غَرَّاشٍ: خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ أَحْلَى مِنْ
كُلِّ مَنْ اسْمُهُ خَارِجَةُ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٠ هـ، وَفُتِلَ: سَنَةَ ٩٩ هـ.

(بعد أن رمى الجمرة) استغفبه (وحقق رأسه) أي وبعد انحناؤه (وقيل أن
يقبض) أي بطوف طواف الإفاضة (عن الطبيب) أي سأل عن استحسانه لضبط
في تلك الحالة، هل يجوز أم لا؟ قال الساجي: سأل أولاده عن الضبط بعد
الجلال يعتقدون أن يكون لما يلقاه من الاختلاف في ذلك، فلما سأل وجد
الاختلاف فيه (فنهاه سالم) إما لأنه يرى كراهته، أو لأن الحاج اشعث انشغل
وبه أخذ مالك^(١) (وأرخص له خارجه بن زيد بن ثابت) لأنه حائر بلا كراهة
عند الجمهور.

(قَالَ) يَحْيَى: قَالَ، (مَالِكٌ) لَا يَأْسُ أَنْ يَدْخُلَ قَالَ الْمُبِيدُ: دَخَلَ رَأْسَهُ
غَيْرَهُ ثُمَّ وَدَّعَ بِهِ عَلَى أَفْعَلٍ، وَفِي الْمَجْمَعِ: يَدْخُلُ بِتَشْدِيدِ دَاوٍ يَفْعَلُ أَيْ
يَطْلِي بِالْمَدِّ نِزِيلُ شَعَثِ رَأْسِهِ وَرُجْعَتِ (الرَّحْلُ) أَيْ الْمَحْرَمُ (يَدْخُلُ) بِضَمِّ الدَّالِ
(لَيْسَ فِيهِ طَبِيبٌ) بِمَنْعِ أَثَرِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ كَالْتَرْتِيبِ الْخَالِصِ (قِيلَ أَنْ يَحْرَمَ) وَكَذَلِكَ
بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِشَرْطِ الْفَوَاقِ مِنَ التَّحْلِيلِ الْأَصْغَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (وَقِيلَ أَنْ
يُقْبَضَ مِنْ مَسِيٍّ) إِلَى مَكَّةَ لِأَجْلِ طَوَافِ الْإِفاضة (سَمِعَ رُمِيَ الْجُمُحْرَةُ) الْعَقَبَةُ.

قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(٢): نَهَ أَنْ يَدْخُلَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ دُخْنٌ غَيْرُ طَبِيبٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ

(١) انظر: الاستذكار، (١١٦/١١٦)

(٢) المعنى، (١/١٣٧)

ذلك أكثر من التنظيف، وذلك جائز قبل الإحرام، كغسل رأسه بالقاسوق أو نحوه، وإنما يكره له الدهن المطيب قبل إحرامه بقاء واحدة طيبة، ولأدهان المحرم ثلاثة أحوال: أحدها: قبل الإحرام وقد ذكرنا، والثاني: بعد رمي جمره النعبة وقبل الإفاسة، فلا بأس بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في الأدهان حينئذ أكثر من إزالة الثعبث، وذلك مباح له، وأما الدهن المطيب بحكمه حكم الطيب، وأما الثالث: قبل الإحرام وقبل وجود شيء من التحليل، فإن الأدهان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب.

وروي عن حبيب عن النبي إباحة ذلك لكل ما يجوز له أكله من الأدهان، وقال: إنه قول عمر وعلي - رضي الله عنهما - فإن فعل شيئاً من ذلك، فقد روى ابن حبيب عن مالك: أن عليه الفدية، واختار ابن حبيب: أن لا فدية عليه، ووجه قول مالك أن هذا معنى يتامى الثعبث ويزيله، فوجب على المحرم باستعماله الفدية، كغسل رأسه بالقاسوق، ووجه قول ابن حبيب إسقاط الفدية لظهور الخلاف في إباحته. اهـ.

وقال الأبي في الإكمال^(١): لا شيء على المحرم إذا أدهن قبل الإحرام وفي الدهن باتفاق ما لم يكن الدهن مطيباً، وإسا اختلف في استعماله النهن غير المطيب بعد الإحرام، فأجازه الليث وابن حبيب ومنعه مالك، اهـ.

وأما عند الحنفية ففي شرح المناسك للقاري: ولو أدهن بدهن مطيب هضراً كاملاً فعليه دم اتفاقاً، وفي الأغل من عضو صدقة، وإن أدهن بدهن غير مطيب، كالزيت الخالص وأكثر منه فعليه دم عند أبي حنيفة وصدقة عندهما، وروي عنه مثل قولهما، وإن استقل منه فعليه صدقة اتفاقاً. هذا إذا استعمله على وجه الطيب، أما إذا استعمله على وجه التنزيه، أو الأكل، فلا شيء.

فكاملت جنباته فحبب الدم، والحديث محمول على حال الضرورة، لأنه لا بد كما كان لا يفعل ما يوجب ادم، كذا لا يفعل ما يوجب العدة، ثم ليس فيه أنه لم يكفر، فيستدل أنه فعل وكفر فلا يكون حجة.

ولو داوى بالزيت جرحه أو شقوقه حليه فلا كفارة عليه؛ لأنه ليس بطيب بنفسه، وإن كان أصله لطيب، لكنه ما يستعمل على وجه الطيب، فلا تجب به الكفارة بخلاف ما إذا داوى بالطيب لا لتطيبه أنه نجس به انكساره؛ لأنه طيب في نفسه، فيستوي فيه استعماله للتطيب أو غيره.

وذكر محمد في (الأصل): وإن دهن شقاق رجليه، ودهن عنه في ذلك، فقبل: الصحيح شقوقه رجليه، وإنما قال محمد ذلك اقتداءً بعم بن الخطاب رضي الله عنه، فإنه قال هكذا في هذه المسألة، ومن سيرة أصحابنا الاقتداء بألفاظ الصحابة ومعاني كلامهم.

إن أدهن بشحم أو سمن فلا شيء عليه، لأنه ليس بهيب في نفسه، ولا أصل للطيب بدليل أنه لا يطيب بإلقاء الطيب فيه ولا بهيم ضيقاً بوجهه.

وقد قال أصحابنا: إن الأشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع: نوع هو طيب محض معد لتطيبه كالنمك ونحو ذلك، فتجب به الكفارة على أي وجه استعمل، حتى قاثوا: لو داوى عينه بطيب نجس عليه الكفارة. ونوع ليس بطيب بنفسه، وليس فيه معنى الطيب، ولا يعتبر طيباً بوجهه كالشحم ثمواء أكل أو ادهن به لا تجب الكفارة.

ونوع ليس بطيب بنفسه، لكنه أصل الطيب يستعمل على وجه الطيب، ويستعمل على وجه الإدام كالزيت والشرج، فيجوز فيه الاستعمال، وإن استعمل استعمل الأدهن في البدن يعطى له حكم الطيب، وإن استعمل في الأكل أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كالشحم، انتهى. هذا وسبأتي شيء من الكلام على الأدهن فيما يجوز استحرامه أو يعمله.

قَالَ بَحْبِئِي: سُبُلُ مَالِكٍ: عَنْ قَتَامٍ فِيهِ زُعْفَرَانٌ، هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا نَمَسَهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْسَنُ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ. وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ.

(قال بحبيئ: سئل ابنه المجهول الاسم (مالك عن قتام فيه زعفران) وغيره من أنواع الطيب (هل يأكله المحرم؟ فقال مالك: (أما ما مسه) كذا في الهية بصيغة الناصبي، وفي المحسنة: ما تَمَسَّهُ بصيغة المضارع (النار من ذلك) بحيث أماته انطبخ وإن بقي لونه؛ لأنه لا يذهب بالطبخ.

(فلا يأس به أن يأكله المحرم) لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الأشياء، فجاز أكلها (وأما ما لم تَمَسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم) أي يحرم وعليه الفتية، قاله الزرقاني^(١). ويسط النجدي^(٢) انشراح، واختلاف أقوال أصحابهم.

وفي «البدائع»^(٣)، لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير، فلا شيء على المحرم في أكله، سواء كان يوجد ريحه أو لا؛ لأن الطيب صار مستهلكاً في الضام بالطبخ، وإن كان لم يطبخ بكرة إذا كان ريحه يوجد منه ولا شيء عليه؛ لأن الطعام غائب عليه، فكان الطيب معموراً مستهلكاً فيه، وإن أكل حين الطيب غير مخلوط بالطعام، فعليه الدم إذا كان كثيراً.

وقالوا في الملعج يجمل فيه الزعفران: إنه إن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة؛ لأن الملعج يصير تبعاً له، فلا يحرجه عن حكم الطيب، وإن كان الملعج غالباً فلا كفارة عليه؛ لأنه ليس فيه معنى الطيب، وقد روي عن ابن عمر^(٤) - رضي الله عنه - أنه كان يأكل الخشكناج الأصفر، وهو محرم،

(١) انشراح الزرقاني (٢/٢٣٨).

(٢) المستق (٢/٢٠٤).

(٣) البدائع الصنائع (٢/١٩٦).

(٤) رواه البيهقي (٥/٥٨).

(٨) باب مواقيت الإهلال

ويقول: لا بأس بالتحريض الأصغر للمحرم، انتهى وفي السحرة: منه
التي هي مطلقاً

(٨) مواقيت الإهلال

جميع مبذات كمواقيت وسبعماء، وأصله أن يجعل ذلك وقت يختص به،
فموسع فيه فاعلق على المكان، وقد ان الأثر: التوقيت والتأنيث أن يجعل
لشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار العدة يقال: رأت الشيء بالتفتيد
بوقت، ووقت بالتحريض بقية إذا بين عدة، ثم اتسع فيه، فقبل لتوسع
ببذات.

وقال ابن عابدس^(١): جميع مبذات بمعنى الوقت المحدود، واستعير
لتلك أي مكان الإحرام، كما استعير المكان للوقت في قوله تعالى: **هَٰذَا**
أَمْرٌ أَتَىٰ الْأَمَٰةَ^(٢)، ولا ينبغي قول الحوضي: المبذات موضع الإحرام، لأنه
ليس من رتبة المعرفة بين الحقيقة والعجز، وكأنه استدل في البحر^(٣) إلى
ظهور ما في النصاح، فزعم أنه من رتبة بين الوقت والمكان السعي، والتمرد
بالإهلال الإحرام^(٤)، فدام

وهذا الأثر عن الإمام أحمد أنه سئل أي سنة ركب النبي ﷺ
المرافقة؟ فقال: عام حج، هكذا حكاه عنه جماعة اشراف وعليه أكثرنا
في وقت سدا المرافقة، لكنه يشكل عليه فيه دلة أولوا معاذرة، أي فائدة
عام التمسك بحر إجماع المرافقة، وإذا لم يكن التوقيت إلا في عام حج،
فأي دلة لهم إلى التوجهات القرية والتجديد لأجل

(١) الاستحلال (٢) ٥٢٢

(٢) سورة الأحزاب الآية ١١

(٣) البحر الزمير (٤) ٣١، ٥٥٥

وَيُهْلُ أَهْلُ النَّامِ مِنَ الْحَقِيقَةِ.

ثم أعدد العوايف من مكة ذو الحليفة ميثاق أهل المدينة. فقيل: الحكمة في ذلك أن تعظم أمور أهل المدينة. فقيل: رفقاً بأهل الأمان، لأن أهل المدينة أقرب الأمان إلى مكة ممن له ميثاق معين، كذا في «الفتح»^(١).

وقال الشيخ في «حجة الله»^(٢): لما كان الإتيان إلى مكة شتاءً غللاً نازكاً لغفواء نفسه مطلوباً، وكان في تكليف الإنسان أن يحرم من بلده حرج ظاهر، فإن منهم من يكون فطرته على مسيرة شهر وشهرين وأكثر، وجب أن يخص أمكنة معروفة حول مكة يحرمون منها، ولا يؤثرون الإحرام بعندها. واختار لأهل المدينة أبعد العوايف، لأنها مهيطة للوحي، ومآزر الإيمان، ودار الهجرة، وأول قرية آمنت بآله ورسوله، فأهلها أحق بأن يبالغوا في إعلاء كلمة الله، وأن يذهبوا بزيادة تعظيم الله. وأيضاً فهي أقرب الأقطار التي آمنت في زمان رسول الله ﷺ، انتهى.

(ويهل أهل الشام) زاد النسائي من حديث عائشة. ومصر. وزاد الشافعي في روايته. والمعرب (من الجحفة) ضم الحيم وسكون المهملة، وسقطت هبة بفتح الحيم وسكون الهاء وفتح الشدة كطرفة، وأقبل: تروى لطيفة، والمشهور الأول، قال ابن الكلبي: كان العماليق يسكنون بئر، فوقع بينهم وبين بني عيل - بفتح المهملة وكسر الموحدة - وهم إخوة عاد - حرب، فأخرجهم من بئر، فتركوا الجحفة وكان اسمها يومئذ هبة، فجاءهم سبيل واحتضنهم أي استأصلهم، فسقطت الجحفة، كذا في «الفتح».

ولما قدم النبي ﷺ المدينة استأمنها. وخم أصحابه فقال: «الفهم حبيب إليها المدينة ومحبها راغباً حماها إلى الجحفة الحديث، والمصريون الآن

(١) الفتح (٣/٣٨٦).

(٢) حجة الله (٢/٥٩).

به قال أكثرهم: والله لا أقبل المسحاة أن يهلها من ذي الحليفة،
مأخوذ من الخبر من المخطوط والمحل منهم من قولي.

٢٠/٧١٦ - قال عروة بن السهم: إنما هو بالإمام الأئمة،
أو بالخلفاء من رسول الله ﷺ وأصحابه من رسول الله ﷺ،
أو أولي أهله من بعده.

أخرجها البخاري في: ٩٦ - كتاب الاعتصام، ١٦ - باب ما عثر النبي ﷺ
وحدث على اتفاق أهل العلم.

وصم في: ١٦ - كتاب الحج، ٢ - باب موافقة الحج والعمرة حديث ١٤

عنده، (١٤) أن رسول الله ﷺ، وأهل بيته، وأهل بيته، وأهل بيته،
قال: إن تقدم الإحرام عن المواقف وتعمدها لا يحرم، والمسألة خلافية
تدعى، والتعريب لا يتم إلا بتأيد أن الأمر بالمشي يقتضي المشي عن
حلقه، وهي أيضاً خلافية تدعى بسقط في الأصوات، وأهل الإمام مالكاً
- رضي الله عنه - ذكر هذا الحديث ثلث العديت المتقدم إشارة إلى أن حرم
الحديث المتقدم بمعنى الأمر.

أقبل المسحاة أن يهلها من ذي الحليفة: متعلق بـ "يهدي"، وكلمة من
ابتدئية أي ابتدء، بهؤلاء من ذي الحليفة، قاله العيني (وأهل الشام من
الحجاز وأهل نجد من قريش أي قريش الصدوق والثوري قرآن أحاديثه، وهو
الحنابلة، والثوري قرآن الثعالبي، وأبو جعفر، علي الطبري، قاله الحافظ ونحوه
الروافض والمجوز، لكن جمعاً كثيراً من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في المروج
بأنهما واحد).

٢٠/٧١٦ - قال عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - إنه هؤلاء الثلاثة
تستعمل من رسول الله ﷺ وأصحابه من رسول الله ﷺ،
ويهل أهل الشام من بينهم، وسجدت أخرجها البخاري بطريق منها في

الاعتصام^(١) برواية سليمان بن عبد الله بن دينار، راد وذكر العراق، فقال: ثم
مكن عراق يومئذ، وأخرج البخاري أيضاً في المناسك^(٢) برواية عبيد الله عن
ماهر عن ابن عمر قال: لما بُشِعَ هذا المصراع «القصبة» والكوفة أنوا عمر
- رضي الله عنه -، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ خذ لأهل نجد
فرساً، وهو جوف عن طريقنا، وإنا إن أردنا فرساً شق عليه، قال: فانظروا
حظوه من طريقكم، فجد لهم ذات عرق.

قال الحافظ: ^(٣) ظاهره أن عمر - رضي الله عنه - خذ لهم ذات عرق
ساحتها منه، وقد روى الشافعي من طريق أبي شعيبه قال: ثم بوئت
رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئاً، فانخذ الناس حبال قرن ذات عرق، وروى
أحمد عن يحيى بن سعيد وغيره عن ماهر عن ابن عمر فذكر حديث الموافيت
زاد فيه، قال ابن عمر: فأثر الناس ذات عرق حتى مرده، وله عن صفته عن
ابن عمر - رضي الله عنه - فذكر حديث الموافيت. قال: فذا له قاتن: وأين
أعراق، فقال ابن عمر: ثم يكن يومئذ عراق.

ووقع في أغرائه مالك بن نزار فظني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن
ماهر عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: وقعت رسول الله ﷺ لأهل العراق
قرناً، قال عبد الرزاق: قال لي بعضهم: إن مالكاً مضى من كتابه، قال
المدار فظني. تفرد به عبد الرزاق، قال الحافظ: ولاستاد إليه ثقات أثبات.
وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جداً، وحديث الباب
برده، وروى الشافعي من طريق طاووس قال: ثم بوئت رسول الله ﷺ ذات
عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق.

(١) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ١٦ ج ١ (٧٣٤)، (فتح الباري) (١٣/٢٠٤)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المناسك ج (١٥٣)، (فتح الباري) (٢١/٢٣٩)

(٣) (فتح الباري) (٣/٢٨٩).

وقال في الأم: سميت من اسمي فخطا أنه جاء ذات عرق، ويرت أمتع
عابه الناس. وهذا كونه بدل علم أو مضاف ذات عرق ليس مستوحداً، وما قطع
العلم في. والله اعلم في شرح المصادر، والوقوف في شرح مسلم، ركنه وقدر
في "المندوبة" هناك.

قال الأبي: أصبح لوجنين عذنا، أو الذي ولجها عمر - رضي الله عنه -
وقال ابن رشد^(١) بعد ما حكى الإجماع على السواقيت الأربعة في أهلها
والجند وفرد بلنهم. حافظوا في ميثاق أهل العراق. فقال جمهور علماء
الإمامية: سفلتهم من ذات عرق، وقال الشافعي والثوري: إن أهلها من السفلين
كانت الحرب واحتتموا فبعض أهلهم، فكانت طائفة عمر - رضي الله عنه -
وقالت طائفة: بل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال السوي^(٢) ذات عرق تكسر العرب ميثاق أهل العراق، واختلف
العلماء على شرفه حتى أم ياجهاند عمر^(٣) رجباً لأصحاب الشافعي، أصحبه
وهو عمر الشافعي في الأم، بنو عبد عمر - رضي الله عنه - وذلك صريح في
"السفاري" وروى من الأم: نزلت بيني حدث جابر، لكنه لم يأت بعد
حرمه ربيعة، وأما قوله "الشافعي" حدثت معصم، لأن العراق لم يكن لتحت
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فكلامه غير صحيح، وقوله ما ذكره - والله أعلم -
لصدهم عدم فتح العراق فمأخذ، لأنه لا يستلزم أن يغيره النبي صلى الله عليه وسلم
مستلزم، كما أنه يثبت عهد لأهل الشام الحجة في جميع الأحاديث الصحيحة،
ومعناه أن الشام لم يفتح حينئذ إلى آخر ما سطره.

وقال ابن العربي في "المعارضة"^(٤) أدل العلم بالفتن عن هذه السواقيت

(١) إلهام المجتهد (٣١٤/١)

(٢) الشرح صحيح سنن أبي داود (١٨١/١٨١)

(٣) السيرة النبوية (١٨١/١٨١)

ففي الرواية المشهورة وقد روي عن جابر وعصرو بن شعيب والحداد بن عمرو وعائشة: أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق، وكان الشافعي سخط أن يهمل من الغنم من جاء من العراق. ولا يكتم من الغنم إلا رجل غافل عن النصرة، فإن الرواية فيه عن النبي ﷺ خفت على حاله، والذين رويوا ذات عرق أكثر من كان ترجيح بالرواية فذات عرق، وقد كان ترجيحاً كثيراً، فاهل عمر أولى، انتهى.

أما الحفاظ: ومنح الحنفية والحداد وحدهم، بلغة والرافعي في الشرح لصغيره، والنوري في شرح السهداء أنه منصوص، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه. أخرجه عن ابن جريج، فأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر يسأل عن الجهل؟ فقال: سمعت أحبه رفع إلى النبي ﷺ فذكره.

وأخرجه أبو عروة في مسنده في حديثه فقال: سمعت أحبه يريه النبي ﷺ، قال ابن العراني: قوله: "حبه أي أهله، والغنم في بلاد الرواية ينزل منزله الثقب، يلبس ذلك قادماً في ربه، وأيضاً فهو له يدح برهقه لا يغيب ولا ضاً فهو سزل منزله فمرفوع، لأنه لا يدل من قبل الرأي، وإضا يؤخذ وغنياً من الشارح لا سيما وقد ضاع جابر إلى الشرافيت المنصوص عليها.

قدار الحفاظ: وقد أخرجه أحمد من رواية ابن أبي شيبة، وإسماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه، ووقع في حديث عائشة وهي حديث الحداد بن عمرو، سهدى كلاهما عند أحمد وأبي حنيفة والشافعي، وهذا يدل على أن الحديث أصلاً، فلهذا من أنما لا يغير منصوص، بل يطلع، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخبر

عن مالك، وثمة هذا ابن خزيمة، وثمة في ذلك حرق الخيل لم يذبح شيء منها عند أهل الحديث.

وقد مر المنار لم نجد في باب حرق الخيل ما ذكره الحديث
بمجموع طرق يفرق، وأما خلاف من أعله زاد العراق لم يكن نكح يومئذ،
فإن ابن عبد البر هي ثقة، لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يذبح الخيل ولا ذبح الخيل
المنوع، لكنه علم أنها مستنح، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق، وبهذا
أجاب الشاربي وأخرون، لكن يظهر أنه مراد من ذلك ثم يكره العرب يومئذ،
أي لم يكن في تلك الجهة مسلمون، وذلك لأنه روى الحديث بلفظ: أن رجلاً
قال: يا رسول الله من أين لأمرنا أن نهل^(١) قنابله، وكل جود حبيبه، كان دور
فلما سئل مسلمون، عذاف المشرك.

قال الحافظ في التلخيص^(٢): حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لأهل
المشرق ذات عروب، أو داود^(٣)، والسائي^(٤) بلفظ: أعراف ذلك المشرق، فورد
به الشافعي عن أبيه عنه، والبيهقي ثقة، وفي الشام عن جابر عند مسلم^(٥)
نكح لم يفسح يومئذ، وعن إخبار ابن عمر السبيعي عند أبي داود^(٦) وأبو
عبد الله، وفي الأحكام الصادرة: وأبو حمزة عند ابن عبد البر في
المعجم^(٧)، وعبد الله بن عمر، عند أحمد، وفيه خلاف من أوصاه، انتهى.

وأما ما أخرجه أبو داود وأبو حمزة من وجه آخر عن أبي حمزة، أن

(١) انظر: التلخيص (٣١٠/٢١٥).

(٢) رواه أبو داود (١٧٢٩).

(٣) رواه السائي (٢١٠/٢١٠).

(٤) رواه مسلم (١٨٣).

(٥) رواه أبو داود (١٧٢٩).

(٦) (١٨٢/١٨٢).

٧٧٦/٢٥ - **وحدثني عن عائشة**، عن **نافع**، أن **عبد الله بن**

عمر **أخا** **من** **الفرج**

أبى **بكر** وقت لأهل المشرق العمى، فقد نفروا به يزيد وهو ضعيف، وإن كان
سقط، فقد جمع بينه وبين حدث جابر وشذره بأجرة

منها: أن ذات عرق ميثقات لوجوه، والعقيق ميثقات لاستحباب، لأنه
بعد من ذات عرق.

ومنها: أن العقيق ميثقات لبعض العرفس، وهم أهل المدائن، والأخر
ميثقات لأهل البصرة، وقع ذلك في حديث لاس عند الطبراني، وسنده ضعيف.

ومنها: أن ذات عرق كتاب أولاً في موصع العقيق الآن. ثم حُوِّلَتْ
وُقِرَّت إلى مكة، فعلى مذاقات عرق والعقيق شيء واحد، وبعض الإحرام
من العقيق، ولم يُلْ بذكر أحد، وإنما قالوا: يستحب احباصاً، وحكى ابن المنذر
عن الحسن بن صالح: أنه كان يحرم من الرينة، وهو قول القاسم بن
عبد الرحمن وتصعب السخري، قال ابن المنذر: وهو أشبه في النظر إن كان
ذات عرق غير منصوبه، وذات أنه أخافى ذا الحليفة، وذات عرق معاداة،
ونحكم فيمن ليس له ميثقات أن يُحرم من أول ميثقات بحافيه، لكن أما من
عمر - رضي الله عنه - ذات عرق، ونده عليه احصاه واستمر عليه فعلى كان
أولى بالانحاح^(١)

٧٧٧/٢٥ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

(أهل) أي: أحرم (من الموضع) ضم أوله وسكون ثانيه، وقيل: يسمين قسره
غير ميسلة موضع ساحية المدينة، وهو دون أي: الحليفة إلى مكة، وفي
المتعجه: قرية من نواحي الرينة عن بشار الأسلمي، وسبأ ربيعة المدينة المدية
يرد على طريق مكة، وقيل: أربع نياح بها مبر ونخل ومياه كثيرة.

(١) انظر: معجم الزركلي (١٩٦٠)، والشرح الزركلي (١٩٦٢).

والحدثت العلماء في توجيه الآثار لاختلافهم في مدني تجاوز غير ذي
العليه إلى الحجة مثلاً

قال ابن رشد^(١) اختلصوا غير ترك الإحرام من ميفته، وأحرم من
ميفات غير غير ميفته. قال ابن تيمية^(٢) أقال الحديث لإحرام من ذي الحليفة،
وحرماً من الحليفة، فقد قوم عليه دم، وممن تركه نهى عنه وبعض
أسماء، وقال أبو حنيفة ليس عليه ضرر انتهى

وفي العمدة^(٣) قال مالك من من أهل الشام أو أهل مصر، ومن
ورائهم بذي الحليفة، فأجبت أن يؤخر إحرامه إلى الحليفة فذلك له واسع،
ولكن الفصل له في أن يهل من ميفات نسى يترك إذا مر به، فقلنا نعمالك، لو
أرجل من أهل العراق حرماً عليه، فأراد أن يؤخر إحرامه إلى الحليفة قال
أبو له ذلك، إنا الحجة ميفات أهل مصر وأهل الشام ومن وراءهم، ونهت
لحجة لأعرابي ميفات، وإذا من بذي الحليفة مبحر دم.

قال ابن القاسم^(٤) قال ابن مالك، وكان من من حبشيات ليس عرلة
ميفات، فليحرم من من أن يدر هل الشام فادعير من العراق، فعليهم أن
يحرروا من ذات عرق، وإن قدموا من الشام، فمهم بالدم، وكذلك جميع أهل
الأحق من من منهم ميفات ليس له، فليهل من ميفات أهل بلاد الشام، إلا أن
مالكاً قال غير مرة في أهل الشام وأهل مصر، إذا مروا بالدم فليحرموا من
يخرجوا إحرامهم إلى الحجة فذلك لهم، ولكن لبعض في أن يحرروا من
ميفات المدينة، قال ابن القاسم: لأب طريقتهم، فمن، يعني أن المدينة
طريقهم المهاد، ومع ذلك وقت لهم السير إلى الحجة، فبحوزهم التخيير
في أيهم، إلا أن أهل في ميفات

(١) عمدة الصحابة (١/٢٢٥).

(٢) (٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦).

وقال القاري في شرح المنهاج: «المتنبي إذا جاور وقت التحصير في بيتي الحبيبة غير أنهم إلى الصحة ثقة وفقاً بين علماء. خلافاً لما في أمير النجاشي قال: «هو الأقصر في هذا الزمان» وفي اليوم الذي خلاص، وصحح منوطه، والأظهر أن يقال: «صحيح» عدم وجوبه؛ لأنه إذا كان في طريقه بيتان، قالوا: «مخير» أي أن يُختر من الأول، وهم الأفضل عند الجمهور خروجاً عن الخلاف. فإنه قد ثبت عند الشافعي، أو يُختر من الثاني فيه رحمة؛ وقبل من إنه فصل سابعة إلى أكثر أوقات التسك. فإنه إذا أحرموا من صفات الأول، فكروا كثيراً من المحظورات.

وفي المنهاج^(١) عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة: إذا مررت على نعمة، مجاوزوها إلى الحنيفة فلا بأس بذلك، وأسيء إلي أن يُعترفوا من ذي حنيفة؛ لأنهم لما وصلوا إلى نيفات الأول، لم يهتم بحفظ حرمة، فيكره لهم تركها، انتهى.

ومنه ذكر القاري في شرحه: «وبه قال عطاء وسفيان، والحاكوية والحنابلة، وفي قول الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه - في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يشاءوا، عن بيتان لم يمس على لسان الشارع، وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة، فعنه: أنه لو لم يحرم من ذي الحنيفة، وأحرم من النعمة أن عبه دماً، وبه قال مالك وأحمد وأحمد، وعنه ما سب من قوله: «لا بأس» فيحمل رواية وجوب الدم على المدنيين وعنده على غيرهم، انتهى.

وفي القادر المختار^(٢) وقالوا: «أي عندنا» تحفة - ولو من بيتان.

(١) منهاج منيع (٣/٣٦٠).

(٢) (٢/٣٢٣).

فإحرامه من الأئمة أفضل، وهو آخر، أي الثاني لا شيء عليه على المحدث،
وعادة اللباس، سقط عنه القدم، انتهى. قال ابن عابد بن: قوله بميلان أي -
كأنه لم يحرر بدني الحليفة ثم بالتحفة فإحرامه من الأئمة أفضل، ثم قال بعد
ذكر عبارة اللباس، وشرحه، لكن في المنع^(١) عن «الكافي» الذي هو
جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية، ومن حاور وفه غير محرم، ثم أتى
وقت آخر فأحرم منه أجزاء، ولو كان أحرم من وفه كان أحرم إلى، انتهى.

فعلم منه أن قول أبي حنيفة النار في غير أهل المدينة انتدني لا
عشيرة، وأنه لا فرق في طهر الرواية بين المحدثي وغيره، انتهى. وقال
ابن جهم: قوله - أي الثامن - : إن هذه الموافقة لأهلها ومن مر بها، قد أفاد
أنه لا يجوز محاورة المحدث إلا محرمًا، فلا يجب على المحدثي أن يحرم من
يفقهه، وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عندما،
وعلم منه أن الثماني إذا مر على ذي الحليفة في دهابه لا يلزم الإحرام منه
بالطريق الأولى، وإنما يجب عليه أن يحرم من الجعفة كالمصري، انتهى.

وقال الفاري في شرح الطحاوي: ولو تم يحرم المحدثي ومن بعده من ذي
الحليفة، وأحرم من الجعفة، فلا شيء عليه وغيره ودافأ، غير أبي حنيفة.
يلزمه دم، وبه قال الشافعي، لكن الظاهر هو الأول، لما روي في الحديث من
قوله ﷺ «هي لهن ولنمن أي عليهن من غير أصغر، فمن حاورهن أو اتبعن
أثنتي حيا، يفتاننه»، انتهى. وسبأني في كلام محمد - رحمه الله - في
موطئه^(٢) أنه قال: «يُحَرَّم لأهل المدينة أن يحرموا من الجعفة؛ لأنها وقت
من الموافقة، بلما عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحبكم أم يستنع بشابه
إلى الجعفة فليعمل».

(١) الفروع المندرجة (٢/٢٢٤)

(٢) مسنده محمد مع التعليق المصنف (٢/٢٣٧).

وقال ابن القيم^(١) المذني إذا جاوز إلى الحففة فأحرم بها فلا بأس، والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة، مقتضى كون فائدة التوقيت المنع من التأخير أن لا يجوز التأخير عن ذي الحليفة، ولذا روي عن أبي حنيفة أن عنه دماً، لكن الظاهر أنه هو الأول، كما روي عن تمام الحديث من قوله **بِحَجَّةٍ** من نهن ولمس أنى عليهن من غير أهلهن، فمن جاوز إلى المقات الثاني حذر من أهله، وروي عن عائشة رضي الله عنها - أنها كانت إذا أرادت أن يحج أحرمت من ذي الحليفة، وإنما أرادت أن تستمر أحرمت من الحففة، ومعلوم أنه لا فرق في المبدأ من الحج والمعرة، فلو لم تكن الحففة موقفاً لها لما أحرمت بالمعرة منها، فيجعلها يُعلم أن المنع من التأخير مفيد بالمقات الأخير انتهى.

وقال الحافظ في التلخيص^(٢) قوله **بِحَجَّةٍ** مع نهم أي: المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة، وقوله: **من أنى عليهن** أي: على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، فالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فمقدّم ذو الحليفة لاجتيازها عليها، ولا يؤخر حتى يأتي الحففة التي هي ميماته الأصلي، فإن أخر أساء ولمعه دم عند تجهيزه.

وأطلق النووي الاتفاق وفي الخلاف في شرحه في "مسلم" و "المهذب" فعنه أراد في مذهب الشافعي، إلا فالعروف عند المالكية أن للشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميماته الأصلي، وهو الحففة جاز له ذلك، وإن كان الأفضل خلافه؛ وبه قال الحنفية وأبو نوح وابن المنذر.

وقال ابن دقيق العيد^(٣) قوله: **أولاهل الشام الحففة** يشمل من قرأ من

(١) فتح القدير (٢/ ٢٣٤)

(٢) فتح الباري (٣/ ١٣١٦)

أهل الشام يدعى الحليفة ومن لم يجر، وقوله: انحر، انحر عليهم من غير أهلهم، ومثل الشامى يفا من يدعى الحليفة وغيره، فهذه عمودان اعراضا انتهى وهكذا حكى الشاذلي الفسطاني والقرظي^(١٢١) وغيرهم.

وقال: لآسى المالكي^(١٢٢) بعد ذكر قول النووي انشافى، وهذا لا خلاف فيه لكنه يعنى عندهم، وأنه عندما فإنا نثبت لمن ليس بمقاتل بين يده كليبى بوعرفاني والحدادى، يمر أحدهم يدعى الحليفة فيه يحرم منه، ولا يجوز، لأن بمقاتل ليس به، وإنما السامى يمر بها فله يؤخر إلى الحليفة، لأنه يشتهر وجهي بين يده، نعم الأفضل في ذر الحليفة انتهى.

وقال من محر في قوله عليه نضلاء وانزالا، فوالله انشاف الحليفة أي إذا لم يجر أو عرس السنة، إلا نزعهم الإخراج من الحليفة إجماعاً على ما قاله النووي، قال: القرظي^(١٢٣)، وهذا عريب منه، وعجيب، فإن المالكية وأنا نور يقولون: بأن لا التأخير إلى الحليفة^(١٢٤)، ونحننا معشر الحنفية يجوز سمي ايضاً تأخيرهم إلى الحليفة، فتدعى لأجمع باسمه انتهى.

وقال غلام من هذه عبارات كلها أن فيها مسائلين خلافتين بين الحنفية، إجماعاً أن السامى إذا مر على ذي الحليفة، فهل يجب عليه الإجماع أو يجوز له التجاوز إلى سفانها، وبالأول فثبت الساندية؛ لا خلاف في ذلك بينهم كما تقدم من النووي وغيره، والثاني هو المعروف عند المالكية وغيرهم، وبه قالت الحنفية.

(١٢١) مخرج القرظي: (١٢٠/٢٤)

(١٢٢) إجماع، إكمال المعلم: (٣١/٢٢٨).

(١٢٣) مرقاة المفاتيح: (٢٦٩/٢)

(١٢٤) هكذا في الأصل، والصواب يدعى الحليفة

رئيسه سنة، أن المني إذا دأب عن سبغته إلى المحض، وهل يجوز له سبغ أم لا؟ وماذا لو حالت التحنية في المرحح عنده، كما تقدم السطر عن فروغيه، وبشائي قال: الجمهور كما تقدم، مستكبر.

وأذا تحلبت دلت على نية أن لا يحاذر للتحلب فيه ابن عمر - رضي الله عنهما - عن سبكت بنسبه، وبما قال محمد - رضي الله عنه - في حديثه^(١) حد أثر ذلك، فلما أحرام من عمر - رضي الله عنه - من المرحح - وهو دين في الحلة، أي سبكه، دنا أمامه وفي آخر وجه التحلف، وفي الأخير لأهل المدينة أنه يجره من الحلة لا من وقت من المواقف، وقال عن أبي جعفر قال: من أحل منكم أنه يستنج بده إلى الحلة فيجعل في أسنانه بذلك أثر يوسف بن إسحاق بن أحمد عن محمد بن علي عن أبي يزيد المنفي، قلت: وبزيد هذا تقدم في حديث أبيه عن أبي الحسن أن علياً قال لا يحل

أنه يده التحية فاحتاجوا إلى أنه لا، وإنما قال في عهد البراءة محمد بن أحمد العلوي أنه من سبغات أو سبغ إحراماً ثم بدا له فله أن يده أو سبغ يده من سبكه أو غيره، ثم بدا له في إحرامه كما قاله الشيخ وغيره، وهذا روى حديث المواقف، ومما أن يده مع طهارة من طهارة، غنى عنه ذلك، وهذا لا يخفى عليه.

وأنت خير بأن المصلح يلزم إذا ثبت أن سبكت من عمر - رضي الله عنه - موقوف على مستكبر، ولا يظهر صديقه أنه روى التحية في ذلك، وأوله الشامي بعد أن يكون عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - بذلك طاهر، أي الأثر بالجوهر في الرأي، أو بالأصل - أنه، قلت: وهذا يوافق معنى سبوت بركة المواقف.

(١) عن أبي محمد مع التبريد للمجد (٢٢٦)

(٢) عن المرحح الروائي (٢٢٦)

٢٦/٧١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ النُّفَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ تَقَرَّ مِنْ أَيْدِيهِ .

قال الناجي^(١) وفي نسخة - محمد بن - قال مالك : كان خروج عبد الله بن
عمر إلى الحج لحاجة ، ثم لما أنه واحد معي ، وهكذا حتى التفتح في
المسيرة^(٢) فقال : ومعنى هذا أن عمر رضي الله عنهما - من الحج - إذا
التفتح أن أهل المدينة يمدون ذاك الحبل ونحوه ولا يتم عليهم إذا
أغزوا الإجماع إلى البيئات التي ذكر ذلك محمد بن المومنان . وسئل
أحد أنه لما أنه قد يدخل مكة قبل أن يبعث إلى الحج . ومما عند الشيعة أنه لما
أنه أن يبعث . وهذا يدل على الحج .

ومثل ذلك قوله ابن العربي في التلخيص^(٣) أن قال : وقد خرج ابن عمر من المدينة
إلى مكة فأمر من الحج ، وقالوا له لم لا يريد الحج ، مع بداهة من الحج ، وهذا
محمود . ولهذا ابن عمر أخبر . ليبين لجواز كفاية الإجماع من بيت المقدس ،
مما أجوز . وكذلك قال ابن عمر ومعه لا بد عليه من محاورته . انتهى

٢٦/٧١٨ - (مالك) عن النخعة محمد بن : هو - مع ، قاله الزاوي^(٤) (إلى
عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما - (أهل من إيلياء) قال الزاوي : حذو
مكة . ثم لما من تحت ساكنة ، ثم لا من مكسورة ، ثم يد آخرى ، ثم ألف
معدودة هذا هو الأشهر ، وحكى فيها الأئمة . ولعله ثالث إيلاء حذو الشام
الذي يكون اللام والمد ، ووزن الإيلاء ألف - ولا من وهو غير ذلك . قيل : معناه
بيت الله ، الجواز أنسب الصدق ، ولم يذكر غير رواية المومنان إلا لأن كان
محمد أو غيره ، وكذا لم يذكر في رواية محمد .

(١) الناجي (٢٠٠) (١٠٠)

(٢) (٢٠٠) (٢٠٠)

(٣) (٢٠٠) (٢٠٠)

(٤) (٢٠٠) (٢٠٠)

تكون ذكر في جمع الموائد^(١) رواية ماثلة أن ابن عمر أقبل بحجة من إنياء، قال الزرقاني: أي عام الحكيمة لما افتقر أبو موسى وعمر بن (الأمير) عن غير اتفاق بدومة الحنظل، فنهض ابن عمر - رضي الله عنه - إلى بيت المشركين وأحرم مده، ثم روى: ليهيئ ويسر عبد الله مع كونه رأى حديث الحرافيت، فقد علم أنه فهم أن السواد مع محاورنها حلالاً لا منع الإحرام قبلها، انتهى.

قلت: واحتملت وفيه الأقسام في تقديم الإحرام على التعيقات المتكدي، قال العيني في شرح النهاية: تقديم الإحرام على هذه السواقيت سائر بالإجماع، وقال داود الظاهري: إذا أحرم قبل هذه التعيقات فلا حج له ولا عمرة، وقد في شرح البخاري: فإن لم يحرم لا يحل لأحد أن يحرم ما حج أو العدة قبل السواقيت، فإن أحرم أحد فيها وهو سر عليها فلا إحرام له ولا حج ولا عمرة له، إلا أنه يوتي - إذا صار في "نسبات" - تحديق الإحرام هناك حذر.

وقال العيني^(٢): إن ابن المنذر نقل الإجماع على التحول في التقديم عليها، ثم قال: فإن قلت: نقل عن إسحاق إدوارد عدم الجوار، قلت: محالهما للجمهور لا تعير.

وقال أيضاً^(٣): اختلفوا هل الأفضل التمام الحج صير أو من صيرته^(٤) فقال مالك وإمامنا وإسحاق: إتمامه من المواقيت أفضل. وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو داود وأما حرم الإحرام من المواقيت رجعة، اعتدوا في ذلك على قول الصحابة، فإنهم أحرموا من قبل إسحاق، وهم ابن عباس وابن مسعود

(١) - الموائد: الموائد (٢٣/٧)

(٢) - (٢٣/٧)

وابن عمر وغيرهم ذنوا: وهم أعرف بالنسبة وهم فقهاء الصحابة، ونهادر
إحرام رسول الله ﷺ، وعلموا أن إحرامه ﷺ من الميقات كان تيسيراً على
أصحابه ورخصة لهم، وابن عمر - رضي الله عنهما - كان أشد الناس اتباعاً
لرسول الله ﷺ، انتهى.

وقال أبو عمر^(١) كره مالك أن يحرم أحد قبل الميقات، وروى عن
عمر بن الخطاب أنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة، وأنكر
عثمان - رضي الله عنه - على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات.

وفي التعليق البخاري^(٢): كره عثمان أن يحرم من حرامك وتكرمان، وتكره
الحسن وعطاء بن أبي رباح الإحرام من الموضع البعيد. وقال ابن بزيعة: في
هذا ثلاثة أقوال: منهم من جوزد مطلقاً، ومنهم من كرهه مطلقاً، ومنهم من
أجازره في العيد دون القريب. قلت: وتقدم أيضاً من قال بالكراهة من المعبود،
فهو قول رابع في المسألة، والمقول الثالث من الثلاثة التي حكاها ابن بزيعة
رواية للمالكية.

قال الساجي^(٣): في أثر ابن عمر - رضي الله عنه - المذكور في الباب
نقدنا للإحرام قبل الميقات، وقد روى ابن المونز عن مالك جواز ذلك،
وكذا هيته فيما قرب من الميقات، وروى العراقيون كراهيته على الإطلاق، وإذا
قلنا برواية ابن لموان، فالعرف، بين القريب والمبعد أن من أحرم فريب الميقات،
ففيه لا يقصد إلا مخالفة التوقيت؛ لأنه لم يستند إحراماً، وأما من أحرم على
المبعد منه، فإن له غرضاً في استدامة الإحرام، كما قلنا: إن من كان في شعبان
لم يجرئه أن يتقدم حياض رمضان يصليام يوم أو يومين، ومن تقدم انقضاء من
أول شعبان، حال له استدامة ذلك حتى يصله رمضان، انتهى.

(١) الاستدراك (١/١٩٠).

(٢) المعتمد (٢/٢٠٦).

وَأَنَّ الْأَيَّ "إِنْ أَحْرَمَ نَسَا سَبْعَ شُهُورٍ، وَإِنْ أَحْرَمَ قَلْبَ كَثِيرٍ، فَطَاعِمُ
السُّبُورَةِ الْكَرَامَةِ، وَطَاعِمُ الْمَحْتَصِرَةِ الْحَوَارِ، وَحَلَّ النَّحْسِي قَوْلًا بِحَدِّهِ كَرَامَةُ
النَّبِيِّ، نَبِيٍّ

عَنْ أَبِي "وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: (الْأَحْرَامُ مِنْ قَوْلٍ هَلَاكَ الْعَرَفَاتُ،
أَفْضَلُ لِمَنْ قُوِيَ دَلَى نَاسٌ، وَفِيهِ نَحْجٌ لَنَا عَلَيَّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ - وَابْنِ مَرْيَمَ -
وَعَمْرٍاءَ مِنْ حَمِيمٍ، وَإِنْ نَسَا: إِذَا غَفَرَ أَحْرَمُوا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْهَيْدَةِ
وَعَدَّ أَنْ أَبِي سَلَمَةَ "أَنَّ عَمَّالَ مِنَ الْعَاصِرِ أَحْرَمَ مِنَ الْمَحْتَصِرَةِ، وَهِيَ قُرْبَةُ مِنَ
النَّصَةِ

وَعَنْ أَبِي سَيْرٍ: أَنَّ أَحْرَمَ هُوَ وَحَمْدٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ حَسَنَ وَمُسْلِمَ مِنْ يَسَارٍ
فِي الدُّنْيَا، وَأَحْرَمَ أَبُو مَحْمُودٍ مِنَ السَّيْلَمِيِّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَرَّحَهُ اللَّهُ
وَكَبَّرَهُ أَحْرَمَ مِنَ تَبِّ الْعُقَدِ، وَأَحْرَمَ مِنْ سَيْرٍ مَعَ آسٍ مِنَ الْعُقَدِ، وَمَعَدَّ
فِي الْمَدَامِ، وَمَعَدَّ مَعَبَ الْحَبَرِ - وَفِي الْقَدَامَةِ "وَلَا إِتْرَافِهِمْ مَعَهُ: كَانُوا
يَسْتَحْبِبُونَ أَنْ يَحْجَّ أَنْ يَحْرَمَ مِنْ بَيْتِهِ، وَنَقَلَ الشَّافِعِيُّ مِنْ عَلِيٍّ: رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: إِسْلَامُ الْحَجِّ بِالْعَمَلِ أَنْ يَحْرَمَ بِهَا مِنْ أَمِيرَةٍ هَلَاكَ رِجْلٌ مَعَهُ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَهْرٌ، أَخْرَجَهُ السَّيْفِيُّ، وَحَدَّثَتْ عَلِيٌّ أَخْرَجَهُ لِحَاظِهِ فِي
الْمُسْتَعْرَفَةِ وَقَالَ: عَلِيٌّ سَرَّحَ السَّيْفِيَّ، وَقَالَ الْعَاصِمِيُّ السَّاسِي: وَالْحَدِيثُ
أَحْرَمُوا مِنَ الْعُقَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْثَابِتِ قَتْرَ، نَبِيٍّ

وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَهْلُ
بَعْدَهُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ حَذَرَ لَمَاءَ رَجُلٍ زَوَّجَ أَبِي دَاوُدَ: مَنْ أَهْلُ بَعْدَهُ لَمْ
يَعْرِفْ مِنَ السَّيْفِ الْأَقْبَمِ إِلَّا السَّيْفَ الْحَرَامَ - وَالتَّحْدِثُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) (مَنْشُورٌ بِمَنْشُورِ السُّنَنِ (٢٩٧/٣)

(٢) (مَنْشُورٌ بِمَنْشُورِ (٢٠٨/١)

٧١٩/٢٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَهْلُ مِنَ الْجَبْرِاتِ بِمَكَّةَ.

أخرجه أبو داود في ١١ - كتاب الحج، ٨٠ - باب المنهية والعمرة فحصى
فبدرقه الحج فافهم عمرتها

والتبرمدي في ٧ - كتاب الحج، ٩٢ - باب ما جاء في العمرة من
الجمعة.

والسائري في ٢٤ - كتاب الحج، ١٠٤ - باب دخول مكة ليلة.

وأبو داود، ولم يتكلم على رجاله فكان حجة، ورواه ابن ماجه والدارقطني
وأي حجاز في صحيحه.

٧١٩/٢٧ - (مالك) أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ أَيَّ:

خادم حنين في يوم نفتح مكة هناك (من الجمرة) قال يا فخر الحنوي: كسر
أولاء جماعة، ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عليه ويشذرون راءه، وأهل
الإيمان والأدب يخطئونهم ويسكنون العين ويضعون الراء، وحكي عن أبيه
- رضي الله عنه - أنه قال: إنما حدثت إخواني في شعبة الجمرة وتخفيف
الحديث. قال الحموي: والذي عرفت أنهما روايان جيدان. حكى إسماعيل
عن ابن أبي عمير أنه قال: أهل المدينة نكفهم، وأهل العراق يُخَفُّونهم،
وبالتخفيف يُكْفَمُ الحطاي.

قال السطواني: يمكن العين وتخفيف الراء، ضبط جماعة من النحويين
وسحقفي المحذيين، ومنهم من ضبط كسر العين وتشديد الراء، وعنده أكثر
المحدثين، قال صاحب «السطح»: كلاهما مراد، انتهى

فاز الحموي: هي ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب نزلها
النبي ﷺ ثمة قسم عظام هوان مرجعه من غزاة حنين، وأخرج عنه ﷺ، وه
فها، مسجد وبها آثار مشاهير، وقال أبو نعيم: هي من مكة على برد من
طريق العراق، انتهى.

وفي «المحلى»: موضع بطرف الطائف بينه وبين مكة بريد، كما قاله الفاكهي. وثمانية عشرة ميلاً، كما قاله الباجي بمصر: ذكر الأوزاعي أن إجماعهم على أن الجمرات كان ليلة الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة، كما في «التلخيص»^(١)، وقال ابن القيم: وعمره الجمرات كانت في أول ذي القعدة، انتهى.

قال النعماني^(٢): العمرة اثلاثة هي في ذي القعدة أيضاً ستة ثمان وهي عمرة الجمرات، قال ذلك عمرو بن الزبير وموسى بن عقبة وغيرهما وهو كذلك، وفي «الصحيح» من حديث أنس: أنها كانت في ذي القعدة، وقال ابن حبان في «صحيحه»: إن عمرة الجمرات كانت في شوال، قال المحب الطبري: ولم يتقل ذلك أحد غيره، فيما علمت، والمشهور أنها كانت في ذي القعدة، انتهى. قلت: ووجه بأن الخروج لها كانت في شوال، كما سيأتي في العمرة في أشهر الحج.

وقال القاري في «المرقاة»^(٣): أما ما ذكره محمد بن سعد كاتب الواقفي من ابن عباس: لما قدم عليه الصلاة والسلام من الطائف نزل الجمرات، وقسم فيها الغنائم، ثم اعتمر منها. وذلك لليلتين بقيتا فهو ضعيف، والمعروف عند أهل السير والمحدثين ما تقدم، انتهى. يعني كونها في ذي القعدة. وعلم منه أن ابن حبان لم يعمد فيه، كما قاله المحب الطبري.

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث محرش الكعبي، والمثلث الترمذي^(٤): أن رسول الله ﷺ خرج من الجمرات ليلة معتمر، فدخل مكة ليلة

(١) «تلخيص العمرة» (١/٢٨٨).

(٢) «عمدة القاري» (٤٠٧/٧).

(٣) «مرقاة المفاتيح» (٢٧٢/٥).

(٤) أخرجه الترمذي (٩٣٥) وأبو داود (١٩٩٦) والنسائي (٣٨٦٤).

فقصي عمره، ثم خرج من أبيه، فأصبح بالاحمرانة كبائر، فلما زالت الشمس من الهم خرج في نظر سرف حتى جامع الطريق طريق جلع بطن سرف، فمى أحد ذلك حفت عمره نسي الناس، قال الشافعي: حسن شريف، ولا يعرف لشيوخ من النسي ^١ غير هذا الحديث، وقال ابن عبد البر: حديث صحيح، انتهى. قوله ^(١) زرقاني.

ثم إحرامه ^٢ عدا من الحمرانة بحتمل وجوه: أحدها: أن عليه الصلاة والسلام أراد العمرة مقصودة إذ كد يخرج إذ ذاك من تلك التواحي إلى المدينة، فأراد أن يكون آخر أعماله إذ أتممها فعلى هذا في هذه ^٣ حجة على أن من كان داخل الميقات، وأراد الحج أو العمرة فلا يحتاج الخروج إلى الميقات بل يهل من موضعه، ويكون بعد ^٤ ثم يهرأ كما ورد في روايات شريفة بعد الميقات المذكورة فوس كذا ذلك فمن حيث يشاء.

قال العيني: لقاء جواب الشرط أي: أهله من حيث قصد الذهاب إلى مكة، يعني يهل من ذلك لموضع، قال ابن رجب: ^(٥) جمهور العلماء على أن من كان عليه دونهن فميقات إحرامه من منزله.

وقال النجاشي: هذا مذهبنا، إلا ما روي عن معاوية، أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، وإنا نرجو في إحرام ^٦ أنه أراد دخول مكة، لا حنبل حالهم بعد الفتح، إذ كان هذا ألوان الرجوع إلى المدينة، وعلى هذا فكان له ^٧ أن يدخل بدون إحرام أيضاً، لكنه أحرم لأخراة فصية لعمرك، وبه نكر العمرة منصرفة، ويحتمل وجوه أخرى.

(١) (٢١٢/٢)

(٢) مدينة المنهج (١١/٣١٤).

(٩) باب العمل في الإهلال

(٩) التلبية والعمل في الإهلال

هكذا في النسخ الهندية بذكرهما معاً، ولبيت التلبية في النسخ المصرية^(١) ولا الزرقاني والياضي، بل اكتفى على ذكر المعطوف فقط، فإن مسح ذكرهما فذكرهما للاهتمام بشأهما، إلا فعموم العمل يتناول الضرب والضمع معاً، والمعنى بيان ما يفعل عند الإحرام، والتلبية مصدر شئ أي قال، لبيت.

قال العمري^(٢): هي مصدر من لئى يئى، وأصله لئب على وزن فعمل لا فعل، فقلب الباء الثالثة باء استقلاً لثلاث باءات، ثم لئب لئباً لتحركه وانفتاح ما قبلها، ومن قال صاحب التلويح: قولهم: لئى شئت من نعط لئك، كما قالوا: عدل وخوف ليس يصحح، ثم يسط في التعقيب عليه.

قال ابن رشد^(٣): تفشوا على أن الإحرام لا يكون إلا بنية، واختلفوا هل تجزئ النية فيه من غير التلبية، فقال مالك والشافعي: تجزئ النية من غير التلبية. وقال أبو حنيفة: النية في الحج كانتكيرة في الإحرام بالصلاة، إلا أنه يجزئ عنه كل لفظ يقرم مقام التلبية، كما في افتتاح الصلاة عند انتهائهما.

وقال ابن قدامة^(٤): يستحب للإنسان التلويح بما أحرم به ليبرك بالالتباس، فإن لم يطق بشئ، واقتصر على مجرد نية كفاه في قول إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يبعد بمجرد النية حتى تنفذ إليها التلبية أو سوق الهمدي، لما روى قتادة بن النائب الأصباري عن أبيه مرغوعاً: «جاتني حبرئيل فقال: يا محمد لم أصححك أن يرمعوا أصواتهم بالتلبية». قال

(١) ولا في نسخة الأصمعي (٨٩/١٦)

(٢) جملة الآثار (٧٢/٧)

(٣) بداية المعجزة (١/٣٣)

(٤) انظر العمري (٩١/٤)

الترمذي^(١): هو حديث حسن صحيح.

ولأنها عبادة ذات تحريم وتحليل، فكان لها نظير واجب كالصلاة، ولأن الهندي والأشعبي لا يجان بسجود النساء كذلك الشك، انتهى. ثم ذكر الأئمة الجمهور، وحديث خلاد الذي ذكره سيأتي عنه المصنف في الباب لآتي. وذلك المضاف^(٢). في اثنية أربعة مذاهب يمكن توصيلها إلى عشرة. الأول: أنها مة لا يجب تركها شيء. وهو قول الشافعي وأحمد.

ثانيها: واحدة، ويجب تركها دم، حكاه المصنف في بعض الشافعية، ونحو: إنه وحده للشافعي نصاً يدل عليه. والخطابي عن مالك وأبي حنيفة.

ثالث: هو مخار الشامي في شرح الموطأ، ركذ أصحاب الفروع، دل الترمذي: والحاصل أن الشك في ذاتها راحة، وعدم الفعل بينها وبين الإحرام ككتير واجب أيضاً، ومفادتها للإحرام شئ، وتجديده مسح، انتهى. وحكى ابن العربي: أنه يجب عنهم ترك تكراره دم، وهذا قدر زاد على أصل الوجوب.

رابعها: واحدة، لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج، كالنوجة بالطريق، وهذا صدر ابن شابر من المالكية كلامه. وحكى صاحب الهداية من الحنفية منه، لكن زاد القول الذي يقوم مقام التوبة من تذكر كما في مذهبه.

وأخيراً: أنه ذكر في الإحرام، حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والربيري من الشافعية وأحمد الظاهر، انتهى مختصراً. وانسأفة ثلاثية عند المالكية أيضاً، ففي الشرح الكبير^(٣) للدردير «وكن

(١) مسند الترمذي (٣/١٩٦) رقم الحديث (٨٢٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٣/٢١١).

(٣) (٣/٢١١).

الحج والعمرة ثلاثاً: الأول الإحرام، وهو فيه أحد الشكوك، مع قول أو فعل متعلقين به، كالتلبية والتحرُّد من مكة حيطاً، وإن أحج أو أعمر أو أفاض، قال الشافعي قوله: التراجع التوبة أي توبة المأثول في حرمات الحج أو العمرة، وأما التوبة وسجود فكل منهما واجب متى حاله بحر بالمعنى الصحيح.

وقال ابن العربي في المعارضة^(١): يتعدى الحج بسجود التوبة عندنا، وإن لم ينطق به، وقيل: لا دفعي أو حقيقته لا يتعدى إلا بالتوبة والتلبية أو سبوق التلبية، وقال أبو حنيفة أنه ليس في من أضحى استأففى لا يتعدى، إلا بالتوبة التلبية ثم مرة انتهى.

وفي المتن^(٢) مذنب نجية في ذلك ما في شرح التلخيص: أن التوبة مرة فرصة، وهم عند الشروع، وتكرارها عدة، أي: في المجلس الأول، وبعد سائر السجود، ولا تكرر ستة سجدات، إلى آخر ما سطر.

وفي النهاية: ولا يصير شافعياً في الإحرام وسجود التوبة ما لم يأت التلابة، خلافاً للشافعي - رحمه الله - لأنه عليه على الأداء فلا بد من ذكره كما في تحريمه الصلاة، يصير سارحاً يذكر بمحض به التعظيم سوى التلبية، فربما كانت أو بحريه، هذا هم المشهور عن أصحابنا، والمؤيد فيه وبين فصلاً على أصلها أن ما أتى الحج أو سجد من باب الصلاة، حتى يقام غير ذلك على ذكره، كقوله التلابة، وكذا غير التوبة وغير غيرها.

قال ابن القيم^(٣) قوله: خلافاً للشافعي - رحمه الله - في أحد قوليه، وهو: من أي سجد - رحمه الله - كقوله فاسأ على الصلوات بحج أنها عبادة

(١) إجازة المحدثين (١٣/١١)

(٢) زاد المسند (٩/٢٩)

(٣) صحيح تفسيره (١/١٤٤)

كف عن المحظورات، فنكفي البية لأنتموها، وقستا نحن علم الصلاة لأدب.
يتزام أفعال لا مجرد كتب، بل التزام النكف شرط، فكان بالصلاة أشبه، فلا بد
من ذكر بفتح ياء، بما يقوم مقام ما هو من خصوصاته.

وقد روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى: **فَمَنْ وَصَّ**
فِيهِمُ النَّحْلَ^(١)، قال: فرض الحج الإلهائي، وفاد من عمر - رضي الله عنه -
تلبية، وقول ابن مسعود - رضي الله عنه - الإحرام، لا ينافي قولهما، كيف
وقد ثبت عنه أنه التلبية كقول ابن عمر - رضي الله عنه -، رواه ابن أبي شيبة،
وعن عائشة - لا إحرام إلا لمن أهل أو نلت، إلا أن مقتضى بعض هذه الأدلة
تحسين تلبية، حتى لا يصير محرماً بتلبية لهندي، وهو القول الأخير للشافعي
- رحمه الله - لكن شبه آثار آخر يدل على أن به مع التبية يصير محرماً،
فلا سذالان يهده على عدم صحة الاكتفاء بالتبية صحيح، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): كان ملاك لا يركب التبية من أركان الحج، وروى علي
تركها دماً، وكان غيره راجعاً من أركانه، وحجة من أنها واحدة أن أفعاله شتى،
فإن كنت ساداً لواحد، أنها محمود على يوسف، حتى يدل الدليل على غير
ذلك، فتوبه **بِإِذْنِهِ**، فخذوا عني ماسككم، انتهى.

وقال النووي في شرح المغاية: فرض الحج الإحرام لجميع الأمة،
ولأن كل عبادة لها تحايل فيها إحرام كالصلاة، وهو عندنا شرط الأداء، لا
يكن، كما قال الشافعي ومالك، لأنه مدام إلى الحنن، لا يستثنى عنه إلى
غيره، وجميع كل ركن في الجسلة، ولو كان ركناً لما كان كذا، انتهى.

وغيره مما سبق أن هما عدة مسائل الأولى: أن الإحرام فرض، وهي

(١) سورة النحل، الآية ٩٧.

(٢) بداية المجتهد (١/ ٣٣٦).

٢٨/٧٢٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَافِعٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ.....

إِجْدَاعِي. والثانية: هل هو شرط أو ركز؟ خلاعية. والثالثة: لا بد له من التلبية، وهي إحصائية. والرابعة: هل يفرض له التلبية أم لا؟ حلائية. ومهما حلافيات أخر، منها اختلافهم في انقضاء الزيادة من ألفاظ التلبية، سيأتي بيانها تريبا، وهي الخامسة. وهل يقوم اليدي مقام التلبية أم لا؟ ويأتي بيانها في باب ما لا يوجب الإحرام من تعبد لهندي، وهي السادسة.

٢٨/٧٢٠ - (مالك، عن نافع عن عبيد الله^(١) بن عمر أن تلبية

رسول الله ﷺ من رواية موسى بن عقبة عن نافع، وتليحدي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه، وهي حديث الأسبق، قلت: وأخرج مسلم حديث الباب برواية يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بهذا اللفظ (أيك) لفظ مشي عند مسيريه ومن تبعه، وقيل: اسم مفرد، وأنت التليبت يا، لاتصايتها بالضمير كما في لديك وإليك، وإذا بأنها قلبت يا، مع المظهر، وعن أنس بن مالك عن أنس بن مالك، وأصله ثبأ لك، فشي على التأكيد أي. الثبأ بعد الباء، وهذه التثنية بسبب حنيني، بل للتذكير أو للمبالغة، وهذه إحالة بعد إحالة.

قال النيسابوري^(٢) "أي أحببت للحج حين أؤذن إبراهيم في الناس، كما أحببت أولا حين خاضت الأرواح بألست بربكم، كذا قيل، ولا حين أذعناه، مثلا لك بعد امتثال في كل ما أمرني به. انتهى.

أقبل. معنى لك بجهر ونفسي إليك، من قولهم: دأبني بك ذاك، أي تواجبه، وقيل: محسني لك، من قولهم: سرأه لبه أي محته، وقيل: خلاصي لك، من قولهم: حبب لباب أي خالص، ربه لك العلم وباب،

(١) هكذا في الأصل، والصواب: عبد الله

(٢) حاشية النيسابوري: (٤٤، ٢٤)

إِنْ أَلْحَدَ النُّعْمَةُ لَكَ

لَمُنَسَّتِ الْأَلْفُ بِهِ. وهذه بطريقها تعني الشراكة النقية والمعنوية بين الذات والصفات

(إِنْ الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ لَكَ) قَالَ الْحَافِظُ^(١): رَوَى كَسْرُ الْهَمْزِ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَفَتْحُهَا عَلَى التَّعْلِيلِ، وَالْكَسْرُ لِحُجُودِ عِدَّةِ الْمَعْبُودِ لِمَا تَعْلَبُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْرِ جَمْعٍ مَعَهُ أَوْ الْحَمْدُ لَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمِنْ فَتْحٍ قَوْلٍ مَعْنَاهُ نَيْتٌ لِهَذَا السَّبَبِ، وَيُقَالُ الرَّحْمَضِيُّ: أَوْ الشَّافِعِيُّ اخْتَارَ الْفَتْحَ، وَأَنَّهَا حِينَئِذٍ اخْتَارَ الْكَسْرَ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: اخْتَارَ زَوَايَا الْعَامَّةِ وَمَعَهُ مَشْهُورَانِ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: الْكَسْرُ، هُوَ الْمَذْخَرُ رَوَايَةً وَدَرِيَّةً

قُلْتُ: وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ رَأْيَ دَقِيقِ الْعَمِيدِ الْكَسْرَ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَفِي «الْمُهَذَّبِ» كَسْرُ الْأَنْفِ لَا يَحْتَجُّهَا لِيَكُونَ اسْتِدْهَاءً لَا مَنَاءً، قَالَ ابْنُ الْمُهَذَّبِ^(٢): مِمَّا فِي الْوَحْدِ الْأَخَرِ، وَأَمَّا فِي تَحْوِيلِ مَحْوَرٍ، وَالْكَسْرُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ التَّنَاءِ، يَكُونُ التَّجَنُّبَ لِلْعَدَمِ، وَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِنُفْتِيلِهِ، أَيْ نَيْتٌ لِأَنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ، فَانْتَهَى.

وقال تاجي إلى أن لا مرة لأحد من الفطيين على الآخر، والنعمه بكسر
أبواب الإحسان واليت مختلفاً، والفتح السهم. قال تعالى: عَزَّازِي وَأَكْبَارِي أُولَ
الْفَتْحِ^(٣) الآية، وهي بالنصب على المشهور، وقال عباس: يجوز الرفع على
الاستدعاء، والحمد محذوف، أي مستغفرة لك. ويجوز أن الأنباري أن التمجيد
غير المستدعاء، كسر هو المحذوف. قلت: وعلى هذا لا مرد لما أورد الفارسي
على الرفع أنه لا يجوز العطف على محل سم إن إلا بعد مسمى الخير

(١) الوجع الثاني: (٢٠٩/٢)

(٢) الوجع الثاني: (٢٠٩/٢)

(٣) سورة المزمل: الآية ١٩

وَالْمَلِكُ، لَا شَرِيكَ لَهُ.

قَالَ: وَكَانَ خَلْفَهُ ثَلَاثُ عُمَرٍ يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ

(وَالْمَلِكُ) - لِنَصَبِ أَحَدٍ عَلَى الْمَشْهُورِ - وَحُورِ ارْتِفَاعٍ، وَنَقْدِهِ الْحَمْدَ كَذَلِكَ قَالَهُ الْحَافِظُ، وَقَالَ الْقَارِي: بِالنَّصْبِ عَطَفَ عَلَى الْحَمْدِ، وَلِذَا يَسْتَعِجِلُ ارْتِفَاعُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَالْمَلِكُ»، فَإِنَّ ابْنَ السَّبَّاحِ قَرَأَ الْحَمْدَ وَالنَّحْمَةَ وَأَفْرَدَ الْحَمْدَ، لِأَنَّ الْحَمْدَ مُتَعَلِّقٌ بِالْحَقِّ، وَبِذَا يُقَالُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْمَلِكُ فَهُوَ مَعْنَى مُسْتَقِلٌّ.

قَالَ الْقَارِي^(١): وَهِيَ تَقْدِيمُ الْحَمْدِ عَلَى النِّعَةِ إِيْمَاءً إِلَى عَمُومِ مَعْنَى 'حَمْدٍ'، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ بِذَلِكَ يَسْتَحَقُّ الْحَمْدَ، سِوَاهُ أَنْعَمَ أَوْ لَمْ يَنْعَمْ - وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ مَرْغُوبًا، وَحَبِيرُهُ قَوْلُهُ: «(لَا شَرِيكَ لَكَ)»، وَغَدَلَى ابْنُ حَجَرٍ لَوَقُفَهُ اللَّفْظُ بَعْدَ الْمَلِكِ، بِأَنَّهُ يُضَامِلُهُمَا مِثْلَ الَّذِي بَعْدَهَا رِيعًا يَوْهَمُ أَنَّهَا تَقَرُّ لَهَا قُلُوبًا وَذَلِكَ كَثُرَ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ بِأَنَّهُ ذَمُّوا عَنْ قُلُوبِهَا وَمَا بَعْدَهَا

قَالَ: نَافِعٌ: (وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ بِنُحُورٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ مَا عَنِ أَنَّ الرِّيَاضَةَ مِنْ ابْنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَكَذَا فِي رِوَايَةِ رَجَبِ بْنِ النُّعَيْمِيِّ عِنْدَ مَسَدٍ، وَأَوْضَحَ مَا فِي الْخَامِسِ مِنَ الْخَطَرِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَذْكُورَةَ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ: «وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ» وَمَا يَوْهَمُ رِوَايَةَ الْفَضْلِ الثَّانِي مِنْ بَابِ التَّلْبَةِ الْمُسْتَكْفَاةِ عَنِ التَّمَتُّعِ بِحَلِيهِ، وَالنَّفْعُ لِلْمُسْلِمِ، أَنَّ هَذِهِ الرِّيَاضَةَ أَيْضًا بِرِوَايَةِ وَهْمٍ أَوْ سَهْوٍ مِنَ الثَّلَاثِ

(يَزِيدُ فِيهَا) فَيَقُولُ: (لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهَكَذَا رِوَايَةُ مُحَمَّدٍ، وَبِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيدَ اللفظي لَا يُرَادُ بِهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ السُّعْفَاءُ، وَأَمَّا تَكْرِيرُ «يَبْقَى مَا لَا يَزِيدُكَ لَكُذِّبَ»^(٢) فَيُسَمَّى مِنْ التَّكْبِيدِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(١) مِزَانُ الْمَدِينَةِ، (٦٨٣/٥)

(٢) سَوْنَةُ الرَّحْمَنِ، (أَيَّةُ ١٣).

وَسَعْدِيكَ. وَخَيْرٌ بِذِيكَ لِيكَ وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

أخرجه البخاري في ٣٥ - كتاب الحج، ٢٦ - باب التلبية.

ومسلم في: ٦٥ - كتاب الحج، ٣ - باب التلبية وصفها ووقتها، حديث ١٩.

(وسعديك) قال عياشي: أفرادها وتثنيتها كليلك، ومعناه ساعدت طاعتك مائة بعد مائة وإسعاداً بعد إسعاد، ولذا أتى وهو من المصادر المنصورة بفعل لا يقطر في الاستعمال، قال البخاري: ومي: انتهاء: ثم سمع سعدك مقرباً عن ليث (والحجر بيدك) هكذا لفظ مسلم، وفي المشكاة برواية مسلم: وتفسير في يدك، قال الباجي: الألف واللام لاستتراق الحسن. فكان السحر يلبي ربه، ويعتقد أن جميع الحجر بيده.

قال البخاري: أي متحضر في قمصك من صحتي القدرة والإرادة، أو من نعمتي الحجاب والخلال، فيكون إشارة إلى أنه تعالى محمود في كل الصلوات، أو هو من باب الإكفاء، ولا فالأمر كله لله، والخير والشر كله بقدره وقضائه، أو من باب حسن الأدب في الإضافة والنسب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُكَ فَهَؤُلَاءِ لَشَقِيذٌ﴾ (١)، يمر ههنا ورد: لو شئت لیس إليك أي لا بسبب إليك أدباً، انتهى.

(ليلك والرغبة إليك) هكذا في جميع النسخ الهندية والعسرية، إلا نسخة الزرقاني، فكتب الرغبي بالغصب، قال البخاري: يروي بفتح الراء والنسب ويضم الراء مع الغصبة وقال البخاري: يروي بفتح الراء والمد، وهو المشهور. ويضم الراء مع الغصبة وتطير الغلبة والعلبى والغصبة والضمي، وحكى أبو علي: به فتح مع الغصبة أيضاً، ومعناه الطلب والمائلة والرغبة، قال الباجي (٢): كأنه قال: إن المرغوب إليه هو الله تعالى (والعمل). قال لطيفي: أي كذلك العمل متى إليه، أي هو المتصور منه.

(١) سورة الشعراء الآية ٨٠.

(٢) اللطيف (٢) ٦٠٨.

وقال القاري: لا يظهر أن الحشر وانعمل لك، أي: ترحمك ورحمك، أو العمل لك، أي: بأمره وتوفيقه، أو: الحشر: من العمل واجبه إليك في التردد والتخوف.

قوله (قَسَا): كَبَفَ - رَادَّ بَرَّ عَصَا - رَفَضَ اللهُ حُدَّ - فِي التَّخَلُّفِ مَا يَجِبُ مَعَهُ
مع أنه كان شديد التحري لأبيه (ع) ولما تقدم من رواية مسلم عن ماله عنه
أن النبي (ص) لا يرمي على هذه الكلمات العاتورة، أولاً أجابه الأبي بأنه رأى
أن الأبي قد حتى النص ليست سحاً، وإن لم يكن: وحده كذلك هو مع غيره، أو
فهم عدم الحشر على هذه الكلمات، فإن الشاهد يتصاغت بكثرة العمل،
وتحضر الأمر بغيره بما - وأقر ما ينبغي

وأجاب القاري: نعم في أنه ليس فيه حطف لئلا يعبره - بل لما أمر ما
سجد حسب إبه آخر، وباب الأدب لا تحجب منه، إذا لم يزد إلى تحريف ما
قاله النبي (ص) فإن أفكر حشر موهج، لا يستقيم منه حسن، على أن أكثر
هذا الذي زاده، كان يزدحجون من دعا استنفاذ النصائح وهو: أهلب وسعدت
وإحمر في بذلك والقمر نفس تلك، وفي مسلم عن ابن عمر - رضي الله عنه -
قال حشر - رضي الله عنه - يقول: هؤلاء رسول الله (ص) من هؤلاء الكلمات،
يعملون أئمة النبي (ص) وسعدت إلى آخر ما رواه (١٧٥٠هـ)

قال الحافظ: يعرف أنه النبي (ص)، وأخرج من أبي سفيان عن العصور عن
سهمية قال: كنت لحبة عند - رضي الله عنه - فذكر عن شريك (١٧٥٠هـ)
نبيك موعوداً ومهدياً إليك ذا السعد، والفصل الحسن من طاعة الخليفة (١٧٥٠هـ)

ثم قال (ع) (١٧٥٠هـ) قال أبو عبد الله: أجمع العلماء على القول بهذه الظنية

(١) شرح أبيه (١٧٥٠هـ) (١٧٥٠هـ)

(٢) مسند طبرستان (١٧٥٠هـ)

النسوية عن رسول الله ﷺ، واختلفوا في الزيادة، فقال مالك: أكره الزيادة فيها على نية رسول الله ﷺ، وروي عنه: أنه لا بأس أن يرد فيها ما كان من عمره رضي الله عنه - بزيده، وقال الثوري والأوزاعي وسحمد بن الحسن: أنه أن يزد فيها ما شاء وأخت

وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا بأس بالزيادة، وقال الثرمذي: قال الشافعي: إن زاد شيئاً في النية من تحطم الله تعالى، فلا بأس إن شاء الله، وأحب إلي أن يقتصر، وقال أبو يوسف والشافعي في قول: لا ينبغي أن يرد فيها على نية النبي ﷺ المذكورة، وإني ذهب الطحاوي واحتار، انتهى.

وقال محمد^(١) بعد حديث الباب: وبهذا فأخذ النية، هي النية الأولى التي رويت عن النبي ﷺ، وما ذك فحسب، وهو قول أبي حنيفة ولعمارة من ذهبنا، انتهى.

قلت: وبهذا الطحاوي الكلام كذاب على دلائل الفريقين لتدليل بالإباحة والكراهة، وهذا الأول إلى أحمد، واختار هو من عند نفسه الثاني، لحديث سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: عليك يا أحمدرج، فقال: إنه نذر المذرج، وما هكذا كنا ننبئ على عهد رسول الله ﷺ، انتهى.

قال الدردير^(٢): ندب الانتصار على نية رسول الله ﷺ، وكره مالك الزيادة عليها، انتهى. وكذا حكى الكراهة عنه الزرقاني، قال القاري^(٣): أغرب الطحاوي حيث ذكر كراهة الزيادة على النية المشهورة عن سعد، ثم قال: وبهذا نأخذ، قل في المسحرة: هذا اختيار الطحاوي، ولعل مراده من الكراهة

(١) مواعا محمد مع التعليق المصنوع (٢/٧٤٣).

(٢) الشرح المكنى (٢/٤٢١).

(٣) مبررة المصنوع (٥/٢٨٨).

أن يزيد الرجل من عند نفسه على القلبة المأثورة بفربة ذكره في هذه القول ولا بأس للرجل أن يزيد فيها من ذكر الله تعالى ما أحب، وهو قول محمد، أو أراد الزيادة في خلال التلبية المستوية، فإن أصحابنا قالوا: إن زاد فيها فهو مستحب. قال صاحب السراج الوهاج: هذا بعد الإتيان بها، أما في خلالها فلا تنهى.

واستدل من قال: يجوز الزيادة بفعل عمر - رضي الله عنه - زب، بالنسبة إلى صاحبه ومن جاز والحدكم عن أبي هريرة كان من تلبية أبي يحيى: عليك إله الحياء، والحدكم عن ابن عباس: أنه يجوز بفت معرفة، فمما قال: عليك اللهم نيك قال: إنما الحجر عمر الأخرى، وللدارقطني في «العدل» عن أبي: أنه يجوز قال: عليك حياءً تعبدًا ورفًا، ونعمهم في الحديث الظويل عن جابر: «وإن الناس بهذا الذي يملكون به، فلم يرد عليهم شيئاً منه، ولم ينبه».

وفي أبي داود عن عمار والسام يرددون هذا الصمخار: ونحوه من الكلام، والنسي يجمع، ولا يمول لهم شيئاً ولا بأس صاحبه عن علي بن محمد، ولعبيبي: «أما الصمخار» و «أما القواصل»، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق المسور بن مخرمة قال: كانت تلبية عمر - رضي الله عنه - فذكر مثل المرفوع، وزاد: عليك مرحوباً ومرحوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن، وروى سعيد بن مسروق عن طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول: تلبية عند الذنوب.

قال الحدوق^(١) بعدما ذكر حديث جابر المذكور من طريق مسلم وأبي داود: وهذا يدل على أن الأصناف على ما في المتن المرفوعة أفضل لعدم يجمع عليها، وأنه لا بأس بالزيادة، لكونه لم يرد على عليه، وأقرهم عليها، وهو قول الجمهور، وبه مخرج أسهب النبي.

(١) مجمع الزوائد (٢ - ١).

٢٩/٧٢١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ.**

٢٩/٧٢١ - (مالك، عن هشام بن غروة عن أبيه) برسالة. وصحة التبيين وغيرهما من حديث انس وابن عمر - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين) قال الباجي^(١): هذا اللفظ إذا أُظن في الشرح يقتضي طهره في عرف الاستعمال النافذة وهو المشهور من قولهم: أصلي فلان ركعتين، وإن كان روي أن صلاة النبي ﷺ في الحليفة كانت صلاة الفجر، وقد اختار مالك أن يكون إحرامه بإثراء نافذة، لأنه زيادة غير، انتهى.

قال الثوري في الحديث استحباب صلاة الركعتين عند الإحرام، وصلتهما قبل الإحرام، ويكومان نافذة، هذا مذهب ومذهب العلاء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن أحمد البصري أنه استحب كونه بعد صلاة فرض، لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والحدوث ما قانده الجمهور، وهو ظاهر الحديث، انتهى.

وفي المتن^(٢): قلت، فيه نكت كون الإحرام بعد الصلاة، وبكون نافذة عند أبي حنيفة والشافعي والجمهور، ولو صلى المكتوبة أجزأه كما يحزمه عن ناحية المسجد، كما ذكره فقهاء القريتين. وعبد مالك: يحرم الحاج والمعتصر إلا بريقية أو نافذة كما في الرسالة، وبه قال أحمد غير أن ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض أولى بالاتفاق، انتهى.

وقال الثوري^(٣): المستحب أن يحرم عقب الصلاة، فإن حصرت مكتوبة أحرم عقبيها وإلا صلى ركعتين تطوعاً، وقد روي عن أحمد: أن الإحرام عقب الصلاة، وإذا استوت به راحته، وإذا بدأ بالسيرة، سواء، لأن الجميع قد روي

(١) «السنن» (٢: ٢٠٧).

(٢) «المنهاج» (٢: ٨٧).

فَإِذَا اسْتَوْت بِهِ رَاحِلَتُهُ أَمَلُ.

أخرجه البخاري ومسلم في: ٢٥ - كتاب الحج، ٢ - باب قوله تعالى: ﴿يَتَوَكَّلْ بِرَاحِلَتِهِ وَيَتَوَكَّلْ حَتَّىٰ تَأْتِيكَ مِن كُلِّ مَفْجٍ صَبِيحًا﴾

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٥ - باب الإحلال من حيدة، تتبع الراحلة، حديث: ٢٩.

عنه ﷺ بطريق صحيحة، فوسع في ذلك كله، وهذا كله على الاستحياب، وكيف ما أحرم جزاء، لا نعلم أحداً خالف في ذلك، انتهى.

وقال السيوطي^(١): ثم راع السنن ركعتان، ولمرض مجزئ عنهما، وفاته الأنفل، قال النسوفي. والمرض مجزئ أي: في حصول السنة، والحاصل أن السنة تحصل بإيقاع الإحرام عقب صلاة ولو فرضاً، لكن إن كانت نفلاً أي بسنة ومندوب، وإن أتى بعد فرض أتى سنة فقط، انتهى. قلت: وفي فروع الحنفية: ندب الركعتين نفلاً ونجزئ المكتوبة.

وفي «الروض المربع»^(٢): وسرّ إحرام عقب ركعتين نفلاً أو عقب فريضة، انتهى. ومال ابن القيم في «الهدى» إلى أنه ﷺ أحرم في مصلاه بعدما صلى الظهر ركعتين. قال: ولم يقل عنه أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر، انتهى.

قلت: وظاهر المصوص أن هاتين الركعتين كانتا نحية الإحرام لا للظهر ولا للغير، كما قاله الحسن البصري، وقد تقدم في كلام الساجي والتودّي، ويؤيده ما في شرح الإسماعيل برواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ عرج حاجاً، فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتي أوجب»، الحديث^(٣).

(فإذا استوت به راحلته) ولمسلم في حديث ابن عمر - رضي الله عنه -: «استوت به الناقة فأنشد» (أمل) أي: رفع صوته بالتلبية، اختلفت الروايات في

(١) (٢٩/٢)

(٢) (٤٦٨/١)

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٠).

موضع إحرامه ^(١)، وروى أنه أحرم في مصلاه بعد الصلاة، وروى حميد استوت به الرحلة، كما في حديث الباب. وروى أنه أحرم لما علا شرف أبيه، وجميع من هذا الاختلاف ابن عباس.

قال الحافظ ^(٢) : وقد أزال الإمام ما رواه أبو داود والحاكم من طريق حميد بن حمزة : قلت لابن عباس : عجب لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحرامه ، فادرك الحديث ، وأخرج به الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء بن رباح ، وقد اتفق فقهاء الأئمة على جميع ذلك ، وإنما الخلاف في الأفضل ، انتهى مختصراً.

وقال الزرقاني ^(٣) : في حديث الباب حجة للشافعي ومالك أن الأضيق أن يهل إذا استوت به راحله ووجه لفظة مائتاً ، انتهى . وكذا جمع بين مذهبيهما غيره . وصرح البيهقي ^(٤) بسهما ، فقال : ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن يستحب أن يهل لأركب إذا استوت به راحته قائمة على لفظ الحديث ، وقال شافعي : يهل إذا أخذت ناقته في المشي ، وقال أبو حنيفة : يهل عند الصلابة ، والليل على صحة ما ذهب إليه مالك حديث ابن عمر - رضي الله عنه - انتهى مختصراً.

وحكمه العملي من الأوراعي وعمله وفائدة : أن المنع الإحرام من أبيه ، انتهى .

وما حكوا من مذهب مالك بأنه عليه كلام الدردير ، إذ صرح بأولوية الإحرام في أول المواضع لا في ذي الحلبة فني مجدها ، قال له سوفي :

(١) مع البارئ (٣/١٠٠).

(٢) مخرج الزرقاني (٢/٢٤٤).

(٣) المغني (٢/٢٠٨).

إني لأرى محفل أعراب يتلوه ، وفاز السوي في مسجدهم في الأضيق من وقت الإحرام قولان للمصنفين ، أحدهما الاتصال أن يحرم عقب الصلاة وهو الثاني : أن يحرم إذا ابتدأ السير ، وكذا كان أبو حنيفة ، وهذا هو الصحيح ، فقد ثبت في أحاديث مبني على صحته ، والحديث الذي رواه أبو بكر بن محمد بن أبي

عليك وقد خرج أبو داود في طريق حصره ، عن عبد الرحمن بن سميد بن حمير قال ، قلت لعبد الله بن عمر : يا أبا العباس عجلت لأختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في هذا الأمر ، فسررهم بغيره بين أوجب ، فقال : إني لأرى الناس يبدلون ، وذكر الحديث ، وفيه : هذا الذي هي مسجده من الحنيفة وكنته أوجب في حنيفة ، فأهل بالحج حين نزع من كعبته ، فسمع ذلك منه أنبأهم بحقيقة هذه ، أنه ركب بها سقيا ، وأنه نزل بها ، وأورد ذلك في أنوار

وذلك أن الناس إذا كانوا يسمون (أ) ، سمعوه حين استقلت به ناقته يقول : هذا أول ما أهل حين استقلت به ناقته ، ثم مضى رسول الله ﷺ ، وأبوا على شرف النبوة ، فقال : وأوردك ذلك من أنوارهم فقالوا : هذا أهل حين علا على شرف النبوة ، وأنه الله فقد أوجب في مسجده ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا على شرف النبوة ، فحدثت حديث الزماني ، وصححه ، ثم اتهم ، وصححه ، ثم اتهم ، قاله أبو حنيفة

قلت : وفيه من الثبوت في كعبته ، في قال : ثم نزل من داره ورواه ، ثم مضى الظهر ، وكنت ، ثم أهل بالحج ، والعمرة في مسجده ، انتهى وقال ابن خزيمة : قد روي عن أحمد أن الإحرام عقب الصلاة ، وإذا

(١) أخرجه أبو داود في الحج باب من وقت الإحرام (١٧٤١).

(٢) (١٧٤١) (١٧٤١)

٣٠/٧٢٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ:**

استوت به راحته، وإذا بدأ بالنسيء سواء، لأن الجميع قد روى عن النبي ﷺ من طرق صحيحة، قال الأثرم: سألت أبا عبد الله أيما أحب إليك؟ فقال: كل ذلك قد جاء في دسر الصلاة، وإذا علا اليبداء، وإذا استوت به نافته، فوسّع في ذلك كله.

والأولى الإحرام عقب الصلاة، لما روى سعيد بن جبير، وفيه زيادة وزيادة علم فيتعين حمل الأمر عليه، وتوهم بقله ابن عباس لتعني حمل الأمر عليه جمعاً بين الأخبار المتخلعة، وهذا على سبيل الاستصحاب، فثبتاً أحرم جاز. لا نعلم أحداً خالف في ذلك، انتهى مختصراً.

قلت: وحديث ابن عباس، وإن ضعفه النوروي وغيره، لكن حسنه الأثرمذي، ومكث عليه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم فشر في الباب، وأقره عليه الذهبي، وقال ابن الهيثم^(١) بعدد بسط الكلام: انحن أن نحدث حسنة، فراق الإشكال.

قلت: ولخصيف بن عبد الرحمن الذين ضعفوا الحديث لأجله، وأنه ابن معين، وأبو زرعة، كما في التورقاني^(٢)، وابن سعد كما في «التهذيب»^(٣)، وتقدم ما قال ابن كدامة من أنه لو لم يقله ابن عباس لتعين حمل الأمر عليه جمعاً بين الأخبار الصحيحة.

٣٠/٧٢٢ - **أمالك، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن أبي عبد الله (عنه سمع أباه) أي عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (يقول) قال المحافظ: أخرجه مسلم من طريق حاتم بن**

(١) فتح القدير (٢/٣١٠).

(٢) شرح التورقاني (٢/٢١٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/١٤٤).

مَا أَهَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

أخرجه البخاري في ٢١ - كتاب الحج - ٢٠ - باب الأضلاع عند مسجد ذي الحليفة.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج - ٢ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة، حديث ٢٢.

٧٢٣/٣١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ شَيْبَةَ بْنِ جُرَيْجٍ،
.....

(ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد، يعني مسجد ذي الحليفة) قال ابن حبان: هذا ينفي أنه أفضل مواضع ذي الحليفة ثلاثاً بالشيء ^(١) والتمرك بموضع إحرامه، ومن أسرج من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة أجزاء، لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع من عظم الرضا، وكثرة البشر، وتراحم الناس، انتهى

٧٢٣/٣١ - (مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري) قال الحافظ في «الفتح»^(٢): «أحدث من رواية الأعران لأن سعيداً ومجيباً تابعيان من طبقة واحدة، انتهى قلت: وعندهما في «الشرح»^(٣) كنيهما من طبقة الثالثة (عن سعيد بن جريج) تصغيرهم الشبي مولاهم المدني ثمة، قال الحافظ في «التهذيب»^(٤): «له عتق حديث واحد عن ابن عمر في لبس العار المستوى وغير ذلك، وقال أيضاً في «شرح البحاري»، وكذا المعيني: ليس به وبين شد الخلق بين عبد العزيز بن جريج الخفيه نسب، وقد بطل أنه عمه، وليس كذلك.

(١) فتح الباري - ١٢/٢٦٧.

(٢) تقريب التهذيب - ١/٢٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب - ٧/٦٤.

... وفي حديث آخر من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: رأيتك صبيح أربعين
أمرًا... من حديثك...
... ذلك لا يصح من الأئمة...
...

(أما قال محمد بن عبد الله بن عمر: رضي الله عنه ما أبا لما عهد الرحمن) فنية
من عمر - رضي الله عنه - رأيتك صبيح أربعين أمرًا: من التخصيص، وهو معمول
بقوله: «الضلع»، والتخصيص متعين ثلث لفظة: «رأيتك»؛ ولم أرَ أحدًا من
أصحابنا، أتى من أمرتك أو أمثالت مبين صاحب النبي ﷺ، وفي بعض
صحيح البخاري: «من أصحابنا» أي من أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الذهبي^(١): سؤالي عن وجه إسناده بهذا، وهو عتده في ذلك توقيف من
نبي عليه، أو فعله عن رأي واجتهاد؟ ولأن من عهد - رضي الله عنه - كان
كثير التخط لأفعال النبي ﷺ، في ذلك لا فائدة، مع معرفة ذلك، وهو في
الصدقة والتأخير، فإنه من جرح أو يعلم ما خالف فيه أصحابه من ذلك
تصديقه، قال المحقق الفاضل من السابق المبرر ابن عمر بن الخطاب في قوله: غيره
من رأيهم حينئذ، وقد انفردوا في حمل أو يكون مراده لا يستعمل غيره
فيهم، وإن كان يصح به.

وفي التعليق للمصنف^(٢): المراءى في الرواية عن الأكثر، ويبلغ في ذلك
فقدان ما رأيت أحدًا، أو انفردت في رؤية أحد يعملها على سبيل الأوامر،
انتهى.

قال أبو حنيفة: ونظمت البخاري في أبي حنيفة الأربعة (أي ابن جريح)
قال: رأيتك لا يصح من الأربعة (الأربعة ليس: الأربعة الذين في الحديث، تعذيب
البناء، لأن الألف بدل من إحدى، تأتي لتسببه، وهو الأصح الذي استأثر

(١) (المنهاج) (٢/٢٠٨)

(٢) (١/٣٨٩)

تعلب، ولم يدر هو فارص غيره، كما سطر العبيس، وفي لغة قليلة تنديدها على أن لا يحد زائد، قال الأبي هو ممدود إلى اليس، فالتدس أن يقال في تمدد اليد يعني، فأتوا به الألف عوضاً عن إحدى دني الشاء، فلم يندرو جمعوا بين العمدن والمعوذ منه، وذلك لا يسمى، وحكي سيرة فيه التمدد، وحقه ناد الألف فيه زائدة، انتهى.

وهي المسحلي، الذي شدوها فالتوا، قد يزد من التمدد، كما زادوا الزاوي في نوري سمر إلى الرز، وانتوا في الصنعاني ممدوداً إلى صواء، والعماد بهذا الركن اليمني، والركن الذي فيه حجر الأسود، ويقال: الركن العراقي، تكونه إلى جهة العراق، وأبه حجر بلاد الهند، والذي قلده يمني، لأنه من جهة اليمن، ويقال بهذا الملائك معباً، يقال للركنين الآخرين الضابدين.

فإن قيل: لا قالوا: الأسود نقيب؟ أجبت: بأن رسماً يظنه على بعض العموم أن في كل من هذين الركنين الحجر الأسود، فيميم القضية، ولا يميم تغليب، كما قال الروماني وغيره، وإطلاق الركن العراقي على الركن الذي فيه الحجر الأسود غير معروف، والمعروف إطلاقه على الركن الذي بين حجرين، أي وجدان العظيم.

قال صاحب الرحلة الحجازية: ويسمونه رويما أثبت الحارثة بالارتداد، فاشبهني، معها يسونه بالركن العراقي، لأنه (إلى جهة العراق)، والعمرى يسونه الشامي، لأنه مشبه إلى الشام، والقصبي يسونه البعاسي، لأنحاه إلى اليمن، وفيه حجر يسونه الحجر الأسود، ويشبه في يسونه بالركن الأسود، لأن فيه الحجر الأسود، اهـ.

وقد يظنقون إحدى الإطلاقات على الآخرين باعتبار أن مواجئة السواد السبعة قد أصبح باعتبار الغرب مجازاً، ولذا قال صاحب معجم الحرم: «...»

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكي تنكح الشامي الشرقي يدي الشامي والعراقي ولما قال
 الشرقي في «مسكنها» أي بيان تعظيم: إنه بين «الركن الشامي والركن الغربي»
 قال «الحط»^(١) . وظاهره أن غير ابن عمر رضي الله عنه . من أصحابه الذين
 باهم عملاً كما يستنون الأركان كلها . ولما جرح ذلك عن معاوية وابن الزبير

قال المي^(٢) . وروى عن جابر وأبي الحسن والفحسين أنهم كانوا
 يمشون الأركان كتب . وهي عمرة من ذلك . ورايت مني أوله
 فهو من باب سبع بمعنى السامر . ومن باب ضرب بمعنى الحط
 جمع عل . وهو من باب في الرجل لوقاية القدم عن التوسخ والبق
 يكسر السين تضمية ويكون الفرحمة
 منناه فوفية . من ثمن لا سعر فيها . مأخوذ من الصدت بمعنى الحنق
 لأرجري . أو لأنها ميتة

وقال أبو عمرو للشامي^(٣) . قل مذبح سم وقال أبو ربه^(٤) . هي
 جلود البقر مذبوحة أولاً . وقيل: نوع من التباغ يجمع الشعر
 هي التي لا شعر عليها . من أي نوع كانت
 ذلك .

وقال عياض الأصح عندي تنصفاً وبانفائها إلى الست الذي هو
 الحط لمذبح . ولو كان من السب لثي هو الحط لكان ممتنع . ولم يرد

(١) روح الباري (١/٢٦٥)

(٢) حاشية الفاري (٢/٤٦٩)

(٣) شرح الزواي (٢/٢٦٦) . والله أعلم بالصواب . (١/٢٦٩)

(٤) نسخة إسناده بن مزار «كوفي»

(٥) هو الإمام أبو زيد الأنصاري وميت الأعيان (٢/٣٧٨)

ورأيتك تصبغ بالصفرة

أحد كذلك، وكان من عادة العرب أن يلبس النعال بشعرها غير مدبوغة، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره، ويلبسها أهل الرفاهية، ولذا قال الشاعر:

يحذى نعال السبيت ليس متواً

وما سيأتي من جواب ابن عمر - رضي الله عنه - يدل على أن العراد هنا النعال التي ليس فيها شعر، وقيل: منسوب إلى سوفي السبت بالفتح، وقيل: إلى السبت الصمغ بـ يذبح به. ويرد عليهم أن يكون السبت بالفتح أو الضم، وإم يرو في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم إلا الكسر، كما حقه المقرئ في كتابه «فتح المتعالم في مدح حير النعال»، قاله الشيخ عبد الحى، وفصله في رسالته «غاية المتعالم فيما يتعلق بالنعال»^(١).

(ورأيتك تصبغ) مضم الموحدة «تصبغها» لغتان مشهورتان، حكاهما الحميري، وحكى الفخر أيضاً من غريب يصبغ، كما في «المحلى» (الصفرة) بالصم أي: اللون الأصفر المزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة صب يصبغ به أصفر أي: تصبغ ثوبك أو شعرك، كما سيأتي.

قال الباجي: يحتمل أن يريد المصنوع، ويحمل المنياب، وقال يحيى بن عمر: يريد أنه كان يصبغ بها ثيابه لا لحبته، قال: وهذا معناه عند أصحابنا، قال أحمد بن خالد: ولا يشت أن النبي ﷺ صنع لحبته بصفرة ولا نجبرها، ولا أدرك ذلك، ثم في رسول الله ﷺ وليس في لحبته ورأسه عشرون شعرة بصفرة.

(١) هذه الرسالة جمع فيها الإمام عبد الحى المكنون المتنوم ١٢٠٢ هـ كل ما يتعلق بالنعل من أحكام مع تجميع هذه المسائل. وقد طبع هذه الرسالة سنة ١٣٠٢ هـ مكتوبة النظر: الإمام عبد الحى المكنون: لا تقبل رأيي الدين الذي

صَحَّيْ ذَلِكَ. لَأَنَّهُ إِذَا هُمْ حَاتِبُهُ السَّلَامُ أَنَّهُ الْوَحْيُ فِي الْمَدَامِ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ،
وَقَدْ رَوَى فِي نَفْسِهِ، سَأَلَ اللَّهَ هَذَا مِنْ شَيْطَانٍ؟ فَأَصْبَحَ حَاتِبُهُ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةً
الْعَرَاءُ أَرَاهُ الْوَحْيَ، فَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ فَسَمِعَ عَمْرَهُ، وَدَادَ لِنَفْسِهِ فِي أَمْثَالِ
الْأَفْكَاتِ، وَهُوَ لَمْ يَنْهَ.^(١)

وَقِيلَ: لَأَنَّ الْإِمَامَ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْعَسْكَرَ، وَيُتْلِفُ الْأَوْلَادَ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي
أَنْ يَسْمَعَ بِذَلِكَ يَوْمَ الرِّوَاةِ، وَلَكَ أَنْ يَسْمَعَ يَوْمَ الرِّوَاةِ، أَوْ يَوْمَ الرِّوَاةِ
بِئْسَ الْوَارِثُ. وَالرَّابِعُ أَنَّ يَسْمَعَ يَوْمَ الرِّوَاةِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ» وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا فِي سَخَةِ التَّوَلَّيْتُ بِعَدِّ ذَلِكَ. (فَقِيلَ كَيْتُ) وَلَيْسَتْ هَذِهِ التَّزْيِيفَةُ فِي
شَيْءٍ مِنْ تَسْمِيعِ الْهِنْدِيِّ وَلَا الصَّغِيرَةِ. نَحْنُ ضَاهِرٌ مَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ فِي
الْحَوَارِثِ أَنَّهُ رَضِيَ لَهُ عَمَلُهُ لَا يَجِبُ حَتَّى يَرْكَبَ قَائِدًا وَنَحْنُ. قَالَ
الْبَاقِي^(٢). وَإِنَّهُ اخْتَارَ ذَلِكَ. لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ النَّبِيُّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَسْمَعَ بِهِ
رَاحَتَهُ مَتَوَحَّجَةً. وَأَخَذَ فِي هَذَا النُّجُجِ، فَأَرَادَ بِنِ عَمْرٍ - بِرَمِي اللَّهِ عَنْهُ - أَنَّ
إِعْلَانَهُ يَوْمَ الرِّوَاةِ حَتَّى تَسْمَعَ بِهِ رَاحَتَهُ مَتَوَحَّجَةً إِنَّمَا صَحَّيْ أَشْهُهُ بِفَعْلٍ
الْبَاقِي ﷺ. وَأَقْرَبَهُ إِلَى الْإِقْنَانِ، بِهَذَا مِنَ الْإِعْلَانِ فِي أَوَّلِ تِلْكَ الْحَدِّ وَالْمَقَامِ
مَعْلُومَةٌ إِنَّمَا يَوْمَ الرِّوَاةِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ فِي مَعْنَاهُ مِنْ مَالِكٍ: لَا يَسْمَعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ
أَوْ عَمْرَةٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِالْمَرْسِ يَهْلُ بِهِ، حَتَّى يَخْرُجَ، وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ
مَالِكٍ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِعْلَانِ إِذَا عَمْرَ إِجَابَةً لِمَنْ دَعَا إِلَى الْحَجِّ، وَلَيْسَ الْعَمْرَةُ
مِنْ حَنْسِ الْبَلِيَّةِ، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بِهِ

(١) سَمِعْتُ أَمْعَدَةَ لُحَارِيَّةَ (١٦٥/١٦٥)، (٢٤١/٢٤١).

(٢) «الْبَاقِي» (٢٠٠/٢٠٠).

تسارعة بالعمل الذي يشاكلها، وهذا كله لمن كان بغير مكة، وأما من كان بحكة فقد اختار أكثر الصحابة والعلماء الإهلال أو دي الحجة، ورواه ابن القاسم عن مالك وابن عبد الحكم، ووجه ذلك أن يستديم المحرم الإحرام، ويأخذ بحظ من المنع على حسب ما فعله النبي ﷺ حين أحرم من ميقاته، فلما فات أهل مكة التمتع بقطع المسافة عرضوا من ذلك مسافة من الزمان، انتهى.

قلت: وحديث الباب قال الشافعي - رحمه الله تعالى - كما سيأتي عن القسطلاني، وقال ابن قدامة في «المعنى»^(١) - المصعب لمن كان بمكة خلافاً من المشتمعين الذين حلقوا من عمرتهم، أو من كان مقيماً بمكة أن يُحرموا يوم النحرية حين ينزحون إلى منى، وهذا قال ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وإسحاق، وقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال لأهل مكة: «ما لكم بقاء الناس عنكم ضعفاً، إذا رأيتم أهلها فأحلوا بالحج»، وهذا مذهب ابن الزبير.

وقال مالك: من كان بحكة فأحب أن يهل من المسجد لهلال ذي الحجة، ولنا قول جابر: فلما كان يوم النحرية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج، ذي أحرم لئلا ذنث كان جائزاً، انتهى.

وقال الأبي^(٢): أخذ بذهب ابن عمر في ذلك جماعة من السلف، وقال جماعة منهم: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة، والقولان لمالك، وحمل شيخنا رواية يوم النحرية لمن كان خارج مكة، ورواية استحباب أول الشهر لمن كان داخلها، وهو قول أكثر الصحابة، انتهى.

(١) المعنى (٢٦٠/٥).

(٢) إكمال إكمال المعلم (٣/٣٠٥).

فَضَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّ الْأَرْكَانَ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ بِحَصْنٍ إِلَّا السَّائِسَ.

وقال الدردير^(١): «أفضل لأهل مكة الإحرام من أول ذي الحجة على المعتمد، وقيل: يوم التروية، انتهى».

وقال القاري في «شرح الشفاة»: ثم أحرم بالحج يوم التروية، وقيله عندنا وعند مالك أفضل لما فيه من التسايرة إلى الطاعة، وقال أصحاب الشافعي في غير واحد «يهدى» إلى المستحب أنه أحرم بالحج قبل السادس، والأفضل لسائق الهدى أن يحرم يوم التروية، انتهى».

وفي «شرح الباب»: وكلما تقدم الإحرام على يوم التروية فهو أفضل، سائق الهدى أو لا. لكن مقيد بأن يكون متمكناً من عدم الترويع في المحطوط، انتهى. قال النووي: والخلاف في الاستحباب، وكل منهما جائز بالاتفاق، انتهى».

(فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - في جواب أسئلته وبيان متمكه في هذه الأعمدة الأربعة: «أما الأركان فإني لم أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ مِنْهَا إِلَّا الرُّكْبَيْنِ (اليسابيين) لأُحِمَّ عَلَى فَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، كَمَا سَبَّأَنِي بِأَيْمَانِهِمْ فِي سَاءِ الْكَعْبَةِ، وَأَسْلَمَهُمْ مُخْتَلَفٌ، عَالِمُ كُرِّ الْأَسْوَدِ اسْتِغْلَامَهُ التَّغْيِيلَ إِنَّ قَدْرَهُ وَالْإِيمَانِي مَشَّ لَا تَغْيِيلَ، كَمَا سَبَّأَنِي مَصْلاً فِي «بَابِ تَغْيِيلِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي الْإِسْلَامِ» بِخِلَافِ الْمَدَامِيِّ، فَلَيْسَ عَلَى فَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ

قال القاسمي: لو أدخل الحجر في البيت حتى عاد الشاميان على فواعد إبراهيم استنما، قال ابن القصار: ولذا لما بنى ابن الزبير الكعبة على فواعده، أسلم الأركان كلها، قال الشافعي عياض: «نقذ الفقهاء اليوم على أن الركبتين الشاميين لا يستنمونه وإنما كذب الخلاف به في الحصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب الخلاف».

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٠٧).

وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَأَبَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَإِنَّا أَحَبُّ أَنْ
أَصْبِغَ بِهَا.

لِلشَّامِيِّ بَيْنَ الْمُعْقَابِرِ: أَنَّهُ مَبْكٌ، وَإِنَّا قَوْمٌ بِحُورٍ ذَلِكَ. وَلَمْ يَكُنْ فِي
الْمُعْقَابِرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: إِذَا وَقَعَ الْمَيْتُ فِي قُبْرِهُ بِسَمْعِ قَرَعٍ عَالِمُهُ، وَقَالَ
الْحَكِيمُ شَرْمَذِي فِي أَوَادِ الْأَصْوَابِ: (إِنَّ النَّسِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ:
وَأَنْتَ سَبْتُنَا؟) لِأَنَّهُ لَمَيِّتٌ كَرَّ سَأَلَ، فَلَمَّا حَضَرَ نَعْلُ ذَلِكَ الرَّجُلِ سَبَلَ عَنْ
جَوَابِ الْحَكِيمِ، فَكَادَ يَهْلِكُ، نَزَلَا أَنْ نَبَتْ: اللَّهُ تَعَالَى، كَذَا فِي قُبْنِي^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: ذَهَبَ أَمَلُ الْمُظَاهِرِ إِلَى كَرَمَةِ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ أَحَدُ بَنِي حَبِيلٍ،
وَقَالَ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْمَحْصِيِّ»: لَا مَحِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنِي مِنَ الْقُبُورِ بِتَعْلِيلِ
سَبْتَيْنِ، وَهِيَ أَنْفَاقٌ لَا شَعْرَ عَلَيْهَا، فَإِن كَانَ مَعَهَا شَعْرٌ جَزَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ
الْحَبَشِيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ،
وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَرَحِمَهُمُ الْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، انْتَهَى.

(وَأَمَّا الصُّفْرَةُ. فَأَبَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَإِنَّا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ
بِهَا) قَالَ السَّيْرِيُّ: قَبْلُ: الْمَرَادُ صَبْغُ الشَّعْرِ، وَقِيلَ: صَبْغُ الثَّوْبِ، قَالَ الْفَرَاغِيُّ
عِيَّاضًا: وَهَذَا أَطْهَرُ لَوَحْهِهِ، لَكِنَّ قَدْ جَاءَتْ أَثَارٌ عَنْ ابْنِ عَسَرَ بْنِ عَبْدِ نَصِيرٍ
ابْنِ عَسَرَ نَحْبِيْنَهُ، وَاصْتَبَحَ مَاتَهُ ﷺ كَانَ يَصْفِرُ نَحْبِيْتَهُ بِالْمُورِ وَالزُّعْفَرَانِ، وَوَاءُ
أَبُو دَاوُدَ، وَأَحَبُّ مَحْتَمَلٌ أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يَطْلُبُ بِهِ، لَا أَنَّهُ كَانَ يَصْبِغُ بِهَا شَعْرَهُ،
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَكُنْ ﷺ يَصْبِغُ بِالصُّفْرِ إِلَّا نِيَابَةً. وَأَمَّا اخْتِصَابُ
بِكُنْ بِخُصْبٍ.

رَتَعَفَ فِي «الْمَعْمُورِ» أَنَّ فِي اسْمِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «لَا تَنْطَلِقُ
مَعَ أَبِي نَحْوِ نَسِيٍّ ﷺ فَإِذَا عَوِذُوا بِفِرَّةٍ، وَفِيهَا رَدَحٌ مِنْ جَنَّةٍ»، قَالَ الْعَرَفِيُّ:
وَكَانَ مِنْ عَمَلِ الْجَبْرِ إِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ الْخُصَابِ فِي نَحْبِيْتِهِ فَقَطَّ، قَبْلَ: يَرِدُ هَذَا
اِسْتَوْحِشْ نَفْسَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَمْثَةَ (كَانَ قَدْ لَطَخَ لَسَتَهُ بِالْحَنَاءِ).

وأما الأضحية، فذكر في ... بصرى

أما حج النجدي في ٥ - كتاب الترمذ ٣٠ - باب غسل النجدي في
الغسلين . ولا يصح على الغسلين

ومس في ١٥ - كتاب الحج ٣ - باب الإهلال من حيث تحت الإهلال .

وأما الإهلال، فذكر في ... بصرى
في الصحيح المتداول، والثابت في الصحيح المتداول أنه رخصه في
قائمة إلى طريقته
ولكن لم يذكر عندنا في الربيع أجاب بصرى من الغسل، ووجهه أنه لما
راه يومه في حجته في غير مكة، إنما سئل عند الخروج من الغسل، آخر هو إلى
يوم التروية؛ لأنه الذي يبدأ فيه بأعمال الحج من الخروج إلى منى وغيره،
وهذا القوي
ينقله

والمعنى بد أني ... رضى الله عنه ... ما رآه ... أحرم من مكة يوم
التروية، كما رآه ... بصرى
حيث استوفى به راحته، فقام الإحرام من مكة على الإحرام من التروية،
فأحرم يوم التروية، لأنه يوم التوجه إلى منى والخروج من مكة، وقال ...
عند
إهلال
ينقل له عنه وفيد إلى أثبت ومو مع الياسك.

قلت: وذلك حرم المصطفى في منى ليخبر به إذا قال: حتى يبعث
به راحته أي: يسوي به قائمة إلى طريقته، والعباد ينداء الخروج في أفعال
النسك، وهو مذهب الشافعي وأحمد، انتهى

٣٢/١٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ شَرِبَ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ» ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ مَاءٌ شَرِبَ مِنْهُ أَحْرَمٌ أَحْرَمَ.

٣٣/١٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ شَرِبَ مِنْ مَاءِ الْجَنَّةِ» ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ مَاءٌ شَرِبَ مِنْهُ أَحْرَمٌ أَحْرَمَ.

٣٤/٧٣٥ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو - وَهِيَ أُمُّ عَتَةَ - (كَانَ) عَمِلِي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحِجَّةِ) بِكَتَمِينَ سِتَّةَ أَسْرَامٍ أَوْ صَلَاةٍ تُظَاهِرُ النَّعَاءَ، لَمَّا رَأَى مِنْ فَعْلِهِ أَنَّ (نَمَ يَخْرُجُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (فِي كَب) عَنِ دَانِهِ (فِيَا) مَسْنُوتٌ بِهِ رَأَيْتُهُ أَحْرَمًا أَبْعَا، ثُمَّ سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ مَسْنُوتٌ بِهِ رَأَيْتُهُ

٣٥/٧٣٥ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو) (بَنَ عَمْرٍو) مِنَ الْحَكَمِ الْأَمْرِي أَبُو الْوَلَدِ النَّصَبِي، ثُمَّ لَمَّا مَشَقَّي، فَحَدَّثَ مَلُوكَ بَنِي أُمَيَّةَ الْحَوْلِيَّةَ سَنَةَ ٨٢٦، بِوَجْعٍ بَعْدَهُ مِنْ أَمْرِهِ فِي خِلَافَةِ أَمْرِ الزُّبَيْرِ، فَلَمَّا تَصَحَّحَ خِلَافَتُهُ وَبَقِيَ مِنْهُ عَمَلٌ عَلَى مَضَرٍّ وَالنَّاسِ وَغَيْرِهِمَا، (إِنِ) أَنَّ سَمِعَهُ، (بَنَ الزُّبَيْرِ) سَنَةَ ٨٢٣ هـ فَصَحَّحَ خِلَافَتَهُ، وَبَقِيَ فِي سَوَالِ ٨٢٦ هـ، وَخَلَفَ سَعْدَ بْنَ عَمْرٍو، قَالَ الشَّيْخُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، (الْمُتَوَرِّعُ).

وَأَمَّا الْفَهْمِيُّ، (كَانَ) حَادِثًا فَاصْكَأَ قَبْلَ الْخِلَافَةِ، وَكَانَ قَدْ حَاسَسَ الْفُقَهَاءَ وَحَفِظَ حَيْمًا، (كَانَ) قَلْبُ الْخَفِيفِ، اسْتَعَدَّ مَعَاوِيَةَ عَلَى الْخِدْيَةِ، فَبَلَغَ الْأَمْرَ عَمَّا - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ سَأَلٍ دَعَا كَيْفَ؟ قَالَ: (إِنْ) أَمْرٌ وَارِثًا مُتَبَيَّنًا فَسُوِّهُ، وَفِي الْفَهْمِيِّ النَّوَوِي، (قَالَ) مِنْ قَتِيلِهِ: (كَانَ) دَعَاوِيَةً حَمَلَهُ عَلَى دِيْوَانِ الْخِدْيَةِ، (بَعَثَ) مِنْ سِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَوَلَّى أَبُوهُ مَرْوَانَ مَحْرَمًا، ثُمَّ بَعَثَهُ إِلَى الْخِلَافَةِ بَعْدَهُ، وَفِي الْفَهْمِيِّ: (كَانَتْ) مَدَّةُ خِلَافَتِهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ سَنَةً.

(أَمَّا) مِنْ عِنْدِ لَيْسَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْفَهْمِيَّةِ، لَمْ يَطْعَمْهُ مَسْجِدُ ذِي الْحِجَّةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْفَهْمِيَّةِ: (مِنْ) عِنْدَ بَابِ مَسْجِدِ ذِي الْحِجَّةِ أَحْيَى

أَسْوَرْتُ بِهِ ذَاتِي، وَأَنَا أَيْدِي بَيْنَ عُنَانٍ. أَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

(١٠) باب رفع الصوت بالإهلال

اصبوت به واحلته، وأن أيلن) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة فألف وتون (أمر عثمان بن عفان التميمي (أشار عليه) بضمير الإفراد في النسخ الموجودة عندنا من التهنية والمصرية.

وحكى الزرقاني^(١) عن بعضها بالجمع أي على عبد الملك ومن معه (ذلك) أي بالإحرام بعدما استوى، والفصد بذلك تأيد لما اختاره من الإحرام إذ ذاك والروايات في ذلك مختلفة كما عرفت، وكذلك عمل الصحابة ومن بعدهم. وقال سعيد بن جبير في آخر ما تقدم من حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره في الجمع بين مختلف ما روي في محل إحرامه ﷺ، قال سجد: فمن أخذ بقول ابن عباس أنه في مصلاه إذا فرغ من ركعته.

(١٠) رفع الصوت بالإهلال

أي بالتهنية، وقول عباس: إنه رفع الصوت بالتهنية منعقب بأنه لا يلتم مع فرقه: رفع الصوت، قاله الزرقاني^(٢). لكن ميان في الحديث لفظ الإهلال مع رفع الصوت، وتسمه الزرقاني برفع الصوت.

قال العيني^(٣): قال ابن بطال: رفع الصوت بالتهنية مستحب، به قال أبو حنيفة والثوري والشافعي. واختلفت الرواية من مالك، ففي رواية ابن القاسم: لا يرفع الصوت إلا في المسجد الحرام ومسجد منى، وقال الشافعي في القديم: لا يرفع في مسجد الجماعات إلا المسجد الحرام ومسجد

(١) شرح الزرقاني (٢/٢١٨).

(٢) شرح الزرقاني (٢/٢١٨).

(٣) معجم القاري (٧/٧١).

٣٤/٧٢٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حِشَامٍ، عَنْ خَلَادِ بْنِ الْمُنَافِ الْأَنْصَارِيِّ،

مَنْ مَسَّجِدَ عِرْقَةٍ، وَفَرَّغَ الْحَدِيثَ اسْتَحْدِثَهُ مَطْلَعًا، وَهِيَ «الْوَضِيعُ» وَعَدَمًا أَنَّ التَّحْقِيقَ الْمَقْتَرَنُ بِالْإِحْرَامِ لَا يَجْهَرُ بِهَا، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْعَلِيَّةِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تَسْمَعَ نَفْسَهَا أَنْتَهَى.

وقال ابن رشد^(١): أَوَجَدْتُ أَهْلَ الظَّاهِرِ رَوَوْعَ التَّحْقِيقِ بِالنَّاسِيبَةِ، وَهُوَ مُسْتَحْبَبٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ تَنْبِيَةَ الْمَرْأَةِ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو هُوَ أَنَّ تَسْمَعَ نَفْسَهَا بِالنُّقُولِ، أَنْتَهَى. وَكَذَا حَكَاهُ الْإِيضَابُ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لِخِلَافِهِ لِلْجُمْهُورِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شَرَاحِ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ الْقَشِيشُ فِي «الْبَيْدِلِ»^(٢) وَالْعَلَامَةُ الرَّزْقَانِي فِي «الشَّرْحِ».

٣٤/٧٢٦ - (مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بِرِ مَحْمَدِ بْنِ عَمْرٍو بِفَتْحٍ أَمِينٍ، وَلَيْسَ فِي النُّسخِ الْهَيْدَةِ لَفْظًا: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بِلِ سَبِّ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ (ابْنِ حَرْمٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْعَدَنِيُّ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بِرِ عَمِيدٍ: لِرَحْمَنِ بْنِ (الْحَارِثِ بْنِ حِشَامٍ) قَالَ الْمُنَافِيُّ: لَفْظُهُ، وَقَالَ ابْنُ صَعْدٍ: كَانَ مَرِيضًا سَخِيًّا وَكَانَ ثَقَفًا، وَرَفَّقَهُ الْعَجَنِيُّ وَغَيْرُهُ، مَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ حِشَامٍ.

(عَنْ خَلَادٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُحَمَّدِيَّةُ وَفَتْحُ الدَّالِّ، كَذَا فِي «الْمَعْلَى» (ابْنِ الْمُنَافِ) بِرِ خَلَادِ بْنِ سُوَيْدٍ الْخَزْرَجِيُّ (الْأَنْصَارِيُّ) الثَّعَالِبِيُّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي «نُصَحَابَةِ»، مِنْهُمْ ابْنُ حَبَّانٍ وَلَمْ يَرْفَعْ نَسَبَهُ، وَقَالَ: لَهُ صَحِيحَةٌ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي الثَّعَالِبِيِّينَ، وَتَبَيَّنَتْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ عَنْ خَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، وَقِيلَ: عَنْ خَلَادٍ عَنْ كَاتِبٍ عَنْ نَسِيِّ بْنِ يَحْيَى،

(١) مقدمة المجتهد، (١/٣٣٧).

(٢) عدل لمجوه، (١/٣٦١).

كذا في مذهب الجماعة، وفي «التحصيل»: ثقة من الثالثة، وروى عن زعيم أنه صحابي. هكذا في «النازل»^(١).

عن أبيه (الصائب بن خلاد بن مويذ بن نعيم بن عمرو بن حارثة التميمي أبي سعدة التميمي، روى عن أنس بن مالك، وعنه ابنه خلاد وصالح بن حبان وغيرهما، وقيل: يهمل الثاني وإن ولد خلاد ما روى عنه سوى أبيه، وقال ابن عبد البر: لم يرو عنه غير ابنه خلاد فيما علمت، وحديثه في رفع السور بالتلبية مختلف فيه، استعمله عمر بن الخطاب، وقيل أبو عبد الله شهد بدرًا وولي اليمن معاوية، توفي سنة ٧٦ هـ).

ابن رسول الله - قال: قال ابن عبد البر: هذا حديث مختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن تكون رواية مالك أصح، فروي هكذا، وروي عن خلاد عن زيد بن حنبل التميمي، وروي عن خلاد عن أبيه عن زيد، هكذا في «التنوير»^(٢)، ثم حكى عن العزي نقصان الاختلاف.

وقال الزحراسي: هذا الحديث رواه أبو داود عن الثعلبي عن مالك بن نويرة ابن حريم كما أفاده المصري، وسفيان عن عبيدة بن عبد الله بن أبي بكر صحوا عن الترمذي وإسنادي حسن، وأخرجه من مزاجه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي ليلى عن المطالب عن خلاد عن زيد بن حنبل، قال الخافظ في «الفتح»^(٣): صححه الترمذي وابن حزيمة والحاكم من طريق خلاد بن الصائب عن أبيه مرفوعاً، ورجحناه نفياً، إلا أنه اختلف على الاسم في صحابه، انتهى.

(١) نظم: «بدل الصحيح» (٢٢/٩).

(٢) «تنوير النوازل» (ص: ٢١).

(٣) «فتح الباري» (٢/٣٦).

عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «...»

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١)، وَهَذَا اخْتِلَافٌ لَا يَضُرُّ، أَمَّا فِي الصَّحَابِيِّ فَلَا مَنَاعَ أَنْ يَخْلُفَ سَمْعُهُ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْ زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ أُمَّهُ قَدْ مَكُونُ سَمْعُهُ مِنْ وَدٍّ، ثُمَّ مِنْ الْمُصْطَلَفِيِّ، فَحَدَّثَ بِهِ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى الْوَحْشِيِّ، أَوْ كَانَ اخْتِلَافٌ بِرِوَايَةِ سَارَةٍ وَأَمَّا رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ فَسَنَ الْحَدِيثُ أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ حَلَّامِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْتَقِبِ الثَّوْرِيُّ مِنْ عَظَمَاءِ عِلْمِهِ إِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافُ وَصَحَّحُوهُ كَمَا مَرَّ، فَانْتَهَى

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيسِ»^(٢)، رَوَاهُ مَاثِلُ بْنُ «الْمِطَاطِ» وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ، وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ النَّسَبِ وَالْحَنَابِلُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَلَّامِ بْنِ السَّبِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ الثَّوْرِيُّ، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَلَّامِ بْنِ السَّبِّ عَنْ أَبِيهِ مِنْ حَلَّامٍ وَلَا يَصِحُّ، وَقَالَ نَبِيهِيُّ أَيْضًا: «الْأَوَّلُ مِنَ «الصَّحِيحِ»، أَمَّا أَبُو حَازِمٍ وَصَحَّحَهُمَا، وَنَبِيهِيُّ اتَّحَاكُمُ، وَرَوَاهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ طَرِيقٍ مُعْتَدِلَةٍ، سَدَّاقَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَانْتَهَى.

قُلْتُ. وَلَمَّا لَمْ يَنْقُضِ الْحَاكِمُ بَعْدَهَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الصَّنَاءِ عَنْ حَلَّامِ بْنِ أَبِيهِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْمُصْطَلَفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَلَّامِ بْنِ زُرٍّ، وَمِنْ طَرِيقِ الْمُعْتَدِلِ بِرِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَارَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، هَذِهِ الْأَسَانِيدُ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ يَعْمَلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْآخَرَ، وَإِنْ ائْتَمَنَّا كَانَ يَجْتَمِعُ حَدِيثُهُ لِأَعْيَادِ أَحَدٍ وَاحِدٍ، كَمَا يَجْتَمِعُ عِنْدَنَا الْآنَ، فَانْتَهَى. وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ الْفَقْهُ

أَنَا نَبِيهِيُّ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخِيَارِهِ يَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ جَبْرِئِيلَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْصَرِفْ فِيهِ عَلَى مَا أَقْدَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُ (قَائِمِي) عَزَّ وَجَلَّ تَعَالَى أَمْرٌ نَدَبَ عَنْهُ الْمُصْبِيونَ، وَوَجِبَتْ عَنْهُ الظَّاهِرَةُ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ، وَلَيْسَ بِوَحِيدٍ، فَإِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَمْرِ الْآخَرِ لَا يَحْدُثُ الْأَمْرَ، فَالْأَوَّلُ مَا أَقْدَاهُ الشَّيْخُ فِي

(١) «مَدْرَجُ الزُّرْقَانِيِّ» (٢/٢٢٦)

(٢) «تَلْخِيسُ الْعَبِيدِ» (٢/٢٢٦)

أَنَّ قَبْرَ أَصْحَابِي - أَوْ مَنْ لَمْ يَمُوتْ -

الْمَلَكُ^(١) : أَمْرٌ بِحَبَابٍ ، إِذْ يُبْلَغُ الشَّرَائِعُ وَتُجِبُ عَنْهُ بِحَبَابٍ .

(أَنْ أَمْرٌ أَصْحَابِي) هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الْمُحْتَشِفُ فِيهِ لِلتَّنَدُّبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَلِلوُجُوبِ عِنْدَ الظَّاهِرَةِ عَلَى مَا هُوَ الشَّهِورُ ، وَالْأَوَّجُ حَتَّى أَنْ هَذَا الْأَمْرُ أَيْضًا لِلوُجُوبِ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ ، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ (أَوْ مَنْ لَمْ يَمُوتْ) بَالِشْكُ مِنَ التَّرَاوِي فِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَالتَّصَافِي وَمُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُمْ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ قَالَ تُحَدِّثُ الْمُتَلَفِّضِينَ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى الْأُخْرَى ، فَانْهَ الزَّرْفَانِي^(٢) .

وَقَدْ بَالِجِي^(٣) : الشَّكُّ مِنَ التَّرَاوِي ، وَمَنْ مَعَهُ هُمُ أَصْحَابُهُ ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، فَاتَّبَعَهُمْ يَقُولُونَ : فَلَا نَهْ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَأْيُ أَتَنِيبِي ﷺ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَأَمَّا الْفَاضِلُ أَبُو بَكْرٍ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ لِحَصْبَةَ مَرْيَةَ عَلَى الرَّوْبَةِ ، وَإِنْ أَسْمُ الْأَصْحَابِي بِأَسْمَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ عَجِبَ تَنِيبِي ﷺ وَكَانَ مَعَهُ وَجْمَعٌ مِنْ حَجٍّ مَعَ نَبِيِّ ﷺ لَعَدَّ صَحْبَهُ فِي طَرِيقِهِ وَحُجَّتِهِ ، نَسَبَهُ .

وَتَجْوِيزُ مِنَ الْأَشْهُرِ أَنَّ الشَّكَّ مِنَ السَّيِّئِ ﷺ ، لِأَنَّهُ نَوْعٌ سَهْوٌ وَلَا بَعْضٌ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ مُتَعَسِّفُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ : « وَمَنْ مَعِيَ بِأَنْوَارِهِ » وَقَالَ الْوَلِيُّ الْحَرَاقي : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ زِيَادَةٌ يُضَافُ وَبَيْنَهُ ، فَإِنَّ الَّذِينَ مَعَهُ أَصْحَابُهُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَصْحَابِهِ الْمُعَلَّازِمِينَ لَهُ الْمُقْبِلِينَ مَعَهُ فِي بَلَدِهِ وَهُمْ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، وَبِمَنْ مَعَهُ عَرَهُمْ مَعْنَى فُذِمَ لِحُجٍّ مَعَهُ وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : عَطَفَهُ عَلَى أَصْحَابِهِ ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَرَادَهُ الَّذِينَ صَحْبُهُ وَعَرَفُوهُ بِهِ لِحُجَّتِهِ الْمُعَلَّازِمَةُ لَهُ دُونَ مَنْ رَافَقَهُ وَاتَّبَعَهُ فِي وَقْتِ مَا ، فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا لِيُقِيدَ أَنَّ مَرَادَهُ كُلٌّ مِنْ صَحْبِهِ وَلَوْ فِي وَقْتِ مَا .

(١) انظر: بدل المعجم: ١٥٠/٢٢٣ .

(٢) شرح الزرقاني: ١٢/١٢٤ .

(٣) الدمشقي: ٢/٣١١ .

أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالْإِهْلَالِ يُرِيدُ أَحَدَهُمَا

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: ١٦ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٢٦ - بَابِ كَيْفِ التَّلْبِيَةِ.

وَالْتِّرَمِذِيُّ فِي: ٧ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٥ - بَابِ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي: ٢٤ - كِتَابِ مَنْاسِكِ الْحَجِّ، ٥٥ - بَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ.

وَابْنُ مَاجَةَ فِي: ٢٥ - كِتَابِ مَنْاسِكِ، ١٦ - بَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ.

(أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ) : يُظَاهَرُ لَشُعَارِ الْإِحْرَامِ، وَتَعْلِيماً لِمَجْدَلِ مَا يَسْتَحَبُّ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ (أَوْ بِالْإِهْلَالِ) قَالَ الرَّزْقَانِيُّ: هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَالصَّرِيحُ بِالرَّفْعِ مَعَ زِيَادَةِ سَانٍ (يُرِيدُ أَحَدَهُمَا) يَحْسِي أَنَّهُ يُرِيدُ إِنَّمَا قَالَ أَحَدَهُمَا لِلْمُفْظَنِّ، لَكِنَّ الرَّاوِيَّ شَكَّ فِيمَا قَالَهُ، فَأَتَى بِأَوْ، ثُمَّ سَمِعَ الشَّكَّ يَقُولُهُ: «يُرِيدُ أَحَدَهُمَا»، وَفِي النَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّيْنَةَ بِلَفْظِ: التَّلْبِيَةِ، وَفِي ابْنِ مَاجَةَ بِلَفْظِ: الْإِهْلَالِ.

وَقَدْ رَوَى رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، سَمِعَ خَلْدَ بْنَ الْمُنَافِ، وَتَقَدَّمَ حَدِيثُهُ. وَمِنْهُ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ ابْنِ مَاجَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضاً، وَجَابِرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي «سُنَنِ» عَنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْهُ، وَعَائِشَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ التِّرْمِذِيِّ، وَصَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَحْمَدَ.

ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»^(١) الْمَقَادِمَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَفِي حُجَّةٍ لِلْمَشْهُورِ فِي أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ مَسْئُوبٌ، عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَهَذَا إِذَا أُريدَ رَفْعُ الصَّوْتِ الْجَهْرَ، وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِهِ مَجْرَدُ التَّكْلِيمِ بِالتَّلْبِيَةِ، فَفِي حُجَّةٍ لِلْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي إِبْجَابِ التَّلْبِيَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ قَدَامَةَ فِي مَبْدَأِ بَابِ التَّلْبِيَةِ، وَإِلَيْهِ مَالُ الْبَاجِيِّ إِذْ قَالَ: «إِنَّ التَّلْبِيَةَ مِنْ شُعَائِرِ الْحَجِّ وَهِيَ لَا يَحُوزُ لِحَاجٍ تَعَمُّدَ تَرْكِهَا فِي جَمِيعِ نَسَكِهِ. وَمَنْ تَرَكَهَا فِي حِمَمِهِ عَامِداً أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ فَعَلِمَهُ دَمٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا دَمَ عَلَيْهِ».

(١) انظر: «مسند الفاري» (٧: ٧١)

قال مالك: لا يرفع المنيح صوته بالإهلال في مساجد الجماعات، لسمع ذلك ومن يبه إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي، فإنه يرفع صوته حينئذ.

قال يحيى قال مالك: لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في مساجد الجماعات، فلا يتواثر عليهم (السمع) من الإسماع لنفسه ومن يبه إلا في مسجد مني والمسجد الحرام) كما في نسخ المصرية، وفي التهذيب: مسجد الحرام بالتحريك (بأنه يرفع صوته فيهما).

قال العاجي: المحرم لا يرفع صوته بالإهلال في غير مسجد مني، والمسجد الحرام من مساجد الجماعات، هذا هو المتيقن من مالك، وروى القاضي أبو الحسن عن ابن داود عن مالك أنه قال: يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدينة، قال أبو الحسن: هذا وفاقا لما في أبي داود، ورواه عنه قول مالك: لا يستحب رفع الصوت للنية في سائر المساجد.

وجه قول مالك، المشهور أن المساجد ملة للصلاة وذكر الله تعالى ودعاؤه الخوف، ألا يصح رفع الصوت فيها بعد ليس من مقصودها، لأنه لا تعلق بشيء عنها، ولما المسجد الحرام ومسجد الحبش والملح خصائص بهما من لفظه، ولصلاة أيام مني، وتسيب الحج نية، انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»^(١) اختلفت الروايات عن مالك، فقال ابن القاسم: لا يرفع صوته، لأنه إلا في المسجد الحرام ومسجد مني.

وقال في «الموطأ» لا يرفع صوته، لأنه في مساجد الجماعات ولم يستثن شيئا، انتهى، فمنه: كان نسخ التي مبدلتها من الموطأ بهذا الاستثناء، مؤخره، تأمل.

وسمى الإمام الشافعي في «الأم» في رفع الصوت في المساجد كلها بدون التخصيص بمسجد مكة ومني.

(١) فتح الباري (١: ١٠٣).

باب ١١١ أفراد الحج

وهي المعمورة^(١) من الدنيا^(٢) يستحب إكثار التلبية ورفع الصوت في
دوام حراجه حذو حذو نواحي الأحوال، كترتيب وروك وضمود يعبه ط
واغلاط ورفق، وهي الفاعلة خيريه، من ذلك انتهى

وهي المأذني^(٣) يستحب استنائه التلبية والإكثار مما عني كل حال،
وهي أشد محبة، إذ نزل نزل أو عط وأدباً، وذا التثنية المأذني، وإذا
عقل رآه ناسياً، وفي دهر الصلاة المكتوبة، انتهى مختصراً

وهي شرح الشياخ لفغدي: يستحب إكثارها عند تعبير الأحوال
والأردن، وتلقا على شرف، أو عط وأدباً، وبعد لحظات فرساً أثناء وقفاً،
وتلك الأمور، وبغلاً، أي: ما ليس يمرض بمسبل نفسه والضرع، وهذا الإطلاق
هو الصحيح المعتمد المتقابل لطاهر الرواية، وأما عند حرمه الضحاوي
والمكتوبة، دور السواقي والموانئ فهو روية شاذة، كما ذكره في... بحاني،
أنهم لا يثقون بزيادة الاستحباب بعد الفراغ التوقفة، انتهى
مختصراً

باب ١١١ أفراد الحج

قال الحافظ^(١) هو الإحلال مانع، حده في أشهره عند الجميع، وهي
غير أشهره أيضاً عند مجيزيه، ولا يتأهيه إلا اعتماد عند الفرع من أعمال الحج
في هذه السنة أو قبل دخول أشهره، قلت: بمعنى قوله، عند مجيزيه، أن
إحرام الحاج في أشهره مختلف، فيه

(١) (١/١١٠) (٢/٣٣٧)

(٢) (١/١١٠) (٢/٣٣٧)

(٣) (١/١١٠) (٢/٣٣٧)

قال ابن قدامة^(١): الإسهام بالحج قبل أشهره مكروه، فإن أحرم به ضحى، وإدبى على إحرامه إلى وقت الحج حاز، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وسحاق، وقال عطاء وطاوس والشافعي: يجعله عمرة، لقوله تعالى: ﴿لَتَجْعَنَّ أَشْهُرٌ تُسَمُّوْنَ^(٢)﴾. ولما قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ^(٣)﴾، فَمِنْ تَوَقُّفِكَ لِلشَّائِئِ وَالْمَرْجُ^(٤) الآية، فدل على أن جميع الأشهر مباحات، انتهى مختصراً، وسيأتي بيان أشهر الحج في باب التمتع.

قال ابن قدامة^(٥): الإحرام يقع بالسك من وجوه ثلاثة: تمتع، وإفراد، وقربان، واجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأساك الثلاثة شاء، واختلفوا في أفضلها، واختار إمامنا التمتع، ثم الأفراد، ثم القربان، روى المروزي عن أحمد، إن ساق الهدي فالحقرا أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل، انتهى.

قال ابن القيم في «الهدى»: فمن أصحابه من جعل هذه رواية ثانية، ومنهم من جعل المسألة رواية واحدة، وأنه إن ساق الهدي فالحقرا أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل، وهذه طريقة شعبنا وهي التي تليق بأصول أحمد، انتهى.

قلت: واختلف نقله المذهب لي بيان الأفضل عند الأئمة الأربعة، وذلك لاختلاف رواياتهم، فقد عرفت أن للإمام أحمد في ذلك روايتين، لكن المرجح في فروعه الآون، وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام الشافعي، وحكى المروزي ثلاثة أقوال له، ثم قال: والصحيح غشيل الأفراد ثم التمتع ثم

(١) «المغني» (٥/ ٧١).

(٢) سورة لقمان الآية ١٩٧.

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٩.

الغزاة، وهكذا في عامة فروعها، لكن أفضلية الأفراد عندهم مشروطة بأن يعتبر في هذه المسئلة، وإلا فهما أفضل منه، كما صرح بذلك شارح «الإقناع» وشارح «المنهاج» وغيرهما.

وقد النووي في «مناسكته»: «الغزاة أفضل من إفراد الحج بغير أن يعتبر بعده، انتهى».

ومختار فروع المالكية أفضلية الإفراد ثم القرآن ثم التمتع، واشترط لعمرة في أفضلية الأفراد قول ضعيف، والمعتمد أن الإفراد أفضل وهو لم يعتبر بعده، صرح به المنسوقي، ومختار الحنفية أفضلية الغزاة، ثم التمتع، ثم الأفراد، هكذا في هامش «المكوكب النوري»^(١)، ومن قال بأفضلية الغزاة شبه من المالكية، كما حزم به النووي.

ثم المشهور على لغة الشارح: بل في تصانيف كثير من محققي الفقهاء وشارح الحديث أن هذا الاختلاف سبب على اختلافهم في إجماعهم عليه، وقيل: بعكس ذلك بأن ترجيحهم في إجماعهم عليه مبني على ما تحقق عندهم من أفضلية، لكن الصواب أنه ليس سطرده عند اکثر.

قال النووي^(٢): «أما حجة النبي عليه فاختلغوا فيها، هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؟ وهي ثلاثة أحوال للعلماء بحسب مذاهبهم المتباينة، وكل رجحت نوعاً، وأدعت أن حجة النبي عليه كانت كذلك، وانصحب أنه عليه كان أولاً مفرداً، ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك، وأدخلها على الحج فعصار قارناً، انتهى. فهذا النووي صريح في بيان المذاهب لأفضلية الأفراد، وصحيح ههنا كونه عليه قارناً، انتهى».

(١) (٣٩-٤٠)

(٢) شرح مناهج (١٣٥/١١٤)

واختار الحنطاني في «المعالم» عكسه، فقال بعد ذكر الروايات المحزنة: فثبت أنه كان هناك عمرة، إلا أنه عليه الصلاة والسلام أدخل عليها الحج قبل أن يقضي شيئاً من العمرة، فصار في حكم الثابت. انتهى. وسيأتي قريباً في بيان الأموال في إحرامه في ما ذكرناه من أبي عبد الله وأما المذهبين - جبر وغيرهما، أنه في أفرد أولاً، ثم أدخل العمرة بصرافاً.

وفي «الروض المربع»^(١): قال أحمد: لا أشك أنه في كان قرناً والمعة أحب إلي، انتهى. وهكذا حكى عن الإمام أحمد غير واحد من أهل العلم وقال القسطلاني في «المواهب»^(٢): قد اختلفت روايات الصحابة في حجه في حجة الوداع، هل كان مفرداً أو قرناً أو متعتاً؟ ردوي كل منها في ليخاري ومسلم وغيرهما، قلت: وسيأتي شيء من ذلك في مستندات الأئمة في آخر الباب، واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال:

أحدها: أنه حج مفرداً لم يعتصر معه، وحكى هذا عن الإمام الشافعي وغيره، قال القسطلاني في «المواهب»: والذي ذهب إليه الشافعي في جماعة أنه في حج حجة مفرداً لم يعتصر معه، انتهى. وحكاها الزرقاني في شرح «المواهب» عن الإمام مالك، ورجعه هو نفسه، وحكى عن الشافعي وغيره: أن نسبة القران والتدفع إليه في على سبيل الانساع لكونه أمر مهين، انتهى. وبه جزم الحنطاني، قال الحافظ في «الفتح»^(٣). هذا هو المشهور عند الشافعية والمالكية.

الثاني: خلع متعتاً، حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بعده بالحج، كما قاله القاسمي أبو يعلى وغيره.

(١) (٤٦٩/١).

(٢) «المواهب المطبوعة: ٤٤٠/٦».

(٣) (٤٦٨/٣).

الثالث: أنه حج منقطعاً لم يحل فيه لأجل سوق الهدي، وأم يكن قارناً،
حكاه ابن القيم^(١) عن أبي محمد صاحب «المعني» وغيره.
الرابع: أنه حج قارناً وطاف له طوافين، ورمى سميتين، ذل ابن كهمدم:
هذا مذهب غلطاً، انتهى.

الخامس: أنه حج مفرداً واعتصر بعده من التمتع، وزعم ابن لمبة هذا
خطأ، لم يقبله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من
أهل الحديث، انتهى كذا في «المواهب»^(٢).

وقال من القيم^(٣) «الذين قالوا: لا بد من إتمام عمر، إلا أنهم سمعوا
أنه يؤيد الحج، وأخذ عادة المفردين أن يصوموا من التمتع، فتوهموا أنه فعل
كذلك، انتهى

السادس: أنه حج قارناً وطاف بهما طوافاً واحداً وسعياً واحداً، وبه جزم
الإمام أحمد، كما تقدم النص عنه أنه قال: لا أشك فيه، وبسط ابن القيم في
«الهدى» في إثبات هذا القول أكثر تبسط، وأجاب عن حاتفه.

واختلفوا أيضاً في إحرامه على سنة أنوال، والقول بين هذا الاختلاف
وبين ما سبق أن الأول اختلاف في صفة ما فعله إلى التحلل، وهذا الاختلاف
في صفة الإحرام وحده، واختلفوا فيه أيضاً على ستة أقوال:

أحدها: أنه لبى بالحسرة وحدها، واستمر عليها حتى مر منها، ثم حج
فهو متمتع.

(١) (١١١/٢)

(٢) (١١٢/١)

(٣) (١١٢/٢) السادة (١١٢/٢)

الثاني أنه ليس بالحج وسيد. واستبر عليه. وهذا مقتضى من قال: إنه حج متبركاً، ويقدم من قال به في القول الأول من الاختلاف الأول.
الثالث: أنه ليس بالحج مقدماً ثم أدخل عليه - العمد - وهو خرج عامة محققي الـ إمامية وبعض المتأخرين. قال من حرم: قال النووي في المخرج المذهب: وانصرنا القول بحقه أنه يثقله أحرم بالحج إلا مفرداً، ثم أوجب حقه العمد فصار قارئاً، وبذلك العمد على الحج سائر على أنه التبرك عند، وعلى الأصح لا يجوز. وأما نسبي فمقتضى ذلك أنه لا حاجة، انتهى، وبهذا سزم الفسطلاني في العلماء.

وإحتار القاصي عنده إذ قال: أما حرمه هذا فقد انفردت الرواية به الصحيحة بأنه كان مفرداً، وأما رواية من روى تمتعاً، فصحة أمره، وأما رواية القائل فيه إحداه عن أحمد بن حنبل: فإنه أدخل العمد على الحج، فإن الحفظ: هذا الصفة من التمتع، وهذا من إمامية ابن المنذر، وبه حرم من صححة النوع، وبهذه المحب الظهري لميلاً، نعم، انتهى.

قلت: كما قال الحافظ: لكن حكمي النووي من أن حرم أنه رجع بقرون أي من أول الأمر، مماثل فيشكل عن قول المحققين، من إباحة العمد على الحج لا يجوز بعده، كما سيأتي في آخر الكتاب.

الرابع: أنه ليس بالعمره وحدها، ثم أدخل عليها الحج، فلهذا الحفظ من المنعوتين وأمر حنبل.

الخامس: أنه أحرم إحداه مطلقاً ثم عيّن فيه سبباً ثم عيّن بعد، وجمعه الشخصي في اختلاف الحديثين، كما دالة الحديث في التمتع، وفي المحققين كقولهم: ثم أنه يثقله شرح ينصرون المفسر، فخرال عليه القصد، وهو وما بين فاصلاً وبصورة، ثم رجع رواية الفقيه، على غيره.

السادس. أنه ثبت بالحج والعمرة معا، وحجته ابن القيم في «التهذيب»^(١)،
وعنه كل من حالفه، وقالوا بالصواب، أنه أحرم الحج والعمرة معا من
حيث أشد الإحرام، ولم يخل حتى حل بينهما جميعا، كما دلت عليه النصوص
الاستنبطية التي نزلت ثم نرا يعلمه أهل الحديث، انتهى. وإليه مائل ابن حزم
القاهري في كتابه «محجة الإبراهيم»، وتأثر بالحق الأحاديث إليه، كما حكاه
البرقي.

قال النووي في «المزبور»^(٢)، من تناقض عبادي: قد أكثر الناس
التكلام على هذه الأحاديث، من محيد متصف، ومن يقصر متكلف، ومن
مطيل مكتر، ومن مختصر مختصر. وأوسعهم في ذلك أبو جعفر الطحاوي
ثاني، فإن تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم معني ذلك
أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي عمير، ثم المصنف، والتناضى أبو
عبد الله بن المبرق، والتناضى أبو الحسن بن منصور، والتناضى من عند البرقي
وغيرهم.

قال عبادي. وأوس ما يدور في هذا على ما نقصناه من كلامهم واحترام
من أهدأهم. مما هو أجمع لثبوت وأمره بدليل الأحاديث: إن النبي ﷺ
أباح للناس صل هذه الأنواع الثلاثة لمدر على جوار جميعها، فأبى لجميع
أمره، وأخير قل واحد بما أمر به وأمره، وبه إني النبي ﷺ إنما لأمره،
إليه تأويله عليه، انتهى.

وهكذا حكى الجمع بينهما عن الخطابي^(٣)، وزاد. قال يهتم أن

(١) إسناده (١٧٨/١).

(٢) إسناده (٢١١/١).

(٣) إسناده (١١٠/٢).

بعضهم سمعه يقول: لسبك بحمة، فحكى أنه أمره، وخفي عليه قوله: «وعصرة»، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أس وغيره الريادة، وهي ليلا، بحجة وعصرة، ولا ينكر قبول الريادة، وإما يحصل التناقض، ولو كان المراد نائبا لقول صاحبه: وأما إن كان ثبت له وزاد عليه، فليس فيه تناقض، انتهى.

وقال ابن حبان في «المحرم»^(١): جمع ثلث بين الروايات بأن سبب رواية الأفراد سماح من رأى ثابته بالصحوح وحده، ورواية الشيخ سماح من سمعه يابى بعمرة وحدها، ورواية الأفراد سماح من سمعه يابى أيضا، وهذا لأنه لا مانع من إفراز ذكر الشك في السندية وعدم ذكر شيء أصلا، وجمعه أخرى سبب الأفراد، انتهى. وهذه جمع ابن المهنا^(٢)، رأيت حبيب بن هاشم وأبو جهم في الجمع إذ لا يحتاج عليه إلى طرح حبيب.

وقال الآبي في «الإكمال»^(٣): تحسب الرواة في صفة حجة عليه السلام، وطمس بعض المصلحة بذلك في النبوة، نقل الصحابة، قال: لأن القضية واحدة، واختلفوا في نقلها اختلافًا، وذلك يؤدى إلى الخلف في خبرهم وعدم النبوة بنقلهم. وقد أكثر الناس من الكلام على هذه الأحاديث، وأوسعهم في ذلك أبا الصمدي.

واستحصل من جواباتهم^(٤) الأول: أن الكذب بما يدخل فيما طريفه لنزله لا فيما طريفه النظر والاستدلال، وبما استملوا بما ظهر من فعله.

الثاني: يصح أن يكون أمر بعض أصحابه بالأفراد، وبعضهم بالأفراد، وبعضهم بالجمع، فبدل على حوالى الصحيح، فأضاف الثقة ذلك إلى فعله، كما يقال: أقطع الأمر النص.

(١) البحر الرائق (٢/٣٨٤)

(٢) معجم الفقهاء (٢/١٠٩)

(٣) (٣/٣٢٢)

٣٦/٧٢٨ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْأَسود
مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الثالث: يصح أن يكون ثابتاً، إلا أنه عرف من زمن إجماعه بالعمرة، وبين
زمانه بالحج، فسمعت طائفة قوله الأول، وخاصّة الثاني، وطائفة القولين،
فروى كل واحدة بما سمعت، انتهى مختصراً.

٣٦/٧٢٨ - (مالك، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل
بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي المدني، يقيم عروبة؛ لأن أباه
كان أوحى إليه، لغة من روة السند، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، (وكان
يثمما في حجر عروة بن الزبير). هكذا في النسخ الهندية، وليست هذه الزيادة في
النسخ المصرية^(١) (عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت:
خرجنا واختلف في عددهم، فقبل: فحي تسعين ألفاً، ويقال: مائة ألف وأربعة
عشر ألفاً، ويقال: أكثر من ذلك، حكاه البيهقي، قال لردفاني: هذا في عدة
ثلاثين خرجوا به، وأما الذين حجوا معه فأكثر المقيمين بمكة والذين أتوا من
البحر مع علي وأبي موسى - رضي الله عنهما - انتهى.

وقال القناري^(٢): سمع جملة من معه مائة تسعين ألفاً، وقبل: مائة وثلاثين
ألفاً، انتهى. وفي هامش أبي داود عن التلمعات: ورد في بعض الروايات
أنهم لم يبقوا عددهم، وقد بلغوا في عروة ثوبان التي هي آخر غزوات يحميها مائة
ألف، وحجة الوداع كانت بعد ذلك، ولا بد أن يزادوا فيها، ويروي مائة
وأربعة عشر ألفاً، وفي رواية: مائة وأربعة وعشرون ألفاً، انتهى. (مع
رسول الله ﷺ) زادت غزوة الخمس مئتين من ذي القعدة، كما يأتي في ما
جاء في النحر في الجمع، وسأني الكلام عليه هناك.

(١) ولا يوجد هذه العبارة في «السنن» (١١/٧٢٤).

(٢) «مرآة المناقب» (٥/٢٩٠).

نظام حجة الوداع، فبينما من أهل بعثوا. ومسا من أهل بحجة
ومسا من أهل بالحج. وأهل رسول الله ﷺ بالحج.

(عام حجة الوداع) ستة عشر من الهجرة، ولم يحج ﷺ بعد الهجرة
غيرها، سميت بذلك؛ لأنه ﷺ ودع الناس فيها، وقال لعلي - رضي الله عنه -
«لا أحج بعد عامي هذا» فلم يحج، وفيه دليل على أنه لا بأس بالأسبة بذلك،
خلافاً لمن كرهه، كما سأتى في «باب السير في الدفعة».

افتما من أهل بعمره فقط، فقد كان النبي ﷺ أذن بدي الحليفة من شاء
أن يهل بحج قليل، ومن شاء أن يهل بعمره فليل (ومسا من أهل بحجة وعمره)
أي: جمع بينهما فكان فاراً (ومسا من أهل بالحج) زاد في النسخ البصرية:
موحده؛ ولا يخالف هذا روايتها من طريق عمرة عن عائشة لأنها في مما جاء
في الخبر في الحج بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج» كما
سأتى في محله توجه ذلك، وكذا لا يخالف ما يأتي في «باب دخول الحائض
مكة» من طريق القاسم عن عائشة بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة
الوداع تأملنا بعمره، كما يأتي توجه ذلك في باب».

زاد البخاري من رواية هشام وابن شهاب عن عروة عنها: «كنت ممن
أهل بعمره، وميصر في كونها معمرة، واختلف أهل العلم في إحرامها
- رضي الله عنها - ابتداء وانتهاء، هل كانت معمرة أو معمرة؟ وعلى الثاني،
هل فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج؟ وبأي الكلام هل ذلك في «باب دخول
الحائض مكة».

(أهل رسول الله ﷺ بالحج) أي: وحده، كما يدل عليه التقسيم، وهذا
من مستلزمات عامة الشافعية والمالكية في أنه ﷺ كان معرداً، وحمله
محققهم، كالنووي والحافظ والقاضي عياض وغيرهم، ممن تقدم ذكرهم في
القول الثالث من الاختلاف في إحرامه ﷺ، على أنه بيان ابتداء الحال، ثم
صار قارئاً، وحمله الحنفية والحنابلة القائلون بالقرآن ابتداء على أنها سميت

فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بَعْمَرَةَ، فَحَلَّ. وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَحُجَّ يَحْتَمِلُ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ.

أخرجه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج، ٢٤ - باب التمتع والإفراد والإفراد بالحج.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب يرد وجوه الإحرام، حديث ١١٨.

نُسِبت بالحج طرفة، وللفارق أن ينسب ما بينهما شاء، كما بين ذلك وبين ما يرد من البرديات القديمة الصحيحة في قوله: يَحْتَمِلُ، كما يأتي بيانه.

(فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بَعْمَرَةَ فَحَلَّ) لم يَحِلَّ مَكَّةَ، وَأَمَّا بِأَعْمَالِهَا، وَهِيَ الطُّرُقُ وَالسَّجَى وَالْحُصَى أَوْ التَّنْصِيرُ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَسُقْ مَعَهُ هَدْيًا، وَأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ بَعْمَرَةَ وَسَقَى مَعَ الْهَدْيِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: هُوَ كَذَلِكَ، قَالِ السُّنَوِيُّ فِي مَنَاسِكَهَا: الْمَسْمُوعُ هُوَ الَّذِي يَحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِثْلَاتِ مَلَدِهِ، وَيُفْرَغُ مِنْهَا، ثُمَّ يَطُورُ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ، سَمِيَّ سَنَمًا فَاسْتَمْنَاعَهُ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ جَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ إِذَا فَرَغَ مِنَ فَعْمَرَةٍ، سِوَا مَا كَانَ سَاقٍ هَدْيًا أَوْ لَمْ يَسُقِ، أَنْتَهَى.

وكذا قَالَ الْأَبِي فِي «الْإِكْمَالِ»^(١): إِنْ أَعْمَرَ إِذَا فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ حَلَّ، ثُمَّ يَنْتَسِلُ الْحَجَّ مِنْ عَامِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَبْلَهُ، عَلَى مَنْ أَبْرَأَ مَعَهُ هَدْيًا، أَنْتَهَى. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: لَا يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النُّحْرِ، كَمَا سَبَقَ فِي أَخْرِ التُّرَاثِ.

(وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ) عُمْرَةً وَاحِدَةً (أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) وَصَارَ قَارِعًا (وَلَمْ يَحْلُوا) بَنَحَ الْبَاءَ وَضَمَّهَا وَكَسَرَ الْحَاءَ، بِقَاءِ حَلِّ الْمَحْرُومِ وَأَحْلَى بِسَمْنِي وَاحِدَةً (حَتَّى كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ) فَحَلُّوا، وَهَذَا مُحْتَمِلٌ عَلَى مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ

٣٧/٧٢٩ - وحدثني عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ أقره الحج.

أخرجه سنن في ١٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب بياد وحج الإعراف، حديث ١٢٢.

وأهذي. وإلا متى كان أهل بالحج ولم يعد. أمره رسول الله ﷺ ينسخه إلى العمرة، كذا في المبدل^(١)

قلت: وهو نص رواية لأسرة عن عائشة عند البخاري، ونظمتها خرجنا مع النبي ﷺ ولا يرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا تطرفنا بالبيت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن سابق النهدي أن يعمل، فعمل من لم يكن سابق النهدي. الحديث.

قال الحافظ^(٢): قوله «أن يعمل أي من الحج بعمل العمرة، وهذا هو فتح الحج، انتهى وسيأتي الكلام عليه في البحر في الحج» وأيضاً يأتي في «الموطأ» في «باب دخول الحائض مكة»، برواية القاسم عن عائشة، بنفث فأقبلت بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة، ثم لا يعمل حتى يعمل مهتماً العمل، وهو حجة لمن قال: إن سابق النهدي لا يجوز له أن يعمل حتى يعمل مهتماً جميعاً، وعلى ما أتاده الشيخ لا يحتاج إلى إسقاط الرواية كما ذهب إليه غير واحد، وحكاها النجاشي في «أحكام القرآن»، لأن ظاهر الحديث بخلاف جميع أحاديث نسخ الحج إلى العمرة.

٣٧/٧٢٩ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (عمر) عنه (عائشة أم المؤمنين) أن رسول الله ﷺ أقره الحج) وهذا كائن في مستدل بر قال بأصلية الإفراد، خلافاً لمن حملته

(١) مبدل المجهود، (٨/٢٨٤)

(٢) فتح الباري، (٣/٤٢٢).

٣٨/٧٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْفُؤَادِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ
 انظر الحديث رقم ٣٦

على الابتداء أو على السبب، كما تقدم من المسالك الثلاثة في الحديث السابق

وقال ابن القيم: لا ريب أن قول عائشة واس عمر «أفرد الحج» محمول لثلاثة معانٍ، أحدها: الإجماع به من قبله الثامي: أفراد أعدائه، الثالث: أنه حج حجة واحدة، ثم يجمع معها غيرها، بخلاف العمرة، فإنها كانت أربع مرات

قلت: والصعور الثامن يحدتهم ويوافق صدك التحسين، وهو أنه أفرد أعضاء الحج، وأنهم معه من أفرد العمرة، فهو من عزيماته، أم القادح يوافق هذا ويسمى معيبي ويفرد أعمال الحج.

٣٨/٧٣ - (مالك، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) قال سئل: وكان أبو الأسود يتبعاً في جحر عورة من الزبير، كما مقام قريباً، ليس هذا أنقول بي النسخ الجديدة عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ أفرد الحج أي: أسير عليه إلى أن يحل منه منى، ولم يعتبر بذلك نفسه، وهو مقتضى اختيار الإمام مالك، وقد عرفت صدك انقياد. وأحد إمام مالك هذا الحديث مختصراً، لأنه سمعه من أبي الأسود بالوجهين، وأخرجه النسائي عن قنية وابن سعد عن أبي مصعب عن مالك مختصراً.

وعرض الإمام مالك بين هذه الروايات تأييداً لها، وحطاً من ترجيح

وعند، واحتفت عن علي، فلو لم يكن أفندي وعلموا أنه يخطئ حج مفردة لم يواطوا عليه، مع أنهم الأئمة المقتدات بهم، فكيف يطو بهم المواطبة على خلاف فعله عليه السلام، وروى عن مالك، أنه قال: إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وآله حديثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما، وتركوا الآخر دل ذلك أن الحق فيما عملا به، وأنه لم ينش عن أحد منهم شهادة الإفراد.

ذكره عمر، عنهما - رضي الله عنهما - وغيرهما التمتع حتى فعله علي بنين الحور، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بإجماع، بخلاف التمتع والقران، فليس لهم لجواز التخصيص بلا شك، لأن الصيام يقدم مقامه، وإن كان دم سكت لم يتم مقامه كالأضحية، انتهى.

قلت: كونه دم جبر مخالف عما الأئمة، وهو كذلك يعني دم الجبر عند تشافعية وإسماعيلية، وبذا يخزم به السوري ونسعه الزرقاسي خلافاً لمعنية والحنابلة، ولذا عدل في قديمة وغيره من فتاها الحنبلة في وجوه ترجيح التمتع أن به زيادة سلك وهو المجرم، وبه حزم أصحاب فروع الحنفية، وكان صاحب "روض المرمم" ^(١) يعيب على الأفاقي إن أحرم متنعاً أو فارناً دم نسك لا حرام، بخلاف أهل الجرم، ومن هو منه دون مساءة الذمير، فلا شيء عليه نقول تعالى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُعْتَصِماً فَلْيُتِمَّ شِعْرَانِهِ الآية.

ثم قال ابن القيم ^(٢): وجه القائلين بأنه كان متنعاً ما في الصحيحين من أن عمر، التمتع وسئل أنه يخطئ، وأما في ضايق مع النهدي من دوا الحليفة، الحديث، وعن عائشة - رضي الله عنها - التمتع رسول الله صلى الله عليه وآله ومتنعاً معه بمثل حديث ابن عمر - رضي الله عنه - مطلق عليه، وعن عمر بن

(١) (١٨٠/٢٠)

(٢) فتح الباري (١٠/٢٦٠)

حسين: «نُسخ رسول الله ﷺ وتعداه معه». رواد مدم، والبخاري معناه.

وفي رواية لمسلم والمسانى: «أن أبا موسى كان يغني بالمتعة، فقال له عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، فكيف كرهت أن يطلوا فعرس بهم في الإزالة». ثم يروونه في النسخ، تنظر رؤوسهم، فهذا اتفاق بينهما على أنه ﷺ كان متعاً، وعلم من هذا أن الذين رووا عنه الأفراد عاشة وابن عمر رووا عنه أنه كان متعاً، ولا شك أن ترجيح رواية النسخ للعارض الرواية عن روى عنه الأفراد وسلامة روي غيره من روى النسخ دون الأفراد.

ولكن النسخ منه القرآن وعرف الصحابة أعلم من القرآن، كما ذكره غير واحد، وإن كان أعلم حصل أن يراى أنه الفرد المسمى بالفرد في الاصطلاح الحاد، وهو متعاً، وإن يراى أنه الفرد لمخصوص بسم النسخ في ذلك الاصطلاح، فعند أنه سفر أولاً في أنه أعلم في حرفة فصاحته أولاً، وتباً في ترجيح أي الفردين بالتدليل، والأول يعني في معنى الترجيح، رغم دلالات أخرى على الترجيح محترمة عن بيان عموم عرغاً، أما الأول فما في «المصحيحين» عن «رواه ابن المسيب»، واللفظ للبخاري^(١) قال: «أحلب علي عثمان عثمان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن ينهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك عدى أول يوم جميعاً، فهذا يبين أن رسول الله ﷺ كان مثلاً بهما، وسبائك عن علي التصريح به.

ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة، وقصد علي إظهار مخالفته تقريراً لما فعله، وإنه لم يستخ، ففرق، وإنما تكون مخالفة إذا كانت المتعة التي ينهى عنها عثمان هي القرآن، فدل على الأمرين التدهي عنهما، ونقص اتفاق علي وعثمان - رضي الله عنهما - على أن القرآن

(١) أخرجه البخاري ج (١٥٦٢) باب النسخ والقرآن والأفراد بالنسخ إلخ، «فتح المناري» (١٤٦٠).

عن أبي وائل عن الضبي عن منبه قال: أهلك بهم معا، فقال عمر - رضي الله عنه -: قد كنت لسنة نبيك ﷺ وروى من طرق أخرى، وصاحبه الدارقطني قال: وأصححه إسماعيل حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الضبي عن عمر - رضي الله عنه - .

وأما الثاني ففي صحيحه عن بكر المزني عن أنس - رضي الله عنه - . قال: سمعت رسول الله ﷺ يبيح الحج والعمره جميعاً، قال بكر: فحدث ابن عمر، فقال: نبي يباح وحده، فثبت أيضاً فحدثه بقول ابن عمر، فقال أنس: ما نعلموا إلا هذا، سمع النبي ﷺ يقول: عليك حجاً وعمره^(١).

وقول ابن الجوزي: أو أصح - رضي الله عنه - . كان إذا صلباً لقصده بتقديم رواية ابن عمر - رضي الله عنه - . عليه غلط، بل كان من أنس في حجة الرءاخ عشر سنة وأكثر، فكيف يسوع عليه من انصاف ذلك مع أنه إنما يبيح ابن عمر وأنس سنة واحدة أو سنة وبعض، ثم رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - الإفراد معروضة بروايته عنه التمتع، وقد علمت أن مراده بالتمتع الثقلان، وثبت عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فعلم وبسته إلى رسول الله ﷺ كما ذكرناه.

ولم يختلف على أنس أحد من الرواد في أنه يجوز قال فاروق، قالوا: اتفق عن أنس سنة عشر رواية أنه ﷺ قبل مع زيادة ملازمته برسول الله ﷺ، لأنه كان حاديه لا يمارفه، حتى إن في بعض طريقه كسبت أخذ زمام ساقه رسول الله ﷺ، وهي تنص^(٢) بحرفها ولعابها يسبل على يدي، وهو يقول: ليبيت بحجة وعمره ثم يسلط طرف حديث أنس، ثم قال: فهؤلاء جماعة

(١) التمتع بهما العبر، بالكسر وتندم أفراد، است من اجترار العبر، وهي البقرة التي يملأها العبر، أو فسحها لإبراهيم، من يعمل صلاة إذا كان مغطى، وهذا خاف تيناً لم نخرجها.

عن ذكرنا فلم نبي شبهة من جهة النظر في تقدمه لقرون.

وهي أبي داود والمصنف^(١) غير المرء، حال كنت مع علي - رضي الله عنه - حين أمره رسول الله ﷺ على اليمن، الحديث. إلى أن قال به: أظن أبي. فبعد ذلك قال: أظنك بإمامك أبي علي سقت الحديث وفردته. وروى الإمام أحمد من حديث سراقه بإسناد كنه ثقات قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة». قال: وفرد رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وقتها قال: ابن القيم: إسناده ثقات.

وروى النسائي عن مروان بن الحكم: كنت جالساً عند عثمان فسمع علياً يلبي بحج وعمره، فقال: ألم تكن تنهى عن هذا؟ فقال: بلى، ويقتني سمعت رسول الله ﷺ يبيي بيها جميعاً، فلم أذع فعل رسول الله ﷺ (لقرئ)، وهذا ما دخلناك من الشريح عن علي.

وروى أحمد من حديث أبي طلحة الأنصاري: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، ورواه ابن حبان في صحيحه في الحج والعمرة، وفيه مقال: ولا يروى حديثه عن الحسن ما لم يخالف أو يعرّف، فذلك والله ابن ماجه. وأن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة، وروى أحمد من حديث الهريث بن باد السامني: أن رسول الله ﷺ قرن في حجة الوداع بين الحج والعمرة، وروى المزاد بإسناد صحيح إلى ابن أبي أوفى قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة، لأنه علم أن لا يحج بعد عمرة ذلك.

وقال ابن القيم: روى المزاد بإسناد صحيح، وقد قبل ابن زينة من عطاء الخطأ في إسناده، وقد أحرز: لا سبيل إلى تحفظه غير دليل انتهى.

وروى أحمد من حديث حابر: أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة

(١) أخرجه النسائي ج (١٧٣) باب القرون (١٩٨/٢، ١٩٩)

لطاف لهما طوافاً واحداً، وروى أيضاً من حديث أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اجلوا يا آل محمد بعمره في حج» انتهى مختصراً.

وذكر ابن القيم^(١) هذه الروايات مفصلة، فقال: وإنما قلنا: إنه أحرم قارماً لبعثة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك، ثم بسطها، وزاد على ما تقدم ما رواه الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: «أن رسول الله ﷺ حج حجتين قيل أن هاجر، وحجة بعدما هاجر معها حمرة»، رواه الترمذي وغيره.

وما رواه أبو داود عن ابن عباس قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر... الحديث، وفيه: «الرابعة التي قرئ مع حجته، وما رواه يحيى القطان وسفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمره لأنه علم أنه لا يحج بعده، وله طرق صحيحة إليهما، وما رواه أحمد من حديث جابر المذكور رواه الترمذي وفيه احتجاج بن أوطاه، وحديثه لا ينزل عن درجة الحسن ما لم يتفرد بشيء أو يخالف الثقات، قلت: ولذا حسنه الترمذي إلى آخر ما بسطه ابن القيم.

وقال المحافظ في «الفتح»^(٢): «ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعاً: «إني سقت الهدى» وفرنس، والنسائي من حديث علي مثله، وأحمد من حديث أبي طلحة جمع بين الحج والعمره، وثلاثاً قطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة، واليزار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعاً مثله، وقال أيضاً بعد ذكر شيء من الكلام على هذه الأحاديث من القائلين بالأفراد: لا يخفى ما في هذه الأجوبة من التسع.

(١) إزاد العمادة (٢/٩٩).

(٢) فتح الباري (٣/٤٢٧).

ثم قال: وبترجح رواية القرآن بأمره، منها: أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره، وبأن من روى الأفراد والشمع اختلف عليه في ذلك، فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة، وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته، وابن عمر - رضي الله عنه - وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أفلى بالجمع، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة، ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك، وجابر وقد تقدم قوله: إنه اعتمر مع حجته أيضاً.

وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من قفطه أنه قال: أفردت ولا تمتعت، بل صح عنه أنه قال: فرئت، وأيضاً فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف، بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الأحوال. وينتج التعارض.

ويؤيد أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم، ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للمسكين، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعه عشر صحابياً بأسانيد جهاد، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، والمصير إلى أنه كان قرئاً.

ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية السرخسي وابن المنذر وأبو إسحاق المعروزي، ومن المتأخرين نفي الدين السكي. وسبحث مع النووي في اختباره أنه ﷺ كان قرئاً، وأن الأفراد مع ذلك أفضل، انتهى.

وسط ابن النقيش^(١) في وجوه ترجيح روايات القرآن، ويهدف شخصه على وجهها، فنهأ أن يريه من آخر من معاهه ولقطه جريحا، ويحب من آخر من (يعارده من نفسه بأن فعل ذلك ومنهم من حصر من آخر له ذلك، ومن يحسن شيء من ذلك في الإفراد، ومنها: قصد روايت من رأى أنه اعتبر أبدا، ومنها: أنها صريحة لا تحتمل التأويل، ومنها: أن يرد الإفراد أربعة: عتبة وأبو عبد الرحمن وأبو عيسى، والأربعة رؤوا القرآن.

هنا صرحا إلى تساقط رواياتهم من حيث رواية من حد عنه الثماني من معارض، وإن عير - إلى الترجيح وجب الإحداد رواية من لم تصح له رواية له، ولا اختلفت كجرو، وأبو عبد، وعمران بن حصين وعمرهم - رضي الله عنهم، ومنها: أنه ليس في ذلك من رده، وغير ذلك.

فليس. وقد أخرج الترمذي^(٢) من حديث من معارض قال: تسع سنين في مكة، وأبو بكر وعمر وعثمان، وأبو بكر بن أبي عتيق معدوية، وقال: هذا حديث حسن، من أبيات من علي وعثمان وعمر وأسماة بنت أبي بكر وابن عمر، انتهى. ونعمرة بالنسج في حديثه من عباس القرآن، أما تقدم من رواية أبي داود عنه، قال: «اعتد بخمسة أربع معارف أحاديث، وفيه البراءة التي من مع حججه».

قد وقد أخرج محمد بن أبي داود^(٣) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما ذهبا عليه رجل من أهل اليمن فقال: يا أبا عبد الرحمن إنني قد كنت معك حين خرجت وأخرجت من مكة، فقال: يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إنني كنت معك حين خرجت.

(١) حراز، (١٧٧: ١٧٨)

(٢) مسند الترمذي، (١٩٢)

(٣) أبو داود محمد بن أبي داود، (٢٠٤: ٢٠٥)

٣٩٧/٧٣١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ**

يَقُولُونَ: مَنْ أَحْلَى حَجَّ مُفْرَدٍ، ثُمَّ دَعَا لَمْ يَلِدْ، بَعْدَهُ بَعْمَرَةٌ، فَلَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ.

لَأَمْرِكَ أَنْ تَهْدِي بَيْنَهُمَا جَمِيعاً، الْحَدِيثُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، الْفَرَانِ أَفْضَلُ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، اسْتَبَى.

فهذا ابن عمر بنفسه يحتار القرآن بعد رسول الله ﷺ، فلا بد أن يكون أثره هذا مرجحاً لرواية القرآن هذا والاستقصاء واسع. وفيها ذكرنا كفاية. إن شاء الله تعالى. ولا اختصار جدير ببداية الأحرار. وقد تقدم الجمع بين هذه الروايات في آخر الأثرين السنة في إجماعهم.

٣٩٨/٧٣١ - **مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَحْلَى أَيُّ أَحْرَمٍ**

(يَحُجُّ مُفْرَدًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَذِيهِ فِي النِّسْبِ الْهِنْدِيَّةِ، وَيُلْجَرُ عَلَى النِّسْبَةِ فِي الْحَجِّ الْعَصْرَةِ (أَيْ: لَا أَنْ يَحِلَّ) أَيُّ: أَحْرَمٍ (بَعْدَهُ بَعْمَرَةٌ) أَيُّ: يَرُدُّهَا عَلَيْهِ (فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ) لَا أَنْ أَحْلَى الْعَمْرَةَ وَاحِدَةً فِي الْحَجِّ، وَلَا قَائِدَةً فِي يَرُدُّهَا عَلَيْهِ مَعْلَافٍ حَكَمَهُ، فَيَسْتَبْدِلُهُ التَّوَقُّفَ وَالرَّمْيَ وَالْمَسَّ، قَالَ الزُّوْغَانِيُّ.

وقال الشَّوَيْبِيُّ: قد اختلف جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشك بعض الناس فيمنعه. وقال: لا بدخل إحرام على إحرام كما لا ندخل صلاة على صلاة، وحملوا في إدخال العمرة على الحج حجة أصحاب الرأي وهو قول الشافعي، ومنعه آخرون، استحب.

وقال الشُّطْلَانِيُّ فِي الْمَوَاهِبِ^(١): مذهب الشافعي أنه لو أدخل الحج على العمرة قبل الخواف ع.ج. وصار قارناً، زاد المالكية صحته ولو أُرِدَتْ مَطْرَافُهَا وَلَمْ يَحْرَمِ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ عَمْرَةً فَقِيلَ: لَوْلَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَصْحَابُهَا لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعَمْرَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ. انتهى زيادة من الشرح.

(١) المَوَاهِبُ الْهِنْدِيَّةُ (٤١٦/٤١٦)

وقال النباخي^(١): من أهل الحج ثم أراد أن يردف العمرة على الحج لم يكن له ذلك، لأن إرداف الإحرام على الإحرام يقتضي أنه يستفاد بالثاني فائدة وحكم لا يوجد بالأول، ولا فلا فائدة لهذا الإرداف، وكذلك لا يصح أن يردف حجاً على حج أو عمرة على عمرة، وهو على إحرامه الأول، وإن أحرم بحجتين أو عمرتين كذا محرماً بواحدة، ولا يلزمه في شيء من ذلك قضاء ولا دم، قاله القاضي أبو الحسن، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة، تلزم من جمعاً في ذلك كله ويكون محرماً بهما حتى ينوحه في السر، فترفض إسداهما، وعنده قضاء ما أردت من قابل ردم، انتهى.

قلت: يكفي لا يجوز إرداف العمرة على الحج عند الحائض، ففي تيل المعكوب: إن أحرم بالحج، ثم أحرم بالعمرة لم يصح إحرامه بها، انتهى. وبه جزم ابن تيمية^(٢) في مواضع من المصنف^(٣)، وقال أيضاً: إن أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد بأحدهما ونفدت الأخرى. وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة ينقض بهما وعليه قضاء أحدهما، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٤) للرد المحتار: إن عمرة على الحج أي: بطلت عمرة على الحج لنفسها وقوته ككفائي في حجتين أو عمرتين، وأما إرداف الحج على العمرة فيصح، انتهى.

قلت: وبشكل على محقق الشافعية والمالكية كالنوراني والقاضي عياض ومن تبعهما أن إدخال العمرة على الحج لما لم يجر عندهم، فكيف رجحوا في

(١) المصنف (٢/٢٦٣).

(٢) وكذا في الأصل والمواب: من كتاب.

(٣) المصنف (٣/٢٠٧).

(٤) (٢٧/٢).

قال مالك: وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم سابقاً

(١١٢) باب القرآن في الحج

إحرامه يؤتى أنه أحرم بالحج أولاً، ثم أدخل عليه العمرة، وأحبوا عنه بالخصوصية لفرضه الأضحية في أشهر الحج، إلا يخفى ما فيه

(قال مالك: وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) وهذا دليل على تقدم من أنه عمل أهل المدينة، وهو حجة عند المالكية، قال صاحب "المحلى" هو الأصح من قول المنافعين، قال عياض: وجعلوا هذا خدماً لما في ضرورة بيان الاعتماد في أشهر الحج، ونسعه النووي، وفيه نظر نسكي، وخوفاً من حنيفة، انتهى قلت: وتقدم قريباً ميسوداً.

(١١٢) القرآن في الحج

وهو غير صحيح هو مصدر قول من مات بصر، وفعل يعبر، مقصوداً من الثلاثي كسرس، وهو لحسم بير الشينين، قال العيني ^(١) من باب صبر، بصره، قال ابن النين، وفي "المحكمه" و"الصحيح": من باب بصر بصر.

واختصراً في مصنفه اصطلاحاً، فذلك الحقة، هو من أحرم بهما معاً أو أدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يعرف لها أكثر الأشواط، أو أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يعرف التأديم وأو شوطاً، ولا يستعمل في التسمين إلا الأضحية، وهو قول نسبي في الحديث، فالتأديم صحيح.

باب القرآني في شئ من الناس، وأوردوها في أقدم الحج بأن يرفع أكثر طواف العمرة وجميع سببها، وسبب الحج فيها، ولتر نفس الإحرام وبعض طواف العمرة عليها انتهى

(١) العروة الوثقى ١/١٠٦.

وأما عند العتابة في «نيل المأرب»: هو أن يحرم بها ممّا أو يحرم بها، ثم يدخل الحج عليها، ويشترط لصحة إدخال الحج عليها أن يكون ذلك قبل الشروع في طوافها، ولا يشترط للإدخال كون ذلك في أشهر الحج، ولا كون ذلك قبل طوافها وسبها لمن معه هدي، فيصح من معه هدي ولو بعد سبها. وإن أحرم بالحج، ثم أحرم بها لم يصح إحرامه بها، انتهى.

وقال ابن قدامة^(١): أما إدخال العمرة على الحج فغير جائز، فإن فعل لم يصح ونم يصر قارئاً، وبه ناك مالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: يصح، انتهى.

وقال أيضاً: كل تمتع خشي فوات الحج، فإنه يحرم بالحج ويصير قارئاً، وكذلك التمتع الذي معه هدي، فإنه لا يجزئ من صمرته، بل يهمل بالحج معها، فيصير قارئاً، ولو أدخل الحج على العمرة قبل الطواف من غير خوف الفوات جاز، وكان قارئاً، وأما بعد الطواف فليس له ذلك، ولا يكون قارئاً، انتهى.

أما عند المالكية ففيه اختلاف كثير، قال ابن رشد^(٢): هو أن يهمل بالنسكين ممّا أو يهمل بالعمرة في أشهر الحج، ثم يردف ذلك بالحج قبل أن يهمل من العمرة، واختلف أصحاب مالك في الوقت الذي يكون له ذلك فقيل: ذلك له ما لم يشرع في الطواف، ولو شوطاً واحداً، وقيل: ما لم يحذف ويركع، ويكره بعد الطواف وقبل الركوع، فإن فعل لزمه، وقيل: له ذلك ما بني عليه شيء من عمل العمرة من طواف أو سعي ما خلا أنهم اتفقوا على أنه إذا أهمل بالحج، ولم يبق عليه شيء من أفعال العمرة إلا الحلاق، فإنه ليس بقارئ، انتهى.

(١) والمضي (٥١/٣٧٦).

(٢) بداية المجتهد (١/٣٣٤).

٥٠/٧٣٢ - خلدنسي رحمه الله عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن السعد بن الأشيد دخل على علي بن أبي طالب
 بالسجدة.....

وسباني في كلام أبيه أن هذه الأضحية الثلاثة روايات عن مالك وقال
 المذاهب: أن الضحى أن يحرم بها معاً أو يحرم بالعمرة، ويرد الحج عليها بعد
 الإحرام قبل طوافها أو في طوافه قبل تمامه، وكبره بعد طواف من الركوع
 ويصح في الركوع أيضاً لا بعده، انتهى مختصراً، فهذا هو المرحح عنهم من
 الأضحية المذكورة.

ويشترط أيضاً أن لا يكون مكياً، ولا يشترط عدم العود إلى بلده، نعم
 هو شرط المذاهب كما سبقت في ٥١.

وقد تقدم أن إدخال العمرة على الحج نعت عند المالكية، وأما عند
 الشافعية فهي نزع المنيح^{٥٩} هو أن يحرم بها معاً ولو أحرم بعمرة في شهر
 الحج أو قبلها، ثم يخرج في أسبوع قبل الشروع في الطواف كالقارن، بخلاف
 ما إذا شرع في المنيح^{٦٠} وهو حطوة، فإنه لا يصح إدخاله حينئذ لأخذه في
 أسبوع الحطوة، ولا يجوز عكسه، وهو إدخال العمرة على الحج في الجذاذة إذ
 لا يستفيد به شيئاً آخر انتهى

والفقت الأربعة على أن القدر يجب عليه هدي القرون، كما سبقت قروناً
 مع الاختلاف بينهم أنه دم نكت أو دم حبر.

٥٠/٧٣٢ - مالك، عن جعفر (الصادق بن محمد) الباق (عن أبيه)
 محمد بن أبي علي بن الإمام الحسين - رضي الله عنه - (أن السعد بن
 الأسود) السجستاني الشهير (دخولها) أمير المؤمنين (عليه السلام) وروى
 انقطاع لأن محمداً لم يدرك السعد ولا علي - رضي الله عنهما - (بالسجدة)

(٥٩) ١٢٨/١١

(٦٠) انظر: كتاب الأضحية، ١٣٥: ٢١، وشمسية، (١٦: ٢٢٧).

بكرات لـ دقيقتا وحيطا. فقال: هذا عثمان بن عفان ينهى عن أن
يقرن بين الحج والعمرة.....

بصرب يادفيو وبالبناء، ويجوز لجعل وانمعنى أنه يغلف، انتهى (بكرات له)
جمع بكرة بالفتح والقسم ولد الشاقة. أو الغني منها، أو الشيء، إلى أن يحضر، أو
ابن المغاضى، أو ابن المصون، أو الذي لم يزل^(١) (دقيقتا وخطا) يمنع المعجزة
والموحدة. قال في «المجمع»: الخط ضرب الشعر بالنصا ليتأثر ورفها تغلف
الابل، والخط بالتحركة الورق الساقط بمعنى المحبوط، وتحت الابل علمتها،
التحويج والنميج، وهو أن يخلط الغلف من الخط والديق بالبناء ثم يسفاه
الابل.

(فقال) المقاد (له) أي: لحني - رضي الله عنه -: (هذا عثمان بن عفان)
أمير المؤمنين (ينهى عن أن يقرن) يمنع أوله بناء الفاعل أي: الإنسان، أو
بضم أوله بناء المجبوت فتائب الفاعل قوله (بين الحج والعمرة) ذل الآبي^(٢).
اختلف في أي شيء اختلفا، فقبل: في المسح، شعث عثمان، ورأه خاصا
بالصحابه، وأجدره علي ورأه عاما وقبل: اختلفا في «المنع» انتهى.

قلت: هذا هو الظاهر من الباقي فإن عليا - رضي الله عنه - أمر بهما،
ولم ينسخ، وذلك البابي^(٣) ولعل عثمان إنما نهى عنه على حسب ما بهى
عمر من الخطاب من المنعة، لا على وجه التحريم، وتكرر على وجه المحض
عمر الأفراد الذي هو أفضل، فحمل ذلك المقاد على المنع التام، أو حاف
أن يحمل منه على المنع التام، فيترك الناس العمل به جملة حتى يذهب
حكمه، وينقطع منه. فقال عثمان: ذلك رأيي يريد تفصيل الأفراد عليه،
بمعنى ذلك أنه رأيي ورأه لأنه ليس فيه نهي عن الشيء، انتهى.

(١) يزل الشعر: طلع ناه، لم يزل. أي لم يطلع ناه.

(٢) احتمال إكمال المعنى (٣/٢٥٩).

(٣) «المنع» (٦/١٢٢).

قلت: ومختار المشايخ أن عثمان - رضي الله عنه - أفندي في ذلك بعد رسول الله - وكان عمر بن عمر - رضي الله عنه - بذلك أن يكفر المشرك إلى البيت، أما من الصحابة فيكون مقسمهم سماً للصلح، ونعت أسير وشرك المتوكل، وأما من غيرهم فليعلموا والاجتماع بالصحابة، فإن الصحابة كان مجتمع هؤلاء، لحرم بعبادة

روى هذا أنس بن مالك: قال: قال عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ما ينبغي أمر به من ذلك أن يروى البيت في كل عام مرتين، وكذا أن يفتن الناس بالعبادة إلى الحج، فلو أسير ذلك، ولا يأتي البيت إلى مرة واحدة في السنة - انتهى.

هذا، وقيل كان يبي عمر أيضاً عن سبعة من أصحابه كما سيأتي بيانه في باب التمتع.

وقال الحافظ^(١) أبو حمزة - رضي الله عنه - ثم يخفف عليه أن التمتع وكذا أن يأتوا، وإنما يفتنهم فيهما ثم يفتنهم فيهما، وكذا وقع الأمر - كان يفتنهم عن - رضي الله عنه - أن يحصل غيره السبي على الحر، فأنشأ حواجز ذلك، وكلل بينهما محتيل ما حذر - انتهى.

قلت: وبما في كلام الحافظ أيضاً ما يدل على أن عثمان - رضي الله عنه - عدل التمتع على أبيه قاصداً حاجته، ومثل السبي كما يظهر من كلام الحافظ إلى أن عثمان - رضي الله عنه - رجع عن السبي لتسكونه حتى فعل عمر، فصار إجماعاً.

وقال الحافظ في تاريخه^(٢) وقد روي عن عثمان أنه لم يكن ذلك مرة على وجه السبي، وإنما على وجه الاحتياط، وذلك لمعاداة أهلها.

(١) صحيح الترمذي (٤٤٥: ٤)

(٢) ١٢٨٤/١

أخرج علي بن أبي طالب وعلي بن مينا ثم الدقيق والحافظ علي بن إبراهيم. عن علي بن محمد بن عثمان بن عوف. قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من حج البيت لم يمسكه الله عليه حساباً» قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء. قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء. قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء.

تفصيله، ليكن الحج في أشهره لمصلحة له، ويتركه الزيادة في غيرها من أشهره. والثاني: أنه أحب عبادة بيت وأن يكثر زيارته في غيرها من الأشهر. والثالث: أنه رأى بعض أهل الحرم يقولون: إن زكاة الزواجر من حرم بن الخطاب - رضي الله عنه - نحو هذه الوجوه.

أخرج علي بن أبي طالب (وعلي بن مينا) ثم الدقيق والحافظ علي بن إبراهيم. عن علي بن محمد بن عثمان بن عوف. قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «من حج البيت لم يمسكه الله عليه حساباً» قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء. قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء. قال: فماذا يعني بذلك؟ قال: يعني أن الله لا يحسب له أجره ولا ينقصه من أجره شيء.

فقال عثمان: أفلا يرى الحج الزيادة (أو الزيادة) في الحج؟ قال: نعم، يعني من مضى له الحج في أشهره. والثاني: أنه رأى بعض أهل الحرم يقولون: إن زكاة الزواجر من حرم بن الخطاب - رضي الله عنه - نحو هذه الوجوه. والثالث: أنه رأى بعض أهل الحرم يقولون: إن زكاة الزواجر من حرم بن الخطاب - رضي الله عنه - نحو هذه الوجوه.

عن مالك بن أنس عن ابن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من حج ولم يفتن فله أجران»
 رواه مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان بن أبي شيبة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من حج ولم يفتن فله أجران»
 حاشيتان: قال النووي: كمله إشارة إلى عمره الفضة سنة سبع، لكن لا يمكن في تلك السنة حقيقة الحج، إما كان عمرة وحدها.

وقال حافظ^(١) في رواية أخرى: «من حج ولم يفتن فله أجران»
 وسجد من العبد، وجمع أجره من عبد الله بن شقيق، فلم يفتن فله أجران
 إما كان في حجة المزدحمة. وقد قال ابن عمر: كما ثبت عنه في الصحيحين:
 كذا أمر ما يكون أصح. وقال القرطبي: فله حاشيتان أي من أن يكون أجر
 من أورد أعظم من أجر من الحج، ثم قال: وهو جمع حسن، لكن لا معنى
 بعد، هكذا في «الفتح»، وذكر نحوه «الغني» في حاشيته، فراجع إليه.

وروي الألباني^(٢) قول غيره في معنى الحاشيتين أي: فتح الحج في العمرة انتهى.

قال النجاشي في قول أبي أيوب: «من حج ولم يفتن فله أجران»
 وأحدث أصح من حجة التلظ: المعنى، وقد روي أبو عيسى هذا الحديث بلفظ
 تقديم الحج على العمرة، وقد قال ابن عمر: إن عملاً رضى الله عنه - كان
 فهدى للعمرة طمأنينة ما سمع أبوه عليه السلام، حتى قلت:
 ذكر الحديث في جميع النسخ التي بأيدينا بتقديم فتح الحج على العمرة.

قال محيي: ثمة سالك: الأمر عظيم! أهل المدينة من من قرن الحج
 وتعمرة أي أحرم بها معاً، أو أرادوا عليها فلم يأخذ من شعرة شيئاً، لأن
 حرم أولم يحلل: تكسر الهمزة لأن فتح الإعدام أمر شيء، من السجرات

(١) مع النجاشي (١٢٥/٣)

(٢) انظر: إكمال إكمال العمل (٣٦/ ١٣٥٩)

حتى ينحدر هذبة، إلى مكان سعة،

(حتى ينحدر هذبة إلى مكان معه) وإن لم يكن معه فيسترى وينحدر: لأن دم القربان واجب شرطه.

قال ابن قدامة^(١): ولا نعلم في وجوب الماء على الخارج خلافًا، إلا ما حكى عن داود أنه لا دم عليه، يروي ذلك عن داود بن عمرو، وحكى ابن المنذر أن ابن داود لما دخل مكة - من غير الفداء هل يجب عليه دم؟ فقال: لا، فحُرِّجَ رحله، وهذا يدل على شهوة الأبرار.

ولما قُوت به الله، ^(٢) حتى تَنَحَّى وَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ قَدْ تَنَحَّى مِنَ الْفَقْدَانِ^(٣)، والعذر لمنع منصرفه إلى الحج بدليل أن عبدا - رضي الله عنه - لما سمع حشد من بني عرس يستعدون أهل منسرة والحج، ليحلم القنار أنه ليس بمنسريه عنه، وقد - عرس: إنما القرون لأهل الأفاق، وبلا قوله نعدنى ^(٤) ذلك إن لم يكن لغزو حناجره ^(٥) فخرية^(٦)، وقد روي أن النبي ^(٧) قال: من قرب من حجة وعمرته فليهدى دعاءه، ولأنه نراه يسقط أحد السعيرين، فزعمه دم كان منع، وإذا عدم الدم، فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، كما استمع سواد، انتهى.

قال الدردير^(٨) شرط وجوب دمها أي: المنع والقربان عدم إقامته حكمة، أو تقي طوقه، رخص من عامه فيها، انتهى ثم هذا الدم دم حبر عبد لثاغمية والمالكية، ودم سبك عبد الحنمية والحدادمة، كما تقدم في وجوه ترجيح الأقوال، وقال المحافظ تحسنه حديث ابن عمر في إحصاء فيه دليل على أن القربان يهدى، وقد نرى حزم فقال لا هدي على القربان، انتهى.

(١) الشنقي (٣٥٠/٢)

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٦

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٦

(٤) الشرح بكم (٢٦٤/٢)

ويحل برسي يوم النحر.

١٧٢٢/١ - وحديثي عن مالك، عن فضالة بن عبيد
الرحماني، عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ

(ويحل بمعنى يوم النحر) رمي جمره النعبة، قال صاحب «المحلى»: وبه
قلت الثلاثة الباقية والجمهور، انتهى. قال الباجي: يعني أن من قوت من الحج
والعمرة فإنه لا يصح أن يتحلل من شيء من إحرانه حتى يحل من جميعه،
وقلت لا يكون إلا متى يوم النحر، انتهى.

قلت: وهو كذلك عند الحنفية، قال الفاري في مشرح المفاتيح بهذا ذكر
مراغ الفارين عن أعمال العمرة، ثم يقيم محرماً، لأن أوان تحلله يوم النحر،
فإن حلّ يكون جنبه على إحرامين، انتهى.

ثم قال الباجي^١، وقائدة المسألة إن قصد نسكه بجماع بعد طوؤه
وسبه لمسه وحيت، قبل أن تحلل برسي الجمره، أو ناله التحج على ذلك،
فإن عليه قضاء عمرة أو حجة معترقتين، ولا تسقط عنه العمرة أمام طوؤه
بسمه لها؛ لأن جميع العمل يحصل النكس، ولا يصح أن يحل من أحدهما
حتى يحل من الأخرى، انتهى.

قلت: وفيها خلاف الحنفية، قال الفاري: فإن جامع والمقارن، قبل
الوقوف وقبل طواف العمرة أي أكثره بعد حجه وعمرته، وإن جامع بعدما
طاف لعمرته كله، أو أكثره فسد حجه دون عمرته لأداء ركنها قبل الجماع،
وسقط عنه دم القرآن لفساد حجه الذي باجتماعه كان دارناً وهليه دمان، ثم
فسد الحج، ردم للجماع في إحرام العمرة لعدم تحلله عنها، انتهى.

١٧٢٢/٢ - (مالك، عن محمد بن عبد الرحمن) أبي الآمود بشي عروة
عن سليمان بن يسار) مرسل (أن رسول الله ﷺ أرسله سليمان وقد تقدم في

عام حجة الوداع، حرج إلى الحج، من أصحابه من أهل الحج، وسليم من جميع الحج والعمره، ومنهم من أهل بطنية حجاز، من أهل الحج، أو جميع الحج والعمره، فلم يحللوا إذا من كان أهل بطنية، فحجوا

٢٢/٧٣٤ - وحديثي عن مالك، أنه سمع بعض أهل العلم يقولون: من أهل بطنية، ثم لما قيل أن أهل بطنية حج فيها، فذلك لما ما لم يظف بالبيت، وبين الصفا والعمره.....

أول باب الأفراد رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة موصولة (عام حجة الوداع) من عشرة، وفي التسمية بذلك خلافاً لمن كره ذلك (حرج إلى الحج) بأصواته الثلاثة (فمن أصحابه من أهل بطنية) مع أنهم من جميع الحج والعمره، وصار عاماً (ومنهم من أهل بطنية) فقط (فأما من أهل بالحج، أو جميع الحج والعمره، فلم يحلل) إلى يرد التحريم. وقد تقدم في حديث عائشة أن ذلك محمول على من اهتدى، ومن ثم يكن معه هدي أمراً، انسي بكثرة بالتسليم أوأما من كان أهل بطنية محل، يصيعة الأفراد في الهندية، ويصيعة التجمع في المنصورة، بعد ذلك أقوال العمره، وحرص الإمام بزياد هذه الرواية إثبات شريعة القرآن العامة كوزة في الشريعة

٢٣/٧٣٤ - (مالك)، أنه سمع بعض أهل العلم يقولون: من أهل بطنية ثم بعد ذلك أي أراد (أن يهل) أي يحرم أي حج منها فذلك لما أي حائز له، قال صاحب المحلى: وبه ثلث الثلاث النافية بالجمهور، وكان ابن عبد البر إن أجاز شذ، منع من أحوال الحج على العمره قياساً على عكسه، انتهى. ما لم يظف بالبيت (و) يعني (بين الصفا والعمره) وإخلاف الطوائف علم السعي

(١) وفي نسخة الاستدكان (١١: ١٢٥) وفتح الياء (٢٢: ١٣٧) تصحيع التجمع أيضاً

وَأَمَّا مَنْ شَرَعَ فَلَمْ يَلْبَسْ جِلْبَانَ، جَبْنَ قَالَ: إِنَّ مَنَعْتُكَ عَنْ التَّيِّبِ طَعْنًا كَمَا
صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ الْفَتْحُ إِلَى أَصْحَابِهِ.

محاضر، أو مطريق الحنظل، كما سيأتي في باب دخول الحائض مكة.

قال البيهقي^(١): يريد أن من أعلل بالعمرة، ثم أراد أن يردف بالحج على
العمرة، فيكون قارباً لهما بذلك له، واختلعت الرواية عن مالك في الوقت
الذي يجوز له الإرداف، فقال في «الموطأ» في هذا الحديث: ما لم يطوف
بالبیت وبين الصفا والمروة، وهذا يقتضي أن له ذلك ما لم يكملها، وهذا
ابن القاسم ذلك له ما لم يكمل الطواف، فإذا طاف وركع الركعتين لم يكن
قارباً، وقال أنهب: نه ذلك ما لم يشرع في أطوافه، وإذا شرع فيه لم يكن له
ذلك، وقد حكى أبو محمد هذه الأقوال الثلاثة ورواه عن مالك، انتهى.

قلت: وقد تقدم في مبدأ انقراض عن تدوير ما هو المختار عندهم من
هذه الأقوال الثلاثة، وهو أنه يجوز له الإرداف إلى تمام الطواف، ويكره بعد
الطواف إلى تمام ركعتيه، ولا يصح بعد ركعتي الطواف، يعني لا يكون قارباً،
بل يكون مفرداً إن أتم العمرة قبل أشهر الحج، وإن فعل بعض ركعتيه في وقت
يكون مشتملاً، صرح بذلك التدوير والدسوقي، ونقدم أيضاً أنه يكون قارباً عند
الحضة، لو أحرم بالحج قبل أكثر طواف العمرة لا بعده.

(وقد صنع ذلك) أي: أودع الحج على العمرة (هذا الله بن عمر)
- رضي الله عنهما - (حين قال) كما سيأتي في «الموطأ» في «ما جاء فيمن
أحصر بعنقه» (إن صدقت: بيناء لمجهول أي: مُبْنَتْ (عن البيت) أي: عن
الوصول إليه (صنعاً كما صنعنا) أنا وأصحابي (مع رسول الله ﷺ) من التحلي
بالحذبية، حيث منع المشركون من دخول مكة.

(ثم التفت) ابن عمر - رضي الله عنه - (إلى أصحابه) بعدما أسرم بالعمرة

فَقَالَ: مَا أَمْرُكُنَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَرَجْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ.

أخرجه البخاري في: ٢٧ - كتاب المحصر، ١ - باب إذا أصر المعتمر.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٣٦ - باب جواز التحلل بالإحصار وجواز
القران، حديث ١٨٠.

قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَهَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامَ خُحَّةِ
الْوُدَاعِ بِالْعُمْرَةِ. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ فَعَا خُحَّتِي،
فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ».

(فقال) معبراً لهم ما أدى إليه بطرؤ: (ما أمرهما) أي الحج والعمرة (إلا واحد)
- بالرفع - أي في حكم المحصر، فإذا حاز التحلل في العمرة مع أنها غير
محددة بوقت، فأولى أن يجوز في الحج (أشهدكم أنني قد أوجبت الحج) أيضاً
(مع العمرة) بمعنى إتيانهم على ذلك ليعلموا ما صار إليه من ذلك.

(قال مالك) حكى في جميع النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية^(١) نطق
مالك، بل سبأه قال: وقد أهل... إفتح، وجعله العلامة البردقاني قول ابن عمر
- رضي الله عنه - إذ قال: قال ابن عمر محتجاً على جواز إدخال الحج على
العمرة، انتهى. لكن الظاهر أنه مقوله الإمام مالك، كما هو نص النسخ الهندية،
وبه جزم ألباجي، إذ قال: وقول مالك: قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ يريد أن
منهم من أهل بالعمرة، انتهى. وبه جزم صاحب «المحلى» إذ قال: قال مالك
مستدلاً نائباً على إدخال الحج على العمرة، انتهى.

(وقد أهل) أي أحرم (أصحاب رسول الله ﷺ) أي بعضهم (عام حجة
الوداع بالعمرة) كما تقدم في حديث عائشة: «منا من أهل بعمرة» (ثم قال لهم
رسول الله ﷺ: من كان معه هدي، فليهلل بالحج مع العمرة) التي أحرم بها،
ففيه جواز إدخال الحج على العمرة إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك.

(١) ولا يوجد نطق مالك في نسخة «الاستقار» (١١/١٥٣).

عنه قال: «فصبرت من رأس رسول الله ﷺ يشق عدا الحرة». متفق عليه
وقال مالك والشافعي في قول: «لما نحلل ونحر هديه» ويستحب نحره عند
الحرة.

وقد حدث ابن عمر قال: «تبع الناس مع رسول الله ﷺ فلما قدم مكة
قال للناس: «من كان معه هدي فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى ينضي
حجه» الحديث متفق عليه، وروى عائشة قالت: «خرجت مع رسول الله ﷺ في
حجه الوداع» الحديث. وفيه قول ﷺ: «من قال مع هدي فليهل بالحج مع
الحرة» ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً» روى حفصة قالت: «يا رسول الله
ما شأن الناس حلوا من الحرة» ولم تكن أمث من عمرتك؟ قال: «إني ليدب
رأسي وثلاث عادي» فلما أحل حتى أنحره أخرجه الشيخان وغيرهما وسألتني
في الموطأ: «في مما جاء في النحر» في صحيح.

قال الحافظ: وكذا في حديث جابر عند البخاري، وأخبر أنه لا يحل
حتى يحر الهدي. قال: والأحاديث بذلك منقضة، وقال العمري: والأحاديث
كثيرة، أي من هذا المسمى، ومن أحد روايات مالك فيمن قدم متعمداً في أشهر
الحج وساق الهدي، قال: «إن دخلها من العشر من شهر الهدي حتى يحره يوم
الحرة» وإن قدم قبل العشر من الهدي، «وهذا يدل على أن المتعمد إذا قدم قبل
العشر حل» وإن كان معه هدي، وإن قدم في العشر لم يحل، وهذا قول عطاء،
والرواية الأولى أولى، لما فيها من الحديث الصحيح الصحيح وهو أولى
بالتبع. انتهى.

وفي «الروضة المربع»^(١)، ثم إن كان متعمداً لا هدي معه فصر من شعرة
ونحلل، لأنه نعت عمرته، وإن كان معه هدي ثم بقصد وحل إذا حج فبدخل

باب قطع التلبية

الحج على السمره، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً، انتهى.

وترجم الشيخ ابن تيمية في «الفتاوى»^٥ باب الهجر عن التحلل بعد السعي إلا للمتنعم، إذا لم يسق هدياً، وأخرج فيه حديث عائشة: «ما من أهل بعرة...»، الحديث. وحديث جابر: «أنه حج مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وفيه قالوا: كيف نجعلها منعة وقد سبنا الحج، فقال: افعلوا ما أمرتكم لكن لا يحل ينّي حرام حتى يبلغ الهدى محلّه، منفق هديها». قال الشوكاني^٦. ومثله حديث عائشة عند البخاري بلفظ: «من أحرم بعرة فأهدى فلا يحل حتى ينحر»، انتهى.

(١٣) قطع التلبية

يعني متى يقطع المحرم بالحج التلبية؟ وتحصير المحرم بالحج كما أن المصنف - رحمه الله - سبّكر قطع السمر التلبية عن قريب، والمسألة خلافية عند أهل العلم، قال الحافظ^٧ نعت حديث البخاري عن ابن عباس: «أن أسامة بن زيد كان وقف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أودف الفضل بن عباس، قال: فكلاهما قالاً: لم يؤل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمره العقبة». في هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمره يوم النحر وبعدّها يشترع الحاج في التحلل.

وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس: «أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإن كنت حاجاً قلّ حتى بدّ حلك، وبغض حلك أن ترمي جمره العقبة، وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال: حججت مع عمر - رضي الله عنه - إحدى عشرة حجة، وكان يلبي حتى يرمي الجمره،

(١) قيل الأوطار، ط. (١٠٥/٣).

(٢) فتح الباري، (٥٢٣/٣).

وباسمراها قاله الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وتبعاهم
وقالت طائفة: يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم، هو مذهب ابن عمر،
لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة: يقطعها إذا
راح إلى الموقف، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأحمد صحيحه عن
عائشة وسعد بن أبي وقاص وعني - رضي الله عنهم -، وبه قال مالك، وقيل
بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث، وأشار الطحاوي إلى أن
كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر،
لا على أنها لا تشرع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

واختلفوا أيضاً، هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي؟
فذهب إلى الأول الجمهور، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي، ويدل
لهم ما روى ابن خزيمة عن الفضل بن عباس قال: «أنضت مع النبي ﷺ من
عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة، ثم قطع
التلبية مع آخر حصاة»، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفر لما أبيهم في
الروايات الأخرى، وأن المراد بقوله: «حتى رمى جرة العقبة» أي أتم رميها،
انتهى مختصراً.

قلت: وهكذا حكى عن الإمام أحمد غير الحافظ، لكن عامة فروعه
مصرحة بقطعها مع أول حصاة بوقوع الجمهور، ففي «المعني»^(١) والشرح
الكبير لابن قدامة: يقطع التلبية عند ابتداء الرمي، ومن قال بذلك ابن مسعود
وابن عباس وميمونة وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير والشافعي والثوري
والشافعي وأصحاب الرأي لرواية الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ لم يزل يلبي
حتى رمى جرة العقبة، وكان رديقه يومئذ وهو أعلم بحاله من غيره، ولعل
النبي ﷺ يقدم على ما خالفه.

(١) المعني مع الشرح الكبير (٤/٤٥٦).

وسحب قطع النطية عند أول حصاة للحجر، وفي بعض ألفاظه حتى رمى جمره العضة قطع عند أول حصاة، رواه حنبل في المناسك، وهذا بيان بتعيين الأجزاء، وفي رواية من روى أن النبي ﷺ كان يكبر مع كل حصاة طس على أنه لم يكن يلبي، انتهى محضراً بينهما، وهذا النص مهم على أنه يقطع المحرم الثانية عند أول لرمي، وكذلك جزم في قول العارفين، ولفظه: وتسمى الثانية من حجر الإحرام بلبي أو الرمي أو: رمي جمره العضة، انتهى. وقريب منه ما في المرويس المربع، هذا نضم عن الإمام أحمد يكون روايه عنه مرجوحة.

وراجع لباحي^(١) قول الجمهور في قال: وقد اختلف قول مالك فيما يستحب من ذلك، يروى عنه من أنموذج: يقطع الثانية إذا رأت النفس، وروى عن ابن القاسم: يقطع إذا راح إلى الغصلي. وروى عنه أنهما: يقطع إذا راح إلى السوق. وروى عنه ابن الموار^(٢): يقطع إذا وقف عرفه، وقال أبو حنيفة والثقات في: لا يقطع حتى يرمي أول جمره من جمرات العضة يوم النحر، والتأويل على صحة ما ذهب إليه مالك مما علق به أصحابنا، أن الثانية إجابة الداعي - لنحج، فإذا انتهى إلى السومع، الذي دعا إليه فقد كسب الثانية، فلا معنى لاستداعتها بعد ذلك.

ورجحه القول الأول ما روى عن النبي ﷺ أنه لم يؤذ بني حتى رمى جمره العضة، ومن جهة أخرى: أن الثانية إجابة من دعا إلى حج، فهو أوامره الإجابة بلبي أو العمل لا يقطع بالإحرام أو أول الضواف أو بأخر الحمل، وهو أول التحلل يرمي جمره العضة. وأما قوله بالإجابة إلى أول مواضع الحج حديثاً، فإنه يجب أن يقتصر على موضع الإحرام أو مكة، فإن أراد به آخر

(١) المنتصر (٢/٢١٦)

(٢) أنه في الأصل (لعل لأن السوا) وابتدأ به، انتهى (٢)

مواضع التحج عملاً فهو منى. وإما عرفة فليس أولى ذلك ولا آخره: فلا تغلق
تقطع التلبية بها. وأكثر ما رُبِّت قطع الناس عرفة. وما نصف الحديث أقصر
عندي وأقرب في الظاهر انتهى

قلت: وهو نص الروايات الصحيحة المبررة، منها ما تقدم من حديث
الفضل وغيره، وسيأتي قريباً من حديث ابن مسعود عند أحمد وابن أبي شبيب
والطحاوي: خرجت مع رسول الله ﷺ فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العفة.
إلا أن يحفظها بالكثير، ريسط الروايات في ذلك صاحب «المداية والنهاية»^(١).

وقال الطحاوي: قد حارب عن رسول الله ﷺ أن يقرأ منواته ثلاثه بعد
عرفة إلى أن رمى جمرة العفة. ثم سطر الروايات في ذلك عمر علي،
وامر عباس، والفضل، وأسامة، ومن مسعود وغيرهم، فارجع إليه

وقال صاحب «النهاية»: يقطع التلبية مع أول حصاة بعد رؤيتها عن
ابن مسعود، وررر جابر: أن النبي ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها
جمرة العفة، قال الزبيدي: كان المصنف ذهل فإنه لم يذكره عن ابن مسعود
وإما ذكره عنه التكبير مع كل حصاة إلا أن يكون ممنوعاً. فإن قوله «مكرر» مع
كل حصاة يدل على أنه قطع التلبية من أول حصاة. وصرح به البيهقي في
«المعرفة»^(٢) فقال بعد أن ذكره فيه دلالة على أنه قطع التلبية بأول حصاة ثم
يكبر مع كل حصاة.

وهي «النسب» أي أبي داود، من حديث ابن مسعود قال: رُميت
أنتي بركة فم يزل يلبي حتى رمى جمرة العفة بأول حصاة. وهو منهم حديث

(١) ١٤٠ في الأصل وهو سهل قليل، وانظر صاحب «المداية والنهاية» أي «المدية المستند» انظر
(٣٣٨/١١).

(٢) «معرفة الآثار والنسب» (١٠٦٦/٧).

المعلوم في الموضعين، والتفسير المرفوع فيه إلى النبي ﷺ انتهى وبطله
الحديث في الفتح على الماء لمجهولاً قال: وفي رواية موسى بن علفة لا
يعيب أحداً على صاحبه قال الطبري: هذا وحيد، ولا حرج في التكبير، بل
يحوز كسائر الأذكار، وليس التكبير في عرفه من سنة الحاج، بل السنة لصبر
الطلبة إلى رمي حجرة العقبة انتهى.

وقال الشيخ ولي الدين^(١): طاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على
ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة هي العدو من منى إلى عرفات السية فقط،
وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بخالفه، لكنه لا يدل على فصل التكبير
على الشريعة، بل على حوازه فقط، لأن غاية ما فيه تقريره ﷺ على التكبير،
وذلك لا يدل على استحبابه، فقد قام الدليل الصحيح على أن السنة حسنة
فصل لمبارته ﷺ عنها.

وقال العيني: التكبير المذكور نوع من الذكائر أدخله المنبهي في حلال
النبية من غير ترك للنبية؛ لأن السروي عن الترمذي أنه لم يقطع النبوية حتى
رمى حجرة العقبة، وقال الخطابي: السنة المشهورة فيه أن لا يقطع النبوة حتى
يرمي أول حصاة من جرة العقبة يوم النحر وعليها العمل، وأما قول أنس هذا
فقد يحمل أن يكون تكبيره كغيره من الذكائر الذي يدخلونه في خلال السنة
ثابتة في السنة من غير ترك للنبية انتهى.

قلت: وهذا هو الأرجح، وقول العلامة الزرقاني: فيه بُعد، ليس بوجه
نما قال الحافظ^(٢): تحت برحة البخاري في باب النبوة والتكبير عداة الصحر حتى
يرمى: المعتمد أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما حوت به

(١) انظر الشرح للزرقاني، (٢: ٧٣٥)

(٢) مفتاح الباري، (٢: ٢٣٣)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج وأبى عن نسائه فليكن من أهل النار»

أخرج ابن حبان في (٢٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، لا يعلل عنه دخول

المرأة

ومعه في (١٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، انتخاب المصنف لدي هو

حديث (٢٢٧).

(١٦٠٢) وحديثي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

«من حج وأبى عن نسائه فليكن من أهل النار»

أخرج ابن حبان في (٢٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، لا يعلل عنه دخول المرأة معه في الحج، وفي (١٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، انتخاب المصنف لدي هو حديث (٢٢٧).

أما في «فقه الأئمة على طائفة من أئمة الحديث» من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج وأبى عن نسائه فليكن من أهل النار»

أخرج ابن حبان في (٢٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، لا يعلل عنه دخول المرأة معه في الحج، وفي (١٥ - كتاب الحج، ٢٨) عنه، انتخاب المصنف لدي هو حديث (٢٢٧).

(١٦٠٢) وحديثي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج وأبى عن نسائه فليكن من أهل النار»

وهو بطوف بالبيت

يخبرني عن ذلك عن النجاشي، يروي عن ابن عمر بن الخطاب أنه سمعهم يقولون: خلاف ذلك أبت أحرصه ابن أبي مبيد من طريق ابن سيرين قال: كان ابن عمر إذا صاف بالبيت أتى (وهو بطوف بالبيت).

قال الزرقاني^(١): قد علم مشروعيهما في الطواف، وإذا كرمها ابنه سالم ومالك، وهذا ابن عتبة: ما رأيت أحدا يقتدى به في حركتيه، إلا عطاء بن السائب، وأحاربه الشافعي من رأى أحسنه، وكان يرويه عن أبيه عطاء، وكان يسعد بن النخعي لا يأتى إلا من المذنب حتى يطلع لعدا حتى يركب إليها استخاف. وفي الطواف يعرفه، قاله ابن عمر، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٢) للزرقاني: رجل يمشي المحرم صحيح بالبيت، لا حول مكة ويضع حتى يطوف، ويسعى، فيعادوا حتى يقول: لا اله الا الله من يوم شرفة ويروح إلى معلاهما^(٣)، أو للطواف أي سنده، والشرح به خلاف^(٤)، قال الشافعي الأول مذهب الثوري، ويشهره من سببه، والثاني مذهب الثوري^(٥)، انتهى. ثم قال الزرقاني: وهو لها بعد معنى، وإن لم يسجد المحرم، ثم يروح إلى مكة بعد الزوال، فإذا وصل قبل الزوال، لم يمسك فيه، قال الشافعي: فإن زالت عن الموضع لم يمسك فيه، ولا يقصيه منهما، انتهى. وفي المعبر^(٦) أن مالكاً رضي الله عنه سجد، ذلك من غير صبر عليه، يعني لو لم يزد ذلك له في سعة.

(١) شرح الزرقاني (١: ٢٧٠)

(٢) (١: ٢٧٠)

(٣) أي يسجد مرة، عطاء: الشرح الكبير (٢: ٢٢٠)

(٤) في المعبر: يسجد، والمصنف في المعبر (١: ٢٧٠)، فاعلم به.

(٥) (١: ٢٧٠)

وقد اشاحي^١ أما الحاج فقد اعتكف نول عاتك فيه. وروى ابن الدوار عنه أنه إن كان من أهل البساتين، فإنه يقطع البية في أول الحرم، وروى عن مالك، يقطعها إذا دخل مكة، وروى شيب^٢ لا يقطعها وإن دخل الحرم، ولكن يقطعها في الطواف.

ثم ذكر وجود هذه الروايات، ثم قال: وقد اختلفت الرواية عن مالك في وقت العبادة، فروى ابن السوار بعدونها بعد السعي، وروى شيب^٣ عن مالك، بعدونها بعد الطواف، وهذه رواية شيب^٤ أن الطواف عبادة معقولة بالبيت، فذلك السجدة، فيترك البيت، وإذا السعي فلا يعلق له بالبيت، وهذه رواية ابن الدوار: أن السعي ركن من فركان افكان الحج، فليس فيه ترك الشيب^٥، كالطواف والوقوف بهرعه، انتهى.

وقال ابن خزيمة^٦: لا بأس بالخطيب في طواف القدوم، وبه يقول ابن عباس وعطاء بن رستم وربيعه وأبو أيوب ودانود والمثنائي، وروى عن مالك بن عبد الله أنه قال: لا ينبغي حرك البيت، وذكر أبو الخطاب: لا بأس به وهو قول شافعي، لأنه مشتق بذكر بخصه، فكان أولى، وإنما لم يؤمن الشيب^٧ فلم يكره له، كما لو لم يكن حرك البيت، ويمكن الجمع بين لقائه والتكرار المبرور في الطواف، انتهى.

وفي شرح المنهاج^٨، ولا يسحب في هذا المقدم والتسبي بعده، لأن لكل منهما دكارة مخصوصة في كلواهي الإياض، والتواضع، وفي التقديم تسحب في بلا حير، (طابق الأذنة، والعز به تسبي بعده، لا في الآخرين جزاء، شيب^٩).

(١) الترمذي (٢٧١٦٧)

(٢) الترمذي (١٠٧٥٥)

٤٨/٧٤٠ - وحديثي من مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن

أمه، عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت تزل من غرفة بمكة.....

وفي شرح لمالك: لا يلبي حال طوافه مطلقاً، لأن استيعابه حينئذ لأدلة المأثورة أفضل، وهذا إذا لم يه طوافه بعد أو طواف الغرض على فرض تقديمه على الرمي، ولا فلا تنبيه في طواف العمرة ولا في طواف الغرض بعد الترمي، ولا في سعي العمرة، فإن النية تنقطع بأول شروعه في طوافها، وأما ما أطلق بعضهم من أنه لا يلبي حالة السعي، فمتعين حمله على سعي العمرة، وسعي الحج إذا أخره، وأما ما صرح في الأصل من أنه يلبي في السعي، فيجوز على سعي الحج إذا قدمه، انتهى.

٤٨/٧٤٠ - مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن لؤي المدني (عن أمه)

مرحاة مولا عائشة تكنى أم علقمة (عن عائشة) - رضي الله عنها - (أم المؤمنين أنها كانت تزل من غرفة، ويخط محمد، في أموطه: تنزل بعرفة (بصرة) مع النول وكسر السبب على ما ضبطه عامة شراح الحديث: قال ابن حجر في شرح مناسك التنوي: يجوز إسكان السبب مع فتح النول وكسرها، انتهى. موضع قيل من سرفات، وقيل بغيرها خارج عنها، فاللهما الترتيلي^(١)

وطاهر أكثر ضريح، لأنمة الثلاثة الثاني، وبه جزم الزرقاني في شرح المواهب، والقصبي في شرح المنكاة^(٢)، إذ قال: وليت من عرفة، وكذا في التنوي في شرح مسلم.

وفان الحائط في «الفتح»^(٣) موضع شراب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، وإلى بشر سوب شخنا في «المصنف» إذ قال:

(١) (٢/٢٧٧).

(٢) (٥/٢٢١).

(٣) الفتح (٣/٣١١).

«بب يسحب تقصير الحطية بسرة» وتحويل الريح إلى عرفه فلهذا ظهر أن
عرفة غير سرة وفي «الحاشية» عن «المحلى» بفتح الهمزة وكسر الميم
ويحذف الساكنة، موضع بجانب عرفات، وليس بها، وهو منهي الحرم، وكانت
برج بين الحل والحرم، انتهى.

وبذلك جزم النووي في «مبسوطه»، إذ قال: ليس من عرفات «إني عرفة»
ولا سرة، ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المواضع خارج عن
حدود على طرفها العربي، انتهى.

وظاهر فروغ السيرة الأولى، بل هو صريح الزيلعي على «الكنز»، إذ قال:
يدل مع الناس حيث شاء، وقرب الجبل أفضل، وعند الشافعي بطن سرة
أفضل لتزوله بفتح فيه، قلنا: سرة من عرفة، وقد قال عليه السلام، «عرفات
تلها مرقف»، ارفعوا عن بطن عرفة، وتزوله بفتح ثم يكن عن قصد، انتهى.

وكذا حكاها ابن عابدين^(١) عن «المعراج» إذ قال: يزل بعرفات هي أي
موضع شاء، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في سرة أفضل
تزوله عليه السلام فيه، قلنا: سرة من عرفة، وبرونه عليه الصلاة والسلام فيه
ثم يكن عن قصد، انتهى.

قلت: وبإسناده حديث أبي داود عن أبي عبد الله، «حتى أتى عرفة فزحل
بسرة» وهي منزل الإمام الذي يزل به بعرفة، الحديث نص في كونها بعرفة،
وبإسناده أيضاً أخر نيبات كلام النحوي الآتي قريباً. وبه جزم الدردير، إذ قال:
وتذهب نزوله بسرة موضع بعرفة، وإليه ميل أكثر أهل اللغة، قال المحط: اسم
موضع عرفات، أو جبل هالك، وفي «المعجم» هو جبل عليه أنصاب الحرم
بعرفات، وفي «معجم البلدان» ناحية بعرفة.

(١) فرد المختار مع الدر المنثور (١/٥٥٤)

ثُمَّ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْأَرَاكِ.

(ثم تحولت) شائنة - رضي الله عنها - من نمرة (إلى الأراك) بالفتح آخره كذا، قال الزرقاني: موضع عرفة من ناحية الشام، وقال ياقوت الحموي: وادي الأراك قرب مكة يتصل بنبهة، وقال الأصمعي: جبل له قبل، وقيل: هو موضع من نمرة في موضع من عرفة، وقيل: هو من مواقف عرفة بعضه من جهة الشام، وبعضه من جهة اليمن، وهو في الأصل شجر معروف، وهو أيضاً شجر مجتمع يستظل به، انتهى.

وقال الباجي^(١): قولها: كانت تنزل من عرفة... إلخ، يقتضي أن نمرة من عرفة. والأراك موضع غيره، وذكر جماعة من أصحابنا أن نمرة والأراك شيء واحد، وإنما نمرة موضع الأراك بعرفة، فإن لم يكن ما قبله مخالفاً للحدث، فإن معنى الحديث: أنها كانت تنزل في موضع من نمرة، ثم تحولت من موضعها ذلك إلى منبت الأراك بنمرة، وهذا على معنى أنه أنزل في النزول والنصرف، وكل ذلك واسع أن ينزل الإنسان من عرفة حيث شاء، وحرى العمل بنزول الإمام بنمرة، انتهى.

والظاهر في معنى الأثر أنها كانت تنزل أولاً بنمرة إلى زوال الشمس اتساعاً لضعفه^(٢)، ثم تخرج من نمرة إلى الأراك، وإليه ميل أكثر الشراح، وخاضع توسع سبحانه المذهبي في «المصنف» إذ قال: «باب نزول نمرة وجواز ترك توليها»، يدل على أن المعنى أنها كانت تنزل أولاً بنمرة، ثم تركت النزول في هذا الموضع للمرحمة وغيره. واعتبرت النزول في الأراك، وبه حزم صاحب «المعالي»، إذ قال: ثم تحولت لأجل المرحمة إلى الأراك موضع قريب من نمرة، انتهى. وعرفنا كلها موضع النفوس إلا ينظر هرة كما سيأتي في محله.

(١) المصنف (٢٧٧٢)

قالت: وكانت عائشة تهلّ من كانت في منزلها، ومن كان معها، إذا ركبت. فلو جهت إلى الموضع، تركت الإهلال.

قالت: وكانت عائشة تغتسل بعد الحج من مكة في ذي الحجة، ثم تركت ذلك فكانت تخرج ثياب الإهلال المصنوع، حتى تأتي المدينة فتلبس بها حتى ترى الهلال، ثم تركت الإهلال، أو كانت يغتسل.

(قالت أم علقمة: «وكانت عائشة - رضي الله عنها - تهلّ أي تني (تأكل) كانت بمعنى ما دام (في منزلها) أي: الموضع الذي نزلت فيه (أو بهل) كذلك من كان معها اتبعاً لأمر المؤمنين (فلذا ركبت فتوجهت إلى الموقف) معرفة (تركت الإهلال) أي التسهل.

قال الباقى: يريد أنها كانت تني إلى أن تركب متوجهة إلى الموقف، ويحتمل أن تريد إلى الصلاة، ووجهه بأنه رواج إلى الموقف، لأن المقصود بذلك الإرواح إلى الموقف، والمصلى يقرب الموقف والرواح إليها واحد (قالت: وكانت عائشة - رضي الله عنها - تمنع بعد الحج من مكة في ذي الحجة) كما عرفت من حجة الإرواح مع التني بثلاثة أيام تركت ذلك أي الاعتبار بعد الحج متسللاً (فكانت تخرج قبل هلال المحرم، حتى تأتي ابجعة) الميقات المعروف لأهل الشام (فتلبس بها حتى ترى الهلال) أي هلال محرم.

(هكذا رأيت الهلال أعلت) أي أحرمت (بعمرة) فتأتي مكة وتسعى أفعال. العمرة ثم تعود إلى المدينة. ولعل ذلك لتحصيل الفصل بين الحج والعمرة امتثالاً لأمر أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: «كما عهد سيأتي قريباً في باب العمرة أنه قال: «افصلوا بين حجكم وعمركم» فإن ذلك أمر لحج أحدكم وأمر بعمرة أن يعتمر في غير أشهر الحج»، انتهى.

٧٤٠م/٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْوَيْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ
عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ بَنِي، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ غَالِيًا،
فَتَحَتَّ الْحَرَسَ.....

وقد ذكر الحافظان ابن حجر^(١) والعيني^(٢) تحت قول البخاري^(٣) «باب
العمرة ليلة الحصى وغيرها»، واختلف السلف في العمرة أيام الحج، فروى
عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال: سُئِلَ عمر وعلي وعائشة عن العمرة ليلة
الحصى، فقال عمر - رضي الله عنه - : هي خير من لا شيء، وقال علي نحوه،
وقالت عائشة: العمرة على قدر النفقة، انتهى

وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من
الخروج من مكة إلى أدنى محل، انتهى.

قلت: ويوب البخاري^(٤) في «صحيحه» «باب أجر العمرة على قدر
النفقة»، وذكر فيه حديث اهتمام عائشة من التكبير، وقوله ﷺ: «لكنها على قدر
نفقتك أو نصبتك». قال الحافظ^(٥): «وأخرجه الدارقطني والحاكم بلفظ: إن لك
من الأجر على قدر نصك ونفقتك بواو الحلق، انتهى. فالظاهر لهذا الحديث
المرفوع والموقوف أن إهلالها من الجحفة لزيادة الأجر بزيادة النفقة والنصيب.

٧٤٠م/٤٨ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأتصاري (أن عمر من عهد
العزير) الإمام العادل (غدا يوم عرفة من منى) إلى عرقات (فسمع للتكبير عاليًا)
أي: سمع الناس يجهرون بالتكبير (فبعث الحرس) بفتحين جمع حارس عنى ما

(١) «فتح الباري» (٦٠٥/٣)

(٢) «مسند القاري» (٤١٥/٧)

(٣) «صحيح البخاري» (٢٠٠/٢/١) من كتاب العمرة

(٤) «صحيح البخاري» (٢٠١/٢/١).

(٥) «المنهاج» (٢٦٩/٢).

وَأَنْتُمْ مَتَّعْتُمُوهُمُ أَجْبُوا، إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ.

وجوز عمر أناس من فرق الشعر، فثبتت بحاله، يعني يدخولون مكة كذلك بعد عهدهم بالدهن وغيره لأجل حرهم (وأنت سدهون) بتشديد الدال من إدهان، أي: مستعملون الدهن في الشعر، وإذا كان عهد أمدار أمدحت لأجل القدوم على بيت الله، فأخذه أولى يداك (أعلوا) أي: أحرموا بالحج، أمر يدب (إذا رأيتم الهلال) أي حلال ذي الحجة بعد عهدهم بالرجل والآهات، وتأخذوا من الشعرة بعدوا وفر، وهو الذي أخذوه، إناك - رحمه الله - لمن أحرم بالحج، قاله الساجي^(١).

وفي المعنى: به قال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وجماعة: إن الأفضل للمكي أن يحرم من أول ذي الحجة، ونحوه، ساض من كثير من الأصناف، وقال الشافعي وبعض المالكية وكثير: إن الأفضل للمكي أن يحرم يوم الثروبة، انتهى. فثبت. وتقدم في حديث عبيد بن جريح أنه قال لاس عمر: فربك صعب أبعاً له أو أحنأ من أصحابك صنعتها... الحديث، أو الأفضل عند أحمد وشافعي الإحرام يوم الثروبة، وقال مالك والحنفية: التمتع أفضل، وفي نسخة محمد بعداً ذكر أثر الشافعي: قال محمد: معجل الهلال أفضل من تأخيرها، إذا ملكك نفسك، وهو قول أبي حنيفة والشافعية من فقهاء، انتهى.

وقال الحافظ في «الفتح»^(٢) روى مالك وعمر بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة: ما لكم بضم الناس عليكم شغفاً، وأنتم تسمعون طيباً منعبين، إذا رأيتم الهلال فأهلبوا بالحج، وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم سيدهم جريح بقوله: أحنأ الناس إذا رأوا هلالاً، وخيل: إن ذلك محمول على الاستحباب، به قال مالك وأبو ثور، انتهى.

(١) - المستدرج (٢: ١١٩).

(٢) - فتح الباري (٢: ١١٩).

٧٤٢/٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ عَمِلَةَ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ، أَنَّهُ يَمُتُّهُ تِسْعَ سِنِينَ يُهْلُ بِالنَّحِجِ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ مِنْهُ يَقُولُ ذَلِكَ.

قلت وهو مختار عامة الصحابة والسابعين، كما نُقِلَ إليه عبيد بن جريح قوله: لم أر أحدًا يفعله.

٧٤٢/٥٠ - (مالك، عن هشام بن عروة) زادت في النسخ لهندية بعد ذلك عن أبيه، وبت هذه زيادة في النسخ العصبية لا المتون ولا الشروح (أثر) أمير المؤمنين (عبد الله بن الزبير) بن العوام القشيري الأسدي أبو بكر وأبو عبيد بالمصنعة مصغراً، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وروى اختلافه تسمع سنيين، وقيل في ذي الحجة سنة ٤٩ هجرية، كذا في «التقريب»^(١) [أنام يمتة] في زمان خلافته (تسع سنين) فإنه - رضي الله عنه - يبيع نه بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ واستشهد سنة ٧٣ هـ كما في تاريخ الحلفاء (زهيل) أي يحرم (النحج لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ) وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك) وصدقتهم يفعلون كذلك كما تقدم قريباً.

قال البانجي^(٢): نعلق مالك - رحمه الله - في هذه المسألة مع ما تقدم يفعل عند الله بن الربيع - رضي الله عنه - مدة تسعة أعوام بحضرة الصحابة والتابعين، وهو الأمر الذي يشهر فعله، ولا يخفى أمره، ولا ينكر عليه أحد، ولا يشار مع دينه وعرضه (ورعه) إلا على ما هو الأفضل عنده، ووافقه على ذلك أخوه عروة مع علمه ودينه، وعلى هذا كان أمر جمهور الصحابة، ولذلك قال عبيد بن جريح لأبي عمر: رأيته تفعل أربعاً لم أر أحدًا من أصحابك يفعلها، انتهى.

(١) «تقريب الخلفاء» (١/٢٦٥).

(٢) «المنظرة» (٢/١٩٠).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ وَغَيْرُهُمْ بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا، وَمَنْ كَانَ مَقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا بَيْنَ جَوْفِ مَكَّةَ لَا يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ.

(قال يحيى: قال مالك: وإنما يهل أي يحرم (أهل مكة وغيرهم)، هكذا في جميع النسخ المصرية والزرقاني والبايجي والتنوير بزيادة غيرهم، وليس الرائدة في النسخ الهندية ولا «المصنف» والأولى حذفه لما سيأتي من ذكر الغير بالحج إذا كانوا بها) أي بمكة، فإذا كانوا بغيرها أحرموا من التمتع الذي يعمرون به إن كان وإلا فمن المحل الذي هم فيه (ومن كان مقيمًا بمكة من غير أهلها) توضيح لقوله المتقدم: «وغيرهم» على صحة وجوده، والمعنى أن أهل مكة إذا كانوا بمكة وغيرهم من الأفاقيين إذا نزلوا بمكة يهلون (من جوف مكة) متعلق بقوله: يهل.

والمعنى: أن من أهل بالحج من مكة، سواء كان من أهلها أو ممن نزل بها، إنما يهل من جوف مكة، قال الباجي^(١): ومن أين يحرم؟ روى أشهب عن مالك: يحرم من داخل المسجد، وروى ابن حبيب عنه: يحرم من باب المسجد.

(لا يخرج من الحرم) إلى المحل للإحرام، قال الباجي: هذا يقتضي أن إحرامه من جميع الحرم مباح، وإن اختير الإحرام من داخل المسجد أو باب المسجد، فمن أحرم من الحرم فلا شيء عليه، انتهى.

قلت: واختلفت لغة المذاهب في بيان ميقات المكي، حتى قال ابن رشد في البداية^(٢): لا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من جوف مكة إذا كان حاجًا، انتهى. مع أن الخلاف بينهم شهير، حكاه القسطلاني والمحققان ابن حجر والعيني مع اختلافهم في حكاية الاختلاف.

(١) «المصنف» (٢/٢٢٠).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٢٣٨).

فأضحا إلى كتب أصحاب المذهب، ففي الشرح الكبير^(١) لم يذكر مكان إحرام الحج غير قوله «نسأ للمطية بمكة مشطاً بها أم لا مكة، أي لأولى لا المحجب، فلو أحرم من الحل، أو من تحريم تخلف الأولى، ولا دم عليه، وطلب الإحرام في جوف المسجد، قال الدمشقي: فوته؛ غير قوله (أي: ما لم يكن بمكة، أو كان الإحرام على وجه الترادف، فلا بد من حروجه محل، منى قلت: وندت حرم في المنى^(٢) والسودنة^(٣) أدلوا أحرم من الحل لا شيء عليه، وفي نسخة المحتاج^(٤)، والبيئات المنكسي للتحريم ولو بالفران من حل من مكة ولو فاقاً نفس مكة، لا حاجتها ولو بحافضها على المصحة فشر أحسن أهل مكة من مكة، وقيل: كل الحرم، ولا حرمه من حرم فافهمنا بالأنصاف لا اختلاف أن العوارض كانت تنهي إليه إذ ذلك انتهى.

وزال التذلل^(٥)، منى المنكى والمستتم نفس مكة، وهو الصحيح من مذهب الشافعية، وأنه أن يحرم من جميع بقاع مكة لا سائر الحرم، وقد عرفت. وأنه وأحرم خارجها، ولم يعد إليها قبل أن يعرف أمه، وقد عرفت، والأخص أن يحرم من باب داره، أي.

قال النووي: «مطية نفس مكة، ولا يجوز لنا الإحرام بالحج من حرمها سواء الحرم والحل، هذا هو الصحيح عند أصحابنا، وقد بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم من الحرم، لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول، وقد الأخص قولنا: أصحابنا من شاء، وداره، والثاني من المسجد الأحرام تحت الميقات، أي.

(١) (٢٢: ٢٦).

(٢) (٢٢: ٢٦).

(٣) (٢٢: ٢٦).

قال يحيى: قال مالك: ومن أهل من مكة بالحج، فليؤخر
الظلمات بالبيت.

وفي «المنهاج» والشرح الكبير^(١) لابن قدامة: الأفضل أن يحرم من
مكة، وإن أحرم خارجاً منها من الحرم جاز لقول جابر: «فأهلنا بالأبطح»،
ولأن المقصود أن يجمع في التسكع بين الحق والحرم، وذلك حاصل بإحرامه
من جميع الحرم، انتهى.

وفي «تيل العلاب» يحرم من بمكة لحج منها ويصح من الحل، ولا دم
عنه، انتهى. قال ابن قدامة في «المنهاج»^(٢): إن أحرم من الحل نظرت، فإن
أحرم من الحل الذي يلي الموقف فعليه دم، وإن أحرم من الجانب الآخر، لم
يسلك الحرم فلا شيء عليه، نص عليه أحمد، وذلك لأنه أحرم قبل مبقائه،
فكان كالمحرم قبل بقية المواقيت، وثو أحرم من الحل ولم يسلك الحرم فعليه
دم، انتهى.

وفي «شرح الباب»: من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومنى، فوقته
الحرم للحج، ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهل، انتهى.

أقال مالك) وليس هذا المثلظ في المصرية (ومن أهل من مكة بالحج)
سواء كان مكياً أو لغيره نزل بها (فليؤخر الطواف بالبيت) أي: طواف الحج
الفرض، وهو طواف الإفاضة، قال ابن أبي شيبة^(٣): ومعنى ذلك أن الطواف الذي
هو ركن من أركان الحج، إنما هو طواف لإفاضة، فأما طواف الورد فليس
بركن من أركان الحج، وإنما هو الورد على البيت كتحية المسجد، فإذا أحرم
من مكة فليس عليه طواف وورد، لأنه لم يرد من جهة من الجهات، سواء
أحرم مانح من مكة يوم التروية أو قبله أو بعده، انتهى.

(١) (٢/٢٢٢).

(٢) (٢/٢٦٧).

(٣) المنتقى، (٢/٢٢٠).

والأصح من تحاشا ولم يرد في حرمي مرجع من علي، ...

(والسعي) - لم يقب ضعف علي الطواف، أي: فليذكر السعي ليس العتقا والبرء لموقعه بعد الطواف الواجب انتهى مرجع من مبرأ غيبة للمصنف، فإنه بالحر سعي بين ههنا والبرء إلى أن بعد من من الإفاضة، لأن من شرط السعي أن يقب طوافاً واجباً، ولا يجب علي الحاج الحرام من مكة طواف إلا طواف الإفاضة، ومن فاء الطواف المأثرت والماء، وهي المذنوبة لا يحرمه ذلك، ولعمدتهما بعد التبرع من عرفته، فإنه سم بينهما حتى خرج إلى مكة، وعليه انتهى، وذلك ليس شأناً، قاله المصنف^(١)

قلت: ومذهب النجدة في ذلك ما في شرح المصنف، إذ قال: ثم إن أراد المصنف ومن بعدهم تقسيم السعي على طواف التبرئة، مع أن الأصل في السعي أن يكون عقبه اعتكافاً واجباً من الزكوة، إلا أنه وحصل تقديمه في الجملة على تبرئته، بحيث لا ينظر في طوافه... لأنه ليس الحكمي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو من كالأصلي، فيأتي حكمي طواف قبل بعد الإحرام بالحج ليصح سعيه.

وعمل لأخص تقسيم السعي أو تأخيره إلى وقته الأصلي وهو بعد أداء ركعة قبل: الأولى، وثاني الثاني، وصححه من الإمام، وهو الظاهر خصوصاً للمعتمر، وإن فيه خلاف للشافعي، وانحروج من الخلاف لكونه أحوط بمنتهى الإجماع، انتهى.

قلت: وفي خلاف للإمام أحمد أيضاً، فقد قال ليس بخادمة^(٢) بحيث ذكر إجماع الحكمي، ولا يسر أن يطوف بعد إحرامه، قال من عاصر لا يرى لأهل مكة أن يطوفوا بعد أن حجروا بالحج، وإذا كان يطوف من العتقا والبرء حتى

(١) - مسند (١/٢١٠)

(٢) - مسند (١/٢٦١)

وكذلك صنع عبد الله بن عمر.

ومثل مالك عفي أهل الناحية من أهل المدينة أو غيرهم من مكة، ليهل ذي الحجة، كيف يصنع بالطواف؟ قال: أما الطواف الواجب، فمبذوره، وهو الذي يصل بين المنى وبين الصفا والمروة.....

يرجعوا، وهذا مذهب طه ومالك وإسحاق، وإن ضاف بعد إحرامه ثم سمي ثم يحزنه عن السمي لأوجب، وهو قول مالك، وقال الشافعي: يحزنه، وفعله ابن الزبير، وأجازته إمام بن محمد وابن المنذر، لأنه سمي في الحج مرة فأحزنه، كما لو سمي بعد رجوعه من منى، انتهى.

وما وقع من الاختلاف في حكاية مذهب الشافعي بين نقاري وابن فدامة، فلعل ذلك مبني على اختلاف مروعه، في شرح المنهاج: "وسرطه - أي لسمي - يقع عن الركن، أو يبدأ بالصفا، أو يسمى سبعا، وأن يسمى بعد طواف ركن أو فوم، فلا يجوز بعد طواف، نقل، كذا أحرم من بحكة رجح صفا، ثم تغل بطواف، وأراد السمي بعده، كما في المسجوع". وقول جامع حوازه حديثه صواب كقول الأوزاعي في توسطه الذي نرى في بعد التقرب أن الرجوع مذهب صحبه بعد كل طوف صحيح يأتي وبسبب ذلك لا بد طواف وداع، انتهى.

(وكذلك صنع عبد الله بن عمر أي: يؤخر الطواف والسمي إلى الرجوع من منى، كما يأتي موهبلا عنه في باب اليميل في الطواف).

(قال يحيى: ومثل مالك ضمن أهل) أي حرم (بالجمع من أهل المدينة أو غيرهم) من الآفة بين المنسبين بمكة (من مكة لهلال ذي الحجة) وبقي بعد إحرامه بمكة أياماً (كيف يصنع بالطواف؟) وهي الهندية. في الطواف، والأوجه الأول كما لا يخفى، يعني هل يجوز له أن يطوف بالبيت في هذه الأيام أم لا؟ (قال) ماكن: (أما الطواف الواجب) وهو طواف الإفاضة (فمبذوره) إلى الرجوع من منى (وهو) الطواف (الذي يصل بينه وبين السمي بين الصفا والمروة) أي

وفيه أيضاً قول صاحب «الهدى»^(١): ثم يغفل أنه يفتي بحرم مدة إقامته بمكة قبل الهجرة، ولا اعتبار بعد الهجرة إلا فدخل إلى مكة، ولم يحتجر قط خارجاً من مكة إلى النجدة، ثم يدخل مكة بحرمه كما يعمل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها، انتهى.
قال المعاصي^(٢): وبعد أن فعله بأمره ذلك على مشروعيته، انتهى.

وقال القاري في «شرح الشياخ» بحثاً أن بعض الفقهاء غالوا: انعموا محصة بالآذني، فليس لأهل مكة أن يخرجوا للحل ويحتجروا، وحملوا حديث عائشة من محضاتها، وما روي عن ابن الزبير أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إتمام ساء الكعبة في سبع وعشرين من رجب، فحملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه على غيره، انتهى.

وأنت غير بأن فعنه هذا بمعص من الصحابة وسامعين ولم يكر عليه، فيكون حجة. قال ابن قدامة في «المعنى»^(٣): أهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل، لا نعلم في هذا خلافاً، وذلك أمر النبي ﷺ عند الرجوع من أبي بكر أن يحرم عائشة من التعميم، متفق عليه، وكانت بمكة يومئذ، فعفاها في سفرهم الحل من أي جوانب الحرم شاء، لأنه ﷺ أمر بإعمار عائشة من التعميم، وهو أدنى الحل إلى مكة.

قال ابن سبوس: ملخصي أن النبي ﷺ وأنت لأهل مكة السبع، وقال ابن عس: يا أهل مكة، من أتى منكم العمرة فليجعل بيته وبنيها بهن محترماً، يعني إذا أحرم من ناحية المزدلفة، وإسما لهم الإحرام من الحل ليجتمع في

(١) انظر: زاد المسند (٢١/٩٠).

(٢) (٣٢/٦٠٦).

(٣) (٥/١٥٩).

الملك بين الحل والحرم. فإنه لو أحرم من الحرم لما جمع بينهما فيه، لأن أفعال المعصية كلها هي الحرم بحدوده الحج.

وبن أحرم بالمعصية من الحرم انعقد إحرامه به، وعليه دم تتركه الإحرام من المعصيات. وهذا قول أبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحمد قدامي الشافعي، والفتوى الثانية: لا تصح عمرته لأنه ملك، تكون من شرط لجمع بين الحل والحرم كالتصحيح، فعلى هذا وجود هذا الطوفان، وهو باقي على إحرامه حتى يخرج إلى الحل. ثم يطوف به ذلك ويسمي، انتهى مختصراً.

قوله أسوي في معسكه^(١) هو أحرم بالمعصية في الحرم انعقد إحرامه، ويؤثره الخروج إلى الحل محرماً. ثم يدخل طواف ويسمي ولا دم عليه، فهو لم يخرج بل طواف ويسمي فيه فودان للشافعي - رحمه الله تعالى - أسحبهما: تصح عمرته وعليه دم تتركه لإحرام من مبقاة وهو الحل. والثاني: لا تحرجه حتى يخرج إلى الحل. ولا يزال محرماً حتى يخرج إليه انتهى قلنا: وبها القول الثاني، قالت لما ذكره، قال الداجي^(٢) فإن أحرم المعصية من الحرم لم يرد الإحرام، وعليه أن يخرج إلى الحل من الحل. وهو مذهبنا بانه غير، فإنه فانك، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٣) نقودير: ومكان الإحرام المعصية لمن حكمة الحل ليجمع فيه إحرامه بين الحل والحرم، ولا يعود الإحرام من الحرم، وانعقد. وقيل لا دم عليه، ولا بد من خروجه للحل، وإن لم يخرج أحد طوفه وسعيه إن فعلهما قبل خروجه به، خروجه للحل يرجع عنه لفسادهما مثله. انتهى

(١) المغيرة (٢٦) (٢٢)

(٢) (٢٢) (٢٢)

(١٥) باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

(١٥) ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

نقذ من بيان لما، والهدي بفتح فسكون: ما يُهدى إلى الحرم من النعم، شاة كذا، أو شاة أو بعيراً، الواحدة عليه، والد القدر، وفي «الحرم»: الهدي في اللغة: ما يُهدى إلى الحرم من شاة أو بعير، أو شاة، أو بعير، الواحدة هدية، كما يقال: جدي في جبة السرح، يقال: هدي ما شديد نسي فسر، الواحدة هدية عظيمة ومطي ومطبا، انتهى. وفي «المحلى»: يأسكان الذئب وكسرها مع تشديد اللام لثلاث، والأول أنصح اسم لما يهدى إلى الحرم، انتهى. والمعنى أن تقليد الهدي لا يوجب الإحرام.

وهنا مسائلتان طائفا تشبه إحداهما بالأخرى، حتى وقع الاختباء فيهما تخطأي ونحوه من المحققين أولاً: حكم من بعث بهديه وهو مقيم في بلدته لا يريد نسك، وهي المقصودة بالذكر في الرد، وكان فيها خلاف في النسك، الذكر نص، بخلافه فيها بعد ذلك، واستقر الأمر على أن مجرد بعث الهدي لا يوجب إحراماً، وسيأتي بيانها مفصلاً، والثانية: من ساق الهدي مع وأراد النسك أيضاً وهي مختلفة بين الأئمة، قال الحافظ في «الفتح»^(١): ذهب جماعة من علماء النجاشي إلى أن من أراه النسك صار بمجرد تقليده الهدي محرماً، حكاه ابن السكيت عن الثوري وأحمد وإسحاق قال: وقال أصحاب الرأي: من ساق هدي وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام، وقد الجمهور لا يصير بتقليد الهدي محرماً ولا يجب عليه شيء، انتهى.

وفي «الهداية»: من قلد شاة تطوعاً أو تديراً أو جراً حبيداً أو شبيهاً من الأشياء، وشوحيه معها يريد الحج فقد أحرم، لغواء بفتح من قلد شاة فقد أحرم، ولأن سوق الهدي في معنى التلبية فيظهار الإجابة، لأنه لا ينحله إلا

(١) فتح الباري (٣/ ٥٤٦).

من يريد الحج أو العمرة، وإظهار الإجابة قد يكون بالنعل كما يكون بالعمرة، فبصير به محرماً لاتصال الثبته بعمل هو من خصائص الإحرام، فإن قلدها وبعت بها لم يعر محرماً ثم روي عن عائشة قالت: كنت أقتل فلاناً هدي رسول الله ﷺ فبعت بها وأقام في أهله خللاً. انتهى

قال ابن الهيثم^(١): أفاد أنه لا بد من ثلاثة: التطيب، والرجه معها، وبية النيسك. وقوله لموله ﷺ: «من قلده بدنة» إلخ غريب مرموعاً. ووقع ابن أبي شيبة في مصنفه على ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم -، وأخرج عن سعد بن جبيرة أنه رأى رجلاً قلده يقال: «ما هذا قد أحرم». وأخرج الطبراني أن قيس بن سعد بن عباد الأنصاري كان صاحب لواء رسول الله ﷺ أراد الحج فرحل أحد شقي رأسه، فقام غلامه فقفده حديه فطرق إليه قيس، فأهل وحل شق رأسه الذي ركبته ولم يزل الشق الأحمر، وأخرجه البخاري في «صحيحه» مختصراً. انتهى مختصراً.

واستدرك الزيلعي على «الكثر»^(٢) بقول ابن عمر المذكور ثم قال: والأثر في مثله كالمرفوع. وهو محمول على ما إذا ساقه لحديث عائشة - رضي الله عنها - المذكور أي: جمعاً بين الروايات. وحديث قيس بن سعد أخرجه البخاري في الجهاد مختصراً على أن قيس بن سعد كان صاحب لواء النبي ﷺ أراد الحج فرحل.

قال الحافظ^(٣): اقتصر البخاري على هذا القدر لأنه موقوف، وليس من غرضه في هذا الباب. وقد أخرج الإسماعيلي الحديث تماماً من طريق الحديث

(١) فتح الباري (٤٠٥/٢)

(٢) تبيين الحقائق في شرح مختصر الدرر (٣٩/٢).

(٣) فتح الباري (١٢٧/٦)

٧٤٣/٥١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ سَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ
زَيْدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ،

التي أخرجها المصنف منها، فقال بعد قوله: فَوَضَعَ أَحَدُ شَقِي رَأْسِهِ، فَنَامَ
غُلَامٌ لَهُ فَفَلَدَ هَدِيهَ فَنَظَرَ قَبَسَ هَدِيهَ، وَقَدْ قَلَّدَ، فَأَمْلَأَ بِالْحَجِّ وَلَمْ يُرْجَلْ شَيْءٌ
رَأْسَهُ الْآخَرَ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْ الزُّبَيْرِيِّ نَعْمًا نَحْوَهُ، وَفِي ذَلِكَ
مَصِيرٌ مِنْ قَبَسَ إِلَى أَنْ الدَّيُّ يَرِيدُ الْإِحْرَامَ إِذَا قَلَّدَ هَدِيهَ يَدْعُلُ فِي حَكَمِ
الْمَحْرُومِ. نَهَى. وَفِي فِي «النَّبَايَةِ»: وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْرِفَانِيُّ بِتَدْنَاهُ.

٧٤٣/٥٦ - (سَالِكٌ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَكْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَمْرٍو ابْنِ
حُورٍ) الْأَنْصَارِيِّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الْأَنْصَارِيِّ (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ) أَبِي
عَبْدَ اللَّهِ (أَنَّ زَيْدًا) بِكَسْرِ الزَّيِّ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ وَبَعْدَ الْأَنْفِ دَالٌ
مُهْمَلَةٌ (أَبْرَأَ أَبِي سَعِيدٍ) ابْنِ حُورٍ، وَهُوَ الَّذِي ادَّعَاهُ مُعَاوِيَةُ أَحَدًا لِأَبِيهِ فَأَتَعَقَبَهُ
بِتَبَسُّ، قَالَ الْعَبْدِيُّ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ^(٢): زَيْدٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ هَكَذَا وَفَعٍ فِي «الْمَوْطَأِ» وَكَانَ شَيْخٌ
مَالِكٌ خَدَّتْ بِهِ كَذَلِكَ فِي زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَمَّا بَعْدَهُمْ فَعَمَّا كَانَ يَقَالُ لَهُ إِلَّا
زَيْدٌ بْنُ أَبِيهِ، وَقِيلَ اسْتَنْحَقَ مُعَاوِيَةُ لَهُ كَانَ يَقَالُ لَهُ: زَيْدٌ بْنُ عَبْدِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ
سَعِيدَةُ مَوْلَاةُ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ التَّقْفِي تَحْتَ عَبْدِ الْمَذْكُورِ، فَوُلِدَتْ رِبَاوَةً عَلَى
فَرَاثِهِ فَكَانَ يَسَمُّهُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ شَهِدَ جَمَاعَةً عَلَى إِقْرَارِ أَبِي
سَعِيدٍ بِأَنَّ زَيْدًا وَلَدَهُ فَاسْتَلْحَقَهُ مُعَاوِيَةُ لِذَلِكَ، وَوُجِّعَ بَنُوهُ بَنُوهُ، وَأَمَرَ زَيْدًا عَلَى
أَنْتَرَاتَيْنِ، الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ، وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ ٥٣ هـ.

قَالَ الشُّرَكَانِيُّ^(٣): اسْتَلْحَقَهُ مُعَاوِيَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِعَرَضِ دُبُرِي، وَقَدْ

(١) معجمه أنصاري (٣٠٨/٧)

(٢) فتح الباري (٢/٢٤٥)

(٣) نيل الأوطار (٣/٤٦٨)

كُتِبَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ عُبِدَ إِلَهُ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَعَادَنِي هَذَا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُخَوِّرَ الْهَدْيَ، وَفَدَّ بَعَثَ الْهَدْيَ، فَاتَّخَذِي إِلَيْهِ بِأَمْرِي، أَوْ مَرِي ضَاجِبَ الْهَدْيِ.....

أُنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيلت فيها لأشعار، ولقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبه إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية قائم هو نفيه، وذكر أهل الأمهات سببه إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤنفوها، إلا بعد انقراض عصر بني أمية محافظة منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم، انتهى.

تشبيه: وقع في مسلم عن مالك في هذا الحديث: «أن ابن زياد» بدل قوله: «ابن زياد بن أبي سفيان»، وهو وهم ثبت عليه العسائي ومن تبعه، قال النووي: وجميع من تكلم على «صحيح مسلم»، والنسابة ما في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة «الموطأ»، انتهى ما في «الفتح»^(١)، زاد العيني: وهو «الصواب»، لأنه هو الموجود عند جميع رواة «الموطأ»، وكذا وقع في «سنن أبي داود»، وغيره من الكتب المعتبرة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة - رضي الله عنها -، انتهى.

(كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن) يفتح الهمزة ويروى بكسرهما (عبد الله بن عباس قال: من أعادني هدياً) أي: بعثه إلى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الإحرام (حتى ينحرا) بناءً المفعول (الهدى) بالرفع (وقد بعثت) بصيغة المتكلم، زاد في النسخ الهدية بعد ذلك (إليك) ولم يزد في النسخ المصرية، لكنه ظاهر من قوله: «أو مري» صاحب الهدى (بهدي فاتخذني) بصيغة الخطاب لمؤث (إلي بأمرك) كيف أفعَل (أو مري صاحب الهدى) الذي معه الهدى ليخبرني، فأو للتوزيع بين الكتابة والرواية، قلت:

(١) فتح الباري (١/٣: ١٤٥).

فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ نَلَّةً أَوْ، حَتَّى نَحْرُ الْهَدْيِ.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج - ١٠٩ - باب من قلد الثلثة بدء

ومعظم في ١٥ - كتاب الحج - ٦٢ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم.

حدث ٣٦٩.

نريد بذلك التصديق لأكثر، قال الحفاظ واستبعد من ذلك وقت البعث، وأنه كان في من شع عام حج أبو بكر بالذم، قال ابن التبر: أرادت عائشة بذلك علمها بجميع النفقة، ويحتمل أن نريد أنه أحر فعل النبي ﷺ، لأنه حج في المعام الذي به حجة الوداع، فلا يطر طائ أن ذلك كان في أول الإسلام ثم سمح، فأرادت إزاله هذا التمس

وأتممت ذلك بولها. (فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحبه الله له) وفي رواية لمسلم: «أصبح في حلالاً بأبي ما أتني الحلال من أهله» (حتى نحر الهدي) بناء المجهول ضبطه لرقاسي، وفي «التعليق الممجّد»^(١) حتى نحر، أي أبو بكر، وفي بعض النسخ لفظ المجهول.

قول قلت: عدم الحرمة ليس مُعَيَّنًا إلى المحرم، إذ هو باقي بعده فلا مخالفة من حكم ما بعد العابة وما قبلها، قلت: هو غاية لتحرهم لا لأنهم يحرمه أي الحرمة النسبية إلى النحر لم تكن، وذلك لأنه ردُّ الكلام ابن عباس، وهو كان مشنًا للحرمة إلى النحر، كذا في «الكواكب الدراري» للمكرم^(٢)، وقال الحفاظ: وترا بعرف بعد ذلك أخرى وأولى، لأنه إذا اتفقت هي: فت الشبهة، فلأن ينتهي عند انتهاء الشبهة أولى

(وقال الحفاظ^(٣)): رخص ابن عباس عائشة - رضي الله عنها - على

(١) ٤٢٦٧/٢١

(٢) فتح الباري ٣/٥٤٧

عن عائشة أنها ذهبت إلى ما أنشئ به قياراً بالدولة في أمر النهدي على المناسرة
لها، فمست بدلتها - رضي الله عنها - فأل هذا القيار لا عمار له في مفاحة هذه
المناسة القادحة، انتهى

قال ابن القيم: حدثنا ابن عمار في هذا جمع النكح، واحتجبت عائشة
بعل " بن زياد، وما رفته في ذلك بحسب أنه يصار إليه، وتعمل ابن عمار رجع
ح

قال الحافظ: وفيه قصور شديد، فإن ابن عمار - رضي الله عنه - لم
يذكر في ذلك، بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر عبد الله
أبي نبيه وابن المنذر أنه كان إذا بحث بالنهدي يمسك عما يمسك عنه المحرم
إلا أنه لا يلبي، ومسلم ليس بن سعد بن عباد بن سعيد بن منصور بن سعد
ذلك، وروى ابن أبي شيبة عنه منقطع عن سعد - رضي الله عنه - وعليه
- رضي الله عنه - أنهما قالا في الرجل يمس الدابة، إنه يمسك عما يمسك عنه
المحرم، وروى ابن أبي شيبة قال عيسى بن سعد بن منصور بن سعد بن منصور
وإن عمار بن الخطاب وعطاء بن سفيان وأحمد بن حنبل وأبو داود
عليه ما يحرم على المحرم، وقال ابن مسعود وعائشة وأبو هريرة
وأحمد: لا يصير ذلك محرماً، وإن هذا صار مفقوداً بالأمصار.

ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره عن حابر قال: كنت حالاً
عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخرجه من رحابه، قال: أبي أمية
يحدثني لثي يحدث بي أن نطفة البرم، وثلاثة على مكار كذا، قلت فمضي
ومضيت، فلم تكن لأخرج فسيحني من رأسي، فحدثت، وهذا لا حجة فيه
لضعف إسناده إلا أن نسبة ابن عمار إلى الفرد بذلك خطأ، وقد ذهب سعيد بن

٧٤٤/٥٦ - وحديثي عن عائشة عن يحيى بن سعيد أنه قال: سألت عذبة بنت عبد الرحمن عن النبي ﷺ وهو يقول: «يا يحيى بن بكير، عني أذى» فأخبرني أنها سمعت عذبة تقول: لا يخبركم إلا من أهل البيت.

وهذا يدل على أنه لا ينبغي شئاً منه، بحسب المحرم إلا الجماع فيه جمع، رواه عن أبي نبيطة عنه بسند صحيح.

وعنه جاء عن البراء بن عازب ما يدل على أن الأمر يستقر على خلاف ما قال ابن عباس، أي: نسخة أبي الجعد، عن شعيب عنه، وأخرجه البيهقي من طريقه. قال: أول من كتب النعمان بن قيس، وبينهم سنة في ذلك عذبة - رضي الله عنه - فذكر الحديث عن عذبة وعنه عنها، قال: فأخبرني عن قول عائشة: «أخبروا به، يتركوا يقول ابن عباس، انتهى ما في "الفتح" مختصراً»

ولا يذهب عبيد الله بن الخديمي حكى منذهب الحمزة بن قول ابن عباس وهو غلط، رد عليه غير واحد من سراج الحديث منهم الحفاظ، قال: وهو خطأ عليهم، والمطحاوي أعلم بهم منه، ولعن الخطابي قول ابن عباس بين الصحابة، انتهى. يعني الذين عليه هذه العصابة التأليه المستندة في أول كتاب.

٧٤٤/٥٧ - (أمك)، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سألت عذبة بنت عبد الرحمن عن النبي ﷺ (أو) هو (بقيم) ولا بوجه منه (هل) يحرم عليه شيء؟ أي: هل يصير محرماً بحيث أخبرني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل البيت (أبي).

وإن ذلك ذهب فقهاء الأمصار من أنه لا يكون محرماً بمجرد البعث، وهو مختص بهؤلاء الأئمة، وهو أيضاً حجة لمن قال: لا بد للإحرام من التلبية أو ما يقوم مقامه، خلافاً لمن قال: يكفي به مجرد التبة، فمائل.

فَأَتَمَرَهُ وَقَلَّهْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَتَمَّ يُحْرِمُ هُوَ حَتَّى جَاءَ الْبُحْبُحَةُ. فَإِنْ
لَا أَحَبَّ ذَلِكَ. وَلَمْ يَصِبْ مِنْ فَعْلِهِ. وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَمَدَّ الْيَهُدِيُّ،
وَلَا يَشْعُرَ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ. إِلَّا رَجُلًا لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَبْعَثُ بِهِ
يَتِيمًا فِي أَهْلِهِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يَخْرُجُ بِالْيَهُدِيِّ غَيْرَ مُحْرِمٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. لَا
بِأَسْرِ يَدْلُكَ.

وَحَلَّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ أَهْلِ الْقُدَامِ مِلًّا سَنَى هَدْيَهُ وَنَوَّحَهُ مَعَهُ (فَأَتَمَرَهُ وَقَلَّهْ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ) مِثْلًا أَهْلَ الْمَدِينَةِ (وَلَمْ يَحْرِمْ هُوَ) أَيُّ: لَمْ يَنْتَوِ الْإِحْرَامَ احْتَرَى
جَاءَ الْحُفَّةُ) أَيُّ: مِثْلًا أَهْلُ الْقُدَامِ وَيَقِيعُ فِي طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَبْصًا (فَقَالَ):
لَا أَحَبُّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَصِبْ مِنْ فَعْلِهِ) أَيُّ: أَحْمَلًا فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا
دَا الْحُلَيْفَةِ فَيَحْرِمُ عَنْهُ نَعْدَهُ سَلَالًا، وَإِنْ كَانَ مِثْلًا لِمَنْجَعَةِ الْحُفَّةِ فَقَدْ أَدَّتْ نَفْسُهُ
الْمُغْصِلَةَ. وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنْبَلِيَّةِ فَقَدْ بَصُرَ بِاتِّقَالِهِ تَلَكُّنَ
مُحْرَمًا بِسِرِّهِ ابْتِجَاعَهُ مَعَهُ وَبِئْسَ لِنَفْسِكَ، نَعَمْ لَا بَصِيرَ مُحْرَمًا بِتَقْلِيدِ امْنِشَاءِ

(وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَمَدَّ الْيَهُدِيُّ، وَلَا يَشْعُرَ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ) أَيُّ: الْإِحْرَامِ.
لَأَنَّهُ ظَهَرَ قَدْ رَأَتْهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ (إِلَّا رَجُلًا لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَبْعَثُ بِهِ وَيَتِيمًا فِي
أَهْلِهِ) كَمَا هَلَهُ بِحَيْثُ إِذْ بَعَثَ الْهَدَايَا وَأَتَمَّ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا.

(وَسُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يَخْرُجُ بِالْيَهُدِيِّ غَيْرَ مُحْرِمٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. لَا بِأَسْرِ يَدْلُكَ)
أَيُّ: يَحْجُوزُ لَكِنْ لَا يَتَحَوَّزُ بِهِ الْمِثْلُفَاتِ إِلَّا وَهُوَ مُحْرِمٌ. إِلَّا أَنَّ لَا يُرِيدُ دُخُولَ
مَكَّةَ، فَإِنَّهُ الْبَرَقَانِي^(١).

قُلْتُ: وَكَفَفْتُ عِنْدَ الْحَنْبَلِيَّةِ لَا يَحْجُوزُ لِمُرِيدِ دُخُولِ مَكَّةَ التَّحَاوُزَ عَنِ
الْمِثْلُفَاتِ إِلَّا مُحْرَمًا، فَفِي «الْبَرَقَانِيَّةِ»^(٢): حَرَّمَ تَأْخِيرَ الْإِحْرَامِ عَنْهَا كَتَبَهُ

(١) شرح البرقاني، (٢) (٢٦٦).

(٢) «الْبَرَقَانِيَّةِ» مع رد المحتار، (٢) (٢٦٤).

باب (١٦) ما تفعل الحائض في الحج

٥٤/٧٤٦ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال يقول: المرأة الحائض التي تهمل بالحج أو العمرة، إنها تهمل بحجها أو عمرتها إذا أرادت، ولكن لا تطوف بالبيت.

ابن مسعود وابن الزبير وأبو أسامة وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع ابن جابر عن أبيهما قال: بينما النبي ﷺ جالس إذا شق قميصه - الحديث^(١)، تقدم قريباً فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء، كذا في المحلى^(٢).

باب (١٦) ما تفعل الحائض في الحج

مقصود الترجمة بيان ما حاض قبل الإحرام، وأما من حاضته بعده فنبأني بيانه في باب دخول الحائض مكة.

٥٤/٧٤٦ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (كان يقول: المرأة الحائض) وكذا النساء (التي تهمل) أي تريد أن تحرم (بالحج أو العمرة، إنها تهمل بحجها أو عمرتها إذا أرادت) يعني أن حيضها لا يمنعها من الإهلال بالحج والعمرة. لأن الإحرام بهما لا يتنافى الحيض ولا النساء، ولذلك لا يفعدن شيئاً منهما إذا طريا عليهما، ويضمدان الصوم والصلوة لما كانا مناديين لهما، فإنه التباس^(٣). وكذلك قالت الحنفية (ولكن لا تطوف بالبيت).

(١) أخرجه الطحاوي في مخرج معاني الآثار، (٢/١٣٨)، والهيتمي في مجمع الزوائد (٢/٢٢٧)، ونظر الاستذكار (١/١١٢).

(٢) المنقذ (٢/٢٢٤).

ولا يسر الصفا والتميم، وبني تميم، فاستأجره مع الصفا، فخير
أهلها، لا تخشون

قال الباجي^(١)، لأن الطواف بالبيت ينافيه، وكذلك يفسده الحيف
والظلم، ويصح صحت وتامة، لأنه من شرطه الطهارة، انتهى.

قلت. وكذلك فالت الحنية^(٢)، إنها لا تطوف بالبيت إلا أن الطهارة
عندهم واجب، ففي شرح اللباب: الأول: «أي من واجبات الطواف»
الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر، وإن فرق بينهما في حكمه، لأنه والكفارة
ووجوبها عهدهما هو الصحيح من المذهب، وهو إحدى الرويتين عن الإمام
أحمد، وقال ابن شجاع: هو سنة، ونقل النووي في شرح مسلم: من
أي حنة استحبها، وكأنه أخذ من قول ابن شجاع، انتهى

(ولا يسر الصفا والتميم أي: لا تسعى بهن من باب دعائها لتأمن ماء
بركة أو التقدير: لا تطوف، مجازاً كما سيأتي في باب دخول الحائض
مكة، وقال الباجي^(٣)، يعني أنها تمتنع من السعي أيضاً كما تمتنع من
الطواف، ومعنى ذلك أن السعي إذا يكون بئر الطواف بالبيت، فإذا لم يمكن
الحائض الطواف بالبيت لم يمكنها السعي بين الصفا والتميم، وإن لم تكن من
شرطه الطهارة، لأنه عبادة لا تعمق لها بالبيت، ولو طأ على المرأة الحائض
بعد تحلل الطواف، بضع سبعها، انتهى. قلت: وكذلك عند الحنفية، بل عند
الجمهور في المسألة كما سيأتي

(وهي أي الحائض: أي تحضر المناسك كلها) من وقوف عرفه
والتميم والجمار وغيرها غير ما استثنى، وهو الطواف والسعي بعده (مع
المسار) يعني لا تحترق عنهم (غير أنها) وهذا تنبيه على المستثنى (لا تطوف

(١) - المنظر: (٢٢٤/٣)

(٢) - بط: ادائع الصنيع (٤٤/١)، وفيهين الحقائق (٥١/١)

(٣) - المنظر: (٢٢٤/٢)

بالبَيْتِ، وَلَا تَبْنِ الْفُفَا وَالْمَرْوَةَ، وَلَا تَقْرُبِ الْمَسْجِدَ حَتَّى تَطْهَرَ.

بالبَيْتِ) لأشراط لهضارة أو وجوبها (وَلَا تَبْنِ الْفُفَا وَالْمَرْوَةَ) تُنَوِّعُهُ عَنْ الطَّوَافِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، غَلَاظًا لِمَا سَأَلَنِي عَنْ عَطَا، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ فِي سَلَّةِ السَّعْيِ.

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ^(١) اسْمِي سَعْيٌ لِلطَّوَافِ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ طَوَافٌ، فَإِنْ سَمِيَ قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ. وَبَيَّنَّاهُ فَقَالَ مَا نَكَتِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَقَالَ عَطَا: بِحِرَّتِهِ، وَعَنِ أَحْمَدَ: بِحِرَّتِهِ إِنْ كَانَ تَامِيًّا، وَإِنْ عَمِدَ لَمْ يَحِرَّه. انْتَهَى. قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ مُفَصَّلَةٌ فِي أَبْوَابِ السَّعْيِ قَبْلَ حِمَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

زَوَّلَا تَقْرِبُ الْحَائِضَ (لِلْمَسْجِدِ) بِالنَّصْبِ (حَتَّى تَطْهَرَ) سَكُونُ الدَّمِ بِمَسَمِّ الْهَيْءِ مِنَ الْمَجْرُودِ، أَوْ بِفُشْحِ الطَّاءِ الشَّدِيدَةِ مِنَ التَّحْرِيدِ بِحَذْفِ إِحْدَى الدَّائِيَيْنِ مَالَةً فِي الشَّيْءِ، وَالْفَرْصُ نَحْيُ الدَّخُولِ وَلَوْ تَمَيَّرَ طَوَافٌ.

قَالَ النَّاسِيُّ: فَيُمْتَنَعُ عَلَيْهَا الطَّوَافُ حِينَئِذٍ لِمَعْنَى: أَحَدُهُمَا أَنَّ فِي الْمَسْجِدِ وَالْحَائِضِ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَلِثَانِي. أَنَّ الْحَائِضَ حَدَّثَ بِمَسَمِّ الطَّهَارَةِ، وَالطَّوَافُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَطَّهَارَةً، أَنْ يَجِيءَ وَيُمْتَلِ مَا قَالَ ابْنُ عَسَمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَوَى فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ لَهَا: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ كَحَاجٍّ» أَنْ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ النُّصْبِ وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَطْهَرَ، كَمَا سَأَلَنِي فِي أَثَرِ دُحُولِ الْحَائِضِ مَخْرَجًا.

وَهِيَ الْأَثَرُ مَأْتِيان: إِحْدَاهُمَا: أَشْرَاطُ الْمَهَارَةِ لِلطَّوَافِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ الْحَدِيثَ ظَاهِرًا فِي تَهْيِ الْحَائِضِ مِنَ الطَّوَافِ حَتَّى يَطْهَرَ، لِأَنَّ التَّهْيِ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْضِي الْفُسَادَ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي سَلَامَةَ الطَّوَافِ نَوَافِلُهُ، وَفِي سَائِرِ الْحَائِضِ الْجَبِّ وَالْمَحْدَثِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ التَّكُونِيِّينَ إِلَى عَدَمِ الْأَشْرَاطِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَا غَنْدَرُ، مَا شَبَّهَ سَأَلْتُ

(١) «المعجم» (٥/٢٤٠)

الحكم رخصاً ومصدراً وسلباً عن الرجل يطوف بالبيت علي غير طهارة ثم يروا به رأساً، أو يري غير عطاء، إذا طاف به امرأة ثلاثاً أطواف فصاعداً ثم حافظت شهراً عليه.

وفي هذا تعقب علي بنود حيث قال في «شرح المسهب»: يفرد أم حبيبة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف، واختلف أصحابه في وجوبها وحداها بالذم إن فسد، انتهى. ولم يفرد بذلك أحد تروى. فقلنا أراد الأفراد عن الأنثى الثلاثة، ذكر من أحمد، رواية. أن الطهارة للموافاق واجبة أجزير بالذم، وعند المالكية قول يوافق هذا، انتهى.

قلت: لمن الذي حرم به الدورير والندسوقي هو ختمه الطهارة، قال كذا: إن الطواف عطفاً ركناً أو واجباً أو مندوباً شرطاً أو كفاً: نحو أخبار سبع، وثلاثة، كونه متعلقاً بالطهارة، أي: طهارة الحدث والغيب، انتهى.

وخالف ابن قدامة في المعنى^(١) ويكون ظاهراً في ثبات طهارة، لأن الطهارة من الحدث واحدة، والسنارة شرائط لصحة الطواف في المصنفين عن أحمد وهو من مالك والشافعي، وعن أحمد: أن الطهارة ليست بشرط، فلو صاف لربطه غير منطوق أعاد ما كان منك، فإن خرج إلى سدة حجره بدم، ركن، إن أخرج في الطهارة من النجس والسنارة، وعنه: فيمن طاف للربابة وهو من طهارة لا شيء عليه، انتهى.

قال النووي في «شرح مسلم»: نعت حديث عائشة فيه دليل على أن الطواف لا يصح من النجس، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في ملأه علي حسب اختلافهم في اشتراط طهارة الطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد

(١) المعنى ٥١٠/١٢٢.

(٢) المعنى ٥١٠/١٢٣.

هي شرط، وفان أبو حنيفة: ليست شرط، وبه قال دود. فمن شرط الطهارة
في الغلة في إطلاق الطواف، شاء الطهارة، ومن لم يشرطها قبل الغلة هي
كونها صوغاً من التبت في الآية - انتهى.

وهكذا حكى الثوري عن الثوري عن الثوري عن الثوري، وتقدم قريباً ما في شرح
الكتاب. وفان شارح الأوقاف: حاشتها لا يمنع سكتاً إلا الطواف، فإنه في
المسجد، ولا يجوز لمخاض دحره. انتهى.

وما أورد عنه المحض بقوله الشيخ في التذمة^(١)، قال ابن تيمية،
والحاصل أن حرمة الغلاف من وجهين: دخولها المسجد وتركها، وأما
الطواف، فإن الطهارة واجبة في الطواف، فلا يحل نية أن يطوف حتى يصير
فإن حدث كانت غاصبه مستحقة لعقاب الله تعالى، وفرضها الإعادة، انتهى.
وهكذا في التحرير المنصف.

وأما المسألة الثالثة: وهي اشتراط الطهارة للمضي. فقد مرجم المحاذي
عن حديث عائشة المذكور: أناب تقضي الحائض الغنائم كلها إلا الطواف
ماتية، وإلا سعى على غير وجهه من الصبر والمروءة، قال الحافظ^(٢): حزم
والصالح الأول لتصريح الأخذ: التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد نسائته
الماتية مورد الاستعمال للاحتياط، وقوله أشار إلى ما روي عن مالك في حديث
الرباب بزيادة: أولاً بين النصف والحرمة، قال ابن عبد البر: لم يلقه عن مالك
إلا يحيى بن يحيى.

قال الحافظ: فإن كان يحیی حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء
للمضي، لأن السعي يتوقف على طواف ناه، فإذا كان الطواف محتجاً استمع

(١) تبت المسألة (٣٩٦/٨)

(٢) منيع السري، (٤٠٦/٤)

تلك لا لا اشتراط الطهارة له، وقد روي عن ابن عمر أيضاً أنه قال: «تطفي الحائض المصائب كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة»، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، قال: وحدث ابن فضال عن عاصم قلت لأبي العافية: تقرأ الحائض؟ قال: لا، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، ولم يذكر ابن السكيت عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري.

وقد حكى المحدث بن تيمية من أنحايه روي عندهم مثله، وأما ما روي ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح: «إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسمى بين الصفا والمروة فامسح»، وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله، وهذا إسناد صحيح عن الحسن قلعه بفرق بين الحائض والمحلث، وقال ابن بطال: كان البخاري فهم أن قوله ﴿فامسح﴾ لعائشة «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعى. ولذا قال: «إذا سعى على غير وضوء».

قال الحافظ^(١): هو توجيه جيد وهو قول الجمهور، وحكى ابن المنذر عن معاذ قالين ليس بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت، وللإجزاء قال بعض أهل الحديث لحديث أسامة بن شريك أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: «سعت قبل أن أطوف؟ قال: طفت ولا حرج». وقال الجمهور: لا يجزئه، وأزّلوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة، انتهى.

قلت: وحديث أسامة أخرجه أبو داود^(٢)، وقال الشيخ ابن القيم في «الهدى»^(٣): «إبه غير محفوظ، وقال ابن قدامة في «المغني»^(٤): «ومن سعى بين

(١) فتح الباري (٣/٥٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠١٥) وترمذي (٩١٦) وابن ماجه (٣٠٥٩).

(٣) مراد المصنف (٢/٢٢٩).

(٤) المغني (٥/٦٤٩).

(١٧) باب العمرة في أشهر الحج

انصفاً والعمرة على غير طهارة كرها له ذلك وأجزأه، وأكثر أهل العلم يرون أن لا يشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة، ومن قال بذلك عطاء ومالك وأبو ثور والشافعي وأصحاب الرأي، وكان الحسن يقول: إن ذكر قبل أن يحل فليعد الطواف، وإن ذكر بعدما حل فلا شيء عليه.

وزوي عن عائشة وأم سلمة أنهما قال: إذا طاف المرأة بالبيت، وصلت ركعتين، ثم حاضت، فلتطوف بالصفا والمروة، رواه الأثرم، والمستحب لمن قدر على الطهارة أن لا يسمى إلا متطهراً. وكذلك يستحب أن يكون طمراً في جميع مساحته، ولا يشترط أيضاً الطهارة من انتحاسة والستارة كنسبي، لأنه إذا لم يشترط الطهارة من الحدث، ومي أكد ففيها أثره، وقد ذكر بعض أصحاب رواية عن أحمد: أن الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف ولا يعمل عليه، انتهى.

وقال اندودير^(١): يندب السعي شروط انصلافة المسكن من طهارة حدث وخيث وستر عورة، قال القدوسي: قوله: الممكنة، أما غيرها مثل الاستقبال فلا يستحب لعدم إمكانه وإن انتفض وضوؤه أو تذكر حدثاً أو أصابه حفر، استحباب له أن يتوضأ ويبي، فإن أتم سعيه كفك أجزأه واستغفرت ما نكث استعانه بالوضوء، ولم يره مبنياً على الوضوء الواجبة في السعي لباركته انتهى.

وعنه الندي في شرح الباب في مستحبات السعي الطهارة في الثوب والبدن عن الجاسة الحفيفة والحكمة الكبرى والصغرى، انتهى.

(١٧) للعمرة في أشهر الحج

كان أهل الجاهلية يرونها من أفجر التجور، فأبطله النبي ﷺ قولاً

(١) الشرح الكبير (١٣٠٢).

٧٤٧/٤٤ - حَدَّثَنِي نَحْسِيُّ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ أَرَا

بِسُورِ اللَّهِ يَقُولُ الْحَمْدُ ثَلَاثًا:

وفعلًا، ولذا أمر أصحابه بفتح الحج إلى العمرة ليشتبهوا بذلك جوازها، قال المحقق: اعتنوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكرر متتابعاً بأسماء الحج، إلا ما شئ عن التحفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، ونقل الأكرام إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصره، فلا يصح بعد ذلك إلى عشرة أيام فيمكن خلق الرأس فيها.

قال ابن خلدوة: هذا يدل على كراهة الاعتمار عنده في دوف عشرة أيام.

انتهى

قلت: ومياني في باب العمرة عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: أتم العمرة أن يعتد في غير أشهر الحج

وقال السيوطي في (الدر): أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير والضحاك عن ابن مسعود: أنه سئل عن العمرة في أشهر الحج؟ فقال: الحج أشهر معلومة ليس فيها عمرة، وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن محمد بن سيرين قال: ما أحد من أهل النعم شك أن عمرة في غير أشهر الحج أفضل من عمرة في أشهر الحج. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: سئل القاسم عن العمرة في أشهر الحج؟ قال: كانوا لا يرونها نامة، انتهى ومياني بيان أشهر الحج في باب التمتع

٧٤٧/٤٥ - مالك، أنه بلغه قال صاحب المعنى: وأخرجه المزاء من

طريق عن جابر موصلاً^(١) (لرسول الله ﷺ) اعتمر ثلاثاً يعني سوى التي فوج محجته عند تحميره. وقال الذهبي^(٢): قوله ثلاثاً هو الصحيح على منسب

(١) فتح لاري (٣٦/٥٩٨)

(٢) وهما الحديث ينص من رجوعه إلى: (٢٢/٢٨٩)، (٢٤/٤٩٠).

(٣) المستدر (٢/٢٢٩)

قلت: ومنحو ذلك حتى الحفاظ عن ابن أبي شيبة، وب جرم الزرقاني، لكن لمخالفت إن عدّها عمرة باعتبار ثبوت بعض الأحكام، منها من الإحصار والإحرام والمختار وغيرها.

وقال ابن النعمان: والمعاد بالأربعة إحرامه بهن، والله ما سمعناه منها ثلاث. وهذا قاله ابنه اعتمر النبي ﷺ عمر من قبل الحج فلم يحسب عمرة الحديبية. انتهى.

وقال الزرقاني^(١) بعد قول القسطلاني في «المواهب» في عدّهم عمرة الحديبية ما يدل على أنها عمرة تامة: «لعل لعمرة من حيث الثواب، لأنه لم يأت من أعمالها شيء سوى الإحرام، انتهى».

وأدت خبر بأن الصحابة مختلفون في عدّها أيضاً، ففي «الصحابين» عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين، قال ابن القيم: أواد العمرة المعودة المستقلة، ولا ريب أنهما اثنتان، فإن عمرة القرآن ثم تكرّر مستقلة، وعمرة الحديبية صدّقها وحيل به ومن إنماها، انتهى.

وقال القسطلاني^(٢): روى أبو نعيم في زبانات المغازي وعبد الرزاق، جاسماً عن عمر بن قرط عن معمر بن أبي هريرة قال: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة، وأخرج أبو داود عن أبي إسحاق عن معمر بن أبي هريرة: كم اعتمر رسول الله ﷺ فقال: مرتين، فقلت عائشة - رضي الله عنها -: لقد علمت أن عمر بن عبد الله ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي فرضها بحجة الوداع. فهذا ابن عمر - رضي الله عنهما - مع علمه بالأربع ثم بعد إلا المبرر.

(١) شرح الزرقاني (١/٢٦١).

(٢) صحيح البخاري (٢/٦٠٠).

وعامة القضية،
 —

ول في حديث آخر لبخاري قالت عائشة: يرحم الله أنا عبد الرحمن، ما أعسر لي عمرة إلا وهو ساهدا، وهذه عائشة بنفسها مع روايتها أربعا في روايات عديدة سألني عنها في المصنف: أنه لم يعتمر إلا ثلاثا، وروى عنها هشام عن أبيه عنده أن رسول الله ﷺ أعتمر عمرتين، عمرة في ذي القعدة، وعمرة في شوال، وله بعد فيه عمر، أن حج لأهوانها به. وعمرة الحديبية، لأنها لم تقم، وليد شعري كيه، قالت ألكاف: إنها عمرة نامة مع ما قال الكوفي ولا ينفذ عن المحصر نمر من حجة لإسلام أو نذر مصحون أو عمرة إسلام^{١١} انتهى

فقد علموا أنهم إذا قالوا بأنها عمرة نامة أن يستقلوا عن السحير عمرة إسلام، فتأمل.

(وعدم القضية) ويسمى عمرة القضاء، وعمرة القضية، وعمرة القضاء، قال النعني^{١٢}: أما العمرة الثانية، فهي أيضا في ذي القعدة سنة سبع فربما غفلت، فإنه نافع وسليمان التيمي وعروة ومحمد بن إسحاق وغيرهم: لكن ذكر ابن حبان في صحيحه أنها كانت في رمضان، قال المحقق الطبري: ولم يتصل فيه أحد غيره، والمعروف أنها في ذي القعدة، انتهى.

فإن صاحب التيسير^{١٣} وفي ذي القعدة من هذه السنة أي سنة سبع، وسميت عمرة القضاء، ويقدر لها، عمرة القضاء، وعروة الأمر "نفا"، أما سميتها عمرة القضاء، فلأنها نفا، من العمرة التي عد عنها بالحديبية، فإنها كانت بالتحلل عنها، وإنما خذوها عمرة لثبوت لاجر فيها لا لأنها كملت كما هو مذهب الحنفية

وذكر ابن هشام أنها بعد لها، عمرة القضاء، لأنهم صدقوا رسول الله ﷺ

(١١) عمرة بخاري (١٧٧)

عن العمرة من ستة سنين، فاقترض منهم رسول الله ﷺ، ودخل مكة في ذي القعدة في الشهر الحرام الذي صدّوه فيه من سنة سبع، قال موسى بن عتبة: وذكر أن ابن نعلان أنزل في تلك السنة: «لَقَدْ أَخَذَ بِالْأَثَرِ تَلَامِيذُ وَتَلَمِيذَاتُ نَبِيِّكُمْ^(١)».

وأما تسميتها عمرة القضاء، فلأنه ﷺ قاضى فريضة فيها، لا لأنها قضاء عن العمرة التي صدّ عنها، لأنها لم تكن قد تمت حتى يجب فضاؤها كما هو مذهب الشافعية، وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في وجوب القضاء واليهدي على من أحرم معتمراً، وحُذ عن البيت فعند أبي حنيفة: يجب القضاء. وعند الشافعية: يجب عليه الیهدي لا القضاء.

وكانت عمرة القضاء بعد غزوة خيبر بستة أشهر وعشرة أيام، فخرج في ذي القعدة في الشهر الذي صدّ فيه المشركون معتمراً عمرة القضاء فكان عمرته التي صدّوه عنها. وخرج معه المسلمون ممن كان صدّ معه في عمرته تلك، فلما سمع به أهل مكة خرجوا عنها، كذا في «الاكتفاء».

وقال غيره: إن رسول الله ﷺ أمر أصحابه حين رأوا هلاك ذي القعدة أن يعتمروا قضاء، لعمرتهم التي صدّهم المشركون عنها بالحداية، وأن لا يتحلف أحد ممن شهد الحديبية، فلم يتحلف أحد منهم إلا من استشهد منهم بنبر، ومن مات، وخرج معه ﷺ يوم من المسلمين فهدوا عبد الله الذي شهدوا الحديبية، وكانوا في عمرة القضاء ألفين، واستحلّ على المدينة أباً زعم الغناري، انتهى ما في «الخصيس»^(٢).

وفي «المواهب اللدنية»^(٣) بعدما حكى الاختلاف في وجه التسمية: وأنه

(١) سورة البقرة: الآية ١٤١.

(٢) (١٧٢/٢).

(٣) (١٧١/٢).

مبني على الاختلاف في وجوب القضاء وعن أحمد رواية أنه لا يلزمه هني ولا قضاء، وأخرى: يلزمه القضاء والهدي.

قال الحاكم في «الإكبل»: «تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هُلُ ذو القعدة يعني ستة سبع أمر أصحابه أن يعتصموا قضاء لعمرتهم التي صدّهم المشركون منها بالحديبية، وأن لا يتخلف أحد ممن شهد الحديبية، فلم يتخلف منهم إلا رجال استشهدوا بخير ورجال ماتوا، انتهى.

وهكذا حكاه الحافظ في «الفتح»^(١١). فقال: قال الحاكم في «الإكبل»: «تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هُلُ ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتصموا قضاء عمرتهم، وأن لا يتخلف منهم أحد شهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد، وخرج معه آخرون ستمين. فكانت عدتهم ألبس سوى النساء والحسيان.

وقال ابن إسحاق: خرج النبي ﷺ في ذي القعدة مثل الشهر الذي صدّ فيه المشركون معتصراً عمرة القضاء، فكان عمرته التي صدّوه عنها، وقال أيضاً: «خرج معه من كان صدّ في تلك العمرة إلا من مات أو استشهد، انتهى. وسباني شيء من ذلك في «باب الإحصاء».

وفي «سير ابن هشام»: ثم خرج في ذي القعدة معتصراً عمرة القضاء، فكان عمرته التي صدّوه عنها، ويقال لها: عمرة الفصاض، لأنهم صدّوا رسول الله ﷺ في ذي القعدة في الشهر الحرام من ستة ستاء فاعتصم رسول الله ﷺ منهم، فدخل مكة في ذي القعدة في الشهر الحرام الذي صدّوه فيه من ستة سبع، وبلغنا عن ابن عباس أنه قال: «أنزل الله في ذلك: ﴿وَالْحُرُمَةُ يُقَاتِلُونَ﴾، انتهى.

وقال ابن القيم^(١٢): «اختلف في تسمية هذه العمرة بعمرة القضاء هل هو

(١١) صحيح البخاري (٥٠٠/٧).

(١٢) زاد المعاد (٣/٣٢٣).

لتحريمها قضاء العمرة التي مشؤوا عنها أو من المفاصاة^(١) على قولين للعلماء، ومما رواه ابن أبي عمير أنه قضاهما أحدهما أنها قضاء، وهو مذهب أبي حنيفة، والثاني أنها ليست بقضاء، وهو قول مالك، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٢) لاسي فداية في وجوب القضاء على المحصور روايتان أحدهما لا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا فيلحق بانحوص السابق، هذا هو الصحيح من المذهب، وبه قال مالك والشافعي. والثاني: على القضاء زوي ذلك عن عكرمة ومجاهد والشافعي، وبه قال أبو حنيفة، لأنه يجوز لما نحلل ومن الحديبية قضى من قبل، سميت عمرة القضاء، ولأنه حل من إحرامه قبل إتمامه، فلزمه القضاء كما لو فاته وتصح

ووجه الرواية الأولى أنه نطق حاز النحلل منه، ولما أحرم قول النبي سموا كانوا أميا وأعمانا، والذين اعتمرنا مع النبي ﷺ كانوا يسيرا، ولم تنس إحداهما النبي ﷺ أمر أحداً بقضاء، ولما سميتها عمرة القضاء فربما يعني بها القصة التي اصطاحوا عليها، وتروا إذا عير ذلك لقالوا: عمرة القضاء، انتهى.

وأنت حير ما نسميتها عمرة القضاء أشهر من غيرها، وما قال: بهم كانوا يسيرا، وكذا قال ابن القيم في النهاية^(٣) يا أيها ما تقدم من كتب السير.

وقال ابن انهمام^(٤): هي قضاء الحديبية عند أبي حنيفة، وذهب مالك إلى أنها مشائيه لا قضاء عنها، ونسبة انصاحا لجميع السند إياها بعمره انقضاء ظاهر في حاله، ونسبة بعضهم إياها بعمره القصبة لا يتغير، بدت انفي في

(١) (٢٧٢/٢).

(٢) زاد المعاد: (٢٧٣/٢).

(٣) مع الفهرست: (١١/٢).

وعنه الجعزي.

٧٤٨/٥٦ - **وحدثني** علي بن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: **أن رسول الله ﷺ لم يفتقر إلا ثلاثاً**

"الأول مفارقة السي بطة أهل مكة، فخرج أضافها إلى كل منهما، فلا نسلم الإضافة إلى القضية هي النصاء، والإضافة إلى القضاء بحد ثبوته، فثبت قصد لسته بلا معارضة، ويحتمل نقل أنه يعني أمر الدين كانوا معه كقضاء لا غيره ذلك، من الحقيقة على العدم، لا عدم الشيء، انتهى.

قلت: وهذا على سبيل التسلية، والا فستقدم النقل، وقال ابن القيم: واحتج النفاذ من ذلك على أربعة أقوال، أحدها: أن من أحضر عن الجعزي بقوله القضاء واليهدي، وهذا إحدى الروايات من أحمد، بل أشهرها عنه **والثاني** لا قضاء عليه، وعليه الهدي، وهو قول الشافعي ومالك في ظاهر مذهبه، ورواية أبي طاب من أحمد، **والثالث**: بترمه القضاء ولا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة **والرابع**: لا قضاء عليه ولا هدي، وهو إحدى الروايات عن أحمد، انتهى.

قلت: ما حكى عن ذلك أبي عنه كتب فروعه، بل مذهب المالكية أن لا يجب عليه قضاء ولا هدي، نعم لم ذلك معه هدي بأن يكون سائق الهدي بحر هبة، كما سيأتي في كلام النجاشي في "باب من أحضر جلود"، وكذلك ما حكى عن الحنفية عبر صحيح، بل مذهبه موافق لأشهر روايات أحمد من رجوع الهدي والقضاء، كما صرح به نجي المالكي "في أدبائه وغيره" (وهام الجعزي) تقدم مصلها، والكتاب عليها في نواقض.

٧٤٨/٥٦ - (انظر)، عن هشام بن عروة، عن أبيه (خرجه في السوطي، ووصله أبو داود مرويه دارد من عبد الرحمن عن هشام عن أبيه عن عائشة، وسأني ما دار العاصم، رواه سعيد بن منصور بإسناد قوي (أن رسول الله ﷺ لم يفتقر إلا ثلاثاً) قال النجاشي^(١)، يذكر القول عدل من غيره يقول أنس

(١) مسند، ١/٢٢٥.

ولا يذبحه أو عمرة الفرائض كانت هي ذي الحجة، لأن مبدأ إحرارها كان في ذي القعدة، وفعلها كذا في ذي الحجة، صحيح طريقنا للإثبات والنفى، كما جمع ذلك بينهما ابن القيم وابن القيم والقسطلاني وغيرهم، وقال ابن القيم^(١) بعدما ذكر حديث الثابت: هذا الحديث مرسل، وهو غلط أيضاً، إما من هشام، وإما من عروة، وقد روى أبو داود مرعياً عن عائشة، وهو غلط أيضاً لا يصح رفعه، قال ابن عميد البراء ليس روايته مستنداً مما يذكر عن مالك في صحة النقل.

فأما ابن القيم: ويدل على بطلانه عن عائشة: أن عائشة وابن عباس رأيا رضي الله عنهم - قالوا: إن رسول الله ﷺ لم يعتمر إلا في ذي القعدة، وهذا هو الصحيح، انتهى.

وقد في توضيح آخر: روى أبو داود عن عائشة: أنه ﷺ اعتمر في شوال، هذا إن كان محبوطاً، فلعنه في عمرة الجعرانة حين خرج في شوال، ولكن إما أحرم بها في ذي القعدة، انتهى.

وبذلك جزم ابن القيم في الفتح، والقسطلاني في شرح السخاوي إذ قال: لا خلاف أن عمرة ﷺ لم تؤد على أربع، وقد ذهبنا نسرد هذا، ونسرد فيها ذكر شيء منها في غير ذي القعدة سوى الذي مع حديثه، فما أمكن به الجمع وحسب ارتكابه دماً للمعارض، وما لم يمكن فيه حكم بمقتضى الأسح والائت، وهذا معكس الجمع بإرادة عمرة الجعرانة، فإنه عليه السلام خرج إلى حنس في شوال، والإحرام بها في ذي القعدة، فكان مجازاً لقرب هذا إن صح وحفظ، وإلا فالمعول عليه الثالث، انتهى.

ولقد علم من هنا كله أن الجسور حملوا عمرة شوال على عمرة الجعرانة

(١) ابن القيم، (١/١٩٨)

أبو أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم

مجازاء وهذا هو الأوجز وقد حمل بعضهم هذا على عمرة الحديبية كما
 عنه في «سواء» وليس موجه أو نشيئ كما في جميع النسخ الحضرية والهندية
 إلا في نسخة «المستقى» «مبها» أنشأ (في بني النضدة) «مها» عمرة الحديبية
 والنضدة أو عمرة النضدة وانظر د على الافتتاحين المذكورين في قولهما
 ثلاثاً.

نبيه:

لا خلاف بين أهل العلم أنه ﷺ لم يعتصر أكثر من أربع من أرباع
 ابن الهمام^(١). قد اعتمر لأربع أرباع عمرات كان بعد الحجرة ولم يعتصر
 مدة إقامة حجة بعد العودة شيئاً وذلك ثلاث عشرة سنة وعن هذا أذهب من
 أذهب أن السنة في العمرة أن تفعل داخل الأثر مكة لا خارجها بل يخرج إلى
 الحديبية يعتصر كما يفعل اليوم وإن لم يكن ذلك مجموعاً ثم فصل فعمرت
 الأربعة المذكورة وهي عمرة الحديبية ولم نسهم وعسرة القضاء وعسرة
 الذعرارة وهي محل عمرة شوال عند المحققين كما تقدم قريباً والرابعة
 العمرة التي اعتصر بها مع حجه عند انقائس بأنه عليه السلام كان قارناً أو
 متمتعاً كما تقدم بهاء في إجماعه ﷺ.

أما من قال بأنه ﷺ كان منفرداً أنكز هذه العمرة قال أبو يعلى:
 الصحيح أنه اعتصر ثلاثاً والرابعة إما تجوز نسبتها إليه لأنه أمر الناس بها
 وعملت بحضرته لأنه اعتصرها كما في «المنيني»^(٢). وقال أيضاً: أسقط
 بعضهم عمرته هذه جعلها ثلاث عسرة وهو الذي صححه القاضي عياض
 وهذا مستلزم دمة الشافعية والمالكية الشافيين بإفراده ﷺ، خلافًا لمحققهم.

(١) فتح القدير (١/٣٠٠)

(٢) عمدة القاري (٢/١٠٧)

كما قلناه في محله. ويثبت في رواية الحديث عشرين أخباراً. إحداهما
عمرة وجوب، ذكرها ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين وغيرهما.

في تعليق^(١): وقد أخرج أحمد بن محمد قال: سألت حمزة بن الربيع
عن ابن عمر - في أي شهر اعتمر النبي ﷺ؟ قال: في رجب. انتهى. وأثبت عليه
عائشة. في «المعجم»^(٢)، قالت: أبرح مع الله أن عبد الرحمن ما اعتمر عمرة فقد
إفلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط، وهو «العينية»^(٣) من ابن
عبد لطف: إنه وهم من ابن عمر لإجماع المسلمين أنه اعتمر ثلاثاً. وكذا قال
ابن القيم في «الهدى»^(٤) إنه وهم من ابن عمر - رضي الله عنهما -.

قال النبي ﷺ: «بُنِ لَكَ ثَلَاثُ عِدَّةٍ وَأَنْتَ ابْنُ عِمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -»
في عدة عدم الإتيان على أبيه. يقول لا يحكم لابي عمر على عائشة؟ قالت:
إني أت ابن عمر كونه في رجب. يعارضه إني أت ابن عمر وهو قومي في ذي
القعدة. وكلاهما في لوقت ومثبت لوقت آخر، فعائشة وإن قالت رجب فقد
أثبتت كونها في ذي القعدة، وما انفقت عائشة وابن عمر وابن عباس على أبي
الربادة في عدد عمره بـ١٢ على أربع، وأثبتت عائشة كون الثلاثة في ذي القعدة
حداً انتهى في حجة، فترجح إني أت عائشة لذلك: وإن إني أت ابن عمر أبصاراً
فثبتت، فأنكره ابن عمر - رضي الله عنهما - بإثبات رجب، فكان إني أت عائشة
مع ابن عباس أقوى من إني أت ابن عمر وحده، وإنه بذلك كون عائشة
ذكرت ما أتت من الاعتماد في رجب فثبتت، فوجب التصريح إلى قول عائشة
- رضي الله عنها - أبي.

(١) فتح بازي ٣/١٩، ١٦٠.

(٢) معجم القري ١٢٠٦/٧١.

(٣) (١٠٨/٩).

وقال النووي: مسكونة ليس صبر - رحمه الله عليه - على إنكار عاتية يدل على أنه قد استب غلب أو تسب أو مكث - أي - وبهد يحاط به - استشكل من مقدسه قول عاتية السامي عليه قول من سار العتية - فإنه "تسلاحي"^(١)

وقال القرطبي: عدم إنكاره على مدققة يدل على أنه قد سار على وجهه وأنه رجع لغيرها، وقد تعسف من أدلى بذلك من عدم - رضي الله عنه - أراد بقوله: "أخبرني" رجباً عذبة قبل محنة، لأنه وإن كان معتمداً، لكن قول عاتية: ما أخبرني رجباً يلزم منه عدم مطابقة رجاؤه أكلاؤه، ولا سيده، وقد بينت ذلك - وأما لم يكف قول العذبة بما أخبرني كان يسعه أن يصححه، أنه قد يقع (يشكل)

وأما قوله: عاتية السامي: لأن فرسنا كانا يتصرفون في وجهي يحدان لي نفساً، وعظمي يقدرون، فمن أين له أنه يحدانهم؟ وعادته أنه واقعه، فكيف انصرف على مرة؟ انتهى كلامي في الفرج^(٢)

والثانية: عذبة ومصادق فقط، روى عن عاتية وأبنته غير ثبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأقطم وصداء، ونصر وأخضت، الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العللاء بن زهير عن عبد الله بن جعفر بن الأسود عن أبيه عنه، وقال إسناده حسن، كذا في "الفتح"، وقال في "الأحبار" اختلف قول الدارقطني، فقال في إسناده حسن، وقال في "العتية" انصرف إلى أنه بالضم، وقال أبو بكر الشيبانوي من قال فيه: عن أبيه، فقد أعطاه انتهى

وقال أبو الفداء: هذا الحديث منقطع، من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير في

(١) مرشد الساري (٤: ٣٦٩)

(٢) معجم بروني (٢: ٦٠٢)

٥٧/١٤٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْبَةَ
الْأَسَدِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْهُ السَّلَامُ، عَنْ أَبِي
حَبِيبٍ،
.....

رمضان فظ - وعمره مخطوطة العدد والرمضان، ونحوه يقول، يرحم الله أم المؤمنين
ما اعتمر بك في رمضان خطأ وفيه ثلاث عداوة - ثم يعتبر رسول الله ﷺ إلا
في ذي القعدة، روى ابن ماجه وقيل، ولا خلاف أن عمره ثم مرة على أربع،
فلم كان قد اعتمر في رجب كانت خيباء - ولو كان قد اعتمر في رمضان
لكاتبه من أشهر

وقال ابن النعمان، وسعد فسطاطي في شرح البخاري: إن الحفاظ
حكروا عطف هذه الحديث - وقال الحفاظ: يمكن حمله على أن قولها
أبي رمضان متعلق بقولها: أخرجه، ويكفر السواد من فتح مكة - فإنه كان
في رمضان واعتبر النبي ﷺ في تلك السنة من الحجرات، لكن في ذي القعدة.
وقد روى الأذرقطني بإسناد آخر عن المعلى بن زهير، فلم يقل في الإسناد عن
أبيه، ولا قال في رمضان انتهى.

قلت - وهكذا أخرجه الساساني بدون واسطة أبيه ويضمن زيادة الخط -
رمضان

قلت - يقدم في سورة القضاء أن ابن حبان جعلها في رمضان خلافاً
للجمهور.

٥٧/١٤٩ - مالك، عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي (أساني) أن
رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن ابن عباس (أعتمر) بتقدير حجة الاستمواج (قبل أن
أحج) وأعلل مذهب السدال ما في أبي داود - أسند في سعيد بن المسيب أن
رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فشهد

فَذَلِكَ سَعِيدٌ الْغَلِي. وَهُوَ أَشَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

أَخْرَجَهُ الْحَاثِي مَوْصُولًا عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ ٢٦ - كِتَابُ الْعُمْرَةِ ٢ - بَابُ مِنْ
اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ.

عَمْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي فُتِحَ فِيهِ، يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ
الْحَجِّ، أَنْهَى. لَعَلَّ سَعِيدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَاحْتِاجًا إِلَى السُّؤَالِ عَنْهُ لِقَطْعِ
سَعِيدٍ بِمَنْ لَدَا اعْتَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ثَلَاثَ عَمَرٍ (قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ)

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١)، يَتَّصِلُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجُودِ صَحَابَةٍ وَهِيَ أَمْرٌ
مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ لِمَنْ شَاءَ، وَفِي
«الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ خَالِدٍ سَأَلَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعُصَيْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، فَقَالَ لَا
بَأْسَ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْعُصَيْرَةِ: كَيْفَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ الْحَافِظُ^(٢) وَالْأَحْمَدُ
وَأَبُو خُرَيْبَةَ، فَقَالَ لَا بَأْسَ، عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، وَلَا أَحَدٌ عَنْ
عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي بَرٍّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، ثَلَاثِينَ عَامًا بَعْدَ نَبِيِّ
عَمْرِ، فَصَفَّ: إِنَّا لَنَحُجُّ بِمَا أَقْتَضَى مِنَ الْبَيْتِ، قَالَ: نَعَمْ وَدَى يَضَعُكُمْ مِنْ
ذَلِكَ، قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرَهُ كُلَّهَا قَبْلَ حُجِّهِ، قَالَ: فَاعْتَمَرْنَا، أَنْهَى.

قُلْتُ: وَيَتَكَلَّفُ عَلَى هَذَا مَا يَخْتَصُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَبْدِ،
وَأَحَابِثِهِ الْخُصَاصِ بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: وَإِنْ شَاءَ إِيضًا عَلَى
الْإِسْتِحْبَابِ: وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِتَقْدِيمِ الْحَجِّ، لِأَنَّهُ أَكْبَرُ الْأُمُورِ وَأَتَمُّهَا، وَيَخَافُ عَلَيْهِ
الْعَمَلُ لِمَنْ هُوَ، بِعِلَافِ عُمْرَةِ إِيْسَ لَهَا وَفَتْ مَوْتِ، وَأَيُّهَا، لَكِنَّهَا تَسْمَعُ
لَهَا. وَقَدْ قَدِمَهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَيَّزُوا لِقَاءَ رَبِّكُمْ﴾^(٣)، هَكَذَا فِي «الْبَزْلِ»^(٤)، وَاسْتَدَلَّ
بِأَنَّ الْبَابَ رَمَا فِي مَعْنَاهُ أَنَّ فَرِيضَةَ الْحَجِّ لَيْسَتْ عَلَى الْفَرَسِ.

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٢/١٢٣).

(٢) «فتح الباري» (٢/١٥٩٩).

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٤) انظر: «فتح المعجم» (١/٣١٧).

٥٨/٧٥٠ - وَحَقَّقْتُ فِي عَمْرٍاءَ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ امْتَأَدَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
أَنْ يَنْتَهِيَ فِي شَوَّالٍ ، فَأَذِنَ لَهُ .

قال العيني^(١) وفي التوضيح : هذا من ابن عمر قد يدل على أن فرض
الحج قول قتل اعتماره ، إذ لو اعتمر قبل ما صح استدلاله على ما ذكره .
ويستخرج على ذلك فرض الحج ، هل هو على الفور أو التراخي ، والذي جمع بينه
ابن عمر يدل على أنه على التراخي ، وهو الذي بعضه الأصولية أن في فرض
الحج معية ، ولو كان وقتاً مضيئاً لوجب إذا أخره إلى سنة أخرى أن يكون
قضاء لا أداء ، فلم ثبت أن يكون أداء في أي وقت انتهى به ، علم أنه ليس على
الفور ، انتهى .

قال العيني : هذا أخذه من كلام ابن بطال ، وفي دعواه أنه على التراخي مع
ذلك ظهروا لأنه لا يلزم من صحة تقديم أحد التكبير على الآخر هي الفورية ، وفي
التصحيح^(٢) : قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل قبل اعتماره ،
ويستخرج عليه . هل الحج على الفور أو التراخي ؟ وهذا يدل على التراخي ، قال
المحافظ : ويؤيد في ذلك ، إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد التكبير على الآخر هي
الفورية ، انتهى . ونقدم الخلاف في السنة في أول الخامسة

٥٨/٧٥٠ - (مالك ، عن) معمر بن مسلم (عن شهاب) أن عمر بن الخطاب
سئل عن التكبير أن عمر بن أبي سلمة (عن النبي ﷺ) استأذن عمر بن الخطاب
(عمر بن الخطاب) أن ينتهي في شوال ، ولعله استأذن لما أنه سمعه قال : أم
نعمره أن ينتهي في شهر أشهر الحج ، فخاف أن لا يجد عليه عمر - رضي الله
عنه - على العمل بما لا يرغب ، فأذن لها عمر ، رضي الله عنه - وعلم منه أن
قوله المذكور إنما لمصلحة ، وليس به .

(١) عمدة القاري (٤/٤٠٤)

(٢) فتح الباري (٥/٥٩٩)

عنه . ثم يقول أي أهله . ثم يحج .

والغفيرة ابن أبي سفيان سئل عن رجل أتى رجع إلى أهله ولم يحج ، فعلم منه ومنه سئل عن رجل أهدى في شهر الحج ، ولم يحج ، فلهذا لا يرد . وعنه أيضاً ما يروى . في غير ذلك . على هذا لأن باب الرجوع يعظم في شهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج ، أي في تلك السنة فلا يكون مقصداً . لأنه يشترط باحتمال العودة والحج معاً في شهر الحج .

فإن ابن عباس في التفسير (١) إن أحضر في أشهر الحج ، ولم يحج ، فإنه أهله . ثم حج من القابل ، فليس بمنع ، لأنه عنه فيه خلاف ، إلا فلا . منك عن الحسن وابن أحمد من أشهر الحج ، فهو منهي . حج أو لم يحج ، لا يجمعون على خلاف ذلك . انتهى .

وهكذا حكى عن أحمد بن حنبل . ومنه ابن عباس في قال إن كان يقول عودة في شهر الحج معاً ، أي معه هذا التمتع . انتهى . وفيه سبق أيضاً على ما يرجع عنه أحمد .

قال أصحابنا في شهر في شهر الحج ، فلا يكره الرجوع إلى أهله إلا ما يروى عن سعيد بن جبير وعطاء بن محمد . وما يروى عنه من منع من ذلك . وإنما قيل من حاجته أن لا يكره لشيء أكثر مما حدث في ذي الحجة . وأن رجوع مع أهله أهله انتهى . قلت . ولقد في الصحة مسر من الحج . والله أعلم .

(١) ط - التعليق السجدة (١١٠٣٨)

(٢) الصبر (١٥٠٤٥٢)

(٣) إمام السجدة (١١٠٣٢٠)

(١٨٨) باب قطع التلبية في العمرة

(١٨٨) قطع التلبية في العمرة

أبي: متى يقطعها الممسور^(١)، والمساة خلافة، قال ابن خلدون^(٢)، يذوق المذموم^(٣) التلب يد استلم عرض، وبهذا قال ابن عباس، ونطاء، وعمر بن ميمون، وطاووس، والشمسي، والثوري، وإسحاق، وإسماعيل، وأصحاب الرأي، وقد مر من حديث مسروق، والحسن: يقطعها إذا دخل الحرم، وقيل: عند من السبب: يقطعها حين يرى عرش مكة، وحكى عن مالك أن أحرم من المنابر قطع التلبية إذا وصل إلى الحرم، وإن أحرم بها من أدنى الحرم فصير تلبية من يرى بيت، انتهى

وزاد انتهى^(٤) على المذهب المذكور: فقال: وقال قوم: لا يقطعها حتى يدخل بيت مكة، وقال الثبت: إذا بلغ الكعبة لقطعها. وقال ابن حزم^(٥) يفتول به، فهو قول ابن مسعود: به لا يقطعها حتى يتم جمع حبل العمرة، انتهى. وما حكى عن مالك، هو مختار المروزي. فقال الثوري: يرفع من المنابر متى لمصرم أي: إليه، لا إلى رؤية البيت، والاعتناء من العمرة والتعميم مني إلى دخول بيت مكة، انتهى. قوله المذموم: قول: إلا إلى رؤية البيت أبي: خلافاً لأبي المذهب، انتهى

وحكى الذهبي^(٦) عن المختصر: أن محرم المنابر يقطعها إذا دخل الحرم، ومحرّم العمرة حين دخول مكة، ومحرّم الصبي عند رؤية البيت، ثم قال: ثم قامة^(٧)، وإلا ما روي عن ابن عباس يرفع التلبية. قال مسند من

(١) - أبي: (٥٥/٣٥٥)

(٢) - مسند الطائفة: (١/١٨٣)

(٣) - ابن: (٢١/٢٢٩)

(٤) - غير المعنى: (٥١/١٤٦)

التلبية في العمرة، إذا استلم الحجر، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث حجج، ولم يزل يلبي حتى استلم الحجر، انتهى.

قلت: حديث ابن عباس أخرجه الترمذي باللفظ المذكور، ورواه أبو داود بلفظ: إن النبي ﷺ قال: «يلبي المتمر حتى يستلم الحجر». قال الزبني في نصب الراية^(١): لم ينصف المنذري في عزوه للترمذي، فإن لفظ الترمذي من فعل النبي ﷺ، ولفظ أبي داود من قوله: فهما حديثان، لكنه قد أصحح الأطراف إذ جعلها حديثاً واحداً، انتهى.

قلت: وأخرجه البيهقي برواية رهبر والعس بن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر، وفي الحج حتى يرمي الجمر، ثم قال: رفعه خطأ، وقد روي عن المثني بن الصباح عن عطاء مرفوعاً، وإسناده أضعف مما ذكرنا، ثم أخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر، كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر، ثم روي عن أبي بكر مرفوعاً: أنه خرج معه ﷺ في عمرة، فما قطع التلبية حتى استلم الحجر، ثم قال: إسناده خير قوي، انتهى.

وأنت خبير بأن الضعاف تكسب قوة بالاجتماع، وحديث ابن عباس صحيحه الترمذي، كما تقدم في «المحلى»^(٢)، روى ابن أبي شيبة: كان ابن عباس يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر، وله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر، كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم

(١) (١١٥/٢).

(٢) (١٣٥/٧) وفي الاستذكار (٢٠٤/١١) وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزال المتمر يلبي حتى يفتح الطواف

٥٩/٧٥١ - حدثني يحيى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه كان يقطع الشَّيْبَةَ يميني بعمرة، فإذا دخل الحرم، قال مالك فبمن أجزأ من الشعبة: (إنه يقطع الشَّيْبَةَ حين يرى البيت).

قال يحيى: سأل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت، وهو من أهل المدينة، أو غيرهم، متى

الحج، وله من الحكم قال: كان أصحاب ابن مسعود يلبون في كعبرة حتى يستلموا الحجر، وهو قول حماد وسعيد بن جبلة، انتهى.

٥٩/٧٥١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان يقطع الشَّيْبَةَ في العمرة، إذا دخل الحرم) وبه قال مالك في المتمتع من المواقيت كما تقدم. والظاهر أن عروة كان يحرم من بسات المدينة، لأنه مذكور.

(قال يحيى: قال مالك فبمن أجزأ من أجزأ في سبب الشَّيْبَةَ، وفي نصرة. فبمن أجزأ وهو العباد من قوله «استمر» أي: أجزأ المتمتع من أجزأ، إنه لا يقطع الشَّيْبَةَ حتى) كذا في السبب أعني، وفي النصرة، إنه يقطع الشَّيْبَةَ حين يرى البيت. والسودى واحد (يرى البيت) وتقدم أن ذلك رواية المنصور، والمعروفة في المذهب أن معتبر الحجازة أو استعجم يلقي إلى دحو بوث مكة.

وفي المدونة: قال ابن القاسم: قال مالك: والمحرّم بالعمرة من ميقاته يقطع الشَّيْبَةَ إذا دخل الحرم ثم لا يعود إليها. والذي يحرم من غير ميقاته من الحجازة والتعميم يقطعون إذا دخلوا بوث مكة، قال: فقلت له: أو المسجد، قال: أو المسجد كل ذلك، راسع، انتهى.

(قال يحيى: سأل) بء المعجم. (مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت، أي ميقات كان وهو من أهل المدينة أو غيرهم) من الدافين، انتهى.

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا التَّحِلُّ بَيْنَ الْمَرْحَلَةِ وَالْمَرْحَلَةِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: التَّحِلُّ إِذَا
سَمِعَ نَدَى الْحَجِّ

قَالَ: وَيُقَالُ: حُدَّ اللَّهُ بَيْنَ نَوَاحِي كَذَا، فَجَاءَ ذَلِكَ

(١٩) بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَنُّعِ

يَنْقُطِعُ التَّمَنُّعُ؟ فَهَذَا: أَمَّا الْمَهْلُ مِنَ الْمَوَاقِفِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّمَنُّعَ إِذَا تَشَبَّهَ إِلَى
الْحَرَمِ، وَخِلَى ذَلِكَ مَذَاهِبُ كَثَرِ الْمَذَاهِبِ

(عَنْ) مَالِكٍ (قَوْلُهُ) ثُمَّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عَمَرَ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ - فَكَانَ بِسَمْعِ
ثَلَاثَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي بَابِ قَطْعِ التَّمَنُّعِ: أَيْ: كُلِّحَاجٍ بِرَوَاةٍ مَاتَ عَنْهُ، وَأُخْرِجَهُ
الْمُهَنْجِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا دَخَلَ التَّمَنُّعُ
الْمَرْحَلَةَ؟ فَهَذَا: قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَتَّى يَصِلَ
الْحَجُّ، قُلْتُ: يَا أبا عَبْدِ اللَّهِ، أَيْهَا أَحَبُّ إِلَيْنَا؟ فَأَرَأَيْتَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ؟

(١٩) مَا جَاءَ فِي التَّمَنُّعِ

قَالَ الْحَافِظُ^(٢) الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ: لَا اعْتِدَارَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، نَحْوِ التَّحِلُّ مِنَ
تِلْكَ الْعُمَرَاءِ، وَالْإِحْلَالِ بِالْحَجِّ فِي تِلْكَ النِّسَةِ، وَصَحَّ فِي عَرَفَةَ تَسْلُفَ عَمَى
لِذَاكَ أَبْغَاءَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَنُّعَ الْعَرَادَ بِتَوَلُّهِ
تَعَالَى، فَهَذَا تَمَنُّعٌ بِالْقَسَمَةِ، فَهَذَا أَنَّهُ لَا اعْتِدَارَ فِي أَشْهُرِ حَجِّ قَبْلِ الْحَجِّ، وَمِنْ
اِسْتِمَاعِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ تَمَنُّعٌ بِمَنْعِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمِنْ التَّمَنُّعِ أَنْصَبَ
حَجِّ الْحَجِّ إِلَى الْعُمَرَاءِ، انْتَهَى

وَقَالَ الرَّامِزِيُّ: التَّمَنُّعُ الْإِمْتِنَاعُ وَالْإِرْتِدَاعُ، يَقُولُ جَمْعُ أَهْلِهِ، وَمَنْعُ
الْمَعْنَى: إِذَا رَفَعَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَاسْتَمَاعُ التَّمَنُّعِ مَعْنَى التَّقَاعِ، يَقُولُ: مَنَعَهُ اللَّهُ

(١) - مسند الكوفي (٤/٤٣٢)، و (٣/٢٥١)، (٢/٢٥١).

(٢) - تاريخ الخلفاء (٢/٢٥١).

بكدا، ومنعة النكاح هي: أن الرجل كان يضارط المرأة سال معلوم بعطيتها إلى أجل معلوم، فإذا انقضى الأجل فارقها من غير طلاق، ومنعة الحج: عدم العمرة إليه، انتهى.

وقال الفقاري في شرح التلخيص: التمتع هي اللغة بمعنى التلذذ والاستماع بالنسيء، وفي الشريعة: الترفق بأداء التوسكين في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إتمام بينهما إلهاماً صحيحاً، وإنما سمي متمتعاً لانتفاعه بالتقرب إلى الله تعالى بالعبادتين، أو لامتعه بمحظورات الإحرام بعد التحلل من العمرة، أو لانقطاعه بسقوط العودة إلى التيقنات، ولا بعد أن يقال لامتعه بالحياة حتى أدرك إحرام للحجة، انتهى.

وقال السوف في «المعنى»: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أهل بعمرة في أشهر الحج من أهل الأمان من التيقنات، وقدم مكة ففرغ منها، وأقام بها، وحج من عامه، أنه متمتع، وقال أيضاً: لا يعلم من أهل العلم خلافاً في أن من اعتمر في غير أشهر الحج عمرة، وحل منها قبل أشهر الحج، أنه لا يكون متمتعاً إلا قولين شافيين، أحدهما عن طاووس أنه قال: إذا اعتمر في غير أشهر الحج، لم أعتد حتى الحج، فأنتم متمتع، والثاني عن الحسن أنه قال: من اعتمر بعد التحلل فهي تمتع، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قال بواحد من هذين القولين، انتهى.

واختلفت نقلة المذاهب في بيان معنى التمتع في اصطلاح الأئمة، وبين شرائطه، فاحتجبت إلى أصولهم كتابي في هذا «الأوجز»، وبسط الناجي^(٢) في بيان شرائطه عنهم، وقال: أنه سنة شروط لا يكون متمتعاً إلا باجتماعها،

(١) ٣٥١/٥٣.

(٢) «السطح» ٢٢٨/٢.

فمن أحرّم منها شرط لم يكن منتمياً أحدها: أن يجمع بين الحج والعمرة في سفر واحد، والثاني: أن يكون في عام واحد، فلو اعتمر في أشهر الحج، ثم أقام إلى عام ثان، فجمع لم يكن منتمياً

والثالث: أن يفعل العمرة أو شيئاً منها في أشهر الحج، رئيس من شرطها أن يحرم بها في أشهر الحج، فلو أحرّم في رمضان أو شعبان، فاستدام ذلك وأنه ببعض أفعالها ولو شوط واحد من الحدي في أشهر الحج كان منتمياً، فإن لم يبق عليه غير الحلاق فليس بمنتمع، لأن الحلاق نحل من النفس، وليس من أفعال العمرة، الرابع: تقديم العمرة على الحج، الخامس: أن يحل من العمرة قبل الإحرام بالحج، فإنه إذا أردت الحج على العمرة في وقت يصح له ذلك، كان تارة لم يكن منتمياً.

قلت: واختلف عددهم في وقت الإرداف، كما تقدم في القرار، وهذا الشرط لجواز العمرة لا صحتها، قال الدردير^(١) وجع إحرامه بالحج بعد سمي العمرة قبل حلها، مع إن أتم عمرته قبل أشهر فحج يكون مفرداً، وإن فعل بعض ركبتها في وقته يكون منتمياً انتهى. قال اندسوفي قوله: «يصح» أي: وإن كان لا يجوز التقدم على ذلك لاستزامه تأخير حل العمرة، انتهى.

والسادس: أن لا يكون مكباً، انتهى. واختلفت أقوالهم في العمود بالحكي، وهذا الشرط باعتبار ابتداء إحرام العمرة، قال اندسوفي: فلو قدم أفائى محرماً بعمرة في أشهر الحج ونية السكنى بمكة، ثم حج من عامه، وجب عليه هدي النحر، وليس كالتفيم، انتهى رواد الدردير: عدم عوده لبلده أو مثله في البعد بعد أن حل من عمرته قبل الإحرام بالحج، فلو أحرّم ثم عاد لا يسقط عنه الدم، وقال في شرط كونهما من شخص واحد تردّد، ورجح مو

(١) المشرح الكبير (٢٨/١٩)

عذم الاشتراط، ولو حج عن نفسه واعتصر عن غيره بحب الدم، وهل هذه الشروط التي عداها من وجوب دم التمتع فقط أم توجب الدم، والتسمية معاً قولان مما لا يفتي، قال الدسوقي: "تظهر ثمة الخلقة، فيمن حلف أنه تمتع، ولم ينفذ الشروط، فيحنت على الأول دون الثاني". انتهى.

قلت: وقاهر الموطأ، هو الثاني، كما سبأني النسب عنه، ولا بشرط سدهم صحة العمرة، قال الدسوقي: "ولو غسدت في أشهر الحج، ثم حج من عامه قبل غسائته، تمتع، وحجته تام وعليه قضاء عمرته". انتهى.

وأما عند الشافعية ففي شرح المنهاج: "أما يحرم العمرة من ميثاق بلده، ويخرج منها، ثم ينشئ حجاً من مكة في أشهر الحج، ومن ميثاق بلده غير شرط، فلو أحرم دونه كان منتهكاً، ويلزمه مع دم المحجورة دم التمتع، وقوله: "من مكة شرط لدم التمتع لا للتسمية، وكذا فطرته لدمه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، وأن تقع فيه حرام العمرة في أشهر الحج من سنة الحج".

فلو نوى الإحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان ثم أتى بأعمالها كلها في شوال، لم يلزمه دم التمتع، وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميثاق، وهذه الشروط لوحوب الدم لا لدم التمتع، ومن ثم قال أصحابنا: يصح التمتع والقرن من المنكح، خلافاً لأبي حنيفة - رضي الله عنه - انتهى محققاً.

وقال القسطلاني^(١) "لو أذن بحج من غير مسافة المصير من حرم مكة وعمرة أولاً من ميثاق بلده في أشهر الحج، ثم يترفع منها، وينشئ حجاً من مكة من عامها ولم يبعث لميثاق من المواقف، ولا لمشلة مسافة، ويسمي تمتعاً تمتع صاحبه بمحضراته، الإحرام بينهما، وخرج بالقبول المذكورة ما لو أحرم

(١) إرشاد السائر، (١/٢٩٧)

بالحج أولاً، وما لو أحرم بالعمرة في غير أشهره؛ وإن رفع أحدتها في أشهره؛ لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج. وما لو أحرم في أشهر الحج من الحرم، أو من دون مسافة القصر، وما لو أحرم بها من مسافة القصر فأكثر، نكح لم يحج من عامها، أو حج من عامها، لكن عاد قبل إحرامه به، أو بعده وقبل التلبس بسك إلى ميثاق، أو مثله مسافة ولو أقرب مما أحرم به بالعمرة، وهذه الشبهة إنما تبوء للتمتع الحرجة للنكح، لا في صدق اسم التمتع، انتهى.

وقال ابن قدامة^(١): من اعتمر في أشهر الحج، طواف وسعي، ثم أحرم بالحج ولم يكن خرج من مكة إلى ما تفسر فيه السلافة، فهو متمتع، والشروط التي يجب الدم على من اجتمعت فيه خمسة.

الأول: أن يحرم بالعمرة في أشهره، وإن أحرم بها في غير أشهره لم يكن مستعاً سواء وقع أفعالها في أشهره، أو في غير أشهره، نص عليه أحمد، ولا يعلم خلافاً في أن من اعتمر في غير أشهر الحج عمرة، وحل منها قبل أشهره أنه لا يكون مستعاً إلا قولين شاذين عن طائوس وعن العسر تقدم ذكرهما في أول الباب.

الثاني: أن يحج من عامه. فإن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام، بل حج من الغالب فليس بمتع، لا نعلم فيه خلافاً ولا قولاً شاذاً عن أحد من فہر اعتمر في أشهر الحج، فهو متمتع، حج أو لم حج.

الثالث: أن لا يسافر بين العمرة والحج سافراً بعيداً تعصراً في مثله الصلاة، نص عليه [أحمد]، وبه قال إمامي، وقال الشافعي: إن رجع إلى الميثاق، فلا دم عليه، وقال أصحابنا: لو رجع إلى مصر، بطلت منه والا لا، وقال مالك: إن رجع إلى مصر، أو إلى غيره أحد من مصر، بطلت

(١) المعية (٥/٣٥١)

متنعه ولا لا، وقال الحسن: هو متنع وإن رجع إلى مصره، واختاره ابن المنذر.

والرابع: أن محل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج على العمرة قبل حله منه فيصير فائداً، ولا يترده دم نعمة، ولكن عليه دم للقرآن، انتهى قلت: وتقدم في أول القرآن أن المنع سائق الهدي يكون فائداً عند الحنبلة، وإن أحرم بالحج بعد الفراغ من رمي العمرة أيضاً، ولا يجوز له التحلل فسوق الهدي، بل يبقى محرماً، ويدخل عليها الحج، يصير ذرباً، وبذلك جزم عامة فروع الحنبلة.

لكن ظاهر كلام الشيخ ابن القيم في الهدي^(١) إذ حد من لأحكام قول صاحب، المعنى: إنه يبيح كذا، متنعاً سائق الهدي، ورشح عن نفسه رجوع كثيرة أنه يبيح أن قانوناً يدل على أنها قسمان مختلفان، فامل.

والخامس: أنه لا يكون من حائري المسجد المحرم، وسباني الكلاء في المراد به والاختلاف فيه، وهذا الخريف لوجوب الدم عليه، وليس بشرط لكونه متنعاً، فإن تمتع المكّي صحيحه، لأن لتبيح أحد الأنساك الثلاثة، فصيح من المكّي كالمسكين الأخير: وقد نفل عن أحمد يس على أهل مكة متنعة، ومما: ليس عليه دم المتنعة، لأن المتنعة له لا عليه، فيتعين حملها على ما ذكرناه، انتهى.

ودكر صاحب التيزن العاقبة له سبعة شروط، فأضاف على الخمسة المذكورة شرطين آخرين، فقال: السادس: أن يحرم بالعمرة من الحيفات أو من مسافة قص أو أكثر عن مكة، والسابع: أن يروي المنع في ابتداء العمرة أو ثنائها، ولا يعتبر كون المسكين عن واحد، انتهى. وحكاها ابن قدامة أيضاً عن القاضي، لكن ردّها.

٦٠/٧٥٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَبِيصٍ، عَامَ خَيْجِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَنُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ،

يَكُونُ حِينَئِذٍ مَتَمَّنًّا. لِحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَهُوَ مِنْ كَنْ دَارِهِ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، وَالْعَبْرَةُ لِنَوْفَلٍ، أَنْتَهَى.

٦٠/٧٥٦ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري محمد بن مسلم (عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل) بن الحارث (بن عبد المطلب) الهاشمي الوفني المدني من رواية الزهري ولطاني، قال الحافظ^(١) ذكر: لم حدثني النقيب: له في السنن حديث عن سعد بن أبي وقاص، وحرم ابن عبد البر بأن الزهري نقله بالرواية عنه، قال: ولا يعرف إلا برواية الزهري عنه، انتهى وفي التفسير^(٢) مقبول من الثالثة

(أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص) مالك الزهري أحد عشرة
المسند (والضحاك بن قيس) الأمير المشهور بمحبتي أسير قطعة بنت قيس،
كما في النسخة (عام حج) أول حجة بعد الخلاف، كما حرم به الزرقاني،
وهو أحبه إلى حلي وغيرهما، أمير المؤمنين (معاوية بن أبي سفيان) وذكر أول
حجة حجها بعد الخلاف سنة ٤٤هـ وآخر حجة حجها سنة ٥٧هـ، ذكره
ابن حريز، والعمدة الأولى. لأن سعداً مات سنة ٥٥هـ على الفحج (وهما
يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج).

وسط النسخ في التكملة، الذي^(٣) أن قد كونها يحصل أن تكون في

(١) - هذا التصحيح (٩/١٢٥١)

(٢) - (٩/١٢٥٥)

(٣) - (٩/٩٦٦)

فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قُسَيْسٍ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ سَجَلَ أَمْرَ اللَّهِ نَزَلَ
وَجِئْتُ فَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَسْرُودٍ مَا قُلْتَ يَا زَيْدُ أَسْبِي فَقَالَ الضَّحَّاكُ: مَا
تَعْمُرُ لَمْ يَخْطُبَ فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ.....

يسمى الحج إلى نعيمه أو هي المنفعة المعروفة الشاملة للقرآن والتمتع مع
لا يحطلاحي

قُلْتُ: وظاهر سياق التمتع بالنعمة إلى الحج يؤيد الثاني، والماضي عن
توضيحه الأول نسبة الضحاك وأعله إلى الاحتيل والاستدلال بأنه الإتيان، وبهي
عمر رضي الله عنه، فهذه كلها تروى إلى الاحتسار الأول، وسببني البسط
في ذلك قريباً

(فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قُسَيْسٍ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ) وفي الصحيح ما يروى لا يروى من
ذلك، واحتمى أحد (إلا من جهن أمر الله) فإنه عز اسمه قال: ﴿وَأَنْتُمْ تُخْفُونَ
وَالْقُرْآنَ يُخْفَى﴾، والأمر بالإتيان يتنافى الخس، وهذا الاستدلال صاهر على
لاحتسار الأول، أي: يستلزمها هي النسخ، وإنما على الاحتسار الثاني فلا
بعد أن يكرر معنى إتيانها عند الضحاك إعرافاً بما رواه عن عمر.

قال السيوطي في التذكرة: أخرجه عبد الرزاق ومن أبي حاتم عن ابن عمر
قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تُخْفُونَ وَالْقُرْآنَ يُخْفَى﴾ قال: من ندميها أن يفرد كل واحد منهما عن
لاحد، وأن يهمل في غير أشهر الحج، وسببني عند المصنف في باب
نعمه أن عمر بن الخطاب قال: «افحصوا بين حكمكم وعمركم»، فإذ ذلكم
ثم نصح أحدكم وأسم نعيمه أن يحتمر في غير أشهر الحج» فقال سعد: بئس
ما قلته! بناء الخطاب: إن نكته التحول إلى فاعل المنفع. سواء كانت منعة
نفسخ أو الثانية مما لا يتيسر فإنها فعلاً مأمرة بتثؤ.

وبما ابن أبي قاله ملاطفةً وبانيساً، فيه سبحانه صبر أفعال الضحاك
فإن عمر بن الخطاب قد يهر عن ذلك احتلف السبب في المنعة التي هي

عمر، قال المازري^(١) : قيل : المنعة التي هي عنها عمر مسح الحج إلى العمرة، وقيل : العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال مياض : ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى : أن المنعة التي اختلفوا فيها إنما هي مسح الحج إلى العمرة، ولذا كان عمر - رضي الله عنه - يصوب الناس عليها، ولا يضرهم على محرمه الممنوع من أشهر الحج، وإنما يضرهم على ما اختلفوا هو وسائر الصحابة أن مسح الحج إلى العمرة كان خصوصاً في تلك السنة لحكمة، وروى السورتي الثاني، إذ قال : والمختار أن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - وغيرهما إنما فعلوا عن المنعة التي هي الاعتماد على أشهر الحج ثم الحج من عامه، ورواهه هي أولوية للترغيب في الأفراد، انتهى.

وقد أخرج مسلم^(٢) عن أبي موسى : أنه كان يقضي بالمنعة، فقال له رجل : زودك بعض ثيابك، فقلت لا تفدي ما أحدث أمير المؤمنين في المسك بعد، حتى لفيه بعد، فسأله : فقال عمر : قد علمت أن الذي يخبر ففمنه، ولكن كرهت أن يطلوا مغرسيين من في الأوثان. ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم.

فتبر عمر في العلة التي لأحبتها كره الممنوع، فكانه رأى عدم الترفه للحاج بكل طريق، ونقله في باب القران في رده به عثمان : أن مختار المسايح في غرض عمر - رضي الله عنه - بالهي كثرة المشي إلى البيت، وأن يزار البيت في كل عام مرتين، كما تقدم قريباً.

وسأني في باب العمرة ما قاله عمر - رضي الله عنه - : انفصلوا بين حكم وعمر بكم فإن ذلك أم لجح أحدكم وأنتم للعمرة أن يعتبر في غير أشهر

(١) انظر الشرح المرفوع (٢٦٥/٢).

(٢) صحيح مسلم (١١٢٢) من ١٥٠ - ١٥٢.

الحج، قال الساجي^(١)، وفسر ذلك عبد الله بن عمر، وذلك أنه سئل عن منعة الحج فأمر بها، قيل له: إيت تخالف أباك؟ فقال: إن عمر لم يخل الذي تقدم، وإياها قال: «أوردوا الحج من العمرة، فإنه أم للعمرة، لأن العمرة لا منم من أشهر الحج، لا أن يهدي، وأراد أن يوافو البيت في غير أشهر الحج، فحلتهموه أنهم حراماً، وعاقبهم أناس عندها، وعمل بها رسول الله ﷺ، فإذا أذكروا عبده، قال: كتاب الله أحق أن تسموه أم عمر - رضي الله عنه -؟»

وهذا الذي عتب إليه من عمر هو التصحيح أنه عمر - رضي الله عنه - مع به عنها على وجه التخصيم، والدليل على ذلك ما روي عنه أنه أنكر انتهى عنها، وقال: أنا أفعل ذلك، ولعمري كان يرى أن اعتقاد بتفصيل المنعة خطأ، فكان يهوى عن ذلك، ويعاقب عنها لا على إباحتها المنعة، وقد روي عنه أنه قال للفسلي بن معمر: وقد أخبروه أنه تمتع، وأنكم ذلك عبده، أهديت لسنة بيت، انتهى.

قلت: حديث الفسلي بن معمر في السنة وفيه حيان ومسانيد أحمد وزينحاق وانطالسي راس أبي نسبة عن أبي وائل عن الفسلي بن معمر قال: «أهديت بهما معاً» فقال عمر: هديت لسنة بيتك ويؤا^(٢)، ومهم من قوله، كذا في الدراية.

وقال ابن القيم في «إلهادي»^(٣): صح عن عمر بن الخطاب من غير وجه أنه قال: «لو جحدت لمعت ثم لو جحدت لمنعة، ذكره الأثرم في «سنة» وغيره، وذكره عبد الرزاق في «مصنفه» عن سالم بن عبد الله وأنه مثل عن نهي عمر عن منعة الحج؟ قال: (١) بعد كتاب الله؟ وذكر عن دفع أن رجلاً قال

(١) «المنها» (٢٩٦، ٢)

(٢) «المنها» (٢٩٦، ٢)

فَعَدَّ مَعَهُ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ

سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَخْبَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي ٩٥ - كِتَابِ
الْحَجِّ، ١١٥ - بَابِ الذَّحِّقِ هَذَا الْحَقِّ.

وَمَعْلُومٌ فِي ١٤ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٢ - بَابِ مَسِجِ النَّحْلِ مِنَ الْأَحْرَامِ وَالْأَمْرِ
بِالنَّهْيِ، حَدِيثُ ١٥٢

١٧٥٣/٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ
عَدِّ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: وَإِنَّهُ لَأَنْفَعُ لِمَنْ قَبِلَ الْحَجَّ وَأَتَمَّهُ.

لَهُ: أَنَّهُمْ عَمَرَ عَنْ تَزِيَّةِ الْحَجِّ، قَالَ: لَا وَذَكَرَ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا
الَّذِي يُرْعَوْنَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الشَّعَةِ - يَعْنِي عُمَرَ - سَمِعْتَهُ يَقُولُ: لَوْ أَعْتَدْتُ، لَمْ
تُحَدِّثْ، فَتَمَّتْ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: صَحَّ عَنْ عُمَرَ التَّوَجُّعُ لِي لَقَوْلِهِ: فَاسْتَقْبَحَ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرَ،
أَسْمَهُ. قُلْتُ: وَالصَّحَابَةُ الَّتِي لَا مَعْلُومَ عَنْهُ أَنَّ نَهْيَهُ - وَضَعِي أَنَّهُ مَعَهُ - كَذَلِكَ
الْمَعْنَى فَاسْتَحْزَمَ، وَلَمْ يَتَوَقَّعْ إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا: بِإِسْمِ غَيْرِهِ قَوْلُهُ: وَأَنْتُمْ تَعْمُرُونَا
وَبَنَاتِي فِي بَابِ التَّعْمِيرِ.

وَالْقَالَ مَعَهُ: قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ: فَتَبَيَّنَ الْحُجَّانُ إِلَى
فَاعِلِهِ مَا لَا يَبْغِي، لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الشَّعَةِ إِيَّاهُ تَلْقَى مَجَازًا لِكُونِهِ مَسْبُوعًا بِعَلَمِهِ،
وَأَمَّا نَهْيُهُ، وَرُحْبَةُ لَهْمٍ لَعَنَهُ، وَكَأَرَهُمْ أَنْ يَخْشَوْهُ، وَكَأَنَّهُ عَدُوٌّ لَهُمْ، فَطَرَعَهُ
بِذَلِكَ، كَذَا فِي التَّكْوِينِ، وَإِنَّمَا تَزِيَّةُ التَّعْمِيرِ، وَفِيهِ إِلَهٌ يَزِيَّةُ فَطَرَعَهُ، لِأَنَّهُمَا
يَسْمَلُ الْفَرَسَ أَحَدًا

١٧٥٣/٦١ - (مَالِكٌ، عَنْ صَدُوقِ بْنِ إِسْرَءِيلَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَدِّ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
أَنَّهُ قَالَ: وَإِنَّهُ لَأَنْفَعُ لِمَنْ قَبِلَ الْحَجَّ) فِي الشَّهْرِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَأَتَمَّهُ) فَإِذَا
أَتَمَّهُ بِمَا يَجِبُ فِي التَّعْمِيرِ فِي أَشْهُرِهِ إِذَا حَجَّ فِي عَامِهِ، وَمَا أَنْشَأَ فَلَا فَرْقَ
بَيْنَ قَبْلِ الْحَجِّ وَبَعْدِهِ.

ماند في «المجموعة»: أن أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وروى
ابن حبان عن مالك: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة
وعشر ليل^(١)، وليس يوم النحر عنه من أشهر الحج، وإن كانت ليك منها،
واعتدل عمر ما منوله فبأنه تعالى ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مُنْتَوِيَةٌ^(٢)﴾ فأنى سقط
الحج، ولا يخلو أن يكون النحر أو ثلاثة، ولا خلاف أنه سم يرد ههنا
شهرين، ثم يتي إلا أن يرد ثلاثة

وروي آخر من الآية أنه قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَفَعْنَا^(٣) الْحَجَّ فَلَا رَفْعَ لَهُ^(٤)﴾
وهو الجماع، وأنه معلوم ومنوع يوم النحر، فوجب أن يكون من أشهر
الحج، وإن قلنا: إن حج ذي النعمة من أشهر الحج، ففائدة ذلك أن نحر
لنواف الأضحية لم آخره لا يلزم به الدم. وإن قلنا: إن عشر ذي النعمة من
أشهر الحج، فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضائه التحني، انتهى.

وفي «الأوزار»: أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة بنسبه، كما
في «شرح أبي الحسن» على المشهور، وقال في «حاشية العادوي»: قيل: «الغير
الأول منه».

وقائده الخلاف يظهر في تأخير ضواف الأضحية، فعلى المشهور يرد دم
إلا تأخير: للمعجم، وعنى مقامه إذا أخره إلى حادي عشرة، انتهى.

وهو «مختصر الخليل»، ووقته ثمان لأخير الحجة، قال الشيخ «دير»^(٥) في
ابتداء وقته بالنسبة للحج شوال فحرم يوم النحر، ويشتد رأي الإجماع لأحر الحجة.

(١) تاجي لأصلي، اهـ.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

(٤) «الشرح الكبير» (٢/ ٤٢١).

وأما الشهر أن يسلح الزمان لم يذكر وقت الجواز الإجماع، كما يوجهه
نقص الشهر، فإن المصنف، قوله: «ليس المدة»، إلخ أي، لأنه يكرر بعد
غير يوم الشعر، لأنه حينئذ إجماع للعام الثلاثين وقت، يكره، انتهى.

وقال ابن ماجة^(١): «شهر الحج: شوال»، وهو القعدة وعشر من ذي
الحجة، وهو هو، ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء وسعيد
والجهمي والسلمي والسجعي وفائدة الثوري وأحمد لم يأتوا، وأبو عن عمر
وأبو مالك شهر الحج طبرال يروي القعدة وذي الحجة، وهو هو،
سألت، لأن ابن الجهم ثلاثة، وقال الثوري: «غير أشهر الحج ليلة الحجر»،
وأما يوم الشعر فتناه، فتواه «أبى»، «ومن قرأ بيهيئ الحج» ولا يعقل وجهه
هذا إياه الشعر.

وثبت بحقه، أبو الحج، الأكبر يوم الشعر، رواه أبو داود، وكيف
علي أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره، وإنما قوله يدل على شهر من
الشهر، لأن يوم الشعر فيه، من الحج، وهو حواف الزباد، وفيه كثير من
أعمال الحج، فيها رمي حمرة العنبر، والنحو، والخلاف، والطواف، والسعي،
والزجر إلى منى، وما بعده ليس من أشهره، لأنه ليس بوقت لإجرامه ولا
لأكرامه، فهو كالسجود، ولا يمنع المصنف منظم الحج من شهرين وبعض
الثالث، فقد قال، يعني: «حُكِّمَ قُرُوبُهُ» والثالث: «الشهر» وهو، وأما صحتها في طبر
«سنة سنية» وتقول، نعم، ثلاثة حلول من ذي الحجة، وهم في الثالث،
يعني: «وَرَمَى بِهِمُ الْقُلُوبُ أَبَى» في أكثر من، انتهى.

وفي الحديث^(٢): «شهر الحج: شوال وذي القعدة وعشر من ذي الحجة».

(١) «المصنف» (١٥٠ - ١١١)

(٢) (١٠٧ - ١٠٨) من

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى بَازَاكَ السَّحَابُ. فَهَرَّ مُتَمَتِّعٌ بِنَحْوِ حَجٍّ، وَعَلَيْهِ مَا
شَيْبَةَ مِنَ التَّهْدِي.

كما روي عن العبد لله الثلاثة وعشرون من الزبير، قال ابن القيم^(١): العبد لله
في عمره، أمه حبيب الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس
ولهم عرف عدهم أربعة أخرجوا ابن مسعود، وأخرجوا ابن عمر وابن عباس،
وابن الزبير، قاله أحمد بن حنبل. فحدث ابن عمر أخرجه الحاكم، وصححه
وعنه البخاري، وحدث ابن عباس أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه عن
ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وحدث ابن الزبير أخرجه
ندارقطني، انتهى.

قال الدارقطني في شرحه: «وَمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، فَإِنَّ عَمَّا تَرْجُو
شَيْبَةَ عَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذَا مَنَّ اللَّهُ
مَنْ يَشَاءُ» شَرَاهُ، وَدَوَّ الْفَعْلَةُ وَشَرَّاهُ، وَتَعْمِيرُ التَّعْمِيرِ فِي
حَكْمِ الرَّفْعِ، وَبِهَذَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ، انتهى.

(ثم قام بمكة) أي: ثم يخرج منها إلى موضع ينصرف فيه الصلاة عند
الإمام أحمد، وإلى ميقات أو منه في البعد عند الشافعي، وإلى مسرة عند
أبي حنيفة، أو مكة في البعد عند مالك، كما تقدم معصلاً في شرائط المنع من
كلام التذوير (حتى يدركه الحج) أي: حتى أشأً يرجع منها (فهو متمتع إن
حج) أي: شرط أن يرجع في سنة السنة (وعليه ما استيسر) أي: ما يسر لمن
تهدي) وأما شاء، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة لأربعة

ولا يصح ما في المعني^(٢) أنه بدنة عند مالك، إذ قال: «الدم الواجب
شاة أو شبع بقره أو شبع بدنة، وإن سحر بدنة أو دج بدنة فقد زاد حيراً، وهذا

(١) انظر: «مع الفهرست» (٢٦: ١٣٣).

(٢) المعني (٢٥: ٣٥٦).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا رَجَعَ

عَنِ النَّسَاجِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَفِي مَالِكٍ لَا تُحْرَجُ إِلَّا حَتَّى لَا يَبْقَى حَاسِبٌ عَاطِلٌ مَدَى مَدِينَةٍ، وَهَذَا نَزَلَتْ لَهَا مَوْلَى تَدَانِي: «فَلَا تُحْرَجُ مِنْ الْقُدُقِ»^(١) وَأَطْرَاحَ^(٢) لِأَنَّ رِثَابَةَ، وَمَا احْتَمَوْا بِهِ فَلَا حِجَةَ فِيهِ، فَإِنْ إِجْمَاعُ حِجَّةٍ لِلْمَدِينَةِ لَا يَنْبَغُ جِزَاءً مَا دُونَهَا، بَوَاقِي حِجَّةٍ وَدَسَانِي مَدِينَةٍ بِدَقَّةٍ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ يَمُرُّ بِوُجْهِ النَّبِيِّ.

قُلْتُ: بِنِ سَيَافِي الْمَصْرِيحِ عَنْ إِهْرَامِ مَدِينَةٍ أَنْ أُعْبِدَ مَا سَمِعَهُ فِي إِفْقَا تَمْتَنُّهُ مِنْ الْقُدُقِ^(٣) وَرِثَابَةِ، وَحَاكِي الْأَمْرِ فِي «الزَّكَاةِ» عَنْ الْقَاضِي عِيَاضٍ حَنْتَ فَمَنْ أَمْسَرَ مِنْ كَهْدِي، يُقَالُ مَالِكٌ وَحَدَّثَهُ عَنْ السُّلَافِ: مَوْسَا، سَتَهَرِ، بِمَنْ فِي «لِحَاشِيَةِ» عَنْ «الْمَحَلِيِّ» أَقْبَلَهُ خَدَّاهُ، هَذَا مِنْ شُكْرِ عَبْدِ أَبِي حَبِيبَةٍ، وَدَسَانِي عَنْ مَالِكٍ، سَتَهَرِ، قَدِمْتُ وَهُوَ قَدِمْتُ، وَدَسَانِي عَنْ الشَّرَفِ عَنْ الْمَدِينَةِ، وَتَقَدَّمَ فِي وَجُودِ تَرْجِيحِ الْإِجْمَاعِ أَنَّ النَّسَاجِيَّ مَعَ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ لَمْ يَحْثُ الْهَدْيُ لَمَنْدِهِ أَوْ فَقَدَ ثَمَنَهُ أَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي أَيَّامِهِ، فَإِنْ أَعْرَضَ وَقَدْ رَجَعَ لِأَسْحَابِهِ كَرِهَ أَسْأَلُهُ ضَرْفًا لَهُ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ^(٤)، إِنْ فِي أَيَّامِ الْأَسْتِغَاثِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ وَقَبْلَ التَّحْلِيلِ، وَفَالِ أَوْ حَسَنَةً، فِي الشُّهُدِ مِنَ الْإِحْرَامِ، سَتَهَرِ، وَفَدْرِهِ الْفَدْوِي بِإِحْرَامِهِ فَالْحَجُّ إِلَى حَرَمِ النَّجْوَى، وَسَائِرِ الْمَسَافَةِ فِي ذَلِكَ فِي أَحْمَرَ الْحَجِّ فِي مَدَا حِمَاةِ الْحَضَرِ أَوْ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ، وَادَّاهِي حَضَرِ النَّسَجِ الْعَصْرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ نَقَطَ: «مَنْ مَرَّ بِهِ يَزِيدُ مِنْ مَالِهِ، أَعْرَضَ بِالْمَرْجُوعِ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْيَالِ الْحَجِّ، وَقِيلَ: السُّرَادُ الرَّهْجُ إِلَى أَهْلِهِ، كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَنْسَاءِ، فَإِنَّ الشَّافِيَّ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ، وَبَعْدَ أَحَدِ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، أَوْ عَرَفْتَ وَبَعْدَهُ مِنْ أَعْيَالِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ الثَّانِي بِمَدِينَةِ أَبِي حَبِيبَةَ، سَتَهَرِ.

(١) سورة القدر: الآية ٢٩.

(٢) أنوار البدر: ١١٧: ١١٨.

في ذلك: وذلك إذا أقام حتى الحج. ثم حج من عامه.

قال مالك، في حَجْرٍ مِنَ الْفُلِّ مَكَّةَ، انْقَضَ إِلَى عِلْقِهَا، وَبَسَّكَرٍ سِوَاهَا، مِمَّنْ نَحْمِسُوا فِي الشَّهْرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ مَكَّةَ حَتَّى أَتَى الْحَجَّ مِنْهَا، إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ بِهَا، عَلَيْهِ الْهَدْيًا، أَوْ الْقُدْبَانُ إِنْ لَمْ يَحْدِثْ، وَإِنَّهُ لَا يَحْرُسُ سِوَى أَهْلِ مَكَّةَ.

وقال الشافعي: فإنه مالك في ذلك: فإنه إذا رجع من عامه، سواء كان مكة أو غيره، وهو المقيم، فإنه يمسك في الموارث، يرجع إلى أهله. وقال أيضاً: الممر بالمرجوع من منى للفراق من أعمال الحج، سواء رجع مكة أو رجع لأهله أو أقام بمنى، انتهى.

فعدم منه أن المشهور من قول مالك: يوافق الحففة، والثاني لأنه قبله الشافعي. وقال ابن حجر في شرح المنهاج: وسبعة إذا رجع إلى أهله أو رجع - أو ما يريد بوطنه ولو مكة - في الأظهر. وقال الأئمة الثلاثة: كان سفار الممر بالمرجوع الفراق من الحج، انتهى وصياني بيانه في آخر كتاب الحج.

أقول: مالك: وذلك أي: وجوب هدي أو نسيم (إذا أقام مكة) وما في حكمها (حتى الحج ثم حج) زاد في بعض النسخ: المصيرية بعد ذلك. من عامه أي: دار ثم حج من عامه أو خرج من مكة إلى بلدته مثلاً ثم حج في عامه لم يكن مستعاً.

أقول بحسبي: قال مالك في رجل من أهل مكة استوطن بها (انقطع إلى غيرها، وسكن سواها) نسيم فلا ينقطع بغيرها أي: استوطن غير مكة (ثم أقام مكة) (مستمراً في شهر الحج). ثم أقام مكة حتى أشاء الحج منها أي: من مكة في عامه هذا (إنه متمتع) لأنه تنقذ حكمه إلى حكم سائر الأقاليم، وكملت فيه شروط المنعة (يجب عليه الهدي) أي: دم الذنوع. ب. رجب، (أو نصيام إن لم يجد هدياً، وأنه لا يكون مثل أهل مكة) في عدم جواز التسبع أو عدم رجوع الله عن الخلاف بينهم. كذا تقدم في سوط الذنوع، وما أؤدده الإمام مالك كذا قالت المحفة.

حكم أهل الأدي، لأن الاستيطان لم يوجد فيه بعد، فلو أنه يبيح أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاستيطان، وإنما لا يكون متمتعاً من نفس استيطانه، لأن يحرم بالعمرة، مثل أن يدخل معتمراً في رمضان، فيحل من عمرته، ثم سوطن مكة، ثم يغير في شهر الحج، يبيح من عامه، فإنه لا يكون متمتعاً، قاله أنس ومحمد انتهى.

قال الدرر^(١): شرط وجوب دميه أي: التمتع والقران عدم إقامة سكة أو ذي طوى وقت إجمعه بهما. قال ندسوي: المراد وقت لإحرام بالعمرة، فلو قدم أهله في محرم أو عمرة في أشهر الحج وبنيته السكة أو بما هي حكمها، ثم خرج من عامه وجاء عليه حدي السبع وليس كالتمتع، انتهى. وبذلك قال جمهور.

قال ابن قدامة^(٢): إن دخل الأدي مكة متمتعاً ماوياً للإقامة به بعد تمتعه، عليه دم التمتع. قال ابن المنذر: أحرم على هذا كل من حفظ عنه من أهل العلم، انتهى.

قف وما عاب الحنفية في مسألة الاستيطان لا يوافقهم، كما تقدم في شرط التاسع من شروط التمتع، انتهى ما قاله الأدي في شرح المسألة، إذ قال: التاسع: عدم التوطن بمكة، فلو اعتصر في أشهر الحج، لم يحرم على لمقام بمكة أنه أي بالتوطن فيه لا يكون متمتعاً، ولعل وجهه أن سفره الأول قطع بوطئه فيها، فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد، وإن عزم شهرين متلاً وحج كان متمتعاً، كما ذكره في أشركه الأكل^(٣) عن أبي يوسف.

وذكر عن ابن حبانة اتفاق الأربعة على أنه أو فداء الغريب، مكة

(١) «شرح الأكل» (٢٩/٢)

(٢) «المعبر» (٣٥٧/٢)

(٢٠) باب ما لا يجب فيه التمتع

٧٥٦ - ٦٤ - قال مالك: من أصغر في نوال، أو في ذي القعدة، أو في ذي الحجة، أو في أي من هذه الأوقات، ثم رجع إلى أحد، ثم حج من عامه ذلك، فليس عليه شيء، إنما ينبغي على من أحرم في الشهر الحرام أن يحرم من الحج، ثم حج، رافعاً من النقص إلى مكة من أهل الأقاليم ومنهم من أصغر في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج، ثم أنشأ الحج منها، فليس يستمتع، وليس عليه شيء ولا ضعة، وهو

(٢٠) ما لا يجب فيه التمتع في دمه وضومه

٧٥٦ - ٦٤ - قال مالك: من أصغر في نوال، أو في ذي القعدة، أو في ذي الحجة، أي: في أوائل ذي الحجة مثل قوله: (ثم رجع) بعد العمرة (إلى أهله) أو مثله في التمتع (ثم حج من عامه ذلك، فليس عليه شيء) التمتع، لأنه أفرد كل التمتع بغيره، وقد يمنع بترك سفر واحد (أنما الهدي) يجب (على من أصغر في أشهر الحج ثم أقام مكة) أو ما هي حكمتها (حتى الحج، ثم حج) في تلك السنة، وبذلك خالف الحنابلة، إذ شرطوا التمتع عدم الأضحية، وكذا الشافعية إذ شرطوا عدم العودة لمبهمات ولا تسعة سافدة، وكذا الحنفية إذ شرطوا عدم الخروج إلى موضع تقصر فيه الصلاة، كما تقدم ذلك كله في غرضه، ولذا قال الشافعي^(١) ولا نعب في ذلك خلافاً لما يروى عن الحسن البصري وعطاء، أنه منقطع وإن رجع إلى أهله.

قال مالك: وكل من انتطح إلى مكة أي: انتقل إليها وسكنها به عدم الاضحية منها، بذلك فسر الفرغيب الانتطاع (من أهل الأقاليم وسكنها) قل أشهر الحج (ثم أصغر في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج منها فليس بمنقطع) وبه دلالة على أن ثلوه غير مكى شرط لتسبب والدم معاً لا شرط للدم فقط، كما تقدم القولان فللمالك في شروط التمتع (وليس عليه هدي ولا صيام، وهو) إذ ذاك

(١) التلخيص (٦١/٢٢٢).

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَذَلِكَ لِئَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاصِرِي السَّجْدِ الْخَرَابَةِ.**

فَالْإِبَاحِي^(١)، وَإِنَّمَا سَاوَى مَالِكٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهَا أَهْلٌ أَوْ لَا يَكُونُ، لِأَنَّهُ حَكَمَ الْإِسْطِطَانُ بَيْنَ لِسْنِ اسْمِطُوسٍ مَوْضِعاً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ، فَإِذَا لَسَتْ لَهُ حَكَمَ الْإِسْطِطَانُ لَمْ يَحْرِجْ عَنْهُ لِسْفَرٍ مِنَ الْأَسْفَرِ إِلَى رِبَاطٍ أَوْ غَيْرِهِ، حَتَّى يَسْتَقِلَّ عَنْهَا بَانِيَةً وَافْعَلْ، وَسَاوَى مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ هِمْرَتُهُ مِنَ الْمَيْقَاتِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْمَيْقَاتِ، لِأَنَّهُ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحِجٍّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرُمَ إِلَى أَهْلِهِ فَيُحْرَمَ مَنَعًا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَاعْتَمَرَ مِنَ الْمَيْقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَامْسَحَ بِمَنْعِهِ وَإِنْ حِجَّ مِنْ عَامِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّمَنُّعِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ مَا قَدَّمْنَا ذَكَرَهُ السَّحْبِيُّ.

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَعاً، قَالَ الْقَاضِي فِي الشَّرْحِ لِلْبَابِ: نَحْنُ خَرَجَ التَّمَكِّيُّ إِلَى الْأَفَافِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلِهَا، وَدَخَلَ مَكَّةَ مَعْمَرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحِجٍّ مِنْ عَامِهِ لَا يَكُونُ مَنَعًا عَلَى طَرِيقِ السَّبْتِ لَوْجُودِ الْإِلْعَامِ، وَقَالَ أَيْضاً: لَا يَشْتَرِطُ لَصَحَّةِ التَّمَنُّعِ إِحْرَامُ الْعَمْرَةِ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَلَا إِحْرَامُ الْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ، فَكَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ مِنْ جُمْلَةِ التَّرَاجُاتِ عَلَى أَحْرَمٍ بِالْعَمْرَةِ فَاحِلُ الْمَيْقَاتِ أَوْ لِلْحَجِّ مِنَ الْحَلِّ، وَلَمْ يَلْمَ بَيْنَهُمَا إِلْعَاماً صَحِيحاً يَكُونُ مَنَعًا، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِمَنْكَ السَّبْتِ، سَحْبِيُّ مُخْتَصَرٌ.

(وَذَلِكَ) أَيُّ: دَلِيلٌ عَلَى أَفَادَةِ (أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ) الْعَزِيمَةُ: (ذَلِكَ) أَيُّ: التَّمَنُّعُ أَوْ رُجُوبُ الْأَدَمِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَشَارِ إِلَى اللَّهِ (لَمَّا لَمْ يَكُنْ) لَأَنَّهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) وَهَذَا مِنْ حَاضِرِيهِ غَايَةِ عَنْهُ الْحَذَقُ.

ثُمَّ فِي آيَةِ الْمَسْأَلَتَيْنِ خُلاَفَتَيْنِ! أَوَّلَاهُمَا: فِي الْإِشَارَةِ، فَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ:

لمنع، ولو كان السراة الهندي كذا ذلك: اعلى من مو يكن*.

فإن قيل: يجوز أن يكون الالام بمعنى عاصي، فيل له، لا يجوز إزالة اللفظ عن حقيقته وصرفه إلى المحازر إلا بدلالة. ولكل واحد من هذه الأدوات معنى هي مرسومة به حقيقة، فغير جازر حملها عليها إلا بدلالة.

وأما بيان التخصيص لأهل سائر الأديان بما هو تعقيب من أنه وإزالة لمشتبه عليهم في بناء سائر أهل واحد منها، إذ لو سبوا عن ذلك لأشبه ذلك إلى مشتبه وصرفه، وأقبل مكة لا شقه عليهم، ولا ضرر في فعل العمرة في غير أشهر الحج، انتهى مختصراً.

والسنة الثانية: السراة بحاصري المسجد الحرام: رخصتموا في العمرة، فقال سابع والأعرج: هم أهل مكة بعينها، وهو قول مالك. واحتاره النعماني، وقال طاروس: هم أهل الحريم، وقال أبو حنيفة: هم أهل الميقات، وقال سكوني: من كان منزله دون الميقات، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد، من هو من مكة على دون سبابة القصر، وهو قول أحمد، كذا في "المحلى".

قال أبو بكر الخصائص^(١): اختلف الناس في ذلك على أربعة أوجه، فقال سفيان ومكحول: من دون الميقات إلى مكة، وهو قول أصحابنا، إلا أن أصحابنا يقولون: أهل الميقات بمنزلة من دونها، وقال ابن عباس ومجاهد: هم أهل الحريم، وذلك الحرس وما دونه من رافع وشيا الزحمان الأعرج: هم أهل مكة. وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: هم من كان أهله دون ثيلين، وهو حنبل أقرب للميقات، وما كان وراءه عليهم المنع، انتهى.

وقال ابن قدامة^(٢): حاصري المسجد الحرام أهل الحريم ومن بينه وبين

(١) أسنن الإمام النووي، (١٠٠٠-١٠٠٠).

(٢) المغني، (٢٥٠/٢٥٠).

مكة دون مسافة النضر، نص عليه أحمد. بروي عن عطاء، وبه قال الشافعي، وقال مالك: هم أهل مكة، ولنا أن حاصر النبي من دنا معه، ومن دون مسافة النضر موبى في حكم الحاصر، ماثل أنه إذا قصده لا يترخص رخص النضر فيكون من حصاره، انتهى.

قلت: الصحيح في مذهب مالك - رضي الله عنه - أنهم أهل مكة وبني طي، حرم بيتك الشريف، قال اندلسون: ذو طوى مكان معروف، وهو ما بين مكة التي بها منها ذنبرة مكة وبينية الآخرين التي إلى جهة الزاهر، وإذا حصر عتبة لدى طوى، بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يحاذيه، انتهى. يعني المرفع الذي يكون لداحل فيه شيئاً.

قال الزاري في «التفسير الكبير» اختلصوا في الحراء بحاضري المسجد - فأنزلوا مكة وأهل ذي طوى، فلو أن أهل بني أحرموا بالنصرة من حيث يحوز لهم، لم أقاموا حكمة حتى حُجوا كانوا ممنوعين، ومثل مالك من أهل الحرام: يجب عليهم ما يجب على النضر؟ قال: نعم، وليس هم مثل أهل مكة، فطرد. فأقبل منى فقال: لا أرى ذلك إلا لأهل مكة خاصة، وقال التميمي: هم الذين يكربون على أهل من مسافة النضر من مكة، فإن كانوا على مسافة النضر فليسوا من ناضرين.

ونقط الآية موافق لمذهب مالك - رحمه الله - لأن أهل مكة هم الذين يشاهدون المسجد الحرام ويحضرونه، فأنطق الآية لا يدل إلا عليهم، إلا أن الشافعي - رحمه الله - قال: كتب ما ذكر أنه المسجد الحرام والحرم منه الحرام، وقال تعالى: ﴿لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ أُشْرِكُوا بِسَيِّئِ الْأَعْيَادِ﴾ الآية، برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني أحرم، لا من المسجد الحرام.

والسيرة الإسراء: لاية ١

وقال: «وَلَمْ يَجْعَلْهُ إِلَّا الْبَيْتَ تَقْيِيماً»، والمراد الحرم، لأن الدماء لا تُراق في البيت والمسجد، انتهى.

وقال الجصص في أحكام القرآن^(١): «لما كان أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة لهم أن يدخلوها بغير إحرام وجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة، ألا ترى أن من خرج من مكة، فما لم يعاوز الميقات، فله الرجوع ودخولها بغير إحرام، وكان تصرفهم في الميقات مما دونه بمنزلة تصرفهم في مكة، فوجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة في حكم المنعة، وبطل على أن الحرم وما قرب منه أهله من حاضري المسجد الحرام قوله تعالى: «إِلَّا الْبَيْتَ مَهْدُكُمْ بِسَمِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ»^(٢)، وليس أهل مكة منهم، لأنهم كانوا قد أسلموا حين فتح، فإنما نزلت الآية بعد الفتح في حجة أبي بكر، وهم من مطلق وبطل الدليل، وكانت منازلهم خارج مكة، في الحرم وما قرب منه، انتهى.

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء السادس من «أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»،
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع، ولوله،
«باب جامع ما جاء في العمرة»
وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد
وأله وصحبه، وبارك وسلم تسليمًا كثيرًا.

(١) (٢٨٩/١)

(٢) سورة التوبة: الآية ٣.

فهرس الموضوعات

[illegible]

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
١٦٦	لا بد من التبريد وغيره	١٦٦	العص والبنول والعمى
١٦٧	ما لا ياكل رطاً ولا بحر	١٦٧	بنا ركة الحرج من الأ
١٦٨	وقت مهرب تركه في الفرج	١٦٨	١٣ - ما جاء في صدقة الرقيق
١٦٩	إذا كان لرجل فوج أموال مفرقة	١٦٩	والخيل والمسل
١٧٠	٢٠ - زكاة الحبوب والبريون	١٧٠	زكاة التجارة في الحبل ثالثة
١٧١	الأنباء التي يجب فيها الزكاة	١٧١	مستل من قال في الحبل ثالثة
١٧٢	بعضها واختلافه	١٧٢	مستل من قال في الحبل ثالثة
١٧٣	عمل صحيح في الزكاة فخرت له	١٧٣	١٤ - جربة أهل الكتاب والمجوس ..
١٧٤	الزكاة	١٧٤	المراة وأهل الكتاب والمجوس ..
١٧٥	أبواب المديونات أو المدرة والمدينة	١٧٥	زكاة برات الحربة
١٧٦	بعضها	١٧٦	الجد من من زكاة منهم خربة
١٧٧	ادفان	١٧٧	المجوس جوا أهل كتاب لهم حنة
١٧٨	مؤنة نضار برك في الخضار ولا	١٧٨	لبي قال ما عوم
١٧٩	الناس يصدون في مخرج من الزكاة	١٧٩	حبة من قال في الزكاة
١٨٠	على بطر النبعة في الزكاة	١٨٠	الأول
١٨١	من باع زكاة وحده في الزكاة	١٨١	بنا ركة من الزكاة
١٨٢	تدبر في الزكاة	١٨٢	مقدار الزكاة
١٨٣	خصاؤها	١٨٣	أرباب المسلمين وسبب ثلاثة
١٨٤	من باع زكاة وحده في الزكاة	١٨٤	سبب الأمان من يجمع صحنه للأكر
١٨٥	١١ - ما لا زكاة فيه من الثمار	١٨٥	طرفة
١٨٦	بعض الحصة والتعريف	١٨٦	أحد الأعم أو كريب في الزكاة
١٨٧	بعضها من بعض	١٨٧	وحيث أنزلة غير أسر
١٨٨	بعضها من بعض	١٨٨	بعضها من الحب
١٨٩	بعضها من بعض	١٨٩	لا عزية من الزكاة
١٩٠	بعضها من بعض	١٩٠	بعضها من الزكاة
١٩١	بعضها من بعض	١٩١	بعضها من الزكاة
١٩٢	بعضها من بعض	١٩٢	بعضها من الزكاة
١٩٣	بعضها من بعض	١٩٣	بعضها من الزكاة
١٩٤	بعضها من بعض	١٩٤	بعضها من الزكاة
١٩٥	بعضها من بعض	١٩٥	بعضها من الزكاة
١٩٦	بعضها من بعض	١٩٦	بعضها من الزكاة
١٩٧	بعضها من بعض	١٩٧	بعضها من الزكاة
١٩٨	بعضها من بعض	١٩٨	بعضها من الزكاة
١٩٩	بعضها من بعض	١٩٩	بعضها من الزكاة
٢٠٠	بعضها من بعض	٢٠٠	بعضها من الزكاة

۲۶۹	۲۶ - اشتراط القیلة والموء بها	۲۶۹	تفاوت اندک و کثرت و تفاوت در مقدار
۲۷۰	۲۷ - حملت رجلاً علی رأسه	۲۷۰	حمل کردن مردی بر سر خود
۲۷۱	۲۸ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۱	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۲	۲۹ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۲	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۳	۳۰ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۳	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۴	۳۱ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۴	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۵	۳۲ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۵	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۶	۳۳ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۶	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۷	۳۴ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۷	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۸	۳۵ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۸	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۷۹	۳۶ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۷۹	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۰	۳۷ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۰	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۱	۳۸ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۱	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۲	۳۹ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۲	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۳	۴۰ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۳	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۴	۴۱ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۴	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۵	۴۲ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۵	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۶	۴۳ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۶	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۷	۴۴ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۷	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۸	۴۵ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۸	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۸۹	۴۶ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۸۹	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۰	۴۷ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۰	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۱	۴۸ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۱	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۲	۴۹ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۲	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۳	۵۰ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۳	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۴	۵۱ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۴	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۵	۵۲ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۵	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۶	۵۳ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۶	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۷	۵۴ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۷	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۸	۵۵ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۸	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۲۹۹	۵۶ - من نحب عنه زكاة الفطر	۲۹۹	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۳۰۰	۵۷ - من نحب عنه زكاة الفطر	۳۰۰	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۳۰۱	۵۸ - من نحب عنه زكاة الفطر	۳۰۱	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۳۰۲	۵۹ - من نحب عنه زكاة الفطر	۳۰۲	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر
۳۰۳	۶۰ - من نحب عنه زكاة الفطر	۳۰۳	کسی که از او نپسندند زکاة الفطر

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
من أمر بخرق النكاح	٥٦٠	الاعتبار قبل النكاح ، وما قبله من	
لا يطلوب النكاح حتى يرجع من منى	٥٦٢	النكاحي	٦٠٩
قد من منى يطل بهلال نكاحه		اعتذر عمر بن أبي سلمة - رضي الله	
وتلجس به ومن ما تقدم من		عنه - في شوال وأمر بخرق	٦٠٢
إهلال الشربة	٥٦٤	١٨ - قطع أنثى في العسرة	٦٠٤
مبقات النكاح لبحيرة الجمع من		اعتلاهم في المعتنق متى ينطق به	٦٠٦
العل والجرم	٥٦٦	١٩ - ما جاء في التمتع	٦٠٧
١٥ - ما لا يوجب الإحرام من تقليد		اعتلاهم في شوال	٦١١
الهدى	٥٦٩	احترام الصحابة وسعد في التمتع	٦١٤
عاهداً وبيناً أن طالعاً تشبه إحداهما		التمتع التي من فيها غير رضى الله	
بلا أخرى	٥٦٩	عنه ، ورجوه أبي	٦١٤
من طلق لهدى وأراد نكاح	٥٦٩	عن امر عمر اسم أبي الحج أحبه	
إنكار عاتقه على ابن عباس في نكاح	٥٧٣	من بعده	٦١٨
١٦ - ما فعل العائض في الحج	٥٩٠	الكلام من	٦١٩
شروط تطهر يسمى	٥٩٢	بعض قوله تعالى ﴿وَلَا يَجِدُ كَيْفَ يُقْبَلُ﴾	
شروط تطهارة أطراف	٥٩٢	الآية	٦٢٣
شروط تطهارة لمسي	٥٩٤	أمر ما لب في التمتع النكاح ونكاح	٦٢٥
١٧ - العسرة في أشهر الحج	٥٩٦	٢٠ - ما لا يجب فيه التمتع	٦٢٨
استمر عليه السلام ثلاثاً منها عدة		في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا يَجِدُ كَيْفَ يُقْبَلُ﴾	
الحديبية	٥٩٧	يترك أهله والآية	٦٣٠
عدة القضاء واعتلاهم فيها	٥٩٩	بحث : الإشارة في العدد بخاصة	
١٨ - من سلب السلام إلا ثلاثاً		انفسج	٦٣٠
إحداهن في شوال	٥٩٩	فهرس الكتاب	٦٣٢
عدة رجب وعسرة ربيعان	٥٩٩		